

الإيمان

عُرِفَ فِيهِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ

تَأَلَّفَ

الإمام أبي زكريا محيي الدين محيي بن سرفي الشووي

٦٣٦-٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

عماد أبو بكر

الجزء الخامس

مؤسسة الرسالة ناشرون



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦ . [كتاب النكاح]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ، ونؤمن به إلى يوم الدين

كتاب النكاح

هو في اللغة : الضَّمُّ، ويُطلق على العقد، وعلى الوطء.

قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري : قال الأزهرى : أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزويج^(١) : نكاح ؛ لأنه سبب الوطء، يقال : نكح المطر الأرض، ونكح النعاس عينه، أي : أصابها^(٢).

قال الواحدي : وقال أبو القاسم الزجاجي^(٣) : النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعاً، قال : وموضع (ن ك ح) على هذا الترتيب في كلام العرب، للزوم^(٤) الشيء الشيء راكباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح، فإذا قالوا : نكح فلان فلانة، ينجحها نكحاً ونكاحاً، أرادوا : تزوجها.

وقال أبو علي الفارسي : فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً، فإذا قالوا : نكح فلانة، أو بنت فلان، أو أخته، أرادوا عقد عليها، فإذا قالوا : نكح امرأته أو زوجته، لم يريدوا إلا الوطء؛ لأنَّ بذكر امرأته وزوجته يُستغنى عن ذكر العقد.

(١) في (ها) وتهذيب اللغة : (٦٤/٤) : للتزويج.

(٢) وتهذيب اللغة : (٦٤/٤).

(٣) في (خ) : الزجاج، وهو تصحيف.

(٤) في (خ) : للزوم.

قال الفراء: العرب تقول: نكح المرأة، بضم النون: بضعها^(١)، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها، أرادوا أصاب نكحها وهو فرجها، وقل ما يقال: نكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدي.

وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح: الوطء، وقد يكون العقد. ويقال: نكحها، ونكحت هي، أي: تزوجت، وأنكحته زواجه، وهي نكح، أي: ذات زوج، واسئلكها: تزوجها^(٢)، هذا كلام أهل اللغة.

وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاه القاضي حسين من أصحابنا في «تعليقه»:

أصحها: أنه حقيقة في العقد، مجاز في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب، وأطنب في الاستدلال له، وبه قطع المتولي وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث.

والثاني: أنه حقيقة في الوطء، مجاز في العقد، وبه قال أبو حنيفة.

والثالث: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك، والله أعلم.



(١) قال في «القاموس المحيط» (نكح): والنكح، بالفتح: البضع، ويظهر التاج العروس.

(٢) «معجم اللغة»: (نكح) (١/ ٨٨٨)، و«المصباح»: (نكح).

١ - باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه، ووجد مؤنة،

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

[٣٣٩٨] ١ - (١٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ أُمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بِمَنْى، فَلَقِنِي عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةٌ شَابَّةٌ، لَعَلَّهَا تُدَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْسَ قُلْتُ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ. (أحمد: ٣٥٩٢ [وأنظر: ٣٤٠٠].)

باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه، ووجد مؤنة،

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

قوله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» قال أهل اللغة: المعشر هم الطائفة الذين يشتملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأنبياء معشر، والنساء معشر، فكلها ما أشبهه.

و«الشباب» جمع شاب، ويجمع على شُبان وشَبَّنة، والشاب عند أصحابنا هو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة.

وأما «الباءة» فقيل أربع لغات، حكاهما القاضي عياض^(١)، الفصيحة المشهورة: الباءة، بالمد والهاء. والثانية: الباءة، بلا مد. والثالثة: الباءة، بالمد بلا هاء. والرابعة: الباءة، بهاءين بلا مد. وأصلها في اللغة: الجماع، مشتقة من البِئاء، وهي المنزل، ومنه بِئاءة الإبل، وهي مواضعها، ثم قيل لعقد النكاح بقاءة، لأنَّ من تزوج امرأة برأها منزلاً.

(١) في الأعمال المعظم: (٥٢٢/٤).

(٢) في (ن): فإنَّ له رجاء.

واختلف العلماء في المراد بالبراءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أحدهما: أن المراد معناها^(١) اللغوي، وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنيه، وهي مؤن النكاح، لليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنيه، فعليه بالصوم، ليدفع شهوته ويقطع شر منه، كما يقطع الرجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم موطئة شهوة النساء، ولا يتفكرون عنها غالباً.

والقول الثاني: أن المراد هنا بالبراءة، مؤن النكاح، سُميت باسم ما يلازمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج، ومن لم يستطعها فليصم، ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين بهذا على هذا ألهم قالوا: قوله ﷺ: "ومن لم يستطع فعله بالصوم"، قالوا: والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل البراءة على المؤن.

وأجاب الأولون بما قدمناه في القول الأول، وهو أن تقديره: ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنيه، وهو محتاج إلى الجماع؛ فعليه بالصوم، والله أعلم.

وأما (الرجاء) فكسر الواو وبالمدة، وهو رخص الخصيتين، والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر السني، كما يفعله الرجاء.

وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتأقت إليه نفسه، وهذا مجمع عليه، لكنه عندنا وعند العلماء كافة أمر ندب لا إيجاب، فلا يلزمه التزويج^(٢) ولا التسري؛ سواء خاف العنت أم لا، هذا ملهيب العلماء كافة، ولا يعلم أحد أوجه إلا دارد ومن وافقه من أهل الظاهر، ورواية عن أحمد، فإنهم قالوا: يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يسري، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم يشترط بعضهم خوف العنت. قال أهل الظاهر: إنما يلزمه التزويج فقط ولا يلزمه الوطء، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث مع القرآن، قال الله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وغيرهما من الآيات.

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فيخبره سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري.

(١) في (خ): معناه.

(٢) في (ص) و(ع): فلا يلزم التزويج.

[٣٣٩٩] ٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَلَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنْ لَمْ يَأْتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْ، بِذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: هَلُمَّ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَامَتْ خَلَاءُ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ، قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ، قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا تَزَوِّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةً بِكُورًا، لَعَلَّهُ يَرْجِعَ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْبُدُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْسَ قُلْتُ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ. [البخاري: ٥٠٦٥] [وانظر: ١٣٤٠١].

[٣٤٠٠] ٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَى لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ الصَّوْمُ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءَةٌ». [احمد: ٤٠٧٣، والبخاري: ٥٠٦٦].

[٣٤٠١] ٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعُمَيُّ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَنَا شَابٌّ يَوْمَئِذٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ. [البخاري: ٣٤٠٠].

[٣٤٠٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَخَذْتُ الْقَوْمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ. [احمد: ٤١١٧] [وانظر: ٣٤٠٠].

قال الإمام المازري: هذا حجة للجمهور؛ لأنه سبحانه وتعالى خبره بين النكاح والتسري، ولا يجب التسري بالاتفاق، فلو كان النكاح واجباً لمّا خبره بينه وبين التسري؛ لأنه لا يصح عند الأصوليين التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن تاركه لا يكون أثماً^(١).

[٣٤٠٣] ٥- (١٤٠١) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِرٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَقْرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشِي، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لِكُنْيِ أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

(المحدث: ١٣٥٣٤، والبخاري: ٥٠٦٣).

وأما قوله ﷺ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» فمعناه: مَنْ رَغِبَ عَنْهَا إِعْرَاضاً عَنْهَا غَيْرَ مُعْتَقِداً لَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أما الأفضل من النكاح وتركه فقال أصحابنا: النَّاسُ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: قَسَمٌ تَتَوَقَّعُ إِلَيْهِ نَفْسُهُ وَيَجِدُ الْمُؤْنِ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ النِّكَاحُ. وَقَسَمٌ لَا تَتَوَقَّعُ وَلَا يَجِدُ الْمُؤْنِ، فَيُكْرَهُ لَهُ. وَقَسَمٌ تَتَوَقَّعُ وَلَا يَجِدُ الْمُؤْنِ، فَيُكْرَهُ لَهُ، وَعَلَا مَأْمُورٌ بِالصَّوْمِ لِنَفْعِ التَّوَقُّانِ. وَقَسَمٌ يَجِدُ الْمُؤْنِ وَلَا تَتَوَقَّعُ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجُمْهُورُ أَصْحَابِهِ أَنَّ تَرْكَ النِّكَاحِ لِهَذَا وَالتَّحَلِّيَ لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ، وَلَا يَقَالُ: النِّكَاحُ مُكْرَاهٌ، بَلْ تَرْكُهُ أَفْضَلُ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّ النِّكَاحَ لَهُ أَفْضَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: (أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً، تَذْكُرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ عَرْضِ الصَّاحِبِ هَذَا عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ زَوْجَةٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَهُوَ صَالِحٌ لَزَوَاجِهَا، عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ قَرِيباً. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ نِكَاحِ الشَّابَةِ؛ لِأَنَّهَا الْمَحْصَلَةُ لِمَقَاصِدِ النِّكَاحِ، فَإِنَّهَا أَلَدُّ اسْتِمْتَاعاً، وَأَطْيَبُ نِكَاحَةً، وَأَرْغَبُ فِي الِاسْتِمْتَاعِ الَّذِي هُوَ مَقْصُودُ النِّكَاحِ، وَأَحْسَنُ عِشْرَةً، وَأَفْكُهُ مُحَادَثَةً، وَأَجْمَلُ مَنْظَرًا، وَالْبَيْنُ مِلْمَسًا، وَأَقْرَبُ إِلَى أَنْ يُعَوِّدَهَا زَوْجَهَا الْأَخْلَاقَ الَّتِي يَرْضَاهَا.

وقوله: (تَذْكُرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ) معناه: تَتَذَكَّرُ بِهَا بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ نَشَاطُكَ وَقُوَّةِ شَبَابِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعِشِّرُ الْيَدْنَ.

قوله: (أَنَّ عَثْمَانَ دَعَا ابْنَ مَسْعُودٍ وَاسْتَحْلَاهُ، فَقَالَ لَهُ) هَذَا الْكَلَامُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْإِسْرَارِ بِمِثْلِ هَذَا، فَإِنَّهُ مِمَّا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ.

وقوله: (أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً يَكُونُ لَكَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْبِكْرِ وَتَفْضِيلِهَا عَلَى الْفَسِّ، وَكَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا لَمَّا قَدَّمَاهُ قَرِيباً فِي قَوْلِهِ: «جَارِيَةً شَابَةً».

[٣٤٠٤] ٦- (١٤٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى
عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. [أحمد: ١٥٦٥] [وافر: ٣٤٠٥].

[٣٤٠٥] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ
سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدَّ عَلَى
عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا. [أحمد: ١٥٨٨] [البخاري: ٥٠٧٣].

قوله: (عن عبد الرحمن بن يزيد: دخلت أنا وعُمَي علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود) هكذا
هو في جميع النسخ، وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: أنا وعُمَي^(١) علقمة
والأسود. وهو غلط ظاهر؛ لأنَّ الأسود أخو عبد الرحمن بن يزيد، لا عمه، وعلقمة عنهما جميعاً،
وهو علقمة بن قيس^(٢).

قوله: (فذكر حديثاً رُبِيتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي) هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها: رأيت.
وهما صحيحان، الأول من الظن، والثاني من العلم.

قوله ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنتِي فَلَيْسَ مِنِّي» سبق تأويله^(٣)، وأنَّ معناه: مَنْ تركها إغراضاً منها غير
معتقد لها على ما هي عليه، أما مَنْ ترك النكاح على الصفة التي يُستحبُّ له تركه، كما سبق، أو ترك
النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مَأْذُونٍ فيها، أو نحو ذلك، فلا يتناولُه هذا الدُّمُّ
والتهوي.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟») هو موافق
للمعروف من خطبه ﷺ في مثل هذا، أَنَّهُ إِذَا كَرِهَ شَيْئاً فَخَطَبَ لَهُ ذَكَرَ كَرَاهِيئِهِ وَلَا يَعْيُنُ قَاعِلَهُ، وهذا من
عظيم حُلقته ﷺ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ الشَّمْنُ وَجَمِيعُ الْحَاضِرِينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَبْلُغُهُ ذَلِكَ، وَلَا
يَحْضُرُ تَوْبِخُ صَاحِبِهِ فِي الْمَلَأِ.

قوله: (رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلُّ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا) قال العلماء: التَّبَلُّ

(١) في (ج): وعُمَي.

(٢) في كمال المعلم: (٥٢٨/٤).

(٣) في الصفحة السابقة.

[٣٤٠٦] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: أَرَادَ عُلَمَاءُ بَنِي مَطْعُونٍ أَنَّهُ يَنْتَهَلِ، فَتَنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَارَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصِمْنَا.

[أحمد: ١٥١٤] [ونظر: ٣٤٠٥].

هو الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله تعالى، وأصل التبتل القطع، ومنه: مريم البتول، وقاطمة البتول؛ لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه: صدقة بتلة، أي: منقطعة عن تصرف مالهها. قال الطبري: التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتشريع لعبادته^(١).

وقوله: (رَدَّ عَلَيْهِ التَّبَتُّلُ) معناه: نهاه عنه، وهذا عند أصحابنا محمولٌ على مَنْ تَأَتَتْ نَفْسُهُ إِلَى التَّكَاحِ وَوَجَدَ مَوْلَاهُ، كَمَا سَبَقَ إِضَاحُهُ، وَعَلَى مَنْ أَضُرَّ بِهِ التَّبَتُّلُ بِالْعِبَادَاتِ الْكَثِيرَةِ الشَّاقَّةِ. أَمَّا الْأَعْرَاضُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَّاتِ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ بِنَفْسِهِ، وَلَا تَقْرِيبِ حَقِّ لَزْوَجَةٍ وَلَا غَيْرِهَا، فَتَضَلُّهُ لَا حَرَجَ مِنْهَا، بَلْ مَأْمُورٌ بِهِ.

وأما قوله: (لَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا) فمعناه: لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي الْإِنْقِطَاعِ عَنِ النِّسَاءِ وَغَيْرِهِنَّ مِنْ مَخْلُوقَاتِ الدُّنْيَا، لَأَخْتَصِمْنَا لَدَفْعِ شَهْوَةِ النِّسَاءِ لِمَعْنَا^(٢) التَّبَتُّلِ، وَهَذَا مُحْمَلٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْظُرُونَ جَوَازَ الْإِخْتِصَاءِ بِاجْتِهَادِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ ظُهُمُ هَذَا مُوَافِقاً، فَإِنَّ الْإِخْتِصَاءَ فِي الْأَدَمِيِّ حَرَامٌ، صَغِيراً أَوْ كَبِيراً، قَالَ الْبَغَوِيُّ^(٣): وَكَذَا يَحْرُمُ إِيخْصَاءُ كُلِّ حَيَوَانٍ لَا يُؤْكَلُ، وَأَمَّا الْمَأْكُولُ فَيَجُوزُ إِيخْصَاؤُهُ فِي صِغَرِهِ، وَيَحْرُمُ فِي كِبَرِهِ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الجامع البيان - تفسير الطبري: ١ (٢٣/٣٧٧).

(٢) في (و) و(ص): لِمَعْنَا، وَتَمَثَّلَتْ عَنْ (ع).

(٣) وهو قول الرافعي أيضاً، كما في المجموع: ٤ (١٧٧/٦).

(٤) قال المحافظ ابن حجر رحمه الله: مَا أَظْهَرَ يَدْفَعُ مَا ذَكَرَ الْقَرَطُبِيُّ مِنْ إِبَاحَةِ ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ الْكَبِيرِ عِنْدَ إِزَالَةِ الصُّغَرِ، قَالَ الْقَرَطُبِيُّ فِي [المعجم: ٤ (٩٣/٤)]: وَهُوَ فِي غَيْرِ بَنِي آدَمَ مُسْتَوْحٍ أَيْضاً فِي الْحَيَوَانِ، إِلَّا لِمَنْعَهُ

الدَّمِ، أَوْ قَطْعِ صُورِ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ. اهـ. فَتَحَ الْبَارِي: ١ (١١٩/٩).

٢ - باب نذوب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته

أو جاريته فيواقعها

[٣٤٠٧] ٩ - (١٤٠٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةَ لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُنْذِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ». (الترمذي: ٢٣١١٨).

[٣٤٠٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمَنْبَاهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَبِيئَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «تُنْذِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ». (الحمد: ١٧٤٥٣٧).

[٣٤٠٩] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَسَ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَحْبَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيَوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ». (الترمذي: ٢٣٤٠٨).

باب نذوب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته

أو جاريته فيواقعها

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبِلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُنْذِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ»، وفي الرواية الأخرى: «إِذَا أَحَدُكُمْ أَحْبَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيَوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ بَرٌّ مَا فِي نَفْسِهِ».

هذه الرواية الثانية مبينة للأولى، ومعنى الحديث: أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحرّكت شهوته أن يأتي امرأته، أو جاريته إن كانت له، فيواقعها ليدفع شهوته، ويتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو

قوله **﴿١٤﴾**: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ» قال العلماء: معناه الإشارة إلى الهوى والدعوى إلى الفتنة بما جعل ^(١) الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتفات بنظروهن وما يتعلّق بهنّ، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشرّ، بوسوسته وقزيبته له، ويستنبط من هذا أنّه ينبغي لها ألاّ تخرُج بين الرجال إلاّ لضرورة، وأنّه ينبغي للرجل الغضّ عن ثيابها والإعراض عنها مطلقاً.

قوله: (تَمَعُّسٌ مَّيْنَةٌ) قال أهل اللغة: التَمَعُّسُ بالعين المهملة: الدُّلْكُ.

والمنينة بميم مفتوحة ثم تون مكسورة ثم همزة ممدودة ثم دة تكتب هاء، وهي على وزن: صغيرة، وكبيرة، وذبيحة، قال أهل اللغة: هي التجلّد أول ما يوضع في اللِّبَاق. وقال الكسائي: يُسَمَّى مَنِيَّةٌ مَا دَامَ فِي الدُّبَاق. وقال أبو عبيد ^(٢): هو في أول الدُّبَاق مَنِيَّةٌ، ثم أُيِّقَ بفتح الهمزة وكسر الفاء. وجمعه: أَقْيَقٌ، كَقَزِيْزٍ وَقَفْزٍ، ثم أُدْوِمَ، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ السَّيِّئَةَ رَأَى امْرَأَةً)، ثأثى، امرأته زينب، وهي تَمَعَّسُ مَنِيَّةً لَهَا، فقضى حاجته، ثم حرج إلى أصحابه فقال: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ...» ^(٣) إلى آخره، قال العلماء: إنّما فعل هذا بياناً لهم وإرشاداً إلى ما ينبغي لهم أَنْ يَمْعُوه، فعلمهم بفعله وقوله، وفيه أنّه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى البقاع في النهار وغيره، وإنّ كانت مشغولة بما يمكن تركه؛ لأنه ربما غيّبت على الرجل شهوة يتضرّر بالتأخير في بدنه، أو في قلبه وبصره، والله أعلم.



(١) في (ص) و(ع) بها لها جعله.

(٢) في (ص) و(ع)، أبو عبيد، وهو تصحيف، والكلام من المعجم (١٣٠/٢) والكمال المعجم (٥٣١/٤)، وينظر شرح المعجم لأبي عبيد، تقدم بين كلام: (٦٥/٦) (أق).

٣ - باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح ثم نسخ، ثم أبيح ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

أعدهم أن القاضي عياض رحمه الله بسط شرح هذا الباب بسطاً بليغاً، وأتى فيه بأشبه لغوية، وأشبه
يُخالف فيها، فأدركه أن تنقل ما ذكر^(١) مختصراً، ثم لذكر ما يُكرّر عليه ويُخالف فيه، ولتنبه على
لمختار.

قال: قال المازري: ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة
المذكورة أنه نسخ، وانعقد لإجماع على تحريمه، ولم يُخالف فيه إلا طائفة من المعتدلة، وتعلقوا
بأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها منسوخة ولا دلالة لهم فيها، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا
اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ النساء: ٢٤، وفي قراءة ابن مسعود^(٢): ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى
أَحْلٍ»، وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يُحتج بها قرآن ولا خبر، ولا يلزم العمل بها.

قال: وقد زعم: من نكح نكاح متعة تأبّد نكاحه. وكأنه جعل ذكّر التأجيل من باب شروط القامدة
في النكاح، فإنها تُلغى ويصح النكاح.

قال المازري: والحنيفة الرواية في «صحيح مسلم» في النهي عن المتعة، فعليه أنه ﷺ نهى عنها
يوم خيبر^(٣). وفيه: أنه نهى عنها^(٤) يوم فتح مكة. فبأن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة، وزعم أن
الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قادح فيها، قلت: هذا زعم خطأ، وليس به تدقياً؛ لأنه

(١) في (ص) و(هـ): ذكره

(٢) كما في «مسلم بغيره مسلم» - (١٣١/٢)، وإليه - «مسلم» - (٥٣٤/٤)، وعزها لمرطبي في تفسيره: (٩١/٦) إلى

مهد الله بن عباس وابن بن كعب وابن جهم -

(٣) عن حديث علي عليه السلام: برقم: ٣٤٣٤.

(٤) في (ن): عنه، وهذا الرواية عن حديث سيرة الجهنبي عليه السلام: برقم: ٣٤٢٨، ينقل أن رسول الله ﷺ عن المتعة زمان

يصحُّ أن يبقى عنها^(١٦) في زمن، ثم ينهى عنها^(١٧) في زمان آخر مؤكداً، أو ليشتهر النهي ويصححه من الم يمكن سماعه أولاً، فسمع بعض رواية النهي في زمن، وسمعه آخرون في زمن آخر، فنقل كلٌّ منهم ما سمعه وأضافه إلى زمان سماعه. هذا كلام المازري^(١٨).

قال القدسي عياض، روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن مسعود، وابن عباس، وجابر، وسلمة بن الأكوع، وشيرة بن معبد الجهنبي، وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في الخضر، وإنما كانت في أسفارهم في لغزو وعند ضرورتهم وعدم نساء، مع أن بلادهم حارة، وصبرهم عنهن قليل.

وقد ذكر في حديث من أبي عتبة^(١٩): أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها، كانيتها ونحوها، وعن ابن عباس^(٢٠) نحوه.

وذكر مسلم من رواية^(٢١) سلمة بن الأكوع إباحتها يوم أوطاس^(٢٢). ومن رواية شرة إباحتها يوم الفتح^(٢٣)، وهذا في حديثه ثم حوت يوهن^(٢٤).

وفي حديث عليّ تحريمها يوم خيبر^(٢٥)، وهو قبل الفتح، وذكر غير مسلم عن عليّ: أن النبي ﷺ

(١٦) في (ص) و(هـ): سنة.

(٢٧) في (هـ) علم يوالده مسلم: (٢٣/٢٣٢).

(٢٢) في (ص) الثلاث ابن أبي عمير، وهو تصحيف، والمثبت من إكتساب المعلم: (٤/٥٣٥). ومضى قول ابن أبي عمير في الحديث رقم ٢٤٢٩.

(٢٤) أخرجه ترمذي ١١٥٠، وصححه ابن أبي عمير في (الكبرى ١٠٧٨٢، وصححه: (٧/٢٠٥)، ونقطة البرقي: (١٥) كتاب المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم ببلدة ليس له بها معرفة، فيزوج امرأة تقدم ما يرى أنه باسم، فتحفظ له متاعه، وتضيق له حيله، حتى تزلت الآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ أَرْوَاحُهُمْ أَوْ مَا تَلَكَتْ أَيْتَانُكُمْ﴾ (المومن ١٦)، قال ابن عباس: فكلُّ فزح سواهما فهو حرام.

(٢٥) في (ص) و(هـ): عن أبي بكر إكتساب المعلم: (٤/٥٣٥).

(٢٦) مسلم ٣٤١٨، معطى رخص رسول الله ﷺ عدم أوطاس في خمسة ثلاثاً، ثم بقي عنها وأخو جده أحمد ١٦٥٥٢.

(٢٧) يعطى الرويات: ٣٤٢٠ و ٣٤٢١ و ٣٤٢٢ و ٣٤٢٣ و ٣٤٢٤.

(٢٨) يعطى الرويات في السابق والبرقية: ٣٤٢٧ و ٣٤٢٨ و ٣٤٣٠.

(٢٩) يعطى الرويات: ٣٤٣١ و ٣٤٣٣ وما بعدها.

نهي عنها في غزوة تبوك، من رواية إسحاق بن رشد، عن الزهري، عن عبيد الله بن محمد بن^(١٦) علي، عن أبيه، عن علي^(١٧). ولم يتبعه أحد على هذا، وهو عبط منه، وهذا الحديث روى مالك في «الموطأ»^(١٨)، وسفيان بن عيينة، والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري، وفيه: (يوم حبر)، وكذا ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري، وهذا هو الصحيح.

وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سبرة، عن أبيه سفيان عن أبيه في حجة الودع^(١٩)، قال أبو داود: وهذا أصح ما روي في ذلك^(٢٠).

وقد روي عن سبرة أيضاً بإسناده في حجة الودع، ثم نهى النبي ﷺ حينئذ عنها^(٢١) إلى يوم القيامة^(٢٢). وروي عن الحسن البصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء^(٢٣). وروي هذا عن سبرة جهلي أيضاً^(٢٤)، ولم يذكر مسلم في روايات حديث سبرة تعيين وقت ولا في رواية أحمد^(٢٥) بن سعيد

(١٦) في (ج) عن: وهو لم يثبت، وينظر مصنف الطبري.

(٢٧) أوجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» اسم: الثالث ٢٥٥٢ و٤٦١٤، وفي أسبق الثاني ٣٨٥١.

(٢٨) يرقم ١٠٨٨٠، وهو هذا مصنف يرقم ٣٤٣٩.

(٢٩) أبو داود ٢٠٧٢، وأخرجه أحمد: ١٥٣٣٨.

(٣٠) سم أفق على قول أبي داود في اسمه، وذكره القاضي في «إكمال المعلم» (٥٣٦/٤)، والذي هي لصحيح مسلم، النهي

عليه في زمان الفتح، قال إسحاق بن حجر رحمه الله في «المختصر الحبر»: (٣٢٢/٣) ويحاط به بجواب

أحمد: أن يوم ذلك في حجة الودع، شهادة النبي والنحر، بكثرة من حضره من الرجال

الثاني: حمال، أن يكون ينظر من أحد رواقه من فتح مكة إلى حجة الودع، لأن أكثر الروايات عن سبرة أنه كان

في الفتح، والله أعلم.

(٣١) في (هـ) و(و): عن حنبل.

(٣٢) مسلم: ٣٤٢٠، وأخرجه أحمد: ١٥٣٤٤، وابن ماجه: ١٩٦٢.

(٣٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: ١٤١٠٠ عن معمر والحسن، وزاد فيه: ما جئت فيها ولا بعده.

(٣٤) أخرجه أحمد: ١٥٣٥١، وابن حبان: ٤١٤٧، وفيه: (خرجت مع رسول الله ﷺ فلما قضيت عمرتك في ذلك الاستمناء من

هذه نسائه، ورسول الله ﷺ من حجر ولباب فقام يحصب الناس وهو يقول، فأبى الناس، أي: قد أبنت لكم في

الاستمناء في هذه النساء، ألا والله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة).

فليس فيه بشيء مما كان عند عمره، ونحو ذلك من حجر في «المختصر الحبر»: (٣٢١/٣). وقد جتمع من

الأحاديث في ذلك تحريمها أقوال ستة أو سبعة، نذكرها على الترتيب الزمني:

الأول: عمرة لقيامة، وشاهد من رواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث سبرة بن عبد، وذكر الحديث

لسبق. وينظر «إكمال المعلم»: (٥٣٦/٤).

الدارمي، ورواية إسحاق بن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها: (يوم فتح مكة)، قالوا^(١): وذكر الرواية بسبب احتها يوم حجة الوداع خطأ؛ لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا غزوية، وأكثرهم حجوا بنسبتهم، والمصحح أن الذي جرى في حجة الوداع صجره لنهي، كما جاء في غير رواية، ويكون تجديدهُ ﷺ المهني عنها يومئذ لاجتماع الناس، وليس له لشاهد الغائب، ولتعمد الدين وتقرر الشريعة، كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبث تحريم المتعة حينئذ، لقوله: «إلى يوم القيامة».

قال القاضي^(٢): ويحمل ما جاء من تحريم لمتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، أنه جلد المهني عنها، في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطعون فيه، بل هو ثبت من رواية الثقات الألبت، لكن في رواية سفينة أنه نهي عن المتعة، ومن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر^(٣)، فقال بعضهم: هذا لكلام فيه انفصال، ومعه: أنه حرم المتعة ولم يبين^(٤) ومن تحريمها، ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية يوم خيبر. فيكون (يوم خيبر) لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة، لجمع بين الروايات، قل هذا القائل: وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان بمكة، وأما لحوم الحمر فيخبر بلا شك.

قال لقاضي: وهذا حسن لو ساعدته سائر الروايات عن غير مفيان، قال: والأولى ما قلناه أنه قرّر التحريم، لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، فيحمل أن النبي ﷺ أباحها لهم للضرورة بعد تحريم، ثم حرمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرمها يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً، وتسقط^(٥) رواية إباحته يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة النبي، وإنما روى الثقات لأبواب

(١) في (ج): قال، والمثبت موافق لما في إكمال المعلم: (٥٣٦/٤)

(٢) في إكمال المعلم: (٥٣٦/٤) وما سيأتي من نقولات عنه من الموضح نفسه

(٣) أخرج هذه رواية بهذا ليعلم البحاري: ٥١١٥، ولعلها عند مسلم ٣٤٣٣ عن عبيد الله بن أبي ربيعة عن النبي ﷺ يوم من كانح المتعة

يوم خيبر، ومن لحوم الحمر الأهلية

(٤) في (ج): لم يبين.

(٥) في (ج): أو تسقط

عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة لوائح إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما انفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من أنه من أنهي عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وشهادة له كما سبق.

وأما قول المحسن: ^(١) إنما كانت في عمرة القضاء، لا قبلها ولا بعدها. فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم خيبر، وهي قبل عمرة القضاء، وما جاء من ربحتها يوم فتح مكة، ويوم أوصاس، مع أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سبرة لجهني، وهو روي الرويات الأخرى، وهي أصح، فبترك ما خالف الصحيح، وقد دل بعضهم: هذا مما تداوله التحريم والإباحة والمسح مرتين، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي ^(٢).

وأنصوب لمختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، فكانت حلالاً قبل خيبر، ثم حُرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس، لاتصلهم، ثم حُرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤثماً إلى يوم القيامة، واستمر التحريم، ولا يجوز أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل خيبر، والتحريم يوم خيبر لتأييد، وإن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد لتحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والمقاضي ^(٣)، لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يجوز سقاطها، ولا منع يمنع تكرير الإباحة، والله أعلم.

قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا مبراث فيه ^(٤)، ولما فيها بعض بنقض لا أجل من غير طلاق، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع سببها إلا الروايات، وكان ابن عباس يقول بإباحتها، وروي عنه أنه رجع عنه ^(٥).

(١) قوله: إنما سقط من (من) و(لا)

(٢) في (ج) المازري، وانظر كلام القاضي في الإكمال المعلم: (٥٣٧/٤)

(٣) المعلم: (١٣١/٢)، والإكمال المعلم: (٥٣٥/٤).

(٤) في (من) و(لا) في (ج)، وانظر الإكمال المعلم: (٥٣٧/٤)

(٥) ورد عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: هل تكرى ما سمعت، وما كنت؟ وقد ساربت بك تركك، وقالت فيه بغيره، قال: وما كنت؟ قلت: قالوا:

قد قلت لشيخ لساطد نجيبه يا صاحب هذا في كتابه عديم

[٣٤١٠] ١١ - (١٤٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ التَّهْمَنَانِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ بَشِيرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا نَعُزُّو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ ، فَقُلْنَا : أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ فَتَبَا عَنْ ذَلِكَ ،

قال: واجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم بهطلانه، سواء كان قبل الدخول أو بعده، لا هنا سبق عن زفر.

واختلف أصحاب مالك، هل يُحدُّ الوطء فيه؟ ومذهب أنه لا يُحدُّ، لشبهة العقد وشبهة اختلاف واحد اختلاف اختلاف لأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف، ويُصير المسألة مجمعة عليها؟ والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه، بل يدوم الخلاف؛ ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أدنى، وبه^(١) قال القاضي أبو بكر القلاسي.

قال قاضي: واجمعوا على أن من نكح لكاخاً مطلقاً، ونيته ألا يملك معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح جلال، وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشروط المذكورة، لكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس. وشذ الأوزاعي فقال: هو نكاح متعة، ولا خير فيه^(٢). والله أعلم.

فوبه: (فقلنا: ألا نستخصي؟ فهذا عن ذلك) فيه موافقة لما قدمناه في باب السبق من تحريم اختصاصه^(٣)، لما فيه من تغيير خلق الله، ولما فيه من قطع النسل. وتعليق الحيوان، والله أعلم.

عمل لك في خمسة الأطراف خمسة تكون مشركاً حتى مصادر الأساسي
فقال ابن عباس: إنه لا ولد يولد له رجوعاً، والله ما بهذا أقبح، ولا هذا أردك، ولا أحببت إلا مثل ما أحل الله سبحانه
ومعنى من دونه ولم يحجم سخرته، وما تجل إلا بمقصود، وما هي إلا كسيفة والدم ولحم الخنزير
أخرجه طبراني، ١٠٦١، وسخاوي في أعماله مستزاد - (٦٨/٣) من طريق صحيح بن أروطة، عن أبي سعيد، عن
السهمي، عن سعيد بن طارق، عن أبي نعيم في مجمع الزوائد - (٢٦٥/٤) - زوائد الطبراني، وفيه احتجاج بن أروطة، وهو ثقة،
ولكنه منسوخ، وبقي رجاله رجال الصحيح.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٥/٧) من طريق ابن وهب، أخبرني جرير بن حازم، عن الحسن بن عمار، عن
المهالبي. ثم ذكر تولد ابن عباس في أنها مثل سبعة والدم ونحوه من عدة طرق دون ذكر الشر.

(١) علي (ع): أو به

(٢) الإجماع (المعجم): (٤٣٧/٤).

(٣) في (ص): الخصي، قد في فتح العروس: (خصي)، (وخصيه: خصماء) كتاب: أكد في سائر نسخ، وهو صحيح
لأنه عيب، والمعروف بجيء على. يقال: مثل - العثر - ، والخصي: ما شفع منسوخ. لغة في إحصاء ما كتب بعد ذلك،
قله شيخنا عن خروج الصحيح والمعتد عليه - أحد.

ثُمَّ رَخَّصَ لَكَ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثُّوبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَحْسَبُوا رُكَتَ اللَّهِ لَا تُحِبُّ الْمَعْتَبِينَ﴾ [سورة ٥٧]، [أحمد: ٣٩٨٦]،

وابجاري ٢٤٦٥.

[٣٤١١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ هَذِهِ الْآيَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ. [البحاري: ٥٠٧٥]

لوسطر: ٣١١٠.

[٣٤١٢] ١٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادِ، قَالَ: كُنَّا وَنَحْنُ شَهَابٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَسْتَخْصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: تَغْرُو.

[أحمد: ٤٩١٣] [والله: ٣٤١٠].

[٣٤١٣] ١٣- (١٤٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَّمَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَمِنَا مُنْذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، يَعْنِي مَتَاعَةَ النِّسَاءِ. [أحمد: ٤١٧٥٢] [والله: ٣٤١٤].

[٣٤١٤] ١٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْثِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
.....

قوله: (رَخَّصَ لَكَ أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثُّوبِ) أي: بالثوب وغيره مما تترصص به. وقوله: (ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا آتَى اللَّهُ لَكُمْ﴾ [سورة ٥٧]) فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد إباحته، كقول ابن عباس: وأنه لم يبلغه نسخها.

قوله: (وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْثِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وهو ابن القاسم - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، وَجَابِرٍ) هكذا هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها، ذكر الحسن بن محمد، بن قول: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ^(١)، وذكر

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْنَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ. [الحمد: ١٦٥٠٤، والبيهقي: ٥١١٧-٥١١٨].

[٣٤١٥] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَمْسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتَعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ وَعُمَرُ [الحمد: ١٥٠٧٣].

[٣٤١٦] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الثَّمَرِ وَالذَّقِيقِ الْإِيَّامَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ فِي شَأْنِ عُمَيْرِ بْنِ حُرَيْثٍ. [بغ: ٣٤١٥].

المزري أيضاً أنَّ السَّخَّ اختلعت فيه، وأنه ثبت ذكرُ الحَمْسِ في رواية ابن مَاهَانَ، وسقط في رواية الحُلَوْدِيِّ^(١). وسبق^(٢) بيانُ أُمِيَّةٍ بنِ بِسْطَامٍ، وأنه يجوزُ مَرْفُؤُ سِطَامٍ، وتركُ صرفه، وأنَّ الباءَ تكسر وقد تفتح، والقَيْسِيُّ بالسين المعجمة.

قوله: (عن جابر بن عبد الله وسَمَةَ بن الأكوع، غالا. خرج عليهما مُتَدِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٣) قد أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتَعُوا)، وفي الرواية الثانية عن سلسلة وجدير: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْنَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ).

لقوله في الثانية: (أَنَّا) يحتمل: أَذْنَا رسوله ومناديه، كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أَنَّهُ ﷺ مرَّ عليهم، فكان لهم ذلك بإسائه.

قوله: (اسْتَمْتَعْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَيُّي بَكْرٍ وَعُمَرُ) وهذا محمولٌ على أَنَّ الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يُلْغَ السَّخَّ.

وقوله: (حتى نُهَانَا عَنْهُ عُمَرُ) يعني حينَ بُلْعِهِ السَّخَّ، وقد سبق إيضاحُ هذا.

قوله: (كُنَّا نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الثَّمَرِ وَالذَّقِيقِ) القُبْضَةُ: بضم الغاف وفتحها، والضم أفصح، قال

(١) السَّخَّ (٢/١٣٢).

(٢) (٢٩٠/١).

(٣) قوله: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مقدر من (من).

[٣٤١٧] ١٧ - (١١٠) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ عَصِمٍ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ ابْنُ قَدَالٍ: ابْنُ عَبْدِ سِ بْنِ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلْنَا هُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عَصِمٌ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا. [الطحاوي: ٢٤١٨].

[٣٤١٨] ١٨ - (١١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، عَنْ يَسَافِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. [الجامع: ١٦٥٥٢].

[٣٤١٩] ١٩ - (١٤٠٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أِذْنُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ، فَذُفِّلْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَقِطَاءٌ، فَمَرَضْنَا عَنْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَهَلْ

الجوهري - الفُبْضَةُ - الصم: ما قبضت عليه من شيء. يقال: أعطاه فُبْضَةً من سويق أو تمر، قال: وريتها فتح^(١).

قوله: (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) ذكرنا مراراً أنه منسوب إلى جده لأعلى أبي نجرة الصحابي^(٢).

قوله: (رَخَّصَ رسول الله ﷺ عام أُوطَاسٍ في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها) هذا تصريح بأنها أُمِّتَتْ يومَ فتح مكة، وهو يومُ أُوطَاسٍ شيء واحد - وأوطاس: وهو بالطائف، ويُصَوَّفُ ولا يصرف، فمن صرفه أَرَادَ الْوَادِي وَالْمَكَانَ، ومن لم يصرفه أَرَادَ الْبُغْيَةَ، كما في نظائره؛ وأكثر استعمالهم له غير مصروف.

قوله: (الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ) هو بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة.

قوله: (فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَقِطَاءٌ) أما البكرة فهي الفتية من الإبل، أي: الشبية القوية. وأما العَقِطَاءُ، فيفتح العين المهملة وإسكان الياء المثناة تحت وبطاء مهملة وياء مد، وهي الطويلة العُنُقُ في اعتدال وحسن قوام، والعَقِطُ بفتح العين ولياء، طول العنق

(١) (اصحاح) (قبض).

(٢) (٣/٢١٠)

صَاحِبِي: رَدَّيْ، وَكَانَ رَدُّهُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رَدَّائِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رَدَّاءِ صَاحِبِي أَحَبَّهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أَعَجَبْتُهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَلَسْتُ وَرَدَاؤُكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهَا». [أحمد: ١٥٣٤٩].

[٢٤٢٠] - (٢٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي بِنَ مَفْضَلٍ -: حَدَّثَنَا عُمَرَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ عَزَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَدَقَّقْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَزَجَلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِائَةُ بُرَّةٍ، فَبُرِدِي خَلَقٌ، وَأَمَّا بُرَّةُ بِنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَرَى بِأَعْلَاهَا فَتَلَقَّيْنَا فِتْنَةً مِثْلُ الْبَكْرَةِ الْمُقَطَّطَةِ، فَقُلْنَا: هَلْ لَيْتَ أَنْ يَسْتَخْتِجَ مِنْكَ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَنْذَا تَبْدُلَانِ؟ فَتَخَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِائَةَ بُرَّةٍ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرُّجُلَيْنِ، وَتَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا،

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُحَلِّ سَبِيلَهَا» هكذا هو في جميع النسخ: «الَّتِي يَتَمَتَّعُ، لِيُحَلِّ»، أي: يَتَمَتَّعُ بِهَا، فحذف (بها). للدلالة الكلام عليه، أو وقع ((يَتَمَتَّعُ)) موقع: يَبْشُرُ. أي: يَبْشُرُهَا، وحذف المفعول

قوله (وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ) هي فتح الدال المهملة، وهي القبيح في الصورة.

قوله (فَبُرِدِي خَلَقٌ) هو فتح الهمزة، أي: قَرِيبٌ مِنَ الْيَالِي.

قوله (فَتَلَقَّيْنَا فِتْنَةً مِثْلُ الْبَكْرَةِ الْمُقَطَّطَةِ) هي معن مهمة مفتوحة وتونين الأولى مفتوحة وبطاء بين مهملتين، وهي كالتعطاء، وسبق ياءها، وقيل: هي العلوية فقط: والمشهور لأول.

قوله: (تَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا) هو بكسر العين، أي: جَانِبُهَا، وقيل: مِنْ رَأْسِهَا إِلَى وَرِكَهَا، وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود.

(١) في (ع): وأوقع، وبالحديث من (ص) و(ها)

قَالَ: إِنَّ مُرَدَّ هَذَا خُلُقٌ، وَيُرَدِّي جَدِيدُ غَضٍّ، فَتَقُولُ: يُرَدُّ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ سَتَمَتَّعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (الترمذي: ٣٤٢١).

[٣٤٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو لُثَعْمَانَ: حَدَّثَنَا وَهَبٌ حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَدَمَ الْفَتْحِ إِلَى سَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَشْرٍ، وَزَادَ: فَأُتِيَ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنَّ مُرَدَّ هَذَا خُلُقٌ مَخْذُومٌ. (أحمد: ١٥٢٤٦).

[٣٤٢٢] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «بَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِلَيَّ قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهُ، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

قوله: (إِنَّ بَرْدَ هَذَا خُلُقٌ مَخْذُومٌ) هو بمعنى مفتوحة وجاء مهملة مشددة، وهو البلي، ومنه: مَخَّ لَكَتَابٌ، وَفِيهِ وَذَرَمٌ.

قوله ﷺ: «قَدْ كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْإِسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهُ»^(١)، وَلَا تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا».

وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والحد من كلام رسول الله ﷺ، كحديث «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»^(٢)، وعنه التصريح بتخفيف تحريم^(٣) نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يعين تأويل قوله في الحديث السابق: «أَنْتُمْ كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ إِلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، عَنِ اللَّهِ لَمْ يُلْغِهِمُ النَّاسُ كَمَا سَقَى. وَفِيهِ أَنَّ لِمَهْرٍ لَدِي كَانَ آعْطَاهُ يَسْقُرُ لَهَا، وَلَا يَحُلُّ أَحَدُ شَيْءٍ مِنْهُ وَلَنْ يَفْرُقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ»^(٤)، كما أنه يسقُر في النكاح المعروف بالمهر^(٥) المسمى بالوطء، وَلَا يَسْقُرُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْفَرْقَةِ بَعْدَهُ.

(١) في (ع): سبيله.

(٢) أخرجه مسلم: ٥١٤.

(٣) في (ص): ولها: التصريح بتخفيف.

(٤) في (ج): قالوا.

[٣٤٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْإِسْنَاءِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ لُحَيْمٍ.

[٣٤٢٤] ٢٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَلِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ غَاشِ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلَتْ مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نُخْرَجْ مِنْهَا حَتَّى لَهَاكَ عَنْهَا.

[٣٤٢٥] ٢٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رِبْعَ بْنَ سُرَّةٍ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ سُرَّةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّ لَبِيَّ اللَّهِ ﷺ غَاشِ الْفَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالنَّمِطِ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لَبِيٍّ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا حَارِثَةَ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، كَانَتْهَا بِكَرَّةٍ عَظِيمَةٍ، فَحَطَّيْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْتُ عَلَيْهَا بُرْدِي، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي، فَامْرَأَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكُنْ مَعَنَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِغَرَابِئِهِ. (الطبر ١٣٤١٩).

[٣٤٢٦] ٢٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَابْنُ لُحَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ. (الحمد ١٦٥٣٥).

[٣٤٢٧] ٢٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ. (إمام ٢١٥٣٣٧).

[٣٤٢٨] ٢٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُرَّةِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِرُؤْيَيْنِ أَحْمَرَيْنِ. (الطبر ٢١٥٣٧).

قوله: (فامرأت نفسها ساعة) هو بهزمة ممدودة، أي: شاورت نفسها وأذكرت في ذلك، ومنه قوله:

تعالى: ﴿لَا تَمْسُكْهُنَّ أَنْفُسُكُمْ﴾ (النساء ١٢٠).

[٣٤٢٩] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَوْملَةُ بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ إِنَّ نَاسًا - أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ - يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ - يُعْرَضُونَ بِرَجُلٍ - فَتَادُهُ فَقَالَ : إِنَّكَ لَجَلْفٌ جَدِبٌ ، فَتَعْمِرِي لَقَدْ كَانَتْ لِمُتْعَةٍ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : فَجَرَّبَ بِنَفْسِكَ ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ مَعَلَّتْهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيِّفٍ أَنَّ بَيْنَا غَوْ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ ، فَأَمَرَهُ بِهَا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ لَأَنْصَارِي : مَهْلًا ، قَالَ : مَا هِيَ ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ هُوَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : إِنَّهَا كَانَتْ

قوله : (إِنَّ نَاسًا - أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ - يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ ، يُعْرَضُونَ بِرَجُلٍ) يعني يُعْرَضُونَ بِابْنِ حِيَاسٍ ،

قوله : (إِنَّكَ لَجَلْفٌ ^(١) جَدِبٌ) الجَلْفُ بكسر الجيم ، قال ابن السكيت وغيره : الجَلْفُ هو الجافي ^(٢) ، وعلى هذا ^(٣) قيل : لَمَّا جُمِعَ بِهِمَا توكيداً لاختلاف اللفظ . والجافي هو غليظ الطبع ، القليل الغم والعلم ، ولأدب ، يُتَعَدَّى عَنْ أَهْلِ ذَلِكَ .

قوله : (فَوَاللَّهِ لَئِنْ مَعَلَّتْهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ) هذا محمول على أنه أبيع ثم نسج لها ، وأنه لم يَسْأَلْ شَيْئًا فِي تَحْرِيمِهَا ، لَقَالَ : إِنَّ فَعَلْتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ، وَوُطِّئْتُ فِيهَا ، كَتَبْتُ زَانِيًا ، وَرَجُمْتُ بِالْأَحْجَارِ الَّتِي يُرْجَمُ بِهَا الزَّانِي .

قوله : (فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيِّفٍ) سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي ، سَمَّاهُ بِاسْمِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ يَكُنَّى فِي أَهْلِيهِ اللَّهُ ^(٤) .

(١) أي (نح) - جلف .

(٢) الإصلاح المتعلق به من ١٧ وفيه . الجفاف : الأعراي الجافي .

(٣) أي (نح) : وهذا .

(٤) أخرجه بخاري . ٣٧٥٧ ضمن حديث عروة مؤيد وفيه احتج أحمد بسيف من سيف الله حتى فتحه الله حسين عليه السلام .

رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدِّمِ وَلَحْمِ الْجَنْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الْمَدِينُ وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رَبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ بَرْذَيْنِ أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتَعَةِ. [نظر: ٣٤٢٧].

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ. [٣٤٣٠] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَقْعَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتَبَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَقَالَ: «أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَهْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ». [نظر: ٣٤٢٧].

[٣٤٣١] ٢٩ - (١٤٠٧) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِلْسِيَّةِ [مكرر: ١٥٠٠٥] [لبحري: ٤٧١٦] [واظن: ٣٤٣٢].

قوله: (نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِلْسِيَّةِ) قوله: (الإنسية) صبطوه بوجهين: أحدهما: كسر الهمزة وإسكان النون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية الأكثرين^(١).

وفي هذا الحديث تحريم لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِلْسِيَّةِ، وهو مذهبنا ومنهجه العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف، فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروى عنهم تحريمه، وروى عن مالك كراهته وتحريمه.

(١) الإكمام المعلمة: (٤/٥٤٤).

[٣٤٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصُّبَيْحِيِّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ نَائِيٌّ، نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ. [نظر ٣٤٣٣].

[٣٤٣٣] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ بِنِ عُمَيْيَّةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ. [نظر ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦].

[٣٤٣٤] ٣١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَلِّمُ فِي مَتْعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلَاكَ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. [النخعي ٦٩٦٤، و نظر ٣٤٣٣].

[٣٤٣٥] ٣٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. [نظر ٣٤٣٣].

قوله: (إِنَّكَ رَجُلٌ نَائِيٌّ) هو لحائر لذهب عن الطريق المستقيم، والله أعلم.



٤ - [باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح]

[٣٤٣٦] - ٣٣ - (١٤٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْيَسِيُّ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الرَّزَّازِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . أَخْبَرَهُ : أَحْمَدُ ، ٩٩٥٢ ، وَبُخَارِيُّ [٥١٠٩] .

[٣٤٣٧] - ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُطَهَّرِ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ جِرَّادِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ : الْمَرْأَةَ وَعَمَّتِهَا ، وَالْمَرْأَةَ وَخَالَتِهَا . [٣٤٣٦] .

[٣٤٣٨] - ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قُتَيْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَيْزِ - قَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ : مَدَنِيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ ذُوَيْبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخِ عَلَى الْخَالَاتِ » . [٣٤٣٦] .

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قوله ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا » . وفي رواية : « لَا تُنْكَحُ الْعَمَّةُ عَلَى بَنَاتِ الْأَخِ ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخِ عَلَى الْخَالَاتِ » .

هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم لجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها. سواء كانت عمّة وعمة حقيقة، وهي أخت الأب، وأخت الأم، أو مجازية^(١) وهي أخت أبي الأب، وأبي

(١) أي (خ) : المرأة

(٢) أي (خ) - ومجازية

[٣٤٣٩] ٣٦- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي قَيْصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ الْكَنْعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى خَالَهَ أَيْبَهَا وَعَمَّةَ أَيْبَهَا بِذَلِكَ لَمَنْزِلَةً. (احمد ٩٢٠٣، وصحاحي: ٥١١٠).

[٣٤٤٠] ٣٧- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا». (احمد ٧٤٦٣، ترمذي ٣٤٢٦).

[٣٤٤١] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي سُهَيْبُ بْنُ مَخْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. (احمد ١٩٤٦٦، [إرسال: ٣٤٣٩]).

الجدورن غلام، أو أخت أم الأم، وأم الجدة، من جهتي الأب والأم وإن علّت، فكلهن حرم^(١٦) بإجماع العلماء، يحرم الجمع بينهما.

وقالت طائفة من الخوارج والشيعة: يجوز، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَيْتَلَّ لَكُمْ مَا وَدَّ أَنْ يَتَلَّ﴾ [النساء: ٢٤]. واحتج الجمهور بهذه الأحاديث، وحطوا بها الآية، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد: لَأَنَّهُ ﷺ مَيَّنَ لِنَفْسِهِ مَا أُبْرِنَ لِيَهُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. وأما الجمع بينهما في الزّوطه بملك اليمين فكذلك، فهو حرم عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح، قالوا: ويباح أيضاً الجمع بين الأخوين بملك اليمين، قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] إنما هو في النكاح. وقد لعنوا كافة، هو حرم كل نكاح، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، وهوهم^(١٧) أنه محتمل بالنكاح لا يقبل. بل جميع المذكورات في الآية محرّمات بالنكاح وبملك اليمين جميعاً، وما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فإن معناه: أن ملك اليمين يحلّ وصفاً بملك اليمين لا نكاحاً، وإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها، والله أعلم.

(١٦) قوله حرام: ليس في (ع) و(هـ).

(١٧) في (ج)، قوله.

[٣٤٤٢] ٣٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تَنْكُحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِي صَحْفَتَهَا، وَلَتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا» [أحمد ١٧٤٦]

وأما باقي الأقارب، كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوهما، فجاءت عندنا وعند العلماء حجة، إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرّمه، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ لَكُمْ مَا وُكِّلَ إِلَيْكُمْ﴾، والله أعلم.

وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها، فجاءت عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقام الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ لَكُمْ مَا وُكِّلَ إِلَيْكُمْ﴾.

وقوله ﷺ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ امْرَأَةٍ وَخَالَاتِهَا، طَاهِرٌ فِي تِلْكَ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِذْ يَنْكِحُ الشَّيْخَ مَعًا، أَوْ تَقْدِمُ هَذِهِ أَوْ هَذِهِ، فَاجْمَعُ بَيْنَهُمَا حَرَامٌ كَيْفَ كَانَ، وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَوْدَ وَغَيْرِهِ: «لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى، وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى»^(١) لكن إن عقد عبيهم معاً بعقد واحد فنكحهم باطل، وإن عقد على إحدهما ثم الأخرى، فنكاح الأولى صحيح ونكاح الثانية باطل، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ» هكذا هو في جميع النسخ: «ولا يسوم» بالواو، وهكذا فيخطب» مرفوع، وكلاهما لمظه لفظ الخبر، والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي؛ لأن حيز لشارع لا يتصور وفزع خلافه، والمهي قد تقع مخالفته، فكان المعنى: عامسوا هذا النهي معاملة الخبر المتيحتم.

وأما حكم الخِطْبَةِ فسيأتي في بابها قريباً^(٢) إن شاء الله تعالى. وكذلك يسوم في كتاب بيع^(٣).

قوله ﷺ: «وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَفِي صَحْفَتَهَا، وَلَتَنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا».

(١) أبو داود: ٢٠٦٥، وأخرجه أحمد: ٩٥٠١، والترمذي: ١٦٥٥ من حديث أبي هريرة ؓ

(٢) بعد الطهارة الأولى.

(٣) ص ٢٧٨ من هذا الجزء

[٣٤٤٣] ٣٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دُودَيْهِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَئِهَا، أَوْ أَنْ تُسَالَّ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتُكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَازِقُهَا. [مسرح ٣٤٤٣].

[٣٤٤٤] ٤٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ تَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ تَافِعٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَسَمَّتِهَا - وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَئِهَا. [المسرح ٧١٣٣] [مسرح ٣٤٤٤].

[٣٤٤٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مُثَنٍّ. [مسرح ٣٤٤٥].

يجوز في «تسأل» الرفع والكسر، لأول على الخير لذي يؤدبه سهي، وهو المناسب لقونه ﷺ فبه: «لا يخطب... ولا يسوم» والثاني على النهي، لتحقيقي.

ومعنى هذا الحديث نهى للمرأة لأجنبية أن تسأل الزوج صلاح زوجته، وأن يتكهنه ويصير لها من نفقته ومعروفه ومعدنته ونحوه ما كان للمطلقة، فعبر عن ذلك بالكفاءة ما في الصُحفَة مجازاً. قال لكسائي: وأكفأت^(١) الإماء كبنته، وكفأته وأكفأته أمته. ولعمري بالأحتها غيرها، سواء كانت أختها من النسب، أو أختها^(٢) في الإسلام، أو كافرة.



(١) في (ج) لا كفأة، والمثبت مرادف له في (المعجم الكبير) (٥٥٠/٤) ومنه أحد سورتي قول الكسائي، ومعها كسائي كفأت، لإماء كبنته، وأكفأت لفيء إناحلته كما في «تهذيب اللغة» (٢١٠/١٠)، ولا يصحاح (كفأت)، ولا مسنداً - (كفأت).

(٢) في (ج): وأختها.

٥ - [باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته]

[٣٤٤٦] ٤١ - (١٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بِنْتُ عُمَرَ بِنْتُ شَيْبَةَ بِنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَنَانَ بْنِ عُثْمَانَ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَدًا: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ». [أحمد ٤٠١].

باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته

قوله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ» ثم ذكر مسلم الاختلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَمٌ، أو وهو حلال، فاختلَفَ العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم، فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم، واعتمدوا أحديث به. وقال أبو حنيفة والكويتيون: يصح نكاحه، لحديث ميمونة.

وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أحسنها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً. وهكذا رواه أكثر الصحابة، قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقضية لعلقتهم به، بخلاف ابن عباس؛ ولأنهم أضبط من ابن عباس وأكثر.

الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في النحر وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم: مُحْرَمٌ، وإذا كان حلالاً، وهي لغة شائعة معروفة، وعنه لبيت المشهور:

فَقَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخُلَيْفَةَ مُحْرَمًا^(١)

أي: في حرم المدينة.

(١) حديث أبي داود رحمه الله أخرجه أحمد: ٢٧١٩٧، والترمذي: ٨٥٧.

(٢) يشرح بيت لبيد في النحر ويحجزه.

[٣٤٤٧] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ تَافِعٍ: حَدَّثَنِي نُبَيْهُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَحْطُبُ بَنَاتِ شَيْبَةَ بْنِ هُثَمَانَ عَلَى أَبِيهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوَسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَعْرَابِيًّا: «إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ»: أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ هُثَمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

[أحمد: ٢٥٣٥]

والثالث: أنه تعذر من القول والفعل، ولصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح «قول» لأنه يعتد به إلى الغيرة، وللعقل قد يكون مقصوراً عليه.

والرابع: جواب جملة من أصحابنا أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما يخص به دون الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا. وبوجه الثاني: أنه حرم في حقه كغيره، وليس من الخصائص^(١).

وأما قوله ﷺ: «وَلَا يُنْكَحُ»، فمعناه: «وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَاةً». قال العمدة: سببه أنه لما منع في مثل الإحرام من لعقد لنفسه، صدر كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوجه بولاية خاصة، كالأب والأخ ولعم ونحوهم، أو^(٢) بولاية عامة، وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوجه المحرم بالولاية العامة؛ لأنها تستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم تزويج لعمته بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن النهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام نهى تحريم، فلم يعقد لم يعقد، سواء كان المحرم هو الزوج أو الزوجة^(٣)، أو اتفقا لهما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان ولولي محليين، وكل الوالي^(٤) أو الزوج محرماً في العقد لم يعقد.

وأما قوله ﷺ: «وَلَا يَحْطُبُ»، فهو نهى تنزيه ليس بحرام.

(١) ينظر إكمال المعتمد، (٤/ ٥٥٦ - ٥٥٧).

(٢) في (ج): إلا

(٣) في (ص) و(هـ): الزوج والزوجة.

(٤) في (ج): وكل الوالي.

[٣٤٤٨] ٤٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمُسَمِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ج). وَحَدَّثَنِي أَبُو الْحَطَّابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّادٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي بَنِی عَثْمَانَ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» [أبو داود ٣٤٤٦].

وكذلك يُكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلّون، وقال بعض أصحابنا لا ينقض شهادته؛ لأنَّ الشاهد ركن في عقد النكاح كالولي، والصحيح نفي عنه الجمهور انعقاده.

قوله. (حدثنا يحيى بن يحيى، عن مالك، عن نافع، عن نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُرَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ)، ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن نُبَيْهِ، قال: (تَقَالِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عَثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ) هكذا قال حماد. عن أيوب، في رواية^(١) (بنت شيبَةَ بن عثمان). وكذا قال محمد بن راشد، عن عثمان بن عمر^(٢) القرشي، ورعِمَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَةِ^(٣) أَنَّهُ «صَوَّبَ»، وَأَنَّ مَالِكًا وَهَبَ فِيهِ، وَقَالَ لِحَبِيبٍ: بِنْتُ قَوْلٍ مَالِكٍ هُوَ الصَّوَّبُ، فَإِنَّهَا بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ عَثْمَانَ الْمُصَنَّبِي، كَذَا حَكَاهُ^(٤) لِدَاوُدَ الْقَتْلَبِيِّ^(٥) عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ.

قال القاضي. ولعلَّ مَنْ قَالَ: شَيْبَةُ بْنُ عَثْمَانَ، نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، فَلَا يَكُونُ خَصًّا، بَلِ الرِّوَايَاتُ مِنْ صَحِيحَتَيْنِ، أَحَدَاهُمَا حَقِيقَةٌ، وَالْأُخْرَى مُجَاز. وَذَكَرَ^(٦) الزَّيْبِرُ بْنُ سَكَارٍ أَنَّ هَذِهِ بِنْتُ تَسْمَى: أُمَةُ الصَّحِيَّةِ.

وَعَمَّ تَعْنِي وَفَعَّ فِي إِسْنَادِ رِوَايَةِ حَمَادٍ عَنْ أَيُّوبَ، رِوَايَةُ أَرْبَعَةٍ نَاعِلِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهَمَّ أَيُّوبُ لِسُخِّيَّاتِي، وَنَفَعَ، وَنُبَيْهِ، وَأَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ، وَقَدْ كُفِّتْ عَلَى مَذَاهِبٍ كَثِيرَةٍ لِهَذَا سَقِيتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَقَدْ أَلْفَرَدْتُهَا فِي جُزْءٍ مَعَ رِوَايَاتِ الصَّحَابَةِ.

(١) في (ج) وفي رواية.

(٢) في (ص) و(ع) عمرو بن شعيب بن عمرو تصحيحه.

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من سنة ٤٠٠ ر. في غير من كتب أبي داود رحمه الله.

(٤) في (ج): كما رواه.

(٥) في الأصل حديث الذي خولف فيها ماله: ٣٤.

(٦) في (ج): وكذا، ينتظر إكمال المعجم ٤/ ٥٥٣.

[٣٤٤٩] ٤٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو لَثَفِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ بِنِ عُبَيْتَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِيهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «الْمُحْرَمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ». (المصدر: ١٤٩٩).

[٣٤٥٠] ٤٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ نُسَيْبِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ بِنْتَ طَلْحَةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ لِحَاجٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهِ: إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأُجِبْ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: أَلَا أَرَاكَ عِزًّا جَدِيًّا! إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ». (انظر: ٣٤٤٦).

[٣٤٥١] ٤٦- (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَشُعَايُ الْحَطَّيْ. جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي لَشَعْنَاءٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهِيَ مُحْرَمٌ. (المصدر: ١٢١٩، وليست في ١٥١١٥).

رَدَّ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ.

[٣٤٥٢] ٤٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ - أَبِي الشَّعْنَاءِ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهِيَ مُحْرَمٌ. (انظر: ٣٤٥١).

قوله (لَقَالَ لَهُ أَبِي: أَلَا أَرَاكَ عِزًّا جَدِيًّا) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: (عراق)، وذكر القاضي أنه وقع في بعض الروايات: (عراق) وفي بعضها: (أعراق)، قد. وهو لصواب، أي: جهلاً بالسنة، ولا عراقي هو ساكن البادية، قد: (وعراق) هنا خصاً، إلا أن يكون قد عُرف من مذهب أهل الكوفة حينئذ جواز نكاح المحرم: فيصح. عراق، أي: تخطأ بمذهبهم في هذا، جهلاً بالسنة^(١). والله أعلم.

[٣٤٥٣] ٤٨ - (١٤١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرَاةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ خَالِدٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ. [أحمد - ٢٦٨٢٨ - ع ١٠].



[٣٤٥٩] ٥٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مَنْ وَهَبَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعَ الْمَرْءُ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا يَبِعَ حَاضِرٌ لِنَازِلٍ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تُسَالِ الْمَرْءُ خَلِيقَ الْآخَرَى لِتُكَتِفِيَ مَا فِي إِنْثَانِهَا» [البحري ٢٢١٦٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٠] ٥٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، «ثُمَّ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: «وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى يَبِعَ أَخِيهِ» . [احمد ١٧٧٠٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦١] ٥٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - أَخْبَرَنِي لُعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَتِهِ» . [احمد ٩٣٣٤ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٢] ٥٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ وَشُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). [احمد ١٠٨٥٠ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: «عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخُطْبَةِ أَخِيهِ» . [احمد ١٠٨٤٩ (وغير ٣٤٥٨)].

[٣٤٦٤] ٥٦- (١٤١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنِ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُفْبَةَ بْنَ هَاشِمٍ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاجَى عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ» . [احمد ١٧٣٢٨].

«الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاجَى عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَتِهِ حَتَّى يَذَرَ»

هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة أخيه، وأجمعوا على تحريمها إذا كان قد صرح لمخاطب بالإجابة، ولم يأذن ولم يترك، فهو خطب على خطبته ونزوح، ولهذا هذه عصى. وصحح النكاح ولم يمسح، هذا مذهبا ومذهب الجمهور. وقال داود: يمسح النكاح. وعن مالك رويته كالمسلمين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يمسح قبل الدخول لا بعده.

أما إذا عارض له بالإجابة ولم يصرح، ففي تحريم الخطبة على خطبته قولان للشافعي: أصحهما لا يحرم. وقال بعض المالكية: لا ينحره حتى يرضوا بالنزوح ويسعى المهر، وسئلوا لما ذكرته من أن التحريم إنما هو إذا حصلت الإجابة بحديث ماصة بنت قيس فإنها قالت: خطبني أبو جهيم وسماوية^(١) فسمي ينكر النبي ﷺ خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة.

وقد عارض على هذا لنسب فيقال: لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي ﷺ فأشهر بأسامة لا أنه خطب له، وثقفوا هي أنه إذا ترك للخطبة رغبة عنها وأذن فيها، جازت للخطبة على خطبته. وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

وقوله ﷺ: «على خطبة أخيه» قال المصنفي وغيره: ظاهره اختصاص التحريم بما إذا كان مخاطبه مسلما، فإن كان كافرا فلا تحريم^(٢). وبه قال الأوزاعي.

وقال جمهور العلماء: تحرم الخطبة على خطبة الكافر أيضا، ولهم أن يجيبوا عن الحديث بأن التقييد بأخيه مخرج عسى القائل به فلا يكون له مفهوم يعمل به، كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّكُمْ أَنفُسَكُمْ مِّنْهُنَّ﴾ [النساء: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، ونظائره.

وأهم أن لصحيح الذي تقتضيه الأحاديث وعمومها أنه لا فرق بين المخاطب لقاضي وغيره، وقد روي التماسا، المالكي: تجوز الخطبة على خطبة المدعي.

والخطبة في هذا كنه بكسر الخاء. وأما للخطبة في الجمعة والعيد والنحر وغير ذلك، وبين يدي عقب النكاح فيضمها.

(١) سنن أبي داود حديث عنه مسلم ٣٦٩٧ والنظر رواية شعبة

(٢) المعالم س١: (٢٢/٣).

وأما قوله ﷺ: «ولا يَبِيعُ مَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ مَعْضٍ»، «ولا يَسْمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»، «ولا نَاجِشُوا»، «ولا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَايَةٍ» فسيأتي شرحها في كتابه البيوع^(١) إن شاء الله تعالى.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء وسهيل، عن أبيهما)، هكذا صورته في جميع النسخ، وأبو العلاء غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: (عن أبيهما) قلدوا - وصوابه - (أبويهما).

قال القدسي وغيره: ويصح أن يقال: (عن أبيهما) بفتح الباء، على لغة من قال في تثنية الأب: أبان، كما قال في تثنية ليد. بدان، فتكون الرواية صحيحة، لكن الباء مفتوحة^(٢) - والله أعلم.



(١) ص ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨١ عن هبة الخو.

(٢) [كمال لمعلم] (٤/٥٥٨).

٧ - [باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه]

[٣٤٦٥] ٥٧ - (١٤١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ بِنْتُهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ، [أحمد ٤٥٢٦، والبحري ٥١١٢].

[٣٤٦٦] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُثَيْبٍ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟ [أحمد ٤٦٩٢، وسخري ١٦٩٦].

باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ). وفي الرواية الأخرى بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي لأخرى: (ابنته، أو أخته).

قال العلماء: الشغار بكسر الشين لمعجمة وباء الغين المعجمة، أصله في لغة الرُّفَع، يقال: شَغَرَ الكلبُ، إذا رَفَعَ رَجْلَهُ يَبُولُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا تَرَفِّعْ رَجُلٌ يَتِي حَتَّى أَرْفَعَ رَجُلٌ يَنْتَك. وقيل: هو من شَغَرَ، لَبِذًا خَلَا، لَحُلُوهُ، عَنْ لُصْدَاق. ويقال: شَغَرَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا رَفَعَتْ رِجْلَهَا عِنْدَ الْجَمَاعِ. قال ابن قتيبة: كلُّ واحدٍ منهما يَشْغَرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَكَانَ الشَّغَرُ مِنْ نِكَاحٍ لِمَا هِيَ^(١).

وأجمع العلماء على أَنَّهُ مَنَهَى عَنْهُ، بَلَى اخْتَفَوْا هَلْ هُوَ لَهِيٌّ يَقْتَضِي بَطْلَانِ النِّكَاحِ أَمْ لَا؟

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَقْتَضِي بَطْلَانَهُ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ^(٢) عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي عُثَيْبٍ، وَقَالَ مَالِكٌ - يُنَسِّخُ قَبْلَ^(٣) الدِّخُولِ وَبَعْدَهُ، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: قَبْلَهُ لَا بَعْدَهُ. وَقَالَ حَمَّادٌ: يَصِحُّ بِمِثْلِ الْمَثَلِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَحُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ وَتَوْهْرِيِّ وَنَلَيْثٍ، وَهُوَ رَوِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ.

(١) (غريب الحديث): (٢٠٦/١ - ٢٠٧).

(٢) هي فتاوى المشرك: (٢٠/٣).

(٣) في (ج)، عند.

[٣٤٦٧] ٥٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّوَّاعِ ، عَنْ ذَيْفَعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّعَارِ . [إسناد: ٤٣٤٦٥]

[٣٤٦٨] ٦٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ذَيْفَعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا شُعَارَ فِي الْإِسْلَامِ » . [إسناد: ٤٣٤٦٨]

[٣٤٦٩] ٦١- (١٤١٦) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزُّوْدِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ . زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : وَالشَّعَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : زَوْجَنِي ابْنَتُكَ وَأَزْوَاجُكَ ابْنَتِي ، أَوْ زَوْجَنِي أُخْتُكَ وَأَزْوَاجُكَ أُخْتِي . [إسناد: ٧٨٤٣ و ٩٩١٧]

[٣٤٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُهُ ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ نُمَيْرٍ . [إسناد: ٣٤٦٩]

[٣٤٧١] ٦٢- (١٤١٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّعَارِ . [إسناد: ١٤٤١٣ و ١٤٤١٨]

واجتمعوا على أن غير المنات من الأخوات، ومنات الأخ، وامعات، ومنات لأعمام، وإماء، كابات في هذا، وصورته الواضحة: زوجتك بني علي أن تزوجني بنتك، ويقع كل واحدة صداقة للأخرى، فيقول: قبلت. والله أعلم.



٨ - [باب الوفاء بالشروط في النكاح]

[٣٤٧٢] ٦٣ - (١٤١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَالِيكِ الْأَخْمَرِيُّ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ، عَنْ حُقْبَةَ بْنِ صَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: «الشَّرْطُ». (أحمد ١٧٣٠٢، ١٧٣٧٦، وسنن أبي داود ٢٧٢١).

باب الوفاء بالشروط في النكاح

قوله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

قال الشافعي وأكثر العلماء: هذا صحيح على شروط لا تُدْفَى مقتضى النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده، كاشراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها وكسوتها، وشكها بالمعروف، وأنه لا يُقَصَّرُ في شيء من حقوقها، ويُقَسِّمُ لها كغيرها، وأنه لا تُخْرَجُ من بيته ولا يذنه، ولا تُنْشَرُ عليه، ولا تصوم نطوعاً بغير إذنه، ولا تأذن في بيته ولا يذنه، ولا تقتصر في متاعه ولا برهه، ونحو ذلك. وأما شرط بخلاف مقتضاء، كشرط ألا يُقَسِّمَ لها، ولا يتسوى عليها، ولا يُنفق عليها، ولا يسافر بها، ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به، بل يدنو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل، لقوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(١)، وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ» والله أعلم.



٩ - [باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق،

والبكر بالسكوت]

[٣٤٧٣] ٦٤ - (١٤١٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسَأَذْنَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ بِذُنْهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسَكَّتْ». أحمد ٩٦١٥، إسناده صحيح ٥١٣٦.

[٣٤٧٤] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا لَحْجَجُ بْنُ أَبِي عُفْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنِ الْأَزْدِيِّ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّاقِدِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّدِيمُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، يُمَثِّلُ مَعْنَى حَبِيبِ هِشَامٍ وَيُسَدِّدُهُ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. (أحمد ٧٤٠٤ و ٧٧٥٩) [رواه ٣٤٧٣].

[٣٤٧٥] ٦٥ - (١٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَارِيَةِ يَنْكِحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ تُسْتَأْمَرُ»، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَوَيْلُهَا

باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق،

والبكر بالسكوت

قوله ﷺ: «(لَا تُنْكَحُ الْأَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسَأَذْنَ)» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ

بِذُنْهَا؟ قَالَ: «أَنْ تُسَكَّتْ».

تَسْتَحْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ». (الحدود ٢٥٣٢٤، والبخاري ٦٩٤٦-٦٩٤٧).

[٣٤٧٦] ٦٦- (١٤٢١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكُ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُتِبَ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا»^(١). قَالَ: نَعَمْ. (الحدود ١٧٨٨).

[٣٤٧٧] ٦٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا». (الحدود ١٧٨٧).

[٣٤٧٨] ٦٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا». وَرَبَّيْتُ قَالَ: «وَصُمْتُهَا إِفْرَاؤُهَا». (الحدود ٣١٧٧).

وفي رواية: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

وفي رواية: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»^(٢).

وفي رواية: «وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا».

قال لعمري: الأيم هـ الثيب، كما فسّرته لرواية لأخرى لتي ذكرنا، ولالأيم معاني أخر، والضمات بضم المصاد هو السكوت.

قال القاضي: اختلف الفقهاء في نكاح البكر بالأيم هـ، مع اتفاق أهل السنة على أنها تُطْلَقُ على امرأة لا زوج لها، صغيرة كانت أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، قلده إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأيم في اللغة: لغزيرة^(٣)، ورجل أيم، وامرأة أيم، وحكى أبو عبيد أنه أيمه أيضًا^(٤).

(١) في (خ): صمات.

(٢) في (خ): لغزيرة.

(٣) في (خ): لغزيرة.

(٤) في (خ): لغزيرة.

قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المرد به هاء، فقل عنهما لحجور والفقيه كفاً: المرد لثيب، وسدلو بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب، كما ذكرناه، وبأنه جُعيت مقبلة البكر^(١)، وبأنه أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون رد: لايم هنا كن امرأة لا زوج لها، بكرة كانت أو ثيباً، كما هو مقتضى في اللغة، قالوا: فكأن امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقلها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي ولزهرى، قالوا: وليس لولي بين أركان صحة النكاح، بن من نكحه. وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: توقف صحة النكاح على اجارة الولي.

قال القاضي: واختلفوا أيضاً في قوله ﷺ: «أحق من وليها» هل هي أحق بالإن مقط، أم بالإن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعاً.

وقوله ﷺ: «أحق بنفسها من وليها» يحتمل من حيث اللفظ أن المرد أحق من وليها في كل شيء، من عقد وغيره، كما قد أورد أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا أي. لا تزوج حتى تنطق بالإن، بخلاف البكر، ولكن لم يصح قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»^(٢)، مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي، تعين الاحتمال الثاني.

واعلم أن لفظة «أحق» هنا للمشركة، معناه: أن لها في نفسها في نكاح حقاً، ولوليها حقاً، وحقها أوكف من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفواً وامتنعت لم تجبر، ولو أردت أن تزوج كفواً لم يمنع لوليها أجبر، من أصرّ زوّجها القاضي، عدل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ في البكر: «ولا نكاح البكر حتى تستأمر»، فاحتقوا في معناه: فقال الشافعي وابن أبي نجي وأحمد وسحق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان لوليها أباً أو جدياً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوّجها بغير استئذانها صح، كما شققت، وإن كان غيره من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إنكاحها قبله. وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين، يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

وأما قوله ﷺ في البكر: «وربها ضمائمها»، فظاهره العموم في كل بكر، وكل ولي، وأن سكوتها

(١) في (ص) (و) سيكر

(٢) أخرجه أبو داود ٢٠٨٥، والترمذي: ١١٣٦، وابن ماجه ١٨٨١، وأحمد: ١٩٥١٨ و ١٩٧٦٠ من حديث أبي موسى

لأشعري رحمه الله .

يكفي مطلقاً، وهذا هو الصحيح. وقد بعض أصحابنا: إن كان الولي أباً أو جَدًّا فاستلذه مستحب، ويكفي مكوته، وإن كان غيرهما فلا بد من نطقها، لأنها تستحيي من الأب ولجد أكثر من غيرهما، والصحيح الذي عليه جمهور أن سكوت كافي في جميع الأولياء، لعدم الحديث، ولوجود العجاء. وأم الثيب فلا بد منها من نطق بلا خلاف، سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه زال كمال حيائها بممارسة لرجل، وسواء زلت بكدرتها بنكاح صحيح أو فاسد، أو بوظة شبيهة أو بزي، وبورانت بوثبة أو بصبح، أو بطول لمكث، أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم ليكر، والله أعلم.

ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا يشترط، علام ليكر بأن سكوتها يذن، وشروطه^(١) بعض المالكية، واتفق أصحاب مالك على استحبابه.

واختلف العلماء في شرط الولي في صحة نكاح، فقال مالك والشافعي: يشترط ولا يصح نكاح إلا بولي. وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في ليكر البالغ^(٢)، بل إنها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها. وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بذن وليها، ولا يجوز بغير دونه. وقال طائفة: يشترط أبو الولي في تزويج ليكر فوق الثيب.

وحجج مالك والشافعي بالحديث المشهور: «ولا نكاح إلا بولي»، وهذا يقتضي نفي صحة واحتج داود بأن محسب المذكور في مسلم صريح في الفرق بين بكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها والكر تستأذن.

وأجاب أصحابنا عنه بأنها أحق، أي شريكة في الحق، بمعنى أنها لا تجبر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج.

وحجج أبو حنيفة بالقبس على البكر وغيره، فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحاديث الواردة في شرط لولي على الأمه والصغيرة، وخص عمومها بهك القيس، وتخصيص عموم بقبس جائز عند كثيرين من أهل الأصول.

(١) في (ج) وشروط.

(٢) في (ع) و(هـ) البالغة.

واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: «أُثِمَا امْرَأَةٌ تَكْتَحُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَتُكَأُّهَا بِأَعْلَى»^(١١)، ولأنَّ الولي إنما يُردُّ ليختار كفراً، ولنفع^(١٢) العار، وذلك يحصل برذنه.

قال العلماء: ناقض داود مذهبه في شرط لولي في البكر دون الثيب، لأنه إحدك قول في مسألة محتجف فيها، ولم يُسبق إليه، ومذهبه أنه لا يجوز إحدك مثل هذا.



(١١) أخرجه أبو داود، ٢٠٨٣، والترمذي، ١١٢٧، والنسائي في الكبرى: ٥٣٧٣، وابن ماجه: ١٨٧٩، وأحمد: ٢٤٣٠٥ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١٢) في (هي) و(جم)؛ النفع: «دون» و«او».

١٠ - [باب تزويج الأب البكر الصغيرة]

[٣٤٧٩] ٦٩ - (١٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَدَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أَسَافَةَ، عَنْ هِشَمٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ بِسَيِّئَةٍ، وَيَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ. قَالَتْ:

باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة

فِيهِ حَدِيثٌ عَائِشَةَ قَالَتْ: (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ بِسَيِّئَةٍ، وَيَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ). وَفِي
رَوِيَةٍ: (تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ). هَذَا صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَزْوِيجِ الْأَبِ الْبَكْرَ لِصَغِيرَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا،
لِأَنَّهَا^(١) لَا إِذْنَ لَهَا، وَلِجَدِّكَ لِأَبٍ عِنْدَنَا، وَقَدْ سَبَقَ فِي لِبَابِ الْحَاضِي بِسَمِّهِ لِخِلَافِ فِي اشْتِرَاحِ
الْهَوِيِّ. وَاجْمَعُوا لِمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ تَزْوِيجِهِ بِنْتَهُ الْبَكْرَ الصَّغِيرَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَإِذَا بَلَغَتْ فَلَا خَيْرَ لَهَا
فِي فَسْخُوحِ عِنْدَ مَالِكٍ وَلِشَافِعِي وَسَانُو فَهَاءِ الْحَمْدِ، وَقَدْ أَهَمَّ الْعَرَّاقُ: لَهَا لَخَيْرٌ بَلَّغَتْ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى
وَأَحْمَدَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي عُثَيْبٍ وَالْجُمْهُورُ، قَالُوا: فَإِنْ زَوَّجَهَا لَمْ يَصَحَّ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ
وَأَخْرَجُوا مِنَ السَّلَفِ يَجُوزُ لَجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ وَيَصَحُّ، وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، إِلَّا أَبُ يُوسُفَ فَقَالَ:
لَا خَيْرَ لَهَا.

وَأَنْفَقَ سَجْمَهُ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّ لِأَجْنَبِي لَا يَزَوِّجَهَا، وَجُوزُ^(٢) شَرِيحٍ وَعَرُودٌ وَحَمَادٌ لَهُ تَزْوِيجُهَا قَبْلَ
الْبُلُوغِ، وَحَكَاةُ الْخَطَّابِيِّ^(٣) عَنْ مَالِكٍ أَيْضًا، وَدَلَّاهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَأَصْحَابَهُ قَالُوا: يُسْتَحْتُ الْأَبُ وَالْجَدُّ الْبَكْرَ حَتَّى تَبْلُغَ وَيَسْتَأْذِنَا، لِأَنَّ
يُؤَقِّعُ فِي أَشْرِ الزَّوْجِ وَهِيَ كَارِهَةٌ، وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَا يَخَالِفُ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُمْ ذَهَبُوا أَنَّهُ لَا
تَزْوِيجَ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُصَدِّقَةً ظَاهِرَةً، أَمْ إِذَا حَصَّنَتْ مُصْلَحَةً ظَاهِرَةً^(٤) يَخَافُ فُرْقَتَهَا بِلَتَأْخِيرِ،

(١) فِي (هِيَ) وَ(هِيَ): لِأَنَّ

(٢) فِي (نَحْ): وَنَدَجْ.

(٣) فِي مَعْلَمِ السَّنَةِ: (٣٢/٣).

(٤) قَوْلُهُ: أَمْ إِذَا حَصَّنَتْ مُصْلَحَةً ظَاهِرَةً: سَلَطَ مِنْ (ص).

فَقَدَرْنَا الْمَدِينَةَ قَوَاعِثُ شَهْرًا، قَوَّيَ شَعْرِي جُمَيْمَةً، فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُوْمَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ،
وَمَعِيَ صَوَاجِي، فَصَرَخْتُ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَذْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذْتُ بِيَدِي، فَأَوْقَفْتَنِي عَلَى

حديث عائشة، فيستحبُّ تحصيل ذلك للزوج، لأنَّ الأب مأمورٌ بمصاحبة ولده فلا يفوته، والله أعلم.

وأما وقت زفاف الصغيرة المزوَّجة والدخول بها، فإنَّ النَّفْسَ الزوجَ رسولِي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبد الله ثحر على ذلك بستَ تسع سنين دون غيرها وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة حدُّ ذلك أن تُصَيَّقَ الجماع، ويحتسبُ ذلك باحتلافهن، ولا يُضَيِّطُ بسنٍّ. وهذا هو الصحيح. وليس في حديث عائشة تحديدٌ، ولا المنع من ذلك فيمن أطافته قبل تسع، ولا الإذن فيه لمن لم تُطَفِّه وقد بلغت تسعاً، قال لداودي فكانت عائشة قد شَبَّتْ شاباً حسناً، ﷺ.

وأما قولها في رواية. (تَزَوَّجَنِي وَأَنَا بَسْتُ سَبْعٍ) وهي أكثر الروايات، (بَسْتُ سِتًّا)، فالجمع بينهما أنَّها كان لها ستٌّ وكسُر، ففي رواية اقتصرَت على السنين، وفي رواية عدَّتْ السنة التي دخلتَ فيها، والله أعلم.

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ قال وجدتُ في كتابي عن أبي أسامة) هذا معناه: أنَّه وجدته في كتابه ولم يذكر أنَّه سمعه، ومثل هذا تجوزُ روايته على الصحيح وقبول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه، بل ذكره متابعةً لغيره.

قولها. (قَوَّيْتُ شَهْرًا، قَوَّيَ شَعْرِي جُمَيْمَةً) (لَوُفَّتْ) لَمْ يَحْمَى، (وَلَوَّفِي) أَي: كَمَّلَ. (وَجُمَيْمَةُ) بضم الجيم^(١)، تصغيرُ جمعة، وهي الشعرُ لتدُلُّ إلى الأذنين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحدِّ بعد أن كان قد قُتِبَ بالمرض.

قولها: (فَأَتَيْتَنِي أُمُّ رُوْمَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ) (أُمُّ رُوْمَانَ) هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، وهو يذكر الجمهورُ خبره، وحكى بن عبد البر في الاستيعاب^(٢): ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح، وليس هو يراجع.

(١) قوله: بضم الجيم، يسي في (ص).

(٢) الاستيعاب: (٤/١٩٣٥).

الباب، فقلت: هه هه، حتى ذهب نفسي، فأذخنتني بيتاً، فإذا نسوة من الأنصار، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر، فأسلمتني إليهن، فقلن رأسي وأصلحتني، فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه. [احمد: ٢٤٨٦٧ - مسنداً، والبخاري: ٣٨٩٤ - مطولاً].

[٣٤٨٠] ٧٠- (٠٠٠) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بَيْتٌ سِتٌّ سِنِينَ. وَنَتَى بِي وَأَنَا بَيْتٌ تِسْعَ سِنِينَ. [ط: ١٢٧٩].

(و) (لأزوجة) بضم الهمزة، هي خشبة يعب عليها الصبيان ولجوري الصغار، يكوون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها ويحركوها، فيرتفع جانب منها وينزل جانب.

قولها: (قلت: هه هه، حتى ذهب نفسي) هو بفتح الفاء. هذه كلمة يقولها لعبه حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بوزن كائن الهمزة الثانية، فهي هاء السكت.

قولها: (لذا نسوة من الأنصار، فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر) (النسوة) بكسر النون وضمة، لثلاث، انكسر الفصح، وأشهر (الطائر) الحظ، يطلق على الحظ من الخير والشر، والعمراء هنا على أفضل حظ وأبركة.

وفيه استحدب لعدة بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف: «بارك الله لك»^(١).

قولها: (فقلن رأسي وأصلحتني) فيه استحدب لتنظيف لعروس وتزويجها، واستحدب اجتماع النساء لذلك؛ ولأنه يتضمن إعلان سكاك. ولأنهن يؤنسها ويؤدبنها ويعلمنها أدبها حال الزفاف وحال ليدخل الزوج.

قولها: (فلم يرعني إلا ورسول الله ﷺ ضحى، فأسلمتني إليه) أي. لم يفتأني ويأتي بغتة إلا هذا. وفيه جواز الزفاف والدخول بالعروس بهراً، وهو جائز ليلاً ونهاراً، وحتّى به بخبري في لدخول نهاراً، وتزوجم عليه به^(٢).

(١) مسائي قريماً برفقة: ٣٤٩٠.

(٢) بعضه باب ليله بهر بمرحوب ولا تيران قبل حديث رقم ٥١٦٠.

[٣٤٨١] ٧١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَذُكْتُ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعَبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ. [المر ٣٤٨٢]

[٣٤٨٢] ٧٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانَ عَشْرَةَ. (١ - ١٢٤١٥٢).

قوله: (وُذِّقَتْ إِلَيْهِ وَهِيَ ابنة تسع سنين، وَلَعَبَهَا مَعَهَا) المراد بهذا اللَّعْبُ المَسْتَمَدَّةُ بالبنت، التي تَلْعَبُ بها الجوّاري الصّغار، ومعناه التّنبُّهُ عَنِ صَغَرِ سِنِّهَا.

قال القاضي: وفيه جو زُ أَتَّخَذَ اللَّعْبَ، وَبَاحَةُ لَيْبِ الْجَوَارِي بِهِنَّ، وقد جاء في الحديث الآخر: أَنَّ لَنَبِيٍّ ﷺ رَأَى ذَلِكَ عَمَّ يُنْكِرُهُ^(١) قالوا: وَسَبَّه تَنَزُّيَهُنَّ لِنَرِيَّةِ الْأَوْلَادِ وَإِصْلَاحِ شَأْنِهِنَّ وَمِيوَتِهِنَّ. هذا كلام القاضي^(٢).

ويحتملُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصاً مِنْ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ اتِّخَاذِ الصُّوَرِ، إِذْ ذَكَرَهُ مِنْ لِمَصْنُوعَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُتَعَلِّقاً عَنْهُ، وَكَانَتْ قِصَّةُ عَائِشَةَ هَذِهِ وَلَعَبَهَا فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ قَبْلَ تَحْرِيمِ لُصُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أَخْرَجَهُ نَيْسَابُورِيُّ: ٦١٣٠هـ، وَمُسْلِمٌ: ٦٢٨٧ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَكَانَ يَحَاوِرُهَا هَلْ لَهَا كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ. ٤٩٣٢ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَوَكَّ - أَوْ: خَيْبَرَ - وَفِي سَهْوَتِهِا يَبْتَزُّ، فَجِئْتُ رِيحٌ فَكُنْتُ نَاحِيَةً الشَّرِّ عَنْ مَاتِ عَائِشَةَ لَعَبَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَى يَسْمُوهُنَّ فِرْسًا لَهَا جَنَاحَانِ مِنْ رَدْعٍ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ لَهَا سِدْيٌ أَرَى وَشَطَطُهُنَّ؟» قَالَتْ: فِرْسٌ، قَالَ: «أَوَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ ١١؟» قَالَتْ: جَنَاحَانِ، قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَوَادَانِ؟» قَالَتْ: أَمْ سَمِعْتَ أَنَّ سُلَيْمَانَ خِيَلًا بِهَا أَجْحَدَةٌ؟ قَالَتْ: لَقِيتُكَ حَتَّى رَأَيْتُ سِرْجَهُ.

(٢) ق. «إكمال المعلم»: (٤/ ٥٧٤)

١١ - [باب استحباب التزويج والتزويج في شوال،

واستحباب الدخول فيه]

[٢٤٨٣] ٧٣ - (١٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَالٍ، وَتَنَى بِي فِي شَوَالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحَقُّ عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسْتَجَبُ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَالٍ. (المعجم: ٢٤٦٧٢).

[٣٤٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بِعَمَلِ عَائِشَةَ. [بهر: ٣٤٨٣].

باب استحباب التزويج والتزويج في شوال،

واستحباب الدخول فيه

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: تزويجني رسول الله ﷺ في شوال، وتنى بي في شوال، أي نساء رسول الله ﷺ كان أحق عنده مني؟ قال: وكانت عائشة تستجيب أن تدخل نساءها في شوال). فيه استحباب التزويج والتزويج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصبت عائشة بهذا الكلام رد ما كنت الجاهلية عليه، وما يتخيل به بعض لعوم اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون بذلك، لئلا في سم شوال من الإشالة والرفع^(١)، والله أعلم.



١٢ - [بَابُ نَتَبِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ وَكُفِّئِهَا

لَنْ يُرِيدَ تَزْوُجَهَا]

[٣٤٨٥] ٧٤ - (١٤٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي حُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَتْهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَصْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا». (أحمد: ٢٧٨٤٩).

بَابُ نَتَبِ مَنْ أَرَادَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكُفِّئَهَا قَبْلَ خُطْبَتِهَا

قوله ﷺ لِمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ: («أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَصْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا») هكذا الرواية: «شَيْئًا» بالهمز، وهو واحد لأشياء، قيل: المراد صغراً، وقيل: زُرْقَةً، وفي هذا دلالة لجواز ذكر مثل هذا للنصيحة.

وفيه استحبابُ النظرِ إلى^(١) مَنْ يُرِيدُ تَزْوُجَهَا، وهو مذهب ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجمهور المعتزلة، وحكي القاضى^(٢) عن قوم كراهته، وهذا خطأ مخالفٌ لصريح هذا الحديث، ومخالفٌ لإجماع الأمة على جواز النظر لمعاجة عند البيع والشرع والشهادة ونحوهما.

ثم إنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفئها فقط؛ لأنهما ليسا بعورة؛ ولأنه يُستدل بالوجه على الجمال أو ضده، وبذلك يُقْنَى على خُصُوبِهِ لِبَدَنٍ أَوْ عَدَمِهَا، هذا مذهبنا ومذهب لأكثرين. وقال الأوراعي: ينظر إلى موضع النحر. وقال داود: ينظر إلى جميع بدنِها. وهذا خطأ ظاهرٌ مُبْدَى لأصول السنة والإجماع.

ثم مذهب ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ هَذَا النَّظَرِ رُضَاهَا، من له ذلك

(١) بطلناه في (نهي) و(م) وجه.

(٢) ينظر في أوكد السطحة: (٤/٥٧٦).

[٣٤٨٦] - ٧٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا
 يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي
 تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَدْ لَهَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ لَمْ يَحِبُّوا الْأَنْصَارَ
 شَيْئًا». قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟». قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ
 النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ غُرْضٍ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا
 نَقْطِطُكَ، وَلَكِنْ خَشِيَ أَنْ يَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ». قَالَ: فَهَبْتُ يَغْدُ إِلَى بَنِي عُبَيْسٍ، يَبْعَثُ
 ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ. وانظر: [٣٤٨٥].

في عفتها من غير تقدم وإعلام، لكن قل ذلك: أكره نظره في عفتها محادثة من ولوع نظره على عورة،
 وعن ذلك رواية ضعيفة أنه لا ينظر إليها إلا بزوجها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد دُرِيَ في ذلك
 مطلقاً ولم يشترط استئذانها، ولأنها تستحي غلباً من الإلحاح، ولأن في ذلك تغريراً، وربما رآه فلم
 تُعجب به فتركها، فتكسر وتتأذى، ولهذا قد أصحاح: يُستحب أن يكون نظره إليها قبل سخطه حتى إن
 كرهها تركها من غير إعلام، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا لم يُمكنه ليطر استحب أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره، ويكون ذلك
 قبل الخطبة، لهذا ذكرناه.

قوله ﷺ: «كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ غُرْضٍ^(١) هَذَا الْجَبَلِ» (العرض) بضم العين ومكان لواء، هو
 الحجاب والداحية. «والتحجوت» بكسر الحاء، أي تفسرون وتقطعون. ومعنى هذا الكلام كراهة كثير
 المهر بالنسبة إلى حال الزوج.



١٣ - [باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد،

وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم

لمن لا يجحف به]

[٣٤٨٧] ٧٦ - (١٤٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي،

باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد،

وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمس مئة درهم

لمن لا يجحف به

قوله - (حدثنا يعقوب) يعني: اس عبد الرحمن القاري، هو القاري يتشيد ليه، منسوب إلى القارة، قبيلة معروفة، وسبق بيانه^(١).

قولها - (جئتُ أهبُ لك نفسي) مع سكوتها ﷺ. فيه دليل لجواز هبة المرأة نكاحها له، كما قال الله: ﴿وَمِنْ مَّقْصُودَاتِ الْإِنْسَانِ أَنْ يُؤْتِيَ نَفْسًا لِلنَّفْسِ إِنْ أَرَادَ النَّحْيُ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحراف: ١٥٠]، قال أصحابنا: مهدة الآية وهذا الحديث دليلان لذلك. فإذا وهبت امرأة نفسها له ﷺ فتزوجها بلا مهر حل له ذلك، ولا يجب عليه بعد ذلك مهرها بالدخول، ولا بالوقعة ولا بغير ذلك، بخلاف غيره، فإنه لا يغيروا نكاحه وحب مهر. وما مسمى، وإنما مهر لشيء.

وهي انعقاد نكاح لنبي ﷺ بلفظ الهبة وحيثما لأصحابنا: أحدهما: ينعقد، لظاهر الآية وهذا الحديث. والثاني لا ينعقد بلفظ الهبة، بل لا ينعقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح، كغيره من الأئمة، فإنه لا ينعقد إلا بأحد هذين اللفظين عندنا بلا خلاف.

فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنََّّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا، جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرَوَّجْنِيهَا، فَقَالَ: «فَهَلْ عَلِمْتَ مِنْ شَيْءٍ؟»، فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «إِذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ، هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فَلَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ:

وَيَحْمِلُ هَذَا الْقَدْلُ الْآيَةَ وَحَدِيثَ عِصَى أَنَّ لِمَرْأَةً بِأَهْلِيَّةٍ أَنَّهُ لَا مَهْرَ لِأَجْلِ لَعْنَةِ بَلْفِظِ الْهَيْبَةِ. وَقَدْ أَبُو حَنِيمَةَ يَتَعَقَّدُ نِكَاحُ كُلِّ أَحَدٍ بِكُلِّ لَفْظٍ يَقْضِي لِتَحْدِيثِ عِصَى لِتَأْيِيدِ. وَيَسْتَلِ مَذْهَبُ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَكَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ حَدَّثَ الرَّوَّاجِينَ عَنْ مَالِكٍ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ بِفَطْمَةِ الْهَيْبَةِ وَالصَّنْفَةِ وَالْبَيْعِ، إِذَا قَصَدَ بِهِ النِّكَاحَ، سِوَاكَ ذِكْرِ الصَّدَاقِ أَمْ لَا، وَلَا يَصِحُّ بِقَطْعِ لُزْمِهِ وَالْإِجْدَادِ وَالْوَصِيَّةِ، وَمِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مَنْ صَحَّحَهُ بِسَعْيِ الْإِحْلَالِ وَالْإِبَاحَةِ، حَكَاهُ لِقَضِي عِيَّاشٍ (١).

قوله: (فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ) أَمْ (صَعَّدَ) فَيَتَشَدَّدُ بِعَيْنِ، أَوْ: رَفَعَ. وَأَمَّا (صَوَّبَهُ) فَيَتَشَدَّدُ بِتَوَاوُلِ: أَيُّ: خَفَضَ.

وفيه دليلٌ لجواز النظر لمن أَرَدَ أَنْ يَتَرَوَّجَ مَرْأَةً وَتَأْمُرُ بِهَا. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ بِتَرَوُّجِهَا. وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ طَلَبَتْ مِنْهُ حَاحَةٌ لَا يُحْكِمُ قَصْدُهَا أَنْ يَسْكُتَ سَكُوتَ يَتَهَمُّ السَّائِلُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يُخْجَلُ بِالْمَنْعِ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْضُرْ الْقَهْمُ إِلَّا بِصُرُوحٍ لَمَنْعٍ فَيَصْرُحُ.

قَالَ لِحَظِي: وَفِيهِ جَوَازُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ مَنْ هِيَ فِي عِدَّةٍ أَمْ لَا، حِمْلًا عَلَى ظَاهِرِ لَحْدِهِ، قَالَ: وَهَذِهِ الْحُكْمُ يَبْهَتُونَ عَنْ ذَلِكَ احْتِطًا (٢).

قُلْتُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُرَوَّجُ لِقَضِيٍّ مَنْ جَاءَتْهُ تَطْلُبُ لُزُوجٍ حَتَّى يَشْهَدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا وَلِيُّ حَاضِرٌ (٣)، وَلَيْسَتْ فِي رُوجِيَّةٍ وَلَا عِدَّةٍ، فَجِنْ أَصْحَابُ مَنْ قَدْ هَذَا شَرْطٌ وَاجِبٌ، وَلَا يَصِحُّ عَنْدهُمْ أَنَّهُ اسْتِحْبَابٌ وَاحْتِطٌ، لَيْسَ بِشَرْطٍ.

(١) فِي إِكْمَالِ الْمُعْلَمِ: (٤/٥٨٣).

(٢) إِسْنَادُ ابْنِ مَرْزُوقٍ: (٣/٤٢).

(٣) فِي (صَلَى) وَ(مَنْ) مَخْصِي.

لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ،

قوله **﴿انظر ولو خاتم من حديد﴾** هكذا هو في النسخ: «خاتم من حديد»، وفي بعض النسخ: «خاتماً» وهذا واضح، والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر خاتم من حديد.

وفيه دليل على أنه يستحب ألا يعقد النكاح إلا بصدق؛ لأنه أقصع للفرع وأضع للمرأة من حيث إنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب بصف المسمى، فهو لم تكن تسمية به يجب صدق، بل يجب الامتعة، فلو عقد لنكاح بلا صداق صح، قال الله تعالى: «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا كُنْتُمْ تَسْؤُمُونَ أَوْ تَقْرِبُوهُنَّ قَرِيبَةً» البقرة ٢٣٦، فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر، وهل يجب بال عقد أم بالدخول؟ فيه خلافت مشهورة، وهم قولان لشافعي، أحدهما بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

وفي هذا الحديث أنه يحوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتم، إذ تراضى به الزوجان، ولأن خاتم الحديد في نهاية من القلة، وهذا مذهب لشافعي، وهو مذهب جمهور العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الرزاد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والأبى من سعد والثوري والأوزاعي ومسلم بن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك.

قال لقاضي، هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والبصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم، أنه يحوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والتعل وخاتم الحديد ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصب السرقة. قال القاضي: هذا مما نفرد به مالك، وقال أبو حنيفة وصحبه أقله عشرة دراهم. وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم، اعتماداً بنصاب القطع في سرقة عندهما. وكرو السخي أن يزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة^(١). وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم معجوزون بهذا الحديث الصحيح الصريح^(٢)

وفي هذا الحديث جواز اتخاذ خاتم الحديد، وفيه خلافت لسلف حكاها لقاضي^(٣)، ولأصحاب في

(١) إكمال المعنى (٤/ ٥٧٩، ٥٨٠).

(٢) بعده في (ج): آخر الجزء السادس عشر، وأول الجزء السابع عشر من أجزاء فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله.

(٣) في إكمال المعنى (٤/ ٥٨٠).

فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَدِيمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَيْ - قَالَ سَهْلٌ - مَا لَهُ رِذَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَلَّ مَجْلِسُهُ قَامَ. فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟». قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - عَدَدَهَا - فَقَالَ: «تَقْرَؤُهُمْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَزَمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ بْنِ يَاقِينٍ فِي اللَّفْظِ. [ابن حزمي ٥٠٣٠، ٥٠٨٧، [واتخذ ٣٤٨٨].

كرهته وجهه: أصحهما: لا يكره؛ لأنَّ لحديثي في لفظي عنه ضعيف^(١)، وقد أوضحت المسألة في «شرح المهذب»^(٢)، وفيه استحبابٌ يجعل تسليم المهر إليه.

قوله: (لا والله يا رسول الله، ولا خاتم من حديد) فيه جواز الخلف من غير استعلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره بين غير حجة، وهذا كان محتاجاً ليؤكد قوله، وفيه جورٌ وتزويج المعسر وتزوجه.

قوله: (ولكن هذا إذا رأي - قال سهل - ما له رِذَاءٌ - فلها نصفه، فقال رسول الله ﷺ: «ما تصنع بإزارك؟ إن لبستُهُ لم يكن عليها من شيء، وإن لبستُهُ لم يكن عليك من شيء»)

فيه دليلٌ على تفكير كبير القوم في مصالحهم وحديتهم بإهمالهم إلى ما فيه الرِّفق بهم. وفيه جورٌ ليس لرحل ثوبه سواء إذا رخصت، أو غلب على طئه رصاه، وهو لمرءٍ في هذه الحديث.

قوله ﷺ: «اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ» هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله النقاوي^(٣) عن رواية الأكثرين: «مُكْتَبَتُهَا» بضم الميم وكسر اللام المشددة، على ما لم يُسمِّ فاعله، وفي بعض النسخ:

(١) بقصد حديث أن رجلاً جاء من النبي ﷺ وعليه خاتم من حديد، فقال له: «ما هي أجديت بفتح الأصم ٥١٩. فخرجه، ثم جاء وعليه خاتم من حديد، فقال: «ما هي أرى عليك جنيَّةً أهل سار» ١١٩. فخرجه أخذه بنو داود ٤٢٢٣، والترمذي ١٨٨٨، ونسائي: ٥٢٩٨، وأحمد: ٢٣٠٣٤ من حديث بريدة ﷺ. قال الترمذي: غريبه، وقاله نسائي: ضعيفه.

(٢) ينظر المجموع - شرح المهذب: (٤/٤٦٥).

(٣) في النسخ لمعجم: (٤/٥٨٣).

[٣٤٨٨] ٧٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا خُلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الشَّارِوَزِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِىءُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ: «الطَّلُقُ فَقَدْ رَوَّجْتُهَا، فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». [المصدر: ١٧٧٩٨، واسبغري ٥١١٩ و٥٠٢٩].

[٣٤٨٩] ٧٨- (١٤٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَادِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْهَكَمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

«مَلَكَتُهَا»^(١) بكافٍ، وكذا رواه البخاري^(٢)، وفي الرواية الأخرى: «رَوَّجْتُهَا». قال القاضي: قال المدارقطي: رواية من روى «مَلَكَتُهَا» وهم، قال: والصواب رواية من روى: «رَوَّجْتُهَا»، قال: وهم أكثر وأحفظ^(٣).

قلت، ويحتمل صحة اللفظين، ويكون جرى لفظ الترويج أولاً فملكها، ثم قال له: اذهب فقد ملكتها بالترويج السابق^(٤)، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليلٌ لجواز كون الصَّدَقِ تعليلَ القرآن، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن، وكلاهما جائزٌ عند الشافعي، وبه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم، ومنعه جماعة، منهم: الزمهرى وأبو حنيفة، وهذا لحديث مع الحديث الصحيح: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ

(١) وهي الرواية الشَّيْخَةُ فِي لِسَانِنَا مِنْ الصَّحِيحِ مُسْلِمٌ.

(٢) برقم: ٥٠٣٠.

(٣) إكمال المعلم: (٤/٥٨٣).

(٤) قال لحافظ بن حجر رحمه الله قال ابن دقيق قال بعض المتأخرين: ويجوز صحة اللفظين. قلت: هذا أولاً بعيداً، لأنَّ مَبْدَأَ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَعْيِينَ مَوْضِعِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الَّتِي احْتَفَتْ لَهَا، وَأَنَّهَا الَّتِي اتَّعَدَّ بِهَا النِّكَاحُ، وَمَا ذَكَرَهُ يَنْقُضِي وَقَوْلُ أَمْرٍ آخَرَ يُعَدُّ بِهِ النِّكَاحُ وَاحْتِلَافَ مَوْضِعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ، وَهِيَ بَعِيدٌ جَاءاً، وَابْتِغَاءً مَحْصَةً أَنْ يَكُنِيَ لِأَمْرٍ وَيَقُولُ: كَيْفَ اتَّعَدَّ النِّكَاحُ بِلَفْظِ التَّمْلِكِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «رَوَّجْتُهَا» إِحْدَى عَمَّا مَعْنَى بِمَعْنَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ التَّمْلِكُ هُوَ تَمْلِكُ «النِّكَاحِ»، وَأَيْضاً لِأَنَّ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى تَمْلِكُهَا مَنِي لَمْ يَشْعُرْ بِتَأْوِيلِهَا، سَعْدُ لَهَا «أَقَالَ» إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّجِدُّدِ عَنْ سَعْدٍ، وَمَعْنَاهُ، وَنَحْصَهُ أَنْ يَكُونَ رِوَايَةً لِصَوَابٍ فِي مَثَرِ هَذَا أَنْ يَفْرُقَ إِلَى التَّرْجِيحِ وَهُوَ أَهَمُّ هُوَ رَأْسُ رَأْسٍ أَيْضاً ابْنُ دَقِيقٍ عَنِ ابْنِ سَعْدٍ بِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ سَوِي، فَإِنَّ كَذَلِكَ دُونَ فِي أَشْرَحَ مَسْأَلَةٍ هُوَ «مَتَّحَ الْمَارِي»، (٩/٢١٤).

قَالَتْ: كَانَ صَدَقُهُ لِأَزْوَاجِهِ بِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَتْ: لَا،
قَالَتْ: نَصَفْتُ أَوْقِيَّةً، فَوَلَّكَ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ، [اصيد ١٧١٦٦٦].
[٢٤٩٠] ٧٩- (١٤٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ
الْعَمَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا بْنُ
زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَمْرَ صُفْرَةٍ،

أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ^(١)، يَرْدَانِ قَوْلَ مَنْ نَحْنُ ذَلِكَ. وَنَقَلَ الْقَاسِي عِبَادُ جَوْرٍ لَاسْتِغْدَارَ لِتَعْلِيمِ لِقِرْآنٍ عَنِ
الْعُلَمَاءِ: كَأَنَّ سَوِيَّ أَبِي حَتِيفَةَ^(٢).

قوله: (كَانَ صَدَاقُهُ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ بِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَذَرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: لَا،
قَالَتْ: نَصَفْتُ أَوْقِيَّةً، فَوَلَّكَ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ). أما (الأوقية) فبضم الهمزة وتشديد الياء، وانفراد أوقية
لجواز، وهي أربعون درهماً. وأما (النشأ) فبنون مفتوحة ثم شين معجمة مشددة
وسمكت أصحابنا بهذا. لحديث على أنه يُسْتَحَبُّ كَرُّ الصَّدَاقِ خُمُسَ مِئَةِ دِرْهَمٍ، وَلِمَرَادٍ فِي حَقِّ مَنْ
يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، فَوَيْلٌ فَيَلُ: فَصَّدَاقُ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَرْبَعَ^(٣) مِئَةِ
دِينَارٍ^(٤). فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا يَنْتَزِعُ بِهِ النِّجَاشِيُّ مِنْ مَالِهِ، إِكْرَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَا أَنَّ نَبِيَّ ﷺ آذَاهُ أَوْ
عَقْدَ بِهِ، وَفَلَهُ أَهْلُهُ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَمْرَ صُفْرَةٍ، قَالَ «مَا هَذَا؟» فِيهِ ثَمَرٌ يُسْتَحَبُّ
لِلْإِمَامِ وَالْفَاضِلِ تَقَفُّ أَصْحَابَهُ وَالسُّؤْلُ عَمَّا يَخْتَلِفُ مِنْ أَحْوَالِهِمْ
وقوله: ((أمر صفرة)). وفي رواية في غير كتاب مسند: (رأى عليه صفرة)^(٥)، وفي رواية: (ردغ من
زَعْفَرَانٍ)^(٦). و(الزَّعْفَرَانُ) بواو وفتح ولام زاي وعين مهملة، هو أمر لطيب.

(١) أخرجه البخاري: ٥٧٣٧ عن حديث عبد الله بن عباس ﷺ

(٢) إكمال المعجم: ٥٨٤/٤

(٣) في (رج) و(ص) وأربعة، وهو تصحيف، ونظم في كتاب المعجم: ٥٨٥/٤، والعلقي لا ي

(٤) أخرجه أبو داود: ٢١٠٧، والبيهقي: ٣٣٥٠، وأحمد: ٢٧٤١٨ من حديث أم حبيبة ؓ، ومعه أربعة آلاف درهم.

دولة ذكر: أربع مئة دينار

(٥) أخرجه هذه أربعة المرمي: ٢٢٥٠، ومن سني في العمل: يوم الجمعة: ٦٠١، وأبو يعنى في (مسند): ٣٣٤٨

(٦) أخرجه السدي: ٣٣٧٣

فَقَالَ: «مَا عَدَا؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ».....

والمصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من الرُعُفَاتِ وغيره من طيب العرس، ولم يقصد ولا تعمّد التزعمُ، فقد ثبت في الصحيح النهي عن التزعمُ للرجال^(١)، وكذا نهى الرجل عن الخلق؛ لأنه شعار النساء، وقد نهى الرجل عن التشبه بالنساء^(٢)، فهذا هو الصحيح في معنى حديث، وهو الذي اختاره القاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل: أنه يُرخص في ذلك للرجل العروس، وقد جاز ذلك في أثر ذكره أبو عبيد^(٣) أنهم كانوا يُرخصون في ذلك لثياب أيام عرسه، قال: وقيل: تحل كد يسيراً فلم ينكر، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج بئس ثوباً مصبوغاً علامة لسروء وزواجه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنه، ومذهب مالك وأصحابه جواز لبس الثياب المزعفرة، وحكاها مالك عن علماء المدينة، وهو مذهب بن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل^(٤).

قوله: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ» قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسمٌ لقدر معروف عندهم، فسروها بحمسة درهم من ذهب^(٥) قال القاضي: كل عشرة أكثر العلماء وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث. وقيل: لمرأة نواة النمر، أي: عرفت من ذهب، والمصحيح الأول. وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة. وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم، قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي حمسة درهم، نسى نواة كما نسى لأربعون أوقية^(٦).

قوله ﷺ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» فيه استحباب الدعاء للمتزوجة، وأن يقال: بارك الله لك، أو نحوه، وسبق في الباب قبله أيضاً.

(١) أخرجه البخاري: ٥٨٨٦، ومسلم: ٥٥١٧ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٨٨٥ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «العشيرة من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال».

(٣) في العربية لمحيث: ١٩١/٢.

(٤) إكمال المحام: ٥٨٥/٢، ٥٨٦.

(٥) أضاف المصنف: ٤٠/٣.

(٦) إكمال المحام: ٥٨٧/٤.

أُولَئِكَ وَلَوْ بِشَاوَةٍ. (أحمد: ١٣٧٠، وسنن: ٥١٥٥)

[٣٤٩١] ٨٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَمَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَرْدٍ نَوِيٍّ مِنْ

قوله ﷺ «أُولَئِكَ وَلَوْ بِشَاوَةٍ» قال أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة، الطعام لمتخذ للعرس، مشتقة من أُولِمَ وهو المجمع؛ لأنَّ الزوجين يجتمعان، قاله الأزهري^(١) وغيره. وقد بين الأعرابي^(٢): أصلها طعام الشيء واجتماعه وافتعل منها: أُولِمَ.

قال أصحابنا وغيرهم: للضيافة ثمانية أنواع: الوليمة للعرس، والخُرس بضم الخاء المعجمة، ويقال: الخُرس أيضاً بالصد المهملة، ليو لاخو والإغذار^(٣) بكسر الهمزة وبسعين لمهجلة والذل المعجمة، للخبز. والنويرة للينة^(٤). ولتقبة لقدم المسافر، مأخوذة من التقع، وهو الغبار، ثم قيل: إنَّ المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنعه غيره له. والعقيقة يوم سبع لولادة والوضيمة بفتح الـ وكسر الضاد المعجمة، لطعم عند المصيبة، والمأذبة^(٥) بضم الميم، لطعم المأخذ ضيافة بلا سبب، والله أعلم^(٦).

وختلف العلماء في وجبة لعرس، هل هي وجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويجمعون هذا الأمر في هذا الحديث على التثنية؛ وبه قال مالك وغيره، وأوجبها ذود وغيره. وختلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يُستحب فعلها بعد اندخول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدخول^(٧).

(١) في الأزهري في حريب ألقاظ الشافعي: ٢١١

(٢) في (ص) الأزهري، وفي (هـ) من الأزهري، وسببت هو بصوب، بطو لمصدر، سبش

(٣) في الفقه نسخة: ١٨٦، تلخيصه.

(٤) أي: في يده دار أربيت، في نسخة: ١٢٧٠/٣.

(٥) في (ع): «المأذبة».

(٦) ورد تعدي في الفقه نسخة: طعام بضيف الغير، طعام درار التحفة طعام لإملاك الشفيع، وهو طعام يتقدم به عرس طعام احتفال قبل القد، سلة والمهنة طعام تستعمل قبل ذلك بعدد حوائج طعام بكرهه، وفي نسخة: «المأذبة».

(٧) في (ص) نسخة: (٥٨٨/٤) «وإن سباني من أقواله من الموضع نفسه»

ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». [أحمد: ١٧٣٨٦٤، مسند: ٢٣٤٩٢].

[٣٤٩٢] ٨١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». [أحمد: ١٣٩٠٣، مختصر: ١٠١٥٣].

[٣٤٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَوَازٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ خِلَافٌ وَهَبٌ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً.

[٣٤٩٤] ٨٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ سُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَوِيِّ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَلَّى بِمَدَنَةِ الْعُرْسِ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «لَكُمْ أَصْدَقُهَا؟» فَقُلْتُ: نَوَاةٌ.

وَفِي خِلَافٍ إِسْحَاقُ: مِنْ ذَهَبٍ. [أحمد: ١٦٦٨٥، مطول: ٥١٢٨، والبخاري: ٥١٢٨].

[٣٤٩٥] ٨٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْرَةَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، [الطبري: ٥٣٥٧٢].

[٣٤٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ وَحَلَّ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ. [الطبري: ٣٤٩٦].

وقوله ﷺ: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» دليلٌ على أنه يستحبُّ للموسر ألا يقصر من شاة، ونقل القاضي الإجماع على أنه لا حدَّ لقيمتها المجزئة، بل بأي شيء أولم من طعام حصصت لوليمة، فقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صغية أنها كانت بعير نحم، وهي وليمة زيب أشبعتا خبزاً ولحماء، وكلُّ هذا جليلٌ تحضل به الوليمة، لكن يستحبُّ أن تكون على قدر حال الزوج.

فإن لمقاصي واختلاف السبب في تكرارها أكثر من يوجب، فكرهته طبعية، ولم نكرهه طائفة، قال واستحب أصحاب ذلك للموسر كونها أسبوعاً.

١٤ - [باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها]

[٣٤٩٧] ٨٤ - (١٣٦٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ غُلَيْلٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا حَبِيرًا ، قَالَ : فَصَلَّيْنَا عَنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَغْلَسُ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ ، وَأَنَا وَدَيْفُ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ حَبِيرًا ، وَإِنَّ رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فُجْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، وَانْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فُجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فُجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرِبَتْ حَبِيرٌ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاعَةِ

باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها

قوله : (فضطينا عندها صلاة الغداة) دليل على أنه لا كراهة في تسعينتها الغداة ، وقيل بعض أصحابنا يكرهه ، والصواب الأول .

قوله : (وأنا رديف أبي طلحة) دليل لجواز الإزداف إذا كانت الدمة مطبقة ، وقد كثرت الأحاديث لصحيفة بمثله .

قوله : (فأجرى نبي الله ﷺ في رقاق حبيراً) دليل لجواز ذلك ، وأنه لا يمسك المروءة ، ولا يغزل بمراتب أهل الفضل ، لا سيما عند الحاجة للمقتل ، أو رياضة الدية ، أو تدريب لنفسه ، ومعاناة أسباب المشجعة .

قوله : (وإن ركبتي لتمس فجد نبي الله ﷺ ، وانحسر الإزار عن فجد نبي الله ﷺ ، فأني لأرى بياض فجد نبي الله ﷺ) هذا مما يستدل به أصحاب ذلك وغيرهم ممن يقول : لا فجد ليس بعورة ، وعندها أنه عورة ، ويحمل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسار الإزار كان بغير اختباره ﷺ ، فانهسر بلزجة وإجره للمركوب ، ووقع نظر أنس إليه فجاءه لا تعمداً ، وكذلك مكث ركبته لا فجد بغير^(١) اختيارهما ، بل لمزحمة ، ولم يقل أنه تعمداً ذلك ، ولا أنه حسر الإزار ، من قال : انحسر بنفسه

قوله : (فلما دخل القرية قال : « الله أكبر ، خربت حبيرة ») فيه دليل لاستحيات الذكر ولتكبير عند

(١) في (ص) و(د) : من غير .

قَوْمٌ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ». قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ - قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَثْوَةً، وَجَمَعَ السَّيِّي، فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي، فَقَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً». فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، فَجَاءَهُ وَجَلَّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتِ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيَيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالتَّصْيِيرَ، مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «أُدْعُوهُ بِهَا». قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي غَيْرَهَا».

لحرب، وهو موثق لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَاتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال ٤٥]، وبهذا فلهي ثلاث مرات، ويؤخذ منه أنَّ لثلاث كثير^(١).

وأما قوله ﷺ: «خربت خيبر» فذكروا فيه وجهين: أحدهما: أنه دعاء، تقديره: أسأل الله خرابها. والثاني: أنه إخبار بخرابها على الكفار، وفتحها للمسلمين.

قوله: «(محمدٌ والحَمِيسُ)» هو بالحاء المعجمة ويرفع السين المهملة، وهو الجيش قال الأزهري^(٢) وعبره: سقي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مُقَدِّمة، وَصَدَقَة، وَمَعْنَة، وَمَبَسْرَة، وَقَبْ، وفيل: بِتَحْمِيسِ الْغَنَاقِمِ. وأبطنوا هذا القول؛ لأنَّ هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يكن لهم تحميس.

قوله: «(وأصبتها عَثْوَةً)» هو بفتح العين، أي: قهراً لا صلحاً، وبعض حصون خيبر أصيب صلحاً. وسنوضحه في باب^(٣) إن شاء الله تعالى.

قوله: «(فجاءه دحية)» إلى قواف: «(فأخذ صفيّة بنت حُيَيٍّ)».

أما (دحية) فيفتح الدال وكسرها. وأما (حُيَيٍّ) فمضم الحاء وكسرهما^(٤). وأما (صفية) فالصحيح أنَّ هذا كان اسمها قبل السَّيِّي، وقبل: كان اسمها زَيْنَب، فسُمِّيَتْ بعد السَّيِّي ولاصطفاً صفية.

قوله: «(أعطيت دحية صفية بنت حُيَيٍّ، سيد قُرَيْظَةَ وَالتَّصْيِيرَ، ما تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قال: «ادْعوه بها»» قال: فجاء بها، فلما نظر إليها النبي ﷺ قال: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّيِّي غَيْرَهَا».

(١) كذا في (ص) و(جاء) وفي (خ) وسميها قريب من: حجر.

(٢) كما في (المعلم): (١٥١/٧)، و(الكامل في التفسير): (٥٩٠/٤).

(٣) في باب عَثْوَة خيبر، الجزء الحديث رقم: ٤٦٦٥.

(٤) قوله: «أما (حُيَيٍّ) فمضم الحاء وكسرهما، سقط من (ص) و(هـ)».

قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَ حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقْتُهَا وَتَزَوَّجَهَا - حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَنَّتَهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْلَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ غَرُوسًا، فَقَالَ: ائْتِنِ كَانِ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ. قَالَ: رَسَسَ بَطْعًا، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأُفْطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالنَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَتَّى، فَكَانَتْ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (مكرر [٣٣٢١] أحمد: ١١٩٩٢، والبخاري: ٣٧١).

[٣٤٩٨] ٨٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ بْنُ مَعِيَدٍ - حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُنَيْدٍ الْقُبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، كُلُّهُمْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَغْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِشْقَهَا ضِدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا حَتْفَهَا. (المعجم: ١١٩٥٧ و ١٣٥٠٦، والبخاري: ٩٤٧ و ٥٠٨٦).

[٣٤٩٩] ٨٦ - (١٥٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ،

قال ابن مازري^(١) وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين: أحدهما: أن يكون ردَّ العجارية برضاها، وإذنه له في غيره. والثاني: أنه لما أذن له في جارية له من حشو السبي، لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أنفسهن وأحودهن نسباً وشرفاً في قومها وجمالاً، استرحمها لأنه لم يأتها فيها، ورأى في إقائنها لدحية مفسدةً لتميُّزه بمثلها على باقي الجيش، ولما فيه من التهاكها مع مرتبتها، وكوبها بنت مبيد، ولما يحلف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إدها لنفسه، قطعاً لكل هذه المفسدات، مشخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها.

(١) في المعجم: ٢/ ١٥١.

عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَجْرَانِ». (مكرر [٢٨٧] [أحمد ١٩٧٢٧، وبيهقي ٢٥٤٤ مطرولاً])

[٣٥٠٠] ٨٧- (١٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ يَدْفُ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِيبِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَرَّغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَأَخْرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ. فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ. قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ». قَالَ: وَهَرَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ وَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ.

وقوله في الرواية الأخرى: أَنَّهَا (وَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحْبَةً، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ) بِحَسْمَلٍ أَنَّ إِسْرَادَ بِقَوْلِهِ. (وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ) نِي: حَضَلَتْ بِالْإِذْنِ فِي أَخَذَ جَارِيَةً، لِبَوَاقِي بَاقِي الروايات. وقوله: (اشْتَرَاهَا) أَي: أَعْطَاهَا بِدَنَاهَا سَبْعَةً^(١) أَنْفُسٍ نَعِيْبًا لِقَلْبِهِ، لَا تَنْدُ جَرَى هَقْدَ بَيْعٍ، وَعَلَى هَذَا تَتَّحَقُّ الروايات.

وهذا الإِعْطَاءُ لِدَحِيَّةٍ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْفِيسِ، فَعَلَى قَوْلِهِ مَنْ يَقُولُ: التَّنْفِيلُ يَكُونُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ أَنَّ لَتَّنْفِيلَ مِنْ خُمْسٍ لَخُمْسٍ يَكُونُ هَذَا لَتَّنْفِيلَ مِنْ خُمْسٍ، بَخْمَسٍ بَعْدَ أَنْ مِيزَ أَوْ قَبْلَهُ، وَنَحْسَبُ مَعَهُ، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ لِصَحِيحِ الْمُحْتَارِ.

وَحَكَى لِقَاضِيٍّ مَعْنَى بَعْضِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوَّلَى هُنْدِي أَنْ تَكُونَ صَفِيَّةً فَيَنَاءً لَأَنَّهَا كَانَتْ زَوْجَةً كَنَانَةً ابْنِ الرِّبِيعِ، وَهُوَ وَاهِلُهُ مِنْ بَنِي أَبِي الْحَقِّيقِ كَانُوا صَالِحُوا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَرَطَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَكْتُمُوهُ كِتْرًا، فَإِنْ كَتَمُوهُ فَلَا دِيْنَةَ لَهُمْ، وَمَسَّالَهُمْ عَنْ كَثَرِ خَيْبِ بْنِ الْحَقْلَبِ فَكْتُمُوهُ، وَقَالُوا: أَفَعَمَّتْ السَّفَقَاتُ، ثُمَّ عَثَرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ، فَانْتَقَضَ عَهْدُهُمْ فَبَاهَمَ. ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ، فَصَفِيَّةٌ مِنْ سَنِيهِمْ، فَهِيَ فِيهِ لَا يَخْمَسُ، بَلْ يَقَعُ فِيهِ الْإِمَامُ مَا رَأَى، هَذَا كَلَامُ لِقَاضِيٍّ^(٢).

وهذا تَفْرِيعٌ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَنَّ الْفِيءَ لَا يُخْمَسُ، وَمَذْهَبُ أَنَّهُ يَخْمَسُ كَالْغَنِيمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج) 'بِسَبْعَةٍ'

(٢) فِي (ك) كِتَابُ بَخْمَسٍ: (٥٩٢/٤)

ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا - قَالَ: وَأَخْبِيئُهَا قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا - وَهِيَ صَفِيَّةُ

قوله: (فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْرَةَ، مَا أَصْدَقُهَا؟ قَالَ: نَفْسُهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا) فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْتَقَ الْأَمَةُ وَيَتَزَوَّجَهَا، كَمَا قَالَ فِي لِحْدِيثٍ لِدَاوُدَ بْنِ أَبِي بَرَكَةَ: «لَهُ آخَرُ ن».

وَقَوْلُهُ: (أَصْدَقُهَا لِنَفْسِهَا) اخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ، فَالصَّحِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُخْتَلِفُونَ: أَنَّهُ اعْتَقَهَا تَرْعَا بِلا عَوْصٍ وَلَا شَرْطٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا بِلا صَدَقٍ، وَهَذَا مِنْ خَصْبِ نَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَجُوزُ نِكَاحُهُ بِلا مَهْرٍ، لَا فِي الْحَرِّ وَلَا عَمَّا بَعْدَ، بخلاف غيره. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ شَرَطَ عَلَيْهَا أَنْ يُعْتَقَهَا وَيَتَزَوَّجَهَا، فَقِيلَتْ لِمَرْمِهَا الْوَفَاءُ بِهِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: اعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا عَلَى قِيَمَتِهَا، وَكَانَتْ مَجْهُولَةً، وَلَا يَجُوزُ هَذَا، وَلَا الَّذِي قَبْلَهُ لِعَبْرَةِ ﷺ، بَلْ هُمَا مِنَ الْخَصْلِ، كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا لِقَوْلِ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ أَعْتَقَ أَمَتَهُ عَلَى أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، وَيَكُونُ عَتَقُهَا صِدَاقًا، فَقَالُوا بَعْضُهُمْ لَا يَتَزَوَّجُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الشَّرْطُ، وَمِمَّنْ قَالَهُ مَالِكٌ وَشَاذِي وَابْنُ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَبُزْجَرٌ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ أَعْتَقَهَا عَلَى هَذَا الشَّرْطِ فَقِيلَتْ: عَتَقَتْ، وَلَا يَتَزَوَّجُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ، بَلْ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِعَتَقِهَا مَجَانً، فَإِنْ رَضِيَ وَتَزَوَّجَهَا عَلَى مَهْرٍ يُتَّفَقَانِ عَلَيْهِ، فَلَهُ عَلَيْهَا الْقِيَمَةُ، وَلَهَا عَلَيْهِ لِمَهْرٍ الْمُسَمَّى، مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ.

وَرَأَى تَزَوُّجَهَا عَلَى قِيَمَتِهَا: كَوْنُ كِلْتَا الْقِيَمَةِ مَعْرُومَةً لَهُ وَلَهَا، صَحُّ الصَّدَقِ، وَلَا بَقِيَّةٌ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَةٌ، وَلَا لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ، وَإِنْ كُنْتَ مَجْهُولَةً فَقِيَمَةُ وَجْهَانِ لَا أَصْحَابِنَا: أَحَدُهُمَا: يَصِحُّ الصَّدَقُ كَمَا كَانَ مَعْلُومَةً؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَقْدَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْمَسَامَحَةِ وَالْتِخَافِ، وَأَصْحَابُهُمْ بِهِ قَالُوا جَمْعُهُمْ أَصْحَابَانَا: لَا يَصِحُّ الصَّدَقُ بَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ، وَجِبَتْ لَهَا مَهْرٌ أَمْثَلُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَابْنُ حَسَنٍ وَابْنُ خَلْفَةَ وَابْنُ الزُّهْرِيِّ وَابْنُ أَبِي بَرَكَةَ وَابْنُ يَسْفَرٍ وَأَحْمَدُ وَابْنُ سَعْدٍ: يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا، وَيَكُونُ عَتَقُهَا صِدَاقًا، وَيَتَزَوَّجُهَا، وَيَصِحُّ لِعَتَقِهَا عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِ هَذِهِ الْحَبِيشَةِ، وَتَأْوِيلُهُ الْآخَرُونَ بِهِ سَبَقَ.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزْنَاهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ، فَأَمَدَّنَاهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا). وَفِي الرُّوْيَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ: (ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا، قَالَ: وَأَخْبِيئُهَا قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي

بَيْتِهَا)

يُنْثَى حَيًّا. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالسَّمْنُ وَالْأَيْطُ وَالسَّمْنُ، فَجُصِبَتِ الْأَرْضُ
أَلْجَاجِيصً، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاحِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَيْطِ وَالسَّمْنِ، فَشَبَّعَ النَّاسُ، قَالَ:
وَقَدْ نَأَسُ: لَا تُدْرِي أَتَزَوَّجُهَا أَمْ أَتُخَدِّمُهَا أَمْ وَلَدٌ، قَالُوا: إِنَّ حَاجِبَهَا فِيهِ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ
يَحْجُبْهَا فِيهِ أَمْ وَلَدٌ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَتَ حَاجِبَهَا، فَتَعَدَّثَ عَنِ عَجْزِ الْبَعِيرِ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ
تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا، قَالَ: فَعَفَرَتِ النَّاقَةُ الْعَضْبَاءُ،
وَنَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَرْتُ، فَقَدِمَ فَمَسَرَّهَا، وَقَدْ أَشْرَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَالُوا: أَهْبَذَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ.
قَالَ: قُلْتُ يَا أَبَا حَمُوزَةَ، أَوْفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ، لَقَدْ وَقَعَ.

أما قوله - (نَعَدْتُ) فمعناه: تَمَتُّبْتُ، فَبَيْنَمَا كُنْتُ مَسْبِيَّةً يَحِبُّ اسْتِيرَافًا، وَجَعَلَهَا فِي مَدَّةِ اسْتِيرَاءٍ
فِي بَيْتِ أُمِّ سَلِيمٍ، فَلَمَّا نَقَضِيَ اسْتِيرَاءَ حُوزَتِهَا أُمُّ سَلِيمٍ وَهَيَّأَهَا، أَي: زَيَّنَّهَا وَجَمَّلَهَا، عَلَى عَادَةِ
الْعُرُوسِ بِمَا لَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، مِنْ وَضْعٍ وَوَضْعٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.

وقوله: (أَهْبَذَهَا) أَي: زَفَّنَهَا، بِقَالَ: أَهْبَذْتُ الْعُرُوسَ إِلَى رَوْحِهَا، أَي: زَفَّنْتُهَا، وَلِعُرُوسٍ يُصَدَّقُ
عَلَى الزَّوْجِ وَلِزَوْجَةٍ جَمِيعًا، وَفِي الْكَلَامِ تَقْلِيدٌ وَتَأْخِيرٌ، فَمَعْنَاهُ: ائْتَمَّتْ، أَي: اسْتِيرَاتْ، ثُمَّ هَيَّأَهَا،
ثُمَّ أَهْبَذَهَا، وَالزَّوْجُ لَا يَقْتَضِي تَزْيِينَهَا.

وفيه الزَّفَفُ فِي الدَّلِيلِ^(١). وَقَدْ سَبَقَ فِي حَبِثِ تَزَوُّجِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الزَّفَفُ نَهْرًا، وَذَكَرْنَا هُنَا
جَوَارِ الْأَمْرِينِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: (مَنْ كَانَ عَنْهُ شَيْءٌ فَلْيَحْجُثْ بِهِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «فَلْيَحْجُ بِهِ» بِعِبْرَانٍ
فِيهِ دَلِيلٌ لَوْلِيَّةِ الْعُرْسِ، وَأَنَّهَا بَعْدَ الدَّخُولِ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا تَجُوزُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ^(٣). وَفِيهِ إِدْلَالٌ الْكَبِيرُ
عَلَى أَصْحَابِهِ، وَضَلُّبُ طَعَامِهِمْ فِي نَحْوِ هَذَا. وَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِأَصْحَابِ الزَّوْجِ وَجِيرَانِهِ مُسَاعَدَتُهُ فِي
وَلِيَّتِهِ بِطَعَامٍ مِنْ هَدِيَّتِهِمْ.

قوله: (وَبَسَطَ نِظْمًا) فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ مَشْهُورَاتٍ: فَتَحَ النُّونَ وَكَسَرَهَا مَعَ فَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِهَا،
أَفَصَحَحْنَ كَسْرَ النُّونِ مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ وَحَمَلَهُ: نَطَوَعًا وَأَنْطَاعًا.

(١) فِي (ص) وَ (هـ)، بِاللَّيْنِ

(٢) تَقْدِيمٌ ص ٥٣ مِنْ هَذَا السَّجَرِ.

(٣) تَقْدِيمٌ ص ٢٥ مِنْ هَذَا السَّجَرِ.

قوله: (لنَحْمَلَ لِرَجُلٍ يَجِيءُ بِالْأَقْطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّعْنِ، فَتَحَاسُوا حَيْسًا) الْحَيْسُ هُوَ الْأَقْطُ وَالسَّعْنُ وَالسَّعْنُ، يُحْلَطُ وَيُحَجَّنُ، وَمَعْنَاهُ حَمَلُوا ذَلِكَ حَيْسًا، ثُمَّ أَكَلُوهُ.

قوله ﷺ في السِّي يَعْتَقُ حَارِيَّتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: «لَهُ أَحْزَانٌ» هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ بَيَانُهُ وَشَرْحُهُ وَاضِحًا فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ حَيْثُ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ^(١)، وَفِيهِ أَعَدَّهُ هُنَا تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ فِي صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي لَهْيَةَ الطَّاهِرَةِ.

قوله: (حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ) هُوَ يَفْتَحُ الْبَدَأَ وَالزِّي، وَمَعْنَاهُ: عِنْدَ بَدْءِ طُلُوعِهَا.

قوله: (وَاخْرُجُوا بِقُؤُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ) أَمْ (مُؤُوسٍ) فَهَمْزٌ مَسْدُودَةٌ عَلَى وَزْنِ فُعُولُ، جَمْعُ فَاَسٍ بِلَهْمَزٍ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ. وَ(لِمَكَائِلٍ) جَمْعُ مَكْنَسٍ، وَهُوَ الْفَقَّةُ وَالرَّيْشُ.

وَ(لِمُرُورٍ) جَمْعُ مَرٍّ، يَفْتَحُ الْمِيمَ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِحَوِ الْمَجْرُفَةِ وَأَكْبَرُ مِنْهَا، يَقَالُ لَهَا: لَسَّاحِي، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَعْنَاهُ. وَحَكَى الْقَاضِي قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا هَذَا. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُرُورِ^(٢) هَذَا، سَحَابَانِ، وَكَانُوا يَصْعَدُونَ بِهِ إِلَى السَّحَابِ، قَالُوا: وَاحِدُهُ مَرٌّ. يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكَسَرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَمُرُّ حِينَ يُقْتَلُ^(٣).

قوله: (فَلَحِصَّتِ الْأَرْضُ أَقَاجِيصَ) هُوَ بِصَمِّ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمَعْنَى لِمَخْفَقَةٍ، أَيْ: تَغَشَّتِ الْأَرْضُ مِنْ أَصْلَافِهَا، وَخُفِرَتْ شَيْئًا يَسِيرًا تَجْعَلُ الْأَنْطَاعُ فِي الْمَحْفُورِ، وَيُقَبِّتُ فِيهِ لِسْمُومٌ، فَيُثْبِتُ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ جَرْنِهَا. وَأَصْلُ الْقَنْصِ الْكَشْفُ، وَقَدْ قَبِضْتُ^(٤) عَنِ الْأَمْرِ، وَقَدْ قَبِضَ الطَّائِرُ لِيَبْضُهُ وَ(الْأَقَاجِيصُ) جَمْعُ الْقَنْصِ.

قوله: (فَفُتِّرَتِ النَّافَةُ الْعُضْبَاءُ، وَنَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَذَرْتُ، فَقَامَ فَسْتَرَهَا)

قوله: (عُثِرَتْ) بِفَتْحِ الدَّالِ، وَنَذَرَ: بِالْتَوْنِ، أَيْ: سَقَطَ، وَأَصْلُ لِنَذَرِ^(٥) الْخُرُوجَ وَالْانْفِرَادَ، وَمَعْنَاهُ: كَلِمَةً تَأْذِيرَةً، أَيْ: قُرْدَةً عَنِ الْبَطَالِ.

(١) (١/٥٩٠).

(٢) هِيَ (خُ): وَ الْمُرُورُ

(٣) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» (٤/٥٩٠ - ٥٩١).

(٤) لِي (حِينَ) وَ(هَذَا) وَفَصَحِيحٌ

(٥) لِي (حِينَ) وَ(هَذَا) شَرُّهُ.

[٣٥٠٠ م / ٨٧ م - (١٤٢٨) قَالَ أَنَسٌ: وَشَهِدْتُ وَلَيْمَةً زَيْنَبَ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَ يَتَغَشَّى فَأَدْعُو النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَدَمَ وَتَبِعْتُهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْذَنَ بِهِمَا الْحَدِيثَ، لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَسَلُّهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟» فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ. كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: «بِخَيْرٍ». فَلَمَّا فَرَغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّحْلَيْنِ قَدْ اسْتَأْذَنَ بِهِمَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، فَوَاللَّهِ مَا أَذْهَبَ إِلَيَّ أَحَبُّ إِلَيَّ أَمْ أَنْزَلَ عَلَيَّ الرُّوحُ يَا أَهْلَهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَجَعَلَ يَرْجِعُ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَشْكُفَةِ الْبَابِ أَرَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ لَآيَةً: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الآيَةُ ١٠٦ - ١٠٧).

[مكرر (٣٣٢١) ج ١ ص ١٣٥٧٥].

[٣٥٠١ م - ٨٨ - (١٣٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الشَّيْبَةِ، عَنْ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: صَدَرَتْ صَفِيَّةٌ لِدُحْيَةٍ فِي مَقْسَمِهِ،

قوله: (فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ: فَيَسَلُّهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ. «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟» فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: «بِخَيْرٍ»).

فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ فَوَائِدُ: مِنْهَا: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ إِذَا أَتَى مَنْزِلَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا مِمَّا يَتَكَبَّرُ عَنْهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَاهِلِينَ الْمُتَرَفِّعِينَ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَى وَاحِدٍ، قَالَ: «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، بِصِيغَةِ لِحْمَعٍ، قَالُوا: لِيَتَوَلَّاهُ وَمَلِكِهِ.

وَمِنْهَا سَوَالُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ عَنْ حَالِهِمْ، فَرُبَّمَا كَانَتْ فِي نَفْسِ الْمَرْأَةِ حَاجَةٌ فَتَسْتَحْيِي أَنْ تَبْتَدِيَ بِهِ، فَوَإِذَا سَأَلَهَا: ابْسَطْتَ لِلزَّكْرِ حَاجَتَهَا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقَالَ لِلرَّجُلِ عَقِبْ دُخُولَهُ: كَيْفَ حَالُكَ؟ وَنَحْوُ هَذَا.

قوله: (لَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أَشْكُفَةِ الْبَابِ) هِيَ بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ مَضْمُونَةٌ وَهِيَ سَكَانُ السَّيْرِ.

وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي الشَّيْءِ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى وَحِيتهُ، فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ: «أَصْلِحِيهَا». قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ صَوَّبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ». قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِقُضَيِّ التَّمْرِ وَفَضْلِ السُّوْقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حَيْسًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ اسْحَاسًا، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حِيَاضٍ إِلَى جَنَّتِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ هَشِنًا إِلَيْهَا، فَرَفَعْنَا مِطِئَتَنَا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِطِئَتَهُ، قَالَ: وَصَوِيئَةُ خَلْفَتِهِ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَعَثَرَتْ مِطِئَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَسَرَهَا، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: «لَمْ نُضِرَّ». قَالَ: فَمَدَّخَلْنَا الْمَدِينَةَ،

قوله (فجعل الرجل يجيء بفضلي التمر وفضلي السوق، حتى جعلوا من ذلك سواداً حيساً).

(لسواد) بفتح السين، وأصل السواد الشخص، ومنه في حديث الإسراء: «رأى آدم عن يمينه أسودة»، ومن يسميه أسودة^(١)، أي: أشخاصاً والمراد هنا: حتى جعلوا من ذلك كوماً شامخة مرتفعاً، فحفظوه وجعلوه حيساً.

قوله: (حتى إذا رأينا جدر المدينة هشناً إليها) هكذا هو في النسخ (هشناً) بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم نون، وفي بعضها: (هششناً) يشين الأرنى مكسورة مخففة، ومعناها: تشظت وحفظنا، وانبعثت قومنا إليها، يقال منه: هششت، بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع. وذكر القاضي لرويتين لسبقتين قد. ولرواية الأرنى على الإدغام لالتقاء الهتين، وهي لغة من قال: هزت سيفي، وهي لغة بكر بن وائل، قال. ورواه بعضهم: (هششاً) بكسر الهاء وسكان الشين، وهو من: هاش يشش، بمعنى قش^(٢).

(١) سلف برقم: ٤٦٥ ينظر ثمة.

(٢) إقبال الجعالي: (٤٨٦/٤)

فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاوَيْنَهُ وَيَتَشَمَّتْنَ بِصُرْعَتَيْهَا . [مكرر . ٣٣٢٩] (السمه ١٣٠٢٣) .

قوله : (فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ) أي : صغيرات الأسنان من نساءه .

قوته : (يَتَشَمَّتْنَ) هو يفتح لياء والميم .

قوله قبل هذا : (إِنْ حَاجِبُهَا فِيهِ امْرَأَتُهُ) استدلت به لمالكية ومن وافقهم على أنه يصح الكناح بغير شهود إذا أعلن : لأنه لو أشهد لم يخف عليهم ، وهذا مذهب جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب الرهري ومالك وأهل المدينة ، شرطوا الإعلان دون شهادة ، وقال جماعة من الصحابة ومن بعدهم : يشترط لشهادة دون الإعلان ، وهو مذهب الأوزاعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم ، وكل هؤلاء يشترطون شهادة عدلين ، إلا أبو حنيفة فقال : يتعقد شهادة فسقين وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سرا بغير شهادة لم يتعقد ، وما إذا عقد سرا بشهادة عدلين ، فهو صحيح عند الجماهير . وقد مالك : لا يصح ، والله أعلم .



١٥ - آباء زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،

وإثبات وليمة الغرس

[٣٥٠٢] ٨٩ - (١٤٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْبَصِيرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَنَسٍ - وَهَذَا حَدِيثُ يَهُزُّ - قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْنَدٍ: «فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ». قَالَ: فَأَنْطَلَقَ زَيْنَدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُحَمِّمُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظَمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَّضْتُ عَلَى عَقْبِي، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ،

باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،

وإثبات وليمة الغرس

قوله: (قال رسول الله ﷺ لزيند) «فاذكُرْها عليَّ» أي: اخطبها لي من نفسها، فيه دليل على أنه لا بأس أن يبعث الرجل ليخطبة المرأة له من كان زوجها، إذا عزم أنه لا يكره^(١) ذلك، كما كان حال زيند مع رسول الله ﷺ.

قوله: (فلما رأيتها عَظَمْتُ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَّضْتُ عَلَى عَقْبِي) معناه: أنه هابها واستجلبها، من أجل إرادة أشيئ تزوجها، فعاصمها معاملة من تزوجها ﷺ في الإعظام والإجلال والمهابة.

وقوله: (أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا) هو بفتح الهمزة من (أَنْ)، أي: من أجل ذلك.

وقوله: (نَكَّضْتُ) أي: رجعت، وكان جاء إليها ليخطبها وهو ينظر إليها على ما كانت عادتهم^(٢)، وهذا قبل نزول الحجاب، فلما علَبَ عليه الإجلال تأخَّرَ وَخَصَّهَا وَظَهَرَهُ لِبَيْهَا، لئلا يسبَّهَ لِنَظَرِ بَيْهَا.

(١) في (ع): «فاذكُرْها».

(٢) في (ع): لا يذكر.

(٣) في (ص) و(هـ): على ما كان من عادتهم.

قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، قَالَ: فَقَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رَجُلَانِ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ وَجَدْتِ أَهْلَكَ؟ قَالَتْ: قَدْ أَدْرِي أَنَا الْخَبْرُ أَنَّهُ الْقَوْمُ قَدْ خَرَجُوا، أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَأَنْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ، فَأَلْقَى السُّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْمِجْصَابُ، قَالَ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا يُعْطَلُونَ بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى نَكْمًا إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ لِشَيْءٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّهُ لَا يَسْتَعِجِلُ مِنَ الْحَقِّ﴾ (أحزاب ٥٣) . (أحمد ١٣٠٢٥).

[٣٥٠٣] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْيَةُ بْنُ

قَوْلُهَا: (مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا) أَي: مَوْضِعِ صَلَاتِهَا مِنْ بَيْتِهَا. وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ صَلَاةٍ لِاسْتِخَارَةِ مَنْ هُمْ بِأَمْرٍ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ طَاهِرَ الْخَيْرِ أَمْ لَا، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ جَابِرٍ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَسِّرُنَا الْاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، يَقُولُ: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْتَحِفْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقَرِيبَةِ...»^(١) إِلَى آخِرِهِ، وَلَعَلَّهَا اسْتَحْدَثَتْ لَخَوْفِهَا مِنْ تَفْصِيرِ فِي حَقِّهِ ﷺ.

قَوْلُهُ (وَمِنْ الْقُرْآنِ) وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ، يَعْنِي نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا وَسَوَّغَتْهَا﴾ (الاحزاب ٣٧)، فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى زَوَّجَهُ إِيَّاهَا بِهَذِهِ الْآيَةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ) هُوَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ (أَنْ)، وَقَوْلُهُ: (حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ) أَي: رَتَفَعَ، هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخ: (حِينَ) بِأَنُونٍ.

قَوْلُهُ: (يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ...) إِلَى آخِرِهِ، سَبَقَ شَرْحُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ^(٢).

(١) الْبُخَارِيُّ: ١١٦٢، وَأُخْرِجَهُ أَحْمَدُ: ١٤٧٠٧.

(٢) لَقَدْ صُنِيَ ٧٤ مِنْ هَذَا الْمَجْزُءِ.

سَعِيدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمْدٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شاةً. [احمد: ١٣٣٧٨، واسطوي: ١٥١٦٨].

[٣٥٠٤] ٩١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ - أَوْ: أَفْضَلَ - مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ. فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيِّ: بِمَ أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرْكُوهُ. [احمد: ١٣٧٥٩].

[٣٥٠٥] ٩٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، وَعَصِيمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُنَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعَّمُوا، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْيَمَامِ فَلَمْ يَقُومُوا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مَنْ قَامَ مِنَ الْقَوْمِ.

قوله - (أطعمهم خبزاً ولحماً حتى تركوه) يعني حتى شبعوا وتركوه ليشبعهم.

قوله: (ما أَوْلَمَ رسول الله ﷺ على امرأةٍ من نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ على زينب) يحتمل أن سبب ذلك لشكر لعموم الله في أن الله تعالى زوجه إياها بالوحي، لا بولي وشهود، بخلاف غيرها وملكها لمشهور الصحيح^(١) عند أصحابنا صحة نكاحه ﷺ بلا ولي ولا شهود، لعدم الحاجة إلى ذلك في حقه ﷺ، وهذا لاختلاف في غير زينب، وأم زينب لمصوص عليها، والله أعلم.

قوله: (حدثنا أبو مجلز) هو بكسر الميم وسكان الجيم وفتح اللام وبعبارة زاي، وحكي بفتح الميم، والمشهور لأول، وسمه: لاجق بن حميد، قيل: وليس في «الصحيحين» من أول اسمه لام ألف غيره^(٢).

(١) في (نسخ) و(م): «الصحيح المشهور»

(٢) ولا يوجد في «التفريب» من اسمه لاحق غيره.

زَادَ عَصِيمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْنَى فِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ: فَتَعَدَّ ثَلَاثَةً، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ قُرْدًا الْقَوْمَ جُلُوسًا، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ، فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿بَنَاتِ الْكَرْبِ مَأْمُورَاتٌ لَا يَدْخُلْنَ بَيْتَ الَّذِي إِلَّا أَبُؤُوكَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَظِيرِ سُنَّةٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَرَبُّكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٣]. (المعجم: ٤٦٩١).

[٢٥٠٦] ٩٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الدَّيْلَمِيِّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِذَا أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَّا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنْسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَرُوسًا بِرِزْبٍ يَنْتَبِجُ حَتَّى قَالَ: وَكَانَ تَرُوجُهَا بِالْمَدِينَةِ، فَذَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ زُرْفَاعٍ لِنَهَارٍ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْلَمَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَسَى فَمَشَتْ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهَا قَدْ خَرَجُوا، فَرَجَعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ. [الحجرات: ١٢٣٧٨].

[٢٥٠٧] ٩٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَقْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنِ الْجَعْدِيِّ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، قَالَ: فَصَنَعْتُ أُمِّي - أُمُّ سُلَيْمٍ - حَبْسًا، فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ فَقَالَتْ: يَا أَنْسُ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: بَعَثْتَ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُفَرِّئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُفَرِّئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «صَغُفَةٌ».....

قوله (عن أنس قال: تزوج رسول الله ﷺ فدخل بأهله^(١))، فصنعت أُمِّي - أُمُّ سُلَيْمٍ - حبسًا، فجعلته في تورٍ، فقالت: يا أنس، اذهب بهذا إلى رسول الله ﷺ، فقل: بعثت بهذا إليك أُمِّي، وهي تُفَرِّئُكَ السَّلَامَ، وتقول: إن هذا لك منّا قليل يا رسول الله.

(١) أي (بح): فدخل به أهله.

ثُمَّ قَالَ: «أَذْهَبَ قَادُحٌ لِي فُلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتُ». وَسَمَى رِجَالًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُدْتُ لِأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: رُهَاءُ ثَلَاثِ مِئَةٍ. وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْسُ، هَاتِ التَّوْرَ»، قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحِجْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَتَخَلَّقُوا عَشْرَةَ عَشْرَةَ، وَلِيَأْكُلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ». قَالَ: فَدَاكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجْتُ طَائِفَةً وَدَخَلْتُ طَائِفَةً حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ، فَقَالَ لِي: «يَا أَنْسُ، ارْفَعْ». قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَقْرَبِي حِينَ وَضَعْتُ كَدًّا أَكْثَرَ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ صَوَائِفُ بَنِيهِمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَائِسٌ،

فيه أنه يستحب لأصدقاء المتزوج أن يبعثوا إليه طعام يساعده به على وليمة، وقد سبق هذا في الباب منه، وسبق هناك بيان الحيس^(١). وفيه الاعتذار إلى الجعوث إليه، وقول الإنسان نحو قول أم سليم: هذا لك من فصيل. وفيه استحباب بعث السلام إلى المصاحب، وإن كان الفصل من الباعث، لكن هذا يحسن إذا كان بعيداً من موضعه، أو له غدار^(٢) في عدم الحضور بنفسه للسلام.

و(التَّوْرُ) بفتح طاء مائة فوق مفتوحة ثم و. وسكنة، إناء مثل التَّلَذُّح، سبق بيانه في باب انوضوء

قوله ﷺ: «(أَذْهَبَ قَادُحٌ لِي فُلَانًا وَفُلَانًا)^(٣)، وَمَنْ لَقِيتُ». وَسَمَى رِجَالًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُدْتُ لِأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: رُهَاءُ ثَلَاثِ مِئَةٍ»

قوله: (رُهَاءُ) بضم لزي وفتح لهاء وباء، ومعناه: نحو ثلاث مئة. وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن لمرسيل في ناسي متعبين وفي متلهمين، كقوله: مَنْ لَقِيتُ، مَنْ أُرِدْتُ.

وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير طعامه كما أوضحه في الكتاب.

قوله ﷺ: «يَا أَنْسُ، هَاتِ التَّوْرَ» هو بكسر التاء، من: هَاتِ، كُسر تاء، كما تكسر التاء من: أَهْطُ.

(١) تقدم من ٧٣ من هذا الجزء

(٢) في (نم) صر

(٣) في نسخة من الصحيح مسلم (هـ) كوزيت ثلاث مرات،

وَزَوْجَتُهُ مُؤَلِّفَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقْلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى يَسَارِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَمَدَّ رَأْيًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ، صَبُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقْلُوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرْخَى السُّرَّ وَدَخَلَ، وَأَدَّ جَالِسٌ فِي الْحِجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبِثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَنِّي، وَأَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ لِأَنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَلَا حِلْمَ لَكُمْ فَانْشُرُوا وَلَا مُسْتَعِيدِينَ لِيُؤْذِنَ بَدَلَكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ، إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (٢٠٣ - ٢٠٤).

قَالَ الْجُعْدُ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحَصَّنَ يَسَارَهُ النَّبِيُّ ﷺ. (المعجم ١٢٦٦٦ - ١٢٦٦٧).

[٣٥٠٨] ٩٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهْدَتْ لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ خِيسًا فِي ثَوْبٍ مِنْ حَبَرَةٍ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَذْهَبْ فَأَذْغِ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». فَذَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَذَعَا فِيهِ، وَقَالَ يَبُو مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَذْغِ أَحَدًا لَقِيتُهُ إِلَّا ذَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ لِأَنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا حَتَّى بَلَغَ: ﴿فَلْيَكُنْ أَطْعَمُ لِقَائِكُمْ وَقُلُوبِكُمْ﴾ (الأحرار، ٥٢ - ٥٣). (المعجم ١٢٦٦٦ - ١٢٦٦٧).

قوله: (ورويته مؤلفة وجهها) وهكذا هو في جميع النسخ: (وزوجته) بالياء: وهي لغة قلبية تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حلها.

قوله: (ظنوا أنهم قد تعلقوا عليه) هو بضم لقاها المخففة.



١٦ - [باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة]

[٣٥٠٩] ٩٦- (١٤٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ صَعْمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا». (أحمد: ٤٧١٧، والبيهقي: ٤١٧٣).

[٣٥١٠] ٩٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ صَعْمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيُجِبْ». قَالَ خَالِدٌ: فَإِذَا عُبِدَ اللَّهُ يُنْزَلُ عَلَى الْعُرْسِ. [٣٥٠٩]

باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

دعوة لعدم بفتح الد، ودعوة النسب بكسرها، هذا قول جمهور لعرب، وعكسه تيم الردب بكسر الراء، فقلوا: الطعم بكسرها، والنسب بالفتح، وأما قول قطرب في «المعتمد»: إن دعوة الطعم بالنظم، فخطأه فيه.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا» فيه الأمر بحضورها، ولا خلافت في أنه مأثور به، ولكن هل هو أمرٌ يجب أو نداء؟ فيه خلافت، الأصح في مذهبنا أنه فرض عين على كل من دُعي، لكن يسقط بأعذار سنذكرها إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه فرض كفاية والثالث: مندوب. هذا مذهب في وليمة العرس، وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنها كوليمة العرس. والثاني: أن الإجابة إليها تلبس، وإن كانت في العرس واجبة.

ونقل القاضي، اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس^(١)، قال: واحتفظوا فيما سواه،

(١) قال محدث رحمه الله، ابن أبي عمير (التمهيد: ١٠/١٧٩)، ثم حاصص [الكامل، ج١: ٤/٥٨٩]، ثم النووي لاتفاق على القول بوجوب الإجابة بوليمة العرس، وفيه نظر، نعم المشهور من أقوال العلماء إيجابها وصرح جمهور شافعية وحنابلة بأنها فرض عين، ونص عنه مالك [الأموال وأحوال الناس] عن ما في نسخة لأبي زيد القيرواني (٤/٥٧٠)، وعن بعض الشافعية [الروضة لطالبيين: ٧/٣٢٣]، وبعض بحابلة، أنها مستحبة، وذكر للحملي عن المالكية أنه لمذهب، وكلام النهاية (٤/٣٦٥) يقتضي وجوب مع تصريجه بأنها سنة، فكانه أراد أنها وجبت بسنة وليست فرضاً كغيرها من فرائضهم، وعن بعض الشافعية [الروضة للعالمين] وحملته (٤) لغرض (٩/٣٦١) عنيج (٩/٣٦١) هي فرض كفاية، وحكى في دقيق بعيد في شرح الإلزام أن محل ذلك إذا تمت الدعوة، أما لو خص كل واحد بالدعوة فلا إجابة لغيره، أي: لا يفتح له ردي: (٩/٤٤٦).

[٣٥١١] ٩٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ غُرْسٍ فَلْيُجِبْ» [أحمد: ٤٧٢٠] [واضع: ٣٥٠٩].

[٣٥١٢] ٩٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» [أحمد: ٥٣٦٧] [واضع: ٣٥٠٩].

[٣٥١٣] ١٠٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ، غُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ» [أحمد: ٦٣٣٧] [واضع: ٣٥٠٩].

[٣٥١٤] ١٠١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنِي عِمْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ. حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُعِيَ إِلَى غُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ» [واضع: ٣٩٠٥].

[٣٥١٥] ١٠٢- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ» [واضع: ٣٥٠٩].

فكان مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة، من غرس وغيره، وبه قال بعض السلف^(١).

وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو نذنها: فمنها أن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه، أو لا يثق به مجالسته، أو يذمونه لخوف شره، أو لطعم في جواره، أو ليعاونه على باطل، وألا يكون هناك مسكر أو خمر أو لهو، أو قرش حريم، أو صوري حيوان غير مفروشة، أو آنية ذهب أو فضة، فكل هذه أعيار في ترك الإجابة.

ومن الأعذار أن يعتذر إلى لدعي فيتركه، ولو دعاه وفي لم تحب إجابته على لأصح، ولو كانت لدعوة ثلاثة إمام، فالأول تجب الإجابة فيه، والثاني تستحب، والثالث نكرة

[٣٥١٦] ١٠٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا». (البيهقي: ١٧٩، أبو داود: ٤٧٩، ٤٨٠).

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَدِيقٌ. [٣٥١٧] ١٠٤- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي خَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا». (البيهقي: ١٣٥٠٩).

[٣٥١٨] ١٠٥- (١٤٣٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». وَتَمَّ يَذْكُرُ ابْنُ الْمُثَنَّى: «إِلَى طَعَامٍ». (احمد: ١٥٢١٩).

[٣٥١٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. (هر: ٣٥١٨).

[٣٥٢٠] ١٠٦- (١٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُطِيرًا فَلْيُطْعَمْ». (احمد: ٧٧٤٩).

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيَّةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ» قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بولاية العرس، ويتعلق الآخرون بالروايات المصنفة، ويقولون ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُطِيرًا فَلْيُطْعَمْ» ويحملون هذه على لغالب أو نحوه من التأويل، والعرس (العرس) بسكون الراء وصمها، لغتان مشهورتان، وهي مؤنثة، وعليها لغة بالتذكير.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا» والمراد به عند جمهور العلماء كُرَاعُ الشدة، وعُطُوا مَنْ حمله على كُرَاعِ الغيوم، وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة.

قوله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» وفي الرواية الأخرى «فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُطِيرًا فَلْيُطْعَمْ» اختلعا في معنى: «فليصل»، فقد

[٣٥٢١] ١٠٧ - (١٤٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَشْنُ الطَّعَامُ طَعَامَ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ، وَيَتَرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّاهُونَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [بحدري: ٥١٧٧] [لواحق: ٣٥٢٢].

[٣٥٢٢] ١٠٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلرُّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَصَحَّحْتُ، فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ، قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا. فَأَقْرَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُهُ بِهِ.

قوله تعالى: ﴿يَصِلَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ سَعَىٰ لِمُمْ﴾ (النوبة: ١٠٣)، وقيل: المراد لصلاة الشرعية بالركوع والسجود، أي: يشغل بالصلاة ليحصل له فضلها، وليترك أهل المكان وأصحابه.

وأما المفطر ففي الرواية الثانية أمره بالأكل، وفي الأولى مخير، واحتلف العلماء في ذلك، والأصح في مذهبه أنه لا يجب الأكل في وليمة^(١) العرس، ولا في غيرها، فمن أوجبه اعتمد الرواية الثانية، وتداول الأولى على من كان صائماً، ومن لم يوجبه اعتمد بتصريح بالتخير في الرواية الأولى، وحسن لأمر في الثانية على التلب، وإذا قيل بوجوب الأكل فأقله لقمة ولا تلوثة الرياء؛ لأنه يسمى أكلاً، ولهذا لم حلف لا يأكل حنثاً بلقمة؛ ولأنه قد يتحيل صاحب الطعام أن امتدحه لشبهه يعتقدونها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التحيل، هكذا صرح بالمقمة جماعة من أصحابه.

وأما لصائم فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يخر له الأكل؛ لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نقلاً جاز الفطر وتركه، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه لأفضل الفطر، وإلا فإتمام الصوم، والله أعلم.

قوله قس هذا: (وكان عد الله - يعني ابن عمر - تأتي الداهية في لئرس وغير لئرس، وبأئينا وهو صائم) فيه أن الصوم ليس بعذر في إجابة، وكذا قاله أصحابه، قالوا: إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة كما يلزم المفطر، ويحصل المقصود بحضوره وإن لم يأكل، فقد يترك به أهل الطعام

(١) في (ج): لا يجب الأكل، لا في وليمة، والمثبت من (هـ) (وهم).

وفي أكل لمفطر عند الشافعية وجهان: لأصح أنه مستحب، وثاني أنه يجب وأقله لقمة. ينظر "وضحة لطبيين".

(٢/٣٣٧) ونكر لإمام الشافعي في المعنى صحيح: (٤/٤٠٩) أن لإمام النووي حديثاً عن عبد الله بن عمر: "إذا دعي وهو صائم لزمه الإجابة".

فَسَأَلْتُ عَنْهُ الرَّهْرِي فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ مَالِكٍ. [أحمد: ٧٢٧٩] [ونظر: ٣٥٢١].

[٣٥٢٣] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الرَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (ج). وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ. [أحمد: ٧٢٧٤] [ونظر: ٣٥٢١ و ٣٥٢٢].

[٣٥٢٤] وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ ذَلِكَ. [نظر: ٣٥٢١ و ٣٥٢٢].

[٣٥٢٥] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُنْتَعَمُ مِنْ بَأَيِّهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا عَنْ بَأَيِّهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». [نظر: ٣٥٢١ و ٣٥٢٢].

والحاضرون وقد يتجهلون به، وقد يتفقون بدعائه أو بإشارته، أو يصنعون عملاً لا ينصتونه عنه في غيبته، والله أعلم.

قوله: (شَرُّ طعام طعام الوليمة) ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وسبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً، حكم برفعه على مذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة. ومعنى هذا الحديث لاخبار من يقع من لدن الله ﷻ من هرعة لأغنياء في لولائم وسعوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإخبارهم بطيب طعام، ورفع مجالسهم وتقديسهم، وغير ذلك مما هو العالب في لولائم، والله المستعان.

قوله: (سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة) هو ثابت بن عياض الأعرج الأخنف القرشي العدوي، مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه؛ ثمت بن الأخنف بن عياض، والله أعلم.



١٧ - [باب: لا تجل المطلقة ثلاثاً بإطلاقها

حتى تنكح زوجاً غيره ويوطأها،

ثم يفارقها وتنقضي عدتها]

[٣٥٢٦] ١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِلِ - وَهَذَا لَفْظُ يَعْمُرُ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ ابْنَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ جُنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي فَبِتُّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟»

باب لا تجل المطلقة ثلاثاً بإطلاقها

حتى تنكح زوجاً غيره ويوطأها،

ثم يفارقها وتنقضي عدتها

قولها: (تَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ)، هو يفتح الزاي وكسر الباء، بلا خلاف، وهو الزُّبَيْرُ بْنُ نَاطِئٍ، وَرِفَاعَةُ: بَاطِلَةٌ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَحَابِيًّا، وَالزُّبَيْرُ قُتِلَ يَهُودِيًّا فِي عَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ بْنَ نَاطِئٍ لِقُرَظِي، هُوَ الَّذِي تَرَوَّجَ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِي، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ ابِرٍ^(١) وَالْمُحَقِّقُونَ، وَقَالَ بْنُ مَثْنٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِصَحَابَةِ^(٢): «إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ بْنِ النَّصَابِ الْأَوَّلِ».

قولها: (فَبِتُّ طَلَاقِي) أَي: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا.

قولها: (هَذِهِ الثُّوبُ) هُوَ بَصْمُ الْهَدْيِ وَسَكَانُ الدَّلَالِ، وَهِيَ طَرَفَةُ الَّذِي لَمْ يُنْتَحَ، شَبَّهُوهَا بِهَذِهِ لَعَيْنٍ، وَهِيَ شَعْرٌ حَقْنُهُ.

(١) فِي الْأَصْبَحِ: (٢/ ٨٢٣)

(٢) لِأَبِي نُعَيْمٍ: (٤/ ٥١٨٤٤)، وَلَمْ أَفِدْ مِنْهُ فِي مَطْبُوعِ ابْنِ مَيْلَانَ.

لا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَتَذُوقِ عُسَيْلَتِكَ».

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عَمَّتُهُ، وَخَالِدٌ بِالبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهُ، فَنَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ [الحمد ٢٨٠٩٨، راجع ٢٧٦٣٩].

[٣٥٢٧] ١١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَلِشَفْطِ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرَظِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَمَجَّعَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كُنْتُ نَحْتُ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا حَرَمٌ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ

قوله ﷺ: «لا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَتَذُوقِ عُسَيْلَتِكَ» هو يضم العين وفتح السين، تصغير (عملة)، وهي كناية عن الجماع، شبه لذته ببلدة عسل وحلاوته، قلو، وَأَنْتَ الْعُسَيْلَةُ، لَأَنَّ فِي لَعْسِ مَعْتِنٍ، التذكير والتأنيث، وقيل: أَنَّهَا عَلَى إِرَادَةِ الطُّفَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لَأَنَّ الْإِنْزَلَ لَا يَشْتَرُطُ

وفي هذا الحديث أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لِمُطَلِّقِهَا حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيُطَاقَهَا، ثُمَّ يَفَاقِرَهَا وَتَنْقُضَ عَهْرَهَا، فَمَا سَجَّدَ عَقْدُهُ عَلَيْهَا فَلَا يُحِلُّهَا لِلْأُولَى، وَبِهِ قَوْلُ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهُمْ بَعْدَهُمْ، وَتَفَرَّدَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ: إِذَا عَقَّدَ الثَّانِي عَلَيْهَا ثُمَّ فَرَاقَهَا حَلَّتْ لِلْأُولَى، وَلَا يُشْتَرُطُ وَطْءُ النَّبِيِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» [المعدة ٢٣٠]، وَالنَّكَاحُ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَاجَابَ الْجُمْهُورُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْطِصٌ لِعَبْوِ الْآيَةِ، وَمَبْنِيٌّ لِمَعْرَادِهَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَعَلَّ سَعِيدًا لَمْ يَبْلُغْ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ يَقُولُ سَعِيدٌ فِي هَذَا إِلَّا صَدَقَهُ مِنَ الْخُورِجِ، وَتَعَقَّقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ تَعْيِيبَ لِحَرَمَلَةَ فِي ثَبَرِهَا كَذِبٌ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ، بِزَوَالِ لَمَنِ، وَشَدُّ الْعَصَنِ، لِبَصَوِي فَشَرَطَ إِتْرَافَهُ لِمَنْعِي، وَجَعَلَهُ حَقِيقَةً لِعُسَيْلَةَ، قَالَ الْجُمْهُورُ: بِمُخُولِ لِلذَّكَرِ تَحْصُلُ الدُّلَّةُ وَالْعُسَيْلَةُ، وَلَوْ وَجَّهَتْ فِي نَكَاحِ لِمَسَدٍ لَمْ تَحِلَّ لِلْأُولَى، عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ^(١).

(١) «إكمال المعلم» (١/٦٠٧).

وَاللَّهُ مَا مَعَهُ إِلَّا وَفَرُّ الْهُدْيَةِ، وَأَخَذَتْ يَهْدِيَهُ مِنْ جِلْدِهَا، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا، فَقَالَ: «لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَيَّ رِقَاعَةً، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ، وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ». وَأَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْحَاصِ جَالِسٌ بِبَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَلِقَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ أَبَا بَكْرٍ: «أَلَا تُزْجِرُ هَذِهِ عَسَا تُجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟» [أبو داود: ٥٣٢٦].

[٣٥٢٨] ١١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِقَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّبِيعِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ رِقَاعَةَ خَلَقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَغْلِيقاتٍ، يَحْتَلِ خَلْقُهَا يَوْمَئِذٍ. [البيهقي: ٢٥٨٩٢، وأبو داود: ٣٥٢٨].

[٣٥٢٩] ١١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُطَلِّقُهَا، فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَتَحِلُّ لِرَجُلٍ آخَرَ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا». [أحمد: ٢٥٦١٥، والبخاري: ٥٣١٧].

[٣٥٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [أحمد: ٢٥٩٢٠، والبخاري: ٥٣٦٥].

[٣٥٣١] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلًا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ». [أبو داود: ٣٥٣١].

[٣٥٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُحَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْنِي بْنِ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ

قوله: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَسَّمَ» قَالَ لِعَمَاءِ: إِنَّ تَبَسَّمَ لَتَتَعَبُّ مِنْ خَلْعِهِ وَتَضْرِبُهَا بِهِ الْبُذْرُ

١٨ - [باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع]

[٣٥٣٣] ١١٦ - (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَاهُ، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

[أحمد: ١٨٦٧، والبخاري: ٤١٤١].

[٣٥٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ «بِسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ «بِسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَأَاهُ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ». (أحمد: ٢٥٥٥ و ٢٥٩٧، والبخاري: ٢٥٣٣).

باب بيان ما يستحب أن يقوله عند الجماع

قوله ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَاهُ، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

قال القاضي قيل: المراد بأنه لا يضره أنه لا يصرعه شيطان. وقيل: لا يطعن فيه لشيطان عند ولادته، بخلاف غيره، قل: ولم يحمله أحدًا على عموم في جميع الضرر والنسوسة والإغواء. هذا كلام القاضي^(١)



١٩ - [باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها،

من غير تعرض للذبح]

[٣٥٣٥] ١١٧. (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُثَنَّى سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَزَلْتُ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٣] - [سجدي ٤٥٢٨] .

[٣٥٣٦] ١١٨ - (١١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ الْهَدِيدِ، عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أَتَيْتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، ثُمَّ حَفَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ. قَالَ: فَأَنْزَلْتُ: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٢] - [مطهر ٢٥٢٥] .

[٣٥٣٧] ١١٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَّاشِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ رَافِعٍ يُحَدِّثُ

باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها،

من غير تعرض للذبح]

قول جابر: (كانت اليهود تقول). إذا أتى الرجل امرأته من دُبُرِهَا فِي قَبْلِهَا، كان الولد أحول. فنزلت: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرِّكُمْ لَكُمْ فَأَلَوْا حَرِّكُمْ أَنْ يَنْتَهَى﴾ [المعركة ٢٢٣]. وفي رواية: (إن شاء مُحَبَّةً، وإن شاء غير مُحَبَّةٍ، غير أن ذلك في جماع واحد).

(المحبة) بميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم هاء موحدة مشددة مكسورة ثم ياء مشددة من تحت: أي:

عَنِ الزَّهْرِيِّ (ح). وَخَدِشِي سُلَيْمَانَ بْنِ مَعْبُدٍ. حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَرَأَى فِي حَدِيثِ النَّعْمَنِ عَنِ الزَّهْرِيِّ: وَإِنْ شَاءَ مُجَبِّبَةً، وَإِنْ شَاءَ غَيْرَ مُجَبِّبَةٍ، غَيْرَ أَنْ ذَلِكَ فِي صَيِّمٍ وَاجِدٍ. [ص ٢٥٣٥].

قال لعلماء: وقوله تعالى: ﴿لَسَانَكُمْ حَرِّمٌ لَكُمْ قَالُوا حَرِّمٌ أَنْ يَشْتُمَ﴾، أي: موضع رَزَع من المرأة، وهو قبله الذي يُرَزَع فيه السبي لا يتعدى لولده، فعليه إباحة وظاهره في قبلها، وإن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكبوتة. وأما الثُّبْرَانِيُّ فهو بَحْرُثٌ ولا موضع رَزَع. وسعني قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَشْتُمَ﴾ أي: كيف شَتَمَ.

وَأَثَقَ الْعَدَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ عَلَى تَحْرِيمِ ظَهْرِ الْمَرْأَةِ فِي ذُبُرِهَا، حَائِضًا كَانَتْ أَوْ طَاهِرًا، لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ، كَحَدِيثِ: «مَنْ لَمَسَ امْرَأَةً فِي ذُبُرِهَا»^(١)، قَالِ أَصْحَابُنَا: لَا يَجِلُّ الْوُطْءُ فِي الذُّبُرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمِينَ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ، فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وقوله: «أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ» هكذا هو في النسخ (يهود) غير مصروف؛ لأنَّ المراد قبيلة اليهود، فامتنع صرفه لتفانيك والعلمية.



(١) أخرجه أبو داود: ٢١٦٢٢، والنسائي في الكبرى: ٨٩٦٦، وابن ماجه: ١٩٢٣، وأحمد: ٩٧٢٣، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن.

٢٠ - [باب تحريم امتناعها من فراش زوجها]

[٣٥٣٨] ١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنِ أَوْلى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَاثَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةَ فِرَاشِ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [المستدرک: ٧١٧١] [وافر: ٣٥٤١].

[٣٥٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «عَنْ تَرْجَعٍ». [المطابق: ٥١٩٢] [وغير: ٣٥٤١].

[٣٥٤٠] ١٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كُثَيْبٍ -: عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَذْهَبُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا، فَنُتِبَ عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا». [المطابق: ٣٥٤١].

[٣٥٤١] ١٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُنْهٌ مِنَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهِ، فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاثَ خَضْبَانِ عَلَيْهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». [المطابق: ٩٦٧١، ٣٧٢٧].

باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

قوله ﷺ: «إِذَا بَاثَتِ لِمَرْأَةٍ هَاجِرَةَ فِرَاشِ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». وفي رواية: «حتى تَرْجَعَ» هذا دليل على تحريم امتناعها من فراش زوجها لغير طهر شرعي، وليس الحيض بعلل في الامتناع لأنّه حقاً في الامتناع بها فوق الإزار ومعنى الحديث أنّ المرأة تستجرّ عنها حتى تزول المعصية يظهر الفجر ولا يستغنى عنها، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش.

قوله ﷺ: «فَبَاثَ خَضْبَانِ عَلَيْهَا» وفي بعض النسخ: «غضبناً».

تُدْعَى عَلَيْهِ لَعْنَةُ عَنِ الْجَمْعِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَلَا كَرِهَ فِي ذِكْرِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَلَا»^(١)، وَقَالَ ﷺ لَأَبِي طَلْحَةَ: «أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟»^(٢)، وَقَالَ لَجَابِرٍ: «الْمَكَيْسُ الْكَثِيرُ»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه مسلم: ٧٨٦، وأحمد: ٢٤٣٩١.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٤٧٠، ومسلم: ٥٩١٣، وأحمد: ١٧٠٣٠ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي: ٥٢٤٥، ومسلم: ٣٦٤٧، وأحمد: ١٤١٨٤.

٢٢ - [باب حكم العزل]

[٣٥٤٤] ١٢٥ - (١٤٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي حَبْشَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُجَازٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْأَحْدَرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، هَلْ مَبِيعَتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَزْوَةً بِلْمُصْطَلِقٍ، فَسَيِّئًا كَوَائِمُ الْعَرَبِ.....

باب حكم العزل

(العزل) هو أن يجامع فيه قارب، لا تزول كُرْعٌ وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا في كل حب، وكل امرأة، سواء رُضيت أم لا، لأنه طريق إلى قطع النشس، ولهذا جاء في الحديث الآخر تسميته لو أَدَّ الحصى^(١)؛ لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بلوَأد.

وأما استحرامه فقال أصحابنا لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته، لأنه، سواء رُضيت أم لا، لأن عليه ضرراً في مملوكته بمصيرها أم ولد وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة بمصير وليه رقيقاً تبعاً لأمة، وأما زوجته الحرة فإن أدبت فيه لم يحرم، وإلا موجهان: أصحهما: لا يحرم.

ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجتمع بينها بأن ما ورد منها في النهي محمول على كراهة تنزيه، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بحرام، وليس معه نهي^(٢) لكرهه، هذا مختصراً ما يتعلق باب من الأحكام والجمع بين الأحاديث، والسلف خلافت كنحوه ذكرناه من مذهبه، ومن حرمه بغير دن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل، فيشترط لجوِّهه إذهابها.

قوله: (عزوة بِلْمُصْطَلِقٍ) أي: بِنِي المصطلق، وهي غزوة المُرْتَسِعِ. قال القاضي، قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوثقاس^(٣).

قوله: (كَوَائِمُ الْعَرَبِ) أي: التَّوَسَّاتُ منهم.

(١) حياطي قريباً برقم: ٣٥٦٥.

(٢) لم يوج: ليس.

(٣) الإكمال لمعجم، (٦١٥/٤).

فَقَالَتْ عَلَيْهِ الْعُرْبَةُ، وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَنْتِجَ وَنَعْرُلَ، فَقُلْنَا: نَفْعَلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيِّنٌ أَظْهَرُ لَا سَأَلَهُ! فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ» . (أحمد ١١٦١٧، والبيهقي ٤١٣٨ .

[٣٥٤٥] ١٢٦ - (. . .) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى أَبِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّوْرَقَانِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» . (أحمد ١١٦٨٨) [ونظر ٣٥٤١ .

[٣٥٤٦] ١٢٧ - (. . .) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصَّبِيحِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصْبَدَ مَبَايَا فَكُنَّا نَعْرُلُ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَنَا: «وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ» . (أحمد ١١٦٩١) [ونظر ٣٥٤٦ .

قوله: (وَعَالَتْ عَلَيْهَا الْعُرْبَةُ، وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ) معناها: احتججنا إلى الوطء، وخففت من الحسد، فتصير أم ولد يعتنق عليها بيعها وأخذ الفداء فيها، فيستبطن منه منع يتبع أم الأولاد، وأن هذا كان مشهوراً عندهم .

قوله ﷺ: «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا، مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ» معناه: ما عليكم ضرر في ترك عزلة، لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لابد أن يخلقها سواء عزلت أم لا، وما لم يُقدَّر خلعها^(١) لا يقع، سواء عزلت أم لا، فلا عائدة في عزلكم، فإنه إن كان الله تعالى قد خلقها سبقكم لها، فلا يمنع حرصكم في منع خلق .

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يجري عليهم الرق كما يجري على لعجم، وأنهم إذ كانوا مشركين وشبوا حاراً استرققهم؛ لأن بني المصطلق عرب صبيبة^(٢) من خزاعة، وقد استرققوهم ووطئوا سببهم، وشتباحوا يتبعين وأخذ فدائهم، وبهذا قد ملك وليدني في قوله

(١) في (ع): خلقه

(٢) هي (ص) و(ها) نسبة من سحر، عربي صلب حائض في نسب، «أداس سلافة»

[٣٥٤٧] ١٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْزِيُّ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ مُعْبِدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ : نَعَمْ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [إحد ١١١٧٧]

[٣٥٤٨] ١٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا حَالِدٌ ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْرٌ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، يثْلُهُ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَلِيلِهِمْ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [إحد ١١١٥٨]

وَفِي رِوَايَةٍ بَهْرٌ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ : نَعَمْ .

[٣٥٤٩] ١٣٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ بِشْرٍ بْنِ مَسْعُودٍ ، زُكِّيَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : «لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . [إحد ٣٥٥٠]

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَوْلُهُ «لَا عَلَيْكُمْ» أَقْرَبُ إِلَى النِّهْيِ .

[٣٥٥٠] ١٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَرَأَ الْحَدِيثَ حَتَّى زَكِّيَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «وَمَا دَأْكُمْ؟» قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تَرْضِعُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْبَسَ مِنْهُ ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيَصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْبَسَ مِنْهُ ، قَالَ : «فَلَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا دَأْكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ» . قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ لِحَسَنٍ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَكَانَ هَذَا رَجُورًا . [إحد ١١١٧٨]

اصحح الجديد وجمهور لعنماء ، وقال أبو حنيفة ولساغي في قون تقسيم : لا يجري عليه الرق

لشرفهم ، والله اعلم .

[٣٥٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ : حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ : إِنِّي حَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ . [القول: ٣٥٥١] .

[٣٥٥٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيبَرٍ قَالَ : قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ : هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَسَأَقُ الْخُدْرِيَّ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : الْقَدْرُ . [احمد: ١١٦٤٥] .

[٣٥٥٣] ١٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ ، قَالَ ابْنُ عُبَيْدَةَ : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ عُثَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ حِينَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : «وَلَيْمَ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟» وَلَمْ يَقُلْ : فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا . [بخاري: معناه: يسهو (و: ٧١٠٩)] .

[٣٥٥٤] ١٣٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، سَمِعَهُ يَقُولُ : سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ، فَقَالَ : «مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يُمْنَعْ شَيْءٌ» . [احمد: ١١٦٦٣] .

[٣٥٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى لِبَصْرِيِّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاءِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : بِمِثْلِهِ . [ابن: ٣٥٥٥] .

[٣٥٥٦] ١٣٤ - (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ - أَخْبَرَنَا أَبُو نُزَيْرٍ ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَدِيمَتَا وَسَائِيتُنَا ، وَأَنْ أَصُوفَ عَلَيْهَا ، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ ، فَقَالَ : «عَزْلٌ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ ، فَإِنَّ سَبَائِيهَا مَا قُلْتَ

قوله : (إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَدِيمَتَا وَسَائِيتُنَا) أي : التي تسقي لنا ، شبهتها بلعبير في ذلك .

قوله ﷺ للذي أخبره بأن له جارية يعزله عنها ، «إِنْ شِئْتَ» ثم أخبره . (أنها

لَهَا». فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ لَقَائِهِ: إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ. فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ سَيِّئَاتِهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». [أحمد: ١١٣٥٦].

[٣٥٥٧] ١٣٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْعَدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاصٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَغْرِلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَنْفَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ». قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». [المع: ٣٥٥٦].

[٣٥٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ قَاصِدٌ أَهْلُ مَكَّةَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاصٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخِيَارِ الثَّقَلِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ. [المع: ٣٥٥٦].

[٣٥٥٩] ١٣٦ - (١٤٤٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرُضُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ. زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ.

[أحمد: ١١٣١٨، راجحري: ٥٣١٨ - ٥٣١٩].

[٣٥٦٠] ١٣٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَرَ: حَدَّثَنَا مَقْبِلٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْرُضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [المع: ٣٥٥٩].

[٣٥٦١] ١٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمَّانَ الْوَشْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - بِمَعْنَى ابْنِ هِشَامٍ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْرُضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَنْهَ. [المع: ٣٥٥٩].

فيه دلالة على إلحاحي التمسب مع العزل، لأن الماء قد سبق. وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صدرت فراشا له، وتلك أولادهاء إلا أن يدعي الاستبراء، وهو منتهب ومذهب مالك.

قوله ﷺ: «أنا عبد الله ورسوله» معناه هذا: أن ما أقول لكم حق، فاعملوا به واستقيموا فيه بآتي

مثل فلق الطحيط.

٢٣ - [باب تحريم وطء الحامل المسبية]

[٣٥٦٢] ١٣٩ - (١٤٤١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجْبِجٍ عَلَى بَابِ قُسْطَاطٍ، فَقَالَ: «لَعَلَّه يُرِيدُ أَنْ يُلِمَّ بِهَا»، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ، كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَجِلُّ لَهُ! كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَجِلُّ لَهُ!». [أحمد ٢٧٥٦٩]

باب تحريم وطء الحامل المسبية

قوله: (عن يزيد بن حمير) هو بالخاء المعجمة.

قوله: (أتى بامرأة مجبج على باب قسطنطاط)، (المجبج) بمعنى مضمومة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، وهي الحامل التي قرئت ولادتها وفي (لقسطنطاط) سكت لعت: قسطط، وقسطاط، وقسطط يحذف الطاء والتاء، يكن تشديد السين، ويضم الفاء وكسرهما في «الثلاثة»، وهو نحو بيت الشعر.

قوله: (أتى بامرأة) «مجبج على باب قسطنطاط»، فقال «لعله يريد أن يلِمَّ بها»، فقالوا: نعم. فقال «لقد همت أن ألعنه لعنة لدخل معه قبره، كيف يورثه وهو لا يجِلُّ له! كيف يستخدمه وهو لا يجِلُّ له!»، معنى «يلِمُّ بها» أي: يطأها، وكانت حاملاً مسبية لا يجِلُّ جملتها حتى تفتح.

وأما قوله ﷺ «كيف يورثه وهو لا يجِلُّ له! كيف يستخدمه وهو لا يجِلُّ له!»، فمعناه: أنه قد تأخر ولادتها ستة أشهر. حيث يحتمل كون لولد من هذا السابي، ويحتمل أنه كان ممن قبله، فعلى تقدير كونه من السابي يكون ولداً له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير السابي لا يتوارثان. والسابي (٢) لعدم القرابة، بل له استعداده؛ لأنه مملوكه، وتقدير الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله بذلاً له ويورثه، مع أنه لا يجِلُّ له توريثه لكونه ليس منه، فلا يجزئ توريثه (٣) ومراحمته ببقية الورثة، وقد يستخدمه يستخدم العبد ويجعله عبداً يملكه، مع أنه لا يجِلُّ له ذلك لكونه منه إذا وضعته لسد أو محتاجة، كونه

(١) أي: امرأة، كما في رواية أحمد ٢٧٥٦٩.

(٢) في (ص) و(هـ): لا يتوارثان هو ولا نسبي.

(٣) في (ص) و(هـ): توارثه.

[٣٥٦٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. [طر ٣٥٦٢].

مِنْ كُنْ وَحَدَّثَ مِنْهُمَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ وَقْفِهَا خَوْفًا مِنْ هَذَا الْمَحْضُورِ، فَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ

وَقَدْ لَقَا صَاحِبِي عِيَّاضٍ، مَعَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ سَمِيَ هَذَا الْجَنِينُ نُطْقًا هَذَا السَّابِي، فَهَـوَ مُشْرِكٌ فِيهِ لَيْمَنْتُغٍ لَا سَتَحْدُمُ، قَالَ وَهُوَ نَظِيرُ الْحَدِيثِ الْآخَرِ. «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَشْقِي مَاءَهُ وَلَيْدَ غَيْرِهِ»^(١)، هَذَا كَلَامُ لِقَا صَاحِبِي^(٢).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ، وَكَيْفَ يَنْتَظِمُ التَّوْرِيثُ مَعَ هَذَا لِقَائِهِ. بَلِ الصَّوَرُ مَا قَسَمْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه أبو داود ٢١٥٨، وترويض ١١٦٦، وأحمد ١٦٩٩١ من حديث زريق بن ثابت الأنصاري (رحمته الله)، وهو

حديث صحيح معبره.

(٢) إسناده صحيح: (١/٢٩٩).

٢٤ - [باب جواز الغيلة، وهي وطء الموضع،

وكراهة الغزل]

[٣٥٦٤] ١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا مُدَالِكُ بْنُ أَسْبَ (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ حُرُوقَ، عَنْ عَابِثَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْقَدْ مَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذُكِرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْصُرُ أَوْلَادَهُمْ». (احمد ١٧٧٠٢٤).

باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع،

وكراهة الغزل

قوله: (عن جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ) ذكر مسلمٌ اختلافَ لروايةٍ فيها، هل هي مائدةٌ لمهمة أم بادل المسحمة؟ قال: والصحيح بالبدان، يعني المهمة، وهكذا قال جمهور العلماء أنَّ الصحيح أنها بالمهمة والجيم مضمومة بلا اختلاف.

وقوله: (جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ)، وفي لرواية الأخرى: (جُدَامَةُ بِنْتِ وَهَبٍ أُمِّ حَتِّ عُكَّاشَةَ) قال القاضي عياض قال بعضهم: لعلها^(١) أُمُّ حَتِّ عُكَّاشَةَ، على قول من قال: إنها جُدَامَةُ بِنْتِ وَهَبٍ بن مُحَصِّنٍ، وقال آخرون، هي أُمُّ رَجَبٍ حرٍ يقال له: عُكَّاشَةُ بن وَهَبٍ، ليس بعُكَّاشَةَ بن مُحَصِّنٍ المشهور، وقال الطبري: هي جُدَامَةُ بِنْتُ جَدَلٍ، ما حُرِّت، قال، والمحدثون عدلوا فيها، جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ، هذا ما ذكره القاضي^(٢)، والمختار أنها جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أُمُّ حَتِّ عُكَّاشَةَ بن مُحَصِّنٍ المشهور الأسدي، وتكون أُمُّهُ من أمه.

وهي (عكاشة) نعتان سبقتا في كتاب الإيصال^(٣)، تشديد الكاف وتخفيفها، والتشديد أفصح وأشهر.

قوله ﷺ: «الْقَدْ مَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، حَتَّى ذُكِرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصُرُ أَوْلَادَهُمْ»

(١) في (نسخ) و(ع) إلها.

(٢) في «إكمال المتعبد»: (٦٣٥/٤).

(٣) (٨٩/٢) ١٩٠.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَلِصَّحِيحٍ مَا قَالَهُ يَحْيَى، بِالذَّالِ.

[٣٥٦٥] ١٤١- (٥٥٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ هُرُوفَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أُخْتِ عِكَّةَ شَةَ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ، فَتَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَقَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا». ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْحَفِي».

رَأَى سَعِيدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرِّي: وَهِيَ: «وَأَدَا الْمَوَدَّةَ سَمِعْتُ» [التكوير: ٨، واحد ٢٧٤٢٧]

قال أهل اللغة: «الغيلة» هـ بكسر الغين، ويقال لها: الغيل، بفتح نعين مع حذف الهاء، والغيل بكسر الغين، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة. وقال جماعة من أهل اللغة: نعيمة بالفتح لعمرة الوحدة، وأما بالكسر فهي لاسم من الغيل. وقيل: إن ريد بها وطء الموضع حر، الغيلة والغيلة بالكسر والفتح.

واختلف لعلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث، وهي الغيل، فقد ساءت في «الموطأ»^(١) والأصمعي وغيره من أهل اللغة: هي أن يجامع امرأته وهي مريض، يقال منه: أهدل الرجل وأعبل، إذا فعل ذلك. وقيل: إن شكت، هو أن ترضع المرأة وهي حصة، يقال منه: أعالت^(٢) وأعزلت.

قال علماء: سبب هجرته ﷺ بالنهي عنها، أنه يحاف منه ضرر الولد لرضيع. قدسوا، ولأصهار يقولون: إن ذلك الثلب ذاك، ولعرب تكروهه وثقله.

وفي الحديث جواز الغيلة، فإنه ﷺ لم ينه عنها، وبين سبب ترك النهي. وفيه جور لا حثه رسول الله ﷺ، وه قد جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز لتمكته من الوحي، والصواب، الأولى.

قوله ﷺ: «فإذا هم يغيلون» هو بضم الياء، لأنه جن: أهاله يغيل، كما سبق.

قوله (ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الواء الحوي»)، وهي: «وَأَدَا الْمَوَدَّةَ»

سَمِعْتُ [التكوير: ٨].

(١) بعد الحديث ١٣٣٦

(٢) غره نعي (و) هـ: خالت، والفتحة عن (إصلاح المعنى): هـ ١٩٦

[٣٥٦٦] ١٤٢ - (١٠٠) وَخَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُروَةَ، عَنْ عَدِيَّةَ، عَنْ جَدَامَةَ بَنِي وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ فِي الْعَرْبِ وَالْعِيْلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «الْعِيَالُ». [ط ٣٥٦٥].

[٣٥٦٧] ١٤٣ - (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ سُمَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْقَطَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِوَةُ: حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّظَرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَمَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ وَالِدَةُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَغْرَبُ عَنِّي امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟». فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِيهَا - أَوْ: عَلَى أَوْلَادِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرَّ قَارِصَ وَالرُّومَ» [ج ٣١٧٧٠].

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كَانَ لِذَلِكَ فَلَ، مَا ضَارَّ ذَلِكَ قَارِصَ وَلَا الرُّومَ».

الوَادُ والمؤودة بالهمز. والوَادُ دفنُ الشئ وهي حية، وكانت العربُ تنعنه خشيةَ الإملاق، وربما فعلوه خوفَ العذر، و(المؤودة) البست المدفونة حية، ويقال: وأدت المرأة ولدها وأداً، قيل: سميت مؤودةً لأنها تُلْقَى بالتراب، وقد سبق في باب العزل وجهُ تسمية هذا وأداً، وهو مشابهة الوَادِ في نفوذية الحياة.

وقوله في هذا الحديث: وهي: «وَلَا الْمَوْدَةُ سِيَانٌ»، معناه: أن العزل يشبه الوَادَ المذكورَ في هذه الآية.

قوله. (حدثني عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ) الأول بالشين المعجمة، وأبوه بـسين المهملة، وهو عِيَّاشُ بْنُ هَبَّاسٍ الْقَطَنِيُّ، بكسر الغاف، منسوب إلى قُتْنَانَ، بطن من رُفَيْنَ.

قوله: (أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِهَا) هو بضم الهمزة وكسر الفاء أي أخاف.

قوله ﷺ: «أما ضَارَّ ذَلِكَ قَارِصَ وَلَا الرُّومَ» هو بتخفيف اراء، أي: ما ضَرَّهم، يقال: ضَارَهُ يَضِيرُهُ ضَرًّا، يَضِرُّهُ يَضُرُّهُ ضَرًّا وَخَرًّا، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب الرضاع

١ - [باب: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة]

[٣٥٦٨] ١ - (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ فَلَانًا» - لَيْسَ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ فَلَانٌ خَبِيًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَمَّ» - إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». [أحمد، ٢٥٤٥٣، ومختار، ٢٦٦٦].

[٣٥٦٩] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح) - وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَهْذَلِي: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». [أحمد، ٢٥٦٨].

كتاب الرضاع^(١)

هو بفتح الراء وكسرهما، والرضاعة بفتح لراء وكسرهما، وقد رضع الصبي أمه، بكسر الصاد، يَرْضَعُها بفتحها، ورضعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رَضِعَ يَرْضَعُ، بفتح الصاد في الماضي وكسرها في المضارع، رَضَعْتُ، كضرب ضرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مَرْضِيع، أي - لها ولد تُرضِعه، ولأنه وصفته بالرضاعة، قلت: مرضعة، يلهي^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». وهي رواية: «يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ

(١) في (ش) - باب الرضاع، ولم يثبت من حديثه، وهو كذلك في (ص) (هـ) وسبحت من الصحيح منه! -

[٣٥٧٠] (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَثُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، بِهَذِهِ الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ. [ط. ١٣٥٦٨].

الولادة. وفي حديث قصة حفصة، وحديث قصة عائشة: الإذن لسحب العم من الرضاعة عنها، وفي حديث الآخر: «فَلْيَبْلُغْ عَلَيْكَ عَمَلُكَ»، قُلْتُ: إِنَّمَا ارَضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرَضِّعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمَلُكَ، فَلْيَبْلُغْ عَلَيْكَ».

هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير ابنها، يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها والخوض بها، ولعسافرة، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يوارثان، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا تُرَدُّ شهادته لهما، ولا يحقل عنها، ولا يسقط عنها القصاص بقتله، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام.

وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كولدها من النسب، لهذه الأحاديث.

وأما الرجل المنسوب ذلك اللبن إليه، لكونه زوج المرأة، أو وطنها بملك أو شبهة، فمذهبنا ومذهب نعلمه كافة ثبوت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع، ويصير ولداً له، وأولاد الرجل حرة رضيع وأخواته، وتكون إحوة الرجل أعمام الرضيع. وأخوته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عثية، فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل ورضيعه، ونقله لمازري عن ابن عمر وعائشة، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حَرُمٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تُنكِحُوا أُمَّهَاتَكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ مِنْكُمْ تَرْحَمُهُنَّ﴾ (النساء ١٣)، ولم يذكر الست والعمة كما ذكرهما في النسب.

واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة، وقوله ﷺ مع بذنه فيه: «إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»، وأحاطوا عمًا حتى يه من الآية أنه ليس فيها تعصم برباحة ليست وأعمدة ونحوهما؛ لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عم سواه لو لم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة^(١)؟ والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَزَاءُ لِمَالَنَا» (يتم حفصة)، هو تضم لهزمة، أي: أظنه

قوله: (حلفت علي بن هاشم بن البرقي) هو بابه موحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة تحت

٢ - [باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل]

[٣٥٧١] ٣ - (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابَ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِأَلَيْهِ صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَيَّ. (احمد: ٢٥٤٤٣، وليبدي: ١٥١٣).

[٣٥٧٢] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،

قوله (من عائشة): أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وهو عَمُّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ) إلى آخره. وذكر في الحديث السابق في أوّل الباب عن عائشة أَنَّهَا قَالَتْ: (مَا رَسُولُ اللَّهِ، لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَبًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ).

واختلفت العلماء في عَمِّ عائشة لمذكور، فقد أبو الحسن القاسبي. هم عَمُّو لعائشة مِنَ الرُّضَاعَةِ أَحَدُهُمَا: أَخُو أَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ مِنَ الرُّضَاعَةِ، الرُّضَاعَةُ هُوَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ مِنَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ. والثاني: أَخُو أَبِيهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ، الَّذِي هُوَ [أخو] ^(١) أَبِي الْقُعَيْسِ، وَأَبُو الْقُعَيْسِ أَبُوهُ مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَأَخُوهُ أَفْلَحُ عَمُّهَا.

وقيل - هو عَمُّ وَجَدٌ. وهذا غلط، فَإِنَّ عَمَّهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مَيِّتٌ، وَفِي الثَّانِي حَيٌّ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ، فَالضَّوَابُّ مَا قَالَهُ الْقَاسِبِيُّ.

وذكر القاضي لقولَيْهِ ثُمَّ قَالَ: قَوْلُ الْقَاسِبِيِّ أَشْبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاحِدًا لَقَبِهُتُ حُكْمَهُ مِنَ الْعَمَّةِ لِأَوَّلَى، وَلَمْ تَحْتَجِبْ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

فَوَيْلٌ قِيلَ: فَوَيْلًا كَمَا عَمِّنَ كَيْفَ سَأَلْتُ عَمَى الْمَيِّتِ، وَأَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَمُّهَا بِدُخُولِ عَلَيْهَا، وَاحْتَجِبَتْ عَنْ عَمِّهَا الْآخَرَ أَحْيَا أَبِي الْقُعَيْسِ، حَتَّى أَعْلَمَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَمُّهَا يَلِجُ عَلَيْهَا، فَهَلَا اكْتَفَتْ بِأَحَدِ السُّؤْلِينَ؟

والجواب: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ أَحَدَهُمَا كَانَ عَمًّا مِنْ أَحَدِ الْآبَوَيْنِ، وَالْآخَرُ مَتَعَمًّا، أَوْ عَمًّا أَعْلَى،

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرُّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَالِيَةٍ، وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلَ. قَالَ: «تَرَبَّتْ يَدَاكِ أَوْ: يَمِينُكِ». [احمد ٢٤٠٨٥ | وسط ٣٥٧١].

[٣٥٧٣] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا آذُنُ لِأَفْلَحٍ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعْنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَكْرِهْتُ أَنْ آذُنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْلَحْنِي لَهُ». قَالَ عُرْوَةُ: فَبَدَلْتُكَ كُنْتُ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ. [بخاري ٥٧٩٦، | وسط ٣٥٧١].

[٣٥٧٤] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَمْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْحُو حَبِيبَهُمْ، وَفِيهِ:

والآخر أدنى، أو نحو ذلك من الاختلاف، مخافت أن تكون الإباحة مختصة بصاحب الوصف المذكور عنه أولاً، والله أعلم^(١).

قوله: (عن عائشة أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها) وفي رواية: (أفلح من أبي قعيس). وفي رواية: (استأذن علي عني من الرضاعة - أبو الحميد - فرددته، قال لي هشام إنما هو أبو القعيس). وفي رواية: (أفلح من قعيس).

وقال الحافظ: الصواب لرواية الأولى، وهي التي كثرها مسم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها، أن عمه من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس، وكنية أفلح أبو الجعد (والقعيس) بضم القاف وفتح العين وبالسین المهملة.

قوله ﷺ: «تربت يداكِ أو: يمينكِ» سبق شرحه في كتاب القس^(٢).

(١) ينظر إقبال المعلم ٤/٦٢٧.

(٢) ٢٦١/٢٣

«فَإِنَّهُ عُمَيْدُ تَرِثَ يَمِينُكَ». وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ رُوحَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ. [أحمد: ٢٤١٥٤]
[ري: ٣٥٧١].

[٣٥٧٥] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ»، قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ». [طبر: ٣٥٧٧].

[٣٥٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَاءِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. [طبر: ٣٥٧٧].

[٣٥٧٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ. [أحمد: ٢٤١١٢، وصحاحي: ٥٢٣٩].

[٣٥٧٨] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخُثَالِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ غَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ، قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ - أَبُو الْجَعْدِ - فَردَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّهُ هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ، قَالَ: «فَهَلَا أَذِنْتَ لَهُ؟ تَرِثَ يَمِينُكَ، أَوْ: بِذَلِكَ». [أحمد: ٢٥٦٥٩، [ري: ٣٥١٧].

[٣٥٧٩] ٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «لَا تَخْتَجِبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». [طبر: ٣٥٨٠].

[٣٥٨٠] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ: يَا عُمَيْدُ، أَرْضَعْنِي امْرَأَةُ أُخِي، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ». [صحاحي: ١٢٦٤].

٣ - [باب تحريم ابنة الأخ من الرضاغة]

[٣٥٨١] ١١ - (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ وَمَنْ هُنَا؟ فَقَالَ: «وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». [أحمد: ١٧١٠].

[٣٥٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَبِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد: ٩١٤، ١٠٣٧].

[٣٥٨٣] ١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أُخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَتَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ». [أحمد: ٢٦٣٢، والبيهقي: ٢٦٦٢٥].

[٣٥٨٤] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا

قوله: (مَا لَكَ تَتَوَقَّى فِي قُرَيْشٍ) هو بناء متناة فوق مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم واو معتوحة مشددة ثم قاف، أي: تحذر، وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وخبطه بعضهم بدين مثانين، لكسابة مصدومة، أي: تعين^(١).

قوله: (وَحَدَّثَنَا هَذَابُ) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة، ويقال له: هَابَةٌ، يضم الهاء، ومسبق بيانه مرات.

قوله: (أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ) هو نصب الهمزة وكسر الراء، ومعناه: قيل له: يتزوجها.

قوله (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مِهْرَانَ الْقُطَيْمِيُّ) هو بضم القاف وفتح الطاء، منسوب إلى قُطَيْمَةَ، قبيلة معروفة، وهو قُطَيْمَةُ بْنُ هَبَسٍ^(٢) بن يَعْصَى بْنِ رَبِيعَ بْنِ عَطْفَانَ بن سَعْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيلَانَ، بالعين المهملة.

(١) إكمال المعبر: (٤/ ٦٣١).

(٢) هي (ح): عيسى، وينظر معجم قياس العرب: (٤/ ٩٦١).

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِإِسْنَادٍ قَمَامٍ، سَوَاءٍ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى جِلْدَ قَوْلِهِ: «ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ». وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: «وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَفِي رِوَايَةِ يَشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ - [أحمد ١٩٥٢، والبخاري ٥١٠١].

[٣٥٨٥] ١٤ - (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَدَلَا. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ابْنَةِ حَمْرَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَحْطُبُ بَنَاتَ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: «إِنَّ حَمْرَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ».

قوله: (كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ) كذا وقع في بعض النسخ. وفي بعضها: (كِلَاهُمَا) وهو البخاري على المشهور. والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمته هنا، للشرح.^(١)
قوله: (فِي رِوَايَةِ يَشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ) يعني في رواية بشر أقتادة قال: سمعت جابر بن زيد، وهذا مما يحتاج إلى بيانه؛ لأن أقتادة مدلس، وقد قد في الرواية لأولى: قتادة عن جابر، وقد عثم أن المدلس لا يحتج ببعثته، حتى يثبت سماعه للحديث، فبه مسلم رحمه الله على ثبوته.
قوله: (أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه قال: سمعت عبد الله بن مسلم يقول: سمعت محمد بن مسلم يقول: سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول: سمعت أم سلمة).

هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون: أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج، روى عن جماعة من الصحابة. والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري، أخو الزهري المشهور، وهو تابعي سمع ابن عمر وآخرين من الصحابة، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور. والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور، وهو أخو عبد الله الروي عنه، كما ذكرنا. والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن قوفه، وهو والزهري تابعيان مشهوران.

نفى هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الأسناد: أحدها: كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض. الثانية: أن فيه رواية الكبير عن الصغير؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة: أن فيه رواية الأخ عن أخيه.

٤ - [باب تحريم الربيبة وأخت المزا]]

[٣٥٨٦] ١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلْ مَاذَا؟»، قُلْتُ: تَنْكِحُهَا، قَالَ: «أَوْ تُجَبِّنَ ذَلِكَ؟»، قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شِرْكِي فِي الْخَبْرِ أُخْتِي، قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي»، قُلْتُ: فَمَنْ أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تُخْطِبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رِيبَتِي فِي خَجَرِي، مَا حَلَلْتُ لِي. إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبَةَ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ». [الحدود ٢٦٤٩٤ والبخاري ٥١٠٦].

[٣٥٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا لَاسُودُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، بِإِسْنَادٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً. [الحدود ٢٦٥٨٦].

[٣٥٨٨] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ لُحْهَاجِرٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي عَرَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُجَبِّنُ ذَلِكَ؟»، فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شِرْكِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجِلُّ لِي»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَحَدِّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،

قولها: (لست لك بمحلية) هو بضم الميم وإسكان اللام المعجمة، أي: لست أخلق لك بغير ضرورة.

قولها: (وأحب من شركي في الخبر أختي) هو بفتح الشين وكسر الراء، أي: أحب من شاركني فيك، وفي صحيحك، ولا تتفاجع عنك بخبراتي الأخيرة والنبي.

قولها: (تخطب دُرَّة بنت أبي سلمة) هي بضم الدال وتشديد الراء، وهذا لا

قَالَ: «بِتُّ أَبِي سَلَمَةَ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِّبَتِي فِي حَجْرِي مَا خَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَنَا سَلَمَةُ ثَوْبِيَّةٌ،»

حكاه القاضي عياض^(١) عن بعض رواة^(٢) كتاب مسم أَنَّهُ ضبطه: (ذرة) بفتح الذال لمعجمة، تصحيف لا شك فيه.

قولها: (قَالَ: «بِتُّ أُمَّ سَلَمَةَ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ) هذا سؤل استبانت، ونفي احتمال إرادة غيره.

قوله ﷺ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِّبَتِي فِي حَجْرِي، مَا خَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ» معناه. أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيَّ بِسَبَبِ: كونها ربيبة، وكونها بتت أخي، فلو لُقِدَ أحدُ السببين حُرِّمَتْ بالأخر.

والرَّبيبة: بتت الزوجة، مشتقة من الرَّبَّ وهو لإصلاح؛ لأنه يقومُ بأموره، ويُصنحُ أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه أَنَّها مشتقة من التربية، وهذا غلطٌ فاحش، فإنَّ من شرط الاشتقاق لاتفاق في الحروف الأصلية، ولأنَّ الكلمة - وهو لحرف الأخير - مختلفٌ، فإنَّ آخر (ريب) باء موحدة، وفي آخر (ربي) ياء مثناة من تحت، والله أعلم.

و(الحجر) بفتح الحاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: «رَبِّبَتِي فِي حَجْرِي»، فعبه حجة لدود الظاهري أَنَّ الرِّبِّيَّةَ لَا تُحَرِّمُ، لَا إِذَا كَانَتْ فِي حَجْرٍ زَوْجِ أُمِّهِ، فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِهِ فَهِيَ حَلَالٌ لَهُ، وهو موافقٌ لظاهر قوله تعالى: ﴿رَبِّبْتُكُمْ أَنَّى فِي حُجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٢).

ومذهب لعلماء كافة سوى دود أَنَّهُ حَرَامٌ، سواءً كَانَتْ فِي حَجْرِهِ أَمْ لَا، قالوا، والتقييد إذا خرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يُعْمَلُ بِهِ، فلا يُقْضَرُ لحكم عليه، وتنبؤ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ أَوْلَادَكُمْ يَكُونُونَ أَمْوَالًا لَكُمْ وَلَهُمْ فِيهَا مِيرَاثٌ﴾ (النساء: ١٥١)، ومعلوم أَنَّهُ حَرَامٌ قَتْلُهُمْ بغير ذلك أيضاً، لكن خرج التقييد بالإملاقي؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا بِمَا كُنْتُمْ عَلَى الْوَالِدَيْنِ إِذْ كُنْتُمْ صُفَرًا﴾ (سور: ٢٣)، وتظايرُهُ في القرآن كثيرة.

قوله ﷺ: «أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةٌ» (أباه) باباء الموحدة، أي أَرْضَعْتُ أَنَا وَأَبُوهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ

(١) في الإكمال، لمعلم: (١/٤٢٧)

(٢) في (خ): رواية

فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ». ١ شهر ٢٥٨٩.

[٣٥٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ، نَحْوَ حَدِيثِهِ. وَلَمْ يَسْمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ غُرَّةً، غَيْرَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ. ١ جلد: ٢٧٥١٩، وابحدري: ١٥١٠٧.

(توضیح) بشه مثله مصححه ثم وار مفتوحه ثم ياء لتصغير ثم ياء موحدة ثم هاء. وهي مولاة لأبي لهب، ارتفع منها ﷺ قبل حبيلة السعدية ﷺ.

قوله ﷺ: «فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَنَّ وَلَا أَخَوَاتِيكَنَّ» إشارة إلى أخت أم حبيب، وبنت أم سلمة، وسم أخت أم حبيب هذه غُرَّة، بفتح العين المهملة، وقد سماها في الرواية الأخرى، وهذا محمود على أنها لم تعلم حبيلة نحرهم لجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة نحرهم لريبة، وكذا لم تعلم من عرض بنت حمزة نحرهم بنت الأخ من الرضاع، أو لم تعلم أن حمزة أخ له من الرضاع، والله أعلم.



هـ - [باب في المصّة والمصّتان]

[٣٥٩٠] ١٧ - (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَكِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي مُثَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ زُهَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ -: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ».

[أحمد: ٢٤٠٢٦ و ٢٥٨١٩]

[٣٥٩١] ١٨ - (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِي الْخَيْسِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَعرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَزَعَمْتَ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعْتَ امْرَأَتِي الْحَدَّثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ» قَالَ عَمْرُو فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ لَوْكَلٍ. [أحمد: ١٧٦٨٧]

[٣٥٩٢] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو هُشَامٍ، الْمَوْسِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرٍ بَنَ صَغُصَةً قُل: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ لَوْ جَدَّةٌ؟ قَالَ: «لَا». [مسند: ٣٥٩٥]

[٣٥٩٣] ٢٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوتَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَانِ». [مسند: ٣٥٩٥]

[٣٥٩٤] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ

قوله ﷺ: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ». وفي رواية: «لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». وفي

رواية: (قال: يا نبي الله، هل تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قال: «لَا»).

عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كَرَوَاتِهِ ابْنُ بِشْرِ: «أَوْ
الرُّضَعَتَانِ أَوْ الْمَضَّتَانِ». وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: «وَالرُّضَعَتَانِ وَالْمَضَّتَانِ» - ١ - ص ١٣٥٩٥ -

[٣٥٩٥] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ
سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرِمُوا الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ». [١] ص ٢٦٨٧٩ -

[٣٥٩٦] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ:
حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، سَأَلَ رَجُلٌ
النَّبِيَّ ﷺ: أَتُحْرَمُ الْمَضَّةُ؟ فَقَالَ: «لَا». [٢] ص ٢٦٨٨٦ -



٦ - [باب التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ]

[٣٥٩٧] ٢٤ - (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسْحَرُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

[٣٥٩٨] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ لَقْنَيْي: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الْإِلَهِي يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ.

وفي رواية عائشة قالت: (كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ تُسْحَرُ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ).

أم (الإملاجة) فيكسر الهمزة والعجم المخففة، وهي المَضَّة، يقال: مَضَعَ النسيءُ أمه، وأفلجته^(١)

وقرلها: (فتؤفَى رسول الله ﷺ وَهْنٌ فِيْمَا يُقْرَأُ) هو بضم لاء، من: يقرأ، ومعناه: أنْ السَّحْ بِخَمْسِ^(٢) رَضَعَاتٍ تَأْخُرُ إِلَاءَهُ جَدًّا، حَتَّى إِنَّهُ ﷺ تُوْفَى وَبَعْضُ الدَّسِّ بَقْرًا: خَمْسَ رَضَعَاتٍ، وَيَجْعَلُهَا قِرَاءًا مَبْنُوءًا لِكُونِهِ نَمَّ يَبْلُغُهُ، نَسْحُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ، فَلَمَّا بَلَغَهُمُ السَّحْ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يُتَلَّى.

واسح ثلاثة أنواع: أحدها: ما تُسَحُّ حِكْمُهُ وتلاوته، ك: (عشر رضعات)، والثاني: ما تُسَحَّتْ تِلاوته دون حِكْمِهِ، ك: (خمس رضعات)، وك: «الشَّيْخُ وَالشَّبَقَةُ إِذَا زُنِيَ فَرَجَعُوهُمَا»^(٣) والثالث: ما تُسَحُّ حِكْمُهُ وبقيت تِلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مِمَّا تَرَكَ الْآيَةُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أي (خ): أو أملاجه.

(٢) قو (خ): خمس.

(٣) وكلمة حديث: «فأجمعوا» مثله، أخرجه الشافعي في «الكرى»: ٧١٠٧، وأحمد، ٢١٥٩٦.

[٣٥٩٩] (...) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ أَنَسٍ سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : **يُؤْتِيهِ**.

وَاخْتَلَفَتْ لِعَلَمَةٍ فِي الْقَسْرِ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ حُكْمُ الرُّضَاعِ.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ : لَا يَثْبُتُ بِأَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ رَضَعَاتٍ.

وَقَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ : يَثْبُتُ بِرَضِيعَةٍ وَاحِدَةٍ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَمِي وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعُطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَاسِ، الْعَسِيبُ وَالْحَسَنُ وَمَكْحُومٌ لُ وَاسْمُ هُرَيْ وَقَتَادَةُ وَالْحَكَمُ وَحَمَادٌ وَفَارُكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَابْنُ حَنْفِيَّةٍ^(١).

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(٢) وَدُودٌ : يَثْبُتُ بِثَلَاثٍ رَضَعَاتٍ، وَلَا يَثْبُتُ بِأَقْلٍ

فَإِنَّمَا الشَّافِعِيُّ وَهُوَ فَقَرَاهُ فَأَخَذُوا بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - (خَمْسُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ).

وَأَخَذَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٣) أَوْضَعْتُكُمْ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا.

وَأَخَذَ دَاوُدُ بِمَفْهُومِ حَلِيتِ : «لَا تُحَرِّمُ لَمْصَّةٍ وَالْمَصَّتَانِ»، وَقَالَ : هُوَ مَيِّنٌ لِلْقُرْآنِ.

وَاعْتَرَضَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ، فَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَتْ تَحْصُلُ الدَّلَالَةُ لَكُمْ لَوْ كَانَتْ الْآيَةُ : «وَالَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ أُمَّهَاتِكُمْ».

وَعَرَضَ أَصْحَابُ مَالِكٍ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ، بَأَنَّ^(٥) حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَكُمْ وَعِنْدَهُ مُحَقِّقِي الْأَصُولِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ قِرَاءَتًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ خَبَرُ وَاحِدٍ^(٦) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَادِحٌ يُوقِفُ عَنْ^(٧) الْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَجِزْ وَلَا يَتَجَلَّدُ مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ حَاجَتُهُ مَثَوَاتُهَا يَوْجِبُ رِيَّةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

(١) دُفِعَ بَعْدَهَا فِي (ج) : يَثْبُتُ بِأَقْلٍ مِنَ الْوَاحِدَةِ.

(٢) فِي (الْإِسْلَامِ) : (٣٠٨).

(٣) فِي (ج) : آيَةٍ.

(٤) فِي (ج) : وَهَذَا : إِذَا لَمْ يَثْبُتْ قِرَاءَتًا لَمْ يَثْبُتْ خَبَرُ الْوَاحِدِ.

(٥) فِي (ج) : عَلَى.

(٦) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي (إِكْبَادِ نَعْمِ) : (٦٣٦/٧) وَإِنْ بَيَّنَّ هَذَا وَجْهًا، أَخْفَصَ إِثْبَاتُهُ عَرَبًا وَالَّذِي إِثْبَاتُ

الْعَمَلِ بِهِ فِي عَدَدِ الرَضَعَاتِ، فَإِذَا اسْتَحْضَرَ إِثْبَاتَهُ قِرَاءَتًا بَقِيَ فَخَرُوهَا الْعَمَلُ بِهِ، لَا مَعَ يَمْعٍ مَعَهُ؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَدْعُو فِي

لِعَمَلِيَّاتِهِ بِرُجُوحِهِ مَعَهُ.

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث لمصّة وامصّتان، وجامو عنه بأحوية باهية لا ينبغي ذكرها، لكن ثبت عليها خروفاً من الاغترار بها:

منها: أنّ بعضهم ادّعى أنّها منسوخة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى، ومنها: أنّ بعضهم زعم أنّه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فحش، بل قد ذكره مسلم وغيره من صرّح صحاح سمرقاني من رواية عائشة، ومن رواية أم الفضل.

ومنها: أنّ بعضهم زعم أنّه مضطرب، وهذا علق طاهر، وجسدة على رد السنن بمجرد الهوى، وتوهيب صحيحها لنقص المدد، وقد جاء في اشترط العدد أحاديث كثيرة مشهورة، والصواب شترطه.

قال القاضي عياض، وقد شد بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات، وهذا باطل مردود^(١)، والله أعلم.



قلت: هذا قد انكسر خلت أهر لأصولنا، وإن كان قد مال إليه بعضهم، وحتجوا لمذكور به بأن حين وجود توحيات عليه القودح و استويب توقف عنه، وهذا جاء أحد، ومنه بعرت عادة أنه لا يجيء إلا من ترك، ثم يؤتى به كما وثقوا بأخبار الأجل في غير هذه الموضع، هو ويعقوب بن الأبرار (٦٠/٣٧٠)

(١) كما في معجمه، (٤/٦٣٦)

٧ - [باب رضاغة الكبير]

[٣٦٠] ٢٦ - (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَرَى لِي وَجْهَ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُحُولِ سَائِمٍ - وَهُوَ خَلِيفَةُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ»

قوله: (امراتي الحُدثي) هو بضم الحاء وسكان الدال، أي - الجديدة -
قوله: (حدثنا حَبَّان: حدثنا هَمَّام): هو حَبَّان بن هلال، يفتح الحاء ويبداء الموحدة.
وذكر مسهم سَهْنَةَ بنت سُهَيْل امرأة أبي خُذَيْعة، وإرضاعها سالماً وهو رجب.
وختلف العلماء في هذه المسألة: فقلت عائشة ودارد^(١) - تثبت حُرْمَةُ الرُّضَاع بِرُضَاعِ الْبَالِغِ، كما
تثبت بِرُضَاعِ الْفَطْلِ، لهذا الحديث.

وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: لا يثبت إلا بوضع من له دون
سنتين، إلا أبا حنيفة فقال: سنتين ونصف، وقال زكريا ثلاث سنين. وعن مالك رواية: سنتين وأيام.
واحتج لجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَى كَأُولَىٰ آبَائِهِنَّ يَمْزِجُ اللَّبَنَ مِنَ الرَّضَاعَةِ﴾
سورة النساء ١٢٣، وبالحدِيث الذي ذكره مسلم بعد هذا: «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَحَاةِ»، وبأحاديث مشهورة،
وحملوا حدِيث سهلَة على أَنه مختص بها وبإسالم، وقد روى مسلم عن أَنَس مَنَعَهُ وَمَا فِي أَرْوَح
رموز لله ﷻ أَنَّهُمْ خَلَقُوا عَائِشَةَ فِي هَذَا، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «أَرْصِيهِ» قال القاضي: لعلها خَلَّتْهُ ثُمَّ شَرِبَهُ مِنْ عَيْرِ أَنْ يَمَسَّ نَذِيهَا، وَلَا لَتَقَتْ بِشَرِّهَا^(٢٦) وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتملُ أَنَّهُ عُمِيَ عَنْ مَنَهُ لِلحاجة. كما حُصِّنَ بِالرِّضَاعَةِ مَعَ الْكِبَرِ وَرَدَّ عَلَيْهِمْ.

(١) في تحافظ من حضر رحمه الله حكاية سوري تبعاً لاس الصنيع وغيره عن درود، وهي مسته بدوود نظره قبل من حرم
[المجلد ١٠/٢٠٥] ذكر من دود أنه مع الجمهور، وكذا نزل عبره من أهل القاهر، وهم أكثر من
مأجور، أهل الضم لدرود: (١٤٩/٩)

[illegible]

[تجدد: ١٧٤١٠٥]

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ: فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

[٣٦٠١] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ لُثْفِيُّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُدَيْفَةَ وَأَهْلِيهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ - تَغْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ - لِسَيِّدِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَرَأَيْتُهُ يَدْخُلُ خَدِينًا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئٌ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبِ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ». فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ. [سنة: ١٣٦٠٢]

[٣٦٠٢] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَلِلْفَقْطِ لَا بِنَ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ بِنِ عَمْرِو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا - سَالِمَ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ - مَعَدٌ فِي بَيْتِي، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَلِيمٌ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ، قَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدٌ يَدْخُلُ بَيْتِي، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدَ، قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

[تجدد: ٢٥٦٤٩]

قوله: (مَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدٌ يَدْخُلُ بَيْتِي) وهي لخوف، هكذا هو في بعض النسخ (وَهَيْئَتُهُ) من الهَيْئَةِ، وهي الإجلال، وفي بعضها: (وَهَيْئَتُهُ) بساء من الرُّهَةِ، وهي نخوف، وهي بكسر الهاء وسكان ليداء وضمة لاء، وضبطه لقاضي وبعضهم (وَهَيْئَتُهُ) ^(١) يسكن الهاء وفتح الياء وتصب لثاء. قال القاضي: هو منصوب بسقط حرف الجر، والضبط لأول أحسن، وهو الموافق لنسخ الآخر: (وَهَيْئَتُهُ) بالواو.

(١) في نسخة لمعجم (٦/٦٤٣)، وإكمال إكمال سعاد، وإكمال إكمال، وإكمال (٤/٧٥، ٧٦): ربه

[٣٦٠٣] ٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْقَعَ الَّذِي مَا أَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». [احمد: ٢٥٤١٥].

[٣٦٠٤] ٣٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَمَعَاذُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِمَارُوفٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا تُطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعَلَامُ قَدْ اسْتَعْلَى عَنِ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ». فَقَالَتْ: إِنَّهُ دُو لَيْحِيَّةٌ، فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ»، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ. [مسند: ٣٦١٠٣].

[٣٦٠٥] ٣١- (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَنْهُ الْحَكِيمُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَمِيَّةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَنْعَةَ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَبِي مَسَائِرُ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ، وَفُسَّ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ مَا فَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ نَحْصَةً، فَمَا هُوَ بِذَاجِلٍ عَلَيَّ أَحَدٌ بِهِلِهِ الرِّضَاعَةِ، وَلَا رَائِيْنَا. [احمد: ١٦٦٦٠].

وقوله: (يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْقَعَ) هو دلياء المنة من تحت وبالقاء، وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ، وجمعه: أَيْقَاع، وقد أَيْقَعَ العلام ويَقَع، وهو ياقع، والله أعلم.



٨ - [باب: إنما الرضاعة من المجاعة]

[٣٦٠٦] ٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ هَائِثَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَدِيدٌ، فَاشْتَدَّ ذَنْبُ عَلَيَّ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ لِي وَجْهَهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَحْيَى مِنَ الرُّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: «انْظُرْنَ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرُّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ». [أحمد: ٢٤٦٣٥، والبيهقي: ٥٦١٢٣].

[٣٦٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُنْهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، بِسَنَدٍ أَبِي الْأَحْوَصِ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: «مِنَ الْمَجَاعَةِ». [أحمد: ٢٥٤١٨ و ٢٥٧٩٠] [ونظر: ٣٦٠٦].



٩ - [باب جواز وطء المسببة بغد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي]

[٣٦٠٨] ٣٣ - (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي عُلْفَةَ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا، فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا، فَكَانَ نَسَاءً مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِمْ مِنْ أَخْلِ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٤]، أَيْ: فَهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. (العمدة: ١٧٩٧/٥)

[٣٦٠٩] ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ أَنَّ أَبَا عُلْفَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَهُنَّ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. [نظر ٣٦٠٨ - ٣٦١٠] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْخَرِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [نظر ٣٦٠٨ - ٣٦١١]

[٣٦١١] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ ابْنُ الْخَرِثِ:

باب جواز وطء المسببة بعد الاستبراء،

وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسبي

قوله. (حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن أبي علفمة الهاشمي، عن أبي سعيد الخدري). وفي الطريق الثاني: (عن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن أبي علفمة. عن أبي سعيد الخدري).

خَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَبِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوقَاسٍ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَحَوُّوهُ، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

[السنن: ١٧٤]. [أحمد: ١٦٩٩].

وفي الطريق الآخر: (هن شعبة، عن قتادة، عن أبي الحليل، عن أبي سعيد الخدري) من غير ذكر أبي علقمة، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو عبي الغضائفي عن رواية الجلودي وابن ماهدان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: ووقع في نسخة ابن الحلاء بإثبات (أبي علقمة) بين أبي الخليل وأبي سعيد، قال الغضائفي: ولا أدري ما صوبه؟

قال الغضائفي عياض، قال غير الغضائفي: إثبات أبي علقمة هو الصواب^(١)

قلت: وبمحتمل أن ثبته وحلقه كلاهما صواب، ويكون أبو لخليل سمع بلوجهين، فرواه تارة كذا وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله (بعث جيشاً إلى أوطاس) أوطاس موضع عند نطائف، يُصْرَفُ ولا يصرف، سبق بيانه قريباً^(٢).

قوله: (وأصابوا لهم سبباً، فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ عَشِيَّاتِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. أَي: فَهِنَّ لَكُمْ^(٣) حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ).

معنى (تَحَرَّجُوا) خافوا، لَحَرَجَ، وهو الإثْم من عَشِيَّاتِهِنَّ، أَي: مِنْ وَطِئِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُنَّ مَزُوجَاتُ، وَلِغَزْوَةِ لَا تَجِلُّ لغير زوجها، فأمر الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ١٢٤]، ولمرؤس^(٤) الْمُحْصَنَاتِ هُنَّ الْمَزُوجَاتُ، وبعبارة والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملككم بالنسي، فإنه بنفسه نكح زوجها الكافر وتحل لكم إذا انقضى استبرأؤها.

ولمرؤس بقوله: (إذا انقضت عدتهن) أَي: استبرأوهن، وهي بوضع الحمل من الحامل، وبحيضة من الحامل^(٥)، كما جاء في هذا الحديث الصحيحة.

(١) إسناده صحيح: (٦٤٧/٤).

(٢) ج ٢٣ من هذا الجزء.

(٣) أي: (ع) لهم.

(٤) أي: (ن) لحمل.

[٣٦١٢] (٠٠٠) وحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَدِيثِ - : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. انظر: ٣٦١١.

واعلم أنَّ مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أنَّ لَحْمِيَّةً مِنَ عِدَّةِ الْأَوْثَانِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكَفَرِ الْبَلَدَيْنِ لَا كِتَابَ لَهُمْ، لَا يَحِلُّ وَطْئُهَا بِحَدِّثِ ابْنِ مَسْلَمٍ، فَمَا دَامَتْ عَلَى دِينِهَا فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ، وَهَؤُلَاءِ لِحَسْبِيتِ كُنْ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ عِدَّةِ الْأَوْثَانِ، فَيَتَأَوَّلُ^(١) هَذَا الْحَدِيثُ وَشَبَّهَ عَلَى أَنَّهُمْ أَسْفَنُ^(٢)، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَدْعُو إِلَى أَنْ يَنْفُسَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

واختلف العلماء في الأمة إذا بيعت وهي مَرْوُجَةٌ مُسْلِمًا، هل يَنْفُسُ^(٣) الْبَيْعُ وَتَحِلُّ لِمُسْتَوْبَاهِهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَنْفُسُ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الرِّسَالَةِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ: لَا يَنْفُسُ، وَخَصَّوْا الْآيَةَ بِالْمُحْصَنَةِ بِالنِّسْبَةِ.

قال لما زري: هذا الخلاف مبني على أنَّ الْعُمُومَ إِذَا خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ، هَلْ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبٍ أَمْ لَا؟ فَمَنْ قَالَ يُقْصَرُ عَلَى سَبَبٍ، لَمْ يَكُنْ يَرَى هَذِهِ حُجَّةً لِمَمْلُوكَةِ بِالشُّرَاءِ^(٤) لِأَنَّ تَقْدِيرَ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ بِالنِّسْبَةِ، وَمَنْ قَالَ لَا يُقْصَرُ، بَلْ يُحْمَلُ عَلَى عُمُومِهِ، قَالَ: يَنْفُسُ نِكَاحُ الْمَمْلُوكَةِ بِالشُّرَاءِ^(٥) لَكُنْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ شُرَاءٍ عَائِشَةُ بِرَبْرَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرُ بَرِيرَةٍ فِي زَوْجِهَا^(٦)، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْفُسُ بِالشُّرَاءِ، لَكِنْ هَذَا تَخْصِيصٌ عُمُومٍ نَقَرْنَا بِخَيْرِ الْوَحْدِ، وَفِي حَوَازِهِ خِلَافٌ^(٧) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (د) وَ(هـ): فَيُؤْوَلُّ

(٢) لِي (ج): أَنَّهُ أَسْفَنُ

(٣) فِي (ج): يَنْفُسُ

(٤) سَيَأْتِي التَّحْدِيثُ بِرَقْمِ: ٣٧٨١.

(٥) الْمَعْلُومُ (١٦٩/٢).

١٠ - [باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات]

[٣٦١٣] ٣٦ - (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْبٌ (ح) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا الثَّيْبِيُّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرَى عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أُخِيهِ عُمَيَّةَ بَيْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، عَيْدٌ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ - أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبَهُهُ - وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أُخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِذَا عَنِ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَهُهُ، فَرَأَى شَبَهًا يَسَاءُ بَعْتُهُ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرُ»

باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات

قوله ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» قال العلماء: العاهر: الزاني، وعهر: زنى، وعهرت: زنت، والعاهر الزنى.

ومعنى: «له الحجر» أي: له الخيبة ولا حق له في الولد، وصدة لعرب أن تقول: نه الحجر، وبقيته الأثلب، وهو الشراب، ونحو ذلك، يريدون ليس له إلا الخيبة، وقبل: صرأء بالحجر هذا أنه يرمم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل زاني يرمم، وإنما يرمم المحصن خاصة، ولأنه لا يرمم من وجبة نفق الولد عنه، وتحتيط إنما ورد في نفق الولد عنه.

وأما قوله ﷺ: «الولد للفراش» فمعناه - أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صدرت فراشاً به، فالت بولده لملكوته، إلا مكان منه، لحقه الولد وسار ولدٌ يجري بينهما ستارٌ وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موثقاً له في نفسه أم مخالفاً، ومثله إمكان كونه من ستة أشهر من حين أنكس^(١) اجتماعهما.

وأما ما تصير به المرأة فراشاً، فإن كانت زوجة صدرت فراشاً بمجرد عقد النكاح، وثبتوا في هذا الإجماع، وشرطوا له إمكان الوطء بعد ثبوت الفرس، فإن لم يمكن بأن نكح لمغربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما، ثم أتت بولده لسته أشهر أو أكثر، لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلامة كافة، إلا أبو حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد، قال - حتى

(١) قوله: أنكس، سقط من (ص).

لو طلق عقب العقد من غير مكان وقدر، فوَلَدَتْ لِسِتة أشهرٍ من «عند لَحْقِهِ» نوباً، وهذا ضعیف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث؛ لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، هذا منكم الزوجة.

وأما الأمة، فعند لشفاعي ومالك تصيرُ فراشاً بالوطء، ولا تصيرُ فراشاً بمجرد مملكتها، حتى لو بقيت في ملكه سنين، وأنت بأولاد ولم يظأها ولم يقر بوظفها لا يلحقه أحدٌ منهم، عبداً ووطئها صارت فراشاً، لهذا أنت بعد الوطء بولد أو أولاد لئلا يمتنع الإمكان ليجزوه، وقال أبو حنيفة: لا تصيرُ فراشاً إلا إذا ولدت ولدً واستلحقه، فما تأتي به بعد ذلك ينسحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنهم لو صدرت عراً بالوطء لصارت معقود المملكت كالزوجة.

قال أصحابنا: العرق أن الزوجة تُراد بالوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كما هو لما كان هو المقصود، وأما الأمة تُراد لملك الرقية، وأنواع من لم تنفع غير لوطء. وهذا يجوز أن يملك أختين، وأماً وبنتها، ولا يجوزُ جمعهما بعقد انكاح، فلم يصير بنفس العقد فراشاً، فبذلك حصل الوطء صارت كالحرة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث غنم بن زُفاعة المذكور هنا محمولٌ على أنه ثبت مصيرُ أمةٍ أبيه رُمعةً فراشاً لزمعة، فهذا الحق شيءٌ به الولد. وثبت فراشه إما يثبت على إقراره بذلك في حياته^(١)، وإما يعلم بشيءٍ ذلك، وفي هذا دلالةٌ لشفاعي ومالك على أبي حنيفة، فإنه لم يكن لزمعة ولدٌ آخر من هذه الأمة قبل هذا، قدس على أنه ليس بشرط، خلاف ما قاله أبو حنيفة.

وفي هذا الحديث دلالةٌ لشفاعي وموافقيه على ملك وموافقيه في استحقاق النسب؛ لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الولد نسباً لمورثه بشرط أن يكونَ حائزاً للارث، أو يستلحقه كلُّ الورثة، وبشرط أن يمكن كود المستلحق ولداً للديت، وبشرط ألا يكونَ معروفَ نسب من غيره، وبشرط أن يصدقه المستلحق إن كان بالغاً عاقلاً.

وهذه الشروط كلها موجودةٌ في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ رُمعةً حين استلحقه غنم بن زُفاعة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين:

(١) قاله المحقق رحمه الله تعالى: وفي حديث موسى بن طلحة أن ذلك كثر أمراً مشهوراً. هـ. انتهى المبري:

وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ. وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَا عَبْدُ» [بخاري ٢٢١٨] [دعبل ٣٦١٤].

[٣٦١٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِلُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ، غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَلَمْ يَذْكُرَا «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ». [أحمد ٢٤١٨٦، ٢٥٨٩٤، ٢٦٢١، ومجاري ٢٤١٨٦، ٢٥٨٩٤، ٢٦٢١].

أحدهما: أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ أَخَذَتْ عَبْدَ اسْتَلْحَقَّةَ مَعَهُ وَوَأَقَفَتْهُ فِي ذَلِكَ، حَتَّى يَكُونَ كُلُّ الْوَرْتَةِ مُسْتَجِيبِينَ. وَالتَّوِيلُ الثَّانِي: أَنَّ زَمْعَةَ مَاتَ كَمَا قَرَأَ هَلُم تَرِثُ سَوْدَةَ، لَكُونَهَا مُسْلِمَةً، وَوَرِثَهُ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ» فَأَمَرَهَا بِهِ نَذْبًا وَاحْتِطَاءً؛ لِأَنَّهُ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ أَخُوهُ؛ لِأَنَّهُ الْأَجْبَى بِأَبِيهَا، لَكِنَّهُ لَمْ يَرَأِ الشَّبَهَ الْبَيْنَ بَعْنَةَ بِنِ أَبِي وَقَصَّ خَوْفِي أَنْ يَكُونَ مِنْ مَائِهِ، فَيَكُونَ أَجْنَبِيًّا مِنْهَا، فَأَمَرَهَا بِالاحتجابِ مِنْهُ احتِطَاءً.

قال الماروري: وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: «وَاحْتَجَبِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ»^(١)، وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ» لَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ مُرَدُّةٌ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال القاضي عياض: كَانَتْ عَادَةُ الْجَاهِلِيَّةِ الْحَقِّ النَّسَبِ بِالزَّنَى، وَكَانُوا يَسْتَأْجِرُونَ الْإِمَاءَ لَزَنَى، فَمَنْ اعْتَرَفَتْ الْأُمَةُ أَنَّ لَهُ أَتَقْوَاهُ بِهِ، فَجَاءَ «لِإِسْلَامٍ يَبْطُلُ ذَلِكَ»، وَيَبْلُغُ الْوَلَدُ بِالْفُرْشِ الشَّرْعِي، فَلَمَّا تَخَاضَعَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَصٍّ، وَقَامَ سَعْدٌ بِمَا عَاهَدَ إِلَيْهِ أَخُوهُ عُتْبَةُ مِنْ سِيرَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَعْلَمْ سَعْدٌ بِطُلَانِ ذَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ حَاصِلَ الْحَقِّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، إِنْ لَعَنَ الدَّعْوَى، وَإِنْ لَكُنِ الْأُمُّ لَمْ تَعْتَرَفْ بِهِ لِعُتْبَةٍ، وَاحْتَجَّ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ بِأَنَّهُ وَلَدٌ هُنَى فِرَاشِ أَبِيهِ، فَحُكِمَ لَهُ بِهِ أَلَيْسَ ﷺ^(٣).

وقوله: (رَأَى شَبَهًا بَيْنًا بَعْنَةَ). ثُمَّ قَالَ ﷺ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» دَيْلٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ وَحُكْمَ الْفَاقَةِ إِنَّمَا

(١) أخرجه النسائي: ٣٤٨٥، وأحمد: ١٦١٢٧، والحاكم ٧٠٢٨ من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

(٢) «مسلم: ١٧٣/٢»، قال لعبد ربه لله. تعجب بأنها وقعت في حديث عبد الله بن أنس رضى الله عنه. عند النسائي [٣٤٨٥] يستند حسن. (هـ) «فتح الباري»: ٣٧/١٢.

(٣) «كمال المعجم»: ٦٥٢/٤.

[٣٦١٥] - ٣٧ - (١٤٥٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَّبِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». [أحمد: ٧٧٦٢، ريعدي: ١٧٥٠].

[٣٦١٦] - ٣٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ ابْنَ مَنْصُورٍ قَالَا: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّ عَبْدَ الْأَعْلَى قَالَا: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَخَذَهُمْ أَوْ بِحَالِهِمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِ مَعْمَرٍ. [أحمد: ٥٧٦٤، ريعدي: ٣٦١٥].

يُعْتَمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَقْوَى مِنْهُ كَالْفَرَّاشِ، كَمَا لَمْ يَحْكَمْ ﷺ بِالشُّبُهَةِ فِي قِصَّةِ لَمْتَئِمَّةَ لَمْتَئِمَّةً مَعَ أَنَّهُ جَاءَ عَنِ الشُّبُهَةِ الْمَكْرُوهَةِ.

وَاحْتَجَّ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ وَمَوَافِقِهِمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَوْلَاهُ بِالزَّانِي لَهُ حَكْمُ لُوطٍ بِالنِّكَاحِ فِي حُرْمَةِ الْمَصَاهِرَةِ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَيْفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَثَوْرِيُّ وَأَحْمَدُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو نُوَيْرٍ وَغَيْرُهُمْ لَا أَمْرَ لِمَوْلَاهُ الزَّانِي، بَلْ لِلزَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ ثُمَّ الْمَرْثَةُ بِهِ وَبَنَاتُهَا، وَرَادَ لِشَفْعِي فَجَوَّزَ كَأَخِ لَمْتَئِمَّةَ، لَمْتَئِمَّةً مِنْ مَالِهِ بِالزَّانِي.

قَالُوا: وَوَجْهُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ أَنَّ سَوْدَةَ أَمْرَتْ بِالْإِحْتِجَاجِ. وَهَذَا إِحْتِجَاجُ مَالِكٍ، وَالْعَجَبُ: مِمَّنْ ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنَ الزَّانِي، فَهُوَ أَجَنِبِيٌّ مِنْ سَوْدَةَ، لَا يُحِلُّ لَهَا الظَّهْرُ لَهُ، سِوَاهُ الْحَقِّ بِزَّانِيهِ أَوْ لَا، فَلَا تَعْلُقُ لَهُ بِالسَّأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَلِي هَذَا سَبَبٌ أَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الْأَمْرَ فِي الْمَاطِنِ، فَإِذَا حَكَمَ شَاهِدِي رَوْرٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ يُحِيلْ لِمَحْكُومٍ بِهِ لِمَحْكُومٍ لَهُ، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ ﷺ حَكَمَ بِهِ لِعَبْدِي زَمْعَةَ، وَأَنَّهُ أَخْ لَهَا وَلِسَوْدَةَ: وَاحْتِمَالُ بِسَبَبِ الشُّبُهَةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غُتْبَةٍ، فَوَكَّدَ الْحَكْمُ يُحِيلُ الْبَاطِنَ لَمَّا أَمَرَهَا بِالْإِحْتِجَاجِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



١١ - [باب العمل بإلحاق القائف الولد]

[٣٦١٧] ٣٨ - (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحَجَّرًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَيَمُنُّ بَعْضُ».

[أحمد: ٢٤٥٢٦، والبخاري: ٦٧٧٠].

[٣٦١٨] ٣٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّافِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالتَّمِيزُ لِعَمْرٍو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحَجَّرًا الْمُنْلِحِي دَخَلَ

باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله: (عن عائشة أنها قالت: إن رسول الله ﷺ دخل علي مسرورًا. تبرق أسارير وجهه، فقال: ألم تري أن محجراً نظراً أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد، فقال: إن بعض هذه الأقدام لمن بعض).

قال أهل اللغة. قوله: (تبرق) فتح التاء وضم اللام، تُضيء وتستنير من السرور والفرح. (والأسارير) هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها: سِرٌّ وسرره وجمعه: أسرار، وجمع الجمع: أسارير.

وَأَب (مُحَجَّر) مبهمة مضومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى، هذا هو الصحيح المشهور. وحكى القاضي عن الدرقطني^(١) وعبد الغني^(٢) أنهما حكيا عن ابن جريج أنه بفتح لراي الأولى. وعن ابن عبد البر^(٣) وأبي علي الخسائي^(٤) أن ابن جريج قال: (مُحَجَّر) بإسكان

(١) في المؤلف والمختلص: (٢٠٦٥/٥)

(٢) في المؤلف والمختلص: ص ١٥٦.

(٣) في مطبوع «لاشعبد» - (١٤٦١/٤) مجرور، وحكى عنه أبو علي بقبي أنه قال. مجرور، وانظر التعليل لابي.

(٤) في «تقييد لمحمد» (٤٤٤ - ٤٤٥) وروى عن ابن عبد البر سنده عن ابن جريج مجرور.

عَلِيٍّ، لَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ قَدْ عَظِيَا رُؤُوسَهُمَا. وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. [الحديث ٢١-٢٩ والحدود ٦٧٧١]

[٣٦١٩] ٤٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدًا، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةُ. [غير ٣٦١٨]

[٣٦٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَرَأَدَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُجَرِّزٌ قَائِفًا. [الحديث ٥٨٩٥-٥٨٩٦] أو غير ٣٦١٨.

الحاء المهملة وبعدها راء، والصوب الأول، وهو من بني مُذَلِجٍ، بضم الميم وإسكان اللام وكسر اللام، قال العبداء: وكانت أَيْفَاقُهُمْ فِي بَنِي أَسَدٍ، تَعْتَرِفُ لَهُمُ الْعَرَبُ بِذَلِكَ^(١).

ومعنى: (نَظَرْنَا أَنْفَاءً) أي: قريباً، وهو بمدُّ الهمزة على المشهور، ويقصرها، وقرأ بهما في السبع^(٢). وقال القاضي: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة، لكونه أسوداً شديداً (سُوداً)، وكان زيداً أبيضاً، كذا قاله أبو داود^(٣) عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف إلحاحي نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرج النبي ﷺ لكونه زاهراً لهم من الظن في النسب^(٤). قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح: كان زيداً أزهراً اللون، وأم أسامة هي أم أيمن، واسمها: بركة، وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت مُحَصِّنٍ بن ثعلبة بن عمرو بن حُصَيْنٍ بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم^(٥).

(١) إكمال المعلم: ٤/ ٦٥٥-٦٥٦.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنَّ إِلَهَكَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ وَنَدَّاهُ قَالُوا يَا إِلَهُ الْوَرْدَانِ قَالَ عَطَفًا [محمد: ١٦]، فقرأ بالقصر يوزن مخففة، وقرأ الباقون بالمد وهو الوجه الثاني من ليزي.

(٣) في نسخة بعد الحديث رقم ٢٢٦٨.

(٤) المعلم: ٤/ ١٧٦.

(٥) إكمال المعلم: ٦/ ٦٥٩.

وختلف لعلماء في العمل بقول القائف، ففاه أبو حنيفة وأصحابه وثورى وإسحاق، وأبته شافعي وجمهور العلماء، والمشهور من مالك إتبته في الإماء، ونقته في البهائم، وفي رواية عنه إتبته فيهما.

ودليل الشافعي حديث مجزؤه: «لأن النبي ﷺ فرخ لكونه وجد في أمته من يميز أنسابهم عند اشتددها، ولو كانت الفاقة ساطعة لم يحصل بذلك سرور».

وأنفق القائمون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة، واحتلوا في أنه هل يشترط العدداً أم يكفي بوحده والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد، وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنين، وبه قال بعض أصحابنا، وهذا الحديث يدل على اكتفاء بواحد.

واختلف أصحابنا في اختصاصه بيني مدني. والأصح أنه لا يختص، وأنفقوا على أنه يشترط أن يكون خبيراً بهذا مجزئاً.

وأنفق القائمون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وثأين محترمين، كالمشتري والبائع يتطآن لجارية المبيعة في ظهر قبل الاستبراء من الأول، فقاتي يولي^(١) لستة أشهر فصاعداً من وطء الثاني، وليدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعت إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه، أو نفاه عنهما، ترك تولد حتى يسمع فينتسب إلى من يميل إليه منهما، وإن ألحقه بهما، فمذهب عمر بن الخطاب ومالك وشافعي أنه يتركة حتى يبلغ، فينتسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور وسحنون: يكون ابناً لهما. وقال الماجشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يُسحق بأكثرهما له شيئاً، قال ابن مسleme: إلا أن يعلم الأول فيلحق به.

وختلف النافون للقائف في الولد المشترع فيه، ففاه أبو حنيفة: يُسحق بالرجلين المتنازعين فيه، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين، ولا يُسحق إلا بأمرأة واحدة. وقال إسحاق: يُفرق بينهما.



(١) في (ج)، بوحده.

١٢ - [باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامه الرّوج عندها عقب الرّفاف]

[٣٦٢١] ٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْفُفْطُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي». (أحمد: ٢٦٥١٤).

[٣٦٢٢] ٤٢ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزَوُّجَ أُمِّ سَلَمَةَ وَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ جِئْتُكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلُثْتُ ثُمَّ دُرْتُ». قَالَتْ: ثَلُثْتُ. (مسند: ٣٦٢١).

باب قدر ما تستحقه البكر والثيب

من إقامه الرّوج عندها عقب الرّفاف

قوله: (عن سفیان). عن محمد بن أبي بكر. عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبيه. عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً. (إلى آخره). وفي رواية: (مسند)، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة، وكذا روى عن روية سليمان بن بلال مرسلاً، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث^(١) متصلاً، كرواية سفیان.

قال المد رقطني: قد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حصيد^(٢). كما ذكره مسلم، وهذا

(١) أبي غياث، وهو صحيح

(٢) الإرواهات والجمع: ٢٤٩

[٣٦٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى بْنِ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَدَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ، لِلْبُكَرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ». [مط ٣٦٢٣].

[٣٦٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [مط ٣٦٢٤].

الذي ذكره الدارقطني من سند كه هذ عني مسلم فاسمًا لأن مسلمًا رحمه الله قد بين اختلاف لروية في وصله ورساله، ومنهجه ومنهجه لفقهاء والأصوليين ومحقق المحللين أن لحديث إذا روي متصلًا وموسلاً حكمه بالانصال، ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجمهور، فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

قوله ﷺ لَأَمَّ سَدَمَةَ لَمَّا تَزَوَّجَهَا وَأَقَامَ عِنْدَهُ ثَلَاثًا: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَّغْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ لَكَ سَبْعٌ لِنِسَائِي». وفي رواية: «وَرُبَّ شَيْءٍ قُلْتُ ثُمَّ دُرْتُ» قات: ثلث. وفي رواية: (دخل عليها، فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول الله ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ، لِلْبُكَرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ»). وفي حديث انس: «لِلْبُكَرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ».

أما قوله ﷺ: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» فمعناه: لا يلحقك هوانٌ، ولا يضيغ من حق شيء، بل تأخذ به كمالاً، ثم بين ﷺ حقها، وأنها مخيرة بين ثلاث بلا قضاء، وبين سبع ويقضي لبق نساء؛ لأن في ثلاث تربة بعدم القضاء، وفي سبع مربة لها بتوليها وكمالها، لأن في سبع، فاختارت الثلاث لكونها لا تقضي، ولقرب عودها إليها، فنه يطوف عليها ليلة ليلة ثم يأتيها، ونحو أخذت سبعاً طاف بعد ذلك عليها سبعاً سبعاً، فمالت خبيثه عنها.

قال القاضي: المراد بـ «أهنت» هت نفسه ﷺ، أي: لا أفعل فعلاً به هوألك عني^(١).

وفي هذا الحديث ستحدث ملاقعة الأهل وأعيان وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المستطاب

(١) في (ح) - هـ.

(٢) «إكمال المعلم»: (٤/٦٥٩).

[٣٦٢٥] ٤٣ - (٥٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا حَفْصُ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِسَائِي، وَإِنْ سَبَّحْتَ لَكَ سَبَّحْتُ لِسَائِي». [٣٦٢٦].

[٣٦٢٦] ٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى الْبَكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَّقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السُّنَّةُ كَذَلِكَ. [٤٤٧٣].

ليرجع إليه. وفي العدل بين الزوجات. وفيه أَنَّ حَقَّ الرُّفَاقِ ثَابِتُ الْمَرْفُوفَةِ، وَنُقِلَ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا، فَإِنْ كَانَتْ يَكْرًا كَانَ لَهَا سَبْعُ يَلَالٍ بِأَيَّامِهَا بِلا قِضَاءٍ، وَإِنْ كَانَتْ نِسَاءً كَانَتْ لَهَا الْخَيْرُ، إِنْ شَاءَتْ سَبْعًا وَيَقْصِي السَّبْعَ لِبَاقِي النِّسَاءِ، وَإِنْ شَاءَتْ ثَلَاثًا وَلَا يَقْصِي، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَوَاقِيهِ، وَهُوَ الَّذِي ثَبَّتَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، لِصَحِيحَةٍ، وَمَنْ قَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَبَنُو جَرِيرٍ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْحَكَمُ وَحَمَادٌ: يَحِبُّ نَقْصُ الْقِسْمِ فِي الْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ، وَاسْتَدْنُوا بِالظَّوَاهِرِ الْوَارِثَةِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ. وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهِيَ مُخَصَّصَةٌ لِلظَّوَاهِرِ الْعَامَةِ. وَخَلَفَتْ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ هَذَا الْحَقَّ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ^(١) الْجَدِيدَةِ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ حَقٌّ لَهَا، وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: حَقٌّ لَهُ عَلَى بَقِيَةِ نِسَائِهِ.

وَاجْتَنَبُوا فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ غَيْرُ الْجَدِيدَةِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الرُّفُقِ، سِوَاهُ كَيْفَ كَانَ عِنْدَ زَوْجَةٍ أَمْ لَا، بِمَعْنَى الْحَدِيثِ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا»، وَمَنْ يَخْصُصُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ^(٢).

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الْحَدِيثُ قِيَمٌ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ زَوْجَاتٌ غَيْرُ هَذِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ فَهُوَ مُقِيمٌ مَعَ هَذِهِ كُلِّ دَعْرَةٍ مُؤَسَّسٍ لَهَا، مُتَمَتِّعٌ بِهَا مُسْتَمْتِعٌ بِهِ بِلا قَاطِعٍ، بِخِلَافِ مَنْ لَهُ زَوْجَاتٌ، فَإِنَّهُ جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ لِلْجَدِيدَةِ تَأْنِيْبًا لَهَا فَتَصِلُ إِلَى سِتِّينَ عَشْرَ نَهْجًا، وَتَذْهَبُ جِسْمَتُهَا مَعَهُ وَوَحْشَتُهَا، وَيَقْضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) عَنِّي (ع) وَالزَّوْجَةِ.

(٢) لَا اسْتِدْرَاكًا (٥، ٤٤١).

[٣٦٢٧] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ
أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : مَنْ السُّنَّةُ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ مَبْعَأً. قَالَ
خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . [بخاري : ٥٢١٤].

لأنه من صاحبه ، ولا ينقطع بالدوران على غيرها . ورجح القاضي عياض^(١) هذا القول ، وبه جزم
النعوي من أصحابه في «فتاويه» فقال : لما يثبت هذا الحق للجديدة إذا كان عنده أخرى يبيت
عندها ، فإن لم يكن له^(٢) أخرى ، أو كان لا يبيت عندها لم يثبت له الجديدة حتى الزفاف ، كما لا يزمه
أن يبيت عند زوجته ابتداءً ، والأول أقوى وهو المختار لعموم الحديث .

واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى وجب أم مُسْتَحْت؟ فمذهب
الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب ، وهي رواية ابن القاسم عن مالك ، وروى عنه ابن عبد الحكم
أنه على الاستحباب .

قوله : (عن أنس قال : من السنة أن يقيم عند البكر مبعأً) هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ ، فإذا
قال الصحابي : هي سنة كذا ، أو : من السنة كذا ، فهو في الحكم كقوله : قال رسول الله ﷺ كذا . هذا
مذهبنا ومذهب المحذنين وجماهير السلف والخلف ، وجعله بعضهم موقفاً ، وليس بشيء .
قوله : (قال خالد ولو قلت أنه رفعة لصدقت) . وفي الرواية الأخرى : (ولو شئت قلت^(٣) . رفعة
إلى النبي ﷺ) .

معناه : أن هذه اللفظة^(٤) - وهي قوله : (من السنة كذا) - صريحة في رفعه ، ولو شئت أن أقولها بنية
على الرواية بالمعنى لقلتها ، ولو قلتها كنت صادقاً ، والله أعلم .



(١) في الإحصاء ، للمصنف : (٤/ ٦٦٢) .

(٢) قوله : أنه : مقصود من (هي) و(ج) .

(٣) هي (ج) : قلنا .

(٤) هي (ج) : هذا اللفظ .

١٣ - [باب القسم بين الزوجات،

وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها]

[٣٦٢٨] ٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا شَلَيْمَانَ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ نِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي نِسْعٍ، فَكَفَرُ يَجْتَمِعْنَ كُلُّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ،

باب القسم بين الزوجات،

وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مذهبنا أنه لا يلزمه أن يقسم نسعه، بل له احتياطهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عليهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يَجُزْ له أن يبتدئ بواحدة منهن إلا بقُرعة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة، وليستين ليستين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز زيادة على لثلاثة إلا برضاهن، هذا هو الصحيح في مذهبنا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسئلة غير ما ذكرته

واثقفوا على أنه يجوز أن يصرف عليهن كلهن ونظامهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن، فإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والحائض والنفساء؛ لأنه يحصل لها الأثر به، ولأنه يستمتع بها بغير الزوجة من قلة وخمس ونظر وغير ذلك، قال أصحابنا: وإذا قسم لا يترفع الوطاء ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت هنهن ولا يوطأ واحدة منهن، وله أن يوطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب ألا يعطلن وأن يسوي بينهن في ذلك، لما "مدته، والله أعلم.

قوله (كان لنبي ﷺ نسع نسوة، فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في نسع، لكن يجتمعن كل ليلة في بيت النبي ﷺ، فكان رسول الله ﷺ في بيت عائشة، فجاءت زينب، فعدت

فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَلِو زَيْتَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَتْ: حَتَّى اسْتَحَبَّتَا، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: خُورُجِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَبُّ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يُفْصِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَقْعَلُ بِي وَيَقْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتُصْنَعِينَ هَذَا؟ [الحمد: ١٢٠٦٥، مصنف: ١٢٠٦٥]

يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْتَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَتْ: حَتَّى اسْتَحَبَّتَا، [وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ] (١)، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ (٢). فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: خُورُجِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَبُّ.

أما قوله: (تسعة نسوة) فهن اللواتي توفي عنهن رسول الله ﷺ، وهن: عائشة، وحفصة، وسودة، وزينب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وحويصة، وصفية، رضي الله عنهن.

يقاب: نسوة ونسوة، بكسر لون وحذف لغتاب، بكسر فصح وأشهر، به جاء القرآن العزيز (٣).

وَأَم قَوْلُهُ: (فَكَذِبَ) ذَا قَسَمَ لِهِنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَيَّ لِأُولَى إِلَّا فِي تَسْمٍ (لمعة: بعد انقضاء تسعة) (٤) وفيه أنه يستحب ألا يزيد في القسم على ليلة ليلة؛ لأن فيه محاطرة بحقوقهن.

وَأَم قَوْلُهُ: (فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ...) إِلَى آخِرِهِ، فَفِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَأْتِيَ كُلَّ امْرَأَةٍ فِي بَيْتِهَا وَلَا يَدْهَوْنَهُ إِلَى بَيْتِهِ، لَكِنْ لَوْ دَعَا كُلَّ وَاحِدَةٍ فِي بَيْتِهَا إِلَى بَيْتِهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ حَالُ الْأَفْضَلِ، وَلَوْ دَعَا إِلَى بَيْتِ صَرَّتْهَا، لَمْ تُزْمَمْ بِالْإِجَابَةِ، وَلَا تَكُونُ بِالْإِجَابَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِثْنَانِ إِلَى بَيْتِهِ، لِأَنَّ عَلَيْهَا ضَرَرًا فِي الْإِثْنَانِ إِلَى صَرَّتْهَا. وَهَذَا لَا جُنْحَ كَانَ بِرِضَاهُنَّ.

وفيه أنه لا يأتي غير صحبة لثوية في بيتها في الليل، بل ذلك حرم عندنا، لا لضرورة، لأن حضرة الموت، أو نحوه من الضرورات.

(١) ما بين معقوفين من نسخة من الصحيح بسبب

(٢) في (ج): وده.

(٣) في قوله تعالى: (لَقَدْ بَالَ الْبُتْرُ) [يوسف: ٥٠]، قَرَأَ هَاجِمٌ فِي رَأْيِهِ الْبَرْجَمِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَبِ شَمُونِي عَنْ لَاحِشِي

عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهِيَ قِرَاءَةُ شَدِيدَةٌ. وَيُنَظَرُ الْمَعْسُودُ فِي قَرَاءَاتِهِ حَشَوًا ص ٢٤٦

(٤) في (ج): تسيم، وهو تصحيح

وأما مدّ يده إلى زينب، وقول عائشة: هذه زينب، فقيل: لأنه لم يكن عمداً، بل ظنّها عائشة صاحبة لثوية؛ لأنه كان في الليل، وليس في ليوت مصبيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها^(١).

وأما قوله: (حتى استَحَبَّتَا) فهو بخفاء معجزة ثم ياء موحدة مفتوحة ثم ثاء مثناة فوق، من السَّحَب، وهو اختلاط الأصوات وارتعاعها، ويقال أيضاً: سَحَب، بالصاد. هكذا هو في معظم الأصوب، وكذا نقله القاضي^(٢) عن رواية الجمهور، وفي بعض النسخ: (استَحَبَّتَا) بشاء مثناة، أي: دلنا للكلام الرديء، وفي بعضها: (استَحَبَّتَا) من الاستحباب، ونقل القاضي عن رواية بعضهم: (استَحَبَّتَا) بمثلثة ثم مثناة، قال: ومعه إن لم يكن تصحيحاً، أن كل واحدٍ حَتَّتْ في وجه الأخرى لثراب.

وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حُسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتج الحموية بقوله: (مدّ يده) ثم خرج إلي الصلاة ولم يتوضأ، ولا حجة فيه؛ لأنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحسن مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل، ثم صلى ولم يتوضأ، وليس في الحديث شيء من هذا.

وأما قوله: (حَتَّتْ في أفواههنَّ الثراب) فمبالغة في زجرهنَّ وقطع خصامهن، وفيه فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه ونظره في المعالجات وفيه إشارة المفضلين على صاحبه القاضي بمصاحته، والله أعلم.



(١) لم (من) وأهـ: يرضعن

(٢) في إكمال المعلم: (٤/٦٦٤).

١٤ - [باب جواز هبتها نوبتها لضرتها]

[٣٦٢٩] ٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَكَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَلَّاجِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا جِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكِ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ. [مسند أبي حنيفة: ٥٣٩٢ مخصراً] [وغيره: ١٣٦٣١].

باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها) قالت: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون في مسلاجها من سودة بنت زمعة من امرأة فيها جدة (المسلاج) بكسر الميم وباء اللام المعجمة، وهو لجلد، ومعناه: أن أكون أن هي (زمعة) يفتح الميم ويسكن الهمزة.

وقوله: (ومن امرأة) قال القاضي: (من) هنا للبيان واستفتاح الكلام، قال: ولم تُرد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة^(١). وهي الجدة، بكسر اللام.

قوله: (فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة) فيه جواز هبتها نوبتها لضرتها؛ لأنه حقها^(٢)، لكن بشرط رضا الزوج بذلك؛ لأن له حق في الوهبة، فلا يقوته إلا برضاه، ولا يجوز أن تأخذ على هذه الهبة عوضاً، ويجوز أن تهب للزوج ليجعل الزوج نوبتها لمن شاء، وقيل: يميزه لئلا يبيعها على الباقيات، ويجعل الوهبة كالمعدومة، والأول أصح، وللوهبة الرجوع متى شاءت، فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن لها أن ترجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض.

وقوله: (جعلت يومها) أي: نوبتها، وهي يوم وليلة.

وقوله: (فكان يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة) معناه: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندهم أيضاً في يوم سودة، لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالة للموهوب لها إلا برضى الباقيات، وجوزها بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف.

(١) الإكمال للعلم: ١/٤٦٦.

(٢) في (ش)، حذف.

[٣٦٣٠] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُفَيْهُ بْنُ خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا شَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَابِرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَثُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ: قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي. [احمد: ٢٤٣٩٥. ارم: ٢٣٦٢٩].

[٣٦٣١] ٤٩ - (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهِنَّ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقُولُ: وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا! فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَن نَّعَمْتَ مِنْهُنَّ عَلَتْ﴾ [الاحزاب: ٥١]. قُلْتُ: قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ. [احمد: ٢٥٣٥١، والبخاري: ٤٨٧٨٨].

[٣٦٣٢] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَحْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَّا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿تُرْجَى مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ﴾ [الاحزاب: ٥١]. فَقُلْتُ: إِنَّ رَبَّكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ، [البخاري: ٥١٢٣، والترمذي: ١٣٦٣٩].

قولها: (وكانت أول امرأة تزوجها بعدي) كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك، أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري، وعن عبد الله بن محمد بن عقيل. وروى عقيل بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول قدامة وأبي غنيم^(١) قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي^(٢)، وابن عثمة وآخرون^(٣).

قولها: (ما أرى ربك إلا يسارع في هواك) هو بفتح الهمزة من (أرى)، ومعناه: يُخَفِّقُ هَوَاكَ وَيُسَارِعُ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ، ولهذا خيَّرك.

(١) «الاسمعي» (١٨٦٢/٤).

(٢) في «الطبقات» للكثيري: (٥٣/٨).

(٣) قال الثوري في «الاصحاح»: (٢٠٩/٤): وأشار بعضهم إلى: لجمع بين القويين لقول: أَرَأَيْكَ مَنْ هَفَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ حَلِيقَةِ

[٣٦٣] ٥١ - (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: حَضَرْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرِفٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزَعِّرُوهَا، وَلَا تُزَلِّزُوهَا، وَارْقُطُوا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعًا، فَكَانَ يُقْسِمُ لِثَمَانَ وَلَا يُقْسِمُ لِوَاحِدَةٍ. قَالَ عَطَاءٌ: أَلَيْسَ

قوله: (عن عائشة قالت: كنت أعار على الملائي وهن أنفسهن لرسول الله ﷺ، وأقول: وتكتب المرأة نفسها) قلنا أنزل الله تعالى: ﴿تَرَى مِنْ نَشَأٍ يُنْهَى وَيُؤْتَى إِلَيْهَا مِنْ فَتَاةٍ﴾ (الأحزاب: ٥١). إلى آخره.

هذا من خصائص رسول الله ﷺ، وهو زواج من وقعت نفسها له بلا مهر، قال الله تعالى: ﴿حَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: ٥٠).

وختلف العلماء في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿تَرَى مِنْ نَشَأٍ﴾، فقليل: لاسخة بقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَنْكِحَ مِمَّنْ بَيْنَ يَدَيْكَ﴾ (الأحزاب: ٤٧)، ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بن سخط ثمة الآية بالسنة، قال زيد بن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد لولي هذه الآية ميمونة وشيكة وصفية وجويرية. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء^(١). وقيل: عكس هذا، وإن قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ﴾ لاسخة لقوله تعالى: ﴿تَرَى مِنْ نَشَأٍ﴾، والأول أصح.

قال أصحابنا: لا صح أنه ﷺ ما توفي حتى أبيض له النساء مع أرواحه.

قوله: (أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف) اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف، بفتح السين وكسر الراء وبالماء، وهو مكان بقرب مكة، بين وبينها ستة أميال، وقيل: مبيعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر.

قوله: (كان عند رسول الله ﷺ تسع، يقسم لثمان، ولا يقسم لواحدة) وقال: عطاء: النبي

(١) أخرجه الترمذي ٣٤٩٥، وابن أبي شيبة ٣٢١٥، وأحمد ٢٥١٣٧، وهو ضعيف بطريق النسابة.

(٢) في (ص) (وهو) يستعمل من الصحيح ميمون: قاب

لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ بْنِ أَخْطَبَ. [أحمد: ٢٢٥٩، وسنن أبي داود: ٦٧٠ هـ]

[٣٦٣٤] ٥٢ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ عَطَاءٌ: كُنْتُ أَخْرَجُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ. [أحمد: ٢٢٦١، أبو داود: ٢٦٣٢]

لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ بْنِ أَخْطَبَ. [أما قوله: (تسع)، فصحیح، وهو معروف، سبق بيان أسماءهن قريبا^(١)]. وقوله: (يَقْسِمُ يُقْسِمَانِ) مشهور، وأما قول عطاء: (التي لا يقسم لها صفة)، فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج، الراوي عن عطاء، وإنما الضوابط سوداء، كما سبق في الأحاديث. واختلّفوا في التي وهت نفسها للبي^(٢)، فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: ربيب بنت خزيمة.

قوله: (قال عطاء: كانت أخرجهن مواتا، مأت بالمدينة) قال لقصي: ظاهر كلام عطاء أنه أراد ميمونة، وقد ذكر في الحديث أنها مأت بترف، وهي بقرى مكة، فقوله: (بالمدينة) وهم. وقوله: (أخرجهن موتا) قيل: مأت ميمونة سنة ثلاث وستين، وقيل: ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين، قل عائشة؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين^(٣)، وأما صفة توفيت سنة خمسين بالمدينة. هذا كلام القاضي^(٤).

ويحتمل أن قوله: (مأت بالمدينة) عائد على صفيه، ونظفه في صحيح مسلم يحتمله، أو ظاهر فيه.



(١) من ١٤١ من هذا الجزء.

(٢) تكوّر بعدها في (خ)، قيل عائشة لأن عائشة توفيت سنة سبع.

(٣) في (د) مأت لمعلم: (٦٧٠ هـ).

١٥ - [باب استحياب نكاح ذوات الدين]

[٣٦٣٥] ٥٣ - (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَشُعْمَةُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ». [مسند أحمد، ٩٥٢١، ومخبري، ٥٠٩٠].

[٣٦٣٦] ٥٤ - (٧١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «يَكْرَأُ أَمْ تَيْبٌ؟»، قُلْتُ: تَيْبٌ، قَالَ: «فَهَلَّا يَكْرَأُ ثَلَاثَهَا؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ، قَالَ: «فَإِنَّكَ إِذَنْ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى وَبْنِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ». [مكرر، ١٦٥٦] [أحمد، ١٤٢٣٧] روى بطر، ٣٣٦٣٧.

باب استحياب نكاح ذوات الدين

قوله ﷺ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ».

الصحيح في معنى هذا الحديث أن النبي ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العدة فوهم يفهمون هذه الخصائص الأربع، وآخرها عندهم ذات الدين، فاظفر أنت أيها المسترشد بذات الدين، لا أنه أمر بذلك، قال شمر: (الحسب) لعن لعمري لعمري^(١) للرجل وأبائه، وسبق في كتاب العسل معنى: «تربت يداك»^(٢).

وفي هذا الحديث البحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء؛ لأن صاحبهم يستفيد من أخلاقهم ويؤكثهم ويحسن طريقتهم، ويأتمن الحسنة من جهتهم.

(١) في (عن) و(لهذا) جميعاً.

(٢) (٢/٢٦١).

١٦ - [باب استحباب نكاح البكر]

[٣٦٣٧] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: «فَإَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِغَائِبِهَا؟» قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ. وَإِنَّمَا قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟» [أحمد ١٠٦٩٣، وصحاح ١٥٠٨١]

[٣٦٣٨] ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرِّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا

باب استحباب نكاح البكر

قوله ﷺ لجابر: «تَزَوَّجْتَ؟» قال: نعم، قال: «أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: ثَيِّبًا، قال: «فَإَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِغَائِبِهَا؟» وفي رواية: «فَهَلَّا جَارِيَةً تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟» وفي رواية: «فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرٍّ تَضَاحُكَ وَتَضَاحُكُهَا، وَتَلَاعِبُكَ وَتَلَاعِبُهَا؟»

أما قوله ﷺ «وَلِغَائِبِهَا»، فهو بكسر اللام، ورفع لبعض رواة البخاري يضمنها^(١)، قال لقاضي: وأم الرواية في كتاب مسم فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة، مصدر لَاعَبَ مَلَاعِبَةً، كَقَاتَلَ مَقَاتَلَةً، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذه الحديث قوله ﷺ «تَلَاعِبُهَا» على اللعب المعروف، ويؤيده: «تَضَاحُكُهَا وَتَضَاحُكَهَا»^(٢). قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعاب، وهو الرقيق.

وفيه ضمنية تزوج لا بكار، وشرايهر^(٣) أفضل. وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها، ومصاحبتها، وحسن العشرة. وفيه سؤال الإدم والكيبر^(٤) أصحابه عن أمورهم، وتفقد أحوالهم، ورشدكم إلى مصالحهم، وتبليغهم على وجه المصحة فيها.

(١) وهي رواية أبي حنيفة طريق مستفيضة، كما في «كمال المعلم»، (٦٧٤/٤)، و«المفهم» (٣١٥/٤)

(٢) «كمال المعلم» (٦٧٤/٤)

(٣) في (ص) وثوبون

(٤) في (ج) - الإدم بكسر

حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَتْ: سِتْعٌ - فَتَزَوَّجْتُ مَرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا جَابِرُ، تَزَوَّجْتُ؟»، قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟»، قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» - أَوْ قَالَ: «تُضَايِحُكُمَا وَتُضَايِحُكَ؟» - قَالَ: قُلْتُ: لَهْ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سِتْعٌ - وَبَنِي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَحْبَبْتُهُنَّ - بِمَنْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ»، أَوْ: قَالَ لِي خَيْرًا، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي الرَّبِيعِ: «تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ، وَتُضَايِحُكُمَا وَتُضَايِحُكَ؟»، [المعالي ٣٦٣٧] [والنظر ٣٦٣٨] .

[٣٦٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَنَكَّحْتَ يَا جَابِرُ؟»، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ، إِلَى قَوْلِهِ: امْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «لَأَصْبِتُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [الحديث ١٤٣٠٦] [المعالي ١٤٠٥٧] .

[٣٦٤٠] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلَتْ تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي

قوله: (قُلْتُ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ سِتْعَ بَنَاتٍ - أَوْ: سِتْعَ بَنَاتٍ - وَبَنِي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ - أَوْ: أَحْبَبْتُهُنَّ - بِمَنْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ، قَالَ: «فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ» أَوْ: قَالَ لِي خَيْرًا).

فيه فضيلة لجسد وإيثاره مصلحة أخواته على حظ نفسه وفيه الدعاء لمن فعل خيرا وطاعة، سواء تعلقت بالداخلي أم لا. وفيه جواز خدمة المرأة زوجها^(١) وأولاده وعياله برضاهما، وأما من غير رضاه فلا قوله: (تَمْشُلُهُنَّ) هو بفتح لاء وضم الشين.

قوله: (لَمَّا أَقْبَلَتْ تَعَجَّلْتُ) هكذا هو في نسخ ملاح: (أَقْبَلْنَا)، وكذا نقله لقاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن ماجة: (أَقْبَلْتُ)^(٢) بالفاء، قد: ووجه الكلام: قَبْلْنَا، أي: رَجَعْنَا، وَيَصْعُقُ (أَقْبَلْتُ)^(٣) بفتح اللام، أي: أَتَيْتُكَ لِيُنِّيَ ﷺ، أَوْ (أَقْبَلْتُ) بضم ليمر على م^(٤) لَمْ يُسَمِّ دَاعِلُهُ.

(١) في (ع): وتزوجها.

(٢) في (ع): قَبْلُ، ويظهر (إكمال المسموع): (٦٧٦/٤).

(٣) في (م): (دَعَا) على ما، ويظهر (إكمال المسموع): (٦٧٦/٤).

قَطُوفٍ، فَلَجَحَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ كَانَتْ مَعَهُ، فَأُتِلَقَ بِبَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاوٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُورَسٍ، فَقَالَ: «أَبْكَرًا تَزُوجُهَا أَمْ قُبَّيًّا؟» قَالَتْ: قُلْتُ: بَلْ قُبَّيًّا، قَالَ: «هَلَّا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ». قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ دُخِبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَلِظَ الشَّيْئَةُ، وَتَسْتَعِجِدَ الْمُغِيبَةُ». قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتُ فَاَلْكَبَسَ الْكَبَسَ» [البخاري، ٨٢٤٥] [نظر - ١٣٦٤].

قوله ^(١): «تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرِي لِي قَطُوفٍ» هو بفتح الفاء، أي: بطيء المشي.

قوله: (فَتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ) هي بفتح الون، وهي عصا نحو نصب الرمح، هي أسفها رُج ^(٢).

قوله: (فَأُتِلَقَ بِبَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَاوٍ مِنَ الْإِبِلِ) هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وأثار ^(٣) بركته.

قوله ﷺ «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَلِظَ الشَّيْئَةُ، وَتَسْتَعِجِدَ الْمُغِيبَةُ» (الاستعداد) استعداداً لحديثه في شعر العانة، وهو إزالة بالمرس، والمراد هنا إزالته كيف كانت (والمغيبَةُ) بضم الميم وكسر الغين وإسكان الياء، وهي التي تذب عنها زوجها، فإن حضر زوجها فهي (مشهد) بلا ماء.

وفي هذا الحديث استعمال مكارم الأخلاق، ولشفقة على المسلمين، والاحتراز من تتبع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة.

وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلًا، لأن ذلك فيمن حاء بفتنة، وأما هنا فقد تقدم خبر مجيئهم، وقليم الناس وصولهم وأنهم سيدخلون عشاءً، فتستعد لذلك نسبية ولشوقه وتصلح حاله، وتناهب لبقاء زوجها، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا قَدِمْتُ فَاَلْكَبَسَ الْكَبَسَ» قال من الأعرابي: «الكيس»: الجماع، و«الكيس»: العقل، والمراد به حقه على ابتغاء الولد.

(١) بغيره في (ج): فتَحَسَّ بَعِيرِي بِعَتْرَةٍ.

(٢) وهي المعجزة التي في أسفل الرمح.

(٣) هي (جس) (هـ): أثر.

[٣٦٤١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّقَفِيُّ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي ، فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي : « يَا جَابِرُ ، قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « مَا سَأَلْتُكَ ؟ » ، قُلْتُ : أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا ، فَتَحَلَّيْتُ ، فَتَزَلَّ فَحَجَّجْتُهُ بِمُحْجِيزِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « ارْكَبْ » ، فَرَكِبْتُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَتَزَوَّجُكَ ؟ » ، فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « أَيُّكُمْ أَمْ قَبِيحٌ ؟ » ، قُلْتُ : بَلْ نَيْبٌ ، قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاحِظُهَا وَتُلَاحِظُكَ » ، قُلْتُ : إِنْ لِي أَخَوَاتٌ ، فَأَخْبَيْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْسُطُهُنَّ وَتَقْرُبُهُنَّ ، قَالَ : « أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَاكْبِسِ الْكَبِيرَ » . ثُمَّ قَالَ : « أَتَبِيعُ جَمَلَكَ ؟ » ، قُلْتُ : نَعَمْ ، فَدَسَمُوا مِنِّي بِأَوْفِيَّةٍ ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَلِمْتُ بِالْعِدَاةِ ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : « الْآنَ جِئْتَ قَدِمْتَ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « اذْغِ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلَ رَكْعَتَيْنِ » . قَالَ : فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَزْنَ لِي أَوْفِيَّةً ، فَوَزَّنَ لِي بِلَالٌ ، فَأَرْجَعَ فِي الْمِيزَانِ ، قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ ، قَدِمْتُ وَلَيْتُ قَالَ : « ادْغِ لِي جَابِرُ » ، قَدِمْتُ ، قُلْتُ : الْآنَ يَزْدُ عَلَيَّ الْجَمَلُ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَنْقَضَ إِلَيَّ مِنْهُ ، فَقَالَ : « اخُذْ جَمَلَكَ ، وَلَكَ ثَمَنُهُ » . (المعجم: ١٥٠٢٦، مهملات، والبيهقي: ٢٢٠٩٧).

[٣٦٤٢] ٥٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي : حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

قوله : (فَحَجَّجْتُهُ بِمُحْجِيزِهِ) هو بكسر الميم ، وهو عصا فيها تعقفت يلتقط بها الراكب ما سقط منه .

قوله ﷺ : « اذْخُلْ فَصَلَ رَكْعَتَيْنِ » فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر .

قوله : (فَوَزَّنَ لِي بِلَالٌ ، فَأَرْجَعَ فِي الْمِيزَانِ) فيه استحباب إرجاع الميزان في طلاء الثمن وقضاء الديون ونحوها ، وسبأتي الكلام في حديث جابر وبيروني لحمل في كتاب البيوع ^(١) ، إن شاء الله تعالى

وَأَنَا عَلَى نَذِيحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ النَّاسِ، قَالَ: فَضَرَبَتْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: نَحَسَهُ - أَرَاهُ قَالَ يَسِيءُ كَذَ مَعَهُ - قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ، يَتَارَعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَبِيعُنِيهِ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «أَتَبِيعُنِيهِ بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: وَقَالَ يَبِي: «أَتَزَوَّجَتْ بَعْدَ أَبِيكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «نَبِيًّا أَمْ بِكَرَاءٍ؟»، قَالَ: قُلْتُ: نَبِيًّا، قَالَ: «فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرَاءٍ تَضَاجَعُكَ وَتُضَاجَعُهَا، وَتُؤَلِّعُهَا وَتُؤَلِّعُهَا»، قَالَ أَبُو نُضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ (مسند أحمد ١٥١٢ [١٥١٢] وصح ١٣٦١).

قوله: (وَأَنَا عَلَى نَذِيحٍ) هو ليعبر لذي يستقى عليه.

قوله: (إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَاتِ) هو بضم الهمزة وفتح الراء، والله أعلم.



١٧ - [باب: «خير متاع الدنيا للمرأة الصالحة»]

[٣٦٤٩] ٥٩ - (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ . حَدَّثَكَ خِيَوَةُ : أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الدُّنْيَا مَتَاعٌ . وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» .

[(ج ٦٥٦٧)] .



١٨ - [باب الوصية بالنساء]

[٣٦٥٠] ٦٠ - (١٤٦٨) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ
 بِنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ
 كَالضِّلْعِ، إِذَا ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسْرَتَهَا، وَإِنْ تَرَكَتَهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ». [٣٦٤٦].

[٣٦٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، بِحِلَاثِمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْطَوِيِّ، مِثْلَهُ سَوَاءً. [٣٦٤٦].

[٣٦٤٣] ٦١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الدَّيْدِ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي أَبِي عُمَرَ - قَالَا:
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ
 الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا
 عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسْرَتَهَا، وَكُسْرُهَا طَلَاقُهَا». [١٠١١٨] ر. الدارقطني. [٥١٨].

باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسْرَتَهَا، وَكُسْرُهَا طَلَاقُهَا»

(العَوَج) ضبطه بعضهم هنا بفتح العين، وضبطه بعضهم بكسرها، ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ
 أبو القاسم بن عساكر والآخرين بالكسر، وهو الأصح على مقتضى ما سنقنه عن أهل اللغة، إن شاء الله
 تعالى.

قال أهل اللغة: (العَوَج) بالفتح في كل منتصب، كالحائط والعمود وشبهه، وبالكسر ما كان في
 بساط أو أرض^(١) أو معاش أو دين، ويقال: فلان في دينه عَوَجٌ، بالكسر، هذا كلام أهل اللغة.

وقد صاحب المطالع^(٢): قال أهل اللغة: العَوَج بالفتح في كل شخص مَرِيءٍ، وبالكسر فيما ليس بمَرِيءٍ،
 كالأبي والكلام، قال: وتعدو عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر، ومصدرهما بالفتح^(٣).

(١) في (ج): وأرض.

(٢) «مطالع الأثر» ٥: (٥٢/٥).

[٣٦٤٤] ٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَیْبَةَ عَنْ رَأْدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَتْكَ، وَاسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَغْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَغْلَاهُ، إِنْ ذَعَبْتَ نَفْسَهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَغْوَجَ، اسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». [اصحري: ٢٣٣١] [رواه: ٣٦٤٦].

[٣٦٤٥] ٦٣ - (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى - يَغْنِي ابْنُ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ خُفَيْرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». أَوْ قَالَ: «غَيْرَهُ». [مسند: ٣٦٤٩].

[٣٦٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد: ١٨٢٣].

وَالضِّلَعُ) يَكْسِرُ الضَّادَ وَفَتْحَ اللَّامِ. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَا يَقُولُهُ الْعُقَلَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ، أَنَّ حَوَاءَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهَا نَفْسًا وَجَعَلْنَا مِنْهَا نَفْسًا وَجَعَلْنَا مِنْهَا نَفْسًا وَجَعَلْنَا مِنْهَا نَفْسًا﴾ [النساء: ١١]، وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ.

وَلِي هَذَا الْحَدِيثُ مَلَاطِفُ النِّسَاءِ وَالْإِحْسَانُ لِبَهَنٍ، وَالصَّبْرُ عَلَى جَوْجِ أَخْلَاقِهِنَّ، وَاحْتِمَالُ ضَعْفِ عَقُولِهِنَّ، وَكَرَهُهُ عُلَاقِهِنَّ بِلَا سَبَبٍ، وَأَلَّهُ لَا يُطْمَعُ بِاسْتِقَامَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا شَهِدَ امْرَأً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَتْكَ»، وَاسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الرَّقْقِ بِالنِّسَاءِ وَاحْتِمَالِهِنَّ كَمَا قَدْ مَنَاهُ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَلَّا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَأَمَّا الْكَلَامُ الْمُبَاحُ الَّذِي لَا قَائِدَ فِيهِ، فَيَمْسِكُ عَنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يُجَارَاهُ إِلَى حَرَمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ أَوْ قَالَ: «غَيْرَهُ» «يَفْرَكُ» يَفْتَحُ الْيَاءَ وَلِراءِ وَسَكَانِ الْفَاءِ بَيْنَهُمَا، قَالَ أَهْلُ اللَّفْظِ: فَرَّقَهُ بِكَسْرِ الرَّاءِ، يَفْرَكُهُ بِفَتْحِهَا، إِذَا أَبْغَضَهُ، وَ(الْمُفْرَكُ) يَفْتَحُ الْيَاءَ وَاسْكَانَ الرَّاءِ: الْبُغْضُ.

قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي بل هو خبر، أي: لا يقع منه بغض تام لها. قال: ويخص الرجال للنساء خلاف بغضهن لهم، قال: ولهذا، قال: «إن كره بها خلق رضي منها آخر». هذا كلام القاضي^(١).

وهو ضعيف أو غلط، بل لصواب أنه نهى، أي: ينبغي ألا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكرهه، وجد فيها خلقاً مرضياً، بأن تكون شرساً^(٢) الخلق لكنها قبيحة أو جميلة أو عفيفة أو رقيقة به أو نحو ذلك.

وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعين لوجهين: أحدهما: أن المعروف في الروايات: «لا تفرق» مسكان الكاف لا يرفعها، وهذا يتعين فيه النهي، ولو روي مرفوعاً لكان نهياً بلفظ الخبر.

الثاني: أنه قد وقع خلافه، فعص لئس يبغض زوجته بغضاً شديداً، ولو كان خيراً لم يقع خلافه، وهذا وقع، وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.



(١) الإكمال، (٤)، (٦٨٠).

(٢) في (ج): مريضة.

١٩ - «بَابُ: «لَوْلَا حَوَاءُ»

لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجِهَا الدَّهْرُ»

[٣٦٤٧] ٦٤ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجِهَا الدَّهْرُ». (احمد: ٤٥٩١، ومط: ٣٦٥١).

[٣٦٤٨] ٦٥ - (١٤٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْتَرْ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجِهَا الدَّهْرُ». (احمد: ٨١٧٠، وصحاحي: ٣٣٩٩).

قوله ﷺ: «لولا حواء، لم تخر أنثى زوجها الدهر أي: لم تخته أبدًا». و(حواء) بالمد، روي^(١) عن ابن عباس قال: سُميت حواء لأنها أم كل حي^(٢). فيس. رُبَّه وَلَدَتْ لآدَمَ ﷺ أَرْبَعِينَ وَلَدًا فِي عَشْرِينَ نَعْنًا، فِي كُلِّ بَطْنٍ ذَكَرٌ^(٣) وَأُنْثَى.

واعتصموا متى خلقت من ضيق آدم، فقليل: قبل دخوله الجنة، فدخلها، وقيل: في الجنة.

قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بتات آدم عاشت معها، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فزئ لها أكل الشجرة فأغواها، فأخبرت آدم بالشجرة، فأكل منها^(٤).

قوله ﷺ: «لولا بنو إسرائيل، لم يخبث الطعام»^(٥)، ولم يختز اللحم^(٦) (يختز) هو^(٧) بفتح لاء

(١) في (خ): رواه له.

(٢) الطبقات، ذكره: ١/٣٩.

(٣) في (خ): ذكر.

(٤) التمهيد للمعجم: ٤/٦٨٧.

(٥) في (خ): بني.

(٦) في (خ): بضم.

(٧) في (خ): وهو يختز وفي (ص): هو، هو (يختز)، وسميت من (هـ).

والنون وبكسر النون، والماضي منه: **تَحَنَّرَ**، بكسر النون وفتحها^(١)، والمصدر^(٢): **الْحَنَرُ** والْحَنُوزُ، وهو إذا تَغَيَّرَ وَأَتَقَى، قال العلماء: معناه: أن بني إسرائيل لما أَرَادَ اللهُ عليهم الحَرْقَ والسَّلَوى نُهِوا عن ادِّخَارِهِمَا، فَأَذْخَرُوا فَفَسَدَ وَأَتَقَى، واستمرَّ من ذلك الوقت، والله أعلم.



(١) ينظر المصدر: الأعراب: ٢٧ (٢/ ٤٥٥).

(٢) هي (حمر) و(ع)؛ ومصدره.

١٨ - [كِتَابُ الطَّلَاقِ]

١ - [بَابُ تَحْرِيمِ طَلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِضَاهَا،

وَأَنَّهُ لَوْ خَالَفَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا]

[٣٦٥٢] ١ - (١٤٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمرُ بْنُ

كتاب^(١) الطلاق

هو مشتق من لإطلاق، وهو الإرسال والمترك، ومنه طَلَّقْتُ الْبِلَادَ، أَي: تَرَكْتُهَا، وَيَقْدَل: صَلَّقْتُ الْمَرْأَةَ، وَطَلَّقْتُ، بفتح اللام وصمها، والفتح أفصح، تَطْلُقُ، بضمها فيهما.

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها،

وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعته

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، فهو طلقها أثم ووقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحدث بن عمر لما ذكر في الباب، وشدد بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأذون له فيه، فأشبهه طلاق الأجنبية، والصواب الأول، وبه قال الجمهور كافة، وطلبهم أمره برجعته، ولو لم يقع لم تكن رجعة.

فإن قيل: المراد بالرجعة الرجعة النكوية، وهي لرد إلى حايها الأول، لا أنها^(٢) تُحسب عليه طلاق.

قلنا: هذا عنط وجهين: أحدهما: أن حمل النكوة على الحقيقة، شرعية مقدمة على حملها على الحقيقة النكوية، كما تقرر في أصول الفقه.

الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسنها عليه طلاقه، والله أعلم

(١) أي (خ) غير معروفة وكأنها: باب.

(٢) أي (خ): لا أي، وهي (ح): لا أنه.

الْحُطَابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ قَلْبَرِاجَعَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكَهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَظْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَرَ: فَبِذَلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ»، [أحمد ٥٢٩٩، وأبو داود ٥٢٥١].

[٣٦٥٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ قُتَيْبَةُ:

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا يُؤْمَرُ بِرُجْعَتِهَا، كَمَا ذَكَرْنَا، وَهَذِهِ رُجْعَةٌ مُسْتَحَقَّةٌ لَا وَحْدَهُ هَذَا مَذْهَبٌ، وَهَذَا لِلْأَوَّلِيِّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَسَائِرُ الْكُوفِيِّينَ وَأَحْمَدُ وَفُقَهَاءُ الْمَحْدَلِينَ وَآخَرُونَ، وَقَدْ هَمَّ وَأَصْحَابُهُ: هِيَ وَاجِبَةٌ.

قوله قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة، ثم بتأخير الطلاق إلى ظَهر بعد ظَهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟

فالجواب من أربعة أوجه أحدها: لئلا تنصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يمسكها زماناً كان يجعل له فيه الطلاق، وإنما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحاحنا والظاهر: حقبة له وتوبة من معصية باستدراك جنايته.

ولثالث: أن الظَهر الأول مع الحيض الذي يليه، وهو الذي صوّق فيه كَقَرء واحد، فلو طُنِفَتْ فِي أَوَّلِ ظَهِرٍ لَكَانَ كَمَنْ طَلَّقَ فِي الْحَيْضِ.

والرابع: أنه نهى عن حلاقته في الصبح بطول مقدمه معها، فلعلمه يُجامعها، فيذهب ما فيه لعنه من سبب طلاقها فيمسكها، والله أعلم.

قوله **بِذَلِكَ**: مَرْءٌ قَلْبَرِاجَعَهَا، ثُمَّ لِيَتْرُكَهَا حَتَّى تَظْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَظْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَرَ، فَذَلِكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

معنى (قبل أن يمس) أي: قبل أن يصأها، ففيه تحريم الطلاق في ظَهر جامعتها فيه، قال أصحابنا: يحرم طلاقها في ظَهر جامعتها فيه، حتى يتبين حملها؛ لئلا تكون حاملاً فيبدم، لهذا بدل الحمل دخر بعد ذلك في طلاقها على بصيرة فلا يندم، فلا يحرم، ولو كانت الحائض حاملاً، فالصحيح عندنا، وهو نص الشافعي، أنه لا يحرم طلاقها؛ لأنَّ تحريم الطلاق في الحيض إنما كان لتطويل العدة لكونه لا يحسب قرءاً، فقام العامل الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها

حَدَّثَنَا لَيْثٌ، وَقَالَ الْأَخْرَافُ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْيِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ

وَفِي قَوْلِهِ **«لَمْ يَنْ شَاءَ أَحْسَنُ وَإِنْ شَاءَ خَلَّقَ»** دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ فِي الطَّلَاقِ بَغْيٌ مَبْغُوبٌ، لَكِنْ يُكْرَهُ لِلْحَدِيثِ لِمَشْهُورٍ فِي تَسْنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^(١)، فَيَكُونُ حَدِيثٌ مِنْ عَمْرِ بْنِ لُبَابٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لِيَبَانَ كَرَاهَةُ التَّبَرُّعِ قَالَ أَصْحَابُنَا: الطَّلَاقُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: حَرَامٌ، وَمَكْرُوهٌ، وَوَجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَلَا يَكُونُ مَبْغُوبًا مَسْئُومًا لَطَرَفَيْنِ.

فَأَمَّا لِلوَاجِبِ فِيهِ صُورَتَيْنِ: وَهِيَ فِي الْحَكْمَيْنِ إِذَا بَعَثَهُمَا الْقَاضِي عِنْدَ التَّمْثُّاقِ بَيْنَ الْمَرْجُوعِينَ، وَرَأْيَا الْمَصْصَحَةَ فِي الطَّلَاقِ، وَجِبَ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ، وَفِي الْمَوْسِيِّ دَعَضَتْ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَطَلَّيْتُ لِمَرْأَةٍ مَحْضَةً فَامْتَنَعَ مِنَ النِّفَةِ وَالطَّلَاقِ، فَلَا يَصِحُّ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُطْلِقَ عَلَيْهِ طَلَقًا رَجْعِيًّا. وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ، فَإِنَّ يَكُونُ الْحَدْلُ^(٢) بَيْنَهُمَا مُسْتَقِيمًا، فَيُطْلَقُ بِلا سَبَبٍ، وَعِنْدَهُ يَحْمَلُ حَدِيثُ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ».

وَأَمَّا الْحَرَامُ فِيهِ ثَلَاثُ صُورٍ: أَحَدُهَا: فِي الْحَيْضِ بِلا عَرَضٍ^(٣) مِنْهَا وَلَا مَوْلَاهَا. وَالثَّانِي: فِي تَطْهَرِ جَمْعِهَا فِيهِ قَبْلَ بَيْنِ النِّجَاسِ. وَالثَّلَاثُ: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَاتٌ يُقَسِّمُ لِهِنَّ، وَطَلَّقَ وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يُؤَيِّقَهَا فَيُسَمِّيهَا.

وَأَمَّا الْمَنْدُوبُ، فَهُوَ أَلَّا تَكُونَ الْمَرْأَةُ غَنِيَّةً، أَوْ يَخَافُ، أَوْ أَحَدُهُمَا، أَلَّا يُقِيمَ حَدُودَ اللَّهِ، أَوْ لِحُجْوِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا جَمْعُ لَطْفَاتِ الثَّلَاثِ دَعَةً فَلَيْسَ بِحَرَامٍ عِنْدَنَا، لَكِنْ لَا يُؤَيِّقُهَا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاللَّيْثِ: هُوَ يَدْعُو.

(١) "مخرجه أبو داود: ٢١٧٨، وابن ماجه: ١٢٠١٨ من حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ موصيلاً، ورجاله ثقات.

وأخرجه أيضاً أبو داود: ٢١٧٧، وابن أبي شيبة: ١٩٤١٩، والبيهقي: (٣٢٢/٧) عن معاوية بن وهب عن النبي ﷺ مرسلاً، ورجاله ثقات، والمعرض لشيء، وروى (إروا) غير واحد من الأئمة، منهم ابن علقمة في "معلل": ١٧٣، (٢٢٥)، والمخطوط في فضائل سنن: ٢٤ (٣/٦٧)، "والبيهقي في "الكبرى": (٣٢٢/٧).

والمرسل تصحيح، كما لم يذكر في الباب موصول بحاشية يحتج به عند لائحة الثلاثة، بن حنيفة ومالك وأحمد.

(٢) هي (ن): بالتحال.

(٣) هي (ص): ولها: عوض.

تَحِيضٌ عِنْدَهُ حَيْضَةٌ أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلُهَا حَتَّى تَظْهَرَ مِنْ حَبِضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَهِّرَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا حِينَ تَظْهَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَبُذِلَ لِعِدَّةِ النَّبِيِّ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ.

وَزَادَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رَوَايَتِهِ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرُمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَتَكَحَّلَ زَوْجًا غَيْرَكَ، وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. (إحدى: ٦٠٦١، وصحاحي: ١٥٣٣٢).

قد دخل خطبي، وفي قوله ﷺ: «امْرَأَةٌ فَلْيُزَاجِعْهَا» دليلٌ على أَنَّ الرجعة لا تستقر إلى رضا المرأة ولا وليها، ولا تعديده عقد^(١)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَتَمَّتِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ» فيه دليلٌ لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما، أَنَّ الْأَقْرَاءَ فِي الْعِدَّةِ هِيَ الْأَطْهَرُ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يُطَلِّقُهَا فِي الطَّهَرِ إِنْ شَاءَ، فَتَمَّتِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءَ» أي: فيها، ومعلومٌ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْ بِطَلَاقِهَا فِي الْحَيْضِ، بَلْ حَرَّمَهُ.

فَإِنْ قِيلَ: التَّضْمِيرُ فِي قَوْلِهِ «تَمَّتِ» يَعُودُ إِلَى الْحَيْضَةِ. قُلْنَا: هَذَا عُلْطٌ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْحَيْضِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ بَلْ مُحَرَّمٌ، وَإِنَّمَا التَّضْمِيرُ عَائِدٌ إِلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ حَالَةُ الطَّهَرِ، أَوْ إِلَى الْعِدَّةِ وَاجْتَمَعَ لِعُلَمَاءٍ مِنْ أَهْلِ النَّفْثَةِ وَالْأَصُولِ وَنَلْفَةِ عَلَى أَنَّ (الْقِرَاءَ) يُطَلِّقُ فِي اللُّغَةِ عَنِ (الْحَيْضِ) وَعَلَى (الطَّهَرِ).

واختلفوا فِي الْأَقْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالطَّلَاقُ يَنْفَضُّ بِأَنْفِئِهِمْ لَكِنَّهُ قُرْآنٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وَفِيمَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ: هِيَ الْأَطْهَرُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْرَعِيُّ وَآخَرُونَ: هِيَ الْحَيْضُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَبْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَبِهِ قَالَ الشُّوْرِيُّ وَزُهْرٌ وَإِسْحَاقُ وَآخَرُونَ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، قَالُوا: لِأَنَّ قُرْآنَ طَلَقِ الْأَطْهَارِ يَجْعَلُهَا حُرًّا بِمَعْنَى الثَّلَاثِ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ، وَلِغَاوِلُ بِالْحَيْضِ يَشْتَرُطُ ثَلَاثَ حَيْضَاتٍ كَمَا مَلَ. فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ، وَهَذَا الْأَعْتَرُ فِي سَبَابِ اسْمِ شَهَابِ الزَّمَرِيِّ^(٢) إِلَى أَنَّ الْأَقْرَاءَ هِيَ الْأَصْهَارُ، قَالَ: وَلَكِنْ لَا تَنْقُضِي الْعِدَّةَ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ كَامِلَةٍ، وَلَا تَنْقُضِي تَطْهِيرَ وَبَعْضِ ثَلَاثِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَتَفَرَّدَ بِهِ، بَلْ تَقُولُ الْقَائِلُونَ بِأَصْهَارٍ عَلَى أَنَّهَا تَنْقُضِي بِقُرْآنٍ وَبَعْضِ الثَّلَاثِ، حَتَّى لَوْ خَلَقَهَا، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ لَطْفِهِ بِحُظَّةٍ بِسِيرَةٍ حَسِبَ ذَلِكَ قِرَاءً وَبِكَفِّهِهَا طَهَرَتْ بَعْدَهُ، وَاجْتَبَا عَنْ

(١) معجم النسخ: (٣/ ٧٩)

(٢) في (ج): ابن شهاب ورواه

قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ.

[٣٦٥٤] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةً فَلْيَرَا جَعَهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يُجَامِعَهَا، أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْيَدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَ؟ قَالَ: وَاحِدَةٌ اغْتَدَّ بِهَا. [الحدود: ٥١٦٤] [والمطهر: ٣٦٥٢].

[٣٦٥٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ. [المطهر: ٣٦٥٢].

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيَرَا جَعَهَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيَرَا جَعَهَا.

[٣٦٥٦] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَالَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا ثُمَّ يُنْهَلَهَا حَتَّى

الاعتراف من بَأْدَ لَشَيْئَيْنِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ يُطْلَقُ عِنْدَ اسْمِ الْجَمْعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ شَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، الْمُرَادُ: فِي يَوْمٍ وَبَعْضُ الثَّانِي.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْأَطْهَارِ مَتَى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، فَالْأَصَحُّ عِنْدَ أَنَّهُ بِمَجْرَدِ رُؤْيَا الدَّمِ بَعْدَ الطَّهْرِ الثَّالِثِ، وَفِي قَوْلٍ: لَا تَنْقُضِي حَتَّى يَمْضِيَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالْخِلَافُ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ كَهُوَ عِنْدَنَا.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْحَيْضِ أَيْضاً، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: حَتَّى تَفْتَسِلَ مِنَ الْحَيْضَةِ لثَلَاثَةً، أَوْ يَنْهَبَ^(١) وَقْتُ صَلَاةٍ. وَقَالَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَالثَّوْرِيُّ وَزُهْرٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدٍ: حَتَّى تَعْتَسِلَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَقَالَ الْأَوَزَاعِيُّ وَآخَرُونَ: تَنْقُضِي بِنَفْسِ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَهِيَ إِسْحَاقُ رَوَايَةً أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ انْقَطَعَتِ الرَّجْعَةُ وَلَكِنْ لَا تَجِلُ لِلْأَرْوَاحِ حَتَّى تَفْتَسِلَ احْتِطَاءً وَخُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ مَسْمُومٌ: جَوَّدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةٌ) يَعْنِي أَنَّهُ خَفِظَ وَأَتَقَنَ قَوْلُ الطَّلَاقِ الَّذِي لَمْ يُنْقِطْ خَيْرُهُ، وَلَمْ يُهْمَلْ كَمَا أَهْمَلَهُ غَيْرُهُ، وَلَا غَيْطٌ فِيهِ وَجَعَلَهُ ثَلَاثاً كَمَا غَلِظَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَقَدْ تَظَاهَرَتْ رِوَايَاتُ مَسْمُومٍ بِأَنَّهَا طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ.

تَحِيضُ حَيْضَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِيهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَهَا، فَهَذِهِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، يَقُولُ: أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِيهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِيهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَهَا، وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَيَأْتِيكَ مِنْكَ. (الحمد: ١٤٥١) (روى عنه: ٣٦٦١).

[٣٦٥٧] ٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْشُرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ - عَنْ عَمِّهِ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِنَسَبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مَرْءٌ قَلْبَرًا جَعَلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِلْعِدَّةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجَعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (الحمد: ٣٦٥٨) (روى عنه: ١٣٦٥٧).

[٣٦٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاجَعْتُهَا، وَحُسِبَتْ لَهَا التَّطْلِيقَةُ الَّتِي طَلَّقْتُهَا. [روى عنه: ٣٦٥٧].

[٣٦٥٩] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى كِرٍ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِنَسَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مَرْءٌ قَلْبَرًا جَعَلَهَا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». (الحمد: ١٤٥٩) (روى عنه: ٣٦٥٧).

قوله ﷺ: «ثُمَّ يُطَلِّقُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» فيه دلالة لجواز طلاق الحامل^(١) التي تبين حملها، وهو مذهب الشافعي، قال ابن المنذر^(٢) وبه قال أكثر العلماء، منهم طائفة والحسن وابن سيرين وربيعة وحماد بن أبي سليمان ومالك وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأبو ثوبان، قال ابن المنذر، وبه أقول، وبه

(١) في (ج) الخلفاء: وهو تصحيف

(٢) في (إسناد) على مذهب العلماء: (١٨٥/٥).

[٣٦٦٠] ٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ يَطْلُقْ بِنَدٍّ أَوْ يُصِيكَ» [نظر ٣٦٥٢].

[٣٦٦١] ٧ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بِنِ سَبْرِينَ قَالَ: مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ إِلَّا ابْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ، وَلَا أَغْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ

قَالَ يَعْضُ الْمَنَائِكَةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ حَرَامٌ. وَحَكَى ابْنُ الْعَنَدَرِ رَوَايَةً أُخْرَى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: طَلَاقُ الْحَامِلِ مَكْرُوهٌ.

ثم ذهب لشافعي ومن وافقه أن له أن يطلّق الحامل ثلاثاً بلفظ واحد، ويألفه مطلقاً، وفي أوقات متفرقة، وكذا^(١) جاز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك وإسحاق ومحمد بن الحسن: لا يؤفّع عليها أكثر من واحدة حتى تصغ.

قوله: (أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين. فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك).

أما قوله: (أمرني بهذا) فمعناه: أمرني بالرجعة.

وأما قوله: (أما أنت) فقال القاضي عياض رحمه الله: هذا مشكوك، قال^(٢): قيل: إنه يفتح ايهمة من (أنت)، أي: إن كنت، فحدثوا الفعل الذي يلي (إن) وجعلوا (ب) عوضاً من لفعل، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ب)، وجازوا بذلك (أنت) مكان العلامة في (كنت)، ويدل عليه قوله بعده: (وإن كنت طلقته ثلاثاً فقد حرمت عليك)^(٣).

قوله: (القيتُ أبا غلاب يونس بن جبير) هو يفتح الغين لمعجمة وتشديد اللام وآخره بدء موحدة،

(١) في (من) و(ع): وكن ذلك

(٢) في (ج) - فوك.

(٣) الإكمال المعجم: ١٥/٥.

- وَكَانَ ذَا نَبْتٍ - فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ
أَنْ يَرْجِعَهَا، قَالَ: قُلْتُ: أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ! [البيهقي ٥٢٣٣]
[٣٦٥٦].

[٣٦٦٢] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَيَسْأَلُ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ. [مسرح ٣٦٥٦، ٣٦٦٦].

هكذا صطلناه، وكذا ذكره ابن مأكولا^(١) والجمهور، وذكر القاضي عياض عن بعض الرواة تخفيف
اللام^(٢).

قوله: (وكان ذا نبت) هو يفتح الناء والياء أي: مئبأ.

قوله: (قُلْتُ: أَفَحُسِبَتْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قَمَةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ!) معناه: أَلِيرْتَفَعُ عَنْهُ الطَّلَاقُ وَإِنْ
عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ! وهو استفهام بكسر - وتفسيره: نعم، تُحْسِبُ ولا يعتنق احتسابها لعجزه وحملته
قال القاضي أي: إن عجز عن الرجعة وفعل فعن لاحق، والقائل لهذا الكلام هو ابن عمر
صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ القبية، وقد ثبت في رواية بعد هذه، وهي رواية^(٣) أنس بن سيرين،
قال: قُبْتُ - يعني لابن عمر -: فاعتدلت بتلك التطليقة التي طُلِّقَتْ وهي حائِضٌ؟ قال: ما لي لا اعتدُّ
بها! وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحْمَقْتُ. وجاء في غير مسلم: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: (أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ابْنُ عُمَرَ
عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ، فَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَكُونَ طَلِيقًا!)^(٤).

وأما قوله: (قَمَةٌ) فيحتمل أن يكون لكف والزجر عن هذا القول، أي: لا تُكَلِّفْ في وقوع الطلاق
واجزم بوقوعه.

وقال القاضي: المراد بـ(مه) ما، فيكون استفهاماً، أي: فما يكون إن لم أحسب بها؟ ومعناه:
لا يكون إلا الاحتساب بها، فأبدل من الألف هاء، كما قالوا في (مهما) أن أصلها (ماما) أي: أيُّ
شيءٍ^(٥).

(١) قال في الإكمال: (٢٣/٧) غلاب، بغير معجمة وآخره باء - وم يضيح اللام بالتشديد أو تخفيف

(٢) إكمال المعلم: (١٦/٥).

(٣) في (ص) و(هـ): وقد ثبت بعد هذه هي رواية.

(٤) سم ألف غيره في هذا الموضع والكلام من إكمال المعلم: (٢٤/٥).

(٥) إكمال المعلم: (١٥/٥).

[٣٦٦٣] ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا حَتَّى يَطْلُقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَقَالَ: «يُطْلَقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا». [مسند: ٣٦٦٣ و ٣٦٦٤].

[٣٦٦٤] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلُ عِدَّتَهَا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَكُنْتُ بِبَيْتِكَ النَّظْلِيَّةَ؟ فَقَالَ: «قَمَّةٌ، أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ» [١٩]. [أحمد: ٥١٢١، مسند: ٣٦٦٥].

[٣٦٦٥] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيَرْجِعَهَا، فَإِذَا ظَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطْلَقْهَا». قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَأَحْسَنْتَ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ» [١٩]. [أحمد: ٥٥٠١، مسند: ٥٢٥٢].

[٣٦٦٦] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَةٍ الَّتِي طَلَّقَ، فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «امْرَأَةٌ فَلْيَرْجِعْهَا، فَإِذَا ظَهَرَتْ فَلْيُطْلَقْهَا لَطَهَرَهَا». قَالَ: فَارْجِعْتُهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لَطَهَرَهَا. قُلْتُ: فَأَعْتَدْتُ بِبَيْتِكَ النَّظْلِيَّةَ الَّتِي طَلَّقْتُ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ [١٩] وَإِنْ كُنْتُ عَجِزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ. [أحمد: ٦١١٩، مسند: ٣٦٦٧].

[٣٦٦٧] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا

قوله ﷺ: «يُطْلَقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا» وهو بضم القاف والياء، أي، في وقتٍ نستقبل فيه العدة ونشرع

فيها، وهذا يدل على أن الأقرء هي الأظهر، وأنه إذ طُلِّقَتْ في الطهر شرعت في الحال في الأقراء، لأن الطلاق لما مر به إنما هو في الظهر؛ لأنها إذ طُلِّقَتْ في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة، وإنما تستقبل إذا طُلِّقَتْ في الطهر، والله أعلم.

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَمْعُهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا».

قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَأَخْتَسِبْتُ بِتِلْكَ لَتَطْيِيقَةً؟ قَالَ: قَمَةً! [أحمد ٥٤٨٩، ولبخاري ٥٧٥٢].

[٣٦٦٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح)، وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ لَوْحَمِنْ بْنِ يَسْرِ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي خَدِيدَيْهِمَا: «لْيَرَا جَمْعُهَا»، وَفِي خَدِيدَيْهِمَا: قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَتُخْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: قَمَةً. [أحمد ٥٤٦٨] [الخط: ٣٦٦٧].

[٣٦٦٩] ١٣ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَقَالَ: «أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جَمْعُهَا، قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، لِأَبِيهِ.

[أحمد ٦٣٧٩، ولبخاري ٣٦٦٥]

[٣٦٧٠] ١٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي مَرْثَدَةَ مَوْلَى عُرَّةَ يُسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لْيَرَا جَمْعُهَا»، فَذَهَبَ وَقَالَ: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُتْمِكْ».

قوله: (ع) بن جريج، عن أبي طائوس، عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل، عن رجل طلق امرأته، إلى آخره، وقد في آخره، (لم أسمع به يزيد على ذلك، لأبيه).

فقوله: (لأبيه) بالياء لموحدة ثم ابياء لثناة من تحت، وصحة: أن ابن طائوس قال: ثم أسمع به، أي، لم أسمع أبي طائوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، ولقدائل (لأبيه) هو، بن جريج، وأورد تفسيراً لطيفاً في قول ابن طائوس: (لم أسمع به)، وإبلاص زائدة، فمعناه: يعني أباه ولو قد يعني أباه، فكان أوضح.

قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا صَلَّيْتُمُ السَّاءَ فَصَلُّوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ»^(١).

[أحمد: ١٧٤٦ مختصراً، و١٥٢٤.]

[٣٦٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ بِنِ جُرَيْجٍ، عَنْ

أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ. (الطبر: ١٧٤٦).

[٣٦٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُثْمَرَ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ يَسْمَعُ، بِمِثْلِ

حَدِيثِ حُجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ (الطبر: ١٧٤٠).

قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَا: عُرْوَةُ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عُرْوَةَ.

قوله: (وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَصَلُّوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ»^(١)) هذه قراءة أبي عيسى وابن عمر^(٢)، وهي شاذة

لَا تُكْتَبُ قِرَاءَةً بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ حُكْمٌ خَيْرٌ دَلِيلًا عَلَى مَا عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَصُولَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢ - [باب طلاق الثلاث]

[٣٦٧٣] ١٥ - (١٤٧٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَتَسْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاءٌ، فَلَوْ أَمَضْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ. [أحمد ٢٦٨٧٥].

[٣٦٧٤] ١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ. [٣٦٧٣].

[٣٦٧٥] ١٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَذَاكَ، أَلَمْ يَكُنْ الطَّلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ.....

باب^(١) طلاق الثلاث

قوله: (عن ابن عباس)، قال: 'كان طلاق الثلاث في' عهد رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ وتستين من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر من الخطاب: 'إنَّ الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناءٌ، فلَوْ أَمَضْنَاهُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَضَاهُ عَلَيْهِمْ'.

وفي رواية: (عن أبي الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّمَا كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ).

وفي رواية: (أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَذَاكَ، أَلَمْ يَكُنْ طَلَاقُ الثَّلَاثَ عَلَى عَهْدِ.....

(١) مكانها، أي: (في): يوافق.

(٢) في (ح) ونسخنا من الصحيح مسلم: (الطلاق على).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأُجِيزَهُ عَلَيْهِمْ. (ظاهر: ٢٣٧٣).

رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع النس في الطلاق، فأجازه عليهم).

وفي «سنن أبي داود»: عن أبي بصير عن ابن عباس نحو هذا، لا أنه قال: كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة^(١).

هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة.

وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً. فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من السلف والخلف رحمة الله عليهم: يقع الثلاث، وقال طبري وبعض أهل الظاهر: لا يقع بذلك إلا واحدة، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق، والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق.

واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر: أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به^(٢)، وبأنه وقع في حديث ركانة: أنه طلق امرأته ثلاثاً، وأمره رسول الله ﷺ برجعيتها^(٣).

واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ بَعَثَ خُودَ اللَّهِ فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْذِكُمْ بِذَلِكَ أَمْرًا﴾ (النساء: ١)، قالوا: معناه: أن العطش قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البتة، فلم كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذه إلا رجعيًا فلا يندم^(٤). واحتجوا أيضاً بحديث ركانة: أنه طلق

(١) أبو داود: ٢١٩٩.

(٢) ذكر هذه الرواية البزري في «المعجم»، (٢/ ١٩١)، ونقلها عنه القدسي في «المعجم»، (٥/ ٢٠)، ولم أقف عليها في المصدر الحديثي.

(٣) أخرجه أبو داود: ٢١٩٦، وأحمد: ٢٣٨٧، وأبي يعقوب في «المنى التكري»، (٧/ ٣٣٩)، وعبد الله شافعي، بنظر «لستن الكبرى» المصنوع، وقد سكره، بنوري رحمه الله تعالى قريباً.

(٤) في (ج): فلا يندم.

امراته الثبته، فقال له النبي ﷺ: «الله ما أردت إلا واحدة»، قال: «الله ما أردت إلا واحدة». فهذا دليل على أنه لو أراد ثلاث لوقفن، وإلا فلم يكن لتثبيته معنى.

وأما الرواية التي رواها المحققون أن ركنه طلق ثلاثاً فجمعها ركنه، مروية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه صنفها ابنه، ولفظ: (الثلة) محتسب لمواحدة والمثلاث، وأصل صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقاد أن لفظ (الثلة) يقتضي الثلاث، مروية بالمعنى الذي فهمته، وغلب في ذلك.

وأما حديث ابن عمر، فلروايت الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها وحنه.

وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله، فالأصح أن معناه: أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طلق، أنت طلق، أنت طلق. ولم يتوكلها ولا استندف يحكم بوقوع طلقة، بللة لإرادتهم الاستئناف بملك، فحمل على الغالب الذي هو رده التوكيد، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس لهذه الصيغة، وغلب منهم إرادة الاستئناف بها، تحولت عن الإصلاقي على ثلاث، عملاً بالنسب السابق إلى القم منها في ذلك العصر. وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقة واحدة، وصار للناس في زمن عمر يوقعون ثلاث دفعات، فنفذه عمر، فعلى هذا يكون حاراً عن اختلاف عادة الناس، لا عن تغير حكم في مسألة واحدة.

قال الماوردي: وقد رجع من لا يخبره له بالحقائق أن ذلك كان ثم نسخ، قال: وهذا علق وحش، لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ، ولو نسخ - وحاشه - لأدركت الصحابة إلى إنكاره، وإن أرى هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فلذلك غير مستحب، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث، لأنه لو كان كذلك لم يخرج لسراوي أن يخبر ببقاء المحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر.

فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ فيس ذلك منهم.

قلت: إنما يقبل ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على نسخ، وأما أنهم يسخون من تلقاء أنفسهم فمعد الله؛ لأنه إجماع على النسخ، وهم معصومون من ذلك.

(١) أبو داود: ٢٢٠٦، وأبو عبيد: ٢٢١٤، وابن عسجة: ٢٠٥٩، وأحمد: ٤٩١/٢٤١٠٩، وهو حديث مختل ذلك حسين.

وانظر ما سيذكره لإمام النووي رحمه الله تعالى. ونظر المستند.

فإنه قيل: قلعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر.

قند هذا غلط أيضاً؛ لأنه يكون قد حصل لإجماع على المحط في زمن أبي بكر، ولمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع^(١)، والله أعلم.

وأما الرواية التي في «سنن أبي دود» أن حدث عمن^(٢) لم يدخل بها^(٣)، فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس، فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدخول بها، لأنها تسبب واحدة بقوله: أنت صدق، فيكون قوله: (ثلاثاً)، حاصلاً بعد البيوتة، فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط، بل يقع عليها ثلاثاً؛ لأن قوله: أنت طالق، معناه: ذات طلاق. وهذا اللفظ يصلح لتواحدة والعدد، وقوله بعد: ثلاثاً، تفسير له^(٤).

وأما هذه الرواية التي لأبي دود فضيحة، ورواه أبو ثب الشخيني من قوم مجهولين، عن صاوس^(٥) عن ابن عباس، فلا يحتاج بها، والله أعلم.

قوله: (كانت لهم فيه أناة) هو بفتح الهمزة، أي: مهلة ونقطة استمالة لا تنتظر الرجعة^(٦).

قوله: (تتابع الناس في الطلاق) هو بواو مشددة من تحت بين لألف والعين، هذه رواية الجمهور، وغبطه بعضهم بالموحدة، وهم بمعنى، ومعناه: أكثره منه وأسرعوا إليه، لكن بالمشددة إنما يستعمل في الشؤم وبالموحدة يستعمل في الخير والشر. فالمشدة هنا أخوذ.

وقوله: (هات من هاتيك)، هو بكسر التاء من: (هات)، ولمراد به (هاتيك) أحبارك وأمورك المستعرة، والله أعلم.

(١) قال المحقق ابن حجر: اتبعه من وراء (سرد ظهر نسخ) صحيح أيضاً؛ لأن المراد بظهور النسخ وكلام ابن عباس أنه كان يتبع في زمن أبي بكر عليه السلام محمول على أنه الذي كان يفتي من م يلقه السج، فلا ينضم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ، وما أشار إليه من مسألة آخر من عصر لا يجيء هنا؛ لأن عصر الصحابة عليهم السلام لم يفتي في زمن أبي بكر عليه السلام ولا عمر عليه السلام لأن المراد بالعصر منطقة عن مجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر عليهما السلام وبمعناها حقيقة برادة، انظر فتح الله وحيه: (٣٦٤/٩).

(٢) في (خ) ممن.

(٣) أبو داود: ٢١٩٩.

(٤) المعجم: (١٩٢/٢ - ١٩٣).

(٥) في (ج) عاصم، والمثبت هو لقي لها في سنن أبي دود.

(٦) في (ص) و(ع)، المراد جمع.

٣ - [باب وجوب الكفارة

على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق]

[٣٦٧٦] ١٨ - (١٤٧٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامٍ - يَعْنِي الدُّسْتَوَائِيَّ - قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، [أحمد: ١٩٧٦، وأبو داود: ١٤٩١]،

[٣٦٧٧] ١٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، [أبو داود: ١٤٩٦] [أو بغير: ٢٤٩٧٦]،

باب وجوب الكفارة

على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله. (عن ابن عباسٍ أنّه كان يقولُ في الحرام: يمينٌ يُكْفَرُهَا، وقال ابن عباسٍ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]). وفي رواية عن ابن عباسٍ قال: (إذا حرّم الرجل امرأته، فهي يمينٌ يُكْفَرُهَا). وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَا كَانَ لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ إِذْ هُنَّ فِي الْحَمَامِ وَلَا يَذَرْنَهَا فَيُفْسِدُوا فِيهَا وَأُولَئِكَ هُمْ ضَالُّوا﴾ [النساء: ١٥].

وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت عليّ حرم. فعملت الشافعي أنّه إن^(١) نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الطّهار كان طهارة، وإن نوى تحرّم عنها بغير طلاق ولا طهارة لزمه تنقّل للغير كفارة يمين، ولا يكون ذلك يميناً، وإن لم ينو شيئاً، ففيه قولان للشافعي: أصحهما - يلزمه كفارة يمين، والثاني: أنّه لم يول شيئاً فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام، هذا مذهبننا.

(١) في (ج). لم.

وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً:

أحدها: المشهور من مذهب مالك أنه يقع به ثلاث طلقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث، قيل في غير المدخول بها خاصة، قال: وبهذا المذهب قال أيضاً: علي بن أبي طالب وزيد والحسن والحكم.

والثاني: أنه يقع به ثلاث طلقات، ولا تقبل نيته في المدخول بها ولا غيرها، قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك ابن أبي المجدشون المالكي.

والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث، وعلى غيرها واحدة، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان.

والرابع: أنه يقع به طقة واحدة بثمة، سواء المدخول بها وغيرها، وهو روية عن مالك.

والخامس: أنه هاتفة رجعية، قاله عبد العزيز بن أبي سمرة^(١) لمالكي.

والسادس: أنه يقع ما نوى، ولا يكون أقل من طقة واحدة، قاله زهري.

والسابع: أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً فهو ما نوى، ولا فسخ، قاله سعيد بن الثوري.

والثامن: مثل السابع إلا أنه إن^(٢) لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين، قاله الأوزاعي وأبو ثور.

والناسخ: مذهب الشافعي، وسبق إيصاحه، وبه قال أبو بكر وعمر وغيرهم من الصحابة والتابعين.

والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طقة بائنة، وإن نوى ثلاثاً وقعت الثلاث، وإن نوى اثنين وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئاً فيمين، وإن نوى للكلية فسخ، قاله أبو حنيفة وأصحابه.

والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنين وقعت، قاله زفر.

والثاني عشر: أنه تجب به كفارة الطهار، قاله إسحاق بن رهويه.

والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله ابن عباس وبعض التابعين.

(١) تصحفت في (ص) و(هـ) إلى مسمة، وهو لمجدشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وقد لزم المشهور عبد الملك بن المجدشون، توفي سنة ١٦٤هـ. - انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣١٠-٣١١).

(٢) كذا في نسخ الثلاث

(٣) في (ص) و(هـ): إن

[٣٦٧٨] ٢٠ - (١٤٧٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمُكُّكَ عِنْدَ زَيْتَبِ بْنِ جَحْشٍ، فَيَشْرِبُ مِنْهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ آتَيْنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، أَكُنْتُ مَغَافِيرًا؟ فَدَخَلَ عَلَى

وَابَرِيعَ عَشْرًا: أَنَّهُ كَتَحْرِيمِ سَمَاءَ وَالصَّامِ، فَلَا يَجِبُ فِي شَيْءٍ أَصْلًا، وَلَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، بِنِ هُوَ لَعْنًا، قَالَهُ مَرْوُوفٌ وَالتَّحْمِي وَأَبُو صَدَمَةَ وَأَصْبَغُ، لِمَالِكِي.

هَذَا كُنْهُ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ الْحَرَّةَ، أَمَا إِذَا قَدَّه لَأَمَةٍ فَمَلَّهَبُ لَشَفْعِي أَنَّهُ إِنْ نَوَى جُنْهًا عَتَقَتْ، وَنَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا لِرَمَّةٍ كَهَارَةً يَمِينٍ، وَلَا يَكُونُ يَمِينًا، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا وَجِبَ كِفَارَةُ يَمِينٍ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَنْهَبِ. وَقَالَ سَائِدٌ: هَذَا فِي الْأَمَةِ لَعْنًا لَا يَتَوَثَّقُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

قَالَ لِمَنْصُفِي: وَقَدْ عَدَمْتُ الْعَدَمَاءُ عَلَيْهِ كِفَارَةُ يَمِينٍ بِتَمَسُّسِ التَّحْرِيمِ وَفَدَّ أَبُو حَبِيَّةٍ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَحْرَمَةٌ مِنْ أَمَةٍ وَطَعَامٌ وَغَيْرُهُ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَذَوَّلَهُ، فَيَلْزَمُهُ حَيْثُ كِفَارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْهَبُ مَالِكٍ وَالتَّحْفِي وَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ: هَذَا الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ، أَوْ هَذَا سَمَاءٌ أَوْ هَذَا الثَّوْبُ، أَوْ دَحْوُلُ لَيْبَتٍ، أَوْ كَلَامُ زَيْدٍ، وَسَوَاءٌ مِنْ مَحْرَمَةٍ، غَيْرِ الرُّوْحَةِ وَالْأَمَةِ، يَكُونُ هَذَا لَعْنًا لَا شَيْءَ فِيهِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ، إِذَا تَنَازَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْوَلَدُ كَالْأَمَةِ لَيْبَ ذَكَرَهُ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي النُّسخِ: (فَتَوَاطَيْتُ) وَأَصْلُهُ: (فَتَوَاطَيْتُ) بِالْهَمْزِ، أَيْ: تَفَقَّطَ.

قَوْلُهَا: (إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ) هِيَ بَفَحِ السُّمِيمِ وَيَفِينِ مَعْجَمَةٍ وَنَاءٍ وَبَعْدَ انْقَاءِ يَاءٍ هَكَذَا هُوَ فِي الْمَرْصُوعِ الْأَوَّلِ فِي حَمِيصِ النُّسخِ. وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْأَخِيرَانِ فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بِلِيَاءٍ. وَفِي بَعْضِهِمَا بِحَدَفِهِ.

قَالَ الْقَاضِي: الْمَصَوِّبُ إِثْنَانِ، لِأَنَّهُ عَرَضٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي^(٢) الْمَفْرُودِ، وَإِنَّمَا حُلِفَتْ فِي ضَرْبِهِ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): وَهَذَا

(٢) «إِكْمَالُ الْعِلْمِ»: (٢٦/٥ - ٢٧)

(٣) وَهَكَذَا هُوَ فِي مَسْخَرٍ فِي الصَّحِيحِ مَسْمُومٍ.

(٤) فِي (ج): مِنْ

إِخْدَ هُمْ فَقَدْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ»
 فَتَزَلَّ: ﴿يَا نَحْرُ مَا أَمَلَّكَ لَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُ﴾ [المعجم: ١-١٤] لَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَنَزَلَتْ
 أَسْرَ الْإِنِّي إِلَى تَعْنِ أَرْوَجِيهِ حَرِيثًا [المعجم: ١٢] يُقُولُ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا». [المعجم: ٢٥٨٥٢،
 وأخري: ٥٢٦٧].

[٣٦٧٩] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا:
 حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ لِحْلُوءَ
 وَالْعَسَلِ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْغُضْرَ، دَارَ عَنِ يَسَارِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَتَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ، فَتَحْتَسِبُ
 عِنْدَهَا أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ يَحْتَسِبُ، فَمَالَتْ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهَذَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عِجَّةً
 مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُتِلَتْ: أَمْ وَاللَّهِ لَتُحْدَلِرَنَّ لَهُ، هَذَا كَرِثَ ذَلِكَ
 يُسَوِّفُهُ، وَقُتِلَتْ: إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ قَبْلَهُ سَيَذْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكُنْتُ مَغْفِيرًا؟
 فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَلِيهِ الرِّيحُ؟ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ
 الرِّيحُ - فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَنْتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةً عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُ الْعُرْقُطِ،

الشعر، وهو جمع: مغسور، وهو ضئع حمراء كالتلف، وله راحة كريهة، ينضخه شجر يقال له:
 العُرْقُطُ، بضمة العين المهملة والهمزة، يكون بالحجاز، وقيل: إِنَّ الْعُرْقُطَ لَبَثٌ لَهُ وَرَقَةٌ عَرِيضَةٌ تَغْتَرُّشُ
 عَلَى الْأَرْضِ، لَهُ شَوْكَةٌ حَبِيَّةٌ^(١) وَثَمَرُهُ بَيْضٌ كَالْقُطْنِ مِثْلُ بَرٍّ قَهْمِصٍ، خَبِيثٌ لِرَاحَةِ. قَالَ الْقَاضِي:
 وَزَعَمَ لِمَهْلَبٍ أَنَّ رَاحَةَ الْمَغْفِيرِ وَالْعُرْقُطِ حَسَنَةٌ، وَهُوَ خِلَافُ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ، وَخِلَافُ مَا قَالَهُ
 النَّاسُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعُرْقُطُ مِنْ شَجَرِ الْعَصَاةِ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ، وَقِيلَ: رَاحَتُهُ كِرَاحَةُ
 لَيْبِذٍ، وَكَانَ نَسِيًّا ﷺ يَكْرَهُ أَنْ تُوجَدَ مِنْهُ رَاحَةُ كَرِيهَةٌ^(٢).

قوله: (جَرَسَتْ نَحْلُ الْعُرْقُطِ) هو بالجيم والراء والسين المهملة، أي: كَلَّتِ الْعُرْقُطُ لِيَصِيرَ مِنَ الْعَسَلِ

قوله: (فَقَالَ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ» - فَتَزَلَّتْ: ﴿يَا نَحْرُ مَا أَمَلَّكَ لَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُ﴾ [المعجم: ١-١٤] لَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، وَنَزَلَتْ أَسْرَ الْإِنِّي إِلَى تَعْنِ أَرْوَجِيهِ حَرِيثًا [المعجم: ١٢] يُقُولُ: «بَلْ شَرِبْتَ عَسَلًا». [المعجم: ٢٥٨٥٢، وأخري: ٥٢٦٧].

(١) أي: مائة فيها عرج.

(٢) «الكمون لمعجم»: (٢٧/٥)

وَسَأُولَ ذَلِكُ لَهُ، وَقُولِهِ أَنْتَ يَا صَفِيَّةُ، فَمِمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ كُنْتُ أَنْ أَبَادُهُ بِالْإِذِي قُلْتُ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَقًا مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ مَعَافِيرًا؟ قَالَ: «لَا» قَالَتْ: فَمَا هَلِ الرِّيحُ؟ قَالَ: «سَمْتُنِي حَفْصَةُ شَرِبَتْ عَسَلًا»، قَالَتْ: جَرَسَتْ لِحْلُهُ اعْرِقْطُ، فَمِمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَمِمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: «لَا حَاجَةَ لِي بِهِ». قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ لَقَدْ حَرَمْتَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي. [أحمد ٦٩٣٩٦، والطحاوي ٦٩٧٢]

هذا ظاهر في أن الآية نزلت في سبب ترك العسل، وفي كتب الفقه أنها نزلت في تحريم مارية.

قال القاصي: اختلف في سبب نزولها، فقالت عائشة في قصة العسل، وعن زيد بن أسلم أنها نزلت في تحريم مارية جارية، وخليفه ألا يطأها، قال: ولا حجة فيه لمن أوجب بالتحريم كفارة محتجاً بقوله تعالى: ﴿قَدْ وَصَّ اللَّهُ لَكُمْ نَجَلَةً لِيَتَذَكَّرَ اللَّهُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحر ٢٢]، لما روي أنه ﷺ قال: «والله لا أطأها» ثم قال: «هي علي حرام»^(١). وروي مثل ذلك من خليفه على شربه العسل وتحريمه، ذكره ابن المنذر^(٢)، وفي رواية البخاري: «لن أعود له، وقد خلعت، لا»^(٣) تخبري بذلك أحداً.

وقال الطحاوي^(٤). قال النبي ﷺ في شرب العسل: «لن أعود إليه»^(٥)، ولم يذكر يمينا، لكن قوله تعالى: ﴿قَدْ وَصَّ اللَّهُ لَكُمْ نَجَلَةً لِيَتَذَكَّرَ اللَّهُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾، يوجب أن يكون قد كان هناك يمين^(٦).

قلت: ويحتمل أن يكون معنى الآية: قد فرض الله عليكم في التحريم كفارة يمين، وهكذا يفهمه الشافعي وأصحابه وموافقوه.

(١) أخرجه البيهقي في المنصور: (٢٢/ ٥٩) عن زيد بن أسلم.

ومن أنس جده أن رسول الله ﷺ كنت له أمه يطأها، فلم يؤذ به حدثه وحمصه حتى حرمها على نفسه، فانزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي تَكُونُ لَكُمْ نَجَلَةً لِيَتَذَكَّرَ اللَّهُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. أخرجه نسائي، ٣٩٥٩، والحاكم ٣٨٢٤ وقد: صحيح شرط مسلم، ورواهه الطحاوي.

(٢) في الإشراف: (٧/ ١٦٠).

(٣) في التلخيص: أن لا، ونسبت من الصحيح البخاري: ٤٩١٢.

(٤) مختصر اختلاف العلماء: (٢/ ٤٩٥).

(٥) بعضها في (ص) و(هـ)، أبدأ.

(٦) فاكهون صحيح: (٥/ ٢٨).

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَسْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَاةَ، بِهَذَا سَوَاءً. [٣٦٨٠] () وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (البيهقي: ٥٢١٦؛ الترمذي: ١٢٦٧٩).

قوله: (فقال: «بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش»): وفي الرواية التي بعدها: أَنَّ شُرْبَ العسل كان عند حفصة.

فقال (١) القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أنَّ لتي شرب عندها لعسل زينب، وأنَّ المتظاهرين عليه عائشة وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمرو بن الخطاب وابن عباس أنَّ المتصدين عائشة وحفصة، وذكر مسلم أيضاً من روية أبي أسامة عن هشام، أنَّ حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأنَّ عائشة وسودة وصفيّة عن ثلوثي تطهرن عنه، قال: والأول أصح.

قال النسائي: إسناد حديث حجاج صحيح جيد غاية.

وقال الأصبغي: حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى، وأكمل لذمة، يريد قوله تعالى: ﴿وَأَن تَطَهَّرَ عَلَيْهِ﴾ فهما ثنتان لا ثلاث، وأنها عائشة وحفصة، كما قل فيه، وكما عرفت به عمر رضي الله عنه، وقد نقلت الأسماء عن الراوي في الرواية الأخرى، كما أنَّ الصحيح في سبب نزول الآية أنها في قصة العسل، لا في قصة مارية، المعروف في غير «الصحيحين»، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح (٢)، قال النسائي: إسناد حديث عائشة في العسل جيد صحيح غيب. هذا آخر كلام للقاضي (٣).

ثم قال القاضي بعد هذه: المصواب أنَّ شرب العسل كان عند زينب.

قوله تعالى: ﴿وَأَن تَطَهَّرَ عَلَيْهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَن تَطَهَّرَ عَلَيْهِ﴾ (النسائي: ١٢)، لقوله: «بل شربت عسلاً» هكذا هو في روية مسلم، قال القاضي: فيه اختصار، وتماثل: «وَأَن تَطَهَّرَ عَلَيْهِ»، وقد حلفت، لا (٤) تخبري بذلك أحداً كما رواه البخاري، وهذا أحد لأقوال في معنى السر، وفي: بل ذلك في قصة مارية، وقبل غير ذلك.

(١) في (س) و(هـ): قال.

(٢) في (خ): طريق الصحيح.

(٣) في «إكمال» (٢٨/٥) - (٢٩).

(٤) في نسخ. أن لا يثبت من الزمان بمصدا (٢٩/٥)، ويحوي: ٢٩١٢.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يحبّ الحلوة والعسل) قال العلماء: المراد به (الحلواء) هنا كلُّ شيء حلوٍّ، وذكرُ لعسلٍ بعدها تنبيهاً على شرفته ومزيتته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام. و(الحلواء) بالمد.

وفيه جورٌ أكبرٌ للديار لأطعمة وطيّباتٍ من لوزق، وأنّ ذلك لا ينهي الزهّد والمراقبة لا سيما إذا حصل الثفاهاً.

قولها: (فكان إذا صلّى العصرَ دار على نسائه، فيدنو منهنّ) فيه دليلٌ لما يقوِّنه أصحابنا: أنّه يجوزُ لمن قسّم بين نسائه أن يدخل بالنهار إلى بيتٍ غير مقسومٍ لها لحاجة، ولا يجوزُ الوضوء.

قولها: (والله لقد حرّمناه) هو بتحقيق النراء، أي: منعتُه منه، يقال منه: حرّمته وأحرّمته، ولأول الفصح.

قوله: (قال إبراهيم) حدثنا الحسن بن بشر - حدثنا أبو أسامة، بهذا) معناه: أنّ إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناده هذا لحديث، فرواه عن واحد عن أبي أسامة، كما روه مسلم عن أبيه عن أبي أسامة فعلاً يرجح، والله أعلم.



٤ - [باب بيان أن تخيير امرأته

لا يَكُون طلاقاً إلا بالنية]

[٣٦٨١] ٢٢ - (١٤٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَّابٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى لُثَيْبِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَرْوَاجِ بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » . قَالَتْ : فَذَعَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ . قُلْتُ : ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ : ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تَرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِيشَهَا فَضَالِكُمْ أَمْ تَكُونُ أَتَقَرُّوْنَ بِرِيشِهَا سَرَّارًا جَبِيلًا ﴾ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَيَنْ أَلَّهِ عَدَّ لِمُخَيَّرَتٍ مِثْلَ مَا كُنْتُمْ تُرِيدُونَ عَظِيمًا » . قَالَ : ثُمَّ قَالَ : « قُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟ قَوْنِي أَرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ » . قَالَتْ : ثُمَّ فَعَلَ أَرْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ . (مكر ١٣٦٩٦ / أحمد ١٦١٠٨) .

والقاري: ١٧٨٦ معلقاً بحقيقة الحرماء.

[٣٦٨٢] ٢٣ - (١٤٧٦) حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ عَدِصِمٍ - عَنْ

باب بيان أن تخيير امرأته

لا يَكُون طلاقاً إلا بالنية

قوله : (لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَرْوَاجِ بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمْرًا ، فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ » . قَالَتْ : فَذَعَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَنِي بِفِرَاقِهِ) ثَمَّا بَدَأَ بِهَا لِمُضِيئِهِ

وفوله ﷺ : « فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي » معناه ما يصرك أَلَّا تَعَجَّلِي ، وَلَمَّا قَالَ لَهَا هَذَا شَفَقَهَا عَلَيْهَا وَعَسَى أَنْ يَكُونَ ، وَنَصِيحَةً لَهُمْ فِي بِلَاقَتِهِ عَنْهُ ﷺ ، فَإِنَّهُ خَالَ أَنْ يَحْبِسَهَا صَغُرَ سِتُّهُ وَقَدْ تَجَرَّبَتْ عَلَى خَتَبِ الْفِرَاقِ ، فَيَجِبُ فِرَاقُهَا ، فَخَصَّرَ هِيَ وَأَبَوَاهَا وَبَاقِي السُّورَةِ بِالِاقْتِنَاءِ بِهَا

وفي هذا الحديث ملقبة خديجة لعائشة ، ثم لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن . وهذا لمددته إلى

مُعَاذَةُ الْعَدُوَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُ إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ: ﴿زَيْجٍ مِّنْ نَّسَاءٍ يَمُرُّنَ وَلَيْسَ لَكَ مِنْ نَّسَاءٍ﴾ (الأحزاب: ٥١)، فَقَالَتْ لَهَا مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتُ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَكَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي. [بغداد: ٣٦٨٣].

[٣٦٨٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ عِيْسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا حَاصِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أحمد: ٢٤٤٧٦، وصحاحي: ١٧٨٩].

[٣٦٨٤] ٢٤ - (١٤٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التُّومِي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَاقًا. [أحمد: ٢٤٦٥٣، وصحاحي: ٥٢٦٣].

[٣٦٨٥] ٢٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبْلَى خَيْرًا أَمْرًا وَاجِدَةً أَوْ مِثْلَهُ أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَاقًا؟ [الخطيب: ٤٣١٨٤].

[٣٦٨٦] ٢٦ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِهِ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَاقًا. [الخطيب: ٤٣١٨٤].

قولها: (إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي) هذه المناقضة فيه ﷺ ليست لمجرد الاستمتاع، ولمطلق العشرة وشهوات النفوس وحفظها، التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين، والرغبة فيه وهي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه، وهي قضاء حقوقه وحوائجه، وتوفيق نزول لرحمة والوحي عيه عندها، ونحو ذلك.

ومثل هذا حديثُ بن عباس وقوله في الفتح: (لا أُؤْثِرُ بِنَفْسِي مِنْكَ أَحَدًا) (١)، ونظائر ذلك كثيرة.

قولها: (خَيْرُونَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ). فلم نَعُدَّهُ طَلَاقًا) وفي رواية: (فلم يكن طلاقًا). وفي رواية:

[٣٦٨٧] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَنَابِيٍّ، الْأَحْوَلِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَاشِمَةَ قَالَتْ: خَبَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَاهُ، فَلَمْ يَغْلُظْهَا. [والتفرد: ١٣٦٨٨].

[٣٦٨٨] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَاهُ وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَاشِمَةَ قَالَتْ: خَبَّرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَاهُ، فَلَمْ يَغْلُظْهَا عَلَيْنَا شَيْئًا. [احمد: ٢٤١٨١] [والتفرد: ٣٦٨٩].

[٣٦٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ هَاشِمَةَ. وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ هَاشِمَةَ، بِمِثْلِهِ. [الخطابي: ١٣٦٩٠] [والتفرد: ٣٦٩٠].

[٣٦٩٠] ٢٩ - (١٤٧٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى

[فاخترناه، فلم يغْلُظْهَا] . وفي رواية: [فاخترناه، فلم يَغْلُظْهَا عَلَيْنَا شَيْئًا] . وفي بعض النسخ: [ولم يَغْلُظْهَا عَلَيْنَا شَيْئًا] .

وفي هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وجمهور العلماء أَنَّ مَنْ خَيَّرَ زَوْجَتَهُ فَاخْتَارَتْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا، وَلَا يَقَعُ بِهِ فُرْقَةٌ.

وروي عن عبي وزيد بن ثابت ولخسن والليث بن سعد: أَنَّ نَفْسَ التَّخْيِيرِ يَقَعُ بِهِ طَلَقٌ بَلَاءً، سِوَاهُ اخْتَارَتْ رَوْحَهُ أَمْ لَا، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ^(١) وَالتَّقَاشُ^(٢) عَنِ مَالِكٍ.

قَالَ لِقَاضِي: لَا يَصَحُّ هَذَا عَنْ مَالِكٍ، ثُمَّ هُوَ مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ مُرَدُّودٌ بِهِذِهِ الْأَحَادِيثُ لِصَحِيحَةِ الْعَصْرِيَّةِ، وَلَعَلَّ الْمُتَأَمِّلِينَ بِهِ لَمْ تَنْفَعِهِمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) هي معالم السنن: (٣/٤٨٦).

(٢) عنه أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد بن زياد، التقاش، النعسر، له كتاب في التفسير، وغيره، توفي سنة ٣٥١ هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٥/٥٧٣).

(٣) لم يرد له لعلم: (٥/٣٣).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُنُوساً يَبْكُونَ، لَمْ يُوَدِّدْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرَ فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِيساً، حَوْلَهُ نِسَاءٌ، وَجَمْعٌ سَائِكَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: لَا أَقُولُ شَيْئاً أَضْحِكُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ رَأَيْتَ بَيْتَ خَارِجَةٍ، سَأَلْتَنِي النَّفَقَةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَوَجَّاتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هَؤُلَاءِ حَوْلِي كَمَا تَرَى، يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ»، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَدِيشَةَ يَجُأُ عَنْقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجُأُ عَنْقَهَا، بِكَلَامٍ يَقُولُ: تَسْأَلُنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَقُلْنَا: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ عَتَزَلَهُنَّ شَهْراً أَوْ شِئْناً وَبِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْوِكُوا﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿يَمْحُيَنَّ مِنْكُمْ آثَرَ عَدِيشَةٍ﴾ [المجادلة: ٢٨-٢٩] قَالَ: فَبَدَأَ بِعَدِيشَةَ، فَقَالَ: «يَا عَدِيشَةُ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَهْرَضَ عَلَيْكَ أَمراً أَحِبُّ أَلَّا تُعْجِلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَبِيكَ»، قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ عَلَيْهَا الْآيَةُ، قَالَتْ: أَيْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْتَشِيرُ أَبِيي؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَزْوَاجَ، وَسَأَلْتُكَ أَلَّا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُتِلَ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَعَلَّقِي مُعْتَباً وَلَا مُتَعْتَباً، وَلَكِنْ يَتَعَلَّقِي مُعْتَباً مُسْتَرّاً» [البقرة: ١٨٨].

قوله: (وَجَمْعٌ) هو بالجمع، قال أهل اللغة: هو الذي^(١)، نَسَدُ حَزْنُهُ حَتَّى أَمْسَكَ عَنِ الْكَلَامِ، يَقَالُ: وَجَمَّ يَفْتَحُ الْجِمْمَ، وَجُجُوماً.

قوله: (لَا أَقُولُ شَيْئاً أَضْحِكُ لِنَبِيِّ ﷺ)، وفي بعض النسخ، (أَضْحَكُ النَّبِيُّ ﷺ) فيه استحباب مثل مد. وَأَذِنَ الْإِنْسَانُ إِذَا رَأَى صَاحِبَهُ مَهْمُوماً حَرِيصاً يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِمَا يُصَحِّكُهُ أَوْ تَخْفِضُهُ وَيُطِيبُ نَفْسَهُ. وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق عليه السلام.

قوله (فَوَجَّاتُ عَنْقَهَا)، وقوله: (بِجُأُ عَنْقَهَا) وهو بالجمع ويدهمزة، يقال: وَجَّأُ يَجُأُ^(٢)، إِذَا تَغَنَّى.



(١) أي (مع)، للذي

(٢) أي (مع): يَجُأُ يَجُأُ

٥ - [باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهن،

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْهَرْ أَعْلَانَهُ﴾]

[٣٦٩١] ٣٠ - (١٤٧٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ لِحَنَفِي: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ، عَنْ سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ لَمَّا اغْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، قَالَ: دَخَلْتُ لِمَسْجِدٍ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقْرَأُونَ: حَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحَجَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ: فَقُلْتُ: لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا بِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ، قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ، أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّ، وَلَوْلَا أَنَا لَطَلَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي جَزَائِرٍ فِي الْمَشْرِيقِ، فَدَخَلْتُ فِيمَا أَنَا بِرَبِّحٍ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

قوله: (عن سِمَاكِ أَبِي زُمَيْلٍ) هو بضم الزاي وفتح الميم.

قوله: (إِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى) هو يتاء مشددة بعد الكاف، أي: يَضْرِبُونَ بِهِ الْأَرْضَ، كَفُفَسَ الْمُهْمَرُ لِمَنْكَرٍ.

قوله: (عَلَيْكَ بِعَيْتِكَ) هي سعين اسمعلة ثم ياء مشددة تحت ثم ياء موحدة، وامرؤ: عَيْتٌ بِوَعْدٍ بَتَبَكَ حَفْصَةُ، قَالَ أَهْلُ النُّعَةِ: الْعَيْتُ لِي كَلَامٌ لِعَرَبٍ وَعَدَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ فِيهِ أَفْضَلُ نِجَابٍ^(١) وَنَفِيسٌ مَتَاعُهُ فَتَلَبَّهَتْ بِتَلَا بِهَا.

قوله: (هُوَ فِي الْمَشْرِيقِ) هي بفتح الميم وفتح الراء وضمهم.

قوله: (فَلَاذًا أَنَا بِرَبِّحٍ) هو بفتح الراء وديالبيه، لموحدة.

قَاعِدًا عَلَى أُنْكُفَةِ الْمَشْرِبَةِ، مُدَلِّ رَجُلَيْهِ عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جَذَعٌ يَرَفَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَتَحَدَّرُ، فَقَادَتْ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنْظُرَ رِيحٌ إِلَى الشَّرْفَةِ، ثُمَّ تَنْظُرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنْظُرَ رِيحٌ إِلَى الشَّرْفَةِ، ثُمَّ تَنْظُرَ إِلَيَّ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَيْلِي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنُّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ خَفِضَةٍ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِيهَا، لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ، فَجَلَسْتُ، فَأَذْنَى عَلَيْهِ إِزَارَهُ، وَيَسَّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَتَنْظَرْتُ بِصَبْرِي فِي جِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَدَأَ أَنَا بِقُبْضَةٍ مِنْ شَجِيرٍ نَحْوِ لَصَاحٍ، وَمِثْلَيْهَا قَرَطًا فِي نَاحِيَةِ الشَّرْفَةِ، وَإِذْ أَقْبَقُ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَأَبْتَلَيْتُ عَيْنِي، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا ابْنَ الْحَطَّابِ؟». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِكَ، وَهَلْوَ جِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى، وَذَاكَ قَيْصَرٌ وَكَسْرَى فِي السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ جِزَانَتُكَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْحَطَّابِ، أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآجِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟». قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْعَضْبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَشُقُّ

قوله: (قَاعِدًا عَلَى أُنْكُفَةِ الْمَشْرِبَةِ) هي بضم الهمزة و لكاف وتشديد لعماء، وهي عتبة الباب السفلى.

قوله (عَلَى تَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ) هو نون مفتوحة ثم قاف مكسورة، عد هو الصحيح الموجود في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه باقيا بدل النون، وهو (لقير) بمعنى مقشور، مأخوذ من قفار لظهور، وهو جَذَعٌ فِيهِ قَرَحٌ^(١).

قوله. (وَإِذَا أَقْبَقُ مُعَلَّقٌ) هو بفتح الهمزة وكسر القاف، وهو الجندل الذي لم يتم دسغه، وجمعه 'أَقْق'، بفتحهما كأديم وأدم، وقد أقق أديم^(٢)، بفتحهم، يَأْقُقُهُ بكسر لفاء

(١) الإكمال: نعيم: (٤١/٥)

(٢) نبي (ج) أديم

عَلَيْكَ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجَنِّيهِمْ وَمِيكَائِيلَ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلْنَا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهَ - بِكَلَامٍ إِلَّا زَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، رَبُّهُ التَّخْيِيرُ: «عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلَاقَكَ أَنْزِلًا غَيْرًا مِنْكَ» [التسريم ٥] «وَأَنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلَّى الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعْدَ ذَلِكَ ظُهُورُهُ» [التسريم ١٨] وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَخَفِصَةُ تَظَاهَرَانِ عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَطَلَّقْتَهُنَّ؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُسْلِمُونَ يَنْكُحُونَ بِالْحَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْرِجَهُمْ أَنْتَ لَمْ تُطَلِّقْهُنَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ». فَلَمْ أَزَلْ أُحْدِثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْعُصْبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى كَثُرَ فَضْجُكَ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَغْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْتُ، فَهَزَلْتُ أَنْشَبْتُ بِالْجِلْدِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَلْمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ يَسْمًا وَعِشْرِينَ». فَقُمْتُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَتَأَذَّيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظِرُونَ مِنْهُمْ» [التسريم ٨٣]، فَكُنْتُ أَنَا اسْتَبْطَلْتُ ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ آيَةَ التَّخْيِيرِ، [انظر: ١٣٦٩٥].

قوله: (حتى تحسّر العصب عن وجهه) أي: رن وانكسفت.

قوله: (وحتى كثر فضجك) (١) هو بفتح شين المعجمة المسخفة، أي: أهدى أسنانه تبسمًا، ويقال أيضًا في الغضب، وقال ابن السكيت: كثر وبسم وابتسم وافتر، كله بمعنى واحد، فإن زاد قيل: فقهه وزهوق (٢) وكثر كثر.

قوله: (أنشبت بالجلد)، هو بالشاء المثناة في آخره، أي: أسنمت.

(١) في (ن): وضحك.

(٢) في النسخ: زهدق، والمثبت من إصلاح استنطق، ص ٤١٩، ونظر القاموس المحيط، وراج العروس، وزاد فيه.

بمعرفة.

[٣٦٩٢] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - : أَخْبَرَنِي يَحْيَى : أَخْبَرَنِي عُثَيْدُ بْنُ حُبَيْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ، قَالَ : مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ بَيْتَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيْبَةً لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَخَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ لِي الْأَرَاكِ لِحَاجَتِهِ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مِنَ اللَّثَانِ نَظَاهِرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاجِهِ؟ فَقَالَ : بَلَدٌ حَفْصَةٌ وَعَائِشَةُ. قَالَ : فَقُلْتُ لَهُ : وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لَأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ، فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيْبَةً لَكَ، قَالَ : فَلَا تَفْعَلِي، مَا ظَنَنْتُ أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَيَسْأَلَنِي عَنْهُ. فَإِنْ كُنْتُ أَصْنَعُهُ أَخْبَرْتُكَ. قَالَ : وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ أَتَمُّرُهُ، إِذْ قُلْتُ لِي أَمْرًا بِي : لَوْ صَنَعْتُ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا : وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَاهُنَا، وَمَا تَكَلَّمُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتِ، وَإِنْ بَنَيْتُكَ لَشَرِّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَطْلُ يَوْمَهُ غَضَبَانِ، قَالَ عُمَرُ : فَأَخَذُ رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجُ مَكَانِي، حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا بَيْتَةُ، إِنَّكَ لَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَطْلُ يَوْمَهُ غَضَبَانِ؟ فَقَالَتْ حَفْصَةُ : وَاللَّهِ إِنَّا لَتُرَاجِعُهُ، فَقُلْتُ : تَعْلَمِينَ أَنِّي أَحْذَرُكَ عُقُوبَةَ اللَّهِ وَعُظْبَ رَسُولِهِ، يَا بَيْتَةُ، لَا تَعْرَنِي هَلِوُ اللَّيِّ قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَذْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَابَتِي مِثْلَهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقُلْتُ لِي أُمِّ سَلَمَةَ : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، قَدْ دَخَلْتُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَنْقِي أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَرْوَاجِهِ قَالَ : فَأَخَذَنِي أَخَذَ كَسَرَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ

قوله : (فبينما أنا في أمر أتَمُّرُهُ) معناه : أشور^(١) فيه نفسي وأفكر ، ومعنى (بينما) و(بينما) أي : بين أوقات التَّيَمُّارِي ، وكذا ما أشبهه ، وسبق بيانه^(٢) .

قوله : (حتى أدخل على حفصة) هو بفتح اللام^(٣) .

(١) في (مع) : أشور ، ويعتبر إكمال المسجع : (٣٨ / ٥) .

(٢) (٤١٦ - ٤١٥ / ٢) .

(٣) في (مع) : يرفع اللام .

عنده، وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أدني بالخبر، وإذا غاب كنت أنا أتيت بالخبر. ونحن حينئذ نتخوف ملكاً من ملوك غسان، ذكر لك أنه يريد أن يسير إلينا، فقد امتلأت صدورنا منه، فأتى صاحبي الأنصاري يذوق لثاب، وقال: افتح، افتح، فقلت: جاء القساني؟ فقال: أشد من ذلك، اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه، فقلت: رغب أنف حفصة وعائشة، ثم أخذ ثوبي فأخرج، حتى جئت، فإذا رسول الله ﷺ في مشربة له يرتقي إليها يعجته، وغلام لرسول الله ﷺ أمود على رأس الدرجة، فقلت: هذا عمر. فأذن لي، قال

قوله: (وكان لي صاحب من الأنصار، إذا غبت أدني بالخبر. وإذا غاب كنت أنا أتيت بالخبر) في هذا استحباب حضور مجالس العزم، واستحباب التناوب في حضور العزم، إذا لم يتيسر لكل واحد حضور بنفسه.

قوله: (من ملوك غسان) أشهر ترك صرف (غسان)، وقيل: بصرف، وسبق إيضاحه في أول كتاب^(١).

قوله: (فقلت: جاء القساني؟ فقال: أشد من ذلك، اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه) فيه ما كنت المصحبة ﷺ عنده من لاهتمام بأحوال رسول الله ﷺ، ولتفق الثام لما يقلقه أو يعضبه.

قوله: (رغم أنف حفصة) هو بفتح الغين وكسرها، يقال: رغم رغمًا ورغماً ورغماً. بفتح الراء وضمها وكسرها، أي: تصق بالرغام، وهو ثرب، هذا هو الأصل، ثم متعسف في كل من عجز عن الانصاف، وفي البذل والالتقاء عجزاً.

قوله: (فأخذ ثوبي فأخرج، حتى جئت) فيه استحباب لتجمل بالثوب والجمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار، احتراماً لهم.

قوله: (في مشربة له يرتقي إليها يتخلها) وقع في بعض النسخ: (بمخلها)، وفي بعضها: (بمخلها)، وفي بعضها: (بمخلها) وكله صحيح، ولاخيرة أجوده قال: بن فتية وغيره: هي درج من الثخل، كما قال في الرواية السابقة: (جذع).

عُمَرُ: فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَدِيثَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّهُ لَعَلَى حَصِيرٍ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لِبَفٍّ، وَإِنْ عِنْدَ رِجْلَيْهِ قَرْطَافٌ مَضْبُورٌ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبَاءٌ مُعَلَّقَةٌ، فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْحَصِيرِ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ كِسْرَى وَفَيْصَرَ فِيمَا هُمَا فِيهِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَهُمَا الدُّنْيَا وَلَكَ الْآخِرَةُ؟» (بحاري، ٤٩١٣ [لو نظر ٣٦٩١]).

[٣٦٩٣] ٣٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ إِبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مَعَ عُمَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. كَتَبْتُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: شَأْنُ الْمَرَاتِينِ؟ قَالَ: حُمْصَةٌ وَأُمُّ سَلَمَةَ. وَزَادَ فِيهِ: وَأَتَيْتُ الْحُجْرَ، فَإِذَا فِي كُلِّ بَيْتٍ بَكَاءٌ. وَزَادَ أَيْضًا: وَكَانَ أَلَى مِنْهُنَّ شَهْرٌ، فَلَمَّا كَانَ يَسْعَا وَحُشِيرِينَ، نَزَلَ إِلَيْهِنَّ. (انظر ٣٦٩٤).

قوله: (وإن عند رجليه قرطافاً مضبوراً) وقع في بعض الأصول: (مضبوراً) بالقاد المعجمة، وفي بعضها بالهمزة، وكلاهما صحيح، أي: مجموعاً.

قوله: (وعند رأسه أهباءٌ معلقةٌ)، يفتح الهمزة والهاء وبضمهما. لغتان مشهورتان، جمع إهبة، وهو التجدد قبل التدبغ على قول الأكثرين، وقيل: لجلده مطلقاً، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة^(١).

قوله: (فرايت أثر الحصير في جنب رسول الله ﷺ، فبكيت، فقال: «ما يبكيك؟» فقلت: يا رسول الله، إن كسرى وفيسر فيما هما فيه، وأنت رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «أما ترضى أن تكون لهما الدنيا ولك الآخرة؟»).

هكذا هو في الأصول: «ولك الآخرة»، وفي بعضها: «لهم الدنيا»، وفي أكثرها: «للهما بالثنية»، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع: «لهم الدنيا ولنا الآخرة»^(٢)، وكله صحيح.

قوله: (وكان ألى منهن شهرٌ) هو بمنزلة الهمزة وفتح اللام، ومعناه: حلفت لا يدخل عليهن شهرٌ، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء^(٣)، ولا له حكمه.

(١) (٢/٢٤٠)

(٢) هي بهذا اللفظ عند لبحاري ٤٩١٣، وعد. مسم. ٣٦٩١ يلفظ: «لنا الآخرة ولهم الدنيا».

(٣) في (ج): في الاصطلاح والفقهاء.

وأصل الإيلاء في اللفظة الحليف على الشيء، يقال منه: آلى يؤولي^(١) إيلاءً، وتآلى تآلياً، وتآلى التلاء، وصار في عرف الفقهاء مختصاً بالحليف على الامتناع من وظء الزوجة، ولا خلاف في هذا، إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة، من ترك جماع أو كلام أو إنعاق^(٢).

قال القاضي عياض^(٣): لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقاً ولا كفارةً ولا بطلاناً، ثم اختلفوا في تقدير مدته. فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم: لمؤلي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، وإن حلف على أربعة فليس بمؤل. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر، وشد ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقالوا: إذا حلف لا يجامعها يوماً أو أقل، ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤل، وعن ابن عمر: أن كل من وثق في يمينه وقتاً، وإن ضالت مدته فليس بمؤل، وإنما المؤل من حلف على الأبد.

قال: ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر. ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء.

فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وقال علماء الحجاز ومصر وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر كلهم: يقال للزوج: إما أن تجامع، وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه. وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال الشافعي وأصحابه. وعن مالك رواية كثرة الكوفيين، وللشافعي قول أنه لا يطلاق القاضي عليه، بل يحبر على لجماع أو الطلاق، ويُعزَّر على ذلك إن امتنع.

واختلف الكوفيون هل يقع طلاق رجعي أم باتن؟

فأما لا تخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقفه هو أو القاضي يكون رجعي، إلا أن مالكاً يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في الرجعة.

(١) في (ص): يولي، وهو تصحيفه.

(٢) في (ع): إنعاق.

(٣) في الإكمال، ص ٥٤٥: (٤٥/٤) وما سياتي منه.

[٣٦٩٤] ٣٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْمَعْظُومُ لِأَبِي بَكْرِ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُثَيْنٍ - وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْجَرَائِزِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظَّهَرِ، ذَهَبَ يَفْضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَذِرْنِي بِإِذَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ: وَلَمْ يُحْفَظْ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحَدٍ سِوَى مَالِكٍ.

وَلَمْ تُمْضِ ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ فِي الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ، لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ رِيْدٍ: إِذَا طُنِقَ انْقَضَتْ عِدَّتُهُ بِتِلْكَ الْأَقْرَاءِ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعِدَّةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَشْتَرُطُ لِلْإِبْلَاءِ أَنْ تُكَوَّنَ بِمِثْلِهِ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَمَعَ تَقْصِدِ الْغَضَبِ؟

فَقَالَ جُمْهُورُهُمْ: لَا يَشْتَرُطُ، بَلْ يَكُونُ مَوْلًى فِي كُلِّ حَالٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ - لَا يَكُونُ مَوْلًى إِذَا حَلَفَ لِمَصْحُوحَةٍ وَلَدَهُ لِقَضَائِهِ. وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَوْلًى إِذَا حَلَفَ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ سَمِعَ عُبَيْدَ بْنَ حُثَيْنٍ، وَهُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ) هَكَذَا هُوَ فِي حَمِيعِ النُّسخِ: (مَوْلَى الْعَبَّاسِ)، قَالُوا: وَهَذَا قَوْلُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ الْخَارِجِيُّ: لَا يَصِحُّ قَوْلُ ابْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا^(١). وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ مَوْلَى آلِ زَيْدِ بْنِ الْمُخَطَّابِ^(٢). وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَبُو بَكْرٍ هُوَ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ. قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الصَّحِيحُ عِنْدَ الْحَمَاطِ وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ^(٣).

قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرُّوْيَةِ: (كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتِمِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) هَكَذَا هُوَ فِي حَمِيعِ النُّسخِ: (عَلَى عَهْدِهِ)، قَالَ الْقَاضِي: إِنَّمَا قَالَ (عَلَى عَهْدِهِ) تَوْقِيفًا لِمَا، وَالْمَعْنَى تَظَاهَرَتَا عَلَيْهِ فِي عَهْدِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَظَاهَرُ عَلَيْهِ﴾ [التَّحِيم: ٤١] وَقَدْ صَرَّحَ فِي سَائِرِ الرُّوَايَاتِ بِاللَّهْمَا تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) التَّارِيخُ، ٤/٥٤٦.

(٢) مَبْنُوطًا: ٤٩٦.

(٣) الرَّاجِعُ، ١/٤٥٧.

وَرَجَعَ، دَهَبْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمَرْثَانِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: هَائِشَةُ وَحُفْصَةُ. [الحميد: ٣٣٩، والبخاري: ٤٩١٦].

[٣٦٩٥] ٣٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي نَفْظِ الْحَبِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْثَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ لِثَنَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نُوثًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُوَّتُكُمَا﴾ [النجم ١٤]، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَاجَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَنَبَّرَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَنْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَلَوَّضًا، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَنِ الْمَرْثَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ الثَّنَيْنِ قَالَ اللَّهُ ﷻ لَهُمَا: ﴿يَوْمَ نُوثًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُوَّتُكُمَا﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! - قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَرِهَ وَاللَّهُ مَا سَأَلَهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَكْتُمَهُ - قَالَ: هِيَ حُفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ لِحَبِيثٍ، قَالَ: كُنْتُ - مَعْمَرُ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَقَلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَرِئَتِ الْمَدِينَةَ رَجَدْنَا قَوْمًا نَعْلِيهِمْ نِسَاءوَهُمْ، فَطَلَفْتُ يَسْأَلُهَا يَتَعَلَّمَنَّ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَثَلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بَيْنَ دَلِيدٍ وَبَلْعَوَانِي، فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَوَدَّأَ هِيَ تَرَا جَعْنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَا جَعْنِي، فَقَالَتْ: مَا تَنْكُرُ أَنْ أُرَا جَعْتُ؟ فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَا جَعْنَهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَنُظِّلُهَا فَتَدْخُلُ عَلَى حُفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَا جَعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُمُ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ حَاطَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُمُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيَغْضَبَ رَسُولَهُ ﷺ، فَوَدَّ هِيَ قَدْ هَلَكْتَ، لَا تُرَا جَعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا،

قوله: (فسكنت على يديه، فتوضأ) فيه جواز الاستعدنية في الوضوء، وقد سبق إيضاحها في أوائل الكتاب^(١)، وهو أنه إن كانت لعدم فلا بأس بها، وإن كانت لغيره فهي خلاف الأولى، ولا يقاد مكرهاة، على الصحيح.

وَسَلِّينِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ حَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ، يُرِيدُ عَائِشَةَ. قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا لَتَنَاقُوسُ النُّزُولِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَيَأْتِيهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ عَمَّانَ تَنْجِلُ الْخَيْلَ لِنَغْرُوْنَا، فَتَزِلُ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضَرَبَ بِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدِّثْ أَمْرَ عَظِيمٍ. قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ عَمَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَظْلَمُ، ضَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَبَيْتُ حَفْصَةَ وَخَسِرْتُ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَذِبًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَى يَدَيَّ، ثُمَّ نَزَلْتُ فَقَدْ خَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تُبْكِي، فَقُلْتُ: أَظَلَقْتُكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي، هَذَا هُوَ مَا مَعْتَرِلُ فِي هَذِهِ الْمَشْرِقَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدٌ، فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعَمْرٍ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ، فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ، قَوْلَيْتُ مُذِيرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أْذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ، قَدْ أَثَرُ فِي جَنْبِهِ، فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْثَرُ، لَوْ رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكُنَّا - مَعَشَرُ قُرَيْشٍ - قَوْمًا نَعْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَلَفُوا نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضُّتُ عَلَى أَمْرَانِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَفْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقُلْتُ: مَا تَنْتَكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أُرَاجَعَ النَّبِيُّ ﷺ لَيُرَاجِعْنِي، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُمُ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَبَّ مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ بِنَهْنٍ وَخَسِرَ. أَفْتَدُ مِنْ

قوله. (وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ حَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ) قوله: (أَنْ كَانَتْ) بفتح الهمزة. والمراد به (الجارة) هذه القصة، و(أَوْسَمُ) أحسن وأجمل، والنسابة الجمال.

قوله: (عَمَّانُ تَنْجِلُ الْخَيْلَ) هو يضم اللام.

قوله. (مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ) هو بفتح الحاء وسكان السين، وفي غير هذه الرواية: (رمد) بكسر الراء، يقال: رمدت الحصى وأرمدته إذا تسبته.

إِخْدَهُنَّ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيُغْضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يُغَرِّتُكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتِكَ هِيَ أَوْ سَمِ مِنْكِ وَأَحَبُّ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكِ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى، فَقُلْتُ: أَسْتَأَيِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسْتُ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَأَ ثَلَاثَةً، فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يُوَسِّعَ عَلَيَّ أَمْنِيكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ قَارِسَ وَلُزُومَ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى جَالِساً ثُمَّ قَالَ: «أَفَبِي شَكٌّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ حُبَلْتُ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَدَّ أَقْسَمَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مَرْجَلَتِهِ عَلَيْهِمْ، حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ ﷻ. [أحمد: ٢٢٢٠، وليبيا: ٢٤٦٨].

[٣٦٩٦] - ٣٥ (١٤٧٥) قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيَّ شَهْرًا، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ أَعْلَهُنَّ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ». ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرُكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ». ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَيِمَ وَاللَّهِ أَنْ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا اسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ. [بخاري: ١٣٦٨٨، أحمد: ٢٥٣٠١].

قوله ﷺ: «أولئك قومٌ عَجَلَتْ لَهُمْ حَيَاتُهُمْ فِي حَيَاةِ الدُّنْيَا» قال القاضي: هذا مما يَحْتَجُّ به مَنْ يُعْضَلُ لِمَقَرِّ عَلَى الْمَتْنِ، لَمَّا فِي مَفْهُومِهِ أَنَّ بِمَقْدَارِهِمْ يَتَعَجَّلُونَ مِنْ طِبَاعَاتِ الدُّنْيَا يَفُوتُهُ مِنَ الْآخِرَةِ مِمَّا كَانَ مَدْخَرًا لَهُ لَوْ لَمْ يَتَعَجَّلْهُ. قَالَ: وَقَدْ بَيَّنَّا أَوْلَاهُ الْآخِرُونَ بِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ حَقَّ الْكَفَّارِ هُوَ مَا نَالُوهُ مِنْ تَعْيِمِ الدُّنْيَا، وَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: «مِنْ شِدَّةِ مَرْجَلَتِهِ» أَيُّ: مِنْ شِدَّةِ الْغَضَبِ.

قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» أَيُّ: هَذَا الشَّهْرُ.

وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجاتهم المهمة.

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرُ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسَلَنِي مُتَعَنِّتًا». قَالَ قَتَادَةُ: «صَعَتْ قُلُوبُنَا» الْحَرِيرِيُّ: «قَالَتْ قُلُوبُنَا».

وفيها أنَّ السَّاجِدَ إِذَا صَمَّ مَنَعَ الْإِذْنَ بِسُكُوتِ الْمُحِبِّجِ لَمْ يَأْذِنْ، وَالْعَالِمُ مِنْ عَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَعِذُّ حَاجِبًا، وَاتَّخَذَهُ فِي عَهْدِ الْيَوْمِ لِلْحَاجَةِ.

وفيه وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإنَّ عَمِيمَ اللَّهِ وَحَدَه؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَى حَالَةِ بَكْرَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ بِهَا. وفيه تكرار الاستئذان إذا لم يُؤْذَنْ. وفيه أنه لا فرق بين لرجل الجليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان.

وفيه تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً، أو بنتاً مَرْجُوعَةً؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَقْبَا سَتِيهِمَا، وَرَجَا كُلُّهُمَا مِنْهُمَا بَلَّغًا.

وفيه ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ من التَّقَلُّبِ مِنَ اللَّيْلِ وَإِزْجَادِهِ فِيهِ.

وفيه جواز سُكْنَى الْعُرْفَةِ ذَاتِ الْمَرْجُوعِ، وَاتِّخَاذِ الْبُخْرَانَةِ لِأَذَى الْبَيْتِ.

وفيه ما كانوا عليه من جزمهم على طلب العلم وتدريبهم فيه. وفيه جواز قبول خبر الواحد؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ صَاحِبِهِ الْأَنْصَارِيِّ وَيَأْخُذُ الْأَنْصَارِيُّ عَنْهُ. وفيه أخذ العزم عن مَنْ كَانَ عَتِدَهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْذُ أَفْضَلَ مِنَ الْمَأْخُذِ مِنْهُ، كَمَا أَخَذَ عُمَرُ عَنْ هَذَا الْأَنْصَارِيِّ.

وفيه أنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا رَأَى صَاحِبَهُ مَهْمُومًا، وَأَرَادَ إِزَالَةَ هَمِّهِ وَمُؤَانَسَتَهُ بِمُشْرَحِ صَدْرِهِ وَيَكْشِفُ هَمَّهُ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي ذَلِكَ، كَمَا قَالِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَسَاسُ بَا رَمُولَ اللَّهِ)، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَأْتِي مِنَ الْكَلَامِ بِهِ لَا يَرِيقُ صَاحِبَهُ هَيْزَلُهُ هَمًّا، وَوَيْدَا أَحْرَجَهُ، وَوَيْدَا مَكْلَمَ بِهِ لَا يَرْضِيهِ، وَهَذَا مِنَ الْأَدَابِ الْمَهْمَةِ. وفيه توقيف الكبير وخدعتهم وخيبتهم، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَعَ عُمَرَ.

وفيه الخطابُ بِالْأَلْفاظِ الْجَمِيلَةِ، لِقَوْلِهِ: (أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ)، وَلَمْ يَقُلْ: ضَرَّتْكَ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ هَذَا لَهَا فِي لَفْظِ الضَّرْبَةِ مِنَ الْكَرَاهَةِ.

وفيه جواز تَرْجُوعِ بَابِ غَيْرِهِ لِلْإِسْتِظْذَانِ، وَشِدَّةِ الْفَرْجِ لِلْأُمُورِ الْمَهْمَةِ.

وفيه جواز نَظَرِ الْإِنْسَانِ إِلَى نَوَاحِي بَيْتِ صَاحِبِهِ وَفِيهِ، بِمَا عَلِمَ عَدَمَ كَرَاهَةِ صَاحِبِهِ لِلذَّائِلِ، وَفَدَّ كَرِهَ السَّلَفُ فَضُولَ النَّظَرِ، وَهُوَ مَحْمُودٌ عَلَى مَا إِذَا صَمَّ كَرَاهَتَهُ لِمِثْلِكَ وَشَكَّ فِيهَا.

وفيه أنَّ الزوج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر إذا جرى منها سبب يقتضيه .

وفيه حوز قوله لغيره: (رغم أنفه) إذا أساء، كقول عمر: (رغم أنف حفصة)، وبه قال عمر بن عبد

العزيز وأخرون، وكراهه مالك.

وفيه فضيلة عائشة للاثناء به في التحيير، وفي الدخول بعد انقضاء الشهر .

وفيه غير ذلك، والله أعلم.



٦ - [بَابُ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَا نَفَقَةَ لَهَا]

[٣٦٩٧] ٣٦ - (١٤٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَاسْحَطْنَهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لِي عَلَيْكَ مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ،

بَابُ: الْمَطْلُوقَةُ الْبَائِنُ^(١) لَا نَفَقَةَ لَهَا

فيه حديث فاطمة بنت قيس: (أنا أبا عمرو بن حفص طلقها) هكذا قاله الجمهور، أنه أبو عمرو بن حفص، وقيل: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو حفص بن لمغيرة، واختلفوا في اسمه، قال الأكثرون على أن اسمه عبد الحميد. وقال النسائي: اسمه أحمد. وقال آخرون: اسمه كنيته

وقوله: (أنه طلقها) هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، وتفق على روايته الثقات، على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً، أو البتة، أو آخر ثلاث تطليقات.

وجاء في آخر «صحيح مسلم»^(٢) في حديث الجعدة ما يؤهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم، أو مؤولة، وستوضحها في توضيحها إن شاء الله تعالى.

وأما قوله في رواية: (أنه طلقها ثلاثاً)، وفي رواية^(٣): (طلقها البتة)، وفي رواية: (طلقها آخر ثلاث تطليقات)، وفي رواية: (طلقها طشة)، كانت بفتح من طلاقها)، وفي رواية: (طلقها)، ولم يذكر عدداً ولا غيره.

والجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طليقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روى أنه طلقها مطلقاً أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطليقات، فهو ظاهر، ومن روى البتة، فمرده طلقها طلاقاً صارت به متبوتةً بالثلاث، ومن روى ثلاثاً، أراد تمام الثلاث.

(١) في نسخة من «صحيح مسلم» ثلاثاً.

(٢) الحديث: ٧٣٨٦، وبعبارة فيه (فقال: تكثرت ابن صغيرة - وهو من خيار شباب فريش يومئذ - فأصيب في أوله

لجهد مع رسول الله ﷺ، فلما تأملت ...). وينظر شرحه ثمه.

(٣) بعدها في (ص) و(هـ): أنه.

فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْكَ نَفَقَةٌ».

قوله **﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْكَ نَفَقَةٌ﴾**: وفي رواية: «لا نفقة لك ولا سكنى». وفي روايات ^(١): «لا نفقة»، من غير ذكر السكنى.

وختلفت مجلد في المطلقة البائن الحائل، هل لها السكنى والنفقة، أم لا؟ فقال عمرو بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة. وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وأخرون: تجب لها السكنى، ولا نفقة لها واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ هَيْئَةٍ سَكَنَ مِنْكُمْ فُسْرًا لَا أَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢٦)، فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلائها محبوسة عليه، وقد قال عمر **﴿لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّكَ وَسَتَ نَبِيَّكَ لَقَوْلِ امْرَأَةٍ جَاهِلَتٍ﴾** ^(٢) أو شبيت.

قال العمدة: لذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى، قال الدارقطني: قوله: (وسنة نبينا) هذه زيادة غير محفوظة، لم يذكرها جماعة من الثقات ^(٣).

وحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى، بحديث فاطمة بنت قيس.

وحتج من أوجب السكنى دون النفقة، بوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى: ﴿أَتَكُونُونَ مِنْ هَيْئَةٍ سَكَنَ مِنْكُمْ فُسْرًا لَا أَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢٦)، مع ظاهر قوله الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٣٤)، ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة، مع ظاهر قوله الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَكَنَ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٣٤)، فمعه أنه إذا لم يكن حواصلاً لا ينفق عليه.

وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط نفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لينة واستطاعت على أحمانها ^(٤)، فأمرها بالانتقال لتكون عند من أم مكتوم، وقيل: لأنها عاقت في ذلك المنزل، بلبس ما روى مسلم من قولها: (أحقت أن يقتحم عبي).

ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم.

(١) في (مس) و(د)، رواية.

(٢) كذا في النسخ، وفي نسخة من «صحيح مسلم»: حفظت.

(٣) «المعجم للدارقطني»: (١/٤١٠-٤١١).

(٤) في (م): أحدها، وأما في (م) فأن لها في الإكمال المعجم: (٥٤/٥).

فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اخْتَلَيْ هُنْدُ ابْنِ

وَأُمِّ الْمَيْمَنِ الْحَمَلِ، فَتَجِبُ لَهَا لِسُكْنَى وَاسْفَقَ. وَأُمِّ سَرَحِيَّةٍ فَتَجِبُ لَهَا بِالْإِجْمَاعِ.

وأما المتوفى عنه زوجها، فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عند حوب السكني لها، ولو كانت حاملاً فالشهور: لا نفقة، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: نجب وهو غيب، والله أعلم بقوله: (طلقها التة، وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعر، فسخطته) فيه أن الطلاق يقع في غيبة المرأة، وجواز الوكالة في أداء الحقوق، وقد أجمع لعلاء على هذين الحكمين.

وقوله: (وكيله) مرفوع، هو المرسيل.

قوله: (فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك، ثم قال: «تلك امرأة يغشاها أصحابي» قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية، وقيل إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجسد أنهما أنصارية، واسمها عُرَيْقَةُ، وقيل: عُرَيْقَةُ، يغني معجزة مضمومة ثم زاي فيهما، وهي بنت دُرَيْكٍ (١) ابن عوف بن عمرو بن عامر بن ربيعة بن حنظل بن عيسى بن ميثم بن عامر بن لؤي بن غالب، وقيل في نسبها غير هذا.

قيل: إنها التي وهبت نفسها للنبي ﷺ، وقيل غيرها.

ومعنى هذا الحديث: أن الصحابة كانوا يزورون أم شريك، ويكثرون التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على قاطمة من الاعتداد عدها خرجاً من حيث إنه يزورها لتحقيق من نظرهم إليها، ويظهرها إليهم، وانكشاف شيء منها، وفي تحقيق من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم، لأنه لا يُبصرها، ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

وقد حث بعض أسعسهم على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية، بخلاف نفسه إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر أصحابنا أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها، لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْصِرُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْزَائِهِمْ وَتَحْضَرُونَ أُنْظُرُ إِلَيْكُمْ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّهِ خَيْرٌ يَمَا يُضْمِرُونَ﴾ [النور ٣١-٣٠]، ولأن لفظة

(١) في (خ) و(ص) دود، وهو تصحيف، ومثبت مؤلف لما في «الاصحاح» (١٩٤٢/٤)، و«إحصاء» (٢٣٧) (١)

أَمْ مَكْتُومٌ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَدَاكَ، فَإِذَا خَلَلْتَ فَأَذِينِي» قَالَتْ: فَلَمَّا خَلَلْتُ ذُكِرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَ جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَائِقِهِ،»

مشتركة، فكيف يخاف الافتتان بها، نخاف لا عتق في به» ويدل عليه من السنة حديث ثبهاث مولى أم سمية، عن أم سمية: أنها كانت هي رميمونة عند النبي ﷺ، فدخل من أم مكتوم، فقال النبي ﷺ: «احْجِثَا مَعَهُ، غَدَاً» - «لَهُ أَعْمَى لَا يُبْصِرُ»^(١)، فقال للنبي ﷺ: «أَلَعَلَّيَا إِنْ أَتَيْتَا، أَلَيْسَ تُبْعِرَانِي؟» وهذا الحديث حديث حسن، روه أبو داود والترمذي وغيرهما^(٢)، قال لترمذي: هو حديث حسن، وَلَا يُسَمِّتُ لِي قَدْحٌ مِنْ قَدْحٍ فِيهِ بَغِيرٌ حَقٌّ مَعْتَمِدَةٌ^(٣).

وأما حديث قدسمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم، فليس فيه دلالة في النظر إليه، بل فيه أنها تأمر عنه من نظر غيره، وهي مأمورة بخص بصرها، فيمكنها لاحترار عن النظر فلا شقة. بخلاف كونها في بيت أم شريك.

فوله ﷺ: «إِذَا خَلَلْتَ فَأَذِينِي» هو بمد للهمزة، أي: أَعْمِينِي. وفيه جواز التعريض بحظنة البائن، وهو لصحيح عندنا.

فوله ﷺ: «أَمَا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَائِقِهِ» فيه تأويلان مشهوران أحدهما: أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير لضرب النساء، وهذا هو الأصح، بسبب الرواية التي ذكرها منهم بعد هذه أنه: «ضَرَابُ الْمَنَاءِ».

وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند مشاورة وظل النصيحة، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة، بل من النصيحة الواجبة.

وقد قال سعد: «أَنَّ الْعَبَةَ تُبَاحُ فِي سِتَةِ مَوْصِعٍ» - «حَدَّثَنَا لَا مَسْتَنْبَحُ، وَذَكَرْتُهَا بِدَلَالَتِهَا فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ» فَمِنْ فِي «رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»^(٤).

(١) عمر (ص) و(ما): لا يصر

(٢) أبو داود: ٤١١٢، والترمذي: ٢٩٨٣، وأخرجه الترمذي في «الكبرى» ٩١٩٧، وأحمد: ٢٦٥٣٧.

(٣) «في حديث كلام طرين يقتر العسك» وأصحح ابن حبان: ٥٤٧٥.

(٤) «الأذكار» ص ٣٤٠، و«رياض الصالحين» ص ٤٣٢.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ،

واعلم أنَّ (أب الجهم) هذا بفتح الجيم مكبر، وهو أبو الجهم المذكور في حديث الأبيجانية^(١)، وهو غير أبي الجهم المذكور في التميم، وفي المرور بين يدي لمصلي^(٢)، فإنَّ ذلك يضم لجهم مصغر، وقد أوضحتهما باسميهما وتسميتهما ووضعهما في باب التميم، ثم هي باب المرور بين يدي المصلي، وذكرنا أنَّ أب الجهم هذا هو بن حذيفة القرشي لعدوي^(٣)

فإن القاضي ذكره ستاً كلهم ولم ينسوه في الرواية إلا يحيى بن يحيى الأندلسي، أخذ رواية «الموطأ»^(٤)، فقال: أبو الجهم بن هشام، قال: وهو غلظ، ولا يُعرف في الصحابة أحد يقال له: أبو جهم بن هشام، قال^(٥): ولم يُوافق يحيى على ذلك أحد من رواة «الموطأ» ولا غيرهم^(٦).

قوله ﷺ: «فَلَا يَضُغُ الْعَصَا مِنْ هَانَقِهِ» (الهانق) هو ما بين العنق والتمكيب، وفي هذا استعمال المجاز، وجواز إطلاق مثل هذه العبارة في قوله ﷺ: «لَا يَضُغُ الْعَصَا عَنْ غَائِقِهِ» وفي معاوية: «أَنَّهُ ضَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ»، مع العلم أَنَّهُ كان لمعاوية ثوبٌ يمينه، ونحو ذلك من المال المصغر، وأنَّ أب الجهم كان يضغ العصا عن عنقه في حال نومه وأكله وغيرهما، ولكن لما كان كثير الخلق للعصا، وكان معاوية قبل الامان جداً، حرَّ إطلاق هذا اللفظ عليهما مجازاً، ففي هذا جواز استعمال مثله في بحر هذا، وقد نُصِّلَ عليه أصحابنا، وقد أوضحته في آخر كتاب «الأذكار»^(٧).

قوله ﷺ: «وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعْلُوكَ» هو بضم الصاد، وفي هذا جواز ذكره بما فيه للتصريح، كما سبق في ذكر أبي جهم.

قولها: (فَسَأَلْتُ دَكْرَتَ لَهْ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا الْجَهْمِ حَظْبَانِي) هذا تصريح بأن معاوية المخاطب في هذا الحديث هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب، وهو الصواب، وقيل: إنه معاوية آخر،

(١) تقديم الحديث برقم: ١٢٣٨ و ١٢٣٩.

(٢) في التميم حديث برقم ٨١٢، وفي مرور بين يدي المصلي لحديث برقم ٥٠٧.

(٣) (٢/ ٣٥٣ و ٥٤٦)

(٤) الحديث رقم: ١٢٧٧

(٥) في (ج) قتادة.

(٦) الإكساب المصنوع: (٦١/٥)

(٧) ص ٣٤٠

نكحي أسامة بن زيد، فكرهته، ثم قال: «نكحي أسامة». فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت. [احمد ١٧٣٢٧].

[٣٦٩٨] ٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضاً: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَمَةَ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ اتَّفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةُ دُونِ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَأُعْلِمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي

وهذا غلط صريح، نبهت عليه لئلا يفتتر به، وقد أوضحته في «تهذيب الأسماء واللغات» في ترجمة معاوية^(١)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «نكحي أسامة من زيد». فكرهته، ثم قال: «نكحي أسامة». فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت.

فقولها: (اغتبطت) هو بفتح التاء ولجاء، وفي بعض النسخ: (و غبطت به) ولم تقع لفظة: (به) في أكثر النسخ. قد أهل اللغة: الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، وليس هذا بحسن، تقول منه: غبطته بما نال، أعبطه بكسر الباء، غطط وغبطه فغبط، هو كمنعته فمتنع، وجبته فاحتبس.

وأما إشارته^(٢) بنكاح أسامة؛ حيث علمه من دينه وقضله، وحسن طرائقه، وكرم شمائله، فنصحها بذلك، فكرهته لكونه مولى، ولكونه كان أسود جذاً، فكرر عليها لنبي ﷺ المحث على زواجه لما عدم من مصلحتها في ذلك، وكان كذلك، ولهذا قالت: (فجعل الله لي فيه خيراً واغتبطت)، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الرواية التي بعد هذه: «طاعة الله وطاعة رسوله خير لك».

قوله: (حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري كليهما) هو (القاري) بتشديد الياء، سبق بيانه مرات^(٣). وهكذا وقع في النسخ: (كليهما)^(٤)، وهو صحيح، وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح^(٥).

(١) ص ٣٢٢.

(٢) في (خ): معبر.

(٣) في (خ): إشارة.

(٤) (١/ ٤٣٤).

(٥) وقع في نسختنا من «صحيح مسلم»: كلاهما.

(٦) (١/ ٩٠).

يُضِيحُنِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سُكْنَى». (الطبر ١٣٦٩٩).

[٣٦٩٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَلِّهِ قَاتَن: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ رَوْحَهَا الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يَتَّقَى عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ أَبِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَأَتَّقِي قَاتَمِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، فَضَمَّيْنِ لِيَابَتِكَ عِنْدَهُ». (الحدود ٢٧٣٣٤، الطبر ١٣٦٩٩).

[٣٧٠٠] ٣٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أُحْتُ الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنَ الْمُعِيرَةِ الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى النِّمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْمُ: لَيْسَ لَكَ عَيْنَانِ نَفَقَةٌ، فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي تَقْرِ، فَأَتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ». وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا أَنْ: «لَا تَسْبِقِيَنِي بِتَفْرِكِ»، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا: «أَنْ أُمَّ شَرِيكٍ بِأَيِّهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَأَنْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ جِمَارَكَ، لَمْ يَرْكَ». فَأَنْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَاءَ بِنْتُ زَيْدٍ بِنْتُ حَارِثَةَ. (الطبر ١٣٦٩٧).

قوله: (وَكَانَ اتَّفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةُ دُونِ) هكذا هو في الشيخ: (نَفَقَةُ دُونِ) بإضمار (نَفَقَةٍ) إلى (دُونِ)، قال ابن اللغة: الدُّون: الرَّدِيءُ، سَخِيفٌ، قَدِ لَجْرَهَرِي: وَلَا يُشَقُّ مِنْهُ فَعْلٌ، قُل: وَيَعْظُمُ يَقُونَ مِنْهُ: دُونَ يَدُونُ دُونًا وَأَوْبُنَ إِدَانَةً.

قوله ﷺ: «فَضَمَّيْنِ لِيَابَتِكَ عِنْدَهُ». وفي الرواية الأخرى: «فَلَا تُكَلِّمِي إِذَا وَضَعْتَ جِمَارَكَ، لَمْ يَرْكَ هَذِهِ لِرُويَةِ مَعْمَرَةَ لَأُولَى، وَمَعْنَاهُ لَا تُحَافِظِي مِنْ رُويَةِ رَجُلٍ إِلَيْكَ.

قوله ﷺ: «لَا تَسْبِقِيَنِي بِتَفْرِكِ» وهو من التعريض بالحقيقة، وهو جائزٌ في عِدَّةِ اللُّغَةِ، وَكَذَلِكَ عِدَّةُ الْبَنِيِّ بِالثَّلَاثِ، وَهِيَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ فِي عِدَّةِ الْبَنِيِّ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ لِهَذَا لِحَدِيثِ

[٣٧٠١] ٣٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِي أَلْتَفِي النِّفْقَةَ، وَفُتِّصُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو: «لَا تُفَرِّقُونَا بَيْنَهُمَا».

[٣٧٠٢] ٤٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَيْبَةَ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ قَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا إِحْرًا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْضِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَنِي أُمِّ مَخْزُومٍ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانَ أَنْ يُصَدِّقَ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَدْ عُرِثَ. إِنَّ عَدِثَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

[٣٧٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجْرٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِثَلَاثٍ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَدِثَةَ أُنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى قَاطِمَةَ. (ح).

[٣٧٠٤] ٤١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ خَرَجَ مَعَ عَمِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ امْرَأَتِي قَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ بِتَطْلِيقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ مِنْ طَلَاقِهَا، وَأَمَرَ لَهَا الْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ وَعَبْدُ شَرِّ بْنُ أَبِي زُبَيْعَةَ بِنِفْقَةٍ، فَقَالَا لَهَا: وَاللَّهِ مَا لَكَ نِفْقَةٌ إِلَّا أَنْ تُكُونِي حَامِلًا، فَأَتَتْهُ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا، فَقَالَ: «لَا نِفْقَةَ لَكِ» فَاسْتَأْذَنَتْهُ فِي الْإِسْقَالِ، فَأُذِنَ لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قوله: (كُتِبَتْ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِهَا) كتاب من مصدر ل(كتب).

قوله: (فاستأذنته في الانتقال، فأذن لها) هذا محمولٌ على أنه أذن لها في الانتفاذ بعدد، وهو لبداءة على إحصائها، أو خوفها أن يفتنهم عليها، أو نحو ذلك، وقد سبقنا لإيراد الكافي في هذا الباب.

فَقَالَ: «إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ» وَكَانَ أَعْمَى، تَصْعُقُ بَيْنَهُمَا جَنْدُهُ وَلَا يَرَاهُ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا مَرْوَانَ قَيْصَةَ بْنَ دُوَيْبٍ يَسْأَلُهَا عَنِ الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَتْهُ بِهِ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ تَسْمَعِ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ، سَنَأْخُذُ بِبَعْضَةِ النَّاسِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ فَاطْمَئِنْ جِئَ بِلَعْنِهَا قَوْلُ مَرْوَانَ: قَبِيضِي وَبَيْنَكُمْ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ هُوَ وَجَلَّ: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ (الآيَةُ الطَّلَا ١٠)، قَالَتْ: هَذَا لِمَنْ كَانَتْ لَهُ مُرَاجَعَةٌ، فَأَيُّ أَمْرٍ يَحْدُثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ؟ فَكَيْفَ تَقُولُونَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا؟ فَعَلَامَ تَحْبِسُونَهَا؟ [احمد ٢٧٣٣٧]

[٣٧٠٥] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ وَحَصِينٌ وَمُغِيرَةُ وَأَشْعَثُ وَمُجَالِدٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ وَدَاوُدُ، كُلُّهُمْ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَيْتَةَ، فَقَالَتْ: فَحَاصِمَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: لَلَمْ يَجْعَلْ لِي سَكْنَى وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَدَّ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ. [احمد ٢٧٣٤٧]

[٣٧٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ

هَذَا السَّبَبُ، وَأَمَّا لِمَ لَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ وَالْإِنْتِقَالُ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا، هَذَا اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمُحْكَمٍ مبینٍ (الطَّلَا ١١)، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهَاشِمَةُ: الْمَرْءُ بِالْمَحْشَةِ هِيَ لِنَشْرُؤِ وَسُوءِ الْحَقِيقِ، وَقِيلَ: هِيَ الْبَلَاءَةُ عَلَى أَعْلَى زَوْجِهَا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَحْشَةٍ الزَّمَى لِيُخْرِجَنَّ لِإِقَامَةِ الْحَدِّ، ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَى الْمَسْكَنِ.

قوله: (سَنَأْخُذُ بِبَعْضَةِ النَّاسِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسخِ: (بِالْبَعْضَةِ) بِكَسْرِ الْحَيْنِ، وَفِي مَعْضَةٍ: (بِالْقَضِيَّةِ) بِالْقَافِ وَالضَّادِ، وَهَذَا وَاصِحٌّ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ بِالثَّقَةِ وَالْأَمْرِ الْقَوِي الصَّحِيحِ.

قوله: (وَمُجَالِدٌ) هُوَ بِالْجِيمِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ هُنَا مُتَابِعَةً، وَالْمُتَابِعَةُ يَدْخُلُ فِيهَا بَعْضُ الضَّعِيفِ.

وَأَسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُثَيْمٍ. (الدر: ٣٧٠٥).

[٣٧٠٧] ٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ لَهْجِي: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ: حَدَّثَتْ سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَأَتَحَفَّتُنِي بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَّتْ مَرِيوقَ سُدَّتٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي. (الدر: ٣٧٠٥).

[٣٧٠٨] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَقَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا، قَالَ: «لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ». (أحمد: ٢٧٣٢٦).

قوله: (فَأَتَحَفَّتُنَا مَرُكَبُ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَّتْنَا مَرِيوقَ سُدَّتٍ) معنى (أَتَحَفَّتُنَا) ضَيَّقَتْ، (وَرُطَبُ ابْنِ طَابٍ) نوع من الرطب الذي بالمتينة، وقد ذكرنا أنَّ أنواع ثمر المدينة مئة وعشرون نوعاً^(١).

وأما (السُّدَّت) فبسيان مهملة مضمومة ثم لام ساكنة ثم مثناة فوق، وهو حبٌ مترددة بين الشعير والحنطة. قيل: صعبه طبع الشعير في البرودة، ولولاه قريب من لون الحنطة، وقيل عكسه.

وتخفيف أصحابها في حكمه على ثلاثة أوجه مشهورة: الصحيح: أنه جنس من الحبوب ليس هو حنطة ولا شعيراً، ولذا قيل: أنه حنطة. والثالث: أنه شعير. وتظهر فائدة الخلاف في بيعه بالحنطة أو بالشعير متفاضلاً، وفي ضمه إليهما في إتمام نصاب الزكاة، وفي غير ذلك.

وفي هذا الحديث، استحباب الضيافة، واستحبابها من لئساء لزواريهن من فضلاء الرجال، وإكرام الزائر وإطعامه، والله أعلم.

قوله: (سَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدُ؟) طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي هذا محمود على أنه أجاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن الطلاق، كما سبق إيفادها قريباً.

[٣٧٠٩] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي رُزَيْقٌ ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ الثُّقْلَةَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ عَمْرُو بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَلِّي جَنْدَةً» (١) (ج ٢ ص ٢٧٣٨٦).

[٣٧١٠] ٤٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ حَاسِبًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنًى وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَصَهُ بِهِ، فَقَالَ: «وَبِذَلِكَ» فَخَذْتُ بِمِثْلِ هَذَا! قَالَ عَمْرُو: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ مُرَّأَوْ، لَا نُدْرِي لَعْنَهَا حَقِظْتَ أَوْ نَسِيتَ، لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِعَصَاةٍ مُبِينَةٍ» (٢) (الطلاق: ٤١، انظر: ٢٧٧١٦).

[٣٧١١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَّتِهِ. (انظر: ٣٧١٠).

قوله: (فقال: «انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم» هكذا وقع هنا، وكذا جاء في الصحيح مسند في آخر الكتاب^(١). وزد فقال: هو رجل من بني فهر، من ابطن لدي هي منه. قال القاضي: و المشهور خلاف هذا، وليس هما من بطن واحد، هي من بني مُحَدَّب بن فهر، وهو من بني عامر من بني^(٢).

قلت: وهو ابن عمها مجازاً، يجتمعان في فهر. واختلفت الرواية في اسم أبي أم مكتوم، فقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل غير ذلك.

(١) في حديث قصة العصابة برقم: ٧٣٨٦

(٢) انظر: معجم (٥٧: ٥)

[٣٧١٢] ٤٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ، الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا صَلَّاهُ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي»، فَحَضَبَهُ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرِبَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ»، فَقَالَتْ يَدِيهَا هَكَذَا: أَسَمَةُ أَسَمَةُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ». قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ وَغَبِطْتُ. [٣٧١٢]

[٣٧١٣] ٤٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُنْصُورٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي زَيْبَةَ يَطْلُقُنِي، وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِخَمْسَةِ أَصْعِ ثَمَرٍ، وَخَمْسَةِ أَصْعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنَازِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَذْتُ عَلَيَّ يَدِي، وَأَثْبَتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كَمْ طَلَّقَكُمْ؟» قُلْتُ: ثَلَاثًا، قَالَ: «صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اَعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِينِي». قَالَتْ: فَحَطَبْتَنِي حُطَابٌ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

قوله - (عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير) هكذا هو في نسخ بلادنا. (صخير) بضم نصد على التصغير، وحكى لقاضي عن بعض روايتهم أنه: (صخر) بفتح نصد على التكبير، والتصوات لمشهور الأور^(١).

قوله ﷺ: «أما معاوية فرجل ترب لا مال له» هو يفتح الله وكسر الراء، وهو لفقيه، فأكد به أنه لا مال له؛ لأن لفقيه قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعا من كفايته.

قوله ﷺ: «فإنه ضير البصر، تلقي ثوبك عنده» هكذا هو في جميع النسخ «تلقى» وهي لغة صحيحة، والمشهور في لغة، تلقين، بالتون

(١) «الكشاف» ج ٩: (٥/٤٦١)، وذكر أيضاً عن بعضهم: (صخير).

«إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرِبُ خَفِيفَ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِلْدَةٌ عَلَى النَّسَاءِ - أَوْ: يَضْرِبُ النَّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ». (الحديث: ٢٧٣٢٠).

[٣٧١٤] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَالْتَمَسْنَا، فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي غُرُورَةٍ لَجْرَانِ، وَسَاقَ الْحَبِيبُ بْنُ خُوَيْرِ حَدِيثَ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ، فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ. (المصدر: ٣٧١٤).

[٣٧١٥] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغَنَبِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَتَهَا طَلَّقَتْ بَاتًا، يَنْحُو خَلِيبُ سُفْيَانَ. (الحديث: ٢٧٣٣٢).

قوله **بِابْنِ زَيْدٍ**: «وَأَبُو الْجَهْمِ» ^(١) مِنْهُ شِلْدَةٌ عَلَى النَّسَاءِ» هكذا هو في النسخ في هذا لموضع: «أَبُو الْجَهْمِ» ^(٢) يضم الجيم مصغراً، والمنهوض أنه بفتحها مكبراً، وهو المعروف في باقي الروايات وفي كتب الأنساب وغيرها.

قولها: (فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِابْنِ زَيْدٍ) هكذا هو في بعض النسخ. (بَابُ زَيْدٍ) فِي الْمَوْضِعِينَ عَلَى أَنَّهُ كُنْيَةٌ، وَفِي بَعْضِهَا: (بَابُ زَيْدٍ) هَاتُونِ فِي الْمَوْضِعِينَ، وَدَعَى الْقَاضِي أَنَّهَا رَوَايَةُ الْأَكْثَرِ، وَكَلَامُ صَحِيحٍ، هُوَ أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو زَيْدٍ، وَيَعْلَى أَبُو مُحَمَّدٍ ^(٣).

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي حَدِيثِ قَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَوْلًا كَثِيرًا

إِحْدَاهَا: جَوَازُ طَلَاقِ الْعَتَبِ.

الثَّانِي: جَوَازُ التَّوَكُّلِ فِي الْحَقُوقِ فِي الْقَبْضِ وَالذُّقِ

الثَّلَاثَةُ: لَا نَفَقَةَ لِلْبَائِسِ، وَقَالَتْ طَاهِرَةٌ: لَا نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى.

الرَّابِعَةُ: جَوَازُ سَمَاعِ كَلَامِ الْأَجْنِبَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي الْإِسْتِفَاءِ وَنَحْوِهِ.

(١) فِي (خ): الْجَهْمُ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(٢) [كَمَا فِي الْمَعْبُودِ: ١/٥٩١].

[٣٧١٦] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ : حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ الشَّيْخِ ، عَنْ لَبَيْدٍ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ : طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا ، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولٌ لِلَّهِ ﷺ سَكَنَى وَلَا نَفَقَةً . (إحداد : ٢٧٣٢٩ مطبوعاً بذكر يومه عمداً) .

[٣٧١٧] ٥٢ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ لَدَاسٍ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ ، فَطَلَّقَهَا ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ ، فَعَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةً ، فَقَالُوا : إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ خَرَجَتْ ، قَالَ عُرْوَةُ : فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ ، فَقَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ . (مصر : ٢٣٧٢٠) .

[٣٧١٨] ٥٣ - (١٤٨٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا ، وَأَخَافُ أَنْ يَفْتَحَمَ عَلَيَّ ، قَالَ : فَأَمَرَهُ فَنَحَلَتْ .

لخامسة: جواز الخروج من منزل العدة للمحاجة.

السادسة: استحباب ريدرة النساء الصالحات للرجال، بحيث لا تقع حنوة محرمة، لقوله ﷺ في أم شريك: «ذلك امرأة يغشاها أصحابي».

السابعة: جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن بالثلاث.

الثامنة: جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول حابة، لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها.

التاسعة: جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان للنصيحة، ولا يكون حيثل عيبة محرمة.

لعاشرة: جواز استعمال الصبيان لقوله ﷺ: «لا ضع العصا عن عاتقه» ولا مال له.

الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته، وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه لقولها: «قال» «انكحي أسامة» فكرهته، ثم قال: «انكحي أسامة» فنكحته.

لثانية عشرة: قبول نصيحة أهل الفضل. ولا يقياد لإشارتهم وأن عاقبتها محمود.

[٣٧١٩] ٥٤ - (١٤٨١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا ، قَالَ نَعْنِي قَوْلَهَا : لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ . [بحري ٥٣٢٣ ، ٥٣٢٤] .

[٣٧٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ شُعْبَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ عُمَرَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ؟ حَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْيَتَى فَخَرَجَتْ ، فَقَالَتْ : يَسْمَا صَنَعْتُ ، فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ : أَمْ إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ . [بحري ٥٣٢٥ ، ٥٣٢٦] .

الثالثة عشرة : جواز كساح غير الكفء إذ وصيت به الزوجة ولومي ؛ لأن فاطمة فرسية وأسامة مولود .

لاربعة عشرة : لحرص علي مصاحبة أهل نقوى ولفضل ، وإن دنت أسابهم .
الخامسة عشرة : جواز إنكار سفتي عسى مُتَّبِعَ آخر خالف لصن ، أو عثم ف هو خاص ؛ لأن عائشة أنكرت علي فاطمة بنت قيس تعميمها : أن لا سكنى للميتة ، وبما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعل من خوف اقتحامه عبيد ، أو لبدنها ، أو نحو ذلك .

السادسة عشرة : استحبابه ضيق الزئير وكرامه بطيب الطعام ونشر الب ، سواء كان المضرب رجلاً أو امرأة ، والله أعلم .



٧ - [باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها

في النهار لحاجتها]

[٣٧٢١] ٥٥ - (١٤٨٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ
ابْنِ جُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح) .
وَحَدَّثَنِي قَارُؤُنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ :
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طَلَّقْتُ خَالَتِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا ،
فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : ابْلِي ، فَبَجَدِي نَحْلَكَ ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ
تَصُدَّقِي أَوْ تُعْطِيَ مَعْرُوفًا . [صحيح] ٢١٤٤٤٤ .

باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها

في النهار لحاجتها

فيه حديث جابر قال : (طَلَّقْتُ خَالَتِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا ، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : ابْلِي ، فَبَجَدِي نَحْلَكَ . فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تُصَدَّقِي أَوْ تُعْطِيَ مَعْرُوفًا) .
هذا الحديث دليل لخروج المعتدة من نهار الحاجة ، ومذهب مالك و الشافعي والليث والشافعي وأحمد
وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة ، وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة ،
ووفقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة ، وقال في البائن : لا يخرج ولا يلبس ولا نهاراً .
وفيه استحباب لصديقة من الثمر عند جدته ، ولخديجة ، واستحباب الثعريض لصاحب الثمر بفعل
ذلك . وثبتت المعروفة ، والله أعلم .



٨ - [باب انقضاء عدّة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل]

[٣٧٢٢] ٥٦ - (١٤٨٤) وخَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَدَّرَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ خَزَمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا

باب انقضاء عدّة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل

فِيهِ حَدِيثٌ سُبَيْعَةَ، بِقِسْمِ لِسِينِ الْمِهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ لِمَوْحِلَةٍ، أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَنَاتٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ عِدَّتَهَا انْقَضَتْ، وَإِنَّمَا حَلَّتْ بِالْأَزْوَاجِ^(١)، فَاخْتَلَفَ هَذَا جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، فَقَالُوا: عِدَّةُ مَيِّتَةٍ عَنْهَا يَوْضَعُ لِحْمَلٌ، حَتَّى تَمُوتَ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بِلَحْظَةٍ قَبْلَ غُسْلِهِ، انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَحَلَّتْ فِي الْحَالِ لِلْأَزْوَاجِ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاحْمَدَ وَالْعُلَمَاءُ عَامَّةً^(٢)، إِلَّا رَوَاةٌ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَسُحُبُونَ الْمَالِكِي، أَنَّ عِدَّتَهَا بِأَقْصَى الْأَجَلِينَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، أَوْ وَضَعُ الْحَمْلِ، وَإِلَّا مَا رَوَى عَنْ الشَّعْبِيِّ وَاحْمَدَ وَابْنِ أَبِي نَجْمٍ وَحَمَادٍ، أَنَّهُ لَا يَصُحُّ زَوَاجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ نَفْسِهَا.

وَحِجَةُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنبِئِي يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (النساء: ١٢٣)، وَحِينَئِذٍ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنبِئِي﴾ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَصْنَعَ حَمَلُهَا^(٣)، السَّلَامُ ١٤، عَدَمٌ فِي الْمَطْلُوعَةِ وَالْمَيِّتَةِ عَنْهَا، وَأَنَّهُ عَلَى عُمُومِهِ. قَالَ الْجُمْهُورُ: وَفَدَ تَعَارُضُ عُمُومِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَإِذَا تَعَارَضَ لِعُمُومَانِ وَجِبَ الرَّجُوعُ إِلَى مَرَجِّحِ التَّخْصِيسِ أَحَدِهِمَا، وَقَدْ وَجَدَ هُنَا حَدِيثُ سُبَيْعَةَ الْمَخْصُصُ لـ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، وَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى غَيْرِ الْحَامِلِ.

(١) فِي (ص): لِلزَّوَاجِ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): كَذَلِكَ

وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَفْتَاهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادٍ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ مِنْ شَهَدٍ بَدْرًا - فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ. فَلَمَّا تَنَسَّبَ أَنَّ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ بَقَائِهَا تَجَمَّعَتْ لِلْخَطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَحَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تُرْجِيَنِ النِّكَاحَ، إِنَّكِ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَيْنُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ يَدَيَّ حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَقْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي. (المعجم: ٢٧٤٣٥، وحاضري: ٣٩٩٨ معلقاً بصيغة الحرام).

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنَّ كَانَتْ فِي دُمِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

وأما للدليل على الشعبي وموافقيه. فهو ما رواه مسنده في الباب أنها قالت: (فأقْتَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي) وهذا نصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع.

فإن احتجوا بقوله: (فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ بَقَائِهَا) أي: ظهرت من.

فالجواب: أنَّ هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، وإنَّما للحجة في قول النبي ﷺ: «الْأَلْهَى حَتَّى حِينَ وَضَعْتَهُ»، ولم يُعَلَّلْ بالظهور من القياس.

قل العلماء من أصحاب وغيرهم: سواء كان حملها ولداً أو أكثر، كما من الخبث أو ناقصها، أو غلقة أو مُضَعَّة، فتنقضي، لعدة يؤمُّعها إذا كان فيه صورة خلق آدمي، سواء كانت صورة خفية تختص بالنساء بمعرفة، أم جلية يعرفها كلُّ أحد، ودليله إطلاق سُبَيْعَةَ من غير سؤال عن صفة حملها.

قوله: (كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ فِي بَنِي عَامِرٍ بْنِ لُؤَيٍّ) هكذا هو في النسخ: (فِي بَنِي عَامِرٍ) بالفاء، وهو صحيح، ومعناه: ونسبه في بني عامر، أي: هو منهم.

قوله: (فَلَمَّا تَنَسَّبَ) أي: لم تمكث.

قوله: (أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ) (السنان) بفتح السين، و(بعكك) بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم

[٣٧٢٣] ٥٧ - (١٤٨٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَبٍ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تَنَفَّسَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْلٍ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عِدَّتُهَا آخِرُ الْأَجَلِ ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ : قَدْ خَلَّتْ ، فَجَعَلَا يَتَنَارَعَانِ ذَلِكَ ، قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ - فَبَعَثُوا كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ ، فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ : إِنَّ سَيِّعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ تُوُفِّتَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْلٍ ، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ . [البخاري : ٤٩٠٩ ، مسلم : ١٠٧٧٤] .

[٣٧٢٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّقْدِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، كَلَّاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ : فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، وَلَمْ يَسْمُ كُرَيْبًا . [احمد : ٢٦٦٧٥] [روى : ٢٧٧٢] .

كافيه الأولى مفتوحة ، واسم أبي السنان حمراء ، وقيل : حبة^(١) ، مالباء الموحدة ، وقيل بالنون ، حكاهم ابن ماكولا ، وهو أبو السنان بن تَعَكْتُ بن الحجاج بن الحارث بن السباق بن عبد الدار ، كذا نسبته ابن الكشي وابن عبد البر ، وقيل في نسبه غير هذا^(٢) .

قوله : (**تُوفِّتَ** بعد وفاة زوجها بليل) هو نضم النون على المشهور ، وفي لغة يفتحها ، وهما لعتان في الولادة . وقوله : (بعد وفاته بليل) قيل : إنها شهر ، وقيل : خمس وعشرون ليلة ، وقيل : دون ذلك . والله أعلم .



(١) في (ح) . حيوا ، وينظر « لاستيعاب » (٣١٨ / ١) ، و« لإحداث في مع لأرشد » (٣٢٠ / ٢) . و« لإصابة » (١٤ / ٢) .

(٢) ينظر « لإصابة » (١٩٠ / ٧) .

٩ - [باب وجوب الإحداث في عدة الوفاة،

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام]

[٣٧٢٥] ٥٨ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَلْهَا أَخْبَرَتْهُ هَلِو الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ، قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُوهَا أَبُو سُلَيْمَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ مُدْقَرَةٌ خُلُقٌ أَوْ عَيْرَةٌ - فَدَعَسَتْ بِنْتُ جَارِيَةٍ، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاحٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُتَبَرِّ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدُّ عَلَى سِتٍّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». (مكرر [٣٧٢٩، ٣٧٣٤] أحمد ٢٦٧٦٥، صحيحه ١٠٠٣٢٤).

باب وجوب الإحداث في عدة الوفاة،

وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام

قال أهل اللغة: الإحداث والإحداث عشق من الحد، وهو المص؛ لأنها تُعْتَمَعُ زينة وطييب، يقال: أَخَذْتُ لِمَرْأَةٍ تُحَدُّ إِحْدَادًا، وَحَدَّتْ تُحَدُّ مَظْم لِحْدًا، وَتُحَدُّ بِكُسْرَاهَا حَدًّا، كَذَا قَالَ لِعَجْمُور أَنَّهُ يَقْدُ - أَخَذْتُ وَحَدَّتْ، وَقَدْ لَا صَمْعِي: لَا يَقْدُ إِلَّا: أَخَذْتُ، وَبَعِيًا، وَيَقْدُ: امْرَأَةٌ حَدُّ، وَلَا يَقْدُ: حَدَّةٌ وَأَمَّا إِحْدَادُ فِي لُشْرَعٍ، فَهُوَ تَرْكُ الطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ، وَهُوَ تَفْصِيلُ مَشْهُورَةٍ فِي كِتَابِ لُغَتِهِ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدُّ عَلَى سِتٍّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

فيه دليل على وجوب الإحداث على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة، سواء المسحوق بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة، والبكر واليتيم، والنحر والامة، والمسلمة والكافرة، هذا مذهب لشافعي والجمهور، وقد أمر حبيفة وغيره من الكوفيين وأبو نؤير وبعض المانكية لا يحد على لروحة البتية، بل

[٣٧٢٦] (١٤٨٧) قَالَتْ رَيْسَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى رَيْسَبِ بِنْتِ جَعْفَرِ بْنِ تُوفِيِّ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزِينُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدِّثُ عَلَى مَبِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». [احمد ٢٦٧٥٤، والمحرر ١٧٨٧].

لقوله ﷺ: «لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَزِينُ بِاللهِ»، فحفظه بالمؤمنة، ودينُ الجمهور أن المؤمن هو الذي يستمر^(١) خطاب الشارع [علما^(٢)]. ويستفاد به ويتقو له، فهذا قيد به وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحداء على الصغيرة ولا على الزوجة الأمة

وأجمعوا على أنه لا إحداء على أم الولد ولا الأمة إذ تُوفِّي عنهما سيدهما، ولا على لزوجة الرجعية.

وحتلوا في المطلقة ثلاثاً، فقال عطاء وربيعة ومالك والشافعي والحنابلة^(٣): لا إحداء عليها. وقال الحكم وأبو حنيفة والكوفيون وأبو ثور وأبو عبد عليها لإحداء، وهو قول ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يحد لإحداء على المطلقة، ولا على المتوفى عنها، وهذا شاذ غريب^(٤).

ودليل من قال: لا إحداء على لمطلقة ثلاثاً، قوله ﷺ: «(إلا على الميت)»، فخص الإحداء بالميت بعد تحريمه في غيره.

قال القاضي. واستنبط وجوب الإحداء في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب. ولكن تفقوا على حمله على الوجوب، مع قوله ﷺ في الحديث الآخر: حديث أم سلمة وحديث أم عطية - في الكحل والحبيب والبس وغشها منه^(٥). والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): يستمر.

(٢) ما بين معقوفين من نسخة المصنف: (٣١٨٤ / ٥).

(٣) في الإشراف: (٣٧٣ / ٥).

(٤) «الكحل: البس»: (٣٦٨ / ٥).

(٥) المصدر السابق.

وأما قوله **﴿فَإِنْ كَانَ يَوْمُ تَحْرِيرِهِ يَوْمَ تَحْرِيرِ مَوْلَاكَ فَتَحْرِرْهُ﴾** : «أربعة أشهر وعشر» فالمراد به : عشرة أيام بلياليها ، هذا مذهبه ومذهب العلماء كافة ، إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي ، أنها أربعة أشهر وعشر ليالٍ ، وأنه تجزئ في اليوم العاشر ، وعند الجمهور لا تجزئ حتى تدخل ليلة الحادي عشرة .

وأعدم أن التقييد عند «أربعة أشهر وعشر» ، خرج على غالب المعتدات ، أنها تعتد بالأشهر ، أما إذا كانت حاملاً فعتقها بالمحمل ، ويلزمها الإحلال في جميع العتقة حتى تضع ، سواء قصرت المدة أم طالت ، فإذا وضعت فلا إحلال بعده ، وقال بعض العلماء : لا يلزمها الإحلال بعد أربعة أشهر وعشر ، وإن لم تضع الحمل ، والله أعلم .

قال لعمري : والحكمة في وجوب الإحلال في عتق المدة دون لطلاق ؛ لأن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ويوقعان فيه ، فنهيت عنه ليكون لا متناع من ذلك راجعاً عن النكاح ، ليكون الزوج ميتاً لا يمنع معتقته من النكاح ، ولا يؤرعيه ناكحها ولا يخاف منه ، بخلاف المطلق الحي فإنه يستغنى بوجوده عن زوجه آخر ، ولهذه العتقة وجبت لعتق على كل متوكلٍ عنها ، وإن لم تكن مدخولاً بها ، بخلاف لطلاق ، فاستظهر للميت بوجوب العتقة ، وجعلت أربعة أشهر وعشر ، لأن أربعة فيها يُنفخ الروح في الولد إن كان ، والعشر احتياطاً ، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن ، قالوا : ولم يؤكل ذلك إلى أمهية النساء ويُجعلن بالأغراء كالطلاق ، لما ذكرناه من الاحتياط للميت ، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة أُنحيت بالغلب في حكم وجوب العتقة والإحلال ، والله أعلم .

قوله : (قدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة ، خلوق أو غيره) هو يرفع (خلاق) ويرفع (غيره) ، أي : دعت بصفرة ، وهي خلوق أو غيره ، (والخلوق) بفتح الخاء ، هو بطيب مخلوط .

قوله : (ثم شئت بعاريها) هما جنب الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن ، وإنما فعلت هذا لنفع صورة الإحلال .

وهي هذا الذي فعلته أم حبيبة وزينب مع الحديث المذكور ، دلالة لجواز الإحلال على غير الزوج ثلاثة أيام فيها دونها .

[٣٧٢٧] (١٤٨٨) قَالَتْ زَيْنَبُ: سَمِعْتُ أُمِّي أَمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا -، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاثُكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغَرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ» [مكرر: ٣٧٢٥] [بخاري: ٥٢٣٦].

قولها: (ولدت اشتكت عينها) هو برفع الون، ووقع في بعض الأصول: (عينها) بالالف.

قولها: (أفَنَكْحُهَا؟ فقال: «لا» هو بضم الحاء.

وفي هذا الحديث، وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: «لَا تَنَكِّحُوا»، دليل على تحريم الاكتحال على العدة، سواء احتاجت إليه أم لا.

وجاء في الحديث الآخر في «نموط» وغيره في حديث أم سعدة: «الحعليه بالليل وامسحيه بالنهار»^(١)

وروحه المجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحجج إليه لا يجعل لها، وإن احتججت لم يجز بالنهار ويجز بالليل، مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسخته بالنهار، فعليته^(٢) الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرم، وحديث انتهى محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عينها فنكحها محمول على أنه نهى تزويجه، ونأوله بعضهم على أنه لم يتحقق لخوف على عيها.

وقد اختلف العلماء في اكتحال المجهنة: فقال سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ومالك في رواية عنه: يجوز إذا عذقت على عينيها كحل لا طيب فيه، وجوزوه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومنهبتا جوازها لئلا عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ» وقد كانت إحداثكُنَّ في الجاهلية ترمي بالبرقة على رأس الحول معناه: لا تستكثر العدة ومنع الاكتحال فيها، فإنها مدة قليلة، وقد حُقِّقَتْ عكسُ وصارت أربعة أشهر وعشر، بعد أن كانت سنة، وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة، المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية.

(١) الترمذي: ١٣١٨، وأخرجه أبو داود: ٢٣٠٥، والبيهقي: (٤٤٩/٧).

(٢) في نسخة، في حديثه.

[٣٧٢٨] (١٤٨٩) قَالَ حُمَيْدٌ: قُلْتُ لِرَبِّبٍ: وَمَا تَرْمِي بِبَعْرَةٍ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ: رُبْتُ؛ كَانَتْ لِمَرْأَةٍ إِذَا تَوَفَّي عَنْهَا رُؤُوسَهَا، دَخَلْتُ جَفْشًا، وَلَبَسْتُ شَرُوبًا بِهَا، وَلَمْ تَمَسْ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ - جَمْرٍ أَوْ شِدَّةٍ أَوْ طَيْرٍ - فَتَقْتَضُ بِهِ، فَتَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. [بخاري ٥٣٣٧].

وَأَمَّا رُمِيهَا بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، فَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الْحَدِيثِ، قَدْرَ بَعْضِ الْعَمَاءِ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ رَمَتْ بِالْمَرْءَةِ وَخَرَجَتْ مَعَهَا، كَانَتْفَصِلُهَا مِنْ هَذِهِ الْبَعْرَةِ وَرُمِيهَا بِهَا، وَفَالِ بَعْضُهُمْ: هُوَ إِشْرَافٌ إِلَى أَنَّ الَّذِي فَعَلْتَهُ وَصَبَّرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِدَادِ سَنَةً، وَلَبَسَهَا شَرُوبًا بِهَا، وَلَرُومَهَا بِبَيْتٍ صَغِيرًا، هَيْئًا سَالِسَةً إِلَى حَقِّ الزَّوْجِ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْمَرْعَاةِ، كَمَا يَتَوَلَّى الرَّمِي بِالْبَعْرَةِ.

قَوْلُهُ: (دَخَلْتُ جَفْشًا^(١)) هُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ^(٢) وَبِلُشِينِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ: بَيْتًا صَغِيرًا حَقِيرًا قَرِيبَ الشَّمْسِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ - جَمْرٍ أَوْ شِدَّةٍ أَوْ طَيْرٍ - فَتَقْتَضُ بِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي حَمِيعِ نَسَخِ: (فَقْتَضُ) بِالْفَاءِ وَالضَّادِ، قَالَ ابْنُ قَتِيبة: سَأَلْتُ الْحَجَازِيَّينَ عَنْ مَعْنَى الْإِقْتَضَايِ، فَذَكَرُوا أَنَّ الْمَعْتَدَةَ كَانَتْ لَا تَقْتَضِي وَلَا تَمَسُّ مَاءً وَلَا تَقِيمُ طَقْرًا، ثُمَّ تَخْرُجُ بَعْدَ الْحَوْلِ بِأَقْبَحِ مَنْظَرٍ، ثُمَّ تَقْتَضُ، أَيْ: تَكْسِرُ مَا هِيَ فِيهِ مِنَ الْعِلَّةِ بِطَائِرٍ، تَمَسُّ بِهِ قُبْلَهَا وَتَنِيذَهُ، فَلَا يَكُونُ يَعِيشُ مَا تَقْتَضُ بِهِ^(٣).

وَقَالَ مَالِكٌ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحٌ بِهِ جِلْدُهَا^(٤)، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحٌ بِبَيْسِهِ عَمِيهِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِهِ^(٥)، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَمَسُّحٌ بِهِ ثُمَّ تَقْتَضُ، أَيْ: تَقْتَضِلُ.

وَالْإِقْتَضَايُ: الْإِعْتِسَالُ بِالمَاءِ لَعَلَّيْهِ لِلْإِقْدَامِ وَإِزَالَةِ لَوَسْجٍ حَتَّى يَهْبِرَ بِيَضَاءِ نَقِيَّةٍ كَالْقَضَةِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: مَعْنَاهُ: تَقْتَضُفُ وَتَقْطِفُ مِنَ الدَّرَنِ، تُشَبِّهُهَا لَهَا بِالْقَضَةِ فِي مَقَائِمِهَا وَيَضَاهَا.

(١) فِي (خ): حَيْشًا.

(٢) فِي (خ)، إِشْرَافٌ.

(٣) «قَرِيبُ الْحَبِيبَةِ»: (٤٩٧/٢).

(٤) «الْمَرْحَاةُ» بِهَذَا الْحَدِيثِ، ١٣١٣.

[٣٧٢٩] ٥٩ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : تُوَفِّيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ ، فَذَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا . وَقَالَتْ : إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَجِلُّ لِامْرَأَةٍ ثُلُومٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِلَّ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أحمد ٢٦٧٩٦] .

[٣٧٣٠] (١٤٨٧ - ١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . [النظر ٣٧٢٩] .

[٣٧٣١] ٦٠ - (١٤٨٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوَفِّيَ زَوْجَهَا ، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا ، فَأَتَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُخْلِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذِ كَمَا نَتَّ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَنَاتِهَا فِي أَخْلَاسِهَا - أَوْ : فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا فِي بَنَاتِهَا - خَوْلًا ، فَإِذَا مَرَّ كَلَبٌ رَمَتْ بِعَمْرَةٍ لَعَرَجَتْ ، أَفَلَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أحمد ٢٦٦٥٢] [ونظر ٣٧٧٧] .

وذكر النهروي أن الأزهري^(١) قال: رواه الشافعي^(٢) (تَقْبِضُ) بالقاف والصاد المهملة والياء الموحدة، مأخوذة من القَبْضِ، وهو القَبْضُ بأطراف الأصابع^(٣).

قوله: (تُوَفِّيَ حَمِيمٌ لِأُمِّ حَبِيبَةَ) أي: قريب.

قوله ﷺ: «فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا» هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة، جمع: (جلس) بكسر الحاء، والمراد: في شَرِّ لِيَدِهَا، كما في الرواية الأخرى، وهو مأخوذة من جلس البعير وغيره من الدواب، وهو كالمنح يُجَلُّ على ظهره.

(١) في التهذيب اللغة: (٣٢٦/١٩).

(٢) في مسنده: ص ٣١٠ - دار الكتب العلمية.

(٣) «العربيين»: (مقبس) (قبض).

[٣٧٣٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، بِأَحَدَيْتَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْمَكْحَرِ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَآخَرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنًا، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ. (الطبر: ٣٧٣٠، ٣٧٣١).

[٣٧٣٣] ٦١ - (١٤٨٨ - ١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الدَّقْدَقُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ، تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ بِنْتًا لَهَا تُؤَلِّفِي عَنْهَا رُؤُوسَهَا، فَاسْتَكْتَحْتُ عَنْهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْحُلَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَزِمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ». (الطبر: ٣٧٣٠، ٣٧٣١).

[٣٧٣٤] ٦٢ - (١٤٨٦) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الدَّقْدَقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَلِلْفُطْ لِعَمْرُو -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمُّ حَبِيبَةَ نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذِهِ غَيِّبَةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُلَوِّمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». (الطبر: ٣٧٣٠، ٣٧٣١).

[٣٧٣٥] ٦٣ - (١٤٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ زُئَيْجٍ، عَنِ الثَّيِّبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْ عَنْ كَلْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُلَوِّمُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ: تُلَوِّمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا». (احمد: ٣٧١٥٥).

قوله: (نَعِيَّ أَبِي سُفْيَانَ) هو بكسر العين مع تشديد السين وبسكونها مع تخفيف السين، أي: خبر

حواله

[٣٧٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوخَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنِي ابْنُ مُسْلِمَ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ ، بِمِثْلِ رِوَايَتِهِ . [ط ٣٧٣٥] .

[٣٧٣٧] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةَ الْجَمْعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ رَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ . وَرَدَ : « فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . [أَحَد : ٢٦٤٥٢]

[٣٧٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ بَعْضِ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ . [أَحَد : ٢٦٤٥٣] .

[٣٧٣٩] ٦٥ - (١٤٩١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقُدُّوسِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُؤْبَى بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجَدَّ عَلَى مَيِّتٍ قَوْفٌ ثَلَاثٌ ، إِلَّا عَلَى رَوْحِهَا » . [أَحَد : ٢٦٤٥٤]

[٣٧٤٠] ٦٦ - (٩٣٨) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا ابْنُ إِفْرِيسَ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ حَفْصَةَ ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُجَدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ قَوْفٌ ثَلَاثٌ ، إِلَّا عَلَى رَوْحٍ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ ، وَلَا تَكْتَحِلُ ، » .

قوله ﷺ : « وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ » (لفظه) يعين مفتوحة ثم صداد ساكنة مهملين . وهو يروى ليس ، يَغْضَبُ غَرْبًا ثُمَّ يُصْنَعُ مَصْبُوعًا ، ثُمَّ تُنْجَحُ .

ويعنى الحديث انتهى عن جميع الديات المصبوعة للزينة ، ولا ثوب الغضب

وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ، نُبْلَةٌ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ. [مسند: ٢١٦٦] [المعاري: ٥٣٤٢]

[وأنظر ٣٧٤١].

[٣٧٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو السَّائِقُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كَلَامَهُ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ لَا «عِنْدَ أَذْنَى

ظَهَرَهَا، نُبْلَةٌ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ». [حد: ٢٠٧٩٤، ٢١٧٣٠، ٢١٧٣١] [وأنظر: ٣٧٤٠].

[٣٧٤٢] [٣٧٤٢] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى أَنْ نَحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَوْ بَعْدَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نَكْتَحِلُ، وَلَا نَتَّطِيبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا، وَقَدْ رُحِّصَ

يسرود، فرحِّص بالمصروع^(١) بالسود عروة بن الزبير ومالك ولبس فعي^(٢). وكرهه لزهري، وكرهه عروة لعصب، وأجازه لزهري. وأجاز مالك غيبته، وأصبح عند أصحابه تحريمه مطلقاً. وهذا الحديث حجة لمن أجازوه.

قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في ثياب البص^(٣). ومنع بعض متأخري لمبكية جيد البص لدى يترئ به، وكذلك جيد الأسود، قال أصحابه: ويجوز أن ما طبع ولا يقصد منه البرينة، ويجوز لها لبس الحرير في لأصح، ويجوز خلط الذهب والفضة وكذلك المولود، وفي المولود وجه أنه يجوز.

قوله: «وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ، نُبْلَةٌ مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ» (لنبلة) بضم النون، القطعة^(٤) والشيء اليسير. وأما (القُسْط) فبضم القاف، ويقال فيه: كُتِسَتْ، بكاف مضمومة بدل القاف وبدء بدل

(١) في (ح) من المصنوع.

(٢) الإشراف، (٣٧٠/٥)

(٣) أنصهر الملبس. (٣٧٢/٥)

(٤) في (ح) لا القطعة.

لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا ، فِي ثِيَابٍ مِنْ قُسْطٍ وَأُظْفَرٍ .

[ببخري: ٢١٣] [واظفر: ٢٧٤] .

الظاء، وهو و الأظفار نوعان معروفان من البخور، وليس من مقصود الطيب، رُحِّصَ فيه لمغتسدة من الحيض لإزالة الرُّوحِ الكريهة، تَتَّبِعُ به أثر الدم لا للتطيب، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - [كتاب اللعان]

كتاب اللعان

اللَّعَانُ، والملاعنة، والتَّلَاعُنُ: مُلاعنةٌ لرجل امرأته، يقال: تَلَاعَنَّا وتَلَعَنَّا، ولا عَنْ الْقَاضِي بينهما. وَسُمِّيَ لِعَانُ لِقَوْلِ الزَّوْجِ: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنَّكَ كَتُمْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ.

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: واختيرَ لَفْظُ اللَّعْنِ على لَفْظِ الْغَضَبِ، وإنَّ كَانَ مَوْجُودَيْنِ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ^(١) فِي صُورَةِ اللَّعْنِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْمَعْنَةِ مُتَقَدِّمٌ فِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي صُورَةِ اللَّعَانِ؛ وَلِأَنَّ جَانِبَ الرَّجُلِ فِيهِ أَقْوَى مِنْ جَانِبِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِاللَّعْنِ ذَوْنَهَا؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَفِكُ لِعَانُهُ عَنْ لِعَانِهَا، وَلَا يَنْعَكُسُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ لِعَانًا مِنَ اللَّعْنِ، وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْعَدُ عَنْ صَحْبِهِ، وَيَحْرُمُ السَّكَاخُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّائِيدِ، بِخِلَافِ الْمَطْلُوقِ وَغَيْرِهِ.

وَاللَّعْنُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا يَمِينٌ، وَقِيلَ: شَهَادَةٌ، وَقِيلَ: يَمِينٌ فِيهَا ثُبُوتُ شَهَادَةٍ، وَقِيلَ عَكْسُهُ.

قال العلماء: وليس من الأيمان شيءٌ متعبدٌ بِإِلَّا اللَّعَانِ وَالْقَسَامَةِ، وَلَا يَمِينٌ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِي إِلَّا فِيهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال العلماء: وَجُوزَ اللَّعْنُ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَذَلْعِ الْمَعْرِءِ عَنِ الْأَزْوَاجِ، وَأَجْمَعَ لِعُلَمَاءَ عَلَى صَحَّةِ اللَّعَانِ فِي الْجُمْلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

واختلف العلماء في نزول آية اللَّعَانِ، هَلْ هُوَ بِسَبِّ ثَوِيمِرِ الْعَجَلَانِي، أَمْ بِسَبِّ عَلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ؟

(١) آية الملاءعة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ زَنَوْا أَوْ زَنَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ فَزَنَوْا بِالْأَيْمَانِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْهِمْ وَأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ لَهُمْ أَرْبَابُهُمْ شَيْئًا وَهُمْ يُنَادُونَ بِاللَّهِ لِيُبْدِيَ لَهُمْ مَا هُمْ كَاذِبُونَ﴾ وَالْقِسْمَةُ أَنَّ هُتَيْتَ لَوْ عَلَيَّ إِذْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿وَيَبْتَغُوا الْفِتْنَةَ أَنْ تَقْبَلَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ وَأَنَّ يَمِينُ لَيْسَ الْكَافِرِينَ﴾ وَالْقِسْمَةُ أَنَّ هُتَيْتَ لَوْ عَلَيَّ إِذْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿[النور: ٦-٩].

[٣٧٤٣] ١ - (١٤٩٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى هَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُيُومِرَ الْعَجَلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ يَا عَاصِمُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَبْقَتْهُ فَتَشْتَلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَسَلَّ لِي عَنْ ذَلِكَ يَا عَاصِمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كُتِرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُيُومِرُ، فَقَالَ يَا عَاصِمُ، مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُيُومِرَ: لَمْ

يَقْدِرْ بَعْضُهُمْ: بِسَبَبِ عُيُومِرِ الْعَجَلَانِيِّ، وَاسْتَدْرَأَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ أَرْوَاحِ عُيُومِرَ: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَهِيَ صَاحِبَتُكَ»، وَقَدْ جُمُهِورُ الْعُلَمَاءِ. سَبَبُ نَزُولِهَا قِصَّةُ هَالِكِ بْنِ أُمِيَّةٍ، وَاسْتَدْرَأَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ هَالِكٍ، قَالَ: وَكَانَ أَوَّلُ رَجُلٍ لَاحِظٍ فِي الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ «الْحَاوِي»: قَالَ الْأَكْثَرُونَ: قِصَّةُ هَالِكِ بْنِ أُمِيَّةٍ أَسْبَقُ مِنْ قِصَّةِ الْعَجَلَانِيِّ، قَالَ: وَالنَّقْلُ فِيهِمَا مُشْتَبِهٌ وَمُخْتَلَفٌ^(١).

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَاحِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِهِ «الشَّامِلُ»: قِصَّةُ هَالِكٍ تُبَيِّنُ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ «وَلَا». قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لِعُيُومِرَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ»، فَمَعْنَاهُ: مَا نَزَلَ فِي قِصَّةِ هَالِكٍ؛ لِأَنَّ^(٢) ذَلِكَ حَكْمٌ عَالِمٌ لِيُجِيبَ النَّاسَ.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمَا جَمِيعًا، فَلِلْعُلَمَاءِ سَأَلَا فِي وَقْتَيْنِ مُتَقَرَّبَتَيْنِ فَنَزَلَتْ الْآيَةُ فِيهِمَا، وَمُبْقٍ هَالِكٌ بِأَعْيَانٍ، فَيَصِفُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ذَا وَفِي ذَاكَ، وَأَنَّ هَالِكًا أَوَّلَ مَنْ لَاحِظٍ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ قَالُوا: وَكَانَتْ قِصَّةُ النَّعْمَانِ فِي شُعْبَانَ - سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ. وَنَحْنُ نَقْلُهُ الْقَاضِي^(٣) عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ لَطِيرِي.

قَوْلُهُ - (فَكْرَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا) الْمُرُّ ذِكْرُهَا، الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا يُحْتَاجُ إِيَّاهَا، لَا مَعْنَى مَا كَانَ فِيهِ خَفَقٌ بِمَثَرٍ مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ، أَوْ إِسْأَعَةٌ فَحِشَةٍ، أَوْ شَاعَةٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ.

(١) «الحواري الكبير»: (٥/١١).

(٢) فِي (ج) أَنْ

(٣) فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلَمِ»: (٥/٦٩٦).

تَأْتِي بِحَبِيرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي مَسَّأَلَتْهُ عَنْهَا، قَالَ عُيَيْرٌ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُيَيْرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبِكَ، فَأَذْهَبْ فَأَتِ بِهَا». قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاغْنَا.....

قال العلماء: أما إذا كانت المسائل مما يحتج إليه في أمور الدين وقد وقع، فلا كراهة فيها، وليس هذا لمراد في الحديث، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة، فيجيبهم ولا يكرهها، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصص لم تقع بعد ولم يحتج إليها، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات، وتسليط لليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين وفي الإسلام، ولأن من المسائل ما يقتضي جوابه تضييقاً، وفي الحديث لآخر: «اعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم، فخرم من أجل مسأله»^(١).

قوله: «يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أيقلله فتقتلونه؟ أم كيف يفعل؟» فقال رسول الله ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبك، فاذهب فأتي بها»، قال سهل: فتلاغنا.

هذا الكلام فيه حذف، ومعناه: أنه سأل وقذف امرأته، وأنكرت الزنى، وأصر كل واحد منهما على قوله، ثم تلاغنا.

قوله: «(أيقلله فتقتلونه)» معناه: أنه يد. وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه زنى بها، فوأن قتله فتقتلونه، وإن تركه صبر على عظيم، فكيف طريقه؟

وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً وزعم أنه وجدته قد زنى بامرأته.

فقال جمهورهم: لا يقبل قوله. بل يزعمه لقصاص، إلا أن تقوم بذلك بينة، أو يعترف به ورثة القتل، ولينة أربعة من العدول من الرجال^(٢) يشهدون على نفس لزنى، ويكون القتل محصناً، وأما

(١) أخرجه البخاري، ٧٢٨٩، ومسلم، ٦١١٧، وأحمد: ١٥٤٥ من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) في (بخ): يقتله، «وإذا هموا» مستقيم.

(٣) في (بخ) و(ص): أيقلله.

(٤) في (ص) و(هـ): من عدول «زوجاته» بدل من العدول عن الرجال.

- وَأَنَا مَعَ النَّاسِ - جند رسول الله ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عُثَيْمِرُ: كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَابِغِينَ. (أحمد ٢٢٨٨١، ومجاوي ٥٢٥٩).

[٣٧٤٤] ٢- (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي خُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ عُثَيْمِرَ الْأَنْصَارِيَّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ أَتَى عَدِيَّ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقَهُ بِهَا بَعْدَ سَنَةٍ فِي الْمُتَلَابِغِينَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَيَرِثُ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا. (المطهر ٣٧٤٢).

[٣٧٤٥] ٣- (٠٠٠) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَابِغِينَ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا، عَنْ حَلِيثِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ

فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَتَلَ زَانِيًا مُحْصَنًا الْقَضَاءُ مَا لَمْ يَأْمُرِ السُّلْطَانُ بِقَتْلِهِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَجَاءَ عَنْ بَعْضِ السُّلَفِ تَصْدِيقُهُ فِي أَنَّهُ زَانٍ بِأَمْرَانِهِ وَقَتْلُهُ لِلذَّكَاءِ^(١).

قوله: (قال سهل: ففلاغت - وأنا مع الناس - عند رسول الله ﷺ).

فيه أن النعمان يكون بمحضرة الإمام أو القاضي، ويمجمع من الناس، وهو أحد أنواع تعليق اللعن، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع، فأما الزمان فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد، والجمع طائفة من الناس، أقلهم أربعة.

وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا، لأصح الاستحباب.

قوله: (فلما فرغا قال عُثَيْمِرُ كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمْسَكْتُهَا، لَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلابغين.

(١) في (ص) و(هـ). بذلك.

مَرَاتِهِ رَجُلًا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقَصْتِهِ، وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَاَعًا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ مَبَلِّغَاتٍ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَتَيْنِ» . البخاري ٥٣٠٩، المغر ١٣٧٤٣.

وفي رواية الأخرى. (مطلقها^(١)) ثلثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، ففارقها عند النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «ذَاكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعَتَيْنِ»^(٢).

وفي الرواية الأخرى: (أنه لا قرن ثم لا عنت ثم قرئ بينهما).

وفي رواية أن النبي ﷺ قال: «لا سبيل لك عنهما».

اختلف العلماء في الفُرقة باللعان، فقال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفُرقة بين الزوجين بنفس التلّاعن، ويحرّم عليه نكحها على التأييد، لهذه الأحاديث، نكن قال لشافعي وبعض المالكية: تحضن الفُرقة لعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعان.

وقد^(٣) أبو حنيفة. لا تحضن الفُرقة إلا بقضاء لقاضي بها بعد التلّاعن، لقوله: (ثم قرئ بينهما).

وقال الجمهور: لا تنفقر إلى قضاء القاضي، لقوله ﷺ: «لا سبيل لك عنهما». ولرواية لأخرى:

(ففارقها). وقال النبي ﷺ: لا أنزل لعان في الفُرقة، ولا يحضن به فراق أصلاً.

واختلف الفقهاء بتأييد التحريم فيه، فذهب أحمد إلى أنه أثبت بعد ذلك نفسه، فقال أبو حنيفة: نجعل له لزوال المعصية المحرم، وقال مالك والشافعي وغيرهم: لا نجعل له أيماً، لمعوم قوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها».

وأما قوله: (كذب عنها يا رسول الله إن أمسكتها) فهو كلام تام مستقيم، ثم بدأ فقال: (هي طالق ثلاثاً) بمصداقاً لقوله في أنه لا يمسه، وإنما طلقها؛ لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه، فأراد تحريمها بالطلاق، فقال: (هي طالق ثلاثاً)، فقال له النبي ﷺ: «لا سبيل لك عنهما»، أي: لا ملك لك عليها، فلا يقع طلاقك.

(١) (ج). لعنته.

(٢) (ج). قال.

(٣) في (هـ) و(و): (أما)، (اللعان)، وهو نصيبه، والنبي: هو عثمان بن عيسى، أبو عمرو المصري، ثقة فيه، كان يبيع

بكرته. وهي أمية عتيقة، بدعيرة قيل له: النبي، توفي (١٤٣ هـ) «توفي به التهذيب» (٧٩/٣).

[٣٧٤٦] ٤ - (١٤٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ : - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : سُئِلْتُ عَنْ الْمُتَلَاعَيْنِ فِي مَرَّةٍ مُصْعَبٍ ، أَيْتَرُقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : فَمَا ذَرَيْتُ مَا

وهذا دليلٌ على أَنَّ الفُرْقَةَ تحصل بنفس اللعان ، واستدل به أصحابنا على أَنَّ جميع المطلقات ثلاث بفظ واحد ليس حراماً ، وموضع دلالة أنه لم ينكر عليه إطلاق لفظ الثلاث . وقد يُعْتَرَضُ على هذا فيقال : إنما لم ينكر عليه ؛ لأنه لم يُصَادَفِ الإطلاق محلاً مملوكاً له ولا نفوذاً . ويجبُ عن هذا الاعتراض ما أنه لو كن الثلاث محرمةً لأنكر عليه ، وقيل له : كيف تُرسل لفظ لطلقت ثلاث مع أنه حرام ، والله أعلم .

وقد ابن نافع^(١) من أصحاب مالك : إنما طَلَّقَهَا ثلاثاً بعد اللعان ، لأنه يستحبُّ إظهار إطلاق بعد اللعان ، مع أنه حصلت الفُرْقَةُ بنفس اللعان ، وهذا حسن . وكيف يستحبُّ للإسناد أن يُطلق من صدرت أجنبية .

وقد محمد بن أبي صفرة المصنف : لا تحصل الفُرْقَةُ بنفس اللعان ، واحتجَّ بإطلاق عويمر ، ويقول : (إن أمسكتها) وتأولهُ الجمهور كما سبق ، والله أعلم .

وأما قوله : (قال ابن شهاب : فكانت سنةً لمتلاعين) فقد تأولهُ ابنُ نافع المصنف على أَنَّ معناه استحبابُ إظهار^(٢) إطلاق بعد اللعان . كما سبق . وقال الجمهور : معناه حصول الفُرْقَةُ بنفس اللعان

وأما قوله ﷺ : إِذَا كُنتُمْ ابْتِفَرِقُوا بَيْنَ كُلِّ مَتَلَاعَيْنِ فَمَعْنَاهُ عِدَّةُ مَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ بَيَانُ أَنَّ الفُرْقَةَ تحصل بنفس اللعان بين كلِّ متلاعين ، وقيل معناه : تحريم^(٣) على متأيد ، كما قاله جمهور العلماء . قال القاضي عياض : رُفِّقَ عِدَّةُ الْأَمْصَارِ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ قُلُوكَ لِرُؤُوسِهِ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ ، (لَا أَيْ عَيْدٌ فَقَالَ : تَصِيرُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْقَذْفِ بغير إعتان^(٤))

(١) هو : أبو محمد ، عبد الله بن نافع بصلاح ، مولى بني محروم ، توفي سنة ١٨٦ هـ

(٢) قوله : (إظهاره) معناه (إظهاره) (ح) (ر)

(٣) (ح) (ص) (ع) (ك) : تحريم

(٤) [إعتان] معناه : (٨٣ / ٥)

أقول، فَمَضَيْتُ إِلَى شَرِّ ابْنِ عَمَرٍ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لِلْعُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَاتِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ادْخُلْ، فَوَاللَّهِ مَا حَاءَ بِكَ هَلِيلٌ لِسَاعَةٍ إِلَّا حَاجَةً، فَسَخَلْتُ، فَوَيْدَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ، مَتَوَسِّدٌ وَسَادَةٌ حَشْوُهُمْ لِيَفَّ، قُلْتُ: أَبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَلَاعِنِ، أَيْفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! نَعَمْ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانٌ بَنُ فُلَانٍ،

قوله: (فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَوَزَتِ السَّنَةَ أَنَّهُ يَرُثُهَا وَتَرُثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ أَهْلُهَا).

فيه حرز ليمان الحامس، وأنه إذا لاعتها وبقي عنه نسب أحدهم انقضى عنه، وأنه يثبت نسب من لأم، ويَرُثُهَا وَتَرُثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لِلْأُمِّ، وهو لثالث إن لم يكن لحيث ولد، ولا وَلَدَ ابْنٍ، ولا ثلث من لإخوة أو الأخوات، وإن كان شيء من ذلك فلها السدس، وقد أجمع لعصماء على جواز ثبوت ميراث بنته وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الميراث من جهة أمه، وهم يحرثه وأخواته من أمه وجداته من أمه، ثم إذا دُفِعَ إِلَى أُمِّهِ فَرَضُهَا، أو إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ فَرَضُهَا، وبقي شيء، فهو لمولاي أمه، إن كان عليها ولادة ولم يكن عليه هو ولادة^(١) بمباشرة إعتقه، فإن لم يكن لها مولاي^(٢) فهو لبيت لعل، هذا تفصيل منذهب الشافعي، وبه قال الزهري ومالك وأبو ثور.

وقال لحكم وحساد: تَرُثُهُ وَرِثَةُ أُمِّهِ: وَقَالَ آخَرُونَ: غَضَبُهُ^(٣) عَصْبَةُ أُمِّهِ، روي هذا عن علي بن مسعود، وعطاء وأحمد بن حنبل، قال أحمد: فإن لم يرث لأم أخذت جميع ماله بالعصوبة. وقال أبو حنيفة: إذا لم يرث أخذت لجميع لكن لثالث الميراث، وبقي ما روي عن عدة مذهب في ثبات الرث، والله أعلم.

قوله: (فَتَلَاعَنَا فِي الْمَسْجِدِ) فِيهِ اسْتِحْبَابُ كَوْنِ اللَّعْنِ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ^(٤).

قوله: (فَقُلْتُ لِلْعُلَامِ اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَاتِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، فَقَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ) أَمَّا قَوْلُهُ (إِنَّهُ قَاتِلٌ) فَهُوَ مِنَ الْقَبُولَةِ، وَهِيَ لَوْمْ نَصَفَ لِنَهَارٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: (بَنُ حَبِيرٍ) فَهُوَ يَرْفَعُ (بَنُ) وَهُوَ اسْتَفْهَامٌ، أَيُّ: أَأَنْتَ ابْنُ جُبَيْرٍ؟

قوله: (فَوَجَدْتُهُ مُفْتَرِشًا^(٥) بِرَدْعَةٍ) هِيَ بَفَتْحِ لَبَاءٍ، وَهِيَ زَهْدَةٌ ابْنِ عَمَرٍ وَتَوَضُّعٌ.

(١) في (ص)، ولا يدرك ولا.

(٢) في (ص)، مان.

(٣) قوله: عصبته، سقط من (ص).

(٤) سبق ص ٢٢٠ من هذا المجلد.

(٥) في (ص): فَوَجَدْتُهُ مُفْتَرِشًا.

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ لِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [سور ٢٤: ١-٦]، فَتَلَاَهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَّرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَلِي سَأَلْتُكَ بِالْحَقِّ، مَا كَذَّبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاها فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَلِي سَأَلْتُكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَادِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّحْلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. [احمد ١١١٩٣].

[٣٧٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا

قوله: (ووعظه وذكَّره). وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) وفعل بالمرأة مثل ذلك، فيه أن الإمام يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وتالي البمين الكاذبة، وأن الصبر على عذاب الدنيا - وهو لحد الدنيا - أهون من عذاب الآخرة.

قوله: (فبدأ بالرحل فشهد أربع شهادات... إلى آخره) فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج لأن الله تعالى بدأ به؛ ولأنه^(١) يَسْغُطُ عن نفسه حدَّ قذفها، وينفي النسب إن كان، ونقل القاضي^(٢) وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج، ثم قال الشافعي وصائفة: نو لا عت المرأة قبله لم يصح لعانها، وصححه أبو حنيفة وطائفة.

قوله: (فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) هذه ألفاظ اللعان، وهي مجمع عليها.

قوله ﷺ للمتلاعنين: احسبكما على الله، احذكما كاذباً قال القاضي: طاهره أنه قال هذا الكلام بعد فرغهم من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم لكاذب التوبة، قال: وقال الداودي: إنما قاله قبل اللعان تحليلاً لهما منه، قال: والاولى أظهر وأولى سياق الكلام^(٣).

(١) في (خ): ولا.

(٢) في إكمال المعجم: (٨٤/٥ - ٨٥).

(٣) في إكمال المعجم: (٨٩/٥).

عَبْدُ الْمَدِينِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلَاعَيْنِ زَمَرَ مُضْعَبِ بْنِ لُؤَيٍّ، قُلْتُ مَا أَقُولُ، فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتَلَاعَيْنِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. (ص: ٣٧٤٦).

[٣٧٤٨] ٥- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا بَحْثِيُّ بْنُ بَحْثِي وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِبَحْثِي - قَالَ بَحْثِي: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَلَاعَيْنِ: «حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي؟ قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَادَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا لَذَاكَ أَيْعَدُ لَكَ مِنْهَا». (أحمد: ٤٥٨٧، والبخاري: ٤٥٧٤).

قَالَ زُهَيْرُ بْنُ رِوَالٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

[٣٧٤٩] ٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجَلَانِ، وَقَالَ: «اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟» (أحمد: ٤٥٧٧، ووظف: ٣٧٤٨).

قال: وفيه ردٌ على من قال من لائحة أنَّ لفظة (أحد) لا تستعمل إلا في نفسي، وعلى من قال منهم لا تستعمل إلا في الوصف، ولا تقع موقع (واحد)، وقد وقعت في هذا الحديث في غير نفسي ولا وصف، ووقعت موقع (واحد)، وقد أجازه المبرد، ويزيده قوله تعالى: «مَنْهَةً أَحَدِهِ» (١) [الشورى: ١٦]. وفي هذا الحديث أنَّ الخصمين المتكاذبين لا يُعاقب أحد (٢) منهما، وإنَّ عدلنا كذب أحدهما على الإيهام (٣).

قوله: (يا رسول الله، مالي؟ قال: «لا مال لك، إن كنت صادقاً عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها، فذاك أيعد لك منها»).

(١) قال يحفظ رحمه الله: قرأ لي قتلة لائحة إما هو (أحد) التي لمعوم نحو ما في الدار من أحباء، وما جاءني من أحد، وأما (أحد) بمعنى (واحد) فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» و«قَدْ هَدَانَا اللَّهُ» (٢) (٤٥٨/٩).

(٢) في (ص) و(هـ): واحد.

(٣) في (ج): لإيهام.

[٣٧٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ سَمِيعٍ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ هُرَيْرٍ عَنِ اللَّعْنِ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [إسناده: ٣٩٨٠ (وسط) - ٣٧٢٨].

[٣٧٥١] ٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسْدَانَ السَّمْعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِلسَّمْعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَدُّ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرِّقِ الْمُضْطَبُّ بَيْنَ الْمُسْلِمَيْنِ. قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَابِ. [إسناده: ٣٧٤٨].

[٣٧٥٢] ٨ - (١٤٩٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَثُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثْتَ نَافِعًا، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ ابْنُ وَلَدِ بَأْمُو؟ قَالَ: لَعَمْ. [إسناده: ٤٥٢٧، والبخاري: ٤٥٢٩٥].

[٣٧٥٣] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. [إسناده: ٤٦٠٤، والبخاري: ٥٣١٣].

[٣٧٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [إسناده: ٥٦٠٢، والبخاري: ٥٣١٤].

[٣٧٥٥] ١٠ - (١٤٩٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُمَرَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّا نَيْنَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَحَدَّ مَعَ امْرَأَتِهِ رَحَلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلْتُمُوهُ؟ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهِ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَحَدَّ مَعَ امْرَأَتِهِ رَحَلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ

في هذا دليل على استقرار المهر بالدخول، وعلى ثبوت مهر الملائعة لمدخول بها، ولما سئلت

مجتمع عليهما - وفيه أنها لو صدقته وأقرت بالزنى لم يفسط مهرها

فَقَاتِلُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتٌ عَلَى غَيْظٍ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ افْتَحْ» وَجَعَلَ يَدْعُو، فَتَرْتَبَتْ آيَةُ اللَّعْنِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ لِرَبِّهِمْ كُفْرًا وَيَقُولُونَ إِنَّهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ هَذِهِ الْآيَاتُ (٢٩٦)، فَبُثِّلَنِي بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَمَرَأَتُهُ إِلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعَدَا، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِلَهُ لَحْنِ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْحَمِيَّةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، فَذَعَبْتُ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْ» فَأَبَتْ فَلَعَنْتُ، فَلَمَّا أَذْبَرَا، قَالَ: «لَعَلَّهَا أَنْ تُجِيبَهُ بِوَأَسْوَدَ جَعْدًا» فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا. (احمد: ٤٠٠١).

[٣٧٥٦] (٠٠٠) وَخَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَخَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْنَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ نَحْوُهُ. ١ (٢٧٥٥).

[٣٧٥٧] ٦٦- (١٤٩٦) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَآلَ أَرَى أَنَّ عَيْنَةَ مِنْهُ عِلْمٌ، فَقَالَ: إِنْ هَلَالَ بْنُ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَاغْنَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْصِرُوهَا»، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْهَضَ سَيْطَانُ قُضِيَةِ الْعَبَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْمَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ. قَالَ: فَأَبَتْ أَنْهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَنَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ. (احمد: ١٧٤٥٠).

قوله ﷺ: «اللهم افتح» معناه: يبين لك الحكم في هذا.

قوله: (إِنْ هَلَالَ بْنُ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ) هي سجين مفتوحة ثم جاء ساكنة مهملةين وواوهم، و(شريك) هذا صحابي بلوي، حليف لأَنْصَر، ذل انقاضي: وقول من قال: إنه يهودي باطن^(١).

قوله: (وكان أول رجل لاعن في الإسلام) سبق بيانه أول هذا الباب^(٢).

قوله ﷺ: «لَعَلَّهَا أَنْ تُجِيبَهُ بِوَأَسْوَدَ جَعْدًا»، وفي الرواية الأخرى: «فإن جاءت به سَيْطَانُ قُضِيَةِ الْعَبَيْنِ فَهُوَ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْمَلَ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ».

(١) (الكليات للعلامة: ٨٩/٥).

(٢) ص ٢٢٨ من هذا الجزء.

[٣٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَدَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ النِّعَمِ، قَالَ: جَعَدًا قَطَطًا. (بخاري ١٥٣١٦، رطب ٣٧٥٨).

[٣٧٦٠] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنْدُوقِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ، وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ: أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا؟» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ أَغْلَنْتُ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ - (بخاري ٦٨٥٥، رطب ١٣٧٥٨).

[٣٧٦١] ١٤ - (١٤٩٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّوْرَوَزْدِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُنْتَلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» قَالَ سَعْدٌ: بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ». (رطب ٣٧٦٢).

[٣٧٦٢] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَوْ مِهْلَةً حَتَّى آتِيَنِي بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». (احمد ١٠٠٠٧).

[٣٧٦٣] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ

معنى الحديث: أَنَّهُ شَهْرٌ وَشَاعَ عِهَا «فاحشة»، وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَيِّنَةٌ وَلَا اعْتِرَافٌ، فَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ لِعَدٍّ بِمَجْرَدِ الشُّبَّاعِ وَالْقَرَنِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ اعْتِرَافٍ.

قوله: (أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ - يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُنْتَلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» قَالَ سَعْدٌ: بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ»).

وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَسْأَلْهُ حَتَّى تَنِي بِأَرْبَعَةِ شَهْدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَ: كَلَّا، وَلِذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي» (١). [بخاري ٣٧٦٢].

[٣٧٦٤] ١٧ - (١٤٩٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ السَّجَّادِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ كَتَبَ الْمُغِيرَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْطَجِعٍ عَنْهُ، فَتَلَعَّ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعْدٍ؟ قَوْلَهُ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ.

وفي الرواية الأخرى: (كَلَّا، والذي بعثك بالحق، إِنْ كُنْتُ لِأَعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ).

قال المازري^(١) وغيره: قوله ليس هو ردُّ لقول رسول الله ﷺ، ولا مخالفة من سعد بن صباد لأمره ﷺ، وإنما معناه الإخبار عن حالة لسانه عند رؤيته الرحمن عند أمرائه واستيلاء الغضب عليه، فإنه حينئذٍ يُعْجَلُ بالسيف، وإن كان غاضباً.

وأما (السيد) فقال ابن الأثيري وغيره: هو الذي يهوى قومه في نصرته^(٢)، قدسوا: والسيد أيضاً: لحبيب، وهو أيضاً: حسن^(٣)، المخلوق، وهو أيضاً: رئيس. ومعنى الحديث: تعجبون من قول سيدكم. قوله: (لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضْطَجِعٍ عَنْهُ)^(٤) هو بكسر الفاء أي: غير ضارب بصفحة السيف^(٥)، وهو جانبه، بل أضربه بحدته.

قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي». وفي الرواية الأخرى: «والله أغير مني، من أجل غيرة الله حَرَّمَ الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ».

قال العلماء: الغيرة بفتح الغين، وأصلها المنع، ورجل غيور على أهله أي: يمنعهم من لتعلق

(١) في (أبي): أبو وردية، وهو نصيب. وكلام المازري في «المعجم»، ٦١٤/٢.

(٢) كلمة في النسخ، والذي في «الترغيب في معالي الأعمال» للذهبي: ١٩٨/١: «الغيرة».

(٣) في (ع): أحسن، وفي المصدر: حسن.

(٤) في (ج): مضجع.

(٥) قال صاحب «رحمة الله»: يفتح الفاء بكسر هاء أي: غير ضارب بصفحة السيف، ولا يفتحها، ففتح جده وصفه لسيف، وترك

جده وصفه للضارب، أنه: «فتح البخاري»: ١٤٤/١.

وَلَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ. [الحمد: ١٨١٦٨، والبخاري: ٧٤٥٥].

[٣٧٦٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدِ بْنِ عُثَيْرٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: غَيْرُ مُضْغَحٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْهُ. [المر: ٣٧٦٤].

بأجنبي، بغير أو حديث أو غيره، والغيرة صفة كمال، فحجب **ﷻ** بأن سعداً غيره، وأنه أغير منه، وأن الله أغير منه **ﷻ**، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، وهذا تفسير بمعنى غيره الله تعالى، أي: أنه منعه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش (ككفر العقيدة في حق الناس وقصدها تغيير حال الإنسان) وانزعاجه، وهذه مستحج في غيره الله تعالى.

قوله **ﷻ**: «الاشخص اغير من الله»، أي: لا أحد، وإنما صار «لا شخص» بتعديده، وقيل: معناه: لا ينبغي لشخص أن يكون أغير من الله، ولا يتصور ذلك معه، فيسفي أن ينادب الإنسان بجماعته سبحانه وتعالى عباده، فإنه لا يعجلهم بالعقوبة، من حذرهم وأندرهم، وكرر ذلك عليهم وأهلهم، فكذلك ينبغي لعبده ألا يبدى بالقتل وغيره في غير موضعه، فإن الله تعالى لم يعجلهم بالعقوبة، مع أنه لو عجلهم لكان عدلاً منه سبحانه وتعالى.

قوله **ﷻ**: «ولا شخص أحب إليه العذر من الله»، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله، من أجل ذلك وعد الجنة.

معنى الآية: ليس أحد إلا عذر أحب إليه من الله تعالى، فاعذر عن معنى العذر ولا تذار قبل أخليهم بالعقوبة، ولهذا بعث المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَدِّسَ لَنَا اسْمُ اللَّهِ﴾ [الاسراء: ١٦٥].

والمدحة: كسر لسمه، وهو المدح بفتح لميم، فوذا ثبت الهاء كسرت الميم، وهذا حذفته أليحت، ومعنى «من أجل ذلك وعد الجنة» أنه لما وعدهم ورغب فيها كثر سؤال العبد «يا رب»، والثناء عبيده، والله أعلم.

[٣٧٦٦] ١٨ - (١٥٠٠) وَخَدُّنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَصْرُو النَّاقِدُ وَرَهْرَبُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَمَا الْوَأْنُهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟»، قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوَزْقًا، قَالَ: «فَأَنَّى أَنَا هَذَا ذَلِك؟»، قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ، قَالَ: «وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ». (الاحمد: ٢٧٢٦٥)

(انظر: ٢٧٢٦٨).

قوله: (إن امرأتي ولدت غلاماً أسود). فقال النبي ﷺ: «هل لك من إبل؟»، قال: نعم، قال: «فما ألوانها؟»، قال: حُمْرٌ، قال: «هل فيها من أوزُق؟»، قال: إن فيها لوزقاً، قال: «فأنى أناها ذلك؟»، قال: عسى أن يكون نزعُهُ عِرْقٌ. قال: «وهذا عسى أن يكون نزعُهُ عِرْقٌ».

أما (الأوزُق) فهو الذي فيه سوادٌ ليس بصافٍ به، ومنه قيل للمرءاد^(١) أَوْزُقٌ، ولشحامة^(٢): وَزْقَاءُ، وجمعه: وَزُقٌ بضم الواو وإسكان الراء، كأخضر وخُضِرَ.

والمرءاد بالوزُق هنا الأصل من النسب، تشبيهاً بوزُق الثمرة^(٣)، ومنه قولهم: فلان سُغْرُق^(٤) في النسب والحسيده وفي اللؤم، والكرم.

ومعنى «نزعُهُ» أشبهه، أي اجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزع التجذب، فكأنه جذبَه^(٥) إليه لشبهه، يقال منه: نزع الولدَ لأبيه، ورأى أياه، ونزعهُ أبوه، ونزعهُ إليه.

(١) في (خ): المرءاد، والمثبت موافق لما في «إكمال المعلم»: (٩٥/٥).

(٢) في (خ): «شحامة» موافق لما في «إكمال المعلم».

(٣) في (خ): «الثمرة» موافق لما في «إكمال المعلم».

(٤) في (خ): «سغروق» موافق لما في «إكمال المعلم».

(٥) في (خ): «جذب».

[٣٧٦٧] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُدَلِّجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، جَمِيعاً عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدْتُ امْرَأَتِي غُلَاماً أَسْوَدَ، وَهُوَ جَيِّدٌ يُعَرِّضُ بَأَن يَنْفِيَهُ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي لَا يُنْفَاءُ مِنْهُ.

[ن ح د ٧٧٦٠، ٧٧٦١، ٧٧٦٨].

[٣٧٦٨] ٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَنَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَاماً أَسْوَدَ وَلِئِي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا الْوَأْنَهَا؟»، قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: «فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَأَتَى هُوَ؟»، قَالَ: لَعَلَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَدْ لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ».

[إسحري ٧٣١٤] [لوحه ٣٧٦٦].

وفي هذا الحديث أن المولود يُلحق بالزوج، وإن خالف لونه لونه، حتى لو كان لأب أبيض والولد أسود أو عكسه، لحقه، ولا يَحِلُّ له فيه بمجرّد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه؛ لاحتمال أنه نَزْعُهُ عِرْقٌ^(١) من أسلافه. وفي هذه الصورة وجه لبعض أصحابنا، وهو ضعيف أو غلط، لما ذكرناه مع ظاهر الحديث لمذكور.

وفي هذا الحديث أن التعريض بنفي الولد ليس نفياً، وأن التعريض بالقذف ليس قذفاً، وهو منتهى الشك في موافقه.

وفيه إثبات القياس ولا اعتبار بالأشبه وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنساب ولتحققها بمجرّد الإمكان والاحتمال.

قوله في الرواية الأخرى: (إن امرأتي ولدت غلاماً أسوداً، وإنّي أنكرته) معناه: استغربت بقبحه أن يكون مثي. لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه والله أعلم.

[٣٧٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ : حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْبٍ ، عَنْ
 بِنِ بْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : تَلَعْتُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنْحُو حَدِيثِهِمْ .

[مظهر : ٣٧٦٦ و ٣٧٦٨] .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠. [كتاب العتق]

[٣٧٧٠] ١- (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سَافِعٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدِهِ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوَّامٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَّقْ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا لَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَّقَ». (المكرر: ٤٣٢٥) [إسناده: ٣٩٧ و- ٥٩٧، وبتحاري: ٢٥٩٧].

باب (١) العتق

قال أهل اللغة: العتق - لحرية - يقال منه: عَتَقَ يَعْتِقُ عِتْقًا، بكسر العين، وعِتْقًا بفتحها أيهاً، حكاه صاحب «المحكم»^(١) وغيره، وعِتْقًا وعِتَاقَةٌ فهو عَتِيقٌ وعِتَاقٌ أيضاً، حكاهما الجوهري^(٢)، وهم عِتْقٌ، وأعتقه فهو مُعْتَقٌ وعِتْقٌ، وهم عِتْقٌ، وأمة عِتْقٌ وعِتْقٌ، وهم عِتْقٌ، وخلف بالعِتْقِ، أي: لإعتاق. قال الأزهري: هو مُسْتَقٌّ من قولهم: عَتَقَ لِفَرَسٍ، إذا سقاه وجداً، وعَتَقَ لِفَرَسٍ: طار واستقر^(٣)، لأنَّ لَعَبْدَ يَتَحَلَّصُ بِالْعَتَقِ وَيَذْهَبُ حَيْثُ شَاءَ.

قال الأزهري وغيره: وإنما قيل لسر أعتق بسمه أنه أعتق رقبةً وفقد رقبةً، فحُطِّتِ الرِّقْبَةُ دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ مَعَ أَنَّ الْجَوْدَ يَنْدُونَ لِجَمِيعٍ، لأنَّ حُكْمَ السَّيِّدِ عَلَيْهِ وَعَبْدُهُ لَهُ كَحَبْلِ فِي رِقْبَةِ الْعَبْدِ، وَكَالْعَلِّقِ الْمُنْعَمُ لَهُ مِنَ الْحُرُوجِ، فَوَإِذَا أَعْتَقَ فَكَأَنَّهُ أَطْلَقَتْ رِقْبَتُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شُرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدِهِ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوَّامٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي شُرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَّقْ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا لَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَّقَ». وهي نسخة: «ما أعتق»، هذا حديث

ابن عمر

(١) في (ص) و(هـ) ونسخته من الصحيح مسلم، كتاب

(٢) (١٧٧/٢)

(٣) في «المصباح»: (عتق)

(٤) التهذيب: (١٤٢/١)

[٣٧٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعاً عَنْ الثَّيِّثِ بْنِ سَعْدٍ (ح) ، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِمٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ : حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي دُثَيْبٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ صُمَرَ ، بِسَمْعِي حَدِيثَ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ . أحمد (٤٥١) مسند ، و٤٦٣٥ و٥٨٢١ و٦٠٣٨ و٦٦٧٩ ، وبيهقي (٢٥٢٢ و٢٥٢٤ و٢٥٥٣) .



١ - [باب ذكر سعادة العبد]

[٣٧٧٢] ٢ - (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْ بَشَّارٌ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُمْتَى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ». [المعبر: ٤٣٣٩] [جمعة: ١١٠٥٩].

[٣٧٧٣] ٣ - (١٥٠٣) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الْقَيْدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَنَحَلَ صُفًى فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسَمِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [المعبر: ٤٣٣٧] [احمد: ٢٩٥٠٢] [بوذر: ٣٧٧٤].

[٣٧٧٤] ٤ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا هَبِيبُ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ فِيمَا عَدَلٍ، ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [المعبر: ٢٤٩٢] [بوذر: ٣٧٧٣].

[٣٧٧٥] (٥٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: «قَوْمَ عَلَيْهِ فِيمَا عَدَلٍ». [المعبر: ٢٥٠٢] [بوذر: ٣٧٧٣].

وفي حديث أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: «يُضْمَنُ»). وفي رواية له قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَنَحَلَ صُفًى فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسَمِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» وفي رواية: «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ فِيمَا عَدَلٍ، ثُمَّ يُسْتَسَمَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».

وقد القاضي: في ذكر الاستسعاء هنا خلافاً بين الرواة، قال الدارقطني: روى هذا الحديث

الحديث، فجعله من رأي قتادة^(١)، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري^(٢)، وهو الضرب^(٣).

قال لدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه! ففحص قول قتادة عن أنس^(٤).

قال القاضي: وقال الأصمعي وابن قُصَّار وغيرهم: من أسقط السُّعْدِيَّة من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السُّعْدِيَّة أثبت ممن ذكروها^(٥). قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيده بن أبي عروبة عن قتادة فتدرة ذكرها وتدرة لم يذكروها، فثبت على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره. هذا آخر كلام للقاضي^(٦)، والله أعلم.

قال السَّعْدِيُّ: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أنَّ العبد يكلف الأكثاريَّة والمطلب حتى تحصى قيمة نصيب^(٧) الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق، هكذا قسره جمهورُ المالكيين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له من الرِّق، فعلى هذا ثَمَعُ الأحاديث.

وقوله **﴿فَمَنْ يَشَقُّ عَلَيْهِ﴾** أي: لا يكلف ما يشق عليه.

(١) في (ص) و(ج). أبي قتادة وهو جليل، وانظر المصدر.

(٢) لم ألق في «مصحح» البخاري أنه شرح الحديث فذكر الاستسعاء.

وهذه الجملة أخذها النووي من «إكمال المعلم»: (٩٧/٥)، والذي في «الإيضاحات والنتج»: من ١٥٠ بعد أن ذكر حديث أبي هريرة وذكر فيه الاستسعاء من حديث أبي عروبة وحميد بن حارم ج م، قال البخاري: تبعه حجاج ونسب موسى بن حلف عن قتادة.

ينظر قول البخاري في «مصححه» بعد الحديث. ٢٥٤٧.

قال الحافظ في «الفتح»: (١٥٨/٥) بعد ذكره لمن حكم بأد الاستسعاء من قول قتادة: «وأما إن أعزهم ما حاصص» فصح كون الجميع مرفوعاً، وهو سي رحمه ابن دقيق العيد وحاشاه. وينظر نسخة لونه في ذلك.

(٣) «إروا مات والنتج»: ص ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١.

(٤) «الناظر» بعد الحديث. ٤٢٢٧، وأبو بكر النيسابوري هو شيخ الدارقطني في هذا الحديث.

(٥) في (ج): من.

(٦) «التمهيد»: (٢٧٦/١٤٢).

(٧) في «إكمال المعلم»: (٩٨/٥).

(٨) في (ج): وضبطه.

والشقيص) بكسر الشين، النصيب قليلاً كذا أو كثير، ويقال له الشقيص أيضاً؛ بزيادة الياء، ويقال له أيضاً: لشرك بكسر الشين.

وفي هذا الحديث أن عن أعتق نصيبه من عبد مشتركة، قوم عليه باقيه إذ كان موسراً بقيمة عس^(١)، سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتيق عبداً أو حرة، ولا غير شريك في هذا، ولا للعبد، ولا للمعتق، بل يفتد هذا التحكم وإن كرهوه كلهم، مرة واحدة لحق الله تعالى في الحرية.

وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعاق، لا ما حكه لقاضي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق، موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب طائفة مخالفة للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع^(٢).

وأما نصيب الشريك فاحتسبوا في حكمه إذ كان المعتق موسراً، على سائر مذاهب:

أحدها: وهو الصحيح في مذهب شافعي، وبه قال بن شبرمة ولا وزاعي واشوري وابن أبي ليبي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل ومصدق وبعض المالكية؛ أنه أعتق بنفس الإعاق، ويؤم^(٣) عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعاق، ويكون ولاؤه جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعاق حكم المهر في غيره من الأحكام، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أعسر المعتق بعد ذلك ستم نفوقه جئت، وكذاست بقيمة ذب في ذنبه، ولو مات أحدث من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيمة وستمر يعتق جميعه، فلو: ولو أعتق لشريك نصيبه بعد عتاق الأول نصيبه كان يعتقه نفوق؛ لأنه قد صار كله حراً.

ولمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك وبه قدم أهل الظاهر، وهو قول الشافعي.

والثالث: مذهب أبي حنيفة، لشريك الخيار، إن شاء استسقى العبد في مصف قيمته، وإن شاء أعتق

(١) في (ع): بقيمة باقيه.

(٢) إكمال لمعه: (١٠٠/٥).

(٣) في (ج): وأخره، وثابتة موافق لنا في الإكمال، فمعلم.

نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه للمعنى، ثم يرجع للمعنى بما دفع إلى شريكه على العبد يستعصيه في ذلك، والولاء كله للمعنى، قال: والعبد في ملة لكتبة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه.

الرابع: مذهب عثمان بن عفان، لا شيء على المعنى، إلا أن تكون جارية راحة كره لوطه، فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر.

الخامس: مذهب ابن سيرين، أن القيمة في بيت المال.

السادس: مذهب عن إسحاق بن راهويه، أن هذا الحكم للعبد دون الإمام.

وهذا القول شديد مخالف للعلماء كافة، والأقول الثلاثة فيه فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على فاعليها، هذا كله فيما إذا كان المعنى نصيبه مبرراً.

فإنما إذا كان مبرراً حال الاعتاق، ففيه أربعة مذاهب:

أولها: مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم: يفتد العتق في نصيب المعنى فقط، ولا يطالب المعنى بشيء، ولا يستعصى العبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر.

المذهب الثاني: مذهب ابن سيرين والأوزاعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق: يستعصى العبد في حصّة الشريك، واختلف هؤلاء في رجوع العبد بما أدى في سعديه على مذهب، فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه. وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حرٌّ بالسراية.

المذهب الثالث: مذهب زفر وبعض البصريين، أنه يقوم على المعنى، ويؤدي القيمة إذا أيسر.

الرابع: ذكره القاضي^(١) عن بعض العلماء، أنه إذا كان المعنى معسراً بقتل عتقه في نصيبه أيضاً، يبقى العبد كله رقيقاً كما كان وهذا مذهب باطل.

أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه فاعتق كله في الحال غير استعصاء، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعمامة كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال: يستعصى في بقيته لمولاه، وغايقه

أصحابه في ذلك فقالوا يقول الجمهور، وحكى القاضي أنه روي عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقوله ^(١) «أهل الظاهر، وعن الشعبي وعبيد ^(٢) لله بن الحسن العنبري ^(٣) : أن الرجل أن يثق من عبده ما شاء» والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: «ولا فقد عتق منه ما عتق ظاهره أنه من كلام النبي ﷺ، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعله منه، ورواه أيوب عن نافع، فقال: قال نافع: (ولا فقد عتق منه ما عتق) ^(٤)، ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قلده نافع ^(٥)، ولهذه الرواية قال ابن وضاح: ليس هنا من كلام النبي ﷺ.

قال القاضي: وما قلده مالك وعبيد الله العمري أولى، وقد جوداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه، كما ذكرنا، قال: وقد روى يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: وإلا فقد جاز ما صنع، فأثني به على المعنى، قل: وهذا كله قول من قال بالأشبه ^(٦)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «قيمة غلبل بفتح العين، أي: لا زيادة ولا نقص» والله أعلم.



(١) في (ص): وقد.

(٢) في (ج): عبيد، وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في التاج، المعجم: (١٠٢/٥)، وهو عبيد لله بن الحسن بن أبي بصير.

من أبي بحر العنبري، البصري، قاضيه، ثقة فقيه، مات سنة (١٦٨هـ). ينظر «التقريب» ومصادر الترجمة.

(٣) في (ص): (هـ): العنبري، وهو تصحيف، ينظر تعلق البدق.

(٤) أخرجه البخاري: ٢٥٢٤، وأخرجه مسلم من الطريق نفسه، لكن لم يذكر لفظ لعنيت بل حوله على حديث مالك عن

نافع وقال: يعني حديث مالك عن نافع.

(٥) أخرجه البخاري: ٢٥٢٤.

(٦) إكمال المعجم: (١٠٢/٥).

٢ - [باب: إنما الولاء لمن أعتق]

[٣٧٧٦] ٥٢ - (١٥٠٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُفْقِئُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَى أَنْ وَلَاءُهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَتَنَمَّكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

[أحمد ٥٩٢٩، والبيهقي ٢١٦٩].

باب بيان الولاء لمن أعتق

فيه حديث عائشة في قصة بريدة، وأنها كانت مكاتباً، واشترتها عائشة واعتقها، وأنها شرعوا ولائها. وقوله ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب.

أحدها: أنها كانت مكاتباً وباعها اسموالي واشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بينها، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوزه عطاء والنحوي وأحمد ومالك في رواية عنه. وقال ابن مسعود وربيعة وأبو حنيفة والشافعي وبعض المالكية ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه. وقدل بعض العلماء: يجوز بيعه للمعتق لا للاستخدام.

وأجاب من أطل ببيعة عن حديث بريدة بأنهم عجزت نفسها وفسخوا كتابتها، والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله ﷺ: «اشترتها واعتقها، واشترطت لهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق». وهذا مشكل من حيث أنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يقيد لبيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل لهم، وكيف إذن لعائشة في هذا؟

ولهذا الإشكال أكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه النقطة في كثير من الروايات.

وقد جماهير العلماء: هذه النقطة صحيحة، واختلفوا في تأويلها: فقال بعضهم: قوله: «اشترطت لهم»، أي: عبيدهم. كما قال تعالى: «وَلَهُمْ أَلْفَمَةٌ» [احزاب ١٥١] أي: ^(١) عليهم. وقال تعالى: «وَأَنْ

(١) أي: ذويهم، و(هم): بمعنى.

أَصْلُهُ أَحْسَنُهُ لِأَمْرِكُمْ وَرَبُّكُمْ أَنْتُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ [الإسراء - ١٧]، أي: فعلها، وهذا مقول عن الشافعي ولمزمي، وقاله غيرهما أيضاً. وهو ضعيف، لأنه ﷺ أنكر عليهم الاشتراط. ولو كان كما قلناه صاحب هذا التأويل لم يذكره.

وقد يجاب عن هذا بأنه ﷺ إنما أنكر ما أوردوا اشتراطه في أول الأمر.

وقيل: معنى «شروطي لهم الولاء»: أظهرني لهم حكمهم لولاء. وقيل: ليرد الجزء وتوزيع لهم؛ لأنه ﷺ كان بين لهم حكم لولاء، وأن هذا الشرط لا يجعل، فلما لجئ^(١) في شرطه ومخالفته لأمره، قال لعائشة هذا، بمعنى: لا تبالي، سواء شرطه أم لا، فوالله شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيأن ذلك لهم، فعلى هذا لا تكون لفظة «الشروطي» هنا للإباحة.

والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب فقهاء، أن هذا الشرط خاص في قصة عائشة، واحتسب هذا الإذن وابطأه في هذه القصة الخاصة، وهي قضية عاتق لا عموم لها، قالوا: والحكمة في إسنه فيه^(٢) ثم بطلان أن يكون أبغ في قطع عدتهم في ذلك، وجرهم عن منه، كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الودع، ثم أمرهم بفسخه، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أبغ في جرهم وقطعهم عما عتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تحققت المفصلة ليسيرة لتخصيص منسوخة عظيمة، والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله ﷺ: «بما الولاء لمن أعتق» وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يترك به، وأما اعتيق فلا يترك سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين يتركه كعكسه.

وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاية لمن أسلم على يديه، ولا لمنقط للغير، ولا لمن حلفت إنساناً على المصاهرة، وبهذا كله قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وداود وجماهير العلماء، قالوا: وإن لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث بماله لبيت المال. وقال ربيعة والمليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأه له.

(١) في (ص): الخوا.

(٢) قوله، فيه، سقط من (ص) و(هـ).

وقال إسحاق: يثبت للمُلتقط الولاء على النقيض. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالملحقة ويتوارثان.

٤٠

دليل الجمهور: «إنما الولاء لمن أعتق».

وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائبة^(١)، أي: على أن لا ولاء له عليه، يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وأنه لو أعتقه على مال أو باعه لنفسه ثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استرلدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال، لعدم الحديث.

الموضع الرابع: أن النبي ﷺ غير يبررة في نسخ نكاحها، واجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد، كان لها الخيار في نسخ النكاح، فإن كان حرّاً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار، واحتج برواية من روى: أنه كان زوجها حرّاً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سألته عن زوجها فقال: لا أعرف.

واحتج الجمهور بأنهما قضية واحدة، والروايات المشهورة في «صحيح مسلم» وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحافظ^(٢): ورواية من روى أنه كان حرّاً غلط وشاذة مردودة، لمخالفتها المعروفة في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً، ولو كان حرّاً لم يُخبرها، روى مسلم.

وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية والثاني: قولها: لو كان حرّاً لم يُخبرها. ومن هذا لا يكاد أحد بقوله (إلا توفيقاً) ولأن الأصل في النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت في العبد، فبقي الحر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حرّاً، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبداً، فأنبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس،

(١) في (ج): على سائبة.

(٢) في (ج): الحافظ.

[٣٧٧٧] ٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: اُزْجِي إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ، وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَكَ وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَتَّاعِي كَأَهْلِي»، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ أَتَانِسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مَعَهُ مَرَّةً، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْلَى»، [أحمد: ٢٤٥٢٢ - وصححه: ٢٥٦١].

فَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَدَأَمَتْ الرواية عنه أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ عَبْدًا، وَأَمَّا عَائِشَةُ فَمُعْظَمُ الروايات عنها أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا، فَوَجِبَ تَرْجِيحُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الموضع الخامس: قوله ﷺ «كُلُّ شَرِطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَرْطُهُ صَرِيحٌ فِي إِبْطَالِ كُلِّ شَرِطٍ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

وسمى قوله ﷺ: «وَأِنْ كَانَ مَعَهُ شَرِطُهُ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَهُ مَرَّةً تَوْكِيدًا، فَهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّا فِي الرواية الأولى: «مَنْ اشْتَرَطَ شُرُوطاً لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَهُ مَرَّةً».

قَالَ الْعَدْلَانِ: الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ أَقْسَمُ:

أَحَدُهُمَا: شَرْطٌ يَقْتَضِيهِ طَلَاقُ الْعَقْدِ، بَأَنَّهُ شَرَطَ تَسْلِيمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ بَقِيَّةَ الثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرِ إِلَى أَوْثَنِ الْجَدَادِ^(١)، أَوْ الْوَلَدِ بِالْعَمِيمِ.

الثَّانِي: شَرْطٌ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَتَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَشَرَطِ الرَّهْنِ وَالضَّمَمِ وَالْحَبْلِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَهَذَا الْقِسْمَانِ جَائِزَانِ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ بِلَا خِلَافٍ.

الثَّالثُ: اشْتَرَاؤُ الْعَتَقِ فِي الْعَبْدِ الْمُبْعِ، أَوِ الْأَمَةِ، وَهَذَا جَائِزٌ أَيْضًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَتَرْغِيئًا فِي الْعَتَقِ لِقَوْلِهِ وَسَوَاءٌ.

(١) قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ الْبَهِيَّةِ» (جَدِيدٌ): وَهَذَا زَمَنُ الْوِلْدَانِ: حَدَثٌ جَدِيدٌ، وَهُوَ نَظْمُهُ

[٣٧٧٨] - ٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ إِلَيَّ، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ، إِنَّمَا كَانَتْ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَرْبَعَةُ، بِمَعْنَى حَبِيبِ اللَّيْلِ، وَرَأَيْتُ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتَاعِي وَأَعْرِقِي»، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي لَيْلٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ». (نظر ٣٧٧٧)

[٣٧٧٩] - ٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَانُوا يَتَوَدَّعُونَ عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ رُبْعَةٌ^(١)، فَأَعْرَضَنِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أُعْطِيَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْرِقُكَ، وَتَكُونَ الْوَلَاءَ لِي، فَعَمَلْتُ، فَدَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَخِيهَا، فَأَبَى، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتَيْتَنِي فَلَدَكْتُ فَيْتَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتَهَا، فَقَالَتْ: لَا هَا اللَّهُ بِذَا، قُلْتُ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَالَنِي فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْرِقِيهَا، وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهْتَقَ، فَعَمَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ شَرْطٌ، كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْرِقْ فُلَانًا وَالْوَلَاءَ لِي، إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَ». [السماعى: ٢١٦٨] أو نظر ٢٧٨٠.

[٣٧٨٠] - ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ

الربيع هـ سوى ذلك من الشروط، كشرط امتداد^(١) منعة، وشرط أن يبيعه شيئاً محرراً، أو بكرهه داره، أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل لم يقبل له عقد، وهكذا قال^(٢) الجمهور، وقال أحمد: لا يصح شرط واحد، وإنما يعلله شروطاً، والله أعلم.

(١) في نسخة من الصحيح «سبعم». «أوقية» ينظر الشرح

(٢) في (ج): «هذا شرط باطل لم يقبل له عقد» بدل: «من الشروط كشرط امتداد»

(٣) في (ج): «تد»

(ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَبُشَيْرُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، عَنْهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَسَافَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: قَالَ: وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ خُرًا لَمْ يُخَيَّرَهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «أَمَّا بَعْدُ». (أحمد: ٢٥٣٦٧ و ٢٥٣٦٨).

[٣٧٨١] ١٠ - (٥٥٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِيُزْهَرِي - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ - أَرَأَيْتُمْ أَفْلَهَا أَنْ يَبْعُوهَا وَتَشْرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَعْتِقْهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهْتَقَ». قَالَتْ: وَعَتَقْتُ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا. قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُّوهُ». (أحمد: ٢٤١٨٧ و ٢٤١٨٨، انظر ٣٧٨٢).

[٣٧٨٢] ١١ - (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ زَيْنَدَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا شَتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النُّعْمَةَ» وَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْدَتْ يَعايشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: نُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ نَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

[أحمد: ٢٤٨٣٩] (انظر ٣٧٨٣).

الموضع السادس: قوله ﷺ في لحم الذي تُصَدَّقُ على بَرِيرَةَ به: «هو لها صدقة، ولنا هديَّة» دليل على أنه إذا تَغَيَّرَتِ صفة الصدقة^(١) تَغَيَّرَ حكمها، فيجوز للمعي شراؤها من الفقير، وأكلها، إذا أهداه إياه، ولها شهي وغيره من لا تجز له بركة تدا، والله أعلم.

و علم أن في حديث بَرِيرَةَ هذا فوائد وقواعد كثيرة - وقد صنف فيه ابنُ خزيمة وابنُ جرير تصنيفين

كثيرين :-

إحده - ثبوت الولاء للمعتق - الثانية: أنه لا ولاية لغيره - الثالثة: ثبوت الولاء بالمسلم على

(١) في (ص) و(ها): تغيرت الصفة.

الكافر، وعكسه. الرابعة: جواز الكتابة، الخامسة: جواز فسخ الكتابة، إذا عَجَزَ المَكْتَبُ نفسه، وحتَّى به طائفة لحوار بيع لمكتب، كما سبق^(١). السادسة: جواز كتابة الأمة ككتابة العبد السابعة: جواز كتابة المزوجة.

الثامنة: أنَّ المكتب لا يصير حراً بنفس الكتابة، بل هو عبد ما بقي عليه درهم، كما صرح به في الحديث المشهور في «سنن أبي داود» وغيره^(٢)، وبهذا قول الشافعي ومالك وجمعه من العلماء، وحكي القاضي^(٣) عن بعض السعد أنه يصير حراً بنفس الكتابة، وثبت الحال في ذمته، ولا يرجع إلى الرق أبداً، وعن بعضهم أنه إذا أدى لصف المد صاع حراً، وبصير الباقي ديناً عليه، قد: وحكي عن عمر وابن مسعود ومُشَرِّح مثل هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أوبع النصف.

التاسعة: أنَّ الكتابة تكون على نجوم. لقوله في بعض رويعت مسم هذه، أنَّ بريرة قالت: (إنَّ أهلها كاتبوها على نَسِجٍ أواقٍ، في نَسِجٍ ستين، كلَّ سنة وقية)، ومذهب الشافعي أنَّها لا تجوز على نَسِجٍ واحد. بل لا بدَّ من نَجْمَيْن فصاعداً، وقال مالك وانجهمور: تجوز على نجوم، وتجرز على نجم واحد.

العاشر: ثبوت الخيار للأمة إذا أُعْهِتْ تحت عيب.

الحادية عشرة: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع، وإبطال ما سواها.

الثانية عشرة: جواز العدة على موالى قريش.

الثالثة عشرة: جواز قبول عدية الفقير والمعتق.

الرابعة عشرة: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ. لقولها: (وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ)، ومذهبنا أنه

كان تحريم عليه صدقة لقريش بلا خلاف. وكذا صدقة التطوع على الأصح.

الخامسة عشرة: أنَّ الصدقة لا تحرم على قريش غير بني هاشم وبني لمطلب؛ لأنَّ عائشة قرشية،

(١) من ٢٥٢ من هذا الجزء.

(٢) أبو داود: ٢٩٢٦، وأخرجه الرملي: ١٣٠٦، والقصدي في الكبرى: ٥٩٠٧ و ٥٩٠٨ و ٥٩٠٩، وابن حبان: ٢٥١٩،

وأحمد: ٦٦٦٦ و ٦٧٢٦ و ٦٩٤٩. مرد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ر. وهو حديث حسن.

(٣) في الإكمال للمعالم: (٦٦٠/٥).

وقبَّت ذلّت اللحم من بريرة، على أن له حكمَ لصدقة، وأنها حلالٌ لها دون النبي ﷺ، ولم يُنكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد.

السادسة عشرة: جواز سؤال الرجل عبدَ يره في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع^(١) في قولها: (ولا يسأل عماً عهداً) لأدّ معناه: لا يسأل عن شيء عهدته وفدّته، فلا يسأل ابن ذهاب، وأما ما فكنت البرقة وللحم فيها موجودين حاضرين، فمألهم ﷺ عماً فيها، يُبين لهم حكمه، لأنه يعلم أنهم لا يتوكلون بحصاره له شيء عليه به، بل لتوهمهم تحريره عليه، فأراد يبدّد ذلك لهم.

السابعة عشرة: جواز السجّع إذا لم يتكلفه، وإنما نُهي عن سَجْع الكُفَّان ولحوه، مما فيه تكلف.

الثامنة عشرة: إهانة المكاتب في كتابته.

لتسعة عشرة: جواز تصرف المرأة في ملها بالشرع والإعتاق وغيره، إذا كانت رشيدة.

العشرون: أن يبع الأمة المزدوجة بيس طلاق، ولا يَنْفَعُ به النكاح، وبه قال جمهور العلماء، وقد سجد بن المسيب: هو طلاق، وعن ابن عباس أنه يَنْفَعُ النكاح، وحديث بريرة بركة المذهبين، لأنها خُبرت في بدنها معه.

الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال.

الثانية والعشرون: حتمال أخفّ لمُفسدين لنفع أحظوهم، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة، على ما بينه^(٢) في تأويل شرط الولاء لهم.

الثالثة والعشرون: جواز الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها.

الرابعة والعشرون: لها المسح بعتقها وإن تضرّ الزوج بذلك لشدة حبه إيها، لأنه كان يتكبر على بريرة.

الخامسة والعشرون: جواز خدمة العتيق لمعتقه برضاه.

السادسة والعشرون: أنه يستحبّ لإمام عند وقوع بدعة، أو أمر يحتاج إلى بيانه، أن يغتلب الناس ويُبين لهم حكم ذلك، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع.

(١) أخرجه البيهقي: ٥١٨٩، ومسلم: ٦٣١٥.

(٢) تقدم من هذا الجزء.

[٣٧٨٣] ١٢- (***): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُشْتَرِيَ بِرَبْرَةَ لِبُعْثِيقٍ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَهْرِيقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَهْتَقَى». وَأَهْدَيْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بِرْبَرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَلِيَّةٌ». وَخَبِرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي. [احمد ٢٥٣٩٣، ولبخاري ٢٥٦٨]

[٣٧٨٤] (***): وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التُّوفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَخُوفَةٍ. [الطبري ٤٣٧٨٣].

السابعة والعشرون: استعمال الأدب، وحسن العشرة، وجعل الموعظة، لقوله ﷺ: «ما بال أقوم يشترون شروطاً ليست في كتاب الله؟»، ولم يواجه صاحب الشرع بعينه؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشداعة عليه.

الثامنة والعشرون: أَنَّ الْخُطْبَةَ تَبْدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَالثناءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ.

التاسعة والعشرون: يُسْتَحَبُّ فِي الْخُطْبَةِ أَنْ يَقْرَأَ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَثَنَاءٍ عَلَيْهِ وَالْعِلاَّةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَمْ بَعْدَ. وَقَدْ تَكَرَّرَ هَذَا فِي خُطْبِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَبْقَ بَيَانُهُ فِي مَوَاضِعَ^(١).

لثلاثون: التغليظ في إزاة المنكر، والمبالغة في تقييده، والله أعلم.

قوله ﷺ: «شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ» قيل: لمراد به قوله تعالى: ﴿فَلْيَتَوَكَّمْ فِي آيَاتِي وَمَا يَكُنْكُمْ﴾ [١٠١: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْتَهُمُ الرُّسُلَ فَحْدُوهُمْ وَمَا تَنْتَهُمُ هُنَّ فَأَنْتَهُمْ﴾ [نحر ٧]، قال القاضي، وعندي أَنَّهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَهْتَقَى»^(٢).

قوله (قَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَمِبَ عِنْدَكَ فَلْنَعْمَلْ) معناه: إِنْ أَرَادَتْ الشُّوبُ عِنْدَ اللَّهِ، وَالْأَيُّ يَكُونُ لَهَا وَلَا تَعْمَلْ.

(١) (٢٤٥/٣)

(٢) [إكثار المعجم] (١١١/٥).

[٣٧٨٥] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ بَرِيدِ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا. [نظر ٣٧٨٠].

[٣٧٨٦] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْبَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنِ: خُبِرْتُ عَلَى زَوْجِهَا جِئْتُ عَتَقْتُ، وَأُهِدِيَ لَهَا لَحْمٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبَرَمَةُ عَلَى النَّارِ، فَذَعَا بِطَعَامٍ، فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ النَّبِيِّ، فَقَالَ: «أَلَمْ أَرُ بَرَمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟» فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَلَافَةٌ، وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ»، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَتَى». [الحديث ٢٥٤٥٢، والمجاوي ٥٠٩٧].

[٣٧٨٧] ١٥ - (١٥٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ

قولها: (في كل عام وقية^(١)) وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ: (وقية)، وفي بعضها: (أوقية) بالألف، وأما لرواية الثانية: (أوقية) بغير ألف، فبأنفق النسخ، وكلاهما صحيح، وهذا لغتان، ثبتت الألف أفصح، وبالأوقية المحجازية: أربعون درهماً.

قولها: (لانتهرتها، فضلت: لا ها الله ذلك) وفي بعض النسخ: (لا ها الله إذ) مكذ هو في النسخ، وفي روايات المحدثين: (لا ها الله إذاً) بمدّ قوله. (ها) وبالألف في (إذ).

قال المازري^(٢) وغيره من أهل العربية، هذان لغتان، وصوابه: لا ها الله ذا. بالقصر في (ها) وحذف الألف من (إذ)، دلوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعه. ذا يميني، وكذا قال الخطابي^(٣) وقبره أن المصواب: لا ها الله ذا، بحذف الألف.

(١) هي (ص) و(ها): أوقية.

(٢) في النسخ: (٢/٢٣٠) و(١٣/٢).

(٣) في معالم التنزيل: (٢/٢٥٥ - ٢٥٦).

أَنْ تُشْرِيَّ جَارِيَةً تُعَبِّئُهَا، فَأَيُّ أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَلَا تَرْتِ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

وقال أبو زيد النحوي وغيره. يجوزُ النقصُ والمدُّ في (هـ)، وكلُّهم ينكرون الألف في (ذا)
ويقويها: صوابه: (ذ)، قالوا: وليست الألف من كلام العرب.
قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم: لا هاء الله، قال. والحرفُ تقويُّه بالهمزة، والقياسُ
تركه، قال. ومعه: لا والله، ما أقسم به. فأدخل اسم الله تعالى بين (هـ) و(ذا).
واسمُ زوجِ بريدة: شُعَيْبٌ، يضم الميم، والله أعلم.



٣ - [باب النهي عن بيع الولاء وهبته]

[٣٧٨٨] ١٦ - (١٥٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لُثُومِي: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ. [لحري ١٦٧٥٦] [رواه ٣٧٨٩].

قَالَ مُسْلِمٌ - النَّاسُ كُلُّهُمْ عِدَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

[٣٧٨٩] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَوْبٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَفِيعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قَلَيْبٍ. أَخْبَرَنَا الصُّعْدِيُّ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّ الشَّقْفِيَّ نَسِيَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا الْبَيْعَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ. [أحمد ٤٥٦١، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥].

باب النهي عن بيع الولاء وهبته

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَبْتِهِ) فِيهِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبْتِهِ، وَاتِّهَمَا لَا يَصِحَّاحًا، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ، بَلْ هُوَ لِحَقِّهِ كُلِّهِمْ نَسَبًا، وَبِهَذَا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَسْلَفٍ وَلِحَافٍ، وَاجْرَأَ بَعْضُ أَسْلَافٍ تَقْلَهُ، وَلَعَنَهُمْ لَمْ يَلْفُظُوا الْحَدِيثَ



٤ - [باب تحريم تولي العتيق غير مواليه]

[٣٧٩٠] ١٧ - (١٥٠٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَظَرٍ عَقْوَتَهُ، ثُمَّ كَتَبَ: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالِيَ مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ». ثُمَّ أَشِيرْتُ أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيحَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. [الحمد: ١٥٠٨].

[٣٧٩١] ١٨ - (١٥٠٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَمْعَانَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ». [الحمد: ١٥١٠].

باب تحريم تولي العتيق غير مواليه

فيه نهي ﷺ أن يتولى العتيق غير مواليه، وأنه لمن فاعل ذلك، ومعه. أن يسمي العتيق إلى ولاه غير^(١) معتقه، وهذا حرام لتفويته حق لمنعم عليه؛ ولأن الولاء كانتسب ليعهرم تضييعه كما يحرم تضييع النسب والعضاب الإنسان إلى غير أبيه.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ»، فقد احتج به قوم على جواز التولي بإذن مواليه، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز وإن أذن، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه وإن أذن أبوه فيه، وحرموا التقييد في الحديث على العالب؛ لأن غائب ما يعر هذا بغير إذن لموالي، فلا يكون له مفهوم يُعمل به، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكُمْ أَلْتَمَسْتُمْ فِي مَا هُمْ عَنْكُمْ لِئَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِالَّذِي كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ﴾ [الأنعام: ١١٥]، وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بلغاب وليس بها مفهوم يُعمل به.

قوله: «كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَظَرٍ عَقْوَتَهُ» هو بضم العين والقاف ونصب اللام؛ مفعول (كتب)، وإنهاء ضمير المعلن. (وَلَعَقُوا): اللغات، واحلف عتق، كفتل وفتوس، ومعه: أن اندية في قتل لخطأ وعقد الخطأ كحب على العاقلة، وهم تعصبت، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سفلا.

(١) في (ع): غيره.

[٣٧٩٢] ١٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَوْلَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ ، قَعَلَبُو لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » . [إسناده : ٩١٧٣ مطروك] .

[٣٧٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ يُزَاهِيمُ بْنُ يَسَارٍ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ » . [٣٧٩٢]

[٣٧٩٤] ٢٠ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ يُزَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خُصَّصَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقَرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَدْيَ الصَّحِيفَةِ - قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ ، فِيهَا أَسَدَانُ الْإِبِلِ ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجِرَاحَاتِ . وَفِيهَا : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَهْرٍ إِلَى قُورٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا ، قَعَلَبُو لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا ، وَدَعَا الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْعَى بِهَا أَثْنَا هُمْ ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، قَعَلَبُو لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . [٣٣٢٧] [إسناده : ٦١٥ راجح] [٣١٧٣] .

وأما حديث علي عليه السلام في الصحيفة ، وأن المدينة حرم ، إلى آخره ، فسبق شرحه ووضحاً في آخر كتاب الصحيح (١) .



٥ - [باب فضل العتق]

[٣٧٩٥] ٢١ - (١٥٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ - : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ رِزٍ مِنْهَا رِزْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». (المعجم: ١٩٥٤٠ ريفر ٣٧٩٦).

[٣٧٩٦] ٢٢ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُقَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَطْرُوفٍ أَبِي عَسَدٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى قَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». (المعجم: ١٩٥٤٠ ريفر ٣٧٩٥).

[٣٧٩٧] ٢٣ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتَقَ بِفَرْجِهِ». (المعجم: ٣٧٩٥ ريفر ٣٧٩٦).

باب فضل العتق

قوله: (داود بن رُقَيْدٍ) بضم الراء.

قوله ﷺ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى قَرَجَهُ بِفَرْجِهِ». وفي رواية: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ رِزٍ مِنْهَا رِزْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

(لأزب) بكسر الهمزة وإسكان الراء، هو لغضوء بضم العين وكسرها.

وفي هذا الحديث بيان فضل العتق، وأنه من أفضل الأعمال، وما^(١) يحصل به العتق من لنار ودخول الجنة.

وليه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون خصبًا ولا فاقد غيره من الأعضاء، ولي لخصي

(١) أي (عند) بما، ولي (من) : عند.

[٣٧٩٨] ٢٤ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ لُقْطَلٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ - : حَدَّثَنَا وَاقِدٌ - يَعْنِي أَحَدَهُ - : حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ - صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ - قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَقْدَّ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ» . قَالَ : فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَاقٍ مِنْهُمْ . أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ . (الاصحاح ١١٨١٦ مؤلف شكر القصة والبخاري . ١٢٥٧٧).

وبغيره أيضاً لفضل العظيم، لكن الكامل أولى، وأفضله أعلاه ثمناً وأفضله، كما سبق بيانه في أول الكتاب في كتاب لإيمان في حديث: أي أرقاب أفضل؟^(١).

وقد روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، كَانَ فُكَاكَةً^(٢) مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ، كَانَتْ فُكَاكَةً مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فُكَاكَةً مِنَ النَّارِ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهَا^(٣) عَضْوًا مِنْهَا^(٤)»، قال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٥)، قال هو وغيره. وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة.

قال القاضي عياض: واختلف العلماء، أيما أفضل، عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث

(١) تقدم برقم: ٢٥ من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) في (خ): عكسه، ولتمتيع موافقاً له في مصادر التخريج.

(٣) في (خ): مبهمة، واحتلت موافقاً له في مصادر التخريج.

(٤) أخرجه الترمذي ١٦٢٨، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة رضي الله عنه، واللفظ له.

وأبو داود ٣٩٦٥، والبيهقي في الكبرى ٤٨٥٩، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن أبي طهارة، عن أبي نجيح عمرو بن عتبة رضي الله عنه، رَسَمَانِي فِي السَّجَنِ ٣١٤٢، وأحمد ١٩٤٤٢ و١٧٠٢٠ من طرق أخرى عن عمرو بن عتبة رضي الله عنه.

وأبو داود ٣٩٦٧، والبيهقي في الكبرى ٤٨٦٠ و٤٨٦١ و٤٨٦٢ و٤٨٦٣، وابن ماجه ٣٥٢٢، وأحمد ١٨٠٥٩ و١٨٠٦١ و١٨٠٦٢ عن سالم بن أبي الجعد، عن مُرَحَّبِ بْنِ لُقْطَلٍ عن كعب بن مرة ومرة بن كعب رضي الله عنهم.

واحد حديث صحيح لغيره دون قوله: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ»، ينظر «المسند»: ١٨٠٥٩.

(٥) في مطبوع الترمذي: حسن صحيح غريب عن هذا الوجه.

أفضل؛ لأنها إذا عتقت كان ولده حراً، سورة تزوجه حراً أو عبداً. وقال آخرون: عتق المذكور أفضل، بهذا الحديث، ولما في الذكر من المعاني لعمدة المنفعة التي لا توجد في الإماء، من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال، إما شرعاً وإما عادة؛ ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضيق به، بخلاف لعمدة، وهذا القول هو الصحيح.

وأم لتقييد في (لوقبة) بكونها (مؤمنة)، فيدل على أن هذا لفصل أشخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأم غير المؤمنة غفيرة أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفاية القتل كونها مؤمنة، وحكى لقاضي عياض عن مالك أن لأعلى ثمة أفضل وإن كان كالمراء، قال^(١)؛ وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم، قال. وهذا أصبح^(٢).



(١) قوله: ثمة: ساقط من (مرو) و(هنا).

(٢) الإكمال لمعجم: (١٢٢/٥).

٦ - [باب فضل عتق الوالد]

[٣٧٩٩] ٢٥ - (١٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدٍ، إِلَّا أَنْ يَجْلَهُ مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «وَلَدَ وَالِدَةٍ». [٣٨٠٠] ٣٨٠٠ - [٣٨٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي عُمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالُوا: «وَلَدَ وَالِدَةٍ». [أحد ٧١٤٣ و ٩٧١٥]

باب فضل عتق الوالد

قوله ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدٍ، إِلَّا أَنْ يَجْلَهُ مَمْلُوكًا فَيُشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

«يجزي» بفتح أوله، أي: لا يكافئه بحسنه وقضاء حقه، إلا أن يُعتقه.

واختصوا في عتق الأقارب إذ مَلِكُوا، فقال أهل الظاهر: لا يعتق أحدٌ منهم بمجرد المِلْك، سواءً الوالد أو ولد وغيرهما، بل لابد من إنشاء عتق، واحتجوا بمقهور هذا الحديث.

وقال جماهير العلماء: يحصلُ العتق في الآباء والأجداد والأهيات والحدائق وإنْ غُلُوا وَعُلُون، وفي الأبناء والبنات والأولاد نعم الذكور والإناث وإنْ سَقَلُوا بِمَجْرَدِ مِلْك، سواءً لِمَلِكٍ أو لِمَلِكَةٍ أو لِقَرِيبٍ أو لِبَعِيدٍ أو لَوَرَثٍ وغيره، ومختصراً أنه يعتق عمود^(١) لنسبٍ بكلِّ حال، واختلفوا فيما وراء عمودي النسب، فقال شافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك لا لإخوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الإخوة أيضاً، وعنه رواية: أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة كمنهـب

(١) في (ج) و(هـ): عبود، ينظر إكمال المعلم: (١٦٤/٥).

الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، وتأول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب في شراء الذي يترب عليه عتقه، أضيف العتق إليه، والله أعلم.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ . [كتاب البيوع]

كتاب البيوع

قال الأزهري. تقول العرب: بعث، بمعنى: بعثت ما كنت مملوكه، وبعث، بمعنى: اشتريته، قال: وكفلك شريكاً بالمعنيين، قال: وكلٌ وحيدٌ يَبِيعُ ويأْتِجُ، لأن الثمنَ والمُتَمَنِّ كِلَا مِنْهُمَا مَبِيعٌ^(١). وكذا قال ابن قتيبة: يقول: بعث الشيء، بمعنى: بعثته، وبمعنى: اشتريته، وشريك الشيء، بمعنى: شريكته، وبمعنى: بعثته^(٢). وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعثته وابتعثه، فهو مبيع ومبيوع.

قال الجوهري: كما يقول: مَحِيطٌ وَمَخِيوطٌ. قال الخليل: المحذوف من مبيع و^(٣) مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالمحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة^(٤).

قال الحمادي^(٥) - كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتيع، لا اشتراء، وتبايع وتبايعته، ويقدر: استبعثه، أي: سأله البيع، وأبعث الشيء، أي: عرضته للبيع، وتبع الشيء، بكسر الباء وضمها، ويبيع، لغة فيه، وكذلك تقول في: قيل ذكيل.

(١) ينظر «تهذيب اللغة»: (٣/ ١٥١) و(١١/ ٢٧٦).

(٢) «تخريج الحديث»: (١/ ٢٥٢).

(٣) في (ج). أو.

(٤) «اصحاح» - (بيع).

(٥) في نسخة الحمادي، وهو تصحيح، والمثبت هو التصريح، وقد ذكر قوله الحمادي في «تخريج أساطير قتيبة» ص ١٧٥، وبين منظور في «المصادر»، والزيدي في «الدرر»، والعمري في «البيع».

والحمادي هو أبو عبد الله بكر بن محمد بن حبيب بن بقة، الحمادي، أحد أئمة النحو و الأدب من أهل البصرة، به ما يخص

فيه لغة، و«التصريح» وغيرهما، حيث (٢٤٩هـ) يفسر إنشاء الرواية على أبيه النخعي (١١/ ٢٨١هـ) وغيره.

تدريجاً: (١٢/ ٢٧٠)

١ - [باب إبطال بيع الملامسة والمنابدة]

[٣٨٠١] ١ - (١٥١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّجَمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. (أحمد ٨٩٣٥، البخاري ٢١١٦).

[٣٨٠٢] (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. (أحمد ١١١٦٩، إسناده صحيح).

باب إبطال بيع الملامسة والمنابدة

قوله في الإسناد الأول: (مالك، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج) هكذا هو في جميع النسخ ببلاغات، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغفر قارسي: (مالك، عن دفع، عن محمد بن يحيى بن حبان)، بزبدته (دفع)، قال: وهو غلط، وليس لنا دفع ذكر في هذا الحديث، ولم يذكر مالك في «الموطأ»^(١) نافعاً في هذا الحديث.

وأما نهيه ﷺ عن الملامسة والمنابدة، فقد فسره في الكتاب^(٢) بأحد الأقوال في تفسيره.

ولاحضت ثلاثة أوجه في تأويل (اللامسة)، أحدها: تأويل الشامي، وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستلم، فيكون صديقه يفتكه بكفاه، يشوهه أن يقوم لمسك مقدم نظرك، ولا خيز لك إذا رأيته. والثاني: أن يجعلاً نفس اللبس بيعاً، فيقول: لمسته فهو مبيع لك والثالث أن يبيعه شيئاً على أنه متى ألمسته انقطع خيار المجلس وغيره.

وهذا ليس باطل على التأويلات كلها.

وفي (المنابدة) ثلاثة أوجه أيضاً أحدها: أن يجعلاً نفس لتد بيعاً، وهو تأويل الشامي.

والثاني: أن يقول: بعثك، فإذا قبضته إليك انقطع الخيار ولزم البيع.

(١) الحديث برقم: ١٤١٦.

(٢) أي في كتاب البيوع عند الحديث رقم: ٣٨٠٥ و ٣٨٠٦.

[٣٨٠٣] (٠٠٠) وحدثني أبو بكر بن أبي شيبة: حدثني ابن نمير وأبو أسامة (ح). وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير: حدثني أبي (ح). وحدثني محمد بن المثنى: حدثني عبد الوهاب، كُلهم عن عبيد الله بن عمرو، عن خُثيب بن عبيد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمثله. [إجماع: ١٠١٤١ مطولاً] [واتظر: ٣٨١٩].

[٣٨٠٤] (٠٠٠) وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا يعقوب - يعني بن عبد الرحمن - عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بمثله. [لن: ٣٨٠١].

[٣٨٠٥] ٢ - (٠٠٠) وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا بن جريج: أخبرني عمرو بن دينار، عن عطاء بن ربيعة أنه سمعه يحدث عن أبي هريرة أنه قال: نهى عن بيعتين: الملامسة والمُتَابَذَةُ. أمّا الملامسة: فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل. والمُتَابَذَةُ: أن يبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه. [البخاري: ١٨٩٣ دون ذكر تفسير الملامسة والمتابذة] [واتظر: ٣٨٠١].

[٣٨٠٦] ٣ - (١٥١٢) وحدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى - واللفظ لحرملة - قالوا: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني عمرو بن سعد بن أبي وقاص أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وليستين: نهى عن الملامسة والمُتَابَذَةُ في البيع. وللملامسة: لمس الرجل ثوب الآخر بغيره، بالليل أو بالنهار، ولا يقلبه ولا يذلت. والمُتَابَذَةُ: أن يبد الرجل إلى الرجل الآخر ثوبه ويبد الآخر إليه ثوبه، ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تأمل. [البخاري: ١٨٩٢] [واتظر: ٣٨١٧].

[٣٨٠٧] (٠٠٠) وحدثني عمرو بن المقداد: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد: حدثني أبي، عن سهل بن أبي صالح، عن ابن شهاب، بهذا الإسناد. [إجماع: ١١٩٠٢] [واتظر: ١٣٨٠٦].

والثالث: المراد بالخصصة، كما مسدكه إن شاء الله تعالى في بيع الخصصة، وهذا لبيع باطل.

الغدير.

قوله: (ويكون ذلك بينهما من غير نظر ولا تأمل) معناه: لا تأمل ورضى بعد التأمل، والله أعلم.

٢ - [بَابُ بَيْعِ الْخَصَاةِ،

وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غُرْرٌ]

[٣٨٠٨] ٤ - (١٥١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُثَيْبٍ اللَّهِ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنْدُاقِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغُرْرِ. [أحمد ٧٤١١].

بَابُ بَيْعِ الْخَصَاةِ،

وَالْبَيْعِ الَّذِي فِيهِ غُرْرٌ

(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَبَيْعِ الْغُرْرِ).

أما بَيْعُ الْخَصَاةِ فَمِنْهُ ثَلَاثَةٌ تَأْوِيلَاتٌ أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْخَصَاةُ الَّتِي أَرَمِيهَا، أَوْ بَعْتُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ مِنْ هُنَا إِلَى مَا افْتَقَعْتَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْخَصَاةُ. وَالثَّانِي: أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ عَلَيَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ أَرْمِيَ هَذِهِ^(١) الْخَصَاةَ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ الرَّمْيِ بِالْخَصَاةِ بَيْعًا، فَيَقُولَ: إِذَا رَمَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ بِالْخَصَاةِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ بِكَذَا.

وَأما الْبَيْعُ عَنِ الْغُرْرِ، فَهُوَ أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أَصُولِ كِتَابِ الْبُيُوعِ، وَلِهَذَا قَدَّمَهُ مُسَلِّمٌ وَحَمِدَهُ اللَّهُ، وَدَخَلَ فِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُنْجَصِرَةٍ، كَبَيْعِ الْأَبْقَى، وَالْمَعْدُومِ، وَالْمَجْهُولِ، وَمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَمَا لَمْ يَزَمْ مَلِكُ الْبَيْعِ عَلَيْهِ، وَبَيْعِ نَسَمِكَ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ، وَاللَّبَنِ فِي لَصْرَعٍ، وَبَيْعِ الْخَمَلِ فِي الْبَطْنِ، وَبَيْعِ بَعْضِ الْفُسْرَةِ مُتَبَعًا، وَبَيْعِ ثَوْبٍ مِنْ أَثْوَابٍ، وَشِدَّةٍ مِنْ شِدَّةٍ، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ.

وَكُلُّ هَذَا بَيْعُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ غُرْرٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ بَعْضُ الْقُرَرِ نَبْعًا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، كَلَجْهِهِ بِأَسَاسِ النَّارِ، وَكَمَا إِذَا بَعِيَ لِنَاشَةِ الْحَامِلِ، وَلِلْبَنِّ فِي ضَرْعِهَا، فَإِنَّهُ يَصْغُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْأَسَاسَ تَائِبَ لِلظَّاهِرِ مِنَ النَّارِ؛ وَلِأَنَّ لِحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ رُؤْيُهُ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي خَمْلِ الشَّاةِ وَلَيْسَ بِهَا.

(١) فِيهِ (مِنْ) وَهِيَ: بَيْعُهُ.

وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غررٌ حقيرٌ منها: ألهم أجمعوا على صُحِّ^(١) بيع الحَبَّةِ المعشوقة وإن لم يَرَحْشُوه، ولو يَبِيعَ حَشُوهَها ياغزاه لم يَجْز. وأجمعوا على جواز جارية الدر والديّة والثوب ونحو ذلك شهرًا، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يومًا، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة، مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء، وفي قَدْر مُكْنُهم.

وأجمعوا على جواز الشرب من لُسْفاءٍ يلجؤُض. مع جهالة قَدْر لمشروب، واختلاف عادة الشاربين.

وعكس هذا: أجمعوا على بطلان بيع الأجمة في البطون، ولطير في الهواء. قال العلماء: مدارُّ البطلان بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ركاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان^(٢) الغرر حقيرًا، جاز البيع، وإلا فلا.

وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحّة البيع فيها وقسده، كبيع لعين الغائبة، مبنًى على هذه القاعدة، فيعصّبهم يرى أن الغرر حقيرٌ، فيجمله كالمعوم، فيصحّ^(٣) لبيع، وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطلُ البيع، والله أعلم.

واعلم أن بيع الملازمة، وبيع المتابذة، وبيع حَبْلِ التَّحْبَةِ، وبيع الحَصْدِ، وبيع القُحْلِ، وأشباهاها من لبيع التي جاء فيها نصوصٌ خاصة، داخله في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ويُبي عنها، لكرها من يدعات الجهلة لمشهورة، والله أعلم.



(١) في (ص) (هـ) صحّة، وضح وصحة بمعنى، ينظر القاموس ١١: (٢٧٥).

(٢) في (ج): أه كان، وينظر المعجم ٢٠: (٢٤٤)، وإكمال المعجم ٥: (١٣٤/٥).

(٣) في (ص) (هـ) فيصح.

٣ - [باب تحريم بيع خبل الحبله]

[٣٨٠٩] ٥ - (١٥١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ زُفَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ خَبْلِ الْحَبْلَةِ. (الحدود: ٣٩٤ و ٤١٩، والبيهقي: ٢٢٥٦).

باب تحريم بيع خبل الحبله

فيه حديث ابن عمر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ خَبْلِ الْحَبْلَةِ) هي بفتح الحاء والياء في (خبل) (١) وفي (الحبله).

قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: (خبل)، وهو غلط، والصواب الفتح (٢). قال أهل اللغة: الحبله هنا جمع حبل، كظلم وطمعة، وهاجر وفجرة، وكاتب وكعبة، قال الأعمش: يقال: حبلت المرأة، فهي حابل، والجمع: نسوة حبله.

وقال ابن الأثير: (الحبله) للمبالغة، ورواه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أَنَّ الْخَبْلَ مختص بالأمهيات، ويقال في غيرهن: لحمل، يقال: حملت امرأة ولداً وحملت بوليداً، وحملت المرأة سحلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال شيء من الحيوان: خبل إلا ما جاء في هذا الحديث.

واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع خبل الحبله، فقال جماعة: هو البيع ضمن مؤجل إلى أن تلبد الناقة، ويبد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومات تبعهم. وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الناقة (٣) في الحامس في الحال، وهذا تفسير أبي عبيد (٤) نعمر بن المشي وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام (٥) وآخرين من أهل اللغة، وبه قال

(١) في (ص) و(هـ) خبل.

(٢) (ك) لم يسم، (١٣٣/٥).

(٣) في (ص) و(هـ) بيع ولد ناقة، وسمعت هو يعبر به، ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد.

(٤) في (ن) «عبيد» وهو تصحيف.

(٥) ينظر «غريب الحديث»: (٢٠٨/١).

[٣٨١٠] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ : أَخْبَرَنِي تَائِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبَلَةِ . وَحَلَّ الْحَبَلَةُ : أَنْ تُنْتَجِ النَّاقَةُ ثُمَّ تُحَوَّلَ إِلَى نَجَسٍ ، فَتَهَابَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . [أحمد : ٤٦١٠ ، وسجدي : ٢٨٤٣] .

أحمد بن حنبل وسحاق بن زهير، وهذه أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول، وهو أعرف، ومذهب لشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير لروي مقدم، فالسبب في خلاف لظهور، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأولى: فلائنه بيع يضمن إلى آجل مجهول، والآجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأم ثالي: فلائنه بيع معلوم ومجهول وغير مملوك لمالك^(١)، وغير مقدور على تسيمة، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): البائع.

٤ - [باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسؤمه على سؤمه،

وتحريم النجش، وتحريم التضرية]

[٣٨١١] ٧ - (١٤١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». (المعجم ٤: ٤٥٣١،

الاسخري، ٢١٦٥ كلاماً مطبوعاً).

[٣٨١٢] ٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِرُمَيْزٍ - قَالَ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ صُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي دَالِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ». (المعجم ٤: ٤٧٢٢ [المنظر ٢٧٨١١].

[٣٨١٣] ٩ - (١٥١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ». (المعجم ٩: ٩٣٣١ مطبوعاً).

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسؤمه على سؤمه،

وتحريم النجش، وتحريم التضرية

قوله ﷺ «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». وفي رواية: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ. وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذُنَ لَهُ». وفي رواية: «لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ»^(١).

أم البيع على بيع أخيه. فمثله: أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأما بيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجود منه بثمنه، وبحو ذلك وهذا حرام، وتحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: أفسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا.

وأما السؤم على سؤم أخيه. فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والرغب ليه على البيع، ولم

(١) في نسخة من صحيح مسلم: أخيه.

بعقده، فيقول آخر^(١) للبايع: أنا اشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيده، فليس يحرم.

وأما الرخصة على خطبة أخيه، وسئل المرأة طلاق أختها، فسبق بينهما وأضحى في كتاب النكاح^(٢)، وسبق هناك أن الرواية: (لا يبيع) و(لا يخلص) بالرفع على سبيل خبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبيع^(٣).

وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشراء على شراؤه، والسوم على سومه، فلو خالف وعقده فهو عاص، ويعقده البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال دود: لا ينعقد. وعن مالك ورويتنا كالعلميين. وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيده، وبه قال^(٤) الشافعي، وكيفية بعض السلف.

وأما النجش فنبوه مفتوحة ثم حيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يزيده في شيء السلعة لأمرغبة فيها، بل ليحدث غيره ويغره ليزيده ويشتريها، وهذا حرام لإجماع، والبيع صحيح، والائتم مختص بالناجش إن^(٥) لم يكن يعلم به الساع، فإن وطأ^(٦) على ذلك أثم جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع موصاة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه نصير في الاختار، وعن مالك رواية أن أبيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للقصاص.

وأصل النجش: الاستدراء، ومنه: نجش الصيد أنجشته، بضم الجيم، نجشاً، إذا استدرته، سمي للنجش في سلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها.

(١) في (س): لآخر

(٢) ص ٣٣ من هذا الجزء.

(٣) الذي ذكره صاحب الكلام في تعذر (ولا يحجب) و(لا يسوم)، ولم يذكر شيئاً عن نطق (ولا يبيع)، وجدته السفطان في هذا الموضع في المطبوع بسجور كما هو المشتهر.

(٤) في (س): وإيه؛ وقال.

(٥) في (س): وإن

(٦) في (س): باطنه.

[٣٨١٤] ١٠ - (٢٠٢) وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْعَلَاءِ وَسَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدٍ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَسْتَدِمَّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. وَفِي رِوَايَةِ الدُّورَقِيِّ: عَلَى بَيْمَةِ أَخِيهِ. [تجدد - ١٠٨٨٩ و ١٠٨٩٠ مطبوعاً] [ونظر ٣٨١٦].

وقال ابن قتيبة، أصل النجش لخنز، وهو الخدع، ومنه قيل للصائد: نجش، لأنه يختل الصيد ويختال فيه، وكل من استشار شيئاً فهو لنجش^(١).

وقال الهروي: قال أبو بكر: النجش لمدح والإطراء^(٢)، وعلى هذا معنى الحديث: لا يمدح أحدكم لسعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة^(٣)، والصحيح الأول.

قوله: (حدثنا شعبة، عن العلاء وسهلي، عن أبيهما، عن أبي هُرَيْرَةَ) هكذا هو في جميع النسخ. (عن أبيهما) وهو مشكل؛ لأنَّ العلاء هو بن عبد الرحمن، وسهلاً هو بن أبي صالح، وليس بأحد، فلا يقال: (عن أبيهما) بكسر الباء، بل كان حقاً أن يقول: عن أنسهما، وينبغي أن يعتبر الموجد في النسخ: (عن أبيهما) بفتح الباء لموحداً، ويكون تشبيه (أب) على لغة من قبل. هذان آتان، ورأيت أنين، فثنا، ألف والمون، ويلياء والتون، وقد سبق منه في كتاب النكاح، وأوضحناه هناك^(٤).

قال لقاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لأنهما ليسا حوین، قال: وقع في بعض الروايات. (عن أنسهما) وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول لعدله: (عن أبيهما) بفتح الباء^(٥).

قوله: (وفي رواية الدورقي: «على بيمّة أخيه») هو بكسر السين وإسكان الياء، وهي لغة في

(١) «فريب الحديث»، (١/١٩٩).

(٢) ذكر هذا القول أبو بكر بن الأثير في «تذكرة في معاني كلمات الناس» (١/٤٤٠) وعرفه «بالاصح».

(٣) «العمدة»، (١/١٠٠).

(٤) ص ٤٦ من هذا الجزء.

(٥) «التجديد للمعجم»، (٥/١٣٧).

[٣٨١٥] ١١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ، عَنْ
لَا عَرَجٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُتْلَقَى الرَّجُلَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبْعُ بَعْضُكُمْ
عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبْعُ حَاضِرٌ لِبَاوٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْفَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاَعَهَا
بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا
مِنْ تَمَرٍ». (لأحمد: ١٠٠٠٤، بإسناد صحيح: [٦١٥١].)

السوم، ذكره البجوهري وغيره من أهل اللغة قال البجوهري: ويقال إنه لغوي السمة^(١).
قوله ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ» هو بضم الراء وفتح الصاد ونصب «الإبل» من التصرية، وهي
الجمع، يقال: صَرَّيْتُ بَصَرِيَّ نصريةً، وَصَرَّاهُ يُصَرِّيهَا نصريةً، فهي مُصَرَّاةٌ، كَقَشَّاهَا يُقَشِّيهَا قَشْيَةً فهي
مُقَشَّاةٌ، وَزَكَّاهَا يُزَكِّيْهَا تزكيةً فهي مُزَكَّاةٌ.

قال القاضي: ورويته في غير «صحيح مسلم» عن بعضهم: «لَا تُصَرُّوا» بفتح الصاد وضم الراء، من
الصَّيْر. قال: وعن بعضهم: «لَا تُصَرُّ الْإِبِلُ» بضم الراء وفتح الصاد وضم الراء، بغير واو بعد الراء وفتح «الإبل»،
على ما لم يُسَمَّ عاده. من الصر أيضاً، وهو رِبْطُ أخلاقه^(٢)، والواو هو الصواب المشهور، ومعناه:
لَا نَجْمَعُو لِبْنِي فِي صَرْعِهِ عِنْدَ إِرَادَةِ بَيْعِهِ حَتَّى يَعْطَهُ صَرْعَهُ، لِيُظَلَّ الْمُشْتَرِي أَنَّ كَثْرَةَ لِبْنِهَا عَادَةٌ لَهَا
مُسْتَصْرَاةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: صَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، أَي: جَمَعْتُهُ، وَصَرَّيْتُ الْمَاءَ فِي ظَهْرِهِ، أَي:
خَبَّسْتُهُ فَلَمْ يَتَرَوَّجْ.

قال الخطابي: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير لِمُصَرَّاةٍ وفي اشتقاقها، فقال الشافعي:
التصرية أَنْ يَرْبُطَ أَخْلَاقَ الدَّاقَةِ أَوْ الشَّاهِ وَيُتْرَكَ حَبِيبُ الْيَوْمَيْنِ وَالْثَلَاثَةِ، حَتَّى يَجْمَعَ سَنَاهَا، فَيُزِيدَ مُشْتَرِيهَا
فِي لِبْنِهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ، لِظَنِّهِ أَنَّهُ عَادَةٌ لَهَا.

وقال أبو عبيد: هو من صَرَّيْتُ اللَّبْنِ فِي صَرْعِهِ، أَي: حَقَّقْتُهُ فِيهِ، وَأَصْلُ التَّصْرِيةِ تَجْمِيعُ السَّنَاءِ. قال:
أبو عبيد: وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الرِّبْطِ لَكَانَتْ مُصَرَّوَّةً أَوْ مُصَرَّاةً^(٣).

(١) «المصباح»، (سوم).

(٢) أي (سوم) تصريفاً وهو خطأ.

(٣) الأختلاف جمع علم، وهو يُصَرِّعُ لَكُنْ دَاكُ حَقٌّ وَظُلْمٌ. وفيه: هو تلخيص به حدث من المصريح، «المنهاية»

(حلف)

(٤) «شرح الحديث»: (٢/ ٢٤١-٢٤٢).

[٣٨١٦] ١٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ نَاسٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلَاقِ لِلرُّكَّانِ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِنَادٍ، وَأَنْ تُسَالَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخِيهَا، وَعَنِ النُّجْشِ، وَالتَّصْرِيَةِ، وَأَنْ يَسْتَدِمَّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ. [إسناد صحيح] [٢٧٢٧] [وطر: ٢٨١٤].

[٣٨١٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي حَدِيثِ عُثْمَرَ وَوَهْبٍ: نَهَى. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةَ. [وطر: ٣٨١٦].

[٣٨١٨] ١٣ - (١٥١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النُّجْشِ. (المعجم: ١٥٣١ مطبوعاً، والبخاري: ٢١٤٢).

قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح. قال: والعرب تصرُّ ضروراً لمعلوبات، واستدل نصيحة قول الشافعي بقول العرب^(١): العبد لا يَحْسِنُ الْكُرَّ، إِنَّمَا يُحْسِنُ لِحَلَبٍ وَالطَّيْرِ. ويقول مالك بن نويرة:

لَقُلْتُ لِقَوْمِي هَذِهِ ضَرَرَاتُكُمْ مُضَرَّةٌ أَخْلَاهُ لَمْ تُجَدِّ

قال: ويحتمل أن أصل المصنوعة: مضرورة، أبدلت إحدى الراءين ألفاً، كقوله تعالى: ﴿حَاطَ مِنْ دُونِهَا﴾ (النمل: ١٠)، أي: دَسَّسَهَا، كَرَّهُوا، جَمَاعٌ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنْ جِمْسٍ^(٢).

واعلم أن التصريّة حرام، سواء تصريّة الناقة والبقرة ونشاء والجارية والأناث والفرس وغيره؛ لأنه غشٌّ وخداع، وسبغها صحيح، مع أنه حرام، وللمشترى الخيار في إمساكها وردّها، وسنوضحه في الباب^(٣) (آتي إن شاء الله تعالى).

وفيه دليل على تحريم التماسيس في كل شيء، وأن البيع من ذلك يتعقّب، وأن التديليس بالفعل حرام، كالتديليس بالقول.

(١) نقول المتقدمة كما في المعجم السنن: (٤٧٦/٢).

(٢) المعجم السنن: (٤٧٥/٢ - ٤٧٦).

(٣) في (ج): الكتاب، وبقرة التي باب حكم بيع المصنوعة، بعد ما بين

هـ - [باب تحريم تلقي الجلب]

[٣٨١٩] ١٤- (١٥١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّلْقِي. [احمد: ٤٧٠٨، ٤٧٧٣٨، والنظر: ٣٨٢٠].

[٣٨٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَاسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مُهْلَبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. [احمد: ٤٥٣٦، واسحق: ٢١٦٥].

[٣٨٢١] ١٥- (١٥١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُبَارَكٍ، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقَى السُّبُوحِ. [احمد: ٤٠٩٦، وسعيد: ٢١٤٩].

[٣٨٢٢] ١٦- (١٥١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ. [احمد: ٤١٣٤، ٤١٣٥].

[٣٨٢٣] ١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ لِفَرْدُوسِيٍّ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، لَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَبْدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ». [النظر: ٣٨٢٣].

باب تحريم تلقي الجلب

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُتْلَى السَّلْعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ). وفي رواية: (نَهَى عَنِ التَّلْقِي). وفي رواية: (نَهَى عَنِ تَلْقَى السُّبُوحِ). وفي رواية: (أَنْ يُتْلَى الْجَلْبُ). وفي رواية: (لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَبْدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ). وفي رواية: (نَهَى أَنْ تُتْلَى الرِّكْبَانُ).

المشرح:

قوله ﷺ: «أَتَى سَبْدَهُ أَي: مَالُهُ الْبَاقِي».

والأزاعي: بجور التلقي إذا لم يُضَرَّ بالكس، فإن أصرَّ كره. والصحيح الأول للنهي الصريح.

قال أصحابنا: وسرط^(١) التحريم أن يعمن للنهي عن التلقي، ولو تم يقصد التلقي بل خرج لشغل فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أحدهم عند أصحابنا التحريم، لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمت بالتحريم فاشترى صحح انعقد.

قال لعلاء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته معن يخضعه.

قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر لبيدي سببه الرفق بأهل البلد، واحتيل فيه غبن لبيدي، والمنع من التلقي ألا يغبن البادي، ولهذا قال ﷺ: «إذا أتى سيده السوق، فهو بالخيار»^(٢).

فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس. والمصلحة تقتضي أن ينظر لجمعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البادي ذا دع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البادي، ولما كان في تلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، لم يكن في باحة التلقي مصلحة، لا سيما ويضد إلى ذلك عدة ثانية، وهي حقوق الضرر بأهل السوق في الأفراد المتلقي عنهم بدرخص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما مشغولان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إذا أتى سيده السوق، فهو بالخيار» فيه دليل لإثبات الجور.

قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقم ويعلم السعر، فإذا قدم فإن كان الشراء بأوخص من سعر البلد ثبت له الخيار، سواء أخص المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يُخبر، وإن كان لشراء بسعر بلد أو أكثر فرجهان: الأصح: لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لإحلاق الحديث، والله أعلم.

قوله: (أجرلي هشام الشرتوني) هو بضم الفاء والمال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى القرطبي، قبله معروف، والله أعلم.

(١) في نسخ: وبشرط.

(٢) المعجم: (٢/ ٢٤٦ - ٢٤٧).

٦ - [باب تحريم بيع الحاضر للبادي]

[٣٨٢٤] ١٨ - (١٥٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». [أحمد: ٧٢٤٨، وصحاحي: ٢١٤٠، كلاهما مطبوع].

وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

[٣٨٢٥] ١٩ - (١٥٢١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْلَى الرُّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ مِمْسُورًا. [أحمد: ٣٤٨٢، وصحاحي: ٢١٥٨٠].

[٣٨٢٦] ٢٠ - (١٥٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقِي اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «يُورَقُ». [أحمد: ١٧٤٣٤٠].

[٣٨٢٧] (١٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ١٤٢٩١].

[٣٨٢٨] ٢١ - (١٥٢٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نُهِيَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخُوهُ أَوْ أَبَاهُ. [مسند: ٣٨٢٩].

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ). وفي رواية: (قَالَ طَاوُسُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ مِمْسُورًا). وفي رواية: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعَا النَّاسَ يَرْزُقِي اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ». وفي رواية عن أنس: (نُهِيَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخُوهُ أَوْ أَبَاهُ).

[٣٨٢٩] ٢٢ - (. . .) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاوِدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : تَهَيَّأَ عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَدِي . [إسناد صحيح ، ٢١٦٦] .

هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر لبدي ، وبه قال الشافعي والأكثر . قال أصحابنا : ولما رُدَّ به أن يقدم غريب من البادية ، أو من بلد^(١) آخر ، يحتاج نَعْمَ لحاجة إليه ، لمبيعه بسعر يومه ، فيقول له بلدي^(٢) : أتركه عندي لأبيعه على السدريج بأعلى . قال أصحابنا : وإنما يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون عالماً بالنهاي ، فلو لم يعلم النهي ، أو كان المتاع مما لا يُحدث في اليد ، ولا يؤثر فيه لفلة ذلك المجلوب ، لم يحرم ، ولو حالف رباع^(٣) . الحاضر لبدي صَحَّ البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يُفسخ بيع ما تم يَمُت . وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر لبدي مطلقاً ، لحديث : «الدين النصيحة»^(٤) ، قالوا . حديث النهي عن بيع الحاضر لبدي منسوخ ، وقال بعضهم : إنه عس كراهة تنزيه . والصحيح الأول ، ولا يُقبل السخ وكراهة التنزيه^(٥) بمجرد الدعوى .



(١) قري (ح) : ومن بلد .

(٢) بلدي (م) و(هـ) : البدي .

(٣) رباع : قري (ح) : لفلة غير موجودة .

(٤) أخرجه مسلم ، ١٩٦ ، وأحمد ، ١٦٩٤١ من حديث تميم الداري رضي الله عنه .

(٥) قوله : والصحيح الأول . التنزيه : سقط عن (م) .

٧ - [باب حكم بيع المصراة]

[٣٨٣٠] ٢٣ - (١٥٢٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قُتَيْبٍ: حَدَّثَنَا ذُوْدُ بْنُ قَيْنَسٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ». [أحمد ٩٩٦٠].

[٣٨٣١] ٢٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ». [أحمد ٩٣٩٧].

[٣٨٣٢] ٢٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي زَوَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَغْنِيٍّ، الْعَقَدِيُّ -: حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءً». [أحمد ٣٨٣٣].

باب حكم بيع المصراة

وقد سبق بياناً لتصريه وبياناً معنى قوله ﷺ: «لَا تُصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ» في باب تحريم بيع الرجن على بيع أخيه^(١).

قوله ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا - فَلْيَحْلِبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكْهَا، وَإِلَّا رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

وفي رواية: «مَنْ ابْتَاعَ شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

وفي رواية: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءً».

(١) من ٢٨١ - ٢٨٦ من هذا الجزء.

[٣٨٣٣] ٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ». [احمد - ٧٣٨٠ دون قوله: وصاعاً من تمر ولا سمر - ١٠].

[٣٨٣٤] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ عَنْ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ». [مسند - ٣٨٣٣].

[٣٨٣٥] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَهُ وَيَقُولُ: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِحْجَةً مُصْرَاءً، أَوْ شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ...» [احمد - ٨٢١٠].

وفي رواية: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ، لَا سَمْرَاءَ».

وفي رواية: «إِذَا مَا أَحَدُكُمْ اشْتَرَى لِحْجَةً مُصْرَاءً، أَوْ شَاةً مُصْرَاءً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِمَّا هِيَ، وَإِلَّا فَلْيُرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

الشرح:

أما «مصراة» واشتقاقها فسبق بيئتهما في الباب المذكور، وأما اللحجة فكسر اللام وفتحها، وهي ثافة القرية العهد بالولادة، نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أنصبج، والجمعة: لفتح، كقربة وقرب، والشمراء بالسين المهملة هي البطة.

وقد سبق أن التصرية حرام، وفي هذه الأحاديث أن مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت للمشتري اختيار إذا عيب التصرية^(١)، وأنه يثبت لخبير في سائر البيوع المشتملة على قذليس، بأن سؤد شعر الجارية الشائبة، أو جهش شعر الشبطة، ونحو ذلك.

(١) قوله: وأنه يثبت للمشتري اختيار إذا عيب التصرية، سئل عن (هي).

وختلف أصحابنا في خبر مشعري لمصرواة^(١)، هل هو على الفور بعد لعلم، أم^(٢) يمتد ثلاثة أيام؟

فصير - يمتد ثلاثة أيام؛ لظاهر هذه الأحاديث، ولأصحح عندهم أنه على الفور، ويحملون لتقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما قد سمعنا أنها مصرواة إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول، حتمت كون النقص لعرض، من سوء مردها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام عند أنها مصرواة، ثم إذا اختار رد المصرواة بعد أن خبها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سوء كنت ناقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهب، وبه قال مالك وربيعة وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ثور وفقهاء سمرقند، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا - يرد صاعاً من قوت الببد، ولا يختص بالتمر.

وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردّها، ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا اتلفت شيئاً غيره رد مثله، إن كان مثلياً، ولا قيمته، وأما جنس آخر من العروض فخلافاً لأصوله.

وأجاب الجمهور عن هذا بأن ستة إذ وردت لا يعتزض عنده بالمعقول.

وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلا لأنه كان غالب قوتهم في ذلك وقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإن لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير، ليكون ذلك حجة يرجع إليه. ويروى به شخصهم، وكان حريصاً على رفع الخصم ولمنع من كل ما هو سب له، وقد يقع بيع المصرواة في البوادي والقرى، وفي موضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته، وفي غيبه. فجعل الشرع لهم ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذه السنة بغير، ولا يختلف باختلاف حال الثمن، قطعاً للبزخ، ومثله لغيره في

(١) في (خ): المصرواة.

(٢) أي (أم) و(أو).

الجنانية على الجنين، سواءً كان ذكراً أو أنثى، تأمُّ الخَلْق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً^(١)، ومثله
 المجبرُ في الزكاة بين لثيئين، جعده الشرعُ شائراً أو عشرين درهماً، قطعاً لمنزوع، سواءً كان التفريط
 بينهما قليلاً أو كثيراً^(٢)، وقد ذكر الخطابي^(٣) وأخرون نحوه هذه المعنى، والله أعلم.
 فإِنْ قيل: كيف يلزَم المشتري ردُّ عرض المبيع مع أنَّ الخرج^(٤) بالضم، وأنَّ من اشترى شيئاً
 معيَّناً، ثم علم العيب ورُدَّ به، لا يلزَمه ردُّ الغلَّة والأكسابِ الحاصلة في يده؟
 فالجواب أنَّ المبيعَ ليس من الغلَّة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع، وفي حالة
 العقد، ووقع العقد عليه وعلى لسان جميعاً، فهما مبيعان بشئ واحد، وتعدُّ ردُّ اللبن اختلاطه بما
 حذبت في حقه المشتري، فوجب ردُّ عرضه، والله أعلم.



(١) هي (ج) جميلاً أم قبيحاً.

(٢) هي (ج) قليلاً وكثيراً.

(٣) في معالم الدين: (٤٢٨/٢).

(٤) هي (ج): الخرج.

٨ - [باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

[٣٨٣٦] ٢٩ - (١٥٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو لَرِيْعٍ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. [أحمد: ٢٤٣٨] [بوطن: ٣٨٣٦].

[٣٨٣٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ - وَهُوَ الثَّوْرِيُّ -، كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ لِحَدَّثَهُ. [أحمد: ٢٩٢٨]، [البغوي: ٢٠٣٥].

[٣٨٣٨] ٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ وَعَبِيدُ بْنُ حَفِيبٍ، قَالَ ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا قَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ. [أحمد: ٣٨٤١] [البغوي: ٣٨٣٧].

[٣٨٣٩] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَنَالَهُ». فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبِعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامَ مَرْجَأًا؟ وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ: مَرْجَأًا. [أحمد: ٣٨٤٦] [بوطن: ٣٨٣٧].

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله ﷺ: «(مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ)» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «(مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَنَالَهُ)»، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلَا تَرَاهُمْ يَتَّبِعُونَ بِالذَّهَبِ وَالطَّعَامَ مَرْجَأًا؟

[٣٨٤٠] ٣٢ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» . [مكرر: ٣٨٤٢، ٣٨٤٦، ٣٩٦، وسخري: ٢١١٦] .

[٣٨٤١] ٣٣ - (١٥٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاغَ لَطْعَامٍ، فَيَبِيعْتُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِاتِّقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَهُ . [مكرر: ٣٨٤٣، ٣٨٤٦، [أحمد: ٣٩٥، والبخاري: ٢١٢٣] .

[٣٨٤٢] ٣٤ - (١٥٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» . [مكرر: ٣٨٤٠، [أحمد: ٤٧٣٦] .

[٣٨٤٣] (١٥٢٧) - قَالَ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِرَافًا، فَهَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ . [مكرر: ٣٨٤١، [أحمد: ٤٧٣٩، والبخاري: ٢١٢٤] .

[٣٨٤٤] ٣٥ - (١٥٢٦) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ» . [مكرر: ٣٨٤٠، [أحمد: ٢١٢٤، حر: ٢١٢٤] .

[٣٨٤٥] ٣٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ حُحْرٍ، قَدْ أَخْبَرَنَا

وفي رواية ابن عمر قال: «(أما في زمان^(١)) رسول الله ﷺ نبتاغ الطعام، فيبيعت علينا من يأمرنا باتِّقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلِ أَنْ يَبِيعَهُ» .

وفي رواية: «كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جِرَافًا، فَهَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ» .

(١) أي (في): فمن.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبُضَهُ». [أحمد: ٥٠٦٤، ولبخاري: ٣١٧٣].

[٣٨٤٦] ٣٧- (١٥٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اشْتَرَوْا طَعَامًا جَزَافًا أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يُحَوَّلُوهُ. [مكرر: ١٢٣٨٤١] أحمد: ٤٥١٧، ولبخاري: ٦٨٥٢].

[٣٨٤٧] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جَزَافًا، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبْعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ. [البخاري: ٢١٢٢١، ولبخاري: ٣٨٤٦].

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطَّعَامَ جَزَافًا، فَيَحْمِلُهُ إِلَى أَهْلِهِ.

[٣٨٤٨] ٣٩- (١٥٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّحْ، عَنْ سُدَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ «مَنِ ابْتَاعَ». [أحمد: ٨٤٤١].

وفي رواية عن ابن عمر: (أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه).

وفي رواية: (رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً، يضربون في أن يبيعوه في مكانهم، وذلك حتى يؤووه إلى رحالهم).

الشرح:

قوله: (مترجماً)، أي: مؤخر^(١)، ويجوز حمزه وترك حمزه، و(الجزاف) بكسر الجيم وضمها وفتحها، ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير.

[٣٨٤٩] ٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ قَالَ لِمُرْوَانَ : أَخْلَلْتُ بَيْعَ الرِّبَاءِ فَقَالَ مُرْوَانُ : مَا فَعَلْتَ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : أَخْلَلْتُ بَيْعَ الصُّكَّكَ ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى . قَالَ : فَخَطَبَ مُرْوَانُ النَّاسَ ، فَتَنَهَى عَنْ بَيْعِهِ . قَالَ سُلَيْمَانُ : فَتَنَظَرْتُ إِلَى حَرَمِي يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ . (واحد ١٨٥٨٩) .

وفي هذا الحديث جواز بيع الصُّبْرَة جزأً ، وهو مذهب الشافعي . قال لشافعي وأصحابه : بيع الصُّبْرَة من الجِنْطَة والتمر وغيرهما جزأً صحيح ، وليس بحرام ، وهو مكروه فيه قولان للشافعي : أصحُّهما مكروه كراهة تنزيه ، والثاني . ليس بمكروه ، قالوا : والبيع بصُّبْرَة الدراهم جزأً حكمه كذلك . ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصحُّ بيع إذا كان بائع الصُّبْرَة جزأً يعمُّ قَدْرَها .

وفي هذه الأحاديث التنهي عن بيع المتبّع حتى يَقْبِضَهُ البائع ، واختلفت اصصماء في ذلك . فقال لشافعي : لا يصحُّ بيع المتبّع قبل قبضه . سواء كان طعاماً أو عقاراً أو متقولاً أو نقداً أو غيره . وقال عثمان البني . يجوز في كل متبّع . وقال أبو حنيفة : لا يجوز في كل شيء إلا العقار . وقد مال لا يجوز في الطعام ويجوز فيما سواه ، ووافقه كثيرون . وقال آخرون : لا يجوز في المتكامل والموزون ، ويجوز فيما سواه .

أما مذهب عثمان البني فحكمه المازري والقاضي^(١) ، وم يَحْكُمُ الأكثرون ، من نقوا لإجماع على بطلان بيع الطعام المتبّع قبل قبضه ، قالوا : ولما اختلف فيما سواه ، فهو شاذٌّ متروك ، والله أعلم .

قوله : (كانوا يُضْرَبُونَ إذا باعوه) يعني : قبل قبضه ، هذا دليل على أن بيع الأمر يُعَزَّز من تعاضلي يباع فاسداً ، ويُعَزَّز به بضرب وغيره ، مما يبرهن من «عقوبات في البدن» على ما تقرّر في كتب الفقه

قوله : (قال أبو هريرة لمروان : أخللت بيع الصُّكَّكَ ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يُستَوْفَى ، فخطب مروان الناس ، فتنهى عن بيعها) .

(الصُّكَّكَ) جمع صَكٍّ ، وهو لورقة مكتوبة يدين ، وتُجمع أيضاً على : صُكُوك ، والمراد بها لورقة

(١) «المجموع» : (٢/٢٥٩) ، «المكمل للمعالم» : (٥/١٥٠) .

[٣٨٥٠] ٤١ - (١٥٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا ابْتِيعَ طَعَامًا، فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ». [مسند: ١٥٢٩].

التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمسحقه، بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره، فيبيع صاحبه ذلك الإنسان قبل أن يقبضه.

وقد اختلف العلماء في ذلك، ولا يصح عند أصحابنا وغيرهم حوائج بيعها، ولثاني: منعها. فمن منعها أحد بظاهر قول أبي هريرة وبسببته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري ممن خرج له الصك بعده لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع لثاني لا من الأول، لأن الذي خرجت له ماله لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمنع بيعه قبل قبض، كما لا يمنع بيعه ما ورثه قبل قبضه.

قال القاضي عياض بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته: وكانوا يتبايعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فنهوا عن ذلك، قل: وكذا جاء الحديث مصرراً في «الموطأ»: «أن صكوك خرجت للدين في زمن مروان بعتهم، فتبايع الناس ثمت الصكوك قبل أن يستوفوها»^(١)، وفي «الموطأ» ما هو أبين من هذا، وهو أن حكيم بن جزم ابتاع طعاماً أمر^(٢) به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه^(٣)،^(٤) والله أعلم.



(١) «الموطأ»: ١٣٨٣، «متحه» خدش ريد من ثابت وزجج من أصحاب النبي ﷺ على مروان بن الحكم فقال لا يجل ث بيع الرياء مروان. فقال: أخوذ يداك، وماذا؟ فقال: هذا بصكوك جابيتها الدين. ثم باعها قبل أن يستوفوها، فبعث مروان لحرس يزوجونها من أبيي ندر، ويردونها إلى أبيي.

(٢) في (ع)، ما أمر.

(٣) «الموطأ»: ١٣٨٢، «وتحده»: أبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فرفقه عليه وقد لا بيع بعد ما ابتعته حتى تسويه.

(٤) «إكمال المسند»: (١٥٢/٥).

٩ - [باب تحريم بيع ضيرة التمر المجهولة القدر بتمر]

[٣٨٥١] ٤٢ - (١٥٣٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الضَّيْرَةِ مِنَ التَّمْرِ ، لَا يُعْلَمُ مِكِيلَتُهَا ، بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ - [احمد ١٥٢١٦] .

[٣٨٥٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ : مِنَ التَّمْرِ ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ .

باب تحريم بيع ضيرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله : (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الضيرة من التمر ، لا يعلم مكيلتها ، بالكيل المسمى من التمر) .
 هذا نصري بتحريم بيع التمر بتمر حتى نعلم بمثله ، قال العلماء : لأنَّ السجّل بالمائة في هذا الباب كحقيقة لفصلة ، لقوله ﷺ : «إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ» (١) ، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل ، وحكم المجهلة بالمتعينة ، والشعير بالشعير ، وسائر لربويات ، إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر ، والله أعلم .



١٠ - [باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين]

[٣٨٥٣] ٤٣ - (١٥٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ». (الحدود: ٣٩٣، والمختار: ٢٩١١).

[٣٨٥٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُتِلَ هُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -، جَمِيعًا عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَمَّةُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، يَكْلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ. (المجموع: ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٤٢٨٦، ٤٢٨٧، ٤٢٨٨، ٤٢٨٩).

والمختار: ٢٩١١.

باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

قوله ﷺ: «الْبَيْعَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، لا يبيح الخيار.

هذه الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدانهما، وبهذه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ومنهم هان به: عبيد بن أبي صالح وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو هريرة لأسلمي، وطردوس وسعيد بن المسيب وعطاء وأشريج القضي والحسن البصري والشعبي والزهرى ولأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والحدادي، وسائر المحققين وأخروا. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يبرم ليتم بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة، وحكي عن الشعبي، وهو رواية عن الثوري لكن لا يثبت خيار المجلس.

وهذه الأحاديث الصحيحة تُردُّ على هؤلاء، وليس لهم عنها جوابٌ صحيح، والصوابُ بثبوته كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إلا بيع الخيار» ففيه ثلاثة أقوال، ذكرها أصحاب وغيرهم من العلماء: أصحُّها: أنَّ لمراد التخيير بعد تمام العقدين منفردة المجلس، وتفسيره: ويشتَّ لهما الخيار ما لم يتفرقا، إلا أنَّ يتخييرا في المجلس ويختارا بمقصد البيع. فيلزمُ البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى لفارقة.

واقول لثاني، أنَّ معناه: إلا بيعاً شرط فيه خيارُ الشرط ثلاثة أيام، أو دولها، فلا يتقضي الخيار فيه بالمفارقة، بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة.

والثالث: معناه: إلا بيعاً شرط فيه أنَّ لا خيارَ لهما في المجلس، فيلزمُ لبيع نفس الشرط، ولا يكون فيه خيار. وهذا تأويلٌ من يصحح البيع على هذا الوجه، والأصحُّ عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط.

لهذا تنقيحُ الخلاف في تفسير هذا الحديث.

واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوصُ لشمعي ونقلوه عنه، وأبطل كثيرٌ منهم ما سواه وغلطوا قائله، ومن رجَّحه من المحدثين: السيهقي^(١)، ثم بسط دلالته ويُسَّ ضعف ما يُعدها، ثم قال: وذهب كثيرٌ من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر رضي الله عنه: «البيع صفقة أو خيار»^(٢). وأنَّ لبيع لا يجوزُ فيه شرط قطع الخيار، وأنَّ لمراد ببيع الخيار التخيير بعد البيع أو بيع شرط فيه خيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أنَّ لمراد التخيير بعد البيع، لأنَّ ما عا ربما عبر عنه ببيع الخيار، وربما فسره به، ومن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترمذي^(٣)، ونقل ابنُ المنذر في

(١) في المتن الكبير: ١٩ (٥/٣٧١ وما بعده).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: ١٤٢٧٧ (٤/١٤٢٧٤)، وابن أبي شيبة: ٢٣٠٢٤.

(٣) في نسخة بعد حديثه: ١٧٩٠.

[٣٨٥٥] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَّعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» [أحمد ١٦٠٠٦ وسنن أبي داود ٣١١٢].

[٣٨٥٦] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، وَكِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَمَلَنِي عَلِيُّ بْنُ نَافِعٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ». زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَهُ، قَامَ فَمَسَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ. [الطبر ٣٨٥٣].

«الإشراف» هذا التفسير عن الثوري و لأوزاعي وابن عيينة وعبيد^(١) الله بن الحسن لعنبري والشافعي ومسحق بن وهبة^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَبَيَّعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

ومعنى «أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أَنْ يَقُولَ لَهُ: اخْتَرْ إمضاء البيع، فإذا اختار أو جب البيع، أي: لزم والبرء، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَسَكَتَ لَمْ يَقْطَعْ حَيْثُ السَّكُوتُ، وَفِي تَقْطِيعِ خَيْرِ الْفَائِلِ وَجْهٌ لِأَصْحَابِنَا: أَصَحُّهُمَا: الْإِنْقِطَاعُ، لِقَاعِمْ لَفْظِ الْحَدِيثِ.

قوله: (فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا، فَأَرَادَ أَلَّا يُقِيلَهُ، قَامَ فَمَسَى هُنَيْئَةً، ثُمَّ رَجَعَ) هكذا هو في بعض الأصول: (هُنَيْئَةً) بتشديد الهاء غير مهموز، وفي بعض: (هُنَيْئَةً) بتخفيف الهاء وزيادة هاء، أي: شيئاً يسيراً.

(١) في (ص) و(هـ): عبيد، وهو تصحيف.

(٢) «الإشراف» على مشايخه الصمدية: (٦/ ٧٧).

[٣٨٥٧] ٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حَجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ». [إمام: ٤٥٦٧، والبخاري: ٢١١٣].

وقوله: (فأراد أن لا يقبله) أي: لا يفسخ البيع، في هذا دليل على أن التفرق بالأبدان كمن فسر به ابن عمر لروى، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالشك، وهو نكط البيع، قوله ﷺ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا» أي: ليس بينهما بيع لازم.



١١ - [باب الصدق في البيع والبيان]

[٣٨٥٨] ٤٧ - (١٥٣٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).
وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،
عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا
وَكْتَمَا، مُجِئَتْ بَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا». [المعتمد: ١٥٣٧٧، راجع في ١٠٧٩ و ٢١١٤].

[٣٨٥٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ، عَنْ
أَبِي الشَّيَاحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
بِمِثْلِهِ. [المعتمد: ٢١١٤، ومطرق: ٣٨٥٨].

قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: «وُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جُوفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

قوله ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا» أي: بين كل واحد
لصاحبه ما يحتج به على بيانه من غيب ونحوه، في تسعة والثلثم وصدق في ذلك، وفي الإخبار بشئ من
وما يتعلق بالهواشين.

ومعنى «مُجِئَتْ»^(١) بركة يعمها أي: دعت بركته، وهي زيادته وبماؤه.



(١) في نسخة: من الصحيح مسلم: ٢١١٤.

١٢ - [باب من يخذع في البيع]

[٣٨٦٠] ٤٨ - (١٥٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَنَحْيَى بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَفَتْنِيَّةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْذَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ. - ٥٩٧١، راجحي [٢١١٧].

[٣٨٦١] (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شَقِيقُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ. [أحمد ٥١٣٦، ٥٢٧١]

رواه [٣٨٦٠]

باب من يخذع في البيع

قوله^(١): (ذكر رجل لرسول الله ﷺ أَنَّهُ يُخْذَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، فكان إذا باع قال^(٢): «لا خِلَابَةَ»^(٣))

أما قوله ﷺ: «فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ» هو بفتح المعجمة مكسورة^(٤) ونحذف اللام وباء لموحدة.

وقوله: (فكان إذا باع قال: لا خِلَابَةَ) هي بياء مشاة تحت بدل اللام، هكذا هو في جميع النسخ، قال القاضي ررواه بعضهم: (لا خِلَابَةَ) بالنون، قال: وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم: (خِلَابَةَ)^(٥) بالذال لمعجمة، والصواب لا، وكان رجل النخ،

(١) بخطها في (ح) نسخ وهو خطأ

(٢) في (ص) و(ع) و(ب) يقول

(٣) في (ع) خِلَابَةَ ونظر ما سأتاني في شرح

(٤) في (ج) بفتح المعجمة مكسورة

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الحديث في «مسند» ٦٧٧، وأبو عروة في «مسند» ٤٩٣٤، ومدر قطي في «مسند» ٣١٠٨.

والجاء في «المستدرک» ٢٤٠١، ويهفي في «الكنز» ٧٧٣/٥.

فكان يقولها هكذا، ولا^(٧) يمكنه أن يقول: لا خلافة^(٨).

ومعنى (لا خلافة)، لا خبيعة، أي لا يجعل لك خديعتي، أو لا ينزمني خديعتك.

وهذا الرجل هو حبان، بفتح الحاء وبالياء الموحدة^(٩)، ابن سفيان بن عمرو الأنصاري، والد يحيى وواسع بن يحيى حبان، شهد أحداً. وقيل: بل هو والده سفيان بن عمرو، وكان قد بلغ مئة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغاربه مع النبي ﷺ في بعض الحصون بمصر، فأصابته في رأسه مأمومة، فتغير بها لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدارقطني^(١٠) أنه كان ضريراً، وقد جاء في رواية ليست بشيئة^(١١) أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول خيار ثلاثة أيام، في كل يسعة يتابعها.

وختلف لعلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم محدثاً في حقه، وأن المغاربة بين المتباعدين لازمة لا خيار للمغبين بسببها، سواء ثبت أم كثر، وهذا ملحق لشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال البغداديون من المالكية: للمغبون خيار، لهذا الحديث بشرط أن يبلغ لعقب ثلاث بقية، فإن كان دون ذلك فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار، وإنما قال له: «قل - لا خلافة»، أي: لا خبيعة، ولا ينزّم من هذا لثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أنه^(١٢) أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا تنعدي^(١٣) منه إلى غيره ولا بدليل، والله أعلم.



(١) في (خ) أو لا.

(٢) ينظر الإكمام لمعجم: ٥٥ (١٩٤/٥).

(٣) في (خ): يفتح لواء وبالفتح.

(٤) في نسخة: ٣١٠٧.

(٥) أخرجه الحسيني في مسنده: ٦٧٧، وابن ماجه في المصنف: ٥٦٧، ودارقطني في المستدرج: ٣٠٠٨، والحاكم

في المستدرج: ٤٦٠، وأبو عبيد في الكبير: ٥٥ (٢٧٣).

(٦) في (ص) و(ه): أو.

(٧) في (خ): ثبت.

(٨) في (ص) و(ه): ينفذ.

١٣ - [باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

بغير شرط القطع]

[٣٨٦٢] ٤٩ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

[مكرر: ٣٨٦٥، ٣٨٧٥ (أحد: ٢٥٢٥ مطرولاً والمكرر: ٢١٩٤).

[٣٨٦٣] (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [المكرر: ٣٨٦٢].

[٣٨٦٤] ٥٠ - (١٥٣٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَرُفَيْدُ بْنُ خَرَبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ، وَعَنْ اسْتَنْبِلٍ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمِنَ الْعَاثَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. [أحد: ١١٤٩٢].

[٣٨٦٥] ٥١ - (١٥٣٤) حَدَّثَنِي رُفَيْدُ بْنُ خَرَبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قَالَ: يَبْدُوُ صَلَاحُهُ حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ. [مكرر: ٣٨٦٢ (أحد: ٥١٩٤).

باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

بغير شرط القطع

فيه حديث، (ابن عمر^(١) ﷺ). أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ).

وفي رواية: (عن بيع الثمري حتى يَبْدُوَ، وعن السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمِنَ الْعَاثَةُ).

وفي رواية (١) «لَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ^(٢) حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ^(٣)، وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ». قَالَ: يَبْدُوُ صَلَاحُهُ^(٤) حُمْرَتُهُ وَصَفَرَتُهُ.

(١) في (خ) "عمر" وهو تصحيح

(٢) في (ج) "ثمره"

(٣) في (خ) "صلاحها"

[٣٨٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. [نظر: ٣٨٦٥]

[٣٨٦٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ لَيْثٍ رضي الله عنه، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهَّابِ. [نظر: ٣٨٦٥]

[٣٨٦٨] (٠٠٠) - حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مِيسَرَةَ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ لَيْثٍ رضي الله عنه، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُقَيْدِ اللَّهِ. [نظر: ٣٨٦٥]

[٣٨٦٩] ٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حَجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ». [نظر: ٣٨٧٠]

[٣٨٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِإِسْنَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: فَقِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: مَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: تَذَهَبُ عَائَتُهُ. [نظر: ٣٨٦٩، ٥١٩١، ٥١٩٨، ٥٤٩٩، ويخري: ١٤٨٦]

[٣٨٧١] ٥٣ - (١٥٣٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى - أَوْ: نَهَاكَ - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يُطَيَّبَ. [نظر: ٣٩١٨، ٣٩٢٢] [نظر: ١٤٣٥٠]

[٣٨٧٢] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ الثَّوَالِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ. [نظر: ١٤٩٩٤]

وفي رواية: (قيل لابن عمر: ما صلاحه؟ قال: تذهب عائته)

وفي رواية: (نهى عن بيع التمر حتى يطيب).

[٣٨٧٣] ٥٥ - (١٥٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَحْرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: حَتَّى يُحْزَرَ. (الحمد: ٣١٧٣، وساجي: ٢٢٥٠).

[٣٨٧٤] ٥٦ - (١٥٣٨) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُسَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الشَّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا». (مكرر: ٣٨٧٧، الحمد: ١٧٥٥٩).

[٣٨٧٥] ٥٧ - (١٥٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لهُمَا - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ هَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ بِالشَّمَرِ. (مكرر: ٣٨٧٦، الحمد: ١٦٣٧٦، وساجي: ٢١٨٣).

[٣٨٧٦] (١٥٣٩) قَالَ ابْنُ عَمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ قَابَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْقَرَايَا، وَإِذَا ابْنُ نُمَيْرٍ فِي وَائِيَتِهِ: أَنَّ تِبَاعَ. (مكرر: ٣٨٧٨، الحمد: ١٥٤٤١).

[٣٨٧٧] ٥٨ - (١٥٣٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ وَحَرَمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ بِالشَّمَرِ». (مكرر: ٣٨٧٤).

وفي رواية: (نهى عن بيع النخس حتى يأكل أو يؤكل، وحتى يؤزن، قلت: ما يؤزن؟ فقال رجل: عنده - يعني هند ابن عباس - حتى يحزر).

الشرح:

أما اللفظ لبس - فمعنى (يبذو) يظهر، وهو بلا همز، ومنه ينبغي أن ينب عليه أنه^(١) يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم: (حتى يسوا) بالالف في الخط، وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا

(١) في (ص): أن.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، سَوَاءً.
[بسر ١٢٨٧٥].

للقاصب، وإنما اختلفوا في إنباتها إذا لم يكن ماصب، مثل زيد يبدو، ولاختبار حذقها أيضاً، وينفع مثله في: (حتى يزهر) وصوابه حذف الألف، كما ذكرنا.

وقوله: (يزهر) هو بفتح الياء، كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى، قال ابن الأعرابي يقال: زَهَنَ النخلُ يزهره إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهي، إذا احمر أو اصفر. وقال الأصمعي: لا يقال في النخل: أزهى، إنما يقال: زه. وحكمهم أبو زيد لغتين. وقال الحليل: أزهى النخل: إذا صلاحه.

وقال الخطابي: هكذا يروي، (حتى يزهر) قال. والصواب في العربية: (حتى يزهي)، ولإزهاه في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيه، ودليل خلاصها من الآفة^(١).
قال ابن الأثير: منهم من أنكر. (يزهي)، كما أن منهم من أنكر: (يزهو)^(٢).

وقال الجوهري: الزهوا بفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون بضمهم، وهو البشر الملوّن، يقال إذا ظهرت لحمته أو الصفرة في النخل فقد ظهر فيه زهره، وقد زه. النخل زهواً، وأزهى لغة^(٣).
فهذه أقوال أهل العلم فيه، ونحس من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة.

قوله: (وعن الشنن حتى يبيض) معناه: يشتد حبه، وهو بدو صلاحه.

قوله: (ويأمن لعاهة) هي آفة نصيب الزرع أو الثمر ونحوه فتفسده.

قوله: (حدثني يحيى بن يعسى. أخبرنا أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن جابر (ج). وحدثننا أحمد بن يونس: حدثنا زهير: حدثنا أبو الزبير، عن جابر).

فقوله أولاً: (عن جابر) كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته وعدة غيره حذفه في الصريح الأول، ويقتصر على أبي الزبير، لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة اليقين والإيضاح، وقد سبق بيان مثل هذه غير مرة.

(١) معالم التنزيل: ٢/٣٩٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث: (زه).

(٣) الصحيح: (زه).

قوله: (حدثنا أحمد بن عثمان التوفلي^(١): حدثنا أبو عاصم (رح). وحدثني محمد بن حاتم. واللفظ له - حدثنا روح، قال: حدثنا زكرياء بن إسحاق - حدثنا عمرو بن دينار).

هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينفي^(٢) أن يقرأ القارئ بعد روح: (قالا - حدثنا زكرياء) لأن أبا عاصم وروحا يرويان عن زكرياء، فهو قال القارئ: (قالا - حدثنا زكرياء) كان خصاً لأنه يكون محدثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يفعل عته، فيثبت عليه ليقتض لأشباهه، وينفي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: (قالا - حدثنا زكرياء) وإن كانوا يحدثون لعدة (قال) إذا كان المحدث عنه واحداً لأنه لا يتيسر بخلاف هذا.

فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا: (قال - حدثنا زكرياء) ويكون المراد (قال روح)، ويدل عليه أنه قال: واللفظ له. قلنا: هذا محتمل، ولكن لظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه أكثر فائدة، لئلا يكون تاركاً لرواية أبي عاصم، والله أعلم.

قوله: (عن أبي البختري) وهو شتخ الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح^(٣) التاء لمثناة فوق، واسمه: سعيد بن عمران، ويقال: بن أبي عمران، ويقال: ابن فيروز، الكوفي الطائي مولاهم، قال هلال بن خباب^(٤) بالمعجمة والموحدة: كان بين أقاصلي أهل الكوفة. وقد حبيب بن أبي ثابت الاسم الجليل: اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا، قُتل بالجمجمة سنة ثلاث وثمانين^(٥)، وقال ابن معين وأبو حاتم^(٦) وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرته ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم أبا أحمد قال في كتابه «الأسماء والكنى»: إن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم. ولا

(١) في (خ): أن التوفلي. وهو خطأ

(٢) يسمي في (خ)، له

(٣) في (ص): ألبان

(٤) في (خ) وسم. وانظر «التقريب» وكتب التراجم

(٥) في (خ) و(ص): حدثنا. وينظر قوله في التهذيب «٣٤ / ١١».

(٦) كذلك قال غير واحد، والصواب أنه قتل سنة اثنين وثمانين، ينظر ما قلناه. ينظر عوائد معروف في تحقيقه في التهذيب لهما «٣٤ / ١١»

(٧) في «الحيح والتمثيل»: (٥٥ / ١) وينظر قول ابن معين وأبي زرعة فيه.

يُقبل قولُ لحاكم؛ لأنه جرح غير مفسر، والجرح إذا لم يُفسر لا يقبل، وقد نص جماعة على أنه ثقة، وقد سبق بين هذه القاعدة في أول الكتاب^(١)، والله أعلم.

قوله: (سألت ابن عباس عن بيع النخل، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل، وحتى يؤزن، قال: قلت: ما يؤزن؟ فقال رجل عنده: حتى يُحزّر).

وأما قوله: (يأكل أو يؤكل)، فمعناه: حتى يصلح لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال أكله، بل بما ذكرناه، وذلك بكونه عند بدو الصلاح.

وأما تفسيره (يؤزن) بـ(يحزّر) فظاهر؛ لأن الحزّر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن.

وقوله: (حتى يُحزّر) هو بتقديم الرأي على الرأي، أي: يُخرص، ووقع في بعض الأصول بتقديم الرأي وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم.

وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معنى المضاف إلى ابن عباس لأنه أقر قائله^(٢)، ولم يُنكره، وتقريبه كقوله، والله أعلم.

قوله: (عن ابن أبي نعيم) هو يسكنه معين بلا ياء بعدها^(٣).

أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها شرط لقطع صحتها بالإجماع، فإن أصبحنا قبل شرط لقطع ثم لم يقطع فالبيع صحيح، وإلزمه البائع بقطع، وإن تر ضيا على يده جاز، وإن باعها بشرط التيقن فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه وبم تليقت^(٤) الثمرة قبل حركتها، فيكون الباع قد أكل مال أخيه بالباطل، كما جاءت به الأحاديث^(٥)، وأما إذا شرط لقطع فقد نفى هذا الضرر. وإن دأبه مطلقاً بلا شرط، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء أن البيع باطل، لإطلاق هذه

(١) (٥٥/١).

(٢) في (ج) تأويله.

(٣) وقع بعده في (ص) و(هـ)، وسه دكين في بعض، وشروح مسلم كلها ساكنة عنه.

(٤) وعنه شعورهم، فإنه لا يوجد في رجل مسلم، ولا في الكتب الستة، ولا في تقريب التهذيب، من اسمه: دكين بن النضر، ولعله غلط، في يقين بن فكيهة أبي نعيم، الذي هو من كبار شيوخ بخاري.

وأما ابن أبي نعيم وسمه عبد الرحمن بن أبي نعيم، تابعي جليل، يروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، ينظر تهذيب الكمال: (٣٠١/٢٣).

(٥) في (ج) لم يفت.

(٥) سياتي عليه مسلم برقم ٢٩٧٥.

الأحاديث، وإن صححت، بشرط القنوع بالإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع؛ ولأن العادة في الشراء الإبقاء، فصار كالمشروط.

وأما إذا بيعت لثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقاً، وبشرط لقطع وبشرط التيقن، لفهم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغدة يُخالط ما قبلها إذا لم يكن من جنسها؛ ولأن العالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت مشروط التيقن أو مطلقاً، يترتب البائع بتيقنها^(١) إلى أول الجذذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبنا، وبه قال مالك رحمه الله، وقال أبو حنيفة: يجب شرط للقطع^(٢)، والله أعلم.

قوله: (وعن السنبل حتى يبيض) فيه دليل لمذهب مالك والشافعي وأكثَر العلماء، أنه يجوز بيع السنبَل المشتت، وأما مذهب فقيه تفصيل، فأن كان السنبَل شعيراً أو درة وما في معناهما مما تُرى حباته، جاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حباته بالشعور التي تزال في القدياس، ففيه قولان للشافعي: الجديد؛ أنه لا يبيح، وهو أصح قوليه، والقديم: أنه يبيح، وأما قبل الاشتداد فلا يبيح الزرع إلا بشرط لقطع، كما ذكرنا، وإذا نزع الرزق قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط جاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح، إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً، وكذا حكم ليقول في الأرض، لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط لقطع، وكذا لا يبيح لبطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نَفَعَتْ مقاصدها في «روضة الطالبين»^(٣)، وشرح لمذهبنا، وجمعت فيه، جملاً مستكرات، وبالله التوفيق.

قوله في الحديث: (نهى البائع والمشتري) أما البائع فلأنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري فلأنه يوفقه على حرام؛ ولأنه يضيغ ماله، وقد نُهي عن إضاعة المال^(٤).

(١) في (ص) و(هـ): بقيتها.

(٢) قال المحافظ رحمه الله: نُجِبَ [سوي] بأن نفي صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حاله لإطلاق قبل بدو الصلاح بعده، وأبطله بشرط الإبقاء عند بيعه، ومن مذهبه أعرف به من غيرهم. اهـ. فتح الباري: (٤/ ٣٩٦)، وينظر «فتح بقدير» لابن الهمام المحنفي (٤/ ٤٨٨)، والقوانين الفقهية لابن جزي: ص ١٧٣.

(٣) (٣/ ٥٥٤) وما بعدها.

(٤) من حديث المعيرة بن شعبة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «أراد الله عز وجل حرّم عليكم عقوق لأمهات، وأؤد لسدت. ومتأ وهات، وكره لكم ثلاث: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» حروجه لخوازي: ١.

١٤ - [باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق]

[٣٨٧٨] ٥٩ - (١٥٣٩) وحديثي محمد بن رافع: حدثك حجين بن المثنى: حدثنا الليث، عن عُقَيْلٍ، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة. والمزابنة أن يباع تمر النخل بالتمر، والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح، ويشتكر الأرض بالقمح. قال: وأخبرني سديك بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تبتاعوا التمر حتى يبدؤ صلاحه، ولا تبتاعوا التمر بالتمر».

وقال سديك: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله ﷺ أنه رخص بعد ذلك في بيع العربية بالرطب أو بالتمر. ولم يرخص في غير ذلك. (تكرر [٣٨٧٦] أحمد، ٢١٥٨٤، والبخاري، ٢١٨٤، ٢١٨٣).

[٣٨٧٩] ٦٠ - (٠٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها من التمر. (أحمد، ٢١٦٧٧، والبخاري، ٤٢٩٨٨).

[٣٨٨٠] ٦١ - (٠٠٠) وحدثنا يحيى بن يحيى: أخبرنا سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد: أخبرني نافع أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه أن رسول الله ﷺ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها تمرًا، يأكلونها رطبًا. (أحمد، ٢١٦٥٦، والبخاري، ٤٢٣٨٠).

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق

فيه: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: (أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالتمر، ورخص في بيع العربية). وفي رواية: (ورخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر^(١)). ولم يرخص في غير ذلك، وفي رواية: (ورخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها من التمر). وفي روايات، (باب بمعنى).

وفيه ذكر (سحاقلة) و(سحابة) و(كرواء الأرض)، وهذا يؤخره إلى باب.

أما ألفاظ الباب: فقوله: (وعن بيع تمر بالتمر). وفي رواية: (لا تبتاعوا التمر بالتمر) هما في

[٣٨٨١] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِنْهُ . [طر : ٣٨٨١] .

[٣٨٨٢] ٦٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرِيَّةُ النَّخْلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ ، فَيَبِيعُونَهَا بِخَرْصِهَا ثَمْرًا ، [طر : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٣] ٦٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، عَنْ الْمُهَاجِرِ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا ثَمْرًا قَالَ يَحْيَى : الْعَرِيَّةُ . أَنَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ ثَمَرَ السَّحَابِ لِيُطْعَمَ أَهْلُهُ رُطْبًا ، بِخَرْصِهَا ثَمْرًا ، [امر : ٣٨٨١] .

[٣٨٨٤] ٦٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا . [أحمد : ٢٦٦٣٨ ، إسناده : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٥] ٦٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقَالَ : أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا ، [طر : ٣٨٨٠] .

[٣٨٨٦] ٦٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَدَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي غُلَيْبُ بْنُ حَجْرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ عَرَايَا بِخَرْصِهَا . [أحمد : ٤٤٩٠ ، البخاري : ٢١٧٣] .

الروايين : الأول . (النضر) ، الثاني (التمر) بالمشاة ، ومعناه : الرطب بالتمر ، وليس المراد كل الثمار ، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر .

قوله : (حديثنا صحيح) هو بضم الحاء وآخره نون .

وقوله : (رخص في بيع العريّة بخرصها من التمر) هو بفتح الخاء وكسرهما ، الفتح أشهر ، ومعناه : بقدر ما فيها إذا صار ثمرًا ، فمن فتح قال : هو مصدر ، أي : « اسم الفعل » ، ومن كسر قال : هو اسم دلشي* المخروص .

[٣٨٨٧] ٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، وَنُتِمَ سَهْلُ بْنُ أَبِي خَتْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: «ذَلِكَ الرَّبَا، تِلْكَ الْمُرَابَنَةُ» إِلَّا أَنَّهُ رُحِّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَبِيَّةِ، النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ بِأُحْدَهِمَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِحَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا، لِحَمْدِ (١٢٣٠٩).

قوله: (عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي خَتْمَةَ).

أم (بُشير) بضم لموحدة وفتح كشين. وأم (يسار) بكسرة تحت ولسين مهملة، وهو: بُشير بن يسار المدني لأنصاري الحارثي، مولا لهم، قال يحيى بن معين: ليس هو^(١) بأخي سليمان بن يسار. وقدر محمد بن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً، قد أدركَ جماعةَ أصحابِ رسولِ الله ﷺ، وكان قليلَ الحديث^(٢).

وقوله: (بن أهل دارهم) يعني من بني حارثة، والنمر دُبلدار المَحَلَّة.

وقوله: (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ) أي: عن^(٣) جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: (منهم سهل بن أبي ختمة)، و(ابعض) يُطَقُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَكَثِيرٍ.

و(ختمة) بفتح الحاء المهملة وإسكان لثاء ثمثة، وسمي أبي ختمة عبد الله بن سعد، وفيه عامر بن سعد، وكنية سهل أبو يحيى، ويقال: أبو محمد، توفي النبي ﷺ وهو بن ثمان سنين.

قوله في هذا الإسناد: (حدثنا عبد الله بن مَسْلَمَةَ الْقَنْعَنِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي: ابْنُ يَزِيدٍ -، عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ^(٤) - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي خَتْمَةَ).

(١) في (ج): يني، والمثبت موافق ليد في تاريخ بن معين - رواية للثوري (١٥٧/٣)

(٢) انظر كتاب كبرى: (٣٠٣/٥)

(٣) قوله: (عن) ليس في (ص) و(ه).

(٤) في (ج) عن يحيى بن سعيد. وفي (ه) عن يحيى. وهو بن سعيد، والمثبت من (ص)، ويظهر من سياقها من

[٣٨٨٨] ٦٨ - (٥٥٥) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمُحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ. عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرَبَةِ بِخُرُصِهَا تَمَرًا. [٣٨٨٧]

هذا الإسناد فيه أنواع من معارف علم الإسناد والطرف:

منها: أنه إسناد كله مدنيون، وهذا نادر في «صحيح مسلم»، بخلاف الكوفيين والبصريين، فإنه كثير، قدمت في مواضع كثيرة من أواخر هذا الكتاب ويعتد بيته.

ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين. بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وبُشَيْرُ، وسهل.

ومنها: قوله: (سليمان يعني: ابن بلال)، وقوله: (يحيى - هو ابن سعيد)، وقد قلنا^(١) في الفصول التي في أول الكتاب وبمعناها بيان فائدة قوله: (يعني) وقوله: (هو)، وأن^(٢) المراد أنه لم يقع في الرواية يدانُ سبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: (سليمان) و(يحيى)، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعنا من شيخه، فقال: يحيى بن بلال، فحصل ابين من غير زيادة منسوبة إلى شيخه.

ومنها: ما يتعلق بضم الأسماء والأنساب، وهو (بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ)، وقد بيناه، و(القُتَيْبِيُّ) وهو منسوب إلى جده، وهو عبد الله بن مسلمة بن قُتَيْبٍ.

ومنها: أن فيه رواية ناهية عن تابعي، وهو يحيى عن بشير^(٣)، وهذا وإن كان نظائره في الحديث كثيرة، فهو من معارفهم.

ومنها: قوله: (عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، منهم سهل بن أبي خثيمة) فيه أنه يجوز إذ سمع من جماعة ثقاة جاز أن يحدث بعضهم، ويروي عن بعضهم، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مبسوطاً في «المصنف»، والله أعلم.

(١) ٨٣/١٢

(٢) في (ج): أنه

(٣) في (ج): يحيى بن بشير، وهو تصحيح.

[٣٨٨٩] ٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ قَدْ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ يَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى. فَذَكَرَ بِعَثَلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنَّى جَعَلَا مَكَانَ الرَّبَا الرَّزْنِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرَّبَا - [القول: ٣٨٨٧].

[٣٨٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو السَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الْيَاسِيِّ ﷺ تَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [أحمد - ١٦١٩٢ - صحيح - ٢١٩١].

[٣٨٩١] ٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي سُبَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ وَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَفْصَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُمْ. [أحمد - ١٧٢١٢، والبخاري - ٣٣٨٣ - ٣٣٨٤].

قوله: (فلذكر مثل^(١) حديث سليمان بن بلال)، لذكر هو النعمي، الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرته هـ وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد غلط فيه، بن قد غلط فيه

قوله: (غير أن إسحاق وابن لمثنى^(٢) جعلوا مكان الربا الرزني، وقال ابن أبي عمر: الربا) يعني: أن ابن أبي عمر^(٣) رفيق إسحاق ومن مثلي قل في روايته: (ذلك الربا) كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن مثنى فقالا: (ذلك الرزني) وهو بفتح الزاي وسكون الباء الموحدة ويعنها مون، وأصل الرزني الدفع، ويسمى هذا عقد مرابنة؛ لأنهم يندفعون في مخصصتهم بسببه، لكثرة نقره والخطر^(٤).

قوله: (مولى بني حارثة) بالحاء.

(١) في (هـ) و(هـ): يمش،

(٢) في (ش). إسحاق بن سثنى

(٣) في (ج) تكررت، يعني أن ابن أبي عمر،

(٤) في (ج) الخطب.

[٣٨٩٢] ٧١ - (١٥٤١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَةَ بْنِ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالتَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصْبِيِّ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ مَوْلَى أَبِي أَحْمَدَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخُرُصِهَا فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ: فِي خُمُسَةٍ - يَشْتَكُ دَاوُدُ قَالَ: خُمُسَةً، أَوْ: دُونَ خُمُسَةٍ؟ - قَالَ: نَعَمْ. [أحمد، ٧٢٣٦، صحيح: ٢١٩٠].

[٣٨٩٣] ٧٢ - (١٥٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ شُعْرَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ اسْمَرَانَتَيْهِ وَاسْمَرَانَتَيْهِ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا. [أحمد، ٤٥٢٨، الصغير، ٢١٧١].

قوله: (عن أبي سعيد مولى ابن أبي أحمد) قال الحاكم أبو أحمد أبو سعيدان هذا ممن لا يعرف اسمه، قل: ويقال: مولى أبي أحمد، وابن أبي أحمد، هو مولى بن عبد الله الأشهر^(١)، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن جعش، فنسب إلى ولائهم، وهو مدني ثقة قوله: (خمس أوسق) هي جمع: وسق، يفتح لواء ويقال بكسرها، و يفتح الفصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق، وأوسوق. قال الهروي. كل شيء حمته فقد وسلته. وقاد غيره: الوسق: ضم الشيء بعضهم إلى بعض^(٢).

وأما قدر أوسق، فهو ستون صاعاً، و لصاع خمسة أوطال وثلاث باينغداداي، وأما (العرايا) فواحدتها عريّة، تشدد لياء، كخطيّة ومطايا، وضحية وضحية، مشتقة من النعري، وهو التجرد؛ لأنها غريبت عن حكم باقي البستان قال الأزهري والجمهور. هي فعيبة بمعنى فاعلة^(٣). وقال الهروي وغيره: معلة بمعنى مفعولة، من غراه يعروه^(٤)، إذا أتاها وتردّ إليه؛ لأن صاحبها يردّها إليها.

وقيل: سميت بذلك لتخلي صاحبها الأوب عنها من بين سائر ثقله، وقيل غير ذلك، والله أعلم

(١) في (ص) و(ض) ليني عبد الأشهر.

(٢) الفريسي: (وسق).

(٣) فعيبة معلة: (٩٩/٣).

(٤) يعروه: (هـ).

[٣٨٩٤] ٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الشَّيْخَ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، يَبِيعُ تَمْرَ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَيَبِيعُ الْعِنَبَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا، وَبِيعَ الزَّرْعَ بِالْحَضَةِ كَيْلًا. [احمد: ٤٦٤٧].

[٣٨٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةً. [انظر: ٣٨٩٤].

[٣٨٩٦] ٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو سَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ - وَالْمُرَابَنَةُ: يَبِيعُ تَمْرَ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَيَبِيعُ الزَّيْبَ بِالْعِنَبِ كَيْلًا - وَعَنْ كُلِّ تَمْرٍ بِخَرْصِهِ. [انظر: ٣٨٩٤].

قوله: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَرُخِّصَ فِي الْعَرَايَا تَبَاغٍ بِخَرْصِهَا) فِيهِ تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَهُوَ الْمُرَابَنَةُ، كَمَا فَسَّرَهُ فِي لَحْدِيثٍ «مَشْقُوعٌ مِنَ الزَّيْبِ»، وَهُوَ الْخَصْمَةُ وَالْمُدْلَعَةُ.

وَقَدْ تَفَقَّحَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فِي غَيْرِ الْعَرَايَا، وَأَنَّهُ رِبَا، وَاجْتَمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ، وَاجْتَمَعُوا أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْحَنْظَلَةِ فِي مُنْتَهَاهَا بِحَنْظَلَةٍ صَافِيَةٍ، وَهِيَ الْمَحْفَلَةُ، مَا خُوذَتْ مِنَ الْحَقْلِ، وَهُوَ لِحَرْثٍ وَمَوْضِعِ الزَّرْعِ، وَسَوَاءٌ عِنْدَ جَدِّهِمْ كَيْلُ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ عَلَى الشَّجَرِ أَوْ مَقْطُوعًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَ مَقْطُوعًا جَزَ بَيْعُهُ بِمِثْلِهِ مِنَ الْيَاسِ.

وَأَمَّا (الْعَرَايَا): فَهِيَ أَنَّ يَخْرِصَ الْخَارِصُ نَخْلَانِهِ، يَقُولُ: هَذَا الرُّطْبُ الَّذِي عِنْدِي إِذَا تَبَسَّ تَجِبْتُ مِنْهُ ثَلَاثَةَ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ مِثْلًا، فَيَبِيعُهُ بِمَا سَوَّاهُ لِلْإِنْسَانِ بِعَلَاؤِ أَوْسُقٍ كَثِيرٍ، وَيَقْبَضُ فِي الْمَجْجِسِ، فَيُسَمَّى الْمُشْتَرِي لَتَمْرٍ وَيُسَمَّى بِشَيْءٍ الرُّطْبُ بِالْحَلِيَّةِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَفِي جَوْزِهِ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ أَحَدُهُمَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، وَجَاءَتْ الْعَرَايَا رُخْصَةً، وَشَدَّ الرَّائِي فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونِهَا، فَوُجِبَ الْأَخْلُ بِبَيْعِهِ وَهُوَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَبَقِيَ الْخَمْسَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ

وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْفَقْرِ وَالْأَغْيَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ

[٣٨٩٧] ٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَرْأَةِ: أَنْ يَبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِتَمْرٍ، بِكَيْلٍ مُسَمًّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَلْعَلِّي. [المعجم: ١٤٤٩] [راظر: ٣٨٩٨].

[٣٨٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [المعجم: ٢١٧٤] [راظر: ٣٨٩٧].

[٣٨٩٩] ٧٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ: أَنْ يَبِيعَ تَمْرَ حَائِطِهَا، إِنْ كَانَتْ تَحْلُلًا بِتَمْرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ. نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ: أَوْ كَانَ زَرْعًا. [المعجم: ٦٠٥٨] مطبوع وسجري ٢٢٠٥.

[٣٩٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَهُ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُسَيْبٍ: أَخْبَرَنِي الضُّحَّاكُ (ح). وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي شُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [المعجم: ٣٨٩٩].

قول ضعيف أنه يحتص بالفقراء، وقول أنه لا يحتص بالركب والعنب، هذا تفصيل مذهب الشافعي في العريئة. وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظاهر الأحاديث ثلث تأويلهما.

قوله: (رخص في بيع العريئة بالركب أو بالتتمر، ولم يرخص في غير ذلك) فيه دلالة لاحد اوجه أصحابه أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالركب على الأرض، والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن (أو) للشك لا لاختيار والإباحة، بل محضة، ويخص في بيعها بأحد نوعين، وشك في الراوي، فيحرم على أن المرد التمر، كما صرح به في سائر الروايات



١٥ - [باب من باع نخلاً عليها ثمر]

[٣٩٠١] ٧٧ - (١٥٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ، فَصَمَرَتْهَا لِلْمُبَاعِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُبَاعِعُ». [أحمد: ١٥٣٠٦، ترمذي: ١٧٢٠٤].

[٣٩٠٢] ٧٨ - (٢٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالْمَقْطُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا نَخْلٍ اشْتَرَيْتَ أَصُولَهَا وَقَدْ أُبْرِثَ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلَّذِي أُبْرِثَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِكَ الَّذِي اشْتَرَاهَا».

[أحمد: ١٥٦٦٢] [الرازي: ٢٩٠٦].

باب من باع نخلاً عليها ثمر

قوله ﷺ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ، فَصَمَرَتْهَا^(١) لِلْمُبَاعِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِكَ الْمُبَاعِعُ قَدْ أَهِنَ لِلْفَقْهَةِ يَقَالُ: أُبْرِثَ النَخْلُ أُبْرَهُ أَهْرًا، بِالتَّخْفِيفِ كَأَكَلِهِ أَكَلَهُ^(٢) أَكَلًا، وَأُبْرَثَهُ بِالتَّشْدِيدِ أُبْرَثَهُ تَأْبِيرًا، كَعَلْمَتِهِ أَعْلَمَهُ تَعْلِيمًا، وَهُوَ أَنْ يُشَقَّ طَلْعُ النَخْلَةِ لِيَلْزُقَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ ذَكَرِ النَخْلِ، وَالْإِبْرَ هُوَ شَقُّهُ، سَوَاءٌ حُطَّ بِهِ شَيْءٌ أَوْ^(٣) لَا، وَلَوْ تَأْبَرَتْ بِنَفْسِهِ، أَيْ: تَشَقَّقَتْ، فَحَكَمَهَا فِي الْبَيْعِ حَكْمُ الْمَوْثُورَةِ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ، هَذَا مَذْهَبُ.

وفي هذا الحديث جواز لأيار للنخل وغيره من الثمار، وقد أجمعوا على حوزة.

وهذا يختلف العلماء في حكم بيع النخل المبيعة بعد التأبير وقنه، هل ندرجها فيها للثمرة عند إطلاق

بيع للثمرة^(٤) من غير تعرضي للثمرة بتلقي ولا إثبات؟

(١) في (ص) و(م): صمرتها

(٢) قوله: أَكَلَهُ، سقط من (هـ).

(٣) في (خ) ١ أم

(٤) في (ج) ١ الثمرة.

[٣٩٠٣] ٧٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّهَا امْرِئُ أَهْرِ نَحْلًا، ثُمَّ بَاعَ أَضْلَهَا، فَلِلَّذِي أَهَرَ ثَمَرُ النَّحْلِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». [نسخة: ٢٢٠٦] [وغيره: ٣٩٠٤].

[٣٩٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي ثَوْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [أحمد: ٤٥٠٢] [وغيره: ٣٩٠٣].

[٣٩٠٥] ٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الرَّهَوِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتِاعَ نَحْلًا يَغْدُ أَنْ تُوَرَّرَ، فَثَمَرَتُهَا

فقال مالك والشافعي والبيهقي والأكثر: (إن باع النحلة بعد التأبير فثمرتها للبائع، إلا أن يشترطها لمشتري، بأن يقول: اشتريت النحلة بثمرتها هذه، وبأن يباعها قبل التأبير فثمرتها للمشتري، فإن شرطها للبائع لنفسه جاز عند الشافعي والأكثرين. وقال مالك: لا يجوز شرطها للبائع. وقال أبو حنيفة: هي للبائع قبل التأبير وبعد عند الإطلاق. وقال ابن أبي ليلى: هي للمشتري قبل التأبير وبعد. فأب الشافعي والجمهور فأخذوا في المؤثرة بمنصوق الحديث، وفي غيرها بمفهومه، وهو دليل الخطأ، وهو حجة عليهم.

وأما أبو حنيفة فأخذ بمنطوقه في المؤثرة، وهو لا يقول بدليل الخطأ، فألحق غير المؤثرة بالمؤثرة، واعترفوا عليه بأن الظاهر بخلاف^(١) لمستبر في حكم^(٢) التبعية في بيع، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما من أبي ليلى فقله باطل منأبأ لصريح لسة، ولعله لم يبلغه الحديث، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): بخلاف.

(٢) تباعاً في (ص): بيع.

لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ^(١). [بخاري ٢٣٧٩] [نظر ٣٩٠٦].

[٣٩٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَنُ. [أحمد ٤٥٥٢] [نظر ٣٩٠٥]

[٣٩٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ - حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يُمَثِّلُهُ. [نظر ٣٩٠٥، ٣٩٠٦].

قوله ﷺ: «وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ^(١) لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» هكذا روى هذا لحكم البخاري ومسلم من رواية سلم، عن أبيه، ابن عمر، ولم تفع هذه الزيادة في حديث نافع، عن ابن عمر، ولا يضر ذلك فساد ثقة، بل هو أجل من نافع، فزيدته^(٢) مقبولة، وقد أشد الناسني ولداوقصني^(٣) إلى ترجيح رواية نافع، وهذه بشرة مردودة.

وفي هذا الحديث، دلالة لمالك وقول الشافعي القديم، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَلَكَهُ سَبِيهُ مَالًا مَلَكَهُ، لَكِنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ مَالُهُ لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ، فَيُظَاهَرُ هَذَا الْحَدِيثُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَمْلِكُ لِعَبْدٍ شَيْئًا أَصْلًا، وَتَأْوِلُا حَدِيثَ عِيسَى أَنَّ الْعَرَادَ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ لِعَبْدٍ شَيْءٌ مِنْ مَالِ الْمَيْدِ، فَخُفِيفٌ فَلَيْتَ لِعَبْدٍ إِلَى لِعَبْدٍ لِحَاصَصِ وَالِاتِّفَاعِ، لَا لِمِلْكِهِ، كَمَا يُقَالُ: جُنُ الدَّبِ، وَشَرَجَ الْعَرَمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَيْسَ الْعَبْدَ فَلَيْتَ لِعَبْدٍ لِبَائِعِهِ، لِأَنَّهُ مَلَكُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ فَيَصْبُحَ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ بَاعَ شَيْئَيْنِ: الْعَبْدَ وَالْمَالِ الَّذِي فِي يَدِهِ، بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ جَمْعٌ، قَالَا: وَيَشْتَرِطُ، لِاحْتِرَازِ مِنَ الرِّبَا. قَدْ أُلْفِظَ: فَإِنْ كَانَ لِمَالٍ ذَوَاهِمَ لَمْ يَجْزِ بَيْعُ الْعَبْدِ وَتِلْكَ أُنْدَرَاهِمَ بِسَرِّهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَوَاهِمَ لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُمْ^(٤)، بِذَهَبٍ، وَإِنْ كَانَ حُلَّةً لَمْ يَجْزِ بَيْعُهُمْ بِحَنَظَةٍ، وَقَالَ مَالِكُ:

(١) فِي (ج): مَالُهُ.

(٢) فِي (ج): فَزِيدْتُهُ.

(٣) قَوْلُهُ: لِحَاصَصِ وَالِاتِّفَاعِ: ص: ٢٩٤.

(٤) فِي (ص) وَ(ه) يَبْعُهُ.

يجزأ أن يشترطه^(١) المشتري وإن كان دراهم والتمس دراهم ، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث ، قال : وكأنه لا حصة للمال من الثمن .

وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع ، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ؛ لأنه مال في الجملة ، وقال بعض أصحابنا : تدخل ، وقال بعضهم : يدخل ساتر العورة فقط ، والأصح أنه لا يدخل ساتر العورة ولا غيره لطاهر هذا الحديث ؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب والله أعلم .



(١) في (ص) : بشرط

١٦ - [باب النهي عن المحاقلة والمزابنة،

وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها،

وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين]

[٣٩٠٨ | ٨١ | (١٥٣٦) حَلَلْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ،

باب النهي عن بيع المحاقلة والمزابنة،

وعن المخابرة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها،

وعن بيع المعاومة، وهو بيع السنين

أما (المحاقلة) و(المزابنة) و(بيع الثمرة قبل بدو صلاحها) فسبق بيانها في باب «ساضي».

وأما (المخابرة) فهي (المزراعة) متقديتان، وهما المعاملة على الأرض بعض ما يخرج منها من لزج، كالثدي والربع وغير ذلك من الأجزاء لمعومة، لكن في المزراعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المخابرة يكون البذر من عامر، هكذا قال جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص شافعي، وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى: قالوا: والمخابرة مشتقة من الخبير^(١) وهو الأكر، أي: الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من نخار، وهي الأرض المليئة، وقيل: من الخيرة، وهي النصيب، وهي بضم الخاء.

قال لجوهري: قال أبو عبيد: هي النصب من سلك أو لحم، يقال: نخروا خرة، إذا اشتروا شاة فذبحوها واقتسموا لحمها^(٢). وقال ابن الأثير^(٣): مأخوذة من خير؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها.

(١) في (ج) و(ص): خبر، وبحثت من (هـ) وهو لغو، وهو «القدموس محيط». (حبر).

(٢) «المصباح»: (خبر).

(٣) كذا في (ج)، وقول ابن الأثير في كتابه «الذهر في معاني كلمات» (ص ٢٧٩/٢).

ورفع في (ص) و(هـ): ابن الأثير، «تفسيره» نقول: لا ابن الأثير، ابن قتيبة في «مغريب الحديث»: (١/١٩٦)،

ولما روي في «المعجم» (٢/٢٧٠)، والقاضي عياض في «مشارقي الأثر» (حبر)، وإكمال المعجم، (١/١٩١)، وأبو

عبد في «المغريب»: «خبر».

وَزَيْدُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا يُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا. [مسند أحمد ١٢٨٧٦].
[المعجم ٢١٨٩].

[٣٩٠٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَفْصٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَكُنْ بِمِثْلِهِ. [المعجم ١٢٩٠٨].
[٣٩١٠] ٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَمَلُهُ بْنُ يَزِيدَ الْجَزْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلَا تُبَاعَ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا.

وفي صحة المزاربة والخلاف مشهور لسلف والخلف^(١)، وسنوضحه في باب بعده إن شاء الله تعالى.

وأما (النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين) معناه: أن يبيع ثمر لشجر^(٢) عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة، ويبيع سنين، وهو يوطن بالإجماع، نقل لإجماع فيه ابن المنذر^(٣) وغيره، لهذه الأحاديث، ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معدوم ومجهول، وغير مقدور على تسليمه، وغير مملوك للعاقلة، والله أعلم.

قوله: (نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يُباع إلا بالدينار والدرهم، إلا العرايا) معناه: لا يباع الثمر بعد بدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار والدرهم وغيرهما، والممنوع إنما هو بيعه بالتمر إلا العرايا، فيجوز بيع ثمرها بالتمر بشرطه السابق في دبه.

قوله: (نهى عن بيع الثمرة حتى تُطعم) هو بضم طاء وكسر العين، أي: يبدو صلاحها وتصير طعاماً يُطعمُ أكلها.

(١) قوله: والخلف، سجد من (حس)

(٢) في (حس) و(م) الشجر.

(٣) في (الإشراف) ٢٧/٦

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَلْنَا جَابِرَ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابَرَةُ فَلَا رُضَى الْبَيْضَاءِ، يَدْنَعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيُنْفِقُ فِيهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ - وَزَعَمَ أَنَّ الْمَزَابِنَةَ بَيْعُ الرُّطْبِ فِي النَّخْلِ بِالثَّمَرِ كَثِلاً، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي لَزْزَعٍ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، يَبِيعُ الزَّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبِّ كَثِلاً. [٣٩٠٨]، [٣٩١١]

[٣٩١١] ٨٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، كِلَاهُمَا عَنْ زَكَرِيَاءَ - قَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْدِ الْمَكِّيُّ - وَهُوَ جَالِسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ تُشْتَرَى النَّخْلُ حَتَّى تُثْقِفَ، وَالْإِشْقَاقُ: أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَّ أَوْ يُؤْكَلَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَالْمُحَاقَلَةُ: أَنْ يَبِيعَ النَّخْلُ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ، وَالْمَزَابِنَةُ: أَنْ يَبِيعَ النَّخْلُ بِأَرْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ. وَالْمُخَابَرَةُ: الثُّلُثُ وَالرُّبْعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَعَمْ. [٣٩١٨]، [٣٩١٢]

[٣٩١٢] ٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْتَاءَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ

قوله: (نهي أن تشتري النخل حتى تثقفه، والإشقاء - أن يحمر أو يصفّر)، وفي رواية: (حتى تثقح) بالحاء، هو بضم الحاء وإسكان الشين فيهما وتثنية لثاقف، ومنهم من فتح الشين في (ثثقه)، وعما جدوا - (ثثقه) و(ثثقح)، ومعناه واحد، ومنهم من أكرز (ثثقه)، وقار: المعروف بالحاء، والصحيح جوازهما، وقيل: إن لهما بدل عن لحاء، كما قلوا^(١). مدحه وعلقه، وقد سمر لراوي الإشقاق والإشقاء بالأحمر والأصفر.

قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الأصفر والأحمر، بل ينسحق عليه هذا الاسم إذا تغير تغيراً يسيراً إلى الحمرة أو الصفرة^(٢). قال الخطابي: الشفحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة. بل هو تغير إليهما في كمودة^(٣).

(١) في (ج) قد

(٢) في (ب)، والصفرة.

(٣) المعجم المشيخ ١: (٢/٣٩٥).

وَالْمُخَابِرَةُ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمْرِ حَتَّى تُشْفَحَ. قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا تُشْفَحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَلَضْفَارٌ
وَيُؤْكَلُ مِنْهَا. [أحمد: ١٤٨٨٤، إسناده: ٢١٩٦].

[٣٩١٣] ٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَالْقُفْطُ
لِعَبِيدِ اللَّهِ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي لَرَبِيعٍ وَسَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ يَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَافَلَةِ وَالْمَرَاتَةِ وَالْمُعَاوَمَةِ وَالْمُخَابِرَةِ - قَالَ
أَحَدُهُمَا: بَيْعُ السَّيِّئِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثُّنْيَا وَرَخِصَ فِي الْعَرَابِ. [أحمد: ١٤٩٦١]

[الخط: ٥٩١٢]

قوله: (سليم بن خيان) بفتح السين، و(حيان) بالمشاة، و(سعيد بن مينا) بلمد والقصر

قوله: (نهى عن الثنيا) هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع، وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد
صحيح: (نهى عن الثنيا إلا أن تعلم)^(١)، ومثل الثنيا المبهلة لبيع قوله بعثت هذه الثبيرة إلا بعضها،
أو هذه^(٢) لأشجار، أو الأغنام، أو الثياب، ونحوها، إلا بعضها. فلا يصح البيع لأن المشتري^(٣)
مجهول، فلو قال: بعثت هذه الأشجار، لا هذه لشجرة، أو: هذه لشجرة^(٤) إلا ربها، أو: الثبيرة
إلا ثلثها، أو: بعثت بألف إلا درهمين، أو ما أشبه^(٥) ذلك من الثنيا المملوكة صغ البيع باتفاق العلماء،
ولو بيع لثبيرة إلا صاعاً منه فابيع بطل عبد الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يستثنى منها ما
لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة لخلات قد استثنى من ثمرها عشرة أصع مثلاً بلدع، فذهب الشافعي
وأبي حنيفة ولعلماء كافة بخلاف البيع. وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يرد
صلى قلن ثلث الثمرة.

قوله: (حدثنا أبو الوليد المكي، عن جابر)، وفي الرواية الأخرى^(٦): (سعيد بن مينا، عن جابر)

(١) الترمذي: ١٣٣٦، وأبو داود: ٣٤٠٥، والنسائي: ٤٦٣٣

(٢) في (ص) و(هـ): وهذه

(٣) في (ص) و(هـ): المشتري.

(٤) في (ج): الأشجار.

(٥) في (ص) و(هـ): وما أشبه

(٦) في (ص) و(هـ): وفي رواية أخرى

[٣٩١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ هَنْمَةَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: بَيْعَ السَّنِينِ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ. [مسند ١٤٣٥٨] [رواه ٣٩١٢].

[٣٩١٥] ٨٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُسْهِاقُ بْنُ مَيْسُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رِشَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوَفٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَرَامِ الْأَرْضِ، وَعَنْ بَيْعِهَا السَّنِينِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ. [مسند ١٥٠٨٣] [رواه ذكره مرة].

قال ابن أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه - يسار^(١) - وقال عبد لغني: هذا^(٢) عطاء إنما هو سعيد بن ميناء لمذكور باسمه في الرواية لأخرى - وقد بينه البخاري في «تاريخه»^(٣).



(١) «الفتح والفتوح» ١: (٣٠٧/٩).

(٢) في (ح) هما، وانظر قول عبد لمي وهو لاردي في كتابه «الأوهام التي هي محل عمل عبد لله لمذكوره» ص ١٣١.

(٣) (٥١٧/٣).

١٧ - [بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ]

[٣٩١٦] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو تَمَامٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي بَنُ زَيْدٍ - عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. [نظر: ٣٩١٦].

[٣٩١٧] ٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَدِيمٌ، وَهُوَ أَبُو الثُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ - حَدَّثَنَا مُهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ». [أحمد: ١٤٩٦٧] [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩١٨] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هُفُّ - يَعْنِي بَنُ زَيْدٍ - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ بَرَجَلٍ فُضُولُ أَرْضَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ، فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ آبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ». [أحمد: ١٤٩٦٣، وصح: ٢٦٣٢].

[٣٩١٩] ٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعْسَى بْنُ مَتُورٍ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْطَسِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَرْضٍ أَجْرٌ أَوْ حِطٌّ. [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩٢٠] ٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرِعْهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، وَلَا يُؤْخَذْ بِهَا إِثَارَةٌ». [أحمد: ١٤٩٦٢] [نظر: ٣٩١٨].

[٣٩٢١] ٩٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَأَلَ سَلِيمَانُ بْنُ مُوسَى

بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

قوله: (عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن كِرَاءِ الْأَرْضِ). وفي رواية: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ

عطاء فقال: **أحدثت جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «من كانت له أرض فليزرعها، أو ليؤزرها أخاه، ولا يكرها»؟ قال: نعم.** [أحمد: ١٤٩١٩] [رواه: ٣٩١٨].

[٣٩٢٢] ٩٣ - (٠٠٠) **حدثك أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابَرَةِ.** [بخاري: ٢٩١٨].

[٣٩٢٣] ٩٤ - (٠٠٠) **وحدثني حجاج بن الشاعر: حدثني عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا»، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قَوْلُهُ، وَلَا تَبِيعُوهَا؟ يَعْنِي الْكِرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ.** [أحمد: ١٥٢٨٣] [رواه: ٣٩١٨].

[٣٩٢٤] ٩٥ - (٠٠٠) **حدثنا أحمد بن يونس: حدثنا رَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَحَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصِيبُ مِنَ الْفِضْرِ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ فَلْيُحْرِثْهَا أَخَاهُ، وَلَا فَلْيَبِيعْهَا».** [أحمد: ١٤٣٥٢] [رواه: ٣٩١٨].

[٣٩٢٥] ٩٦ - (٠٠٠) **حدثني أبو الظاهر وأحمد بن عيسى، جميعاً عن بن وهب - قَالَ ابْنُ عِيْسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ -: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَأْخُذُ الْأَرْضَ بِالثَّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ بِالْمَدِينَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ فَقَالَ:**

وفي رواية: «من كانت له أرض فليزرعها، أو ليؤزرها أخاه، ولا يكرها»^(١). وفي رواية: (نهي عن المخابرة). وفي رواية: «فليزرعها، أو ليؤزرها أخاه، ولا تبيعوها» وفسره الرازي بالكراء. وفي رواية: «فليؤزرها، أو فليؤزرها أخاه، ولا فليؤزرها».

وفي رواية: (كنّا نأخذ الأرض بالثلث والرّبع بالمديّنات)^(٢)، فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال:

(١) في (خ): ولا يكرها.

(٢) في (خ): بالمديّنات.

«مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا». [الطبر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٦ | ٩٧ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَدَسَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يُؤْتِهَا» [الطبر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٧ | ٩٨ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ زُرَيْجٍ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَمْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلًا». [الطبر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٨ | ٩٩ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - أَنَّ بَكْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، عَنِ الشَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَاشٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. قَالَ بَكْرٌ: وَحَدَّثَنِي دَفْعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُكْرِي أَرْضًا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ. [الطبر - ٣٩١٨].

[٣٩٢٩ | ١٠٠ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [الطبر - ٣٩١٨].

[٣٩٣٠ | ١٠١ - (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حَمِيدِ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ،

«مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرِعْهَا فَلْيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسِكْهَا»

وفي رواية: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا أَوْ يُؤْتِهَا»^(١). وفي رواية: (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا). وفي رواية: (نَهَى عَنْ الْحَقُولِ) وفسره جابر بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري.

وفي رواية: (كُنَّا نُكْرِي أَرْضًا ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ). وفي

(١) في (ج) يحير.

(٢) في (م): أرض البضاء، وفي (ص) و(هـ): أرض بضاء، والمشت من سخطنا من صحيح.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ السَّنِينِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ سِنِينَ.

[أحمد: ١٤٣٢٠] [الطحاوي: ٣٩١٨].

[٣٩٣١] ١٠٢ - (١٥٤٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبْرَزْهَا، أَوْ لِيَتَمَتَّعْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ قَلَيْتُمْ سِكَ أَرْضَهُ».

[الطحاوي: ٢٢٤١].

[٣٩٣٢] ١٠٣ - (١٥٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَبْرَزْهَا، أَوْ لِيَتَمَتَّعْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَيْ قَلَيْتُمْ سِكَ أَرْضَهُ».

[الطحاوي: ٣٨٨٦].

[٣٩٣٣] ١٠٤ - (١٥٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

[أحمد: ١٩٤٣٥].

[٣٩٣٤] ١٠٥ - (١٥٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَالِئُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصَنِ أَنْ أَبَا سُهَيْلٍ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سُوَيْدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ: اشْتِرَاءَ التَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ.

وَالْمُحَاقَلَةُ: كِبْرَاءُ الْأَرْضِ. [أحمد: ١١٠٧٦] [الطحاوي: ١٩٨٦].

[٣٩٣٥] ١٠٦ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَرَى بِالْخَبْرِ بَأْسًا، حَتَّى كُنَّا نَأْكُلُ، فَرَعِمَ رَافِعٌ أَنْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ. [أحمد: ٣٩٥١] [ص: ١٣٩٢٦].

[٣٩٣٦] ١٠٧ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ ذِينَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُتْلَهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِهَذَا
لِلْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: فَرَّكَتَهُ مِنْ أَجْلِهِ. [السنن: ١٤٥٨٦].

[٣٩٣٧] ١٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ
أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا. [السنن: ٣٩٣٦].

[٣٩٣٨] ١٠٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ
نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي إِسْرَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَعُثْمَانَ وَصُدْرًا مِنْ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ، حَتَّى بَلَغَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ
يُحَدِّثُ فِيهَا بِتَهْيٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ وَأَدَّ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى
عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَتَرَكْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ، قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا. [السنن: ٣٩٣٩].

[٣٩٣٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو تَائِبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ
حَجَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ:
قَالَ: فَتَرَكْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكُنْ لَا يُكْرِيهَا. [السنن: ١٤٥٨٤، والسنن: ١٢٤٣، ١٢٤٤].

[٣٩٤٠] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ سُنَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ:
فَتَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، حَتَّى أَتَاهُ بِالتَّلَاطِ، فَأُخْبِرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ
كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. [السنن: ٣٩٣٩].

[٣٩٤١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَحُجَّاجُ بْنُ أَشْعَثٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ
عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى
رَافِعًا. فَذَكَرَ هَذَا لِحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [السنن: ٣٩٣٩].

وفي رواية عن نافع: (أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكرى مزارعه على عهد النبي ﷺ، وفي رواية أبي بكر
وعمر وعثمان وصدرًا من خلافة معاوية، حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها
بنهي عن النبي ﷺ. فدخل عليه وأما معه فسأله فقال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع،
فتركها ابن عمر).

[٣٩٤٢] ١١١ - (٢٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ غَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ هُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الْأَرْضَ، قَالَ : فَنَبِيٌّ حَدِيثًا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ : فَأَنْطَلَقَ بِي مَعَهُ إِلَيْهِ، قَالَ : فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُوْمِيٍّ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ : فَتَرَكْتُهُ ابْنُ هُمَرَ فَلَمْ يَأْخُذْهُ. [نظر: ١٣٩٣٩].

[٣٩٤٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : حَدَّثَنَا ابْنُ غَوْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُوْمِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. [نظر: ١٣٩٣٩].

[٣٩٤٤] ١١٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي : حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضِيهِ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ. فَلَقِيْنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ : يَا ابْنَ خَدِيجٍ، مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ لِعَبْدِ اللَّهِ : سَمِعْتُ عُمِّي - وَكَانَا هَذَا شَهِدًا بِنَدْرٍ - يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَدَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ، فَتَرَكْتُ كِرَاءَ الْأَرْضِ. [الحد - ١٥٨٢٥، ومبني: ٢٣٤٥ مختصراً].



١٨ - [باب مَكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالطَّعَامِ]

[٣٩٤٥] ١١٣ - (١٥٤٨) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَتَعَقُّوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُكْرِمُهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، فَجَاءَنَا ذَاتَ يَوْمٍ رَجُلٌ مِنْ عُمُومِنَا، فَقَالَ: تَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَ لَنَا تَأْفَعًا، وَطَوَاعِيَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ أَتَفْعُ لَنَا. تَهَانَا أَنْ نَحَاقِلَ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ وَالطَّعَامِ الْمُسَمَّى، وَأَمَرَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كِرَاءَهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ. (الحمد: ١٥٨٢٣).

[٣٩٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: كُتِبَ إِلَيَّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نَحَاقِلُ بِالْأَرْضِ فَتُكْرِمُهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ. (الحمد: ١٣٩٤٥).

[٣٩٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، كُتِبَ لَهُمْ عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِقَوْلِهِ. (الحمد: ١٧٥٣٩).

[٣٩٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَزِيمٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومِنَا. (الحمد: ٣٩٤٥).

[٣٩٤٩] ١١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظَهْرَ بْنَ رَافِعٍ - وَهُوَ عَمُّهُ - قَالَ: أَتَانِي ظَهْرٌ فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرِ كَانَنَا رَافِعًا، فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: سَأَلَنِي: «كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟» قُلْتُ: نُوَاجِرُهُ بِرَسُولِ اللَّهِ عَلَى الرُّبْعِ أَوْ الْأَوْسُقِ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الشَّعِيرِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا، ارْزَعُوهَا، أَوْ ارْزَعُوهَا، أَوْ امْسِكُوهَا». (الحمد: ٢٣٢٩، رواه).

[٣٩٥٠] (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ عَمِّهِ ظَهَيْرٍ.

[أحمد: ١٧٢٦٧ نسخة] [و نظر ٣٩٤٩].



١٩ - [باب كراه الأرض بالذهب والورق]

[٣٩٥١] ١١٥ - (١٥٤٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: أَمْ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. (أحمد: ٢٩٣٥، [أحمد: ١٧٢٥٨])

[٣٩٥٢] ١١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَبِيصٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاخِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَافِئَاتِ، وَأَقْبَلِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْنُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. (أحمد: ١٥٨٠٩، [أحمد: ٢٩٥٢])

[٣٩٥٣] ١١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حِفْلًا، قَالَ: كُنَّا نُكْرِي لَأَرْضٍ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ، فَتَهْلِكُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهَكُنَا. (البيهقي: ١٧٩٣٢، [أحمد: ٢٩٥٢])

[٣٩٥٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. (أحمد: ٢٩٥٢، ٢٩٥٤).

وفي رواية عن حَنْظَلَةَ بْنِ قَبِيصٍ قَالَ: (سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ لَأَرْضٍ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاخِرُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْمَافِئَاتِ وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلُمُ هَذَا، وَيَسْلُمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، فَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءٌ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رُجِرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْنُومٌ مَضْمُونٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ).

وفي رواية: (كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ، فَتَهْلِكُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرَقُ فَلَمْ يَنْهَكُنَا).

٢٠ - [باب: في المزارعة والمواجزة]

[٣٩٥٥] ١١٨ - (١٥٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّيِّبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَمَّهُ عَلِيَّ بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، نَهَى عَنْهَا. وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ. وَلَمْ يُسَمِّ عَمَّهُ عَلِيَّ بْنَ مَعْقِلٍ. (المعجم: ١٥٤٩).

[٣٩٥٦] ١١٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْدٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدَائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَزَارَعَةِ، فَقَالَ: رُغِمَ ثَابِتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمَوَاجَزَةِ. وَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهَا». (المعجم: ٥٠٠).

وفي رواية عن عبد الله بن معقل - دلعين مهملة وثاقف - قال: (زعم ثابت - يعني ابن الصحابي - أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة، وأمر بالمواجزة، وقال: «لا بأس بها»).

أما (المواجزة) فهذا معجمة مكسورة ثم ياء ثم ثة تعس ثم ألف ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق، هذا هو المشهور، وحكى القاضي^(١) عن بعض لرواة فتح الذل في غير «صحيح مسلم»، وهي مساليل لمياء، وقيل: ما ينبت على حافتي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول لشواني، وهي لفظة معربة ليست عربية.

وأما قوله: (وأما قال) ففتح، لهمزة، أي: أو ألقها وثاقف.

(والجدول) جمع جدول، وهو النهر الصغير كالسنية.

وأم (الرابع) فهو لسانية لصغيرة، وجمعه: أربعاء، كسبي وأنباء، ورُبْعَان، كصبي وحيبان.

ومعنى هذه الألفاظ: أنهم كانوا يدفعون لأرض إلى من يزرعها بدل من عنده، على أن يكون

(١) في إكمال المعجم: (٥/١٩٧).

لمالك الأرض ما ينبت على المائتات وألئال الجدول، أو هذه القِطعة والباقي للعمير، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر^(١) فربما هلك هذا دون ذلك، وعكسه.

واختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طوس والحسن المصري: لا يجوز بكل حال، سواء أكرها^(٢) بطعم أو ذهب أو فصة، أو بجزء من زرعها، لإطلاق أحاديث النبي عن كراء الأرض.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: يجوز إيجارها بالذهب، الفضة، والطعام، والشباب وسائر الأشياء، سواء كان من جنس ما يزرع فيها، أم من غيره، ولكن لا تجوز إيجارها بجزء مما يخرج منها، كالثلث والربع، وهي المستحيرة، ولا يجوز أيضاً أن يشتريه له ربح قطعاً معينة.

وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: تجوز إيجارها بالذهب والفضة، وتجوز لزراعة بالثلث والربع وغيرهما، وبهذا قال ابن سريج^(٣) وأبو خزيمة والخطابي^(٤) وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الرجح المختار، وسنوضحه في باب لمساقاة^(٥) إن شاء الله تعالى.

فأما طوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما.

وأما الشافعي وموافقه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحّاك، السابقين^(٦) في جواز الإجارة بالذهب والفضة وغيرهما، وتأولوا أحاديث النبي تأويلين:

أحدهما: حملها على إيجارها بما على المائتات، أو بزرع قطعاً معينة، أو بالثلث والربع ونحو ذلك، كما فسره لرواه في هذه الأحاديث التي ذكرناها.

(١) في (ج)، كراء.

(٢) في (ج) 'شريح، وفي (ص) (هـ) ابن شريح، وكلاهما خطأ، والمثبت هو لصيواب، وكذا في موضع لآنية، ربن شريح هو أحمد بن عمر بن شريح، القاضي أبو نعيم البغدادي، شيخ المذهب وحاصل لوائه، وكان يفضل على جميع أصحابنا بشافعي، توفي (٣٥٦هـ). «طبقات المالكية الكبرى»: (٣/ ٢١).

(٣) في المعجم لشمس (٤٠٧/ ٢).

(٤) سيأتي ص ٣٤٥ وما بعد من هذا الجزء.

(٥) في (ج)، والسابقين، وفي (ص)، السابقين، واستثبت من (هـ).

والثاني: حميتها على كراهة التزنية والإرشاد إلى عارتها، كما نَهَى عن بيع الهر^(١) نهى تنزيه، بل يتوهمونه ونحو ذلك.

وهذان التأويلان لأحد منهما أو من أحدهما، للجمع بين الأحاديث، وقد أشد إلى هذا التأويل الثاني البخاري^(٢) وغيره، ومعناه عن ابن عباس، والله أعلم.

قوله **اللقبي**: «أو ليترفع أحده أي يجعلها مزرعة له، ومعناه: يُجيرها إياها بلا عوض، وهو معنى الرواية الأخرى: «وَلْيَمْتَحِنَهَا أَحَدُهُ» بفتح الياء والمون، أي: يجعلها له مَبْتَحَةً، أي: عبدة. وأما (الكراء) فمعدود، (الْيَكْرِي) بضم الياء.

قوله: **(فَصِيبٌ مِنَ الْقَصْرِ)** هو بفتح مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة، على وزن: لُقَيْبِي، هكذا ضبطه، وكذا ضبطه لجمهوره، وهو مشهور.

قال القاضي: هكذا روي عن أكثرهم، وعن لطبري بفتح القاف والراء مفصوور، وعن ابن لحداء^(٣): بضم القاف مقصوور، قال: ولصواب أوله، وهو ما بقي من الحب في السبل بعد التماس، ويقال له: القَصْرَة، بضم القاف، وهذا الاسم أشهر من لقصري^(٤).

قوله: (كأن لا نرى بالخبر بأساً) ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، وانكسر أصح وأشهر، ولم يذكر لجوهري^(٥) وآخرون من أهل اللغة غيره، وحكى القاضي فيه لكسر والفتح وضم، ورجح الكسر ثم الفتح، وهو «معنى المغابرة»^(٦).

(١) في (ص) و(هـ): مغرور وهو تصحيف، ويظهر في نسخة الطالبيين: (٤٥٠/٣).

(٢) في ترجمته قبل الحديث: ٢٣٣٩ - باب ما كان من أصحاب سي **عليه السلام** يوسي بعضهم بعضاً في لزومة الشجرة.

(٣) في (ص) و(هـ): ابن البخاري وهو تصحيف.

المشهور بين لحداء، أثناء أحداهما محمد بن يحيى بن أحمد القرطبي - العلامة المحدث، توفي (١١٦هـ)، والثاني: ابن أحمد بن محمد - مستند الأندلس، توفي (٤٦٧هـ).

(٤) الإكمال المستعمل: (١٩٤/٥).

(٥) في (مصحح) آخره.

(٦) الإكمال المستعمل: (١٩٥/٥).

قوله: (أثناء بالبلاط) هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة، مُبَلَّط بالحجارة، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ.

قوله: (عن نافع، أن ابن عمر كان يأخذ الأرض، فَنُبِيَّ حديثاً عن رافع بن خديج) فذكره، وفي آخره: (فتركة ابن عمر فلم يأخذ)، هكذا هو في كثير من النسخ: (يأخذ) بالحاء، والذال من الأخذ، وفي كثير منها: (يأجر) بالجيم لمضمومة والراء، في الموضعين، قال القاضي وصاحب «المطالع»^(١)، هذا هو الصواب، وهو المعروف لجمهور رواة «صحيح مسلم»، قال صاحب «المطالع»: «وَأَوَّلُ تصحيف، وفي بعض النسخ: (يؤاجر) وهذا صحيح».

قوله: (أن عبد الله بن عمر كان يُكرِي أرضيه) كذا في بعض النسخ: (أرضيه) بفتح الراء وكسر الضاد، على الجمع، وفي بعضها: (أرضيه) على الأفراد، وكلاهما صحيح.

قوله: (عن أبي التَّجْدَنِي، عن رافع، أن ظهير بن رافع - وهو عنه - قال: أُناني ظهير فقام، لقد نهى رسول الله ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره: عن رافع أن ظهيراً عنه حدثه بحديث، قال وافع في بيان ذلك لحدث: أناني ظهير، فقال: لقد نهى رسول الله ﷺ. وهذا التقدير يدل^(٢) عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ: (أنباني) بدل أناني، والصواب المتظن: أناني، من إتيان.

قوله في هذا الحديث: (نَوَاجِرُهَا يا رسول الله، على الربيع أو الأوسق) هكذا هو في معظم النسخ: (الربيع) وهو لساقية ولشهر لصغير، وحكى القاضي [عن] دوانة ابن ماهد: (الربيع) بضم الراء وبفتح الياء، وهو أيضاً صحيح.



(١) في كتابه المجلد ١٠٤ (١٩٥/٥)، والمطبع: لآلئ الأثر: (١/٢٠٤-٢٠٥).

(٢) في (ص) و(ص): (هذا).

٢١ - [باب الأرض تمنع]

[٣٩٥٧] ١٢٠ - (١٥٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُجَاهِدٍ قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ احْلِيثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَانْتَهَرَهُ، قَالَ: يَا وَيَّاهُ وَاللَّهِ لَوْ أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ الرَّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا». [أحمد: ٢٧٥٤١، ووطر: ٣٩٥٨].

[٣٩٥٨] ١٢١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هَمَيْدٍ، قَالَ لَطَاوُسُ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ كَانَ يُخَابِرُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوْ تَرَكْتَ هَذِهِ الْمُخَابِرَةَ، فَإِنَّهُمْ يَرْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُخَابِرَةِ. فَقَالَ: أَيُّ عَمْرُو، أَخْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا، إِنَّمَا قَالَ: «يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا». [أحمد: ٣٢٦٣، ويطريق: ٢٣٣٩].

[٣٩٥٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ بِنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ: حَدَّثَنَا الْقُضَيْبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَرِيكَ، عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [أحمد: ٢٣١٨٧، ووطر: ٣٩٥٨].

[٣٩٦٠] ١٢٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ

قوله: (أَنَّ مُجَاهِدًا قَالَ لَطَاوُسُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ احْلِيثَ عَنْ أَبِيهِ)، روي: (فاسمع) بوضلة الهمزة مجزوماً على الأمر، ويقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والاول أجود

قوله ﷺ: «يَأْخُذُ عَلَيْهَا خَرْجًا» أي: أجرة، والله أعلم.

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ أَرْضَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذًّا وَكَذًّا» - لَيْشِيءٍ مَعْلُومٍ - قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ. وَهُوَ بِلِسَانِ الْأَنْصَارِ الْمُحَافَلَةُ. [أحمد: ٢٨٦٢ مرقوم] لَوْ نَظَرَ - ١٢٩٥٨.

[٣٩٦١] ١٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَإِنَّهُ أَنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ». [أحمد: ٢٥٩٨ مرقومًا مطبوعًا يرفع بن خديج] لَوْ نَظَرَ : ١٢٩٥٨.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - [كتاب المساقاة]

١ - [باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

[٣٩٦٢] ١ - (١٥٥١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَذُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُفَيْعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ ثَعْلَبَةَ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ - لِمَحَد ٢٦٦٢، وَبِهِ ١٢٣٢٩.

[٣٩٦٣] ٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِرٍ -

كتاب المساقاة والمزارعة

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبٍ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ) - وفي رواية: (هِيَ أَنْ يَعْمَلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ ثَمَرِهَا).

في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وفيه دلالة على مالكة وشوري والليث والشافعي وأحمد، وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر، وجميع العلماء.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أَنَّ حَيْبَ قُبْحٌ عَنُوءٌ، وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما (٢) أخذه فهو له، وما تركه فهو له.

و، حنيفة لجمهور بظواهر هذه الأحاديث، ويقول ﷺ: «أَبْرَأَكُمْ مَا أَبْرَأَ اللَّهُ» (٣) وهذا صريح في أنهم لم يكونوا عبيداً.

(٢) في (ن) له، بدل: رسول الله.

(٣) في (ن): غاملاً.

(٣) هذا ما أخرجه البخاري ٢٧٣٠ من حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وفيه: «أَبْرَأَكُمْ بِدُونِ أَنْفُسِكُمْ»، وذكره تعليقاً قبل.

الحديث: ٣١٦٧، وقيل: ٣١٨٥.

أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بِشْطَرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطَى أَزْوَاجُهُ كُلُّ سَنَةٍ مِائَةً وَسَقَى ثَمَانِينَ وَسَقَا مِنْ ثَمَرٍ، وَعِشْرِينَ وَسَقَا مِنْ شَعِيرٍ. فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَسَمَ خَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُقَطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضُ وَالْمَاءُ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الْأَوْسَاقُ كُلُّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْأَوْسَاقَ كُلَّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَدِيْشَةُ وَحَفْصَةُ وَمِمَّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. [البخاري ٢٣٢٨]

[الترمذي ٢٩٦٢].

قد انقاضي: وقد اختلفوا في خيسره من غنحت غنوة. أو صلحاً، أو بجلالة أهلها عنها بغير قتل؟ أو بعضها صلحاً، وبعضها غنوة، وبعضها جلا عنه أهلها؟ أو^(١) بعضها صلحاً، وبعضها غنوة؟ قال: وهذا أصحُّ الأقوال، وهي رواية مالك ومن تبعه، ربه قد اس عتبة^(٢)، قال: وفي كلِّ قولٍ أثرٌ مروى، وفي رواية لمسلم: (أنَّ رسولَ الله ﷺ لما ظهرَ على حَبِيرٍ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ) وهذا يدلُّ لمن قال غنوة، إذ حقُّ المسلمين أئمة هو في الغنوة. وظاهرُ قول من قال: صلحاً، أنَّهم ضلُّوا على كونِ الأرضِ لمسلمين^(٣). والله أعلم.

واختلفوا فيما تجوزُ عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تجوزُ على النَّخْلِ خاصةً، وقد الشَّعِيرِ: على النَّخْلِ والعنب خاصةً، وقال مالك: تجوزُ على جميعِ لأشجاره، وهو قولُ للشافعي فَمَّا دَاوُدُ فَرَأَاهَا رَخَصَةً، فَسَمَّ يَتَعَدُّ فِيهَا الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَوَافَقَ دَاوُدَ فِي كَوْنِهَا رَخَصَةً، لَكِنْ قَالَ: حَكْمُ الْعَنْبِ حَكْمُ النَّخْلِ فِي مُعْظَمِ الْأَوْبَابِ. وَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: سَبَبُ الْجَوَازِ الْحَاجَةُ وَالْمَصْلَحَةُ، وَهَذَا يَشْمَلُ لَجَمِيعٍ فَيَقْدَسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَلِيمٌ

قوله: (بشطر ما يخرج منها) فيه بيانُ الجزءِ المساقى عليه، من نصفٍ أو ربعٍ وغيرهما^(٤) من الأجزاء المعلومَةِ، فلا يجوزُ على مجهولٍ، كقوله: على أن لك بعضَ الثمرة، واتفقَ المجوزون للمساقاة على جوازها بمِ اتفقَ المتعاقدان عليه من قليلٍ أو كثيرٍ.

(١) في (خ): و، يدلُّ، أو

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ): ابن عيشة، وسُجِّيت من «القاموس المصم»، (٢٠٩/٥)، ونظر «المصنف»: (٤٤٦/٦ - ٤٤٧).

(٣) «إكمال المعلم» (٢٠٩/٥).

(٤) في (أ) و(هـ): أو غيرهما.

[٣٩٦٤] ٣- (١٠٠) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيِّرٍ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهُ مِنْ زُرْعٍ أَوْ ثَمَرٍ. وَأَقْتَصَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِنْ اخْتَارَتِ الْأَرْضَ وَالْمَاءَ. وَقَالَ: حَيْرٌ أَرْوَجُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَقْطَعَ لَهُنَّ الْأَرْضَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ. [الحسن: ٤٧٣٦ (لنظر: ٣٩٦٢).

[٣٩٦٥] ٤- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ

قوله: (من ثمر أو زرع) يحتج به لشافعي وموافقه وهم لأكثرهم - هي جور لمزرعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز متفرقة فتجوز تبعاً للمساقاة، فيساقية على النخل ويؤزرعه على الأرض كما جرى في خيبر.

وقد مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً، لا ما كان من الأرض بين الشجر.

وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدان سواء جمعتما أو فرقتهما، ولو عُقِلَتْ قُسِمَتْ.

وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء لمحدثين وأحمد وابن خزيمة وابن شريج^(١) وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجعلتين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المختار لحديث خيبر، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في خيبر إنما حازت تبعاً للمساقاة بن حازت مستقلة؛ ولأن اللفظ المجوز للمساقاة موجود في المزارعة، وقيداً على الأرض فإنه جائز بالإجماع، وهو كالمزارعة في كل شيء^(٢)، ولأن المسمعين في جميع الأعصر والأعصار مستمرون على العمل بالمزارعة.

وأما لأحد حديث سابق في النهي عن سخايرة سبق الجواب عنها^(٣)، وأنها مضمومة على ما إذا شُرِّطَ نكْلٌ، وحيد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن خزيمة كتاباً في جواز سقاية، واستقضى فيه وأجاده، وأجاب عن أحاديث النبي ﷺ^(٤)، والله أعلم.

(١) في (ص) و(م) وابن شريج، وهو تصحيف.

(٢) تضم (٣٣٨/٥).

(٣) في (ص) و(م)؛ وأجاب عن الأحاديث بنسب.

رَبِّهِ النَّبِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتَتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلْتُ يَهُودَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَرَّرَ لَهُمْ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى يَضْفٍ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الثَّمَرِ وَالرَّزْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» ثُمَّ سَأَلْتُ الْحَدِيثَ بِتَحْوِيلِ حَدِيثِ ابْنِ نُسَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الثَّمَرُ يُقَسَّمُ عَلَى الْمُشَاهِدِينَ مِنْ يَضْفٍ خَيْبَرٍ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ. (الفتح: ٣٨٩٢).

[٣٩٦٦] ٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمُحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرٍ نَخْلَ خَيْبَرٍ وَأَرْضَهَا - عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ - وَيُرْسُولِ اللَّهِ ﷻ شَطْرَ نَخْلِهِ. (الفتح: ٣٩٦٢).

قوله ﷺ: «أَقْرَبُكُمْ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» وفي رواية «الموطأ»: «أَقْرَبُكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهُ»^(١)، قال العلماء، وهو عائذ إلى مدة انعوده، والبراءة. لَمَّا نُكِّمْتُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرٍ مَا شِئْنَا، ثُمَّ نَحَرَ جَنَّتَكُمْ، وَذَ شِئْنَا، لِأَنَّهُ كَانَ عَزَمًا عَلَى إِخْرَاجِ الْكُفَّارِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، كَمَا أَمَرَ بِهِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَكَمَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ، وَحَتَّى أَهْلُ الظَّاهِرِ يَهْدُوا عَلَى جَوَارِ الْمَسَافَةِ مَدَّةً مَجْهُولَةً

وقال الجمهور: لَا تَجُوزُ الْمَسَافَةُ إِلَّا إِلَى مَدَّةٍ مَعْنُومَةٍ كَالْإِجَارَةِ، وَتَأْوُلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَقَبِلْ: جَازَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ خَاصَّةً لِلنَّبِيِّ ﷺ. وَقَبِلْ: مَعْنَاهُ أَنَّكَ إِخْرَاجُكُمْ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْمَسَافَةِ^(٢)، وَكَانَتْ تُسَمَّى مَدَّةً، وَيَكُونُ الْمَرْذُوبُ أَنَّ الْمَسَافَةَ^(٣) لَيْسَتْ بِعَقْدٍ دَائِمٍ كَالْبَيْعِ وَالزَّكَاحِ، بَلْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَدَّةِ تُنْقِضُ الْمَسَافَةُ، فَإِنَّ شِئْنَا عَقْدًا آخَرَ، وَإِنْ شِئْنَا أُخْرَجْتُمْ.

وقال أبو ثور، إِذَا أُطْلِقَتْ^(٤) الْمَسَافَةُ قُتِضِيَ ذَلِكَ سَنَةً وَاحِدَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا^(٥) مِنْ أَمْوَالِهِمْ) بَيَانٌ لَوْظِيقَةٍ عَامِلٍ لِمَسَافَةِ، وَهُوَ أَنَّ عَلَيْهِ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِصْلَاحِ الثَّمَرِ وَامْتِزَادَتِهِ مِمَّا يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ، كَالسَّقْيِ وَتَنْغِيَةِ الْأَنْهَارِ، وَإِصْلَاحِ مَنَابِتِ الشَّجَرِ

(١) (الموسم): ١٤٥٨.

(٢) (في (ص) و(م)): انْقِضَاءُ الْمَدَّةِ الْمَدَّةِ.

(٣) (في (ج)): الْعَيْدُ.

(٤) (في (م) و(ه)): أُطْلِقَ.

(٥) (في (ج)): عَمَلُهَا.

[٣٩٦٧] ٦ - (٠٠٠) وحديثي محمد بن رافع وإسحاق بن منصور - واللفظ لابن رافع - قالوا: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج: حدثني موسى بن عتبة، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على خير أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين، فأراد إخراج اليهود منها، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عمدها، ولهم نصف الثمر، فقال لهم رسول الله ﷺ: «تقركم بها على ذلك، ما شئنا»، فقرروا بها.

وتلقيحه، وتنجية الحشيش والقضبان منه، وجفوف الثمرة وجدفها وحول ذلك، وأما ما يقصده به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة، كساء المحيطان وخضر الأنهار فعلى ما لك، والله أعلم.

قوله: (فكان يعطي أزواجه كل سنة مئة وسق: ثمانين وسقا من تمر، وعشرين وسقا من شعير) قال العلماء: هذا دليل على أن ليرض الذي كان بخير، الذي هو موضع لورج، أقل من الشجر، وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه، أن الأرض التي تفتح غثوة تقسم بين الغنمين الذين انتجعوا، كما تقسم بينهم لغنيمة لمتنقلة بالإجماع؛ لأن النبي ﷺ قسم خير بينهم. وقال مالك وأصحابه^(١): يقفها لإمام على لمسلمين كما فعل عمر رضي الله عنه في أرض سواد العرق. وقال أبو حنيفة والكونيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها، أو تركها في أيدي من كانت لهم بخروج يوظفها عندها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح.

قوله: (وكان الثمر يقسم [على] الشهبان من نصف خير، يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) هذا يدل على أن خير قسمت غنوة؛ لأن الشهبان كانت لغنمين.

وقوله: (يأخذ رسول الله ﷺ الخمس) أي: يدفعه إلى مستحقه، وهم خمسة أصناف: المالكون في قولنا نعاي: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» [١٤١: ١٥٨]، يأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس، ويصرف الأخصاص الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين.

واعلم أن هذه المعاملة مع أهل خير كانت برضا العامين وأهل شهيد، وقد اقتسم أهل شهيد شهيدانهم وضار لكل واحد سهم معلوم.

(١) بعد في (ج): يقولون

حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمُرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ. [الحديث: ٦٣٦٨، وإسنادي: ٣٣٣٨].

قوله: (فَلَمَّا وَلِيَ عُمُرُ قَسَمَ خَيْبَر) يعني قَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْتَحَقِّينَ، وَسَلَّمْ لَهُمْ نَفْسَ الْأَرْضِ حِينَ اخْتَلَفُوا مِنَ الْيَهُودِ حِينَ أَجْلَاهُمْ عَنْهَا.

قوله: (فَأَجْلَاهُمْ عُمُرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَاءَ) هما مسموستان، وهما قريتان معروفتان، ولي هذا دليلٌ على أَنَّ مَرَدَّ النَّبِيِّ ﷺ يَخْرُجُ يَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، إِخْرَاجُهُمْ مِنْ بَعْضِهَا، وَهُوَ الْحِجَازُ خَاصَّةً، لِأَنَّ تَيْمَاءَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ الْحِجَازِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢ - [باب فضل الغرس والزرع]

[٣٩٦٨] ٧ - (١٥٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْرِيَّةٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ» [نظر ١٣٩٧٢].

[٣٩٦٩] ٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ مَسْرُورٍ الْأَنْصَارِيَّةِ فِي نَحْلِ لَهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْسَلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَلَّ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ» [نظر ١٣٩٧٢].

باب فضل الغراس^(١) والزرع

قوله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزُرُّهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ». وفي رواية: «لَا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا يَزُرُّ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَابَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ^(٢) لَهُ صَدَقَةٌ». وفي رواية: «لَا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

في هذه الأحاديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع، وأل أجراً غاصي ذلك مستمر ما دام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة.

وقد اختلف العلماء في أصيب المكاسب وأفضلها، فقيل التجارة؛ وقيل لصناعة يدوية؛ وقيل للزراعة، وهو لصحيح، وقد بسطت بوضاحته في آخر باب الأطعمة من «شرح المذهب»^(٣).

(١) في (ص) و(هـ): الغرس.

(٢) في (ع): كان.

(٣) (٥٩/٩).

[٣٩٧٠] ٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْسًا، وَلَا زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ سَبْعٌ أَوْ ظَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ». وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلْفٍ: ظَائِرٌ شَيْءٌ [نظر ٣٩٧١].

[٣٩٧١] ١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ مَعْبُدٍ، حَائِطًا، فَقَالَ: «يَا أُمَّ مَعْبُدٍ، مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّخْلَ؟ أَمْ كَافِرٌ؟» فَقَالَتْ: بَنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: «فَلَا يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْسًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا ذَابَّةٌ وَلَا طَيْرٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [نظر ٣٩٧٢].

وفي هذه الأحاديث أيضاً أنَّ لثوابِّ والأجر في الآخرة مختصٌّ بالمسلمين، وأنَّ الإنسان يثابَّ على ما سُرِّق من ماله أو أنفقته ذابَّةً أو طائر ونحوهما.

وقوله ﷺ: «ولا يرزؤه» هو براء ثم زاي بعده همزة، أي: ينقصه ويأخذ منه.

قوله في رواية النيث، (عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) دخل على أُمِّ مَبَشَّرٍ الأنصارية في نخْلِ لها) هكذا، هو في أكثر النسخ - (دخل على أُمِّ مَبَشَّرٍ)، وفي بعضها: (دخل على أُمِّ مَعْدٍ أو أُمِّ مَبَشَّرٍ)، فإنَّ الحفاظ: معروف في رواية لنيث: (أُمِّ مَبَشَّرٍ)، بلا شك، ووقع في رواية غيره: (أُمِّ مَعْدٍ) كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً: أُمِّ مَبَشَّرٍ^(١)، فحصل أنَّه^(٢) يقال لها: أُمِّ مَبَشَّرٍ، وأُمِّ مَعْدٍ، وأُمِّ مَبَشَّرٍ، قيل: «سميها خُلَيْدَةً، بصم الخاء، ولم يصحَّ، وهي امرأة زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، أَسَمَتْ وَيَأْتِي».

قوله: «حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم: حدثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حدثنا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَبُو مَسْعُودَ الدَّمَشَقِيِّ: هَكَذَا وَقَعَ فِي نُسْخِ مُسْلِمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ، أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

(١) في (رح): مَبَشَّرٍ، وجاء في «الاستيعاب»: (١٩٢٦/٤) أم مَبَشَّرٍ، وينظر للاختلاف في «سبعها» وكتبتها في ١٧ في «مقدمة».

(٢) (٣٦٤، ٤٧٠).

(٢) في (رح) و(معا): لها.

[٣٩٧٢] ١١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْبٍ، كُنَّ هَؤُلَاءِ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عُمَرُو فِي رَوَايَتِهِ عَنْ عُمَارٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، فَقَالَا: عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ. وَفِي رَوَايَةٍ بِنِ قُضَيْبٍ: عَنْ امْرَأَةٍ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. وَفِي رَوَايَةٍ بِإِسْحَاقَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: رُبَّمَا قَالَ عَنْ أُمِّ مُبَشَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرُبَّمَا لَمْ يَقُلْ، وَكُلُّهُمْ قَالُوا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِنَحْوِ حَدِيثِ عَطَاءٍ وَأَبِي الرَّبِيعِ وَعُمَرُو بْنُ دِينَارٍ، (احمد ١٥٢٠١، ١٧١٠٣، ١٧١٠٤).

[٣٩٧٣] ١٢- (١٥٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ الْغُبَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاءُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَدَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرُسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» (احمد ١٢٤٩٥، والبخاري ٢٣٢٠).

[٣٩٧٤] ١٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ بَرَزِيدٍ: حَدَّثَنَا قَدَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ نَحْلًا لِأُمِّ مُبَشَّرٍ - امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَرَسَ هَذَا النَّحْلَ؟ أَمْسِلِمٌ أَمْ كَافِرٌ؟» قَالُوا: مُسْلِمٌ. بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. (احمد ١٢٤٩٩، والبخاري بعد ٢٣٢٠).

قوله: (عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، زاده عمرو في روايته عن عمار، وأبو بكر في روايته عن أبي معاوية، فقالا: عن أم مبشر... إلى آخره، هكذا وقع في نسخ مسند: (وأبو بكر)، ووقع في بعضها: (وأبو كريب)، والله: (أبي بكر).

قد القاضي: قال بعضهم: الصواب: (أبو كريب)، لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة، عن حفص بن غياث، ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم، عن أبي معاوية، فالرواية عن أبي معاوية هو أبو كريب، لا أبو بكر، وهذا واضح وبين^(١). والله أعلم.

٣ - [بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ]

[٣٩٧٥] ١٤ - (١٥٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا» (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، يَمْ تَأْخُذُ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ» [بخارى ١٣٩٨٠].

[٣٩٧٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُحَلِّقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَهُ.

[٣٩٧٧] ١٥ - (١٥٥٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَقْفَرٍ، عَنْ حَقْفَرٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرٍ لَنْخَلٍ حَتَّى تَرْمُوهُ. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَمَوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ. أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ؟ [أحمد ١٢١٢٨، وإبى حارى ٢٢٠٨].

بَابُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ

قوله ﷺ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، يَمْ تَأْخُذُ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ».

وفي رواية عن أنس: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرٍ لَنْخَلٍ حَتَّى تَرْمُوهُ. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا رَمَوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ؟). وفي رواية عن أنس: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُمْرَها اللَّهُ، يَمْ تَسْتَجِلُّ مَا لَ أَخِيكَ»).

وعن جابر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ).

وعن أبي سعيد^(١) قال: (أَصَابَ رَحْلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ بَتَاعَهَا، فَكُفِّرَ ذَنْبُهُ، فَقَالَ

(١) بقوله: «تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ» من الثياب المتبقي.

[٣٩٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . أَخْبَرَنِي مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّلِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُزْهِىَ ، قَالُوا : وَمَا تُزْهِى ؟ قَالَ : تُحْمَرُ ، فَقَالَ : « إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ ، لَيْسَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ » . [البخاري ٤٦٤٨] (راجع ٣٩٧٧) .

رسول الله ﷺ . « تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ » فَتَصَدَّقُوا لِنَاسٍ عَلَيْهِ . فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءً مِنْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعُرْمَانِهِ : « خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » .

اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد نُدْوٍ لصلاح ، وسَلَمَهَا البائع إلى المشتري بالثمنية بينه وبينها ، ثم قبضت قبل أن يذبح الجدة بآفة سماوية ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري ؟ فقال الشافعي في أصح قوليه وأبو حنيفة وليث بن سعد وآخرون هي في ضمان المشتري ، ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب . وقال شافعي في القديم وطائفة : هي في ضمان البائع ، ويجب وضع الجائحة . وقال مالك : إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها ، وإن كانت ثلث فأكثر وجب وضعها ، وكانت من ضمان البائع .

واحتج القائلون بوضعها بقوله : (أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ) ، ويقولون ﷺ : « فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئاً » ، ولأنها في معنى الباقية في يد البائع من حيث إنه حرَّمه ^(١) مَعْقُوداً ، فكأنها تَقَبَّلَتْ قبيل التقبُّض ، فكأن من ضمان البائع .

وحج القائلون بأنه لا يجب وضعها ، بقوله في الرواية الأخرى : في ثمار ابتاعها فكثرت ذبته ، فأمر النبي ﷺ بالصقة عليه ودفعه إلى عورمه ، فلو كانت توضع له يفتقر إلى ذلك ، وحسن الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب ، أو فيما بيع قبل نُدْوٍ لصلاح ، وقد أشد في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا .

وأجاب الأولون عن قوله : « فَكثُرَ ذِبُّهُ » . (إلى آخره ، بأنه يعتمل أنها تَلِفَتْ بعد أن يحدد ، وتقر به المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر ، فإنها حينئذ تكون من ضمان المشتري ، قالوا . ولهذا ^(٢) قال ﷺ في آخر الحديث : « لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ » ، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب

(١) في (ج) - مزه

(٢) في (ج) : وهذا

[٣٩٧٩] ١٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُمْرَها اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟». [مسر ٣٩٧٧].

[٣٩٨٠] ١٧ - (١٥٥٤) حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ الْحَكَمِ وَيُزْرَاجِسُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِبَشِيرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْأَعْرَجِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَالِيحِ [حد ١٤٣٠ مسر ١].

قَالَ أَبُو إِسْحَاقٍ - وَهُوَ صَاحِبُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا.

[مسر ٣٩٧٥]

بقية لدين. وأجاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحلّ لكم مطالبته مدام معسراً، بل يُنظر إلى ميسرة، والله أعلم.

وفي الرواية الأخرى^(١): التماساً على البرّ والتقوى، ومواساةً لمحتاج ومن عليه دين، والحظر على الصدقة عليه، وأنّ المعسر لا تحلّ مطالبته ولا ملازمته ولا سجنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم، وحكي عن ابن مريم حبسه حتى يقضي الدين. وإن كان قد ثبت إعادته، وعن أبي حنيفة ملازمته.

وعنه أن يُسَدَّم إلى الغرماء جميع مال المعسر ما لم يقض دينهم، ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها. وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن جبل رضي الله عنه.

قوله: (حدثني محمد بن عباد: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ قال «إِنْ لَمْ يُمْرَها اللَّهُ، فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟»).

فإن الدار قطنية: هنا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأنّ إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصلاً مُبَيَّنّاً أنّه من كلام أنس، وهو الصحيح، وليس من كلام النبي ﷺ، فأسقط محمد بن عباد كلام النبي ﷺ وأتى بكلام أنس وجعله مرفوعاً، وهو خطأ^(٢).

قوله: (قال أبو إسحاق: حدثني عبد الرحمن بن بَشِيرٍ عن سُفْيَانَ، بهذا) أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سُفْيَانَ، روى هذا الكتاب عن مسلم، ومراده أنّه علّا برجلٍ فصار في رواية هذا الحديث كشبهه مسلم، بينه وبين سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ واحد فقط، والله أعلم.

(١) في (نص) و(الم): الأخيرة.

(٢) للإمامات والجميع: ص ٣٩١

٤ - [باب استحباب الوضع من الدين]

[٣٩٨١] ١٨ - (١٥٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يُكَيْرٍ، عَنْ هِيبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعَارِ ابْتِغَاءِهَا، فَكُتِرَ دَبْنُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَضْلُكُمْ عَلَيْهِ» فَتَصَدَّقَ لَدُنَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَبْنِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفَرَمَاتِهِ: «اْخُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ». [١١٣١٧].

[٣٩٨٢] (١٠٠) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلُهُ. (١٥٩٨١).

[٣٩٨٣] ١٩ - (١٥٥٧) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَتْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَلِيشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ

باب استحباب الوضع من الدين

قوله: (وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني أخي).

قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في «صحيح مسلم»، وهي اثنا عشر حديثاً، سبق بيئتها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح^(١)؛ لأن مسماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث.

قال القاضي: قول الراوي: (حدثني غير واحد) أو (حدثني الثقة) أو (حدثني بعض أصحابنا)، ليس هو من المقطوع، ولا من المرسل، ولا من المعض، عند أهل هذا الفن؛ بل هو من باب الرواية عن المجهول^(٢).

وهذا الذي قلناه القاضي هو الصواب، لكن كيف كان فلا يحتاج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكنه قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في «صحيحه» عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: (غير واحد) البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا

(١) (٤١/١) وما بعد.

(٢) [كتاب المعضم] (٢٢٢/٥).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوَّتَ مَحْصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمْ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَقْمَلُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «أَيُّنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَةَ؟» قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ.

[بحري: ٢٧٠٥].

من غير واسطة في كتاب الحج^(١)، وفي آخر كتاب الجهاد^(٢)، وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي، عن سماعة، في كتاب الدعاء^(٣)، وفي كتاب الفصائل^(٤)، والله أعلم.

قوله في هذا الباب، (قال مسلم بن الحجاج: وروى البيهقي بن سعد: حدثني جعفر بن ربيعة) هذا أحد الأحاديث المقطوعة في «صحيح مسلم»، يُسَمَّى: معلقاً، وسبق في التيمم^(٥) مثله بهذا الاستدلال. وهذا الحديث المذكور هنا منقطع عن البيهقي، رواه البخاري في «صحيحه»^(٦) عن يحيى بن بكير، عن البيهقي، عن جعفر بن ربيعة، بإسناده^(٧) المذكور هنا، ورواه النسائي^(٨) عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث، عن أبيه، عن جعفر بن ربيعة به.

قوله (وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه) أي: يطلب منه أن يضع عنه بعض ما بين يديه ويفرق به^(٩) في الاستيقاظ والمطالبة. وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط ألا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيلاد ونحو ذلك، إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله ﷺ (أَيُّنَ الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَةَ؟) قَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ) «لم تألني» لحذف، والأليئة: اليمين. وفي هذا تحراه الخليفة على ترك الحبر وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن خلف لا يفعل غيراً، أن يحث مكثر عن يمينه، وفيه الشفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

(١) ينظر الحديث: ٢٩٢١.

(٢) ينظر الحديث: ٤٩٦١.

(٣) ينظر الحديث: ٣٧٥٩.

(٤) ينظر الحديث: ٦٢٤٨.

(٥) الحديث برقم: ٨٢٢.

(٦) برقم: ٢٧٠٩.

(٧) في (ج): بإسناده.

(٨) في (ج): ٥٤٦٤.

(٩) في (ج): به.

[٣٩٨٤] ٢٠ - (١٥٥٨) حَدَّثَنَا حَرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذْرَةَ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ مِسْجَفَ حَجْرَتِهِ، وَنَادَى كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ» فَقَالَ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ أَنْ ضَعِ لَشَطْرَ مَنْ قَبَيْتَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ مَنَعْتُمُوهُ».

[بحري ٢٧٠] [واظرو ٣٩٨٥].

[٣٩٨٥] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ. أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنًا لَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي حَذْرَةَ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ. [احمد ٢٧١٧٧ - بحري ٢٥٧].

[٣٩٨٦] (٠٠٠) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتَّى رَتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، لَمَعَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «يَا كَعْبُ» فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفًا مِمَّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نِصْفًا. [الطبر ٣٩٨٥].

قوله: (تقاضى ابن أبي حذرة ديناً كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما^(١)). معنى (تقاضى^(٢)) طالبه به، وأراد قطعه، و(حذرة) بفتح الحاء ولاماً.

وهي هذه الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، ولشفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة واعتمادها، لقوله: (فأشار إليه بيده أن يضع الشطر).

قوله: (كشف مسجف حجرته) هو يكسر الميم ويفتحه، لغتان، وإسكان لجيم، والله أعلم.

(١) في (بخ) و(ص): إسمائهم، وإنشبت من (هـ).

(٢) في (ص) و(هـ): غاضله.

٥ - [باب من أدرك ما باعه عند المشتري

وقد أفلس فله الرجوع فيه]

[٣٩٨٧] ٢٢ - (١٥٥٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - : «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْتَهُ هَذَا رَجُلٍ قَدْ أَلْفَسَ - أَوْ: إِنْسَانٍ قَدْ أَلْفَسَ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» ٤ - [يعني ٢٤٠٢، (رواه ٣٩٨٨).

[٣٩٨٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلُّهُمْ قَوْلًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ يَمْتَنِي حَلِيبُ زُهَيْرٍ. وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ مِنْ بَنِيهِمْ فِي رِوَايَتِهِ: أَيْمًا أَمْرِي قُلْسَ. - (مسند ١١٧٤ و ١١١٣٩، (رواه ٣٩٨٧).

باب من أدرك ما باعه عند المشتري

وقد أفلس فله الرجوع فيه

قوله: (حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس. حدثنا زهير. حدثنا يحيى بن سعيد. أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. أن عمر بن عبد العزيز أخبره، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره، أنه سمع أبا هريرة يقول).

هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو بكر بن محمد بن عمرو وعمر وأبو بكر بن عبد الرحمن. ولهذا نظرنا سيقته.

قوله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْتَهُ هَذَا رَجُلٍ قَدْ أَلْفَسَ، لَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»

[٣٩٨٩] ٢٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ - وَهُوَ ابْنُ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمُخَرُّومِيُّ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَسَيْنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَيْرٍ وَابْنَ حَزْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَهُ عَنْ حَلِيبِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُعْدِمُ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَنَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ: «أَنَّهُ لِمَصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ». [مسر ٣٩٨٧، ٣٩٨٨].

[٣٩٩٠] ٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّظَرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلَ مَنَاعَهُ بَعِيْهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». [أحمد ٩٣٢٠ (و مسر ٣٩٨٧، ٣٩٨٨)].

[٣٩٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ

(عن النبي ﷺ في الرجل الذي يُعْدِمُ إِذَا وَجَدَ عِنْدَهُ الْمَنَاعُ وَلَمْ يُفَرِّقْهُ: «أَنَّهُ لِمَصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ»).

اختُصَّ لِعِبَادِهِ فَمَنْ اشْتَرَى بِلَعْنَةٍ، فَأَفْلَسَ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ ثَمَنَهَا، وَلَا وَهَاءَ عِنْدَهُ، وَكَانَتْ نَسْبَةُ بَاقِيَةِ بِحَالِهَا، فَقَالَ شَافِعِي وَطَائِفَةٌ: بِفَعْلِهَا بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ تَرْكُهَا وَضَرَبَتْ مَعَ الْعُرْمَةِ بِثَمَنِهَا، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ فِيهَا بِعَيْنِهَا فِي صُورَةِ الْإِفْلَاسِ وَالْمَوْتِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا، بِنِ تَعْيِينِ الْمَصْرُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَرْجِعُ فِي صُورَةِ الْإِفْلَاسِ وَيُضَارِبُ فِي الْمَوْتِ.

وَأَحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، مَعَ حَدِيثِهِ فِي الْمَوْتِ فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَغَيْرِهِ^(١)، وَتَأَوَّلَهَا أَبُو حَنِيفَةَ تَأْوِيلَاتٍ ضَعِيفَةً مُرَدُّدَةً، وَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ يُرْوَى عَنْ هَبِ^(٢) وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّظَرِ بْنِ أَنَسٍ)، ثُمَّ قَالَ (وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ).

(١) أَبُو دَاوُدَ: ٣٥٢٣، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ: ٢٣٦١ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلْتَنَةَ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْجِدِهِ شَاءَ قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَا تَقْبَلُ فِيكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَبْلِ أَفْلَاسٍ أَوْ مَوْتٍ، فَوَجَدَ رَجُلًا مَنَاعَهُ بَعِيْهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَالْمَلْفُ لَأَبِي دَاوُدَ.
(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ لَوْزَنْ فِي «الْمَصْبُفِ»، ١٥١٧٠، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُوعِ»: ٢٠٤٧٩ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ هَبِ قَالَ: إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ وَبَعْدَتْ قَاتِلَةٌ بِمِثْلِهَا، فَهُوَ أَهْوَى لِقَرْمَا.

(ج). وحدثني زهير بن حرب أيضاً: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي، كلاهما عن قتادة، بهذا الإسناد، مثله، وقلاً: «فهو أحقُّ بـ من القراء». (أحمد ٨٤٦٦، ١٠٢٢٢، ٣٩٨٧، ٣٩٨٨). [٣٩٩٢] ٢٥ - (١٠٠) وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلّاف وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا أبو سمية الخزاعي - قال حجاج - منصور بن سمية - أخبرنا سليمان بن بلال، عن خثيم بن عزيك، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أفلس الرجل، فوجد الرجل جنته سلعتة بعينها، فهو أحقُّ بها». [٣٩٨٨، ٣٩٨٧].

هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا، في لإسناد الأول: (شعبة) بضم الشين المعجمة، وهو شعبة ابن الحجاج، وفي الثاني: (سعيد) ففتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي قروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية الجلودي، قال: وقع في رواية ابن ماعان في لثني: (شعبة) أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والنصواب الأول^(١).

قوله: (وحدثني محمد بن أحمد بن أبي خلّاف وحجاج بن الشاعر، قالا: حدثنا أبو سمية الخزاعي - قال حجاج - منصور بن سمية - أخبرنا سليمان بن بلال)،

هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المحققة: (قال حجاج - منصور بن سمية)، ومعناه: أن أبا سمية الخزاعي هذا اسمه - منصور بن سمية - فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلّاف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض أنه وقع في معظم نسخ بلادهم ولحدهم ورواهم: (قال حجاج - حدثنا منصور بن سمية) فزِدْ لَعِظَةً (حدثنا)، قال القاضي: والنصواب حذف لعظة: (حدث)، كما وقع بعض الرواة: قال: ويمكن تأويل هذا لثني على موافقة لأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كذا وحجاج سماه^(٢).

() () ()

(١) في (من) و(م): هو.

(٢) «إكمال المعجم»: ٢٢٧/٩.

(٣) قوله: «سج، سقط من (ج)».

(٤) «إكمال المعجم»: ٢٢٨/٥.

٦ - [باب فضل إنظار المعسر]

[٣٩٩٣] ٢٦ - (١٥٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُنْصُورٌ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ أَنَّ حَدِيقَةَ حَدَّثَتْهُمْ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّيْتُ الْمَلَائِكَةَ رُوحَ رَجُلٍ وَمِنْ ثَمَانٍ قَبْلُكُمْ، فَقَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ، قَالَتْ: كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسِرَ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: تَجَوَّزُوا حَتَّى» . [مسند: ٢٠٧٧] [وطر: ٣٩٩٥]

[٣٩٩٤] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عِيَّ بْنُ حُجْرٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حُجْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْمُغْبِيَّةِ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ اجْتَمَعَ حَدِيقَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حَدِيقَةُ: «رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إِلَّا أَنِّي كُنْتُ رَجُلًا ذَا مَالٍ، فَكُنْتُ أَطَالِبُ بِهِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمَعْسُورِ» فَقَالَتْ: تَجَاوَزُوا عَنْ عِبْدِي». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. [مسند: ٢٣٤٦٣] [وطر: ٣٩٩٥].

[٣٩٩٥] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِجْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حَدِيقَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فُقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرْتُ، وَإِمَّا ذَكَرْتُ - فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَبَايُحِ النَّاسَ، فَكُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ - أَوْ: فِي النَّقْدِ - فَعُفِّرَ لَهُ» .

باب فضل إنظار المعسر

والتجاوز في الاقتضاء من الموسر والمعسر

قوله: («كُنْتُ أَدَايُنُ النَّاسَ، فَأَمَرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا الْمَعْسِرَ، وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: تَجَوَّزُوا حَتَّى») وفي رواية: («كُنْتُ أَقْبِلُ الْمَيْسُورَ، وَأَتَجَوَّزُ عَنِ الْمَعْسُورِ»). وفي رواية: («كُنْتُ أَنْظِرُ الْمَعْسِرَ، وَأَتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ، أَوْ: فِي النَّقْدِ») وفي رواية: («وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَدَارُ، فَكَيْفَ أَتَيْتُ الْكُفْرَ؟») [مسند: ٢٣٤٦٣] [وطر: ٣٩٩٥].

[٣٩٩٦] ٢٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ ، عَنْ رَيْعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ ، عَنْ حَلِيفَةَ قَالَ : « أَتَيْتُ اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ جَبَايَا ، آتَاهُ اللَّهُ مَالًا ، فَقَالَ لَهُ : مَاذَا صَمِلَتْ فِي اللَّيْثِ ؟ » قَالَ : « وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا » - قَالَ : « يَا رَبِّ أَتَيْتَنِي بِمَالِكَ ، فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ ، وَكَانَ مِنْ خُلَفَائِي الْجَوَارِ ، فَكُنْتُ أَتَسَرَّ عَلَى الْمُوسِرِ ، وَأَنْظُرُ الْمُفْعِيرَ ، فَقَالَ اللَّهُ : أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِثْلِكَ ، تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي » . فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجَهَنِيُّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ : هَكَذَا سَمِعْنَاهُ ذَلِكَ مِنْ نَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . [بطر ٣٩٩٥]

وفي هذه الأحاديث فصلٌ بظاهر المعسر والوضيع عنه ، مما كُنْ لدين وإما بعضه ، من كثير أو قليل ،
وفصلٌ المسموحة في الاقتضاء وفي الاستيفاء ، سواء استوفى من مواسر أو معسر ، وفصلٌ لوضع من
الدين ، وأنه لا يحقُّ شيءٌ من أعباء الخير ، فعليه سببُ السعادة والرحمة .
وفيه جوازُ توكيل العبيد ، والإذن لهم في التصرف ، وهذه على قول من يقول : شرع من قبلنا شرع

قوله: (حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو حاتم الأحمري، عن سعد^(١) بن طارق، عن زيني بن حماد، عن حليمة)، ثم قال في آخر الحديث: (فقال عقبة بن عامر الغنوي وأبو سعيد الأنصاري، هكذا سمعناه ذلك من أبي رسول الله ﷺ)

هكذا هو في جميع النسخ: (فقال عقبة بن عامر وأبو مسعود) قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو^(١) الأنصاري البصري وحده، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية، قال

(۷) فی (۵) - جہوں ، وہو تصحیف

[٣٩٩٧] ٣٠ - (١٥٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَوِيبُ رَجُلٌ يَمُنُّ كَأَن قُبِّلَ كُمْ، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ، وَكَانَ مُوسِرًا، فَكَانَ يَأْمُرُ عُلَمَاءَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ». (الفتح: ٢٧٠-٢٨٣).

[٣٩٩٨] ٣١ - (١٥٦٢) حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاحِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ مَنصُورٌ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَجُلٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِرًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنْكَ، فَلَمَّا لَقِيَ اللَّهَ فَتَجَاوَزَ عَنْهُ». (أحمد: ١٧٥٧٩، وسنن أبي داود: ١٣٢٨٠).

[٣٩٩٩] (١٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَةَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ. [أخر: ٣٩٩٨].

[٤٠٠٠] ٣٢ - (١٥٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو الْهَيْثَمِ خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ بْنِ عَجَلَانَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ طَلَبَ غَرِيماً لَهُ، فَتَوَارَى عَنْهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ فَقَالَ: (يُنِي مُعْسِرٌ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ قَالَ: اللَّهُ، قَالَ: فَوَيْلِي سَمِعْتُ

الدارقطني: والرواه في هذا الإسناد من أبي خلد الأحمري، قال: وصوابه: (قال: عقبه بن عمرو أبو مسعود الأنصاري)، كذا روه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعهم نعيم بن أبي هند وعبد لمث بن غنيم ومنصور وعمرهم، عن رباعي، عن حليفة، فقالوا في آخر الحديث: فقال عقبه بن عمرو أبو مسعود^(٢). وقد ذكر مسلم في هذا الباب حديث منصور ونعيم وعبد لمث، والله أعلم.

(١) قوله: فتدبر من (ص).

(٢) الإلزامات والتبع: ص ٣٠٧.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَتَّقِ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعُ يَدَهُ». [احمد ٢٥٩٩-٢٦٠٠].

[٤٠٠١] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَزِيمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [انظر ٤٠٠٠].

قوله ﷺ: («مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَتَّقِ عَنْ مُعْسِرٍ»).

«كُرْبٍ» يضم الكاف وفتح الراء، جمع كربة، ومعنى (تُنَفِّسُ) أي: يَمُدُّ وَيُخَفِّرُ المِطْلَابَةَ، وقيل: «مَعْنَاهُ: يَقْرِجُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».



٧ - [باب تحريم مَطل الغني، وصحة الحوالة،

واستحباب قبولها إذا أُحيل على ملي]

[٢-٤٠٠] ٣٣ - (١٥٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنْدُ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَطلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ،»

باب تحريم مَطل الغني، وصحة الحوالة،

واستحباب قبولها إذا أُحيل على ملي

قوله ﷺ: «مَطلُ لَغْنِي ظُلْمٌ» قال القاضي^(١) وغيره: الْمَطْلُ مَنْعُ قِضَاءِ مَا اسْتَحَقَّ أَدَاؤُهُ، مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَحَرَامٌ، وَمَطْلُ غَيْرِ الْغَنِيِّ لَيْسَ بِظُلْمٍ وَلَا حَرَامٌ، بِمَفْهُومِ^(٢) هَذَا الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّهُ مَعْدُورٌ، وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مُتِمَكِّنًا مِنْ لَادَةٍ غَنِيَّةٍ لِمَا أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ، حَازَهُ الْقَاحِيُونَ لَيْسَ لِامْكَانِ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ مِنْ مَطْلِ الْغَنِيِّ، أَوْ يُقَالُ: «لِمَوَازٍ بِغَنِيِّ الْمَتَمَكِّنِ مِنْ لَادَةٍ»، فَلَا يَدْخُلُ هَذَا فِيهِ.

قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك ورأى في الجمهور أن المعسر لا يجزئ حسمه ولا ملازمته ولا مطابقته حتى يُوسر، وقد سقت المسألة في باب لمفسر^(٣).

وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أَنَّ الْمَطْلَ، هُوَ يُقَسَّدُ وَتُرَدُّ شَهْدَتُهُ بِظُلْمِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَمْ لَا تُرَدُّ شَهْدَتُهُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ وَيَصِيرَ عَادَةً؟ وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ شَيْخِ ظَلَمْتُكَرَّرَ، وَجَدَ فِي الْحَدِيثِ لِآخِرِ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ: «لَيْسَ الْوَاجِدُ يُجْزَلُ بِعَرَضِهِ وَحَقْوَتِهِ»^(٤)، (اللَّيْ) بَفَتْحِ الدَّالِمِ «لَشَدِيدِ الْيَسْرِ» وَهُوَ الْمَطْلُ، وَ(الْوَجْدُ) بِالْجِيمِ: الْمَوْسَرُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: (يُجْزَلُ بِعَرَضِهِ) بِأَنَّهُ يَقُولُ: ظَلَمْتَنِي وَمَطَلْتَنِي، وَ(عَقْوَتُهُ): «الْجِبْسُ وَالشَّعِيرُ».

(١) في إكمال المحقق: (٢٣٣/٥).

(٢) في (ج): لعدم.

(٣) سقته في: باب من لم يوسر: من ٣٥٤ من هذا الجزء.

(٤) أخرجه أبو داود، ٣٦٢٨، والسنائي، ٤٦٨٩، وابن ماجه، ٢٤٢٧، وأحمد، ١٧٩٤٦ من حديث الشريد بن

سويد رَوَاهُ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ، فَلْيَتَّبِعْ». [أحمد ١٩٣٨، وصحاحي ٢٢٤٨٧].

[٤٠٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا هَيْشِيُّ بْنُ يُوسُفَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ جَمِيعاً: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد ٧٥٤١، وصحاحي ٢٤٠٠].

قوله ﷺ: «وَإِذَا أَتَيْعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» هو بـ «سكان التاء» في «أتيع» وفي «فلْيَتَّبِعْ»، مثل: أخرج فلان خراج، هذا هو الصواب المشهور في الرويات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يُشدها في الكلمة الثانية، والصواب الأول^(١). ومعناه: إذا أُحِيلَ بالدين لذي له على مؤمن فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرَّجُلَ بِحَقِّي^(٢) أَتْبَعُهُ تَبَاعَةً فَإِنَّا [له]^(٣) تَبِعٌ^(٤)، إذا طلبته، قال الله تعالى: «وَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ لَكَ عَيْنًا يَوْمَ تَبْعَا» [الأنعام: ٦٩]. ثم مله أصحابنا والجمهور أنه إذا أُحِيلَ على مَلِيٍّ استعجب له فَبَرَأَ لِحَوْرَةٍ، وحمدوا لحديث عبيد الله، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واجت، لظاهر الأمر، وهو ملهب داود الظاهري وغيره.



(١) إكمال المعلم: (٢٢٣/٥).

(٢) في (مصر) و(النداء) لشيء، ونظم الطبري لأبي نوار: (تبع): (١/١٦٩).

(٣) ما بين حاصرتين من «مشارقة الآثار» وإكمال المعلم: (٢٣٤/٥).

(٤) في (نسخ) و(مصر): تبع، ويظهر في «مشارقة الآثار» أن «تبع» الموصوف لصدق، وإكمال المعلم: (٢٣٤/٥).

٨ - [باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه

لرعي الكلا، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفضل]

[٤٠٠٤] ٣٤ - (١٥٦٥) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: أخبرنا وكيع (ح). وحدثني محمد بن حاتم: حدثنا يحيى بن سعيد، جميعاً عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء. [أحد ١٥٦٣٩].

[٤٠٠٥] ٣٥ - (٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا روح بن عبادة: حدثنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لغيره. فعن ذلك نهى النبي ﷺ. [المع ٤٠٠٥].

[٤٠٠٦] ٣٦ - (١٥٦٦) حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك (ح). وحدثنا قتيبة: حدثنا ليث، كلاهما عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ». [أحد ٧٣٦٤، وسبع ٢٣٥٣].

باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه لرعي الكلا،

وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفضل

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء). وفي رواية: (عن بيع ضراب الجمل، وعن بيع الماء والأرض لغيره). وفي رواية: «لا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ يُمْنَعُ بِهِ الْكَلَاءُ». وفي رواية: «لا يباع فضل الماء يباع به الكلاء».

أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلاء، فمعناه أن تكون الأرض غير مملوكة له بالفلاة. وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذا، ولا يمكن أصحاب الماشي رعيه^(١) إلا إذا حصل لهم السقي من هذه الثمر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا

[٤٠٠٧ : ٣٧ - (٠٠٠)] وحدثني أبو الطاهر وحرمة - والنمط لحرمة - أخبرنا ابن وهب : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب : حدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَمْنَعُوا قُضْلَ الْمَاءِ لِيَتَمَنَعُوا بِهِ الْكَلَاءُ » . [البخاري . ٢٣٥٤] (راجع : ٤٠٠٦) .

[٤٠٠٨ : ٣٨ - (٠٠٠)] وحدثنا أحمد بن عثمان التوفيلي : حدثنا أبو عاصم الصنعاء بن مخلد : حدثنا ابن جريج : أخبرني زيد بن سفيان أن هلال بن أسامة أخبره أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « لَا يَبَاغُ قُضْلُ الْمَاءِ لِيَبَاغَ بِهِ الْكَلَاءُ » . [إسناده : ٤٧٦٩٧ لرواه ٤٠٠٦] .

جوز ، لأنه إذا منع بذله امتنع لئام من رغب ذلك الكلاء خوفاً على مواشيهم من العطش ، ويكون بمنتهى الجلاء منعاً من رعي (١) الكلاء (٢) .

وأما الرواية الأولى : (نهى عن تبع فضل الماء) ، فهي محمولة على هذه الدنية التي فيها : (يمنع به الكلاء) ، ويحصل أنه في غيره ، ويكون نهى تنزيه .

قال بعض أصحابنا : يجب بذل فضل الماء بدغلة كما ذكرناه بشروط : أحدها . أن لا يكون ماء آخر يستغنى به . ولذا لم يوجب البذل لحاجة حاشية ، لا لسقي الزرع . وثالث . ألا يكون ملكه محتاجاً إليه .

واعلم أن المذهب الصحيح أن من تبع في ملكه ماء صدر مملوكاً به ، قال بعض أصحابنا : لا يملكه ، أم إذا أخذ الماء في إياه من الماء المباح ، فإنه يملكه ، هذا هو المصواب ، وقد نقض بعضهم الإجماع عليه ، وقال بعض أصحابنا : لا يملكه ، بل يكون أخص به ، وهذا غلط ظاهراً .

وأما قوله : « لا يباغ فضل الماء ليباغ به الكلاء » معناه : أنه إذا كان فضل ماء بدغلة كما ذكرناه ، وهناك كلاً لا يمكن رعيه ، لا بد تمكّنوا من سقي الحاشية من هذا الماء ، فيحب عليه بذل هذا الماء للحاشية فلا يجوز ، ويحرم عليه سقيه ، لأنه إذا راعه كأنه راع الكلاء المباح لئام كلهم ، الذي ليس

(١) في (ن) : نهى

(٢) جاء بعدها في (ن) ، ويحصل أنه في غيره . ولا يمس لها به

عمدوا بهذا البائع، وسب ذلك أن أصحاب المدنية لم يبلأوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي البكلا، فمقصودهم تحصيل البكلا، فصار بيع الماء كأنه باع البكلا، والله أعلم.

قال أهل اللغة: (البكلا) مهموز مقصور، هو النبات. سواء كان رطباً أو يابساً، وأما (الحشيش) و(البهشيم) فهو مختص باليابس، وأما (البخني) فمقصود غير مهموز، و(العشب) مختص بالرطب، ويقال له أيضاً: الرطب يضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: (نهى عن بيع الأرض لشحوت) معناه: نهى عن إجارتها للزروع. وقد سبقت المسألة والاحتجاج في باب كراهة الأرض^(١). وذكر أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدرهم ولثيب وسجود، ويتأولون لنهي تأويلين: أحدهما: أنه نهى تزويدها ليعتدوا بدارتها، ويصدق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع.

وحمله لقائلون بمنع المزرعة على إجارتها بحزم مما يخرج منها، والله أعلم.

قوله: (نهى عن صيرب الجسم) معناه: عن أجرة صيربه، وهو غشيب الفحل، المذكور في حديث آخر^(٢)، وهو بنتج العين وإسكان السين المهمتين ونائب الموحدة.

وقد اختلف العلماء في جدارة فحل وغيره من الدواب لضرب، فدل لشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استحبابه لذلك باطل وحرم، ولا يستحق فيه عوض، ولو نزه^(٣) المستأجر لا يلزمه نسي من أجرة، ولا أجرة مثلي، ولا شيء من الأمان، قالوا: لأنه قرر مجهول، وغير مقدور على تسليمه.

وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وغيره^(٤): يجوز استئجاره لضرب مدة معينة، أو لضرب باب معلوم؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي منفعة مقصودة، وحموا النهي على التزويج والحث على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرره به من النهي عن جدارة الأرض، والله أعلم.

(١) من ٣٣٨ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه بخاري ٢٢٨٤ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن غشيب الفحل.

(٣) في (ص) و(ج). أنزه.

(٤) في (ص) و(ج): لغزونه.

٩ - [باب تحريم ثمن الكلب، وخلوان الكاهن،

ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور]

[٤٠٠٩] ٣٩ - (١٥٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [بخاري ٢٢٣٧] واسطر ١٤٠٩.

[٤٠١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا فَتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفْعٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، يَكْلَاهُمَا عَنِ الرَّهْزِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ زُفْعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [بخاري ٢٢٣٧] واسطر ١٤٠٩.

[٤٠١١] ٤٠ - (١٥٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَنِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكَنْسِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ». [مسند ١٧٢٥٩] اسطر ١٤٠٩.

[٤٠١٢] ٤١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ». [مسند ١٧٢٥٩] اسطر ١٤٠٩.

باب تحريم ثمن الكلب، وخلوان الكاهن،

ومهر البغي، والنهي عن بيع السنور^(١)

قوله (أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وخلوان الكاهن). وفي الحديث الآخر: «شَرُّ الْكَنْسِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ». وفي رواية: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَنْسُ الْحَبَّامِ خَبِيثٌ».

(١) في (خ): (السنور، وكذا في المجموع لاتي).

[٤٠١٣] (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد ١٥٨٧٧ -

يَحْيَىٰ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ - حَدَّثَنَا زَيْعُ بْنُ خَلِيجٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠١٣].

[٤٠١٥] ٤٢ - (١٥٦٩) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ قَسَبٍ. حَدَّثَكَ الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسُّنُورِ. قَالَ: رَجَرَ النِّعِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ.

وعني الحديث الآخر: (سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسُّور، فقال: رَجَزَ لَنَبِيِّ ﷺ عه^(١)).

فَأَمَّا (مهر لبتی) فهو ما تأخذه الزَّيْنَةُ على الزَّوْجِ، وسمَّاه مهرٌ لكونه على صورتِهِ، وهو حرامٌ بإجماع المسلمين.

وأما (شعوان الكاهن) فهو ما يُعطاه على كهناتِهِ، يقال منه: حَلَوْتُهُ حُلُومًا إِذَا أُعْطِيَ. قال الهروي وغيره: أصله من الحلاوة، فَبَيَّنَهُ بِالشَّيْءِ الْحَلُومِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَأْخُذُهُ سَهْلًا بِلَا كُنْفَةٍ، وَلَا فِي مُقَابَةِ شَقَّةٍ، بِقَوْلِهِ: إِذَا أُطْعِمْتَهُ الْحُلُومَ، كَمَا يَقُولُ: عَسَلْتُهِ إِذَا أُطْعِمْتَهُ الْعَسَلَ^(٢١).

قال أبو عبيد: ويخلق الحداد أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر بنته لنفسه، وذلك عيب عند النباء، قالت امرأة تعدخ زوجها:

لَا يَأْخُذُ الْخَيْرُ مِنَ مَنَاسِكِهَا ^{٥٢}

قال البيهقي^(١٢) من أصحابنا، والقاضي عياض: أجمع المسمون على تحريم خلوان الكاهن، لأنه عيوض عن محرم، ولأنه أكل المذبح، وكذلك أجمعوا على تحريم أجرية المغنية لخناء، والشاحفة

(١) قوله: **بعته** : سيقده من (ن)، وجاء في نسخة من الصحيح مسلم: **عن ذلك**

(٢٢) المَعْرِضُ : (مَعْرَضٌ) .

(53) $\text{[} \frac{1}{2} \text{]} : \text{[} \frac{1}{2} \text{]} = 1$

(٤) ينظر لشرح المسألة: (٢٣/٨٦).

للنوح، وأما الذي جده في غير «صحيح مسلم» من ينهي عن كسب الإماء^(١١)، فالمراد كسبهن بالزنى وبغيرهن، لا بالغزل والاختلاعة والحوار.

وقد الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال لحوان^(١٢) الكاهن: لنشع^(١٣) والصَّهْمِيم^(١٤). قال الخطابي: وحوان لعرف أيضاً حرام، قال: ونفرق بين الكاهن والعرف، أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار، والعرف هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروبي، ومكان الضلالة ونحوهما من الأمور هكذا ذكره الخطابي في «معالم السنن» في كتاب النبوة^(١٥).

ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم لغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فبهم من يزعم أن له ربي^(١٦) من الجن وتابعة تلقى إليه الأخبار. ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعظم. وكان منهم من يسمي عرافاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على موافقها، كالشيء يسرق فيعرف لعظنون به لسرقته، وتتهم المرأة بالزينة، فيعرف من صاحبها، وسحر ذلك من الأمور. ومنهم من كان يسمي المنجم كاهناً.

قال: وحديث النبي عن إتيان الكهان^(١٧) يشتمل على انهي عن هؤلاء كُفهم، وعلى النبي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم.

ومنهم من كان يدعو لصيبت ذاهنات وربما مشوه عرافاً، فقد غير دخل في النبي. هذا آخر كلام لخصامي^(١٨).

(١) أخرجه البخاري: ٢٢٨٣ و٢٣٤٨ في حديث أبي هريرة **ﷺ**.

(٢) في (ح): الحلون، وفي (ص) و(هـ) حاون. والثبت من «معجم سنن»، (٤١٧/٢).

(٣) في النسخ: شع، والثبت من الصور، ينظر «معالم السنن»، والعلوي: (٢٥٨/١)، و«السنن» (شع).

(٤) في (ح): صهم، وينظر «المعجم»: (صهم).

(٥) «معجم السنن»: (٤١٧/٢).

(٦) في (ص): وقده.

(٧) أخرجه أبو داود: ٣٩٠٤، وسنن أبي داود: ١٢٥، والعلوي في «المعجم»: ٨٩٦٧، ومن مائة: ٦٣٩.

(٨) في «معالم السنن»: (١٥٠/٢).

قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابه في آخر كتابه «الأحكام السطولية»^(١) ويمنع المحاسب من اكتساب بالكهانة والنهر، ويؤذّب عليه الأخذ^(٢) وسمعي^(٣). والله أعلم.

وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شر الكسب، وكونه خبيثاً، فيدل على تحريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يجل ثمنه، ولا قيمة على مثله، سواء كان مضمماً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا. وبهذا قال جماهير العلماء، منهم أبو هريرة، والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم وحماد وشفاعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على شيفه. وحكى ابن المنذر^(٤) عن جابر وعطاء والنخعي جواز بيع كلب الصيد دون غيره.

وعن مالك روياً، أحدهما: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على مثله. والثاني: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالث: لا يصح ولا تجب لقيمة على مثله.

فبين الجمهور هذه الأحاديث. وأما الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد^(٥). وفي رواية: لا كلب ضارب^(٦). وأن عثمان رضي الله عنه غرم إسماعيل ثمن كلب قتله عشرين يوماً^(٧). وعن ابن عمرو بن العاص التفرغ^(٨) في إتلافه، فكلها ضعيفة بانفاق أئمة الحديث، وقد أوضحناها في «شرح المذهب» في: باب ما يجوز بيعه^(٩).

وأما «كسب الحجام» وكونه خبيثاً، ومن شر الكسب، فقيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحجام، فقد الأكثرون من سلف والخلف. لا يحرّم كسب الحجام، ولا يحرّم

(١) «الأحكام السطولية» ج ٣ ص ٣٧٣.

(٢) في «الأوسعة» ١١٦، ٢٠٤، ٢٥٩٨.

(٣) أخرجه السيوطي ٤٢٩٥، ودرقطني في «مستدرك» ٣٠٦٧ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) أخرجه طبري في «الأوسعة» ٨٧٠٣، ودرقطني في «المستدرك» ٣٠٦٦ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال طبري:

لا يروى هذا الخبر (لا كلباً ضارباً) إلا في حديث ضعيف، تعذر به معتنى ابن الصياح. قال بدرقطني: المثنى ضعيف.

ونظر كتب التراجم.

(٥) أخرجه أحمد في «المعنى» ومعرفة بوجاهة رواية ابنه عبد الله * (٢/ ٢٩٢) وقد. هذا، قال:

(٦) في «المعنى» التحريم.

(٧) (٢٢٨/٩).

أكله، لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد، وقال في رواية عنه، قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحر دون العبد، وعلموا هذه الأحاديث وشبهها.

و حنَّ الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ احتجَم، وأعطى الحجَّام أجره. قلوا: ولو كان حراماً لم يُعصه، رواه البخاري ومسلم^(١)، وحملوا هذه الأحاديث لني في النهي على التنزيه. ولا ارتفاع من^(٢) دية الاكتساب^(٣)، والحث على مكارم لأخلاقي ومعاشي الأمور، ولو كان حراماً سم يُترَفَق به بين الحر والعبد، فإنَّه لا يجوز للرحل أن يُطعم عبده ما لا يحل.

وأما (النهي عن ثمن الشُّور) فهو محمول على ما^(٤) لا ينفع، أو على أنَّه نهى تنزيه، حتى يعتاد الدسَّ هبته وإعارته والسماحة به، كما هو الغالب، فإنَّ كونه مما ينفع ويباحه صَحَّ البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهب ومذهب العلماء كافة، لا ما حكى ابن المنذر عن أبي هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد: أنَّه لا يجوز بيعه^(٥)، واحتجوا بالحديث.

وأجاب الجمهور عنه بأنَّه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأمَّا ما ذكره الخطابي وأبو عمر بن عبد البر، من أنَّ الحديث في النهي عنه ضعيف^(٦)، فليس كما قالوا، بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البر أنَّه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة، غلط منه أيضاً؛ لأنَّ مسنداً قد روه في «صحيحه» كما ترى من رواية تعقل بن عبيد الله، عن أبي الزبير، فهذا ثقتان ورواه^(٧) عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم.



(١) البخاري: ٥٦٩٩، ومسلم: ٤٠٤١، وأخرجه أحمد: ٢٣٢٧.

(٢) في (ن): من.

(٣) في (م): ولا؛ في (أ): الاكتساب.

(٤) في (م): أنه.

(٥) الذي حكاه عن الشُّور في الأوسط: (١١/٧٠٤) ولا لإشراقة: (١٤/١٥) أنهم كرموا بيعه وثمنه.

(٦) الخطابي في معالم السنن: (٢/٤٤٧)، وابن عبد البر في التمهيد: (٨/٤٠٧ - ٤٠٣).

(٧) في (ج): رواية.

١٠ - [باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها

إلا بصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك]

[٤٠١٦] ٤٣ - (١٥٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ

عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. [أحمد ٥٩٢٥ - مطبوعاً، والبخاري ٣٣٢٣ -

[٤٠١٧] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ،

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ

تُقْتَلَ. [أحمد، ٥٧٧/٥ مطبوعاً] [أو نظراً ٤٠١٦].

[٤٠١٨] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ. حَدَّثَنَا يَشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنِّصِ - حَدَّثَنَا

إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ - عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرٍ بِقَتْلِ

الْكِلَابِ، فَتَبِعْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِذَا لَقِيتُ كَلْبَ الْمُرِيَّةِ

مِنْ أَهْلِ الْبَدِيَّةِ، يَتَّبِعُهَا. [أحمد ٤٧٤٤] [رواه ٤٠١٦].

[٤٠١٩] ٤٦ - (١٥٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرَو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَشِيَّةً - فَقِيلَ

باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها

إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ). وفي رواية. (أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَأُرْسِلَ فِي أَقْطَارِ

الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ).

وفي رواية: (كَانَ بِأَمْرٍ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، فَتَبِعْتُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ، حَتَّى إِذَا

لَقِيتُ كَلْبَ الْمُرِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتَّبِعُهَا).

لا بن عمر: إنَّ أبا هريرة يقول: أو كلب رزع. فقال ابن عمر: إنَّ لأبي هريرة رزعا.

[٤٧٠] ٤٧ - (١٥٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنْ الْمَرْأَةُ تَقْدُمُ مِنَ الْبَابِ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَاتٍ، ثُمَّ نَهَى لَيْثُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَيْهَمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ». (أحمد: ١٦٥٧٥).

[٤٧١] ٤٨ - (١٥٧٣) حَدَّثَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ مُعَدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي لَيْثٍ: سَمِعَ مُصَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغَفَّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بِاللَّهِمْ وَيَا أَلِ الْكِلَابِ؟» ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ. (أحمد: ١٦٥٨٠)

[٤٧٢] ٤٩ - (١٥٧٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَفْعِي بْنُ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَجِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَيْهَدِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُنْهٌ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ بْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالرَّزْعِ. (أحمد: ١٦٥٨٠).

[٤٧٣] ٥٠ - (١٥٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَا: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ

لا بن عمر: إنَّ أبا هريرة يقول: أو كلب. رزع. فقال ابن عمر: إنَّ لأبي هريرة رزعا.

وفي رواية جابر: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، حتى إن المرأة تقدم من الباب يتكلم بكلمات، ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتلها، وقال: «عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان»).

وفي رواية ابن المغفل قال: (أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب، ثم قال: «ما بالهم وبأل الكلاب؟» ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم) وفي رواية له: (في كنب الغنم والصيد والرزع).

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ^(*)، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ٩٩٢٨، صحيح: ٥٨٨٢].

[٤٠٢٤] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ١٥٤٩، (النظر: ٤٠٢٣)].

[٤٠٢٥] ٥٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». [أحمد: ٤٩٤٤، صحيح: ٥٨٨٠].

[٤٠٢٦] ٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حُرْمَلَةَ - عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ». - (النظر: ٤٠٢٣).

[٤٠٢٧] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا». قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ» وَكَانَ ضَاحِكٌ حَرْثٍ. [إسهم: ٥٧٥٢، (النظر: ٤٠٢٣)].

وهي حديث ابن عمر: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانًا» - وفي رواية له: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا»^(١)، وفي رواية: «يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

(٥) الكلب: القديري: هو المعلم، لصيد المعتد به.

(١) قوله: وفي رواية له: «مَنْ اقْتَنَى...» إلى هذا لموضع سقط من (ص) و(هـ).

[٤٠٢٨] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حُمَيْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَهْلِي دَارٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَا شِئِيَ أَوْ كَلَبَ صَائِدَ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ».

[النسب ٤٠٢٣].

[٤٠٢٩] ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ رَزْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

[أحمد ٥٢١٥] [والموطأ ٤٠٢٣].

[٤٠٣٠] ٥٧ - (١٥٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا مَا شِئِيَ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلَّ يَوْمٍ». وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ «وَلَا أَرْضٍ». [نظر ٤٠٣٢].

[٤٠٣١] ٥٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ لُؤْهَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَا شِئِيَ أَوْ صَيْدٍ أَوْ رَزْعٍ، انْقُصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

[أحمد ٧٦٦١] [والموطأ ٤٠٣٢].

قَالَ لُؤْهَيْرِي: فَذَكَرَ ابْنُ عُمَرَ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَ هُرَيْرَةَ، كَانَ صَاحِبَ رَزْعٍ.

[٤٠٣٢] ٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَمُ الدَّسْتَوَائِي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ

ولم يرواية أبي هريرة. «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلَبٍ صَيْدٍ وَلَا مَا شِئِيَ وَلَا أَرْضٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

قِيرَاطَانِ كُلَّ يَوْمٍ». وفي رواية له: «إِنَّهُ يَنْقُصُ^(١) مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا».

(١) أي (يس) و(هـ): ينقص.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ، إِلَّا كَلْبَ حَرْبٍ أَوْ حَاشِيَةٍ». [تجويد: ١٠٩٤٣، سنن أبي داود: ٢٧٣٧].

[٤٠٣٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنِّبِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةٌ. [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٥] ٦٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَغْنِي ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمِيعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلَا غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ». [نظر: ٤٠٣٢].

[٤٠٣٦] ٦١ - (١٥٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْمَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُؤْءَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ». قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا، الْمَسْجِدِ. [تجويد: ٢٧٩٧٣، سنن أبي داود: ٢٧٣٧].

[٤٠٣٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حَجَرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْمَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ وَقَدْ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّيْخُ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نظر: ٤٠٣٦].

وفي رواية سفيد بن أبي زهير - «مَنْ افْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِبْرَاطٍ».

الشرح:

أجمع العلماء على قتل الكلب الكلب، والكلب العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه فقال:

«مأمٌ لحرمين من أصحابنا - أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كدها، ثم نسح ذلك ونهى عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشريع على ليهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها، سواء الأسود وغيره^(١)». ويستدل لقا ذكره بحديث ابن المَعْقِل.

وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى لأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما سئني من كذب لصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا، هل كلبٌ لصيد ونحوه منسوخ من العموم، لأدب في حكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع، أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال. وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها واليهي عن قتلها إلا الأسود البهيم.

قال القاضي وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتل جميعها، ثم نهى عن قتل^(٢) ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية^(٣). وهذا الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المَعْقِل مخصوصاً بما سوى الأسود، لأنه عامٌ فيخص منه الأسود بالحديث الآخر.

وأما اقتناء الكلب^(٤) لمذهب أنه يحرم اقتناء كلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزراع وللماشية.

وهل يجوز لحفظ الدور وللدروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجوز، لطواهر الأحاديث، فإنها مبسوحة بالنهي إلا لزوع أو صيد أو ماشية. وأصحهما^(٥) يجوز قيساً على الثلاثة عملاً بالعدة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة.

وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصيد أو الزرع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: يجوز.

(١) انتهاء المطالب لي دراية لمذهب. (٤٩٤/٥)

(٢) في (س) و(هـ): قتل.

(٣) وإجماله المعلوم: (٢٤٢/٥).

(٤) في (ص) و(هـ): الكلاب.

(٥) في (ص): أصح.

قوله: (قال بن عمر: إن لأبي هريرة زوعاً)، وقول^(١) مسلم في الرواية الأخرى: (وكان أبو هريرة يقول: «أو كلب حريث»، وكان صاحب حريث).

فإن العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة، ولا شكاً فيها، بل معناه: أنه لما كان صاحب زرع وحراثته، فحفظه وحفظه، والحديث أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اتخاذ الزرع من رواية بن المغفل، ومن رواية سعيد بن أبي زهير، عن النبي ﷺ، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعيم^(٢) النخعي، عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، ورواها في حديثه الذي كان يرويه بدوتها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ رواها، ونسبها في وقت فتركها.

ولاحصل أن أبو هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

قوله ﷺ: «بالأسود البهيم ذي النقطتين، فإنه شيطان» معنى «البهيم» الحائض السود، وأما (نقطتين) فهما نقطتان معروفتان^(٣) يمشيان فوق عيئه، وهذا مشاهد معروف.

وقوله ﷺ: «فإنه شيطان» احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابه في أنه لا يجوز صيد لكب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، ويؤيد أجل صيد الكلب، وقد انشأ في حديث وجماهر العلماء: يحل صيد الكلب الأسود غيره، وليس المراء بالحدوث إخراجاً من جنس الكلاب، ولهذا لم يُلح في إياه وغيره وجب غسله كما يغسل من دسغ الكلب الأبيض.

قوله ﷺ: «ما بالهم وبال الكلاب» أي: ما شأنهم؟ أي: ليركبوها.

قوله ﷺ: «مراقتي كلباً إلا كلب ماشية أو ضاري» هكذا هو في معظم النسخ: «ضاري» بـ«ض» وفي بعضها: «ضارياً»، بالالف بعد الباء منصوباً، وفي الرواية الثانية: «من قنتي كلباً إلا كلب ضارياً».

(١) في (ج) و(هـ): وقال

(٢) قوله، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم واسمه: عبد الرحمن بن أبي نعيم، مكرر في (ج)،

(٣) في (ج): معروف

وذكر القاضي^(١) أن الأول روي: «ضاري» بالياء، و«ضاري» بحذفها، و«ضارياً»، فأما «ضارياً» فهو ظاهر الإعراب، وأما «ضاري» و«ضاري»، فهما مجروران على العطف على «ماشية»، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفتها، كـ(ماء البارد)، و(مسجد السجدة)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْلِبُ الْفَرَسَ﴾ (نقص ٤٤)، ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ (النحل ٢٣٠) وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في (ضاري) عنى اللغة القلبية في ثباتها في المنقوص من غير ألف ولا ميم، والمشهور حذفها.

وقيل: إن لفظة (ضار) هي صفة للرجل لصائد الكلاب المعتاد للصيد، قسماء ضارياً، مستعارة، كم في الرواية الأخرى: «إلا كلب ماشية، أو كلب صائده».

وأما رواية: «إلا كلب ضارية» فقالوا: تقديره: «إلا كلب ذي كلاب ضارية»، والضاري: هو المعلم لصيد المعتاد له، يقال منه: ضري الكلب يقري، كضري يشرى، ضراً وضراوة، وأضره صاحبه، أي: عوّده ذلك، وقد ضري بالصيد، إذا ألهج به، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «إِنَّ لِلْحِمِّ^(٢) ضِرَاةً كَضِرَاةِ الْخَمْرِ». قال جماعة: معناه: أن له عادةً ينزع إليها كعادة الخمر، وقال الأزهري: معناه: أن لأهله عادةً في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمتها وعادتها في ملازمته^(٣)، فكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها، كذلك من اعتاد اللحم^(٤).

قوله عليه السلام: «نقص من أجره» وفي روايات^(٥): «من عمله كل يوم قيراطان» - وفي رواية: «غير طه»، فأما رواية: «عمله» فمعناها: من أجر عمله.

وأما (لقيراط) هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد بنقص جزء من أجر عمله. وأما اختلاف الرواية في (قيراط) أو (قيراطين)، فقيل: يستعمل أنه في نوحين من الكلاب، أحدهما أشد أذى من الآخر، أو لمعنى فيه^(٦)، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة

(١) في (إكمال المعلم): (٤٤٤/٥).

(٢) في (نق): للحم، والأثر أخرجه مالك في «الموطأ»: ١٧٩٩ وفيه تقطع.

(٣) قوله: وعادتها في ملازمته، مقطع من (عن) و(قد).

(٤) في (نق): (٤٦/١٢).

(٥) في (عن) و(ها): رواية.

(٦) في (عن) و(ها): ولمعنى فيها.

خاصة، لزيادة فضله، ولقيراط في غيرها، أو القيراط في المصايد ونحوها من القرى، ولقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمتين، وذكر القيراط أولاً، ثم زد التعليل فذكر القيراطين.

قال برويني من أصحاب في كتابه «لبحر»: «ختلفوا في المراد بما ينقص منه، فقيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من استقبله».

قال: وختلفوا في محل نقص لقيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهر، وقيراط من عمل الليل، وقيل^(١): قيراط من عمل العرض، وقيراط من عمل النقل، والله أعلم.

واختلف العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته سببه، وقيل: ليد يلحق المائتين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقضه إياهم، وقيل: لأن ذلك عقوبة له لاتخاذ ما لهي عن اتخاذه وعصيانه في ذلك، وقيل: لئلا يبدل به بين ووجه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب، والله أعلم.

قوله **﴿مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُعْنِي عَنْهُ زَرْعٌ وَلَا مَرْعًا﴾**، مراد بالضرع الماشية، كما في سائر الروايات، ومعناه: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لغير زَرْعٍ وَمَاشِيَةٍ».

وقوله: (وَلَمْ عَلَيْهِمْ سَفِيَانُ بْنُ أَبِي زَهْرٍ الشَّشَنِي^(٢))، هكذا هو في معظم النسخ، بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة أيضاً ثم همزة مكسورة، مسبوكة إلى أَرْدَشُوَّة، بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة مكسورة ثم هاء، ووقع في بعض نسخ المعتمدة. (الشَّشَنِي) بالواو، وهو صحيح على إرادة تسهيل، ورواه بعض رواة البخاري: (شَّشَنِي) بضم النون على الأصل^(٣).



(١) في (م) و(هـ): آر

(٢) في (خ) و(ص): شَشَنِي، وكذا نسخة إس أرد شُوَّة كما في (ب) في بهاب الأنساب: (٢/٢١١)، و«لعمروس (المجيد): (ششأ)، و«تاج لعمروس»: (ششأ).

وحدث من (هـ)، وهي كذلك في صحيح بخاري ٣٣٢٥ - وكذا ذكر انتماء إليها سمعني في «الأنساب» (٨/١٥٧).

(٣) لم ألق على هذه الرواية، تنظر روايات في «صحح لاري» (٤/٩٢)، ولإرشاد السبكي: (٥/٣١٧).

١١ - [باب حل أجرة الحجامة]

[٤٠٣٨] ٦٢ - (١٥٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِضَاعَتَيْنِ مِنْ صَعَامٍ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَوَاجِو، وَقَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَذَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، أَوْ: هُوَ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمْ». [٥٧١٠] [أحمد: ٩٦٨٨٣، وإسحاق: ١٥٦٩٦].

[٤٠٣٩] ٦٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هُرَاقٌ - يَعْنِي الْقَزَارِيَّ - عَنْ حَمِيدٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَذَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ، وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، وَلَا تُعَذِّبُوا صِيبَانَكُمْ بِالْعَمْرِ». [١٠٣٠].

باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه لأحاديث: (أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجامة أجره). (قال ابن عباس: ولو كان سحاً لم يُعطه) وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب^(١) بيانُ اختلاف العلماء في أجرة الحجامة. وفي هذه الأحاديث إباحة نفس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية. وفيها إباحة السدوي وإباحة الأجرة على المعالجة بالتطبيب. وفيها الشفاعة إلى أصحاب الحقوق ولستيون في أن يُخَفَّفُوا منها. وفيها حوارٌ مع درجة العبد برغاء ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن يقول السيد لعبده: تُكَسِّبُ وتُعْطِينِي مِثْلَ كَسْبِ^(٢) كل يوم درهمًا مثلاً وأب في لك^(٣)، أو: في كل أسبوعٍ كذا وكذا، ويُسْتَرْطَ رضاهما.

قوله: (حجمه أبو طيبة) هو بطاء مهسلة مفتوحة ثم ياء ممتدة تحت ثم باء موحدة، وهو صمد لبني يَاضَةَ، اسمه: نافع، وقيل غير ذلك.

قوله ﷺ: «فَلَا تُعَذِّبُوا صِيبَانَكُمْ بِالْعَمْرِ» هو بغين معجمة مفتوحة ثم هيم ساكنة ثم زاي، معناه:

(١) ص ٣٧٢ - ٣٧٤ من هذا الجزء

(٢) في (ج): القلاب

(٣) في (ج): لك

[٤٠٤٠] ٦٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جَرَّاشٍ : حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَمِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا حَجَّامًا ، فُحِجَّمَهُ ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ مَدٍّ أَوْ مَدَيْنٍ ، وَكُنْتُمْ فِيهِ ، فَخُفِّفَ عَنْ ضَرِيرَتِهِ . (أحمد : ١٤١٠٣ ، وبيهقاري : ٢٢٨١) .

[٤٠٤١] ٦٥ - (١٢٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ ، بِكَلاَهُمَا عَنْ وَهَّيْبٍ : حَدَّثَنَا بَنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعْطَى . (بكر : ٢٨٨٥) (أحمد : ٢٢٣٧ ، ٢٦٥٩ ، وإبيخارجه : ٢٥٦٩) .

[٤٠٤٢] ٦٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَ لِلْمُطَّلِبِ لِعَبْدٍ - قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ لَيْثِ بْنِ صَةَ . فَأَعْطَاهُ لِنَبِيِّ ﷺ أَجْرَهُ ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ ، فَخُفِّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيرَتِهِ ، وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ . (أحمد : ٣٤٥٧ [و نظر : ٤٠٤١] .

لا تُغْمِزُوا خَلْقَ الصَّبِيِّ بِسَبَبِ الْغُدَّةِ^(١) ، وهي وَجْعٌ لِحَلْقٍ ، بل دأبوه بالقُسْطِ الْبَحْرِيِّ ، وهو الْعُودُ الْهِنْدِيُّ .



١٢ - [باب تحريم بيع الخمر]

[٤٠٤٣] ٦٧ - (١٥٧٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَائِرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِعْ» قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَرِّضُ بِالْخَمْرِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ سَيُزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ». قَالَ: فَمَا لَيْسْنَا إِلَّا بِسِيرٍ حَتَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِعْ» قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا».

قوله: «فَسَفَكُوهَا» يعني: أَرَاقُوهَا.

وفي هذا الحديث دليل على أَنَّ الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره. وهي لمسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أَنَّهُ لَا حَكَمَ وَلَا تَكْلِيفَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، لقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُتَّبِعِينَ حَتَّى تَنْتَ رَسُولُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٥]. ولشأن: أَنَّ أَصْلَهَا عَلَى تَحْرِيمٍ حَتَّى يَرِدَ الشَّرْعُ بِغَيْرِ ذَلِكَ. والثالث: عَلَى الْإِبَاحَةِ. والرابع: عَلَى الْوَقْفِ.

وهذا لخلاف في غير انتفاس ونحوه من الضرورات التي لَا يُمكنُ الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف، إلا على قول مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاق.

(١) في هذا الموضع والموضع الآتي يقع في (خ) - بيع.

[٤٠٤٤] ٦٨ - (١٥٧٩) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ - رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغَلَةَ السَّبْيِيِّ - مِنْ أَهْلِ مِصْرَ - أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَجُلًا أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةً خَمْرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قَالَ: لَا، فَسَرَّ إِنْسَانًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمْ سَارَوْتَهُ؟» فَقَالَ: أَمَرْتُهُ بِبَيْعِهَا. فَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» قَالَ: فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا. (احمد ٣٧٣).

وفي هذا الحديث أيضاً بطلان النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه ﷺ نصحتهم في تعجيل الانتفاع بها بما دامت حلالاً.

قوله ﷺ: «فَلَا يَشْرَبْ وَلَا يَبِيعْ». وفي لرواية الأخرى: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه، ولعلته فيها عند الشافعي وموافقه كونها نجسة، أو ليس فيها منفعة مقصودة مباحة، فيلحق بها جميع المجاسات، كالسُّرْجِين^(١) وقُرَيِّ النِّعَمِ وغيره، وكذلك يلحق بها ما ليس فيه منفعة مقصودة، كالسباع التي لا تصلح للاستخدام، والحشرات، والحبة الواحدة من الحنطة، ونحو ذلك. فلا يجوز بيع شيء من ذلك.

وأما الحديث المشهور في كتب السنن، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ بَيْعَهُ^(٢)»، فمحذور على أن المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والبعل والحصار الأهلي، فإن أكلها حرم، وبيعها جائز بالإجماع.

قوله ﷺ: «فَمَنْ أَدْرَكْتَهُ هَذِهِ الْآيَةَ أَي: أَدْرَكْتَهُ حَتَّى رُبِعْتَهُ، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الْبَيْعَ﴾ (المائدة: ٩٠) الْآيَةَ.

قوله: (فاسْتَقْبَلَ النَّاسَ مَا كَانَتْ هُنْدُهُمْ مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْعِلْيَةِ، فَسَقَّوْهَا) هذا دليل على تحريم

(١) هو الرين الذي هو زوث الحيوانات من بقرة وغيره.

(٢) أخرجه أبو داود: ٣٤٨٨، وأحمد: ٢٢٢١، وهو حديث صحيح.

[٤٠٤٥] (. . .) خَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بِمُثْلِهِ . [نشر ١٠٤٤] .

تحريمها ، ووجوب المبردة بإفاتها ، وتحريم إمسكها ، وأبو جابر المتخلف لبيته الشيء ﷺ بهم وبها هم عن إفسادها ، كما نصحتهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها ، وكما نبه أهل المشقة لمية على ذبائح جلدها ولا تنفع به^(١) ، ومن قال بتحريم تغليبها وأنها لا تطهر بذلك أشد فعي وأحمد والغنيري^(٢) ، وما أشبه في أصح الروايتين عنه . وجوزها الأوزاعي وليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه ، وأما إذا تغلبت بنفسها خللاً فتطهر عند جميعهم ، إلا ما حكى عن سحنون المالكي أنه قال : لا تطهر .

قوله : (عن عبد الرحمن بن وَغْلَةَ السَّيِّي) هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة ، منسوبة إلى سَبَا . وأما (وَغْلَةَ) فيفتح الواو ويسكن العين المهملة ، وسبق بيانه في آخر كتاب لفهارة في حديث «ذبايح»^(٣)

قوله ﷺ لسي أهدى إليه الخمر : (أهل علمك أن الله قد حرّمها^(٤) قال : لا) أهل السؤال كان ليعرف حاله ، فإن كان عالماً بتحريمها^(٥) أنكر عليه هديتها وإمسكها وحملها ، وعزّره على ذلك ، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذّره ، والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتها ذلك ، وفي هذا أن من تركب معصية جاهلاً بتحريمها لا إثم عليه ولا تعزير .

قوله (فسار إنساناً) ، فقال له النبي ﷺ : «مَ سَارَوْتَهُ؟» قال : «امرئته بييعها» المساور الذي خدطه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدي الرواية ، كلها جاء مثبت في غير هذه الرواية ، والله رجل من قوس ، قال القاضي : وغيط بعض الشارحين فظن أنه رجل آخر^(٦) .

(١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : قصص على مولاة جيمونة بشاة ، فماتت ، فقرأ بها رسول الله ﷺ فقال : أهلاً أحلّم إقامها فنبهتموه فانفتحتم به^(١) ، فقالوا : «بها ميتة؟» فقال : «إنها حرام أكليها» . أخرجه مسلم ٨٠٦ ، واللعن له ، راجعاً : ١٢٩٢ ، وأحمد : ٢٦٧٩٥ .

(٢) في (ص) و(هـ) : البردي ، وهو تصحيف . ونظر إكمال المعلم : (٥/ ٢٥٠)

(٣) برقم : ٨١٢ (٢/ ٢٤٢)

(٤) في (ج) : بتحريمه

(٥) إجماع المعلم : (٥/ ٢٥١)

[٤٠٤٦] ٦٩ - (١٥٨٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي النَّضْحِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ. [المحدث: البخاري، ٢٤٩٦١، وصححه: ٢٠٨٤].

وفيه دليلٌ لجواز سؤال الإنسان عن بعض الأسرار، وإن كان مما يجب كتمانُه كتمه وإلا قبله.

قوله: (فتفتح المزة) هكذا وقع في أكثر النسخ: (المز د) بحذف الهاء في آخره، وهي بمعنى: (المزاد) بالهاء، وقد في أول الحديث: (أهدى رواية) وهي هي، قال أبو عبيد: هم بمعنى ^(١)، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مَزْدَة، وأما الرواية فاسمٌ لمبعر خاصة ^(٢)، ولحذف قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدلُّ لأبي عبيد، فإنه سمع رواية، ومزادة، قال: - سُميت رواية؛ لأنها تروى صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يُزَوَّد فيها الماء في سفر وغيره، وقيل: لأنه يُزَد فيها جلدٌ لتتسع.

وفي قوله: (فتفتح ^(٣) المز د) دليلٌ لمذهب الشافعي والجمهور أنَّ آوائي لخمير لا تُكسر ولا تُشَل، بل يَرَوْنَ ما فيها، وعن مالك روايتان: إحداهما: كالجمهور، والثانية: يكسر الإنداء ويُشَقُّ السَّدء، وهذا ضعيف لا أصل له. وأما حديث أبي طلحة: أنهم خسرو اللذان ^(٤)، فإلما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمرٍ النبي ﷺ.

قوله: (لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في لربا، خرج ^(٥) رسول الله ﷺ فاقترأهنَّ على الناس، ثم حرم التجارة في الخمر).

قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المدية، وهي نزلت قبل آية لربا بمدة طويلة، فإنَّ آية لربا آخر ما نزل أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخير ^(٦) بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أخير به مرة أخرى بعد نزول آية الرد.

(١) تهذيب الحديث: (١٥٦/٢) و(٢٤٤).

(٢) إصطلاح لمنقول: ص ٢٣٤.

(٣) في (خ): بفتح.

(٤) أخرجه البخاري: ٧٢٥٣، ومسلم: ٥١٣٨.

(٥) في (خ): حرم.

(٦) في (خ): آخر.

[٤٠٤٧] ٧٠- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْرَأَنَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتْ الْآيَاتُ مِنْ تَحْرِيمِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا، قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ. [احمد ٢٤١٩٣]

[رواه ٤٠٤٦]

توكيداً ومبالغة في إشاعته، ونحوه حظر المجنس من لم يكن بلغه تحريم التجارة ليها قبل ذلك^(١)، والله أعلم.



١٣ - [باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام]

[٤٠٤٨] ٧١ - (١٥٨١) حَدَّثَنَا قُسَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُلْذَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه» فَأَكَلُوا ثَمَنَهَا» - [الجمعة، ١٤٤٧، والبحاري، ٢٢٣٦].

باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام

قوله: (عن جابر أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُلْذَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ، فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه» فَأَكَلُوا ثَمَنَهَا» - [الجمعة، ١٤٤٧، والبحاري، ٢٢٣٦].

وأما قوله ﷺ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» فمعناه: لا تباعها^(١)، فَإِنَّ بَيْعَهَا حَرَامٌ، والصمير في «هو» يعود إلى البيع لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه، أنه يجوز^(٢) الانتفاع بشحوم الميتة في ضلّي السفن والاستصباح بها، وغير ذلك مع ليس بأكل ولا في بدن آدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن جرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً، لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة، إلا ما يخص وهو الجلد المذبوح.

وأما الزيت والسمن وحمول من لأدهان التي أصبحت نجاسة، فهل يجوز الاستصباح بها، ولحمه

(١) في (ص) و(هـ): تباعها

(٢) في (ج) و(هـ): يجوز

[٤٠٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ. (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّنِيثِ. راجع ١١٤٩٥. وسنذكر تعليقاً صفة

الجزء بعد ١٢٢٥٤.

من الاستعمال في غير لأكل وغير لبدن، أو يُجعل من الزيت صابون، أو يُطعم العسل لمتنجس للنحل، أو يُصوم لمينة لكلايه، أو يُطعم لطعام لنجس لدوابه؟

فه خلاف بين السلف، الصحيح من مذهب جواز جميع ذلك، ونقله القاضي^(١) عن مالك وكثير من أصحابه^(٢) وللشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد، قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى، ونقاسم بن محمد ومالك بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه وسيف وغيرهم بيع زيت النجس إذا لُبِسَ. وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الاستداع بشيء من ذلك كله في شيء من الأشياء، والله أعلم.

قال لعلماء: وفي عموم تحريم بيع لمينة أنه يحرم بيع جثة الكافر، إذا قتلناه وصلت الكفارة شراره أو دُفِعَ عوصه عنه، وقد جاء في الحديث: أن نوافل بن عبد الله المخزومي قتل المسلمون يوم الخندق، فذل الكفار في جسد عشرة آلاف درهم للنبي ﷺ فلم يأخذها، ودفعه إليهم^(٣)، وذكر الترمذي حديثاً نحوه هذا^(٤).

قال أصحابنا: العلة في منع بيع المينة والحمر والخنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، ولعله في لاصنام كونها ليس فيها متعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت يستفاد برضاها ففي صحة بيعها

(١) بعده في (خ) كلمة غير معجزة.

(٢) في (ص) و(هـ) المسحاة، ينظر [إكمال المعلم]: (٢٥٥/٥).

(٣) تفسير التوبة لابن هشام ج١ ص ٥٧٣.

(٤) رقم: ١٨١٢ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المشركين أرادوا أن يشعروا جسد رجل من المشركين، فأبى النبي ﷺ أن يسلمهم

وأخرجه أحمد ٣٠١١ وإسناده ضعيف

[٤٠٥٠] ٧٢ - (١٥٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَدُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ حُمْرُ أَنْ سَمُورَةَ بَاعَ حُمْرًا فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ سَمُورَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا فَبَاعُوهَا» ٤.

[أحمد: ١٧٧٠ وصحري: ٢٢٢٣].

[٤٠٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَمٍ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ دُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مَثَلَهُ. هر ٢٤١٥٠.

[٤٠٥٢] ٧٣ - (١٥٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثَمَانَهَا».

[أحمد: ١٠٦٤٨ موطأ] [وطي: ٤١٥٢].

[٤٠٥٣] ٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا لَئِمَّةً». [صحري ٢٢٢٤] [وطي: ٤٠٥٢].

خلافاً مشهوراً لأصحابنا، منهم من معه ظاهر سهي وإطلاعه، ومنهم من جوره اعتماداً على الانتفاع برفضها، وتاول الحديث على ما لم يُنتفع برفضه، أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة وأما الميتة واحمر ولخنزير فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم.

قال القاضي: تضمن هذا نصي أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه ولا يحل أكل نمسه، كما في الشحوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود وملاحمة بأب لابن داود من أبيه جارية كان الأب يملكها فباعتها فحرم على الابن ويحل له بيعها بالإجماع وأكل نمسه.

قال القاضي: وهذا تحريم على من لا علم عنده؛ لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا، ونسب دون غيره من نسب، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وبيعه، بخلاف شحوم فإنها محرمة المقصود.

منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة لأكل على كل واحد^(١)، فكان ما عبد الأكل^(٢) تابعاً له، بخلاف معلومة الأب^(٣)، والله أعلم.



(١) في (عن) و(ع): أحد.

(٢) قوله: على كل واحد فكان ما عبد الأكل، مكررة في (ع).

(٣) [قال المصنف]: (٥/ ٢٥٦ - ٢٥٧).

١٤ - باب الرِّبَا

كتاب الرِّبَا^(١)

(الرِّبَا) مقصور، وهو من: رَبَّ يَرْبُو، فيُكْتَبُ بالألف، وتثنيته: رَبَّانٍ، وأجاز الكوفيون كُتِبَ وتثنيته بالياء، لتسبب الكسرة في أوله، وغلظهم المصنفون.

قال العلماء: وقد كثرت في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبوا بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الجيرة، ولغتهم: الرِّبُو، فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سَمَّال^(٢) العدوي بالواو، وقرأ حمزة واليكساني بالإمالة بسبب كسرة لراء، وقرأ الياقون بالتصغير لفحة الياء، قال: ويجوز كُتِبَ بالألف والواو والياء.

وقد أهل اللغة: والرباء، بالميم والمد، هو الرب، وكذلك الرُّبِيَّةُ بضم الراء، ولشخصه لغة في الرِّبَا.

وأصل الرب الرِّبْدَةُ، يقال: ربا الشيء يربو إذا زاد، وأربنى الرجل وأزنى عامل بربى.

وقد أجمع المسلمون على تحريم الرب في الجملة، وإن اختلفوا في ضابطه وتفاريقه، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ١٧٥]، والأحاديث فيه كثيرة مشهورة، ونصَّ النبي ﷺ في هذه الأحاديث على تحريم الرب في ستة أشياء: الذهب، والفضة، والزر، والشعير، والتمر، والملح، فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة، بناءً على أصلهم في نقلي لقباس، وقد اجمع العلماء سواهم: لا يختص بالستة، بل يتعدى إلى ما في معادها، وهو ما يشاؤون في لغة.

واختلفوا في العلَّة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: لعلَّة في الذهب والفضة،

(١) في (ص) و(هـ) وفي نسخة من «صحيح مسلم». - باب الرِّبَا

(٢) في (ج) أبو سعيد، وفي (ص)، أبو سَمَّال، والعلب من (هـ)، وهو الصوت، وأبو السَّمال هو قُصْب بن هلال، به قراءة شاذة، روى عنه أبو زيد سعيد بن الأوس الأنصاري، توفي (١٦٠هـ). ينظر «تاريخ الإسلام» ١/١٨٧، وإعانة نهاية: (٢٧/٢).

كونهما جنس لاثنين، فلا يتعدى لربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها، لعدم المشاركة،
قال: والعلة في الأربعة لباقية كونها مطعومة، فيتعدى الرب منها إلى^(١) كل مطعوم.

وأما مالک فقال في الذهب والفضة كقول الشافعي، وقال في الأربعة: العلة في كونها تدخّر
للثبوت وتصلح له، فعلى إلى الشريب؛ لأنه كالتمر، وإلى القليلة^(٢) لأنها في معنى لمر ولشعر.

وأما أبو حنيفة فقال: العلة في الذهب والفضة لوزن^(٣)، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل
موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالجص والأشنان وغيرهما.

وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: لعلة في الأربعة كونها مطعومة، موزونة أو
مكيّنة، بشرط^(٤) الأمرين، فعلى هذا لا رية في البطح والتمر جل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن.

وأجمع العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في لعلة متفاضلاً مؤجلاً، وذلك كبيع
الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير، وغيره من المكيل.

وأجمع على أنه لا يجوز بيع الربوي بجنسه، أحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز تفاضلاً إذا بيع
بجنسه خالاً، كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفريق قبل التدبّص إذا باعه بجنسه، أو بغير جنسه
مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعير، وعلى أنه يجوز التفاض عند اختلاف
الجنس إذا كان يد بيد، كصاع خبطة بصاع شعير، ولا خلافة بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما
سلكه ابن شاذان، والله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة.

قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة، سُميت (مُراظلة)، وإذا بيعت الفضة بذهب
سمي (ضرف)، وإنما سمي صرفاً لضرفه عن مقتضى البياعات من جواز تفاضل والتفريق قبل القبض
ولتأجيل، وقيل، من صرفتهما، وهو تصويتهما في لعبان، والله أعلم.

(١) في (خ) في

(٢) فظنه جمعها غطاني - هو اسم جامع لنحوه التي تُطخ وتُخر في سبب وتخم ومن، مثل العسل والبقلاء واللوباء
والجص والأرز والنسيم، ريس بفتح والشعير من القصب - يطره مصباح سيره (نص)، ولا بد من (نص)

(٣) في (خ) ووزن

(٤) في (خ) مشروط

[٤٠٥٤] ٧٥- (١٥٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» - [مكرر: ٢٠٦٤] [بخاري: ٢١٧٧] [أبو داود: ٤٠٥٦].

[٤٠٥٥] ٧٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَأْتُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةُ - فَقَدْ هَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَفَعَ مَعَهُ، وَهِيَ حَبِيبَةُ ابْنِ رُمْحٍ: قَالَ نَافِعٌ: - فَقَدْ هَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللَّيْثِيُّ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تُحْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَعَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَتَسَدَّرَ أَبُو سَعِيدٍ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى عَيْنَيْهِ وَأَذْنَيْهِ. فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أُذُنَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا بِدَأَى يَدِهِ» - [مكرر: ٤٠٥٤].

قوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا... سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ» قال النعمان: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق، من جيد وردي، وصحيح ومكسور، وحبي وتبر، وغير ذلك. وسواء الحائض والمخلوط وغيره، ولهذا كله مجموع عليه.

قوله ﷺ: «وَلَا تُشِيفُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ» هو بضم لاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أي: لا تُفصلوا. (والبُفْ) بكسر الشين: لزيادة، ويُصدق أيضاً على النقصان، فهو من الأضداد، يقال: شَفَّ سِرْهَمٌ، يَفْشَحُ السَّيْسُ، يَفْشِفُ بِكَسْرِهَا، إِذَا رَدَّ وَدَّ نَقَصَ، وَأَشْفَعُ غَيْرُهُ يُشْفَعُ.

قوله ﷺ: «وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ» المراد بالنَّاجِز الحاضر، وبالنَّائِب المؤجل، وقد أجمع النعمان على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالقصة مؤجلاً، وكذلك الجنبطة بالجنبطة أو بالشعير، وكذلك كل شئيين شترى في علة الربا، أم إذا باع ديناراً بدينار، كالأهم في الذمة، ثم أخرج كل واحد منهما ليداره، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته، وتقبض في المجلس، فيجوز بلا خلاف عند أصحابنا لأنَّ لشرط أن لا يتفرق بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال ﷺ في الرواية التي بعد هذه.

فَإِنْ تَبِيعُوا شَيْئًا غَائِبًا مِنْهُ بِنَاجِزٍ، إِلَّا بِدَأَى يَدِهِ.

[٤٠٥٦] (٢٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِحَدِيثِ اللَّيْثِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (احمد: ١١٤٨٠ [وغيره ٤٠٥٤].

[٤٠٥٧] ٧٧- (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ سُهِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَمِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ» [احمد: ١١١٦٢]. [وغيره: ٤٠٥٤].

[٤٠٥٨] ٧٨- (١٥٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ شَلِيمَانَ بْنَ يَسْرِ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَبِي عَامِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ».

وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً، أو غاب عن المعجس^(١)، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه^(٢) متفقون على جواز الصورة التي ذكرتها والله أعلم.

قوله ﷺ: «وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَمِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ» يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ تأكيداً ومبالغة في الإيضاح.



(١) إكمال المعجم: (٢٦٣/٥).

(٢) بيننا في (ص) و(ع): وغيرهم.

١٥ - [باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً]

[٤٠٥٩] ٧٩ - (١٥٨٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ج)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ أَقُولُ: مَنْ يَضْطَرُّ الدَّرَاهِمَ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ عَمَلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَرْنَا دَهَبَكَ، ثُمَّ لَيْتَ، إِذَا جَاءَ خَادِمَتَا، نُعْطِكَ وَرِقَّتَ، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا، وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنَّهُ وَرِقَّةً أَوْ لَتُرَدَّنَّ إِلَيْهِ دَهَبُهُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّعْمُرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّعْمُرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّعْمُرُ بِالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» [«مستدرج» ١: ١٠٦٠].

قوله ﷺ: «الْوَرِقُ بِالذَّهَبِ رِبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» فيه لغتان: بالمد والقصر، والحمد لأفصح وأشهر، وأصله «هـ» فبدلت الهمزة من الكاف، ومعناه: خُذْ هَذَا، ويقول صاحبه مثله، ولمدة مفتوحة، ويقال أيضاً بالكسر، ومن قصره قال: وزنه وزنُ تحف، ويقال للوح: هَاءٌ، ك: تحفة، وللاثنتين: هَاءٌ كتحف، وللجمع: هؤوا، كخافوا، والمؤنثة: هاءٌ، ومنهم من لا يثنى ولا يجمع على هذه اللغة، ولا يغيرها في التثنية، بل يقول في الجميع: هاء^(١).

قال السيرافي: كأنهم جعلوه صوتاً كصفة، ومن ثبو وجمع قال للمؤنثة: هاءٌ، وهاء^(٢)، لغتان، ويقال في لغة: هاء، بالمد وكسر الهمزة للذكر، وللأنثى: هائي^(٣)، بزيادة ياء^(٤)، وأكثر أهل اللغة ينكرون (هـ) بالقصر، وغنى الخطابي^(٥) وغيره لمحدثين في رواية القصر، وقالوا^(٦): لصوت المد والفتح. وليست بخط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قسبة.

(١) في (ص): هاء وفي (هـ): هاء.

(٢) في (ص): وهاء؛ هـ.

(٣) في (ص): هائي، ويظهر المصحح: (هؤوا)، والقاصص: (هائي).

(٤) في (ص): هاء، ويظهر التمام: هائي.

(٥) في معجم السنين: (٣٧٧/٢).

(٦) في (ص): وهاء؛ وقال.

[٤٠٦٠] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. (المعجم: ١٦٢، والبخاري: ٢٧١٢٤).

[٤٠٦١] ٨٠ - (١٥٨٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي خَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمٌ مِنْ يَسَدٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ، قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثَ أَخِي حَدِيثَ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ غَزَوْتُ غَزَاةً - وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ - فَقَرِئْنَا غَنَائِمَ كَبِيرَةً، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا: آيَةٌ مِنْ عِصْيَةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أَغْطِيَاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عَبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ، فَقَامَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَالْجَلْحِ بِالسِّلْحِ، إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَوْسَى. فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رَجُلٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ قَدْ كُنْتُ نَشِهُدُهُ وَتَضَعُجُهُ فَلَمْ تَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَدْ عَابَدَهُ بِنِ الصَّامِتِ فَأَعَادَ لِقِصَّةَ ثُمَّ قَالَ: لَتُحَدَّثَنَّ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَجَحَ - مَا أَبَالِي أَلَا أَصْحَبُهُ فِي جُنْدِهِ لَيْسَةَ سَوَادًا. قَالَ حَمَادٌ: هَذَا أَوْ لَحْوُهُ. [أحمد: ٢٢٦٨٣، دود ذكر منه معوية: ١٠٠]

قال القاضي: وفيه لغة أخرى: هاءك، بالمد والكاف^(١).

قال العلماء: ومعناه: لتمايُض، ففيه اشتراط التفاضل في بيع الربوي بربوي إذا تفاضل في عنة الربا، سواء تعلق حشبه^(٢)، كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بفضة، ونه^(٣) في هذا الحديث بمختلف الجنس على مقتضاه، وستد^(٤) أصحاب مالك بهذا على أنه يشترط التفاضل عقب^(٥) العقد، حتى لو أخره عن العقد، وقبض لي للمجلس، لا يصح عندهم، ومعينا صحة القبض في المجلس وإن تأخر عن العقد يوما أو أياما وأكثر، ما لم يتفرقا، وبه قال أبو حنيفة وآخرون. وبس في هذا الحديث حجة لأصحاب مالك، وأن ما ذكره في هذا الحديث: أن طمحة بن عبد الله ﷺ أراد أن

(١) ثم قال، القاضي: والكتوبة سموتة. [المعجم: ١٦٢، (٢) ٢٢٦٨٣].

(٢) فيه (خ) حشبه.

(٣) غير موجودة في (ج).

[٤٠٦٢] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. [انظر ٦١] .

[٤٠٦٣] ٨١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّقْدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَكَ شُعْبَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَنْعَبِ، عَنْ هُبَّادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». [احمد ٢٢٧٢٧] .

[٤٠٦٤] ٨٢ - (١٥٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَكَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ لَعَبْدِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ الْمَنَاجِي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ»

يُصَارَفُ صَاحِبُ الذَّهَبِ فَإِذَا خَدَّ الذَّهَبَ وَيُؤَخَّرُ دَلْعُ الْاُتْرَاقِ إِلَى مَجِيءِ الْخَادِمِ، فَبِئْسَ قَائِدًا؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ جَوْرُهُ كَسَدُ الْبَيْعِ، وَمَا كَانَ بَعْدَهُ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ، فَأَبْغَضَ إِيَّاهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَرَكَ الْمَصَارِفَ.

قوله ﷺ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ».

هذا دليلٌ صاهرٌ في أَنَّ بَرَّ وَالشَّعِيرَ صِنْفَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِي وَفَقَهُهُ الْمَحْدِثِينَ وَآخَرِينَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَلَيْثٌ وَالأَوْرَاعِيُّ وَبَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَاشْتِمَ مِنْ مُتَقَدِّمِينَ: أَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ عُمَرَ وَسَعِيدٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسْلَفِ ﷺ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِدُخْنٍ صِنْفٌ، وَلِلدُّرَةِ صِنْفٌ، وَالْأَزَّرُ صِنْفٌ، إِلَّا سَمِثَ بْنَ سَعْدٍ وَبَنِي وَهَبٍ فَقَالُوا: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، الْآخِذُ وَالْمُغْطِي فِيهِ سَوَاءٌ. [مكرر ٤٠٥٤] [أحمد ١١٩٢٨]

بعض ١٠٥٤

[٤٠٦٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا غَمْرُو النَّاقِلُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سَلِيمُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ يَثَلًا يُمِثَّلُ» فَذَكَرَ بِهَيْبِهِ. [أحمد ١١٦٣٥] [رظن ١٠٥٤].

[٤٠٦٦] ٨٣ - (١٥٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ قُضَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّمَرُ بِالتَّمَرِ، وَالْحَنْظَلَةُ بِالْحَنْظَلَةِ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَلِلْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، يَثَلًا يُمِثَّلُ، بَدَأَ يَمِثُّ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، إِلَّا مَا اخْتَلَفَتِ الْوَأَنَةُ». [أحمد ٧١٧١].

قوله ﷺ: التمر زاد أو ردد فقد أربى، معناه. فقد فعل الرب المجرم، فمدفع الزيادة وأخذها عاصيان مريان.

قوله: (فرأى الناس ما أخذوا) هذا دليل على أن البيع المذكور باطل.

قوله: (أن عبادة بن الصامت قال: لنحدثكم ما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية، أو قال: وإن رجعتم) يقال: (رجع) بكسر الهمزة وفتحها، ومعناه دنا وصار كدلاصق بالترغام، وهو التراب، وفي هذا اهتمام بتبليغ السنتين ونشر العلم، وإن كرهه من كرهه لمعنى، وفيه القول بالحق وإن كان المقول له كبيراً.

قوله ﷺ: «بدأ بيد» حجة العلماء^(١) كدفة في وجوب التقابض وإن اختلف الجنس، وجوز إسناد هذا إلى عاتية التفرقة عند اختلاف الجنس، وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعمري لم يبلغه الحديث، فهو باطل كما مخالفه.

قوله: (أخبرنا سليمان الرزبي) هو بفتح الراء والباء الموحدة، منسوب إلى بني ربيعة.

قوله ﷺ: «(إلا ما اختلفت الوأنة)» يعني أجناسه، كما صرح به في الأحاديث البقية.

(١) نجي (ص) و(خ)، للبيهقي.

[٤٠٦٧] (٠٠٠) وحديثه أبو سعيد الأشج: حدثنا المصنف، عن فضيل بن غزوان بهذا الإسناد ولم يذكر: «بدأ بيده». [نظر: ٤٠٦٦].

[٤٠٦٨] ٨٤ - (٠٠٠) حدثنا أبو كريب وواصل بن عبد الأعلى قالا: حدثنا ابن فضال، عن أبيه، عن ابن أبي نعم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب وزناً يوزن، مثلاً يمثل، والفضة بالفضة وزناً يوزن، مثلاً يمثل. فمن زاد أو استزاد فهو رباً». [أحمد: ٧٥٥٨].

[٤٠٦٩] ٨٥ - (٠٠٠) حدثنا عبد الله بن مسleme القحطي: حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الدينار بالدينار لا فضل بينهما، والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما». [مسند: ٤١٧٠].

[٤٠٧٠] (٠٠٠) حديثه أبو الظاهر: أخبرنا عبد الله بن وهب قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني موسى بن أبي تميم، بهذا الإسناد، مثله. [أحمد: ٨٩٣٦].



١٦ - [باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً]

[٤٠٧١] ٨٦ - (١٥٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمُنْهَلِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكُ بِي وَرِفًا نَسِيقَهُ إِلَى الْمُؤَسِّمِ - أَوْ: إِلَى الْحَجِّ - فَبَجَاءَ إِلَيَّ فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَصْلُحُ، قَالَ: قَدْ بَعَثَهُ بِي الشُّوْقُ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: قِيمَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَدِينَةٍ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا لَبَيْعٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا يَبْدُ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيقَهُ فَهُوَ رِبَا» وَاتَّيْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَغْظَمَ بَيْعَ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَارًا، فَقَالَ وَمِثْلَ ذَلِكَ [٣٩٣٩] (انظر ١٠٧٢)

[٤٠٧٢] ٨٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا لَيْثُمًا يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَغْلَمُ، فَسَأَلْتُ زَيْدًا، فَقَالَ: سَلِ الْبَرَاءَ فَإِنَّهُ أَغْلَمُ، ثُمَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ دِينَارًا. [١٨٥٤١] (احمد) و[١٢١٨١] (البخاري)

[٤٠٧٣] ٨٨ - (١٥٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بَرٍّ الْعَوَّامُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِصَّةِ بِالْفِصَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءَ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِصَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا، وَنَشْتَرِيَ الذَّهَبَ بِالْفِصَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَدًا يَبْدُ؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. [٢٠٣٩٥] (احمد) و[٢١٧٥] (البخاري)

[٤٠٧٤] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ [١٤٠٧٣] (انظر ١٤٠٧٣)

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب ديناً) يعني مؤجلاً، أما إذا باعه بوعود في الذمة حال فيجوز كما سبق (١).

قوله: (أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا) يعني سواءً ومتفاضلاً، وشرطه أن يكون حلاً ويتقدماً في المعجلين.

١٧ - [باب بيع القلادة فيها خرز وذهب]

[٤٠٧٥] ٨٩ - (١٥٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ رِيَاحٍ اللَّخْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَصَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِخَيْبَرَ بِقِلَادَةٍ فِيهَا خَزْرٌ وَذَهَبٌ، وَهِيَ مِنْ لَمَعَانِمِ نَبِيعٍ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ، فَتَرَخَ وَاحِدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنْتًا يَوْزَنُ». [مسند أحمد ٢٣٩٣٩]

[٤٠٧٦] ٩٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَرْبُوعٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ حَنْسِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: شَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ قِلَادَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَزْرٌ، فَفَضَّلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ ثِنْتَيْ عَشْرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تُبَاغُ حَتَّى تُفْضَلَ». [مسند أحمد ١٢٣٩٦٢]

قوله: (سمع علي بن رياح) هو يضم يعرب على المشهور، وقيل: بفتحها، وقيل: يقال بانوجهين، فالفتح «سم» هو الضم لقب.

قوله: (عن فصالة بن عبيد قال شريته يوم خيبر قلادة باثني عشر دينارًا، فيها ذهب وخرز، ففضلتها، فوجدت فيها أكثر من ثني عشر دينارًا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: «لا تباع حتى تفضل»).

هكذا هو في نسخ معمدة: (قلادة باثني عشر دينارًا)، وفي كثير من النسخ: (قلادة فيها اثنا عشر دينارًا)، ونقل القدصي أنه وقع لمعظم شيوخهم: (قلادة فيها اثني عشر دينارًا)، وأنه وحده^(١) عند أصحابه لحفظ أبي علي لغتان مصلحة: (قلادة باثني عشر دينارًا)، قال: وهذا له وجه حسن، وبه يصح كلام. هذا كلام القدصي^(٢)، والصواب ما ذكرناه أولاً: (باثني عشر) وهو الذي أصلحه صاحب أبي علي الغساني واستحسنه القدصي، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفض، فربح الذهب بوزنه ذهب،

(١) في (م) و (ج) و (د).

(٢) في التكملة المعجم (٢٧٣/٥).

[٤٠٧٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَرِّكٍ، عَنْ سَمِيعِ بْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، لَمْ يَنْصُرْ. (٤٠٧٨).

وَبِإِسْنَادٍ الْآخَرِ بِمَا أَرَادَ، وَكَذَا لَا تَبَاعَ فِضَّةً مَعَ غَيْرِهَا بِفِضَّةٍ، وَكَذَلِكَ الْحَنَظَلَةُ مَعَ غَيْرِهَا بِحَنَظَلَةٍ، وَاعْلُحُ مَعَ غَيْرِهِ بِمِصْحٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الرُّبُوبِيَّاتِ، بَلْ لَا يَدُّ مِنْ فَصْلِهَا، وَسَوَاءٌ كَانَ الذَّهَبُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا قَدِيمًا أَوْ كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ بَاقِي الرُّبُوبِيَّاتِ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَسْأَلَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ^(١) الْمَعْرُوفَةُ بِمَسْأَلَةِ: (مُدُّ عَجْوَةٍ)، وَصُورَتُهَا: إِذَا^(٢) بَاعَ مُدُّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمًا بِمُدِّي عَجْوَةٍ، أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ، لَا يَجُوزُ لِهَذِهِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ الْمَالِئِي.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: يَجُوزُ بَيْعُهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ، وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَآخَرُونَ: يَجُوزُ بَيْعُ السِّيفِ الْمُحَلَّى بِذَهَبٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ مِمَّا فِيهِ ذَهَبٌ، فَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِالذَّهَبِ، إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْمِيعِ قَدِيمًا لَغَيْرِهِ، وَقُدِّرَ أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ فَمَا دُونَهُ.

وَقَالَ حَمْدُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ: يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالذَّهَبِ مُطْلَقًا، سَوَاءٌ بَاعَهُ بِمِثْلِهِ مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ أَثْلًا أَوْ أَكْثَرًا. وَهَذَا غَلَطٌ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ الْحَدِيثِ.

وَاجْتَنَبَ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ الْقِلَادَةِ، وَاجْتَنَبَ الْحَنَفِيُّ بِأَنَّ الذَّهَبَ كَانَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، وَقَدْ اشْتَرَاهَا دُثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، قَالُوا: وَنَحْنُ لَا نَحْيِيزُ هَذَا، وَإِنَّمَا نَحْيِيزُ الْبَيْعَ إِذَا بَاعَهَا بِذَهَبٍ أَكْثَرَ مِمَّا فِيهَا، فَيَكُونُ مَا زَادَ مِنَ الذَّهَبِ الْمَنْفَرِدِ^(٣) فِي مَقَابِلَةِ الْحَرَرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مَعَ الذَّهَبِ الْمِيعِ قِصَصِيرَ كَقَدَمَيْنِ^(٤).

وَأَجَابَ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي بَيْعِ الْغَنَائِمِ، لِثَلَاثِينَ الْمَسْمُونِ فِي بَيْعِهَا^(٥).

(١) فِي (ج): وَغَيْرِهِ.

(٢) فِي (ج): عَمَّنْ، وَبِئْسَ فِي (ص) وَالْمَلِكِ فِي (هـ).

(٣) بِسَلْبِهَا فِي (ج): يَكُونُ.

(٤) فِي (ج): كَقَدَمِ.

(٥) يُنَظَرُ الشَّرْحُ سَمَائِي، لِأَكْبَارِ: (٤/ ٧٢ - ٧٣).

[٤٠٧٨] ٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْجَلَّاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنْسُ الصُّنْعَانِيُّ، عَنْ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ نُبَايَعُ الْيَهُودَ الْوُقُيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَرْنَا بوزن» . [مسند، ٢٣٩٦٨].

[٤٠٧٩] ٩٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَّةَ بْنِ عُبَيْدٍ لِرَحْمَنِ الْمَدَائِنِيِّ وَعَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنْسِ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ قُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ، فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرَقٌ وَجَوْهَرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلْتُ قُضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ فَقَالَ: «نَزَعُ ذَهَبَهَا فَاجْعَلْهُ فِي كِفْلَةٍ،

قَالَ أَصْحَابُنَا. وَهَذَانِ لَجَوَابِ بْنِ سَعِيدٍ، لَا سِيمَا جَوَابُ الطَّحَاوِيِّ، فَإِنَّهُ دَعَا بِمَجْرَدِ، قَالَ أَصْحَابُنَا: وَهَلْ بَصَحَ قَوْلُنَا وَفَسَدَ التَّأْوِيلَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبَاعُ حَتَّى يَفْضَلَ» وَهَذَا صَرِيحٌ فِي اشْتِرَاطِ فَضْلِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي الْبَيْعِ، وَأَلَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الذَّهَبُ الْمَبِيعَ^(١) قَبْلًا أَوْ كَثِيرًا، وَأَلَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيْعِ الْفَنَائِمِ وَغَيْرِهِمَا بِرَأْيِ اللَّهِ أَعْلَمُ.

قوله . (عن الجلاح أبي كثير) هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره جاء مهمة .

قوله: (كُنْتُ نُبَايَعُ الْيَهُودَ الْوُقُيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا وَرْنَا بوزن»).

يَحْتَمِلُ أَنْ مَرَادَهُ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الْوُقُيَّةَ مِنْ ذَهَبٍ وَخُورٍ وَغَيْرِهِ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ، وَإِلَّا فَلَا وَقِيَّةَ وَرْنَا أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَمَعْنُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يَبْتَاعُ هَذَا الْقَدْرَ مِنْ ذَهَبٍ خَالِصٍ بِدِينَارَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ، وَهَذَا سَبَبُ مَبَايَعَةِ لَعْنَةِ عَلَيْهِ عَلَى هَذَا لَوَجْهَ ظَنُّرِهِ جَوْرَهُ لاختلاط الذهب بغيره، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ حَرَّمَ حَتَّى يُمَيِّزَ وَيَبِيعَ الذَّهَبَ بِوزْنِهِ ذَهَبًا، وَدَفَعَ هُنَا^(٢) لِي النِّسْخَ: (الْوُقُيَّةُ الذَّهَبُ) وَهِيَ لَعْنَةُ قَلِيلَةٍ، وَالْأَشْهَرُ: (أَوْقِيَّة) بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَسَبَقَ بِدَائِهَا هَرَامَتُ.

قوله . (فَطَارَتْ لِي وَلِأَصْحَابِي قِلَادَةٌ) أَي: حَصَلَتْ لَنَا مِنْ الْقِسْمَةِ.

(١) وقع بضمه، في (ج) به

(٢) في (ج). هناك

وَأَجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كِفَّةٍ، ثُمَّ لَا تَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ إِلَّا بِمِثْلٍ بِمِثْلٍ» . [انظر ١٤٠٧٦].

قوله: (وأجعل ذهبك في كفة) هي بكسر الكاف، قال أهل اللغة: كفة لميزان وكل مستدير بكسر الكاف، وكفة الثوب و لصائد نضجها، وكللت كل مستطير، وقيل بالنوجهين فيهما معاً.



١٨ - [باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

[٤٠٨٠] ٩٣ - (١٥٩٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو (ج) - وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَوِيدٍ حَدَّثَهُ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بَعُهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيرًا، فَلَهَبَ الْغُلَامُ فَأَخَذَ صَاعًا وَزِيَادَةً بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمَّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرٌ: لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ انْطَلِقْ فَزِدْهُ، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَإِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». قَالَ: وَكَانَ طَعَامُ يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ. فَبِئْسَ لَكَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، قَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ. [مسند: ٢٧٧٥١].

قوله: (أُرِّ مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ غُلَامَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، لِيَبْعَهُ وَيَشْتَرِيَ بِشَعِيرَةٍ بِشَعِيرَةً، فَبَاعَهُ بِصَاعٍ وَزِيَادَةٍ، فَقَالَ مَعْمَرٌ: زِدْهُ وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ»^(١) مِثْلًا بِمِثْلٍ) قَالَ: وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ. فَقِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ).
معنى (يُضَارِعُ) يُشَبِّهُ وَيَشْبُوكُ، ومعناه: أَخَافُ أَنْ يَكُونُ فِي مَعْنَى «مِثْلٍ»، فَيَكُونُ لَهُ حُكْمُهُ فِي تَحْرِيمِ الْبَيْعِ.

وَحُجَّتُكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي كَوْنِ الْحَنْظَلِ وَالشَّعِيرِ مِثْلًا وَاحِدًا، لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ مُتَفَضِّلًا، وَمِنْهُنَّ وَمِنْهُنَّ الْجُمْهُورُ أَنَّهُمَا صِنْفَانِ يَجُوزُ التَّفَاضُّلُ بَيْنَهُمَا، كَالْحَنْظَلِ مَعَ الْأُرْزِ، وَذَلِكَ مَا سَبَقَ عِنْدَ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»، مَعَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْسُ بَيْعُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرُ أَكْثَرُهُمَا، يَدًا»^(٢) يَدًا^(٣)، وَأَمَّا حَدِيثُ مَعْمَرٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ: لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِأَنَّ هَذِهِ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا خَافَ^(٤) مِنْ ذَلِكَ فَتَوَرَّعَ عَنْهُ احْتِيَاظًا.

(١) ب (ج) - ليعدهم، وفي (م) - العدم، و لم يثبت في (هـ) ومن سخطنا من الصحيح مسم.

(٢) ع (م) و (هـ): انصرفت.

(٣) في (ج): يده، و ثبتت في قولنا في مصادر التخریج.

(٤) أبو داود: ٣٣٤٩، لا يثبت في ٤٥٦٣، وأخرجه ابن ماجه ٢١٥١.

(٥) في (ج): أخاف.

[٤٠٨١] ٩٤ - (١٥٩٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَخَا بَنِي عَبْدِ الْأَنْصَارِيِّ، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى خَيْبَرَ، فَقَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَهْ رَسُوْلُ اللهِ، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا يَمْلُ، أَوْ يَمْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَمْلِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

[٤٠٨٢] ٩٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِاصْصَاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِثَلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا».

الاحمد ١١٤١٢ بحره من مئ سديد لفظ، والبخاري. ٦٢٠١-٦٢٠٢.

قوله (قَدِمَ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ)، فقال له رسول الله ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قال: لا والله يا رسول الله، إِنَّا لَنَشْتَرِي الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ، فقال رسول الله ﷺ: «لَا تَفْعَلُوا، وَلَكِنْ مِثْلًا يَمْلُ، أَوْ يَمْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَمْلِهِ مِنْ هَذَا، وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ».

أما (الْجَنِيْبُ) فيجيم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت ثم باء موحدة، وهو نوع من التمر من أعلاه. وأم (الْجَمْعُ) ففتح لجيم وسكان لعيم، وهو تمر ودي، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه مخلوط من التمر. ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي دفع صاعاً بصاعين لم يعم تحريم هذا، لكونه كان في أوائل تحريم الرِّبَا، أو لعير ذلك.

واحتج بهذا الحديث أصحابنا وموافقهم في أن مسألة العينة ليست بحرام، وهي لحيلة التي يعمتها بعض الناس توخلاً من مقصود الربا، بأن يريد أن يعطيه مئة درهم بمئتين، فيبيعه ثوباً بمئتين، ثم يشتريه منه بمئة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي ﷺ قال له: «يَمْعُوا هَذَا وَاشْتَرُوا بِشَمْلِهِ مِنْ هَذَا» ولم يُفَرِّقْ بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فقد أتى على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

[٤٠٨٣] ٩٦ - (١٥٩٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الشَّيْبِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - وَاللَّفْظُ لهُمَا -، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ -: أَخْبَرَنِي يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَوِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلَالٌ بِثَمَرِ بُرْنِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» فَقَالَ بِلَالٌ: تَمَرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيَّةً، فَبَعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعِ لِمَطْلَعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا ذَلِكَ: «أَوْه»، عَيْنُ الرِّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ الثَّمَرَ، فَبِعْهُ بِسِعِّ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ». [مسند، ١: ٢٨٦، ٢٨٧]

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ سَهْلٍ فِي حَدِيثِهِ: جَنَّةَ ذَلِكَ.

وأما قوله ﷺ: «وكذلك الميزان» فيستدل به للحنفية؛ لأنه ذكر في هذا الحديث لكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقهم بأن معناه: وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً. قوله ﷺ: («أَوْه، عين الربا») قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتحرن، ومعنى «عين لربا» أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات، الفصيحة المشهورة في الروايات: «أَوْه» بهمزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة وها ساكنة، ويقال ينصب لها منونة، ويقال: (أَوْه) يسكان الواو وكسر الهمزة منونة وغير منونة، ويقال: (أَوْه) بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال: (أَوْه) بمد الهمزة وتشوين الهمزة ساكنة من غير واو.

قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لمن اشترى صاعاً بصاعين: («هذا الربا، فردوه») هذا دليل على أن المتبوعين ببيع فاسد يجب رده على بائعه، وإذا رده استرد لئس، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق، أنه ﷺ أمر برده، فالجواب أن الظاهر أنها قضية واحدة وأمر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، فقبلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنها قصتان لحصت الأولى على أنه أيضاً أمر برده^(١) وإن لم يبلغنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنها قصتان لحملناها^(٢) على أنه جهل بآمره

(١) في (ص) و(ل)، به.

(٢) غير مسجدة في (ع).

[٤٠٨٤] ٩٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْمِينَ : حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي قُرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : أُنْجِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا » فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَغْنَا تَمْرُنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذَا الرَّبَا ، فَرُدُّوهُ ، ثُمَّ يَبْعُوا تَمْرُنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا » . [أحمد : ١٠٩٩٢ مسند] [وطر : ٤٠٨٣] .

[٤٠٨٥] ٩٨ - (١٥٩٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَةَ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كُنْتُ تُرْزَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ الْخِطُّ مِنَ التَّمْرِ - فَكُنْتُ نَبِيعَ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ ، فَتَلَعْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا صَاعَيْنِ تَمْرٍ بِصَاعٍ ، وَلَا صَاعَيْنِ حَنْظَلٍ بِصَاعٍ ، وَلَا دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ » . [أحمد : ١١٤٥٧ ، وابعدري : ٢٠٨٠] .

[٤٠٨٦] ٩٩ - (١٥٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقُدِّ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ الْجَرِيرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : أَيْدَاً يَبْدَأُ قُلْتُ : نَعَمْ قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ ، فَأَخْبِرْتُ أَنَا سَعِيدٌ فَقُلْتُ : إِلَيَّ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ ، فَقَالَ : أَيْدَاً يَبْدَأُ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَلَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ : أَوْ قَالَ كَيْفَ ؟ إِنَّا سَنَكْتُبُ إِلَيْهِ فَلَا يُفْتِيكُمُوهُ . قَالَ : قَوْلُ اللَّهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ بَنِيَّانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتَمْرٍ فَأَلْكَرَهُ ، فَقَالَ : « كَانَ هَذَا لَيْسَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا » قَالَ : كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا - أَوْ : فِي تَمْرِنَا - الْعَامَ بَعْضُ الشَّيْءِ ، فَأَخَذْتُ هَذَا وَرَدْتُ بَعْضَ الزَّيْدِ ، فَقَالَ : « أَصْعَفْتُ ، أَرَيْتَ ، لَا تَقْرَبَنَّ هَذَا ، إِذَا رَأَيْتَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءَ قَبِيحٍ ، ثُمَّ اشْتَرِ الَّذِي قُرْبَهُ مِنَ التَّمْرِ » . [مسند : ٤٠٨٣] [أحمد : ١١٤٥٢] .

[٤٠٨٧] ١٠٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى : أَخْبَرَنَا دَاوُدُ ،

وَلَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ ، فَصَارَ مَا لَا ضَائِعاً لِمَنْ عَلَيْهِ دِينَ قِيَمَتُهُ ، وَهُوَ التَّمْرُ لَدِي قِصَّةً مُوَضَّاءً ، فَحَصِلَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي الْحَدِيثِ ، وَلِلَّهِ لِحَمْدُ .

عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُوَ رِبًا، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جَاءَهُ صَاحِبٌ نَحْلُهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ حَلِيبٍ - وَكَأَدُ ثَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا اللَّوْنُ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْ لَكَ هَذَا؟» قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا الصَّاعَ، فَإِنُّ سَعَوْ هَذَا فِي السُّوقِ كَذَا، وَسِعَرَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكَ أَرَبَيْتَ، إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ لَبِغَ تَمْرِكَ بِسَلْعَةٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتَ بِسَلْعِكَ أَيْ تَمْرٍ ثَمَرَةً».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَانْتَفَرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبًا، أَمْ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، فَتَهَنَيْتُ، وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْهُ بِمِثْلِهِ فَنَكَرَهُ. [ط ٢٠٨٦].

[٤٠٨٨] ١٠١ - (١٥٩٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَحَّهِدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدُّبَارُ بِالذَّيْرِ، وَالسَّرْهَمُ بِاللُّزْهَمِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوْ أَرَادَ فَقَدْ أَرَبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي يَقُولُ، أَمْشِي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا فِي التَّسْبِغَةِ». (باصد ٢١٧٤٠، ومبصر ٢١٧٨ - ٢١٧٩).

وفي رواية: (سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يروا به بأساً، قال فسألت أبا سعيد الخدري، فقال: ما زاد فهو رباً، فأنكرت ذلك، لقولهما)، وذكر أبو سعيد حديث (نهى النبي ﷺ عن بيع صاعين بصاع، وذكر رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته إلى متعه).

وفي الحديث الذي بعده: (أن ابن عباس قال: حدثني أسامة أن النبي ﷺ قال: «الربا في التسمية»)، وفي رواية: (إنما الربا في التسمية) وفي رواية: (لا ربا فيما كان يداً بيداً).

[٤٠٨٩] ١٠٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ - أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» - [أحمد ٢١٧٧٨] [رواه، ٤٠٨٨].

الشرح:

معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس، أنهما كانا يعتقدان أنه لا رباً فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين، وصاع تمر بصاعين من تمر، وكذا^(١) الحصة وسائر الربويات، كانا يريدان جواز بيع الجنس بعينه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء، لا إذا كان نسبيته، وهذا معنى قوله: (أنه سألتهم عن الضرف قسم يرب به بأساً)، يعني الضرف متفاضلاً، كلهم بدرهمين، وكان معتمدهم حديث أسامة بن زيد: «إنما لربا في النسيئة»، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالوا بتحريم بيع الجنس بعينه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد، كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس، لم يكن بلغهما حديث^(٢) لهما عن التفاضل في غير النسيئة، فلما بلغهما رجعا إليه.

وأما حديث أسامة: «لا ربا إلا في النسيئة»، فقد قال قائلون بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا^(٣) يدل على تسخيه، وتأوله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمود على غير الربويات، وهو كبيع الدين بالدين مؤجلاً، بأن يكون له عنده ثوب موصوف فيبيعه به بدين موصوف مؤجلاً، فإن دعه به حالاً جاز.

الثاني: أنه محمود على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلهما يداً بيد.

(١) هي (خ): كان.

(٢) هي (ع): أحاديث.

(٣) هي (خ): رمل.

[٤٠٩٠] ١٠٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا بَهْرٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا ابْنُ طَوْسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا رِبَاَ لِمَا كَانَ بَدَأَ بِهِ » . [أحمد ٢١١٧٦٣] [انظر ٢١٠٨٨] .

[٤٠٩١] ١٠٤ - (١٠٠) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى : حَدَّثَنَا هِشْلٌ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَاسٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ : أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ ، أَشَيْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَمْ شَيْئاً وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَلَّا ، لَا أَقُولُ ، أَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ ، وَأَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَلَا أَعْلَمُهُ ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ » . [أحمد ١٢٧٩٥] [انظر ٢١٠٨٨] .

أبي مجاهد [انظر ٢١٠٨٨] .

الثالث . أنه مجمل ، وحديث عبدة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهم مبين ، فوجب لعدم بالعين وتنزيل المجمل عليه ، وهذه جواب الشافعي .
قوله : (حديث هقل) هو يكسر الهاء ويسكن القاف .



١٩ - [باب لعن آكل الربا ومؤككه]

[٤٠٩٢] ١٠٥ - (١٥٩٧) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَوَيْرٌ، عَنْ مُجِيرَةَ قَالَ: سَأَلَ ثِيْبَكَ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكِنَهُ. قَالَ: قُلْتُ: وَكَأَيُّهُ وَشَاهِدِيهِ؟ قَالَ: إِنَّمَا لَحَدَّثُ بِمَا سَمِعْتُ. [الحمد ٣٧٢٥ يوم الأربعاء لأخيه].

[٤٠٩٣] ١٠٦ - (١٥٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هَمَّانُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكِنَهُ، وَكَأَيُّهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَقَالَ: «هُمْ سَوَاءٌ». [الحمد ١١٤٢٣].

قوله: (سأل ثيبك إبراهيم) هو بشين معجمة مكسورة ثم باء موحدة مخففة.

قوله: (لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ومؤككه، وكأنيه، وشاهديه، وقال «هم سواء») هذا تصريح بتحريم كتابة المبايع بين المترايين ولشهادة عليهما، وفيه تحريم الاعتد على الساحل، والله أعلم.



٢٠ - [باب أخذ الحلال، وترك الشبهات]

[٤٠٩٤] ١٠٧ - (١٥٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ يَثِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى الثَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أَذُنَيْهِ - : «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ،»

باب أخذ الحلال، وترك الشبهات

قوله ﷺ : «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشتهات لا يعلمهن كثير من الناس...» إلى آخره .

أجمع العلماء على عظم موقع^(١) هذا الحديث، وكره مؤلفه، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، فله حماسة^(٢) وهو ذلك لإسلامه، وأن الإسلام يدور عليه وعلى حديث : «الأعمال بالنية»^(٣)، وحديث : «من حسن إسلام الحرء تركه ما لا يعنيه»^(٤). وقد أبو داود، لسجستاني : يدور على أربعة أحاديث، هذه الثلاثة، وحديث : «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٥)، وقيل : حديث : «ازهد في الدنيا تحبك الله، وازهد فيما في»^(٦) أيدي الناس تحبك الناس»^(٦).

قد العلماء : وسبب عظم موقعه أنه ﷺ تبه فيه على إصلاح المنقطع والمشرب والنابس وغيره، وأنه ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك المشتهات، فله سبب شخصية دينه وجبرضه، وحذر من موافقة لشبهات، وأوصح ذلك بضرب المش بالحمى، ثم بين أهم الأمور :

(١) في (ص) : وقع

(٢) أخرجه البخاري : ١، ومسلم : ٤٩٢٧، وأحمد : ١٦٨ من حديث عمر بن محمد ﷺ.

(٣) أخرجه الترمذي : ٢٤٧٠، وابن ماجه : ٣٩٧٦ من حديث أبي هريرة ﷺ، وهو حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه البخاري : ١٣، ومسلم : ١٧٠، وأحمد : ١٦٨٠٦ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٥) في (ج) جيد، في (ص) ما في، في حديث من (هـ)، وهو بموجب مصدق التخرج.

(٦) أخرجه ابن ماجه : ٤١٠٢، وأبي داود : ١٠٢١، وأحمد : ٥٩٧٢، والحاكم : ٧٨٧٣،

ونصف في السند لشهد : ٦٤٣ من حديث سهل بن سعد ﷺ، فجهته كثير من لأنه وحسن النووي، بغير جمع معلوم

وحكم : (١٧٤/٢ - ١٧٥)

فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي

وهو مرادة لقلب فقال ﷺ: «أَلَا وَنُ فِي الْجَسَدِ مُضْعَةٌ...» إلى آخره، فبين ﷺ أن بصلاح القلب يصح باقي الجسم، ويشهد به يقينه بآقيه.

وَأَم قَوْلُهُ ﷺ: «لِحَالٍ بَيْنَ» وَلِحَرَامٍ بَيْنَ» مَعْنَاهُ: أَنَّ لِأَشْيَاءَ ثَلَاثَةَ أَهْوََاءَ:

(حَالٍ بَيْنَ وَاضِحٍ) لَا يَحْتَاجُ جَلَّهٖ، كَالْخَبِيرِ وَالْفَوَاكِهَ وَالزَّيْتِ وَالْعَمَلِ وَالشُّقَى وَلَهُنَّ مَا كَوَّلَ الْحَمَّ وَيُضَيِّعُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَطْعُومَاتِ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ وَالضَّرُّ وَحَسَنِي وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصْرُفَاتِ فِيهِ، حَالٍ بَيْنَ وَاضِحٍ لَا شَكَّ فِي جَلَّهٖ.

وَأَمَّا (لِحَرَامٍ بَيْنَ) فَكَانَ خَمِيرٍ وَاسْتِخْتِرَارٍ وَامْتِنَةٍ وَالسُّوْلُ وَلِدَمِ الْمَسْفُوحِ، وَكَذَلِكَ الزَّوْنِ وَلِكُذْبِ وَالْقَبِيحَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالنَّظَرِ إِلَى الْأَجْنِيَةِ^(١) وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ.

وَأَم (الْمُشْتَبِهَاتِ) مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَيْسَتْ رَضِيحَةُ الْجِلْدِ وَلَا الْحُرْمَةُ، فَهَذَا لَا يَعْرِفُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَعْلَمُونَ حِكْمَهَا، وَأَمَّا لِعَمْدٍ لِيَعْرِفُونَ حِكْمَهَا يَنْصُرُ أَوْ قِيَسُ أَوْ اسْتِصْحَابُ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِذَا تَرَدَّدَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالْحُرْمَةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ، اجْتَهَدَ فِيهِ اسْتِجْهَادٌ، فَأُلْحَقَهُ بِأَحَدِهِمَا بِالسَّبِيلِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا أُلْحَقَ بِهِ صَارَ حَالًا، وَقَدْ يَكُونُ ذَنْبُهُ غَيْرَ خَدِيٍّ عَنِ الْإِحْتِمَالِ الْبَيْنِ، فَيَكُونُ الْبُرْخُ تَرْكُهُ، وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَوَقَّى^(٢) لَشُبُهَاتٍ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ».

وَمَا لَمْ يَظْهَرِ لِلْمُجْتَهِدِ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ مُشْتَبِهٌ، فَهِيَ يَوْحَدُ بِحَلِّهِ أَوْ^(٣) بِحَرْمَتِهِ أَمْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ حَكَاهَا الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَعَبِيدُ، وَلِظَاهَرِ أَنَّهَا مَخْرُجَةٌ عَنِ الْخِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي حُكْمِ الْأَشْيَاءِ^(٤) قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ الْأَصْحَحُ: أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ^(٥) بِجِلْدٍ وَلَا حُرْمَةٍ وَلَا بِحَاثَةٍ وَلَا غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الشَّكَايَةَ حَلَّ أَمَلِ الْحَقِّ لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِالشَّرْعِ وَالْإِثْمَانِ: أَنَّ حِكْمَهَا الْمَحْرُومُ وَالْمَذَاهِبُ الْإِيَّاحَةُ، وَالرَّابِعُ: التَّوَقُّفُ، وَإِنَّهُ أَحَقُّ.

(١) فِي (نَهْجٍ): وَالنَّظَرُ إِلَى الْأَعْرُودِ وَإِلَى الْأَجْنِيَةِ

(٢) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ) وَتَسْتَحْتِ مِنْ فَصِيحٍ مُسْلِمٍ: اتَّقَى

(٣) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ): أَمْ.

(٤) فِي (بَيْنَ) وَ(بَيْنَ): الْمَذْكُورُ فِي الْأَشْيَاءِ بِأَنَّ: الْمَعْرُوفِ فِي حُكْمِ الْأَشْيَاءِ.

(٥) فِي (نَهْجٍ): حُكْمُ

يَرَى حَوْلَ الْحَمَى، يُوشِكُ أَنْ يَزْتَغَ فِيهِ. أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى، أَلَا وَإِنْ حَتَّى اللَّهُ مَحَارِمُهُ. أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». ١٨٣٧٤، وسجود ٥٧.

قوله ﷺ: «فقد سترنا لدينه وعرضه» أي: حصل له ليرة لدينه من لذة الشرعي، وصان عرضه من ^(١) كلام الناس.

قوله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى، وَإِنْ حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ» معناه: أنَّ الملوكة من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس، ويمنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به عقوبة، ومن حفظ نفسه لا يقدرب ذلك لحمى خوفاً من الوقوع فيه، والله تعالى أيضاً حمى، وهي محارمه. أي: المعصية التي حرمها، كالقتل والزنى والمردة والذف والخمر والكذب والغيبة والنسيئة وأكل المال بالباطل، وأشباه ذلك، فكل هذا حمى لله تعالى، فمن دخله بارتكابه شيئاً من المعصية استحق العقوبة، ومن فاته يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقدربه ولا يتعشق بشيء يقربه من المعصية، ولا يدخل في شيء من الشبهات.

قوله ﷺ: «أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةٌ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

قال أهل اللغة: يقى: صلح الشيء وفسده، بفتح اللام وضمين وضمهما، والفتح أفصح وأشهر. و(المضغ) القطعة من اللحم، سُميت بذلك لأنها ^(٢) تمضغ في العم لصغره، قالوا: المراد بتصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد، مع أنَّ صلاح الجسد وفساده تبعان للقلب، وهي هذا الحث الأكيد ^(٣) على السعي في صلاح القلب وحمايته من الفساد.

واحتج جماعة بهذا الحديث على أنَّ العقل في القلب لا في الرأس، وبه خلاف مشهور، مذهب

(١) في (ص) و(م) عن.

(٢) في (م) لأنه.

(٣) في (ص) و(م)؛ انقلبت التأكيد، بقى: الحث الأكيد.

[٤٠٩٥] (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع (ح). وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا زكرياء، بهذا الإسناد، مثله. [نظر: ٤٠٩٤].

[٤٠٩٦] (٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا جرير، عن مطرف وأبي فروة الهذلي (ح). وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري -، عن ابن عجلان، عن عبد الرحمن بن سعيد، كُلهُم عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، عن

أصحابنا وجمهير المتكلمين: أنه في القلب، وقل أبو حنيفة: هو في الدماغ، وقد يقال: في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة، والثاني عن الأطباء.

قال المازري: احتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ يَسْرُدُ فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ كُفُوتٌ يَقُولُونَ يَا وَيْلَتَى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [٤١: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [٤١: ١٧]، وبهذا الحديث، فإنه جعل صلاح لجسد وفساده تبعاً للقلب، مع أن الدماغ من جملة الجسد، فيكون صلاحه وفساده تابعاً للقلب، فليعلم أنه ليس محلاً للعقل.

واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدماغ الصرع في رءسهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة^(١) بفساد العقل عند^(٢) فساد سماع، مع أن العقل ليس فيه، ولا امتناع من ذلك. قال المازري: لا سيما على أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين السماع والقلب، وهم يجعلون بين^(٣) رأسي العدة والدماغ اشتركا^(٤). والله أعلم.

قوله: (عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وأمرى النعمان بإضيقه إلى أُنْفِهِ) هذا تصريح بسماع^(٥) النعمان من النبي ﷺ، وهذا هو الصواب الذي قاله أهل العراق وجمهير العلماء.

(١) في (ج): العادة.

(٢) في (ج): عن.

(٣) في (ج): من.

(٤) المصنف، (٣١٤/٢).

(٥) في (ج): سماع.

النَّبِيِّ ﷺ. بِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ زَكْرِيَّةَ أَنْتُمْ مِنْ حَدِيثِهِمْ وَأَكْثَرُ. [المجموع ١٨٣٨٤، والبخاري ٢٠٩١].

[٤٠٩٧] ١٠٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِحُمْصٍ، وَهُوَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ» فَلَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكْرِيَّةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ» - [انظر ٤٠٩٤].

قال القدسي: وقال يحيى بن معين: إن أهل المدينة لا يصححون سماع النعمان من النبي ﷺ^(١) وهذه حكاية ضعيفة أو باطلة^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن وقع في شبهات وقع في الحرام» يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشهات يصادف الحرام وإن لم يعمده، وقد تألم بذلك إذا سب إلى تقصير.

والثاني: أنه يعتد التساهل ويتمرن عليه، ويحسّر على شبهة، ثم شبهة أغلظ منها، ثم أخرى أغلظ، وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول لسلف: المعاصي يريد الكفر، أي: تسوق إليه، عافانا الله تعالى من البشر.

قوله ﷺ: «يوشك أن يقع فيه» يقال: أوشك يوشك، يضم الياء وكمو الشين، أي: يُمَرَّع ويَقْرُب.

قوله: (أنتم من حديثهم أو أكبر)^(٣) هو باباء الموحدة، وفي كثير من النسخ بلامثلة، وهو أحسن، والله أعلم.



(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري: (٢٣٠/٢٣).

(٢) إكمال المعلم: (٢٩٠/٥).

(٣) في (ص) و(ج): وأكبر.

٢١ - [باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

[٤٠٩٨] ١٠٩ - (٧١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحَقَنِي لُثْبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدَعَا لِي وَضَرَبَهُ، فَسَدَّ سَبِيلًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «يَغْيِيهِ بِوَقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «يَغْيِيهِ» فَبَعَثَهُ بِوَقِيَّةٍ، وَاسْتَنْثَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَعَثْتُ أَنْتَهُ بِالْجَمَلِ، فَتَقَدَّيْنِي ثَمَّتَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَتْرِي، فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُكَ لِأَخَذَ جَمَلَكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ». [مكرر ١٦٥٦] [أحمد ١٤٦٩٥، والنجاشي ١٧١٨].

باب بيع البعير واستثناء ركوبه

فيه حديث جابر، وهو حديث مشهور، حنَّح به أحمد ومَن وفقه في جو ربيع المدية^(١) وتَشَرُّط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يحوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك. سواء قُلْتُ المسافة أو كثرت، ولا ينعقد البيع، واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثَّيْبِ^(٢)، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشُرْط^(٣)، وأجابوا عن حديث جابر بأنها فضية عبي تتطرق إليها احتمالات، قالوا: ولأن^(٤) النبي ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ لثَمَنٍ، ولم يُرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يَضُرُّ شرط إذا كان في نفس العقد، فلعلَّ الشرط كان سابقاً فلم يُؤثِر، ثم تبرع ﷺ بركابه.

قوله ﷺ: «يَغْيِيهِ بِوَقِيَّةٍ» هكذا هو في النسخ: «بِوَقِيَّةٍ»، وهي لغة صحيحة سيقت هراية، ويقال: أَوْقِيَهُ، وهي أشهر. وفيه أنه لا بأس بطلب بيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع.

قوله: (واستثنيت عليه حُمْلَانَهُ) هو يقسم لحد، أي: الحصن عنده.

قوله ﷺ: «أَتُرَانِي مَا كُنْتُكَ» قال أهل اللغة: المكالمة هي المكالمة في التفصيص من الثمن، وأصله التفصيص، ومنه: مَكَّنْ لفلان، وهو ما يَنْتَقِضُهُ ويأخذه من أموال الناس.

(١) في (خ): المدية.

(٢) تقدم الحديث برقم: ٣٩١٣.

(٣) أخرجه نظري في الأربعة: ٤٣٦١، وقال محقق في «التج»: (٣١٥/٥) لي بسند مقبول وهو قابل بتأويل.

(٤) في (خ): أو لأن.

[٤٠٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَحْيَى بْنُ يُونُسَ - عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ غَابِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُبَيْرٍ. [نسر ٤٠٩٨].

[٤١٠٠] ١١٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّمْظُ يُعْتَمَدُ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُفِيرَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَزَّوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَلَّحَقَ بِي وَتَحَنَّنَ لِي قَدْ أَغْبَى وَلَا يَكْأَدُ نَيْسِيرًا. قَالَ: فَقَدْ لِي: «مَا لِيَجِيرُ لَكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: غَلِيلٌ، قَالَ: فَتَحَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَزَجَرَهُ

قوله: (فَبَنَتْهُ بِوَقِيَّةٍ) وفي رواية: (بِخَمْسِ أَوْقِيٍّ، وَرَادَنِي أَوْقِيَّةً)، وفي بعضها: (بِأَوْقِيَّتَيْنِ وَدَرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمِينَ)، وفي بعضها: (بِأَوْقِيَّةٍ ذَهَبٍ)، وفي بعضها: «بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ».

وذكر البخاري أيضاً اختلاف الروايات ورد - (بثمان مئة درهم)، وفي رواية - (بعشرين ديناراً)، وفي رواية - (أَحْسَنَهُ بِأَرْبَعِ أَوْاقٍ)، وقد سبَّح بخاري وقول شعبي: بوقية، أكثر^(١)

قال القاضي عياض: قد أبو جعفر الداودي: لأَوْقِيَّةٍ ذَهَبٍ قَدْرُ مَعْلُومٍ، وَأَوْقِيَّةُ الْقَضِيَّةِ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا، قَالَ: وَسَبَّبَ اخْتِلَافَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُمْ زَوَّدُوا بِالْمَعْنَى، وَهُوَ جَائِزٌ، فَالْمَرَادُ وَقِيَّةُ ذَهَبٍ، كَمَا فَسَّرَهُ فِي رِوَايَةِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ، وَيَحْتَمِلُ عَمَّا رَوَى مِنْ رِوَايَةِ: (أَوْقِيَّةٍ) مُطْلَقَةً، وَأَمَّا مَنْ رَوَى: (خَمْسُ أَوْقِيٍّ)، فَالْمَرَادُ خَمْسُ أَوْاقٍ مِنَ الْقَضِيَّةِ، وَهِيَ قَدْرُ قِيَمَةِ أَوْقِيَّةِ الذَّهَبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، لِيَكُونَ الْإِخْبَارُ بِأَوْقِيَّةِ الذَّهَبِ عَمَّا^(٢) وَقَعَ بِهِ الْعَمَلُ، وَعَنْ أَوْقِيَّةٍ لِقَضِيَّةٍ عَمَّا حَصَلَ بِهِ الْإِيْفَاءُ، وَلَا يَتَغَيَّرُ لِحَكْمِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا زِيَادَةً عَلَى الْأَوْقِيَّةِ، كَمَا قَالَ: (فَمَرَّ رَأَى يَوْمَئِذِي)، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (أَرْبَعَةُ دَنَانِيرٍ) فَبِمُوافَقَتِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَوْقِيَّةُ الذَّهَبِ حِينَئِذٍ وَزَنَ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (أَوْقِيَّتَيْنِ) فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْدِثَهُمَا^(٣) وَقَعَ بِهَا الدَّبْعُ، وَالْآخَرَى زِيَادَةً، كَمَا قَالَ: (وَرَادَنِي أَوْقِيَّةً)، وَقَوْلُهُ: (وَدَرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمِينَ) مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: (وَرَادَنِي قِيرَاطًا)، وَأَمَّا رِوَايَةُ: (عَشْرِينَ دِينَارًا) فَمَحْمُولَةٌ عَلَى دَنَانِيرٍ صَغِيرٍ كَدَنَسَتْ لَهُمْ، وَرِوَايَةُ: (أَرْبَعِ أَوْاقٍ) شَكٌّ فِيهَا الرُّوْيُ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهَا^(٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قول شعبي ذكره البخاري بعد حديث رقم ٢٧١٨، وكذا في روايات أخرى (ثمان مئة درهم) فلم تقل عليها، قال الحافظ في «المعجم» (٥/٣٢٠): وقع للبخاري أن في بعض روايات البخاري: (ثمان مئة درهم) وليس ذلك فيه أصحاً، وبعله أراد الله بـ (أربعة دنانير) يعني درهم، فخصصه.

(٢) في (ج)، على.

(٣) في (ج)، أحببنا.

(٤) «الكنز المعلوم»: (٥/٢٩٥ - ٢٩٦).

وَدَعَا لَهُ، فَمَا رَأَى بَيْنَ يَدَيْهِ إِلَّا قَدَامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَدْ لِي: «كَيْفَ تَرَى بِصَبْرِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: بِخَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتْهُ بَرَكَاتُكَ، قَالَ: «أَفَتَسْبِيغُهُ؟» فَاسْتَحْبَبْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَبِعِثْتُهُ إِلَيَّ عَلَى أَنَّ لِي قَدَرٌ ظَهَرَهُ حَتَّى أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي عَرُوسٌ، فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي، فَتَقَدَّمْتُ النَّاسَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى انْتَهَيْتُ، فَلَقَيْتَنِي خَالِي فَسَأَلَنِي عَنِ الْبَعِيرِ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا صَنَعْتُ فِيهِ، فَلَا مَنِي فِيهِ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِي حِينَ اسْتَأْذَنْتُهُ: «مَا تَزَوَّجْتَ؟ أَبِكْرًا أَمْ نَيْبًا؟» فَقُلْتُ لَهُ: تَزَوَّجْتُ نَيْبًا، قَالَ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تَلَا جِهَتِكَ وَفَلَا جِهَتَهَا؟» فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُوَلِّيَ وَالِدِي - أَوْ اسْتَشْهَدَ - وَلِي أَخَوَاتٌ صِدَارٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ، فَلَا تُؤَدِّبُهُنَّ وَلَا تَقُومَ عَلَيْهِنَّ، فَتَزَوَّجْتُ نَيْبًا لَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ. قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَدِينَةِ عَدُوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ، فَأَغْطَانِي ثَمَنُهُ، وَرَقَّةٌ عَلَيَّ. (البحر ١١٩٧٧/١٩٨).

[٤١٠١] - ١١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَغْطَلَ جَمَلِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَصِهِ. وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي «بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا» قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ، قَالَ: «لَا، بَلْ بِعْنِي»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا، بَلْ

قوله: (عسى أن لي قَدَرٌ ظَهَرَهُ) هو بهاء موحدة ثم قاف، وهي خزنة، أي: مفاسد عظمه، وحسنها: فقارة^(١).

قوله: (فقلت له: يا رسول الله، إِنِّي عَرُوسٌ) هكذا يعدل للرجل: عروس، كما يعدل ذلك للمرأة، ويقلها واحد، نكح يخلطان في الجمع، فيدل: رحن عروس، ورجاء عُرُس، بضم العين وبراء، وعرأة عروس، ونسوة عرائس.

قوله ﷺ: «أَفَلَا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تَلَا جِهَتَهَا وَفَلَا جِهَتَهَا؟» سبق شرحه في كتاب النكاح^(٢)، وضبط لفظه، وللفلاح في معناه مع شرح ما يتعلق به.

(١) في (ج) قدر، وهو خطأ، وانكتب في (ص) و(هـ)، وانظر «تدوين المصحف» (نقر).

(٢) ص ١١٨ في كتاب الرضاع من هذا الجزء.

بِعْيِهِ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ لِرَجُلٍ عَلَيَّ أَوْقِيَّةٌ ذَهَبٌ، فَهَوَّلْتُ بِهَا، قَالَ: «قَدْ أَخَذْتَهُ، فَتَبَلَّغْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِبَلَالٍ: «أَعْطِهِ أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ وَزِدْهُ» قَالَ: فَأَعْطَانِي أَوْقِيَّةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَدَنِي قِيرَاطًا.

قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُفَارِقْنِي زِيْدَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيْسٍ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ النَّاسِ يَوْمَ الْحَرَّةِ. (الأحمد: ١٤٢٧٦، والبيهقي: تالميلًا بمجموعة المجموع بعد: ١٢٧١٨).

[٤١٠٢] ١١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَخَلَّفَ لَضُحِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ فِيهِ: فَتَحَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: «ارْكَبْ بِاسْمِ اللَّهِ» وَزَادَ أَنْصَبًا: قَالَ: قَدْ زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: «وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ». (الأحمد: ١٤٠٩٣ [والتفسير: ٤٩٠١]).

قوله: (فإنَّ لرجلٍ عليَّ أوقيةٌ ذهبٍ، فهو لك بها، قال: «قد أحلتُّه») هذا قد يحتجُّ به أصحابنا في شتواص الإيجاب والقبول في البيع، وأنه لا ينعقد^(١) بالمعاطاة. ولكنَّ لأصحَّ لمختار العقائد بالمعاطاة، وهذا لا يمنع انعقده بالمعاطاة، فإنه لم يَنْهَ فيه عن المعاطاة، والقائل بالمعاطاة يجوزُ هذا، فلا يرد عليه؛ ولأنَّ المعاطاة إنما تكون إذا حضر الموعودان، فأعطي واحدًا، فأما إذا لم يحضر الموعودان أو أحدهما، فلا بدَّ من منفذ.

وفي هذا دليل لأصحَّ الوجهين عن أصحابنا، وهو عقدُ لبيع بالكديَّة، لقوله ﷺ: «قد أحلتُّه به»، مع قول جدير: (هو لك)، وهذا اللفظ كديَّة.

قوله ﷺ لبلال: «أعطيه أوقيةً من ذهبٍ وزدْهُ» فيه جواز الوكالة في قضاء^(٢)، سديون وأداء محقق. وفيه استحباب الزيادة في أداء المدينين ويصحح الوزن.

قوله: (فأخذَهُ أَهْلُ النَّاسِ يَوْمَ الْحَرَّةِ) يعني: حرَّة الملية، وكان قتالٌ ومهَبٌ من أهل الشام هناك سنة ثلاث ومئتين من الهجرة.

(١) في (خ): «لا ينعقد به»؛ وأنه لا ينعقد.

(٢) في (خ): «وقب».

[٤١٠٣] ١١٣ - (٠٠٠) وحديثي أبو الربيع العنكي: حدثنا حماد: حدثنا أيوب، عن أبي الربيع، عن جابر قال: لما أتى علي النبي ﷺ وقد أغبا بغيري قال: فَخَسَمَهُ قَوْلِي، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحَبَّ خَطَمَهُ لِأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «بِعَنِيهِ» فَبَعَثَهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ، قَالَ: قُلْتُ: عَنَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: «وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَكْبَلْتُهُ بِهِ، فَزَادَنِي وَفِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي. [ص ٤١٠١].

[٤١٠٤] ١١٤ - (٠٠٠) حدثنا عُمَيْدُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بِشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ الشَّجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ - أَطْنَهُ قَالَ غَارِيًا - وَاقْتَصَصَ الْحَلِيبُ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: «يَا جَابِرُ، أَتَوَلَّيْتَ الثَّمَنَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ»، لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْجَمَلُ». [ص ٤١٠١].

مطولاً، «بالبخاري» ٢: [٢٤٧].

[٤١٠٥] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بِوَقِيتَيْنِ وَدَرَاهِمٍ أَوْ

قوله: (فَبَعَثَهُ مِنْهُ بِخَمْسِ أَوَاقٍ) هكذا هو في جميع النسخ: (فبعثته منه)، وهو صحيح جازز في العربية، وقد: بعثته، وبعث منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحته في «تهذيب اللغات»^(١).

قوله: (حدثنا عُمَيْدُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ) هو (مُكْرَمٌ) بضم الميم وسكان الكاف وقنع لرواه وأما (العمي) فبتشديد الميم، منسوب إلى بني العم، بطن من تميم.

قوله: (عن أبي المتوكل الشجوي) هو بالنون والجيم، منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني سامة^(٢) بن لؤي، وقد أبى عبي الغنوي: هم أولاد ناجية، امرأة كانت تحت سامة بن لؤي^(٣).

(١) ص ٧٧٦.

(٢) في (ص) و(هـ): أسامة، وهو تصحيف، وكذا في موضع لآبي، ولغير سعد بن علي تعليق لآبي.

(٣) «تقيد لهم وتعيين المشكل» ص ٣١١.

وَرَهْمَيْنِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَلَبِثَتْ، فَأَكَلُوا مِنْهَا، فَلَمَّا قَدِمَ لِمَدِينَةِ أَمْرِي أَنِّي أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَأَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، وَوَدَّ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ، فَأَرْجَحَ لِي [الجمعة ١٤١٩٩، وبيهقي ٢٦٠٤].

[٤١٠٦] ١١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِثَمَنٍ قَدْ سَمَاهُ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُقُيْتَيْنِ وَالذَّرْهَمَ وَالذَّرْهَمَيْنِ. وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَتُجِرَتْ، ثُمَّ قَسَمَ لِحَمَلِهَا. [الشرح ٤١٠٥].

[٤١٠٧] ١١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي رَافِدَةَ، عَنْ إِبْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ غُلَظَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكَ بِأَرْبَعَةِ فَنَائِيزٍ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ». [الجمعة ١٤٢٧٦، وبيهقي ٢٣٠٩، بطولاً].

قوله: (فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً) هو بصاد مهجلة مفتوحة ومكسورة، والكسر أفصح وأشهر، ولم يذكر لأكثر من غيره، قال القاضي: هو عند الدارقطني^(١) والخطابي وغيرهما، وعند أكثر شيوخنا. (حِرَاراً) بصاد مهملة مكسورة وتخفيف لواء، وهو موضع قريب من لمدينة، قال: وقال الخطابي: هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق^(٢). قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، وضبطه بعض الرواة في معجم وبعضهم في البيهقي: (حِرَاراً) بكسر لصاد المعجمة، وهو خطأ^(٣). ووقع في بعض النسخ المعتمدة. (فَلَمَّا قَدِمَ حِرَاراً) غير مصروف، والمشهور صرفه.

قوله: (أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَلَبِثَتْ) فيه أن السنة في البقر الدُّخ لا لتحر، ولو عكس جز، وأم قوله في الرواية الأخرى: (أَمَرَ بِبَقْرَةٍ فَتُجِرَتْ) فالمراد بالتجر التبيع، جمعاً^(٤) بين التويتين.

قوله: (أَمَرِي أَنِّي أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ فَأَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ) فيه أنه يُسْتَحَبُّ للقدم من السفر أن يبدأ بالمسجد

(١) في المتن: (وخطابي)، (١٤٦٧/٣).

(٢) «غريب الحديث»: (٥٤/٣).

(٣) «إكمال المعجم»: (٢٩٧/٥).

(٤) في (خ): جمع.

فيصلي ركعتين. وفيه أن صلاة النهار يستحب كونها ركعتين ركعتين، كصلاة الليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور، ومسبق بيانه في كتاب الصلاة^(١).

واعلم أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة: أحدها: ^(٢) هذه المصححة الظاهرة لرسول الله ﷺ في تبعات جدر جدير، وإسراعه بعد عيانه. الثانية: جواز طلب البيع ممن سم يعرض مئنته للبيع. الثالثة: جواز المعاكسة في البيع، وسق تفسيرها ^(٣) الرابعة: استحباب سؤال الرجل لكبير أصحابه عن أحوالهم، وللإشارة عليهم بمصلحتهم الخامسة: استحباب تكديج لكر السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة جابر في أنه ترك حظ نفسه من لكاح البكر، واختار مصلحة أخوانه بتكاح ثيب تقوم بمصلحتهم. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسجد، وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على خير. العاشرة: استحباب إرجاع الميزان فيما يندفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على الدفع. الثانية ^(٤) عشرة: الشبك بآثار الصالحين، لقوله: (لا تغرقني زيادة رسول الله ﷺ). الثالثة عشرة: جواز تقدم بعض لجيش لراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: جواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.



(١) (٣/ ٢٣٠)

(٢) في (ص) (و) (ع) : إحداه

(٣) من ٤٢٢ من هذا الجزء

(٤) في (ج) والثانية

(٥) في (ج) تقديم.

٢٢ - [باب جواز اقتراض الحيوان

واستحباب توفيته خيراً مما عليه^(*)

[٤١٠٨] ١١٨ - (١٦٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُرْحٍ: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَوْ رَافِعٍ فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خَبْرًا وَبَعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ خَبَرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً». (أحمد: ١٧١٨٩).

[٤١٠٩] ١١٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا... بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ خَيْرَ حَيَاةِ اللَّهِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

٧: ٤١٠٨.

[٤١١٠] ١٢٠ - (١٦٠١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ عَنْ عُثْمَانَ الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَقٌّ فَأَغْلَقَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ لِيَصَاحِبُ

باب جواز اقتراض الحيوان

واستحباب توفيته خيراً مما عليه

قوله: (عن أبي رافع) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَوْ رَافِعٍ فَقَالَ: مَا أَجِدُ فِيهَا إِلَّا خَبْرًا وَبَعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

(*) قط: باب في سحقتنا من الصحيح مسلم. باب من استسلف شيئا فقصي حياً منه. «وحيروكم أحسنكم قضاة».

الحق مَقَالًا». فَقَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنَاكَ. قَالَ: «فَاشْتَرُوهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ: خَيْرِكُمْ - أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً».

[أحمد: ٩٨٨١، والبخاري: ٢٢٠٦].

[٤١١١] [١٢١] - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْدَلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَى سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً». [أحمد: ١٠١٧٠، وأبو داود: ٤١١٢].

وفي رواية أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمْ: «اشْتَرُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ» فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا هُوَ خَيْرٌ مِنْ سِنَاكَ، قَالَ: «فَاشْتَرُوهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ - أَوْ: خَيْرِكُمْ - أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً»).

وفي رواية له: (اسْتَفْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِنًا، فَأَعْطَاهُ^(١) سِنًا فَوْقَهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً»).

أما (البكر من الإبل) مفتاح الباء، وهو الصغير. كالعلام من لآدميين، والأنتى: بكرة وقلوص، وهي الصغيرة، كالجارية، وقد استكمل ست سنين ودخل في السابعة وألقت زبانية - بتخفيف الياء - فهو زباج، والأنتى زبانية بتخفيف الياء، وأعطاه زبانية بتخفيفها.

وقوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً» قلنا: معناه: دَوْرُ مَحَاسِنَ، مَعَاهِمُ بِالضَفَةِ، قَالَ الشَّافِي: وَفِيهِ: هُوَ جَمْعُ (مَحْضَن) مَفْتَحُ لَمِيمٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ: أَحْسَنُكُمْ، جَمْعُ: أَحْسَنُ^(٢).

وهي هذا الحديث جَوَازُ لافْتِرَاحِيٍّ وَالْإِسْتِدَانَةِ، وَإِنَّمَا فَرَضَ شَيْئًا لِمُحَاجَةٍ، وَكَانَ ﷺ يَسْتَعِيدُ بِاللهِ مِنَ الْمُتَعَرِّفِ^(٣) وَهُوَ الدِّينُ

وفيه جَوَازُ اقْتِرَاصِ الْحَيَوَانِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْ

(١) مكررة على (نح)

(٢) الإكمال فيعلمه: (٣٠٠/٥).

(٣) أخرجه البخاري: ٨٣٢، ومسلم: ١٣٢٥ من حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: «اللهم إني أعوذ بك من عذاب عبير، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة الحمير وسمات، اللهم إني أعوذ بك من بلباسهم والمخوم». قلت: يقال له فذل ما أكثر ما يستعيد من تعمرم رسول الله ﷺ فقال: «إن من رجل إذا غرم حدث فكذب، وإذا صد أخلف، وإذا بقى لمسلم

[٤١١٢] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَخَضَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ سِنًا فَوْقَ سِنِّهِ»، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [احمد ٨٨٩٧، والحاوي ٢٣١٥].

السلف والخلف، أنه يجوز قرض جميع لحيوان، لا الحارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها، كمتحارمها والمرأة والنخلة. والمذهب الثاني: مذهب السني وابن جرير ودود، أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكن أحب.

والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين، أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان. وهذه الأحاديث ترد عليهم، ولا تقبل دعوى هم النسخ بغير دليل.

وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم القرض. وفيها أنه يستحب لمن حبه دين من قرض وغيره أن يرد أجور من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جر منفعة، فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهب أنه يستحب لزيادة في أداء عده عليه، ويجوز للمقرض أخذها، سواء زاد في الصنة أو في العدد، بأن قرضه عشرة فأعطاه أحد عشر، ومذهب مالك أن الزيادة في العدد منهي عنه، وحجة أصحاب عموم قوله ﷺ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (فَقِيلَتْ عَلَيْهِ إِبِلُ الصَّدَقَةِ)، إلى آخره، هذا مما يُشكَلُ^(١)، فيقال: كيف قُضِيَ من إبل الصدقة أجور من الذي يستحقه الغريم، مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه بها؟ ولجواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه، فمك جدهت إبل الصدقة اشتري منها بعيراً وبعياً ممن استحقه، فملكه النبي ﷺ بضمنه، وأودعه متبرعاً بالزيادة من ماله ويد على ما ذكرناه روى أبي هريرة التي قدمت، أن النبي ﷺ قال: «اشْتَرَوْا لَهُ سِنًا». فهذا هو الجواب المعتمد.

وقد قيل فيه أجرة غيره، منها: أن المقرض كان بعض المحتجين اقترض لنفسه، فأعطاه من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: (كان لرجلٍ على النبي ﷺ حقٌّ فأغْلَظَ له، فَنَهَمَ به أصحابُ النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ لصاحب الحقِّ مقالاً») فيه أَنَّهُ يُحْتَمَلُ من صاحب اندس الكلام المعتدُّ في المطالبة، وهذه الإِعْلَاطُ المذكورُ محمولٌ على تشديدٍ في المطالبة ونحو ذلك، من غير كلامٍ فيه قَدَحٌ أو غيره معه يقتضي الكفر، ويحتملُ أَنَّ القائل الذي له الذين كان كفراً عن اليهود أو غيرهم، والله أعلم.



٢٣ - [باب جواز بيع الحيوان بالحيوان

من جنسه متفاضلاً]

[٤١١٣] ١٢٣ - (١٦٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبْنُ رُمَيْحٍ قَدَا - أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) وَحَدَّثَنِيهِ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ أَبِي لَرَّيْنٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ قَبِيْعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ، وَلَمْ يَسْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَعْنِيهِ» فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَبِيعْ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ: «عَبْدٌ هُوَ؟». (احمد ١٤٧٧٢).

باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً

قوله: (جاء عبدٌ فباع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يلمر أنه عبدٌ، فجاء سيده يريدُهُ، فقال له النبي ﷺ: «يعنیه» فاشتراه بعبدین أسودین، ثم لم يبيع أحدًا بعدُ حتى يسأله: «عبدٌ هو؟»).

هذا محمولٌ على أن سيده كان مسلماً، ولهذا باعه لعبدین^(٣) لأسودین، ولطهرُ أنهم كان مسلمین، ولا يجوزُ بيعُ العبدِ المسلمِ للكافر^(٤)، ويحتملُ أنه كان كافراً، ونهما^(٥) كذا كافرين، ولا بدَّ من ثبوت ملكه للمعبود الذي يبيع على الهجرة، وما يبيعه، وما تصبى عبداً قبل إقراره بالحرية.

وفيه^(٦) ما كان عليه لنبي ﷺ من مكارم لأخلاق ولأحسانٍ لعام، فإنه كره أن يورث ذلك العبدُ خاتماً بما قصده من الهجرة، وملازمة الصحة، فاشتراه ليتَّم له ما أُرِده.

وفيه جوازُ بيعِ عبْدٍ بعبدین، سواء كانت القيمة متقاربة أو مختلفة، وهذا مجمعٌ عليه إذا بيع نقدًا، وكذا حكمُ ماله الحيوان، فإن باع عبداً بعبدین، أو سعيراً ببعيرین إلى آجل، فذهب الشافعي والجمهور جرأه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوزُ، وفيه مذاهبٌ لغيرهم.

(١) في (ص) و(هـ) وسقطنا من الصحيح مسلم: ثم لم يبيع أحدًا

(٢) في (ص) و(هـ) وسقطنا من الصحيح مسلم: أعبد.

(٣) في (ص) و(هـ): بعبدین.

(٤) في (ص) و(هـ): بكافر.

(٥) في (ص) و(هـ): أو أنهما.

(٦) في (ع)، رقيقة

٢٤ - [باب الرهن]

وجوازه في الحضر كالسفر

[٤١١٤] ١٢٤ - (١٦٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَلَقَطُ يَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَيْبِيَّةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعًا لَهُ رَهْنًا. [المعجم: ٢٤١٧٤٩، ومختار: ٢٤١٧٤٩].

[٤١١٥] ١٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَبِيبٍ. [مطبوع: ٤١١٤].

باب الرهن

وجوازه في الحضر كالسفر

في الباب حديث عائشة رضي الله عنها. (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَبِيبٍ) فِيهِ جَوَازُ مَعَامِلَةِ أَهْلِ الذَّمَّةِ، وَالْحُكْمُ بِشُرُوتِ أَهْلِهِمْ عَلَى مَا فِي أَيْدِيهِمْ. وَفِيهِ بَيِّنَاتٌ عَلَى أَنَّ الرَّهْنَ فِيهِ

النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَقْلِيلٍ مِنَ النَّبِيِّ وَمُلَازِمَةِ الْفَقْرِ.

وفيه جواز الرهن، وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا مجاهدًا وداود فقالا: لا يجوز إلا في السفر، نعتلًا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ عَلَى سَعِيرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرَقْتُ مَقُومَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨]، واحتج الجمهور بهذا الحديث وهو مقدم على دليل خطاب الآية.

وأما اشتراء النبي ﷺ الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بيانا لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فقبل عن حاجة صاحبه إلا عساه، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ، ولا يقبضون منه لثمن، فعد إلى معاملة يهودي لئلا يفتق على أحد.

[٤١١٦] ١٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحِظْلِيِّ: أَخْبَرَنَا الْمُخْرُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّاحِمِ بْنُ رِبَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرُّهْنَ فِي لَسْتِمِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ التَّمُجِيِّ. فَقَالَ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعْمًا إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْهَمًا ثَلَاثِينَ حَدِيثًا. [البخاري: ١٢٦٨، وأبو داود: ٤٦١٨].

[٤١١٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حُفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيثِهِ. [ابن ماجه: ١٢٦٠٠، وأبو داود: ٤٦١٨].

وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل النعمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا ما يستعينون به في إقامة دينهم، ولا يبيع مصحفاً، ولا يعيد المسلم لكافر مطلقاً، والله أعلم.



٢٥ - [باب السلم]

[٤١١٨] ١٢٧ - (١٦٠٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَ لِلْقَظِّ لِيَحْيَى - قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا، وَقَدْ يَحْيَى: أَحَبَرْنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي لَيْثَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّغَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ - إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». [أحمد: ١٩٣٧، ومسلم: ٢٢٤٠].

باب السلم

فإن أعل اللغة: يقال: سَلَمَ والسَّنَمَ، وأسَمَ وسَلَمَ وأسَفَ وسَلَفَ، ويكونُ السَّنَمُ أيضاً قرصاً، ويقال: استَسَلَفَ قال أصحابنا: وَيُشْتَرَكُ^(١) السَّلَمُ والقرضُ في أنَّ كلاَّهما إثباتٌ بدلٍ في التَّعَمُّقِ بِمَعْنَى فِي الْحَالِ، وذكر في حدِّ السَّلَمِ عباراتٌ أحسنها - أنه عقْدٌ على موصوفٍ في الدَّيْنِ يَدَّيْهِ يُعْطَى عاجلاً، سُمِّيَ سَلَمًا لتسميم رأس المال في المعجس، وسُمِّيَ سَلَفًا لتقسيم رأس المال.

وأجمع المصنفون على جواز السلم

قوله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وفيه جواز سلف^(٢)، وأنه مُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدْرُهُ مَعْلُومًا بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ غَيْرِهِمَا مِمَّا يُضَبَّطُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مَذْرُوعًا كَثُوبًا، شَرَطَ ذِكْرُ دُرِّعَيْنِ مَعْلُومَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْدُودًا كَالْحَيَوَانِ، اشْتَرَطَ ذِكْرَ هُنْدٍ مَعْلُومٍ.

ومعنى الحديث: أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيِّله معلوماً، وإن كان في موزون^(٣) فليكن وزناً معلوماً، وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً، ولا يلزم من هذا اشتراط كونه لسلمه مؤجلاً بل يجوز حالاً؛ لأنه إما حاز مؤجلاً مع الغرر، فجواز الحال أولى؛ لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لا بشرط الأجل، بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً، كما أنَّ الكيل ليس بشرط، بل يجوز

(١) في (خ)؛ ويشتد، وهو عفا.

(٢) في (ص)؛ ولاه: السهم.

(٣) في (ج)؛ وزن.

[٤١١٩] ١٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْوَيْثَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلَا يُسَلِّفُ إِلَّا فِي كَبِيرٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ نَزَلَ مَعْلُومٌ». [أحمد ٢٥٤٨] (و. مطر، ٤١١٨).

[٤١٢٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». [مس ٤١١٨].

السُّمُّ فِي الشَّيْبِ بِالذَّنْخِ، وَالْمَذْكُورُ الْكَيْلُ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا أُسِمَ فِي مَكِيلٍ فَلَيْكُنْ كَيْلاً مَعْلُوماً، أَوْ فِي مَوْزُونٍ فَلَيْكُنْ وَزناً مَعْلُوماً.

وقد اختلف العلماء في جواز السُّمِّ الْحَدَثِ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى جَوَازِ مَوْزُونٍ، فَجَوَّزَ لِحَدَثِ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ، وَمَنْعَهُ مِثْلُكَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَآخَرُونَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ وَصْفِهِ بِمَا يُصْبِطُ بِهِ.

قوله ﷺ: «مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرِ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ» هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ: لِتَمَرٍ مَالِئَةٍ، وَفِي بَعْضِهَا «تَمَرٌ مَالِئَةٌ»، وَهُوَ أَعْمٌ. وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخ. «لِوَزْنٍ مَعْلُومٍ» بِالْوِزْنِ لَا بِ(أَوِ)، وَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ أُسْمٌ كَيْلاً أَوْ وَزْناً، فَلَيْكُنْ مَعْلُوماً.

وهو دليلٌ لِحِجَازِ السُّمِّ فِي الْمَكِيلِ وَزْناً، وَهُوَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، وَفِي جَوَازِ السُّمِّ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلاً وَجِهَانٌ لِأَصْحَابِ: أَصْحَابُهَا: حَوْرَهُ، كَعَكْسِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ) هَكَذَا هُوَ فِي نُسَخِ بِلَادٍ: (عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ)، وَكُلُّ رَوَيْهِ أَبِي أَحْمَدَ لِحَبُودِي. وَرَوَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدَانَ عَنْ مَسْلَمٍ عَنْ شَيْبَةَ هَذَا لِمَوْلَاهُ الثَّلَاثَةِ: (عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ)، وَهُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَرْهَيْمٍ، قَالَ أَبُو عَمِيْرٍ النَّخَّاسِيُّ^(١) وَآخَرُونَ مِنْ تَحْفَاطٍ: وَالصَّوْتُ رِوَايَةُ ابْنِ مَاهَانَ، قَالُوا: وَمَنْ تَأَمَّلَ الْبَابَ عَرَفَ ذَلِكَ.

(١) فِي التَّقْيِيدِ الْمَجْمُوعِ وَتَحْفَاطِ السُّنَنِ ص ٨٦٨.

[٤١٢١] (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، يَذْكُرُ قِيَا : «إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» . [٣٣٧٠] (انظر ٤١١٨) .

قال القاضي . لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح ، وفيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وليس فيه ذكر الأجل ، ثم ذكر حديث ابن علقمة عن ابن أبي نجيح ، وقد يمثل حديث عبد الوارث . ولم يذكر - «إلى أجل معلوم» ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح ، وقال يمثل حديث ابن عيينة ، يذكر فيه الأجل ^(١) .



٢٦ - [باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

[٤١٢٢] ١٢٩ - (١٦٠٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بَغِيٍّ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَرًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ» فَقِيلَ لِسَعِيدٍ: فَمَنْ يَحْتَكِرُ؟ قَالَ سَعِيدٌ: ابْنُ مَعْمَرٍ الَّذِي كَانَ يُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ كَانَ يَحْتَكِرُ. [مسند ١٥٧٦١]

باب تحريم الاحتكار في الأقوات^(١)

قوله ﷺ: «مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ»^(٢). وفي رواية: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ»^(٣).

قال أهل اللغة: (الخاصي) بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت انغلاء المتجره، ولا يبيعه في الحال، بل يَدَّخِرُهُ لِيَفْلُو ثَمُّهُ، فأما إذا جاءه من قريبته، أو اشتراه في وقت الترخيص وأدَّخِرَهُ، أو ابتدعه^(٤) في وقت الغلاء لحاجته^(٥) إلى أكله، أو نداه ليبيعه في وقته، فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا.

قال أصحابنا: ولحكمته في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام وضرر للناس إليه، ولم يجدوا غيره، أجز على بيعه دفعاً للضرر عن الناس، وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمّر راوي الحديث، أنهما كانا يحتكران، فقال ابن عبد البر^(٦) وآخرون: إنما كانا^(٧) يحتكران الزيت، وخملاً الحديث على احتكار الثوب عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون، وهو الصحيح.

(١) في (بخ): الأقوات، و(مسند) من (ص) و(هـ)، وكذا في (الموسم) مع لامية.

(٢) في (بخ): و(هـ)، و(مسند) من (ص) و(هـ)، وكذا في (الموسم) مع لامية.

(٣) في (بخ): الحاجة.

(٤) في (الاستبصار): (٤١٠/٦).

(٥) في (ص): كان.

[٤١٢٣] ١٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَقْلَاءَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِي»^(١). [١٢٧٥٨]،

[٤١٢٤] (٠٠٠) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ أَبِي مَعْمَرٍ أَحْمَدَ بْنِ هَدِيٍّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى»^(٢).

قول مسلم: (وحدثني بعض أصحابي، عن عمرو بن عمرو، عن سعيد بن المسيب).
 قال لغساني وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر لمقطوعة في «صحيح مسلم». قال القاضي: قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقصوعاً، إنما هو من رواية لمجهول^(١) وهو كما قال القاضي، ولا يضرب هذا الحديث، لأنه أتى به متابعاً، وقد ذكره مسلم من طرق متصله برواية من سماهم من الثقات. وأم هذا لمجهول فقد جاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فروء أبو داود في «سننه»^(٢) عن وهب بن يونس، عن خالد بن عبد الله، عن عمرو^(٣) بن يحيى، بإسناده، والله أعلم.



(١) «كتاب المسلم»: (٣١٠/٥)

(٢) رقم: ٢٤٤٧

(٣) تصحفت في (عن) إلى عمرو

٢٧ - [باب النهي عن الحلف في البيع]

[٤١٢٥] ١٣١ (١٦٠٦) حَدَّثَنَا رُحَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ (ح).
وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كَلَامًا عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ بِنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ
لِلسَّلْعَةِ، مَنْحَقَةٌ لِلرَّيْحِ» [أحمد ٧٢٠٧، مسند، وصحاحي ٢٠٨٧].

[٤١٢٦] ١٣٢ (١٦٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَشُعْبَةُ بْنُ يَزِيدٍ
- وَلِلْفُطْلِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ
الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ» [أحمد ٢٧٢٥٤].

باب النهي عن الحلف في البيع

قوله ﷺ: «الْحَلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّلْعَةِ، مَنْحَقَةٌ لِلرَّيْحِ». وفي رواية: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ
يَنْفَقُ، ثُمَّ يَمْحَقُ».

(المنفقة) و(المنحقة) بفتح أولهما وثالثتهما، وسكان ثانيتهما، وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع.
هو الحلف من غير حاجة مكررة، ويتضمن إليه ما تروى في السعة، وبيع اغتر المشرى بائناً،
والله أعلم.



٢٨ - [بَابُ الشُّفْعَةِ]

[٤١٢٧] ١٣٣٢ - (١٦٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَدِّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ» (احمد ١٠٤٣٣٩).

[٤١٢٨] ١٣٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ - حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ، رُبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. (احمد ١٠٤١٠٣).

باب الشفعة

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ».

وفي رواية: (قضى رسول الله ﷺ بالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقَسِّمْ، رُبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ).

وفي رواية: (قال رسول الله ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ»، فِي أَرْضٍ أَوْ رُبْعٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلَحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَرْضَى عَلَى شَرِيكَهِ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى شَرِيكَهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ»).

الشرح:

قال امر اللغة: الشُّفْعَةُ مِنْ شَفَعْتُ لشيءٍ إِذْ ضَمَمْتَهُ وَثَبَّتَهُ وَهَمَّ: شَفَعَ الْأَدَانُ، وَسَمِيَتْ شُفْعَةً لِيَصْمُ نَصِيبٌ إِلَى نَصِيبٍ، وَلِرُبْعٍ وَلِرُبْعَةٍ، يَتَّحُ لِرَاءِ وَبِكَانَ لِبَاءِ، وَلِرُبْعٍ لِأَوَّلِهِ وَلِمُسْكِنٍ وَمُطْلَقٍ

[٤١٢٩] ١٣٥ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ
أَبِي الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَرِكٍ،
فِي أَرْضٍ أَوْ رَبْعٍ أَوْ حَائِطٍ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَخْرُصَ عَلَى شَرِيكِهِ. فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ
أَبَى، فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ». (نظر ٢/١٢٨).

الأرض، وأصله المنزلة الذي كانوا يترتبون^(١) فيه، ولرُبْعَةٍ ثَلَاثُ رُبْعٍ، وقيل: واحدة، والجمع
الذي هو اسم النجسة: رُبْعٌ، كَثْرَةٌ وَثِقَرٌ.

وأجمع المسلمون على ثبوت لشفعة للشريك في العقار ما لم يُتَّسَم، قال العلماء: لحكمة في
ثبوت الشفعة بذمة الضرر عن الشريك، وتخصت بالعقار لأنه أكثر لأبوع ضرراً، ونفقوا على أنه لا
شفعة في الحيوان والملياب والأمتعة وسائر المنقول.

قال القاضي: وشك بعض الناس فأنه لشفعة في الغروض^(٢)، وهي رواية عن عطية: قال: ثبت
في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاه ابن المنذر^(٣)، وعن أحمد رواية أنها تثبت في الحيوان
والبناء المنفرد.

وأما المقسوم، فهل تثبت فيه لشفعة بالجوار؟ فيه خلاف: مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهير
العلماء، وحكاها ابن المنذر^(٤) عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وسعيد بن المسيب وسليمان بن
يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويحيى الأنصاري وأبي نزلة وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة
ابن عبد الرحمن وأحمد وسحاق وأبي ثور: لا تثبت بالجوار، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت
بالجوار، والله أعلم.

وستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن لشفعة لا تثبت، لا في عقار محتجب لشفعة،
بخلاف الحمام الصغير والرخى ونحو ذلك، وستدل به أيضاً من يقول بالشفعة فيما لا يحتجب لقومة
وأما قوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَ لَهُ شَرِكٌ»، فهو عام يتناول المسلم^(٥) والنسي، فتثبت للمسلمي الشفعة على

(١) في (ن): يربعون

(٢) المكتوب المعجم، (٣١٣/٥)

(٣) في الإشراف على مذاهب «عمدة»، (١/١٥٥).

(٤) للمبطل المتفق، (١/١٥٢).

(٥) وقع خطأ في (ن) وأما: رافد

المسلم، كما ثبت للمسلم على النبي، هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الشافعي والحسن وأحمد: لا شفعة بالنبي على المسلم.

وفيه أيضاً ثبوت الشفعة للأعرابي كثبوتها للمقيم في البلد، وبه قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد ومحقق وابن المنذر^(١) والجمهور، وقال الشعبي: لا شفعة لمن لا يسكن بالمصر^(٢).

وأما قوله ﷺ: «فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أخذه، وإن كره تركه»، وفي الرواية الأخرى: «لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه»، فهو محمول عند أصحابنا على الذنب إلى علامة، وكراهة يبعه قبل علامة كراهة تنزيه، وليس بهرام، ويتأولون الحديث على هذا، ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال، ويكون لحلال بمعنى المباح، وهو مستوي الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين، بل هو واجب الترك^(٣).

وختلف العلماء فيما لو أعتق الشريك بالبيع فأذن فيه، فباع ثم أراد لشريكه أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: ليس له لأخذ، وعن أحمد وروايته كاللهيبين: والله أعلم.



(١) في الإشراف على مذاهب العلماء: (٦/ ١٦٠).

(٢) في (خ): المصر، انشبت من (بحر) و(ها) و نظر لمصدر السابق.

(٣) في (خ): الشرط.

٢٩ - [باب غرز الخشب في جدار الجار]

[٤١٣٠] ١٣٦ - (١٦٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ».

قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِيَتْ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

الحدود ٩٩٦١، ولدي ٢٤٦٣.

باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله ﷺ: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ». قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَأَيْتُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِيَتْ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

قال القاضي - روي قوله: «خَشْبَةً» في «صحيح مسلم» وغيره من الأصول والمصنفات. «خَشْبَةً» بالإنفراد، و«خَشْبَةً» بالجمع، قال، وقال الطحاوي: عن رُوَيْحِ بْنِ الْقُرَجِ: سَأَلْتُ أبا زَيْدٍ وَالْحَارِثَ بْنَ مَسْكِينٍ وَيُونُسَ بْنَ عَبْدِ الْأَعْمَى عَنْهُ، فَقَالُوا كُلُّهُمْ: «خَشْبَةً» بِالتَّنْوِينِ عَنِ الْإِنْفَادِ^(١). قال عبد العتي بن سعيد: كُلُّ النَّاسِ يَقُولُونَهُ بِالْجَمْعِ إِلَّا لَطْحَدِي^(٢).

وقوله: (بَيْنَ أَكْتافِكُمْ) هو بالداء المشناة فوق، أي: بَيْنَكُمْ، قال القاضي: قد روي بعض رواة «الموطأ»: (أَكْتافِكُمْ)^(٣) بالتون، ومعه أيضاً بَيْنَكُمْ، وانكفأ الجنب، ومعنى لأول أبي أصرح بها بَيْنَكُمْ، وأوحىكم بالتقريع بها، كما يُضْرَبُ الْإِنْسَانُ بِالشَّيْءِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ^(٤).

(١) «مختصر اختلاف المساء» (٤٠١/٣).

(٢) «إكمال المعجم»: (٣١٧/٥).

(٣) في مطبوع «الموجع»: رسالة شروني: ١٥٠٤ أكتافكم، وكل في مطبوعات «الموطأ» الأخرى، وقد ذكر محمد مصطفى الأعظمي في تعليقه على الحديث في «الموطأ» - طبعة مؤسسة عبد بن سلمان آل نهيان، (١٠٧٨/٤) أنه وقع في نسخة (ب) أكتافكم.

(٤) «إكمال المعجم»: (٣١٨/٥).

[٤١٣١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا زُفَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، نَحْوَهُ. [أحمد ٦٧٧٨ و ٧٧٠٢].
ر. الطهر : [٤١٣٠].

قوله . (ما لي أراكم عنها معرضين؟) أي . من هذه السنة والخصلة والموعظة أو المكدمات ، وجاء في رواية أبي داود: فَكُشُوا رُؤُوسَهُمْ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ؟^(١).
واحتنف العلماء في معنى هذا الحديث . هل هو على التذنب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره ، أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك ، أصحُّهما في لملهيين التذنب ، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون .
ولثاني : الإيجاب ، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث ، وهو ظاهر لحديث .
وعن قال بالتذنب قال ' ظاهر الحديث أنهم توقَّفوا عن العمل ، ولهذا قال ' ما لي أراكم عنها معرضين ، وهذا يدلُّ على أنَّهم فهموا منه التذنب لا الإيجاب ، ولو كان واجباً لَمَّا أُطِيقُوا على الإعراض عنه ، والله أعلم .



٣٠ - [باب تحريم الظلم وغضب الأرض وغيرها]

[٤١٣٢] ١٣٧ - (١٦١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سَمَاعِيلٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدِ السَّعْدِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ افْتَتَحَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [مسند ٤١٣٢، ٤١٣٥].

[٤١٣٣] ١٣٨ - (١٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ آبَاءَ حَدَّثَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرُوَيْ تَخَصُّمَتَهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعَوْهُ وَإِيَّاهُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». اللَّهُمَّ إِن كَانَتْ كَاذِبَةً فَأَعِمَّ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا. قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمِيَاءَ تَنْتَمِسُ الْجُدْرَةَ يَقُولُ: «أَصْدَقْتُ دَعْوَةَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، فَبَيْنَمَا هِيَ تَمْشِي فِي الدَّارِ مَرَّتْ عَلَى شَيْءٍ فِي الدَّارِ، فَوَقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا. [مسند ١٣٢، ٤١٣٥].

باب تحريم الظلم وغضب الأرض وغيرها

قوله ﷺ: «مَنْ افْتَتَحَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ» يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ. وهي رواية: «مَنْ أَخَذَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طَوَّقَهُ فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قال أهل اللغة: لأَرْضُونَ، بفتح واو، وفيها لغة قبيلة يأسكنها، حكاه الجوهري^(١) وغيره

قال المنذ - حدثنا نصر بن أبي الأري سبغ عباقي^(٢). وهو سوفي لقول الله تعالى: «سَبْغَ سَوَابِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَتَكُنْ» [الطلاق ١٧]، وأما تأويل الممثلة على الهيئة ولشك في خلاف الظاهر، وكذا قول من قال: المراد بالحديث سبع أرضين من سبع أقاليم؛ لا أن الأرضين سبع جدي، وهذا تأويل باطل،

(١) في (ج) أريام.

(٢) في (الصحاح) (أرض).

(٣) في (عن) (أ) طبقات.

قَالَ: فَمَا مَاتَ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ هِيَ تَمْسِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَّتْ فِي حَقْوَةِ قَمَائَتْ.

وأما لتطويق المذكور في الحديث، فقالوا: يحتمل أن معناه: أنه يحتمل منه من سمع أو عاين
ويكلف إطفاء ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالتطويق في عنقه، كما قال سبحانه وتعالى:
﴿سَيَطُوفُونَ مَا حَلَلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (ال عمران ١٨٠)، وقيل: معناه: أنه يطوق إنهم ذلك، ويلزمه كل يوم
الطوق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يُطَوَّلُ الله تعالى عنقه، كما حده في عسل حديد سكاكر وعظم
صم آمنة (١٢٦)

وفي هذا الحديث ^(٢٤) تحريم الظلم، وتحريم القُصْب، وتغيب حق، وفيه مكان تحضب الأرض، وهو مذهبنا ونسب الجمهور، وقال أبو حنيفة ^(٢٥) لا يصح غصب الأرض.

[illegible]

(١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «فمن أس الكافر أو أس الكافر مثل أخيه» وفيه نسخة أخرى: «من أس الكافر أو أس الكافر مثل أخيه» أخرجه مسلم في صحيحه.

(٢٣) في (جاء) و(جاء)، وفي عليه لأخراجه.

[٤١٣٥] ١٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَخَذَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً، فَإِنَّهُ يَطْوِفُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [أحمد: ١١٦٢٣ (و نظر: ٤١٣٤).

[٤١٣٦] ١٤١ - (١٦١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا طَوَّفَهُ اللَّهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١٠٠٤١].

[٤١٣٧] ١٤٢ - (١٦١٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ -: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ وَكَانَ يَتَنَبَّأُ وَيُنَبِّئُ قَوْمَهُ خُصُومَةً فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَيْدِ سَلَمَةَ، اجْتَنِبِ الْأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قِدْرَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوَّفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». [أحمد: ٢٦١٤٣، والبخاري ٢١٥٢].

[٤١٣٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَذَكَرَ ذَلِكَ.

[أحمد ٢٤٣٥٣ (و نظر: ٤١٣٧)].

قوله ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ قِدْرَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ» هو بكسر الهمزة وإسكان الباء أي: قسراً شياً من الأرض، يقام: قيد وقدر، وقيس وقدر، بمعنى واحد.

وهي الباء: (حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ) بفتح الحاء. وفي حديث سعيد بن زيد ﷺ مَنَعَهُ، وقسوس دعائه، وجوارك لدهاء على الضام ومُسْتَلَكُ أَهْلِ الْفَضْلِ، والله أعلم.



٣١ - [باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

[٤١٣٩] ١٤٣ - (١٦١٣) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ قُضَيْلٍ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخَضَّرِ: حَدَّثَنِي خَالِدُ الْحَمْدُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُمِعَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ». (احمد ٧١٣٦،

والبخاري ٢٦٤٧٣.

باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

قوله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُمِعَ عَرْضُهُ سَبْعَ أذْرُعٍ، هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ السَّخِّ. «سَبْعَ أذْرُعٍ»، وَفِي بَعْضِهَا: «سَبْعَةُ أذْرُعٍ»، وَهَذَا صَحِيحَانِ، وَلِذَلِكَ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، وَلِتَأْيِثِ الْفَصْحُ

وَأَبْ قَدَّرَ الطَّرِيقَ فَإِنَّ جَمْعَ «أَرْجَرٍ» بَعْضُ أَرْضِهِ لِمَمْلُوكَةٍ طَرِيقاً مُسَبَّلَةً لِلْمَارِّينَ فَقَدَّرَهَا بِأَيِّ خَيْرَتِهِ، وَالْأَفْصَلُ تَوْسِيطُهَا، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الصُّورَةُ مَرْدَّةَ الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَتْ لَطَرِيقُ بَيْنَ أَرْضِي لِقَوْمٍ وَأَرْضِ إِحْيَاءٍ، فَإِنَّ اتَّفَقُوا عَلَى شَيْءٍ فَذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَدَرِهِ، جُمِعَ سَبْعَ أذْرُعٍ، وَهَذَا مَرَادُ الْحَدِيثِ.

أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكةً وهو أكثر من سبع أذرع فلا يجوز لأحد أن يستولي على شيء منه، وإن قلَّ، لكن له عمارة ما حوله من الموتى، ويمسكه بالإحياء، بحيث لا يضر المارين.

قال أصحابنا - ومضى وجدنا جادة مستطرفة ومسكاً مشروعاً نافذاً حكمت باستحقاق الاستعراق فيه بظاهر الحال، ولا يُعتبر مبتداً مصيره شارعاً، وقال بهم الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسبلاً^(١). هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث، وقد آخرون: هذا في الألفية إذا رد أهلها النيان، فيجعل طريقهم عرضه سبعة أذرع للمخول لأحسان والائقبال ومخرجها وتلاقيها.

قال الخاضع: هذا كله عند الاختلاف كما نص عليه في الحديث، فأمّا إذا اتفق أهل الأرض على قسمته، ومخرج طريق منها كيف شؤوا، عليهم ذلك، ولا اعتراض عليهم: لأنّها مدكهم^(٢). والله أعلم.

(١) النهاية لمصنف في رواية لمصنف: (٤٧٠/٦)

(٢) التكملة لمصنف: (٣٢٢/٥).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - [كتاب الفرائض]

[٤١٤٠] - (١٦١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُفَّانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ». أحمد ٢١٧٤٣، والبخاري ٦٧٦٤.

كتاب الفرائض

هي جمع فريضة، من الفَرَض، وهو التقدير، لأدنى سهم من لفروض «سفرة»، ويقال للعالم بالفرائض: فَرَضِي وفَرَض وفَرِض، كعالم وعليم، حكاه المبرد، وأما الإرث والميراث فقال المبرد: أصله العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر.

قوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، وفي بعض النسخ: «ولا الكافر المسلم» بحذف لفظة: «يَرِث».

أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث مسلم، وأما المسلم فلا يرث كافر أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهبت طائفة إلى تورث المسلم من الكافر، وهو مذهب سعد بن جبل ومعاوية، وسعيد بن المسيب وقسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء ولشعبي والزهرري والنخعي (أحوماً)، عن خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: «الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه»^(١)، وحجة الجمهور لهذا الحديث الصحيح التصريح،

(١) أخرجه ترمذي في مسنده: ٧٨٣، والدارقطني في السنن: ٣٦٢٠، والبيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٥/٦) من حديث عائشة بن عمرو المزني مرفوعاً.

وعنه البخاري بصيغة الجرم من قول عبد الله بن عباس ﷺ: «يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ» رقم ١٣٥٤.

ولا حجة في حديث: «الإسلام يعلم ولا يُعلَى عليه»؛ لأن المراد بفضل الإسلام على غيره، ولم يتعرّض فيه لميراث، فكيف يُترَك به بض حديث: «لا يرث المسمّ الكافر»؟ ولعل هذه الطائفة لم يباغها هذا الحديث.

وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع، وأما المسمّ فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أبي ليلى وغيرهم، بل يكون سألَه قَيْدًا للمسلمين. وقد أبى حنيفة والكوفيون ولأوراعي وإسحاق يورثه ورثته من المسممين، وروي ذلك عن علي ومن مسعود وجماعة من المذاهب، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كتبه في رثته فهو للمسممين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسممين.

وأما توريت الكفار بعضهم من بعض، كاليهودي من النصراني وعكسه، والمجوسي منهم، ومما منه، يقال به الشافعي وأبو حنيفة رحمهما وآخرون، ومنه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابه: وكذا لو كان حربي في بلدين متحاربين لم يتورثه، والله أعلم.



١ - [باب: «الحقوا المرائض بأهلها،

فما بقي فلاولى رجل ذكر»]

[٤١٤١] ٢- (١٦١٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمْدٍ - وَهُوَ الثُّرَيْيُّ - : حَدَّثَنَا وَهَبٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْمَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [احمد ٢٦٥٧، وسحري ٦٧٣٢].

[٤١٤٢] ٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ سَلَمَةَ الْعِشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْحَقُّوا الْمَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا تَرَكْتَ الْمَرَائِضَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [البحري ٦٧٤٦، لسانظر ٤١٤١].

[٤١٤٣] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا وَقَالَ الْأَخْرَانِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا تَرَكْتَ الْمَرَائِضَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ». [احمد ٢٨٦١، وسحري ٤١٤١].

قوله ﷺ «الحقوا المرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر»، وفي رواية: «فما تركت المرائض فلاولى رجل ذكر». وفي رواية: «اقسموا المال بين أهل المرائض على كتاب الله تعالى، فما تركت المرائض فلاولى رجل ذكر».

قال لعلماء: لمراد بـ «أولى رجل» أقرب رجل، مأخوذ من لؤلي، بإسكان اللام، على وزن الرمي، وهو أقرب، وليس لمراد هذا: أحق، بخلاف قولهم: الرجل أولى بماله، لأنه لو حمل هذا على: أحق، لخلا عن الفائدة؛ لأنه لا تدري من هو الأحق.

وأما قوله ﷺ: «فلاولى رجل ذكر» وصف^(١) الرجل بأنه «ذكر» تنبيهاً على سبب استحقاقه، وهو المذكورة، التي هي سبب الخصوبة، وسبب لترجيح في الإرث، ولهذا جُمع لمذكر من حظ الأنثيين،

(١) مذكورة في (ج).

[٤١٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حَبَابٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ وَرْثَانَ بْنِ الْقَيْسِ .

[مطبوع : ١٤١٤ هـ]

وَحَكَمَهُ أَنَّ الرِّجَالَ تَلَحُّقُهُمْ مُؤَنٌ كَثِيرَةٌ بِالْقَيْمِ بِدَعْيَالٍ وَالضَّيْفَانِ ، وَإِرْقَادُ الْقَصْدَيْنِ ^(١) ، وَمَوْسَاةُ السَّاقِلَيْنِ ^(٢) ، وَتَحْمُلُ الْغَرْمَانِ وَغَيْرَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وهذا الحديث في توريث العصبات ، وقد أجمع المسلمون على أنَّ ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ قُلَاقِرْبَ ، فَلَا يَرِثُ عَصَبٌ بِعِدِّهِ مَعَ وَجُودِ قَرِيبٍ ، فَإِذَا حُفَّ بِنْتًا وَأَخًا وَعَمًّا ، فَلِلْبَنِّ التَّصَصُّفُ فَرَضًا ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ .

قال أصحابنا : وَلِلْعَصْبَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : عَصْبَةٌ بِنَفْسِهِ ، كَالْأَبِ ، وَابْنُهُ ، وَالْأَخُ ، وَابْنَةُ ، وَالْعَمُّ ، وَابْنَةُ ، وَعَمُّ الْأَبِ ^(٣) ، وَالْجَدُّ ، وَبَنُوهُ ، وَنَحْوُهُمْ ، وَقَدْ يَكُونُ الْأَبُ وَالْجَدُّ عَصْبَةً ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُمَا فَرَضٌ ، وَمَتَى كَانَ لِمَيِّتِ ابْنٍ ، أَوْ ابْنِ ابْنٍ ، لَمْ يَرِثْ لِأَبٍ إِلَّا السُّدُسَ فَرَضًا ، وَمَتَى لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ، وَرِثَ بِالْعَصَبِ فَقَطْ ، وَمَتَى كَانَتْ سِتَّةٌ ، أَوْ بَنَاتُ ابْنٍ ، أَوْ بَنَاتُ ابْنِ ، أَوْ بَنَاتُ ابْنِ ، أَخَذَ الْبَنَاتُ فَرَضَهُنَّ ، وَلِلْأَبِ مِنَ الْبَاقِي السُّدُسَ فَرَضًا ، وَبِالْبَاقِي بِالْعَصَبِ ، هَذَا أَحَدُ الْأَقْسَامِ وَهُوَ : لِعَصْبَةٍ بِنَفْسِهِ .

القسم الثاني : الْعَصْبَةُ بِغَيْرِهِ ، وَهُوَ لِبَنَاتِ الْبَنِينَ ، وَبَنَاتِ الْأَبِ بْنِ الْإِنِّ ، وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَخَوَةِ وَالثَّلَاثُ : الْعَصْبَةُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَهُوَ الْأَخَوَاتُ لِلْأَبَوَيْنِ أَوْ لِلْأَبِ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِنِّ ، فَإِذَا حُفَّ بِنْتًا وَأَخًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَلِلْبَنِّ النِّصْفُ فَرَضًا ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ بِالْعَصَبِ ، وَإِنْ حُفَّ بِنْتًا وَبَنَاتُ ابْنٍ وَاحِدَةٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ أَخًا لِأَبٍ ، فَلِلْبَنِّ النِّصْفُ ، وَلِلْبَنَاتِ السُّدُسُ ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ ، وَإِنْ حُفَّ بَنَاتُ ابْنٍ وَبَنَاتُ ابْنِ وَاحِدَةٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَلِلْبَنِّينِ الثَّلَاثُ ، وَبِالْبَاقِي لِلْأَخْتِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْبَنَاتِ الْإِنِّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِنْ قَرَضِ جَنَسِ الْبَنَاتِ وَهُوَ الثَّلَاثُ .

قال أصحابنا : وَحَيْثُ أَصْلَقَ لِعَصْبَةٍ قَانِمَرْدٌ بِهِ الْعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَ يُدْلِي بِنَفْسِهِ بِالْقَرَابَةِ . لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ أَثْنَى ، وَمَتَى الْفَرْدُ الْعَصْبَةُ أَخَذَ جَمِيعَ إِمَالٍ ، وَمَتَى كَانَ مَعَ أَصْحَابِ فُرُوضٍ مُسْتَعْرِقَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقُوا كَانَ لَهُ الْبَاقِي بَعْدَ فُرُوضِهِمْ .

(١) فِي (لَهُ) وَ(لَهُمَا) وَالْأَرْقَاءُ وَالْقَاصِدَيْنِ .

(٢) فِي (لَهُ) ، وَ(لَهُمَا) ، وَ(لَهُمَا) .

وأقرب العصباء لهن، ثم بنوه، ثم الأب، ثم الجد إن لم يكن أخ، ولا أخ إن لم يكن جد، فإن كان جد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الأخوة، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم الأعمام، ثم بنوهم وإن سفلوا^(١)، ثم أعمام الأب، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم، ثم أعمام الجد لأب، ثم بنوهم وهكذا، ومن أدلى بأبوين يُقدم عسى من بُدلي بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويُقدم بن أخ من أبوين على ابن أخ من أب، ويُقدم عم لأبوين على عم لأب، وكذا البقي، ويقدم الأخ من لأب على ابن الأخ من لأبوين، لأن جهة الأخوة أقوى وأقرب، ويقدم بن أخ لأب عسى لأبوين، ويقدم عم لأب^(٢) على ابن عم لأبوين^(٣)، وكذا البقي، والله أعلم.

ولو خُلف بنت وأخت لأبوين وأخاً لأب، فمذهبنا ومذهب الجمهور أن للبنت النصف والباقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس: للبنت النصف، والباقي للأخ دون الأخت. وهذا لحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم.



(١) قوله: ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا، سقط من (ب).

(٢) في (خ): ابن عم الأب.

(٣) في (خ): ابن عم، ثم الأم لأبوين.

٢ - [باب ميراث الكلالة]

[٤١٤٥] ٥ - (١٦١٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُكَيْرٍ الشَّافِعِيُّ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لُمُكْدِرٍ سَوَّحَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَرِضْتُ فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ يَعُودَانِي مَشِيئِينَ، فَأَعْوَمِي عَلَى، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ضَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْفُتُ. قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَسَمَّ يَرُدُّ عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [الباء، ١٧٦، ١ - [المعجم، ١٤٧٩٨، ومعهدي: ٥٦٥٦].

[٤١٤٦] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ بِنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا حُجْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُثَنِّكِدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلَمَةَ بِمَشِيئِينَ، فَوَجَعَنِي لَا أَغْقِلُ، فَذَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَقْفُتُ. قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَتَزَلَّتْ: ﴿يُؤْتِيكُمْ اللَّهُ فِي زَكَاةِكُمْ بِذِكْرِ حَظِّ الْأَتْمِينِ﴾ [البقرة، ٢١٥، [المعجم، ١٥٧٧] [المعجم، ١٥٧٧].

قوله: (عن جابر - مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني مشيان) هكذا هو في أكثر النسخ: (مشيان) وفي بعضها: (مشيين) وهذا هامز، والأول صحيح أصلاً، وتقديره: وهما مشيان وفيه فصيحة عيادة المريض، واستحباب الجشي فيها.

قوله: (فأعومى عليّ، فتوضّأ ثم ضبّ عليّ من وضوئه، فأقفت) (الوضوء) هو فتح الواو، لغاء لادي يتوضّأ به. وفيه التبرك بأثر الصالحين وفضي طعامهم وشر بهم ونحوهما، وفصل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك. وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ.

واستدث أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المسموع في الوضوء والغسل، ردّاً على أبي يوسف القائل بنجاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وهي الاستدلال به نظراً لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال: البركة المعطى فيما لا يلقى أصعاء ﷺ في الوضوء، والله أعلم.

قوله: (قلت: يا رسول الله، كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليّ شيئاً، حتى نزلت آية الميراث، ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [الباء، ١٧٦]) وفي رواية: (فزلت). ﴿يُؤْتِيكُمْ اللَّهُ فِي زَكَاةِكُمْ بِذِكْرِ حَظِّ الْأَتْمِينِ﴾ [الباء، ١٧٦]. وفي رواية: (نزلت آية الميراث).

[٤١٤٧] ٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْلَدٍ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي قَدْ أَعْمِيَ عَلَى، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ضَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَقْبَضْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَطْمَئِنُّ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى تَرَكْتُ آيَةَ الْمِيرَاثِ. (احمد ١١٥٠١١، وليجاري: ٥٩٦٤، كلاهما - مستور [أبو داود، ١٦٤٥].)

[٤١٤٨] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَضَبَّوا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا يَرُونِي كَلَالَةً، فَتَرَكْتُ آيَةَ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (الباقى ١٧٦) قَالَ: فَكَذَا أُلْزِمْتُ. (احمد ١٤١٨٦، وصحاري ١٩٤).

[٤١٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: فَتَرَكْتُ آيَةَ الْفَرَائِضِ، وَفِي حَدِيثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَتَرَكْتُ آيَةَ الْفَرَائِضِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا قَوْلُ شُعْبَةَ لِابْنِ الْمُثَنَّى، وَالْقَوْلُ ٤١٤٨.

[٤١٥٠] ٩- (١٦١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَحُمُودُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُحَيْثٍ -: قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

فِيهِ جَوْزُ وَصِيَةِ الْمَرِيضِ وَهُوَ كَانَ يَذْهَبُ عَقْدُهُ فِي بَعْضِ أَوَقَاتِهِ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لَوْصِيَّةً فِي حَالِ إِفَاتِهِ وَحَضْرِهِ عَقْلَهُ.

وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز لاجتهاد في الأحكام لنفسه ﷺ، والجمهور على جوازه، وقد سبق بيانه مرات، ويتأكلون هذه الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلهذا لم يرد عليه شيء، رجاء أن ينزل الوحي.

عَنْ مُعَدَّانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خُطِبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ
أَبَ بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا أَدْعُ عَمْدِي شَيْئاً أَحَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِضَاعِهِ
فِي صَدْرِي، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟» وَإِنِّي إِذَا
أَعِشْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، [الحمد ١٨٦ مطبوعاً].

قوله. «أَنْ عَمَرَ ﷺ قال. إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئاً أَحَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِضَاعِهِ فِي صَدْرِي،
وَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟» وَإِنِّي إِذَا أَعِشْتُ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي
بِقَضِيَّتِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ).

أما آية الصَّيْفِ فَلَا تُهَذَّبُ نَزَلَتْ فِي الصَّيْفِ.

وأما قوله: (وَإِنِّي إِذَا أَعِشْتُ...) إِلَى آخِرِهِ، فَهُوَ^(١) مِنْ كَلَامِ عُمَرَ، لَا مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِمَا أُخِرَ
الْقَضَاءُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ ظُهُوراً يَحْكُمُ بِهِ، فَأُخِرَ حَتَّى يَنْتَهِيَ اجْتِهَادُهُ فِيهِ، وَيَسْتَوْفِيَ
نَظَرَهُ، وَيَتَفَرَّقَ عِنْدَهُ حُكْمُهُ، ثُمَّ يَقْضِي بِهِ وَيُشَيِّعُهُ بَيْنَ النَّاسِ. وَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَغْلَظَ لَهُ لَخَوْفُهُ مِنْ
الْثَّكَلِ وَالتَّكَلِّفِ غَيْرِهِ حَتَّى مَا نُصِّصَ عَلَيْهِ صَرِيحاً، وَتَوَرَّجَتْهُمُ الْاِسْتِثْبَاتُ مِنَ النُّصُوصِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ لَوُجِدَ الْيَدِ الْيَسْرَةُ وَالْيَمِينُ وَمِنْهُمْ لَفُتْرَةٌ وَهِيَ الْيَمِينُ﴾ [٨٣]، وَلَا عِتَابَ بِالْاِسْتِثْبَاتِ
مِنْ أَكْثَرِ الْوُجُوبِ الْمَطْلُوبَةِ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الصَّرِيحَةَ لَا تَقْبِي إِلَّا بِسَبِيلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ لِحَادِثَةٍ، إِذَا أُهْمِلَ
الْاِسْتِثْبَاتُ فَاتَّ اِنْقِضَاءُ فِي مَعْطَى الْأَحْكَامِ الْبَازِلَةِ أَوْ فِي بَعْضِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي اِشْتِقَاقِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّكَلُّلِ. وَهُوَ اِلْتِطَافٌ، دَبُّ لَحْمٍ مِثْلًا
يُقَالُ لَهُ كَلَالَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى عَمُودٍ لِنَسَبٍ، بَلْ عَلَى طَرَفِهِ، وَقِيلَ: مِنْ اِلْحَاطَةِ، وَمِنْهُ الْإِكْلِيلُ، وَهُوَ
مِثْلُهُ عَصَابَةُ قُرَيْشٍ بِالْحَوْمَرِ، فَسُمِّيَ كَلَالَةً لِإِحَاطَتِهِمْ بِالْعَيْتِ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَقِيلَ: مُشْتَقَّةٌ مِنْ: كُلُّ الشَّيْءِ،
إِذَا بَعُدَ وَانْقَطَعَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: كَلَّتْ الرَّحِمُ، إِذَا بَعُدَتْ وَحَالَ اِنْتِسَابُهَا، وَمِنْهُ. كَرُّ فِي مِثْلِهِ، إِذَا اِنْقَطَعَ
لِبَعْدِ مَسَافَةٍ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): قَهْلًا.

[٤١٥١] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَدَقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَاسْنُ رَافِعٍ ، عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سُوْرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . (الموطأ : ١١٧٩)

وَيُخْتَلَفُ الْعَمَاءُ فِي الْمِرَادِ بِالْمَكْلَاةِ فِي آيَةِ عَنِ أَقْوَالٍ : أَحَدُهَا : الْمِرَادُ الْوَرِثَةُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ، وَتَكُونُ الْمَكْلَاةُ^(١) مَنْصُوبَةً عَلَى تَقْدِيرِ - يُورِثُ وَرِثَةَ كِلَاةٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَيِّتِ لَدِي لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ، ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَيِّتَ أَوْ أُنْثَى ، كَمَا يَقُولُ : رَجُلٌ عَقِيمٌ ، وَامْرَأَةٌ عَقِيمٌ ، وَتَقْدِيرُهُ - يُورِثُ كَمَا يُورِثُ فِي حَالِ كَوْنِهِ كِلَاةً ، وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ هَذَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ وَعَمْرُو بْنُ وَاسِيٍّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ اسْمٌ لِلْوَرِثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهِمْ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ ، احْتَجَّ بِقَوْلِ جَابِرٍ رضي الله عنه : (يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا يَرِثُنِي كِلَاةٌ) ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدٌ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَالِ الْمَوْرُوثِ .

وَقَالَتِ الشَّيْخَةُ - الْكِلَاةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَوْ حَدٌّ ، فَوُرُثُوا لِأَحْوَةِ مَعَ الْأَبِ . قَالَ الْقَاضِي - وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَاتِلٌ : وَهِيَ رَوِيَّةٌ بَاطِلَةٌ لَا تَصُحُّ عَنْهُ ، بَلِ الصَّحِيحُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ ، قَالَ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِإِجْمَاعٍ عَلَى أَنَّ الْكِلَاةَ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ

قَدْ : وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي الْوَرِثَةِ إِذَا كَانَ فِيهِمْ جَدٌّ ، هَلِ الْوَرِثَةُ كِلَاةٌ أَمْ لَا ؟ فَهَمَّنَ قَاتِلٌ : لَيْسَ الْجَدُّ أَبًا جَعَلَهَا كِلَاةً ، وَمَنْ جَعَلَهُ أَبًا لَمْ يَجْعَلْهَا كِلَاةً .

قَالَ الْقَاضِي : وَإِذَا كَانَ فِي الْوَرِثَةِ بَنَاتٌ ، فَالْوَرِثَةُ^(٢) كِلَاةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعَمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ وَالْأَخَوَاتِ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْعَصَبَاتِ يَرِثُونَ مَعَ ابْنَتِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا تَرِثُ الْأَخْتُ مَعَ ابْنَتِ شَيْئًا ، لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ لَكُم مَوْلَاةٌ وَلَا لَكُم أُخْتٌ ﴾ ، وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ ، وَقَالَتِ الشَّيْخَةُ : ابْنَتُ تَمْنَعُ كَوْنَ الْوَرِثَةِ^(٣) كِلَاةً ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُورِثُونَ الْأَخَّ وَالْأَخْتَ مَعَ ابْنَتِ شَيْئًا ، وَيُعْطُونَ ابْنَتِ كُلِّ الْعَدَالِ ، وَتَعَنَّقُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا أَرْثَا هَذِهِ لَيْسَ لَكُم مَوْلَاةٌ وَلَا لَكُم أُخْتٌ فَلَهَا يَصْطَفِي مَا تَرَكْتُ وَتُورِثُهَا ﴾ اسْمُهُ ١١٧٦ .

(١) فِي قَوْلِ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي الرُّوَايَةِ بِرَقْمٍ : ٤١٤٨ : إِنَّمَا يَرِثُنِي كِلَاةٌ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) : الْوَرِثَةُ

ومذهب الجمهور أن معنى الآية الكريمة: **أَنْ تُوْرَثَ** لنصف لأخت بالفرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولدٌ، فعند عدم سنده لثورتها لنصف فرضاً، لا لأجل ثورتها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ ولأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معصوم من فعدة أصل الفرض: **أَنْ مَنْ أَذْلَى** بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معها^(١).

وأجمع المفسرون على أن المراد بالإخوة والأخوات هي الآية التي هي نحو سورة النساء، من كان من أبوين أو من أب عند عدم بلدين بين أبوين، وأجمعوا على أن المرد بلدين في أولها الإخوة والأخوات من الأم في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ كَانَتْ زَوْجٌ يُوْرَثُ كَلَّةٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾**

لـ ١١



٣ - [باب: آخر آية أنزلت: آية الكلاله]

[٤١٥٢] ١٠ - (١٦١٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَثْمَرٍ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلْتُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [المساء ١٧٦]، [المعجم ١١٦٢٨]، [المعجم ١٦٩٠٥].

[٤١٥٣] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلْتُ آيَةَ الْكَلَالَةِ، وَآخِرُ سُورَةٍ أَنْزَلْتُ بَرَاءَةً. [المعجم ١٤٦٥٤] [المعجم ٤١٥٢].

[٤١٥٤] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحَنْطَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أَنْزَلْتُ تَامَّةً سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أَنْزَلْتُ آيَةَ الْكَلَالَةِ. [المعجم ٤١٥٢].

[٤١٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَحْيَى بْنُ كَثْمٍ -: حَدَّثَنَا عَمَّارٌ - وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أَنْزَلْتُ كَامِلَةً. [المعجم ٤١٥٢].

[٤١٥٦] ١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ أَبِي الشَّوَّازِ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أَنْزَلْتُ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾. [المعجم ٤١٥٢].

قوله: (عن مالك بن مغول) هو بكسر الميم واسكان الغين المعجمة.

قوله: (عن أبي الشَّوَّازِ) هو بفتح الشاء على المشهور، وقيل بسكانها، حكاه الفاضل عن أكثر

شيوخهم^(١).



٤ - [بَابُ مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوْرَثَتْهُ]

[٤١٥٧] ١٤ - (١٦١٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى - وَالْمَقْطَلُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمَيِّتِ، عَلَيْهِ السِّنُّ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ، قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ».

لحمي ١٦٧٢/١٧٣١ ربط ٤١٥٨ .

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لَا يُصَلِّي عَلَى مَيِّتٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ^(١)) إنما كان يترك الصلاة عليه ليحرم^(٢) الناس على قضاء الدين في حياتهم، والتوصل إلى البراءة منها؛ لثلاث تفوتهم صلاة النبي ﷺ، فمما فتح الله على نبيه ﷺ عذ يرضي عليهم ويقضي دين من لم يخف وفاة.

قوله ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فيه الأمر بصلاة لجنائز، وهي فرض كفاية.

قوله ﷺ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَائِهِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ» قيل: أنه ﷺ كان يقضيه من مال مصلح المسلمين، وقيل: من خالص مال نفسه، وقيل: كان هذا لقضاء واجباً عليه ﷺ، وقيل: تبرع منه، والخلاف وجهان لأصحاب وغيرهم.

واختلف أصحابنا في قضاء دين من مات وعليه دين، فقيل: يجب قضاؤه من بيت المال، وقيل: لا يجب.

ومعنى هذا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد أنقذ بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأن وليه في الحالين، فإذا كان عليه دين فقبضته من عندي، إذ لم يخلف وفاء، وإن كان له مال فهو لورثته لا آخذ منه شيئاً، وإن حلف عيالاً محتاجين ضائعين فليأتوا عني فعلي نقتهم ومؤثمهم.

(١) في (ج): لا وفاء له، وفي (ص): ولاه، إلا وفاء له، والبيت هو المراب لتسوية بياق، ونظر دعوى الممرد (١٣٨/٩).

(٢) في (ص): ولاه؛ يحرص.

[٤١٥٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَعِيبِ بْنُ شُعَيْبٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُثَيْلٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُجَيْبٍ، ابْنُ شِهَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي ذَلْبٍ، كُتْلَهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثُ. [أحمد: ٩٨٤٨ و ٧٨٩٩، والبيهقي: ٤٢٢٩٨].

[٤١٥٩] ١٥- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْعَصْبَةُ مَنْ كَانَ». [أحمد: ٩٩٨٣، وإسحاق: ٤١٥٧].

[٤١٦٠] ١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَدِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَدْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْ بِمَالِهِ عَصْبَتُهُ، مَنْ كَانَ». [أحمد: ٨٢٣٦، ومطهر: ٤١٥٨].

قوله ﷺ: «أَيُّكُمْ مَا تَرَكَ ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا فَلِيَ الْعَصْبَةُ مَنْ كَانَ». وفي رواية: «ذِينًا أَوْ ضَيَاعًا». وفي رواية: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَلِئْهُ».

أم (١) (الضَّبَع) و(الضَّبْعَة) مفتوح اصداد، والمراء عيال محتاجون صاعون، قال لخطيب: الضَّبَع والضبيعة هنا وصف لورثة لميت بالمصدر، أي: ترك أولاداً أو عيالاً ذوي ضَبَع، أي: لا شيء لهم، والضَّبَع في الأصل مصدر ضاع (٢)، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للتضياع (٣).

(١) في (خ): يند.

(٢) في (خ) و(ص): ما ضاع.

(٣) ينظر مفردات، ج ٥: (٣٠٩/٢)، والأعلام الحديث: (٢/١١٩٧).

[٤٦١] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو اللَّهِ سَمِيعٍ أَنَا حَازِمٌ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَرَثَةِ ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِلْبَنَاتِ » . [المصنف : ١٧٣٩٨ والظاهر : ٤٤١٦٢] .

[٤٦٢] (٠٠٠) « حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ دَفْعٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ : « وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا وَلَيْتَهُ » . [أحمد : ١٩٨٧٠ ومقر : ٤١٦١] .

وَأَمَّا (لِكُلِّ) فبفتح الكاف ، قال الخطابي وغيره . المراد به هنا لعيال ، وأصله لثقل ، ومعنى : « أَن مَوْلَاهُ » أي : وليه وفأمره ^(١) ، والله أعلم .



(١) يفسر لأعلام الحديث (٢ / ١١٩٣) ، والعريف للحديث (١ / ٦٠٨) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ . [كِتَابُ الْهَبَاتِ]

١ - [بَابُ كَرَاهَةِ شُرَاءِ الْإِنْسَانِ مَا تُصَدَّقُ بِهِ
مَنْ تُصَدَّقُ عَلَيْهِ]

[٤١٦٣] ١ - (١٦٢٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتِغُهُ، وَلَا تُعَذِّ فِي صَدَقَتِكَ، فَإِنَّ الْعَايِدَ فِي صَدَقَتِهِو كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْعِهِ».

[لخري: ١٦٩٠] [الناظر: ٤١٦٤].

[٤١٦٤] (***) وَحَدَّثَنِيو رُفَيْوُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْنِي بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: «لَا تَبْتِغُهُ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدِرْهَمٍ».

[أحمد: ١٩٨١] [دله: ٤١٦٣].

كتاب الهبات

باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به
ممن تصدق عليه

قوله: (حملت على فرس عتيق في سبيل الله تعالى) معناه: تصدقت به ووهبته لمن يتقبل عنه في سبيل الله، و(اعتيق): الفرسُ التفتيسُ الجوازُ السبق.

قوله: (فأضاعه صاحبه) أي: ففقر في القسم بقلعه ومؤنته.

قوله ﷺ: «لا تبتغها، ولا تعذ في صدقتك» هذا نهى تزويج لا تحريم، فيكروه لمن تصدق بشيء أو أخرجته في ركة أو كفرة أو نذر ونحو ذلك من القرابات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يشتره أو يتملكه ما حنطه منه، فأم إن وريته منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب ال

[٤١٦٥] ٢- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ سِنطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَّيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْجٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ -: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أُعْطِيَتْهُ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ». [انظر ٤١٦٦].

[٤١٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مُقْبِدٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَدِ حَتَّى أَنْ حَدِيثَ مَالِكٍ وَزَوْجٍ أَثَمَ وَأَكْثَرُ. [البيهقي: ١٦٦، إسناده صحيح].

[٤١٦٧] ٣- (١٦٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَّاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا تَبْتَعْهُ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ». [البخاري: ٢٩٧١، إسناده صحيح].

[٤١٦٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمَحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْفُطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. [أحمد: ٥١٧٧، وإسناده صحيح].

[٤١٦٩] ٤- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَغُبْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِحَمِيدٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ رَآهُ تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ يَا عُمَرُ». [أحمد: ٤٩٠٣، إسناده صحيح].

إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا طههنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: لهن عن شراء حبيته لتحريره، والله أعلم.



٢ - [باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض،

إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

[٤١٧٠] ٥ - (١٦٢٢) حَدَّثَنِي يَرْاهِيمُ بْنُ هُوسَى لَرَّازِي وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَدَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَمِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ لَبِيَّ رضي الله عنه قَالَ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ». [احمد ٣٢٦٩] [ابن جرير ٤١٧٤] -

[٤١٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ نَحْوَهُ. [ابن جرير ٤١٧٤] -

[٤١٧٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ بِهَذَا، لِإِسْنَادٍ نَحْوَ حَيْثِيهِمْ. [ابن جرير ٤١٧٤] -

[٤١٧٣] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى قَدَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ سَمْعَ بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ». [احمد ٢٦٢٢] [ابن جرير ٤١٧١] -

باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض،

إلا ما وهبه لولده وإن سفل

قوله ﷺ: «مَثَلُ الَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ كَمَثَلِ الْكَلْبِ بَقِيءٌ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ فَيَأْكُلُهُ» هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقبضهما، وهو محمود على هبة لأجنبي، إلا ما وهب لولده أو لوليه ولديه^(١) وإن سفل، فله الرجوع فيه، كما صرح به في حديث المعمر بن بشير، ولا رجوع في هبة

(١) في (ص) و(هـ): «أما إذا وهب لولده، فإن: إلا ما وهب لولده أو لوليه ولديه».

[٤١٧٤] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَالِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْعَالِدِ فِي قِيَّتِهِ» . [أحمد، ٢٥٣٩، والبيهقي، ٢٦٢١].

[٤١٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [أحمد، ٣١٤٦] [انظر ٤١٧٤].

[٤١٧٦] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَالِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَمُودُ فِي قِيَّتِهِ» . [أحمد، ٣٠١٣، والبيهقي، ٢٥٨٩].

لأحرة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واحدٍ إلا الولد وكل^(١) ذي رحم محرم، والله أعلم.



(١) في (بخ) - «وكانت من (ص)» و(هـ) وانظر الإكمال المجلد ٥: (٢٤٣/٥)

٣ - [باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة]

[٤١٧٧] ٩ - (١٦٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَبُؤُكَ أَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَيْكَ نَحْلَتُهُ مِثْلُ هَذَا؟» فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ».

[يعني: ٢٥٨٦] [رواه: ٤١٧٩]

[٤١٧٨] ١٠ - (٩٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: «أَكُلْ بَيْتِكَ نَحَلْتُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْهُ».

[يعني: ٢٥٨٦] [رواه: ٤١٧٧ و ٤١٧٩]

[٤١٧٩] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَسْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكُمَا أَبُو وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُتِبَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ يُونُسَ وَمَعْمَرٌ قَالَا: حَدِيثُهُمَا: «أَكُلْ بَيْتِكَ»، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ: «أَكُلْ وَلَيْكَ». وَرَوَايَةُ اللَّيْثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ تَشْيِيرًا جَاءَ بِالنُّعْمَانِ. (احمد ١٨٣٥٨)

[١٨٣٨٢] [رواه: ٤١٧٧]

[٤١٨٠] ١٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ شَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ

باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

قوله: (عن النعمان بن بشير أن أباؤه أتوا إلى رسول الله ﷺ فقال: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ وَلَيْكَ نَحْلَتُهُ مِثْلُ هَذَا؟» فقال: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَارْجِعْهُ»)

قَالَ: حَدَّثَنَا الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلَامًا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا الْغُلَامُ؟» قَالَ: أَعْطَانِيهِ أَبِي، قَالَ: «فَكُلْ إِخْوَانُو أَعْظَمَتْهُ كَمَا أَعْظَمْتَ هَذَا؟» قَالَ لَا، قَالَ: «فَرُدَّهُ». [أحمد ١٨٣٥٥، بخرم ٢، أبو داود ٤١٧٨].

[٤١٨١] ١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشُّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْمُقَظَّةُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشُّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ، فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتُشْهَدَ عَلَيَّ صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَلْتَ هَذَا بِرَبِّكَ كُلِّهِمْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، فَرَجَعَ أَبِي، فَرُدَّتْ لِي الصَّدَقَةُ. [البخاري ٢٥٨٧، (أبو داود ٤١٨٢)].

[٤١٨٢] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشُّعْبِيِّ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالْمُقَظَّةُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ، عَنِ الشُّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ أَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ رَوَاحَةَ سَأَلَتْ أَبَاهُ بِبَعْضِ الْمَوْهَبَةِ مِنْ مَالِهِ لِابْنَيْهَا، فَأَلْتَقَى بِهَا سَنَةً، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ، فَقَالَتْ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ مَا وَهَبْتَ لِابْنَيْ، فَأَخَذَ أَبِي بِيَدِي وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمَّ هَذَا - بِنْتُ رَوَاحَةَ - أَعْجَبَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ عَلَى الَّذِي وَهَبْتَ لِابْنَيْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَشِيرُ، أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَكْتَلَهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ». [أحمد ١٨٣٦٣، (أبو داود ٤١٨٢)].

قَالَ: لَا، قَالَ «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، قَالَ: فَرَجَعَ أَبِي، فَرُدَّتْ لِي الصَّدَقَةُ.

وهي رواية قال: (فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ). وفي رواية: (لَا تُشْهَدَنِي عَلَى جَوْرِ). وفي رواية (قَالَ: «أَفَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا خَيْرِي؟»). وفي رواية (قَالَ: «فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ»). وفي رواية: (قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ»).

[٤١٨٣] ١٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا تَبْشُرُونَ بِسَوَاءٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكُلُّهُمْ أَغْطَيْتَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ» . (أحمد: ١٨٤٢٩، أبو داود: ٤٦٨٨).

[٤١٨٤] ١٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ الْأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِيهِ: «لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرِ» . (أبو داود: ٤٦٨٩).

[٤١٨٥] ١٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَقَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدُّورِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ وَالنَّفْطُ لِيَعْقُوبَ - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنِّي قَدْ تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: «أَكُلْ بَيْتَكَ قَدْ تَحَلَّيْتُ بِمِثْلِ مَا تَحَلَّيْتُ النُّعْمَانَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي». ثُمَّ قَالَ: «أَبَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا إِذَا». (أحمد: ٤٦٨٦، أبو داود: ٤٦٨٧).

[٤١٨٦] ١٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التُّوفَيْيُّ: حَدَّثَنَا أَرْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَحَلَّيْتُ أَبِي نُحْلًا، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَهِدَتُهُ، فَقَالَ: «أَكُلْ وَلَدِكَ أَغْطَيْتَهُ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ دَا؟» قَالَ: بَلَى، قَالَ: «فَأَنِّي لَا أَشْهَدُ». قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمَّدًا، فَقَالَ: إِنَّمَا تَحَدَّثُ أَنَّهُ قَالَ: «تَقَارِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ». (أبو داود: ٤٦٨٨).

أما قوله: «تَحَبُّثٌ»، فمعناه: وهب.

ولهي هذا الحديث أنه ينبغي أن «يُسَوَّى بَيْنَ الْأَوْلَادِ»^(١) في الهبة، ويهيب لكل واحد منهم مثل الآخر ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى، وقد بعض أصحابنا: يكون لمذكر مثل حظ لأنثيين، والصحيح مشهور أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث، فلو فضل بعضهم أو وهب بعضهم دون بعض،

(١) في (ج): أنه.

(٢) في (ص) و(ج): أولاد.

أَبُو لُرَيْثٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَدَلْتُ امْرَأَةً بَيْسِيرَ: انْحَلَّ ابْنِي عَلَامَكَ، وَأَشْهَدُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ هُلَّانٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أُنْحَلَ ابْنُهَا عَلَامِي، وَقَدَلْتُ: أَشْهَدُ لِي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَمْ يَحْوَهْ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَكُلُّهُمْ أَعْطَيْتَ وَمِثْلَ مَا أَعْطَيْتَهُ؟» قَالَ:
لَا، قَالَ: «فَلَيْسَ يَصْلُحَ هَذَا، وَلِئَنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى حَقٍّ». [أحمد ١٤٤٣].

قولها: (انحل ابني علامك) هو يفتح الحاء. يقال: نحن ينحل، كذهب يذهب.



٤ - [باب الغمري]

[٤١٨٨] ٢٠ - (١٦٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». [حدود: ٢٩٨٧١]

[٤١٨٩] ٢١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْمَلِيتُ (ج). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ حَقًّا فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبِهِ». غَيْرَ أَنَّ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى، لَهَا وَلَعَقِبِهِ». [الم: ٤١٨٨]

[٤١٩٠] ٢٢ - (١٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ الْعُمَرَى وَسُتَيْبَةَ، عَنْ حَبِيبِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أَعْطَيْتُكُمَا وَعَقَبُكُمَا مَا بَقِيَ مِنْكُم أَحَدٌ. فَإِنَّهَا لِمَنْ أُعْطِيَهَا، وَإِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ». [احمد: ١٥٢٩٠]

[٤١٩١] ٢٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَنْدُ بْنُ حَمِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا:

باب العمري

قوله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيَهَا، لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا، لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً^(١) وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ».

وفي رواية: «مَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا عُمَرَى لَهُ وَلَعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلَهُ حَقًّا فِيهَا، وَهِيَ لِمَنْ أَعْمَرَ وَلَعَقِبِهِ».

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّهُ الْعُمَرِيُّ لَنَبِيٍّ أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِيبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا. قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُقْتَلِي بِهِ. [المعجم: ١٢٣١].

[٤١٩٢] ٢٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُلَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمرى لَهُ وَلِعَقِيبِهِ، فَبِهِ لَهْ بَلَدٌ، لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهِ شَرْطٌ وَلَا لُتْنًا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِثُ، فَقَطَعَتْ الْمَوَارِثُ شَرْطَهُ. [المعجم: ٤١٨٨].

[٤١٩٣] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرِيُّ لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». [المعجم: ١٢٤٣، وسنن: ٢٦٢٥].

[٤١٩٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ، بِمِثْلِهِ. [المعجم: ٤١٩٣].

وفي رواية. (قال جابر) إِنَّهُ الْعُمَرِيُّ الَّذِي أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِيبِكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا).

وفي رواية: (عن جابر) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعُمَرِيُّ لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ». وفي رواية: «الْعُمَرِيُّ جَائِزَةٌ». وفي رواية: «الْعُمَرِيُّ مِيرَاثَةٌ».

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الْعُمَرِيُّ: قَوْلُهُ: أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ مَثَلًا، أَوْ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، أَوْ حَيَاتَكَ، أَوْ مَا عَشْتُ، أَوْ حَيِّتُ، أَوْ بَقِيتُ، أَوْ مَا يُقِيدُ هَذَا لِمَعْنَى.

وأما (عَقِبَ الرَّجُلِ) فَبِكسر الخاف ويجوزُ سَكَانُهَا مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَمَعَ كسْرِهَا، كَمَا فِي مِثْلِهِ، وَلِعَقِبَ هُمُ أَوْلَادُ الْإِنْسَانِ مَا تَوَسَّلُوا.

[٤١٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِرَفْعِهِ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، [تأليفه: ١٤٣٤٦] [الناظر: ٤١٩٣].

[٤١٩٦] ٢٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ
مَنْ أَغْمَرَ عُمُرِي، فَهِيَ لِلَّذِي أَغْمَرَهَا، حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ». [تأليفه: ١١٢٤١] [الناظر: ٤١٩٣].

[٤١٩٧] ٢٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا
حُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَبُشَافُ بْنُ إِسْرَافِيلَ، عَنْ وَكِيعٍ،
عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ،
ثُمَّ هُوَ لَاءٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي خَيْثَمَةَ، وَفِي حَدِيثِ
أَيُّوبَ مِنَ الزِّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الْأَنْصَارُ يَغْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكُوا
عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ». [تأليفه: ١٤٢٣٠ و ١٤٢٤٠ و ١٤٢٤٠].

أو يعقبك، فتصنع بلا خلاف، ويعليث بهذا اللفظ رتبة لدار، وهي هبة، لكنها معبرة طويلة، فإذا مدت
فإن دار لورثته، فإن لم يكن له وارث فليت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال، خلافاً لما نالت.

الحال الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لخاصة، ففي صحة هذا
الاعتقاد قولان للشافعي، أصحهما وهو لجديد: صحته، وله حكم الحال الأول. والثاني وهو القديم:
أنه باطل، وقد بعض أصحابنا: إنه القول لقديم أن لا تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى
الموهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط، وقد بعضهم، القديم أنه عارضة يستردّها لو أهب متى
شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته.

لثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا مات عادت إلى أو ورثته إن كنت ميتاً، ففي صحته
خلافت عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم صحته، ويكون له حكم الحال الأول،
واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة «العمري جائزة»، وعدلوا به عن قياس الشرط
الفاصلة.

والأصح الصحة في جميع الأحوال، وأن لموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها ببيع وغيره
من التصرفات، هذا مذهب، وقال أحمد: تصح العمري المطلقة دون المؤقتة.

[٤١٩٨] ٢٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -
قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتْ امْرَأَةٌ
بِالْمَدِينَةِ حَائِطًا لَهَا، ابْنٌ لَهَا، ثُمَّ تَوَفَّيَ، وَتَوَفَّيْتُ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتُ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُو لِمُعْمُورَةٍ،
فَقُلْتُ وَلَدَ لِمُعْمُورَةٍ: رَجَعَ الْحَائِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ: بَيْنَ كَانَ لِأَيِّتِ حَبَاتُهُ وَمَوْنُهُ،
فَاخْتَصَمُوا إِلَيَّ طَارِقٍ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَقَدَعَا جَابِرًا فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمَرَى لِصَاحِبِهِ،
فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَهُ بِشَهَادَةِ جَابِرٍ، فَقُلَّ
عَبْدُ الْمَلِكِ: صَدَقَ جَابِرٌ، فَأَمَضَى ذَلِكَ طَارِقٌ، فَبَدَأَ ذَلِكَ الْحَائِطُ لِيَتِي الْمُعْمَرُ حَتَّى الْيَوْمِ.

[٤١٩٩] ٢٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -
قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يَسَارٍ أَنَّ طَارِقًا قَضَى بِالْعُمَرَى لِلْوَارِثِ، لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٤٢٠٠] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الشَّامِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ». [أحمد ١٤١٧٥، وصحاحي ٢٦٢٢/٢]

[٤٢٠١] ٣١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ
الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعُمَرَى
مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا». [أحمد ١٤١٧٢]

الروايات عنه: العمري في جميع الأحوال تميمية، لمدفع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبته الدار
بحال^(١)، وقد أبو حنيفة بلصحة كنحو مذهبنا، وبه قال لثوري والحسن بن صالح وأبو عبيد^(٢)،
وحجة الشافعي وهو فقيه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قوله: (فهي له بثلة) أي: عطية ماضية غير رجعة إلى الوهب.

قوله ﷺ: «أسكروا عليكم أموالكم ولا تفسدوها». * إلى آخره، المراد به: علامهم أن العمري هبة

(١) في (بخ): بخلان

(٢) في (حي) و(هـ): وأبو عبيدة

[٤٢٠٢] ٣٢ - (١٦٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَسَى، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْعُتْرَى جَائِزَةٌ». (أحمد ١٦٠٥١، مسند ٢٦٦٦).

[٤٢٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَنْبَغِي ابْنُ الْحَارِثِ - : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : «مِيرَاتٌ لِأَهْلِهَا»، أَوْ قَالَ : «جَائِزَةٌ». (أحمد ٩٥٤٦ [والنظر ٤٢٠٢]).

صحيحة ماضية، يملكها الموهوب به مكاناً لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعتز ودخل على بصيرة ومن شاء ترك؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية ويرجع فيها، وهذا دليل للشافعي وموافقيه، والله أعلم.

قوله : (اختصموا إلى طارق مولى عثمان) هو طارق بن عمرو - ولأه عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير، انتهى.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - [كِتَابُ الْوَصِيَّةِ]

[٤٢٠٤] ١ - (١٦٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ - وَاللُّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا، لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ، يَبِيتُ لِبَنَاتِهِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ». [أحمد ٥٦٩٧، وإسنادي - ٢٢٧٣٨].

كتاب الوصية

قال لأزهري: هي مشتقة من وصيت الشيء أهيبه^(١)، إذا وصيته، وسُميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصيتي وأوصيتي إيصاء^(٢)، والأسم: الوصية والوصاة.

واعلم أنَّ أول كتاب الوصية هو بدء الفوت الثاني من أوضاع الثلاثة التي دلت إبراهيم بن محمد بن سفيان، صاحب مسلم، فلم يسمعه من مسلم، وقد سبق بيانه في المواضع في الفصول التي في أول هذا الشرح^(٣)، وسبق أحد الأوضاع في كتاب الحج^(٤)، وهذا أول الثاني، وهو قول مسلم، (حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المثنى العنزي، واللفظ لابن مثنى قالوا: حدثنا يحيى - وهو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله قال: أخبرني نافع، عن ابن عمر).

قوله ﷺ: «(مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمًا، لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ، يَبِيتُ لِبَنَاتِهِ، إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)». وهي رواية: (ثلاث ليايات).

فيه البحث على الوصية، وقد أجمع المفسرون على الأمر بها، لكن مذهب المذهب الجاهل أنها

(١) عي (ص) و(هـ) أوصيا، وهو ضعيف، ينظر تهذيب اللغة (١٨٧/١٢)، والمعجم سني (١) (وصي).

(٢) زاد في تهذيب اللغة: ويوصية.

(٣) (٣٤/١).

(٤) فتح شرح المعتمد: ٣١٥٩.

[٤٢٠٥] ٢- (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبدة بن سليمان وعبد الله بن نمير (ح). وحدثنا ابن نمير: حدثني أبي، كلاهما عن عبدة بن سليمان بهذا الإسناد، غير أنهما قالا: «ولله شيء يوصي فيه» ولم يقولوا «يريد أن يوصي فيه». (المر ٤٢٠٤).

[٤٢٠٦] ٣- (٠٠٠) وحدثنا أبو كامل الجحدري: حدثنا حماد، يعني ابن زيد (ح). وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسحاق بن عمار - يعني ابن علقمة -، كلاهما عن أيوب (ح). وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس (ح). وحدثني هارون بن سعيد الأيلي: حدثنا ابن وهب: أخبرني أسامة بن زيد الليثي (ح). وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا ابن أبي قتيبة: أخبرنا هشام - يعني ابن سعيد -، كُتِبَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ هُرَيْرٍ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي قَتَيْبَةَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالُوا جَمِيعًا: «لَهُ شَيْءٌ يوصي فيه» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ فَإِنَّهُ قَالَ: «يُرِيدُ أَنْ يوصي فيه» كَرِوَايَةٍ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. (المر ٤٢٠٨) (المر ٤٢٠٤).

[٤٢٠٧] ٤- (٠٠٠) حدثنا هارون بن معروف: حدثنا عبد الله بن وهب: أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث -، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ قال:

مندوبة لا واجئة، وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجئة لهذا الحديث، ولا دلالة لهم فيه. وليس فيه تصريح بوجوبها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق - أو عسده وديعة ونحوها لزمه الإيصاء بسنت.

قال الشافعي رحمه الله: معنى الحديث: ما لحزم ولا احتياط للمسلم لا أن تكون وصيته مكتوبة عنده^(١). فيستحب تعجيلها وأن يكتبها في صحفه ويشهد عليه فيها، ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن لم يجد له أمر يحتاج إلى توصية به الحق به، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم محقرات المعاملات وجزوات الأمور المتكررة.

وأما قوله ﷺ: «لو وصيته مكتوبة عنده» فمعه. مكتوبة وقد أشهد عليه بها، لا أنه^(٢) يقتصر على

(١) قال الشافعي في «الأمم» (٤/٩٧) ما ذكرناه، في «أخلاق الإسلام» لا من وجه، بل من

(٢) في (ج) لا.

«مَا حَقَّ امْرُؤٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ».

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَرْتُ عَلَى لَيْثَةٍ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي. [أحمد ٤١٦٩] [ومطر ٤٢٠٤].

[٤٢٠٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو لُقْطَهْرٍ وَحُرْمَلَةُ ذَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ج). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ مَنِ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عُقَيْلُ (ج). وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ يَهْدَانَا الْإِسْنَدُ، فَحَرَّحَ حَدِيثَ عُمَرَو بْنِ الْحَارِثِ. [أحمد ٤٩٠٢] [ومطر ٤٢٠٤].

الكتاب، بل لا يعمل بها ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه به، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد لا يأم محمد بن نصر المروزي من أصحابنا: يكفي لكتاب من غير شاهد لضاهر لحديث، والله أعلم.



١ - [باب الوصية بالثلث]

[٤٢٠٩] ٥ - (١٦٢٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لَتَوَيْمِي: أَخْبَرَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ مَوْلَى بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلِّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ وَأَنْ ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا بَنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا، الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ،

قوله في حديث سعد بن أبي وقصر رضي الله عنه، (عادني رسول الله ﷺ من وجع أشفيت منه على الموت) فيه استعجاب عيادة للمريض، وأنها مستحبة للإمام كاستحبها لأحد الناس.

ومعنى (أشفيت على الموت) أي: قارئك وأشرفت عليه، يقال: أشفى عليه وأشفاه، قاله لهريري ^(١)، وقال ابن قتيبة: لا يقدر: أشفى إلا في الشر ^(٢)، قال إبراهيم الحربي: الوجه سم لكل مريض.

وفيه جوار ذكر المريض ما يجذبه للمرض صحيح من مداواة، أو دعاء صالح، أو وصية، أو استفتاء من حاله، ونحو ذلك، وإنما يكره من ذلك ما كان على سبيل التسخيف ونحوه، فإنه قادح في أجر مريضه.

قوله: (وأنا ذو مال) دليل على إباحة جمع المال؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل في العرف إلا لمال كثير.

قوله: (ولا يرثني إلا ابنة^(٣) لي) أي: ولا يرثني من لولد وخواص الورثة. ولا فقد كان له عصبية، وفيه معناه لا يرثني من أصحاب الفروض.

قوله: (أفأتصدق بثُلثي مالي؟ قال: «لا» قُت. أفأتصدق^(٤) بشطره؟ قال: «لا، الثلث، وثلث كثير^(٥)» وقع في بعض الروايات: «كثير» بالمثلثة، وفي بعض بالمرحمة، وكلاهما صحيح.

(١) في (التفسير)، (شفا).

(٢) تقريب المعاني: (١/١٨٣).

(٣) في (ج): ابن.

(٤) في (ج): أفأتصدق.

(٥) قوله: وقع في بعض الروايات لكثير ال سقط من (ص) و(ع).

إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ،

قال القاضي: يجوز نصب (الثلث) الأول ورفعه، أم النصب فعلى الإجراء، أو على تقدير فعل، أي: أعطى لثلث، وأم الربع فعلى أنه فاعل، أي: يكفيت الثلث، أو على أنه مبتدأ وحذف^(١) خبره، أو خبر محذوف المبتدأ.

وفي هذا الحديث مرعاة العذب بين الورثة والوصية، قال أصحابنا وخبرهم من العلماء: إن كانت لورثة أغنياء استحب أن يوصي بالثلث ترعاه، وإن كانوا فقراء استحب أن يتقصر من الثلث.

وأجمع العلماء في هذه لأعصار على أن من له وارث لا تُلَفَّ وصيته بزيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على مفرضا بإجازته في جميع المال، وأم من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وجوززه أبو حنيفة وأصحابه ومصدق وأحمد في إحدى الرويتين عنه^(٢) وروى عن علي وابن مسعود.

وأم قوله: (أفأتصدق^(٣) بثلثي مالي؟) يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المجزية، وهذا عند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث، وخالف أهل الظاهر فقالوا: للمريض مرضى الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث «الثلث كثير»، مع حديث الذي أعتق ستة أعبد في مرضه، فأعتق النبي ﷺ اثنين وأرق أربعة^(٤).

قوله ﷺ: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» لعالة: الفقراء. ويتكففون: يسألون الناس في أكفهم. قال القاضي: روي قوله: «أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ» بفتح الهمزة وكسر هاء، وكلاهما صحيح^(٥).

وفي هذا الحديث حث على صلة لأرحم، وإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة أقرب الأقرب وإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

(١) في (ج): أو حذف.

(٢) في (خ): فإن تصدق.

(٣) أخرجه مسلم. ٤٣٣٥، وأحمد: ١٩٨٢٦، عن عتيق بن حبيب عن النبي ﷺ.

(٤) إسناده المعجم: (٣٦٥/٥).

وَلَسْتُ تُتَّقِي نَفْقَةَ تَبْتَلِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتُ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَلِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرْقَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً،

قوله ﷺ: «وَلَسْتُ تُتَّقِي نَفْقَةَ تَبْتَلِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتُ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ» فيه استحداب الإلفاق في وجوه الخير - وفيه أن الأعمال بالثبات، وأنه لم يثاب على ما عمده بنته عليه أن الإفراق على العبد ثاب عليه، إذ قصد به وجه الله تعالى.

وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى، صار طاعة ويثاب عليه، وقد نبه ﷺ على هذا بقوله: «حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ»؛ لأن زوجة الإنسان هي من أخص حظوظه الدنيوية، وشهوته وملائه المباحة، وإذا وضع لقمة في فيها فثما يكره ذلك في العادة عند سلاعية ولملاطفة ولتلبذ بالمباح، فهذه لحانة أبعد الأثام عن الطاعة وأمر الآخرة، ومع هذا فأخبر النبي ﷺ أنه إذا قصد بهذه لقمة وجه الله تعالى حصل له لأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بحصول الأجر إذ أراد وجه الله تعالى، ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصله على الإباحة وقصد به وجه الله تعالى يثاب عليه، وذلك كالأكل بنية التقوى على طاعة الله تعالى، وانسواء للاستراحة ليلا ليوم إلى العبد نشيطاً^(١)، والاستمتاع بزوجه وجريته ليكتف بتمه وبصره وبحوهم عن لحرام، وليقتضي حقها، وليحصل ولداً صالحاً، وهذا معنى قوله ﷺ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ»^(٢)، والله أعلم.

قوله: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْلَفْتُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا تَبْتَلِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، إِلَّا أَرْقَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرَفَعَةً» قال القاضي: معناه: أخلف بمكة بعد أصحابي، فقله إما إشفاقاً من موته بمكة، لكونه هاجر منها وتركها لله تعالى، مخشياً أن يقدح ذلك في هجرته، أو في ثوابه عليها، أو تخشياً بعاقبة بمكة بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وتخليفه بهم بسبب المرض، وكثرتا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى، ولهذا جاء في رواية أخرى: (أخلف عن هجرتي)^(٣)، قال

(١) غير مجودة في (ج)

(٢) أخرجه مسلم: ٧٢٢٩، وأحمد ٢١٤٧٣ من حديث أبي هريرة

(٣) في (ص) و(هـ): هجرته، وهذه الرواية أخرجه البخاري ٧٢٢٢

وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعَكَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ.....

القاضي: قيل: كان حكم الهجرة باقياً بعد لفتح نهم لحديث، وقيل: إنما كان ذلك لمن كان^(١) من جر قبل الفتح، فلما من هاجر بعده فلا^(٢).

وأما قوله ﷺ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْفَتَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا» فالمراد بالتخلف طول العمر والبقاء في الحياة بعد جماعات من أصحابه

وفي هذا الحديث فضيلة طول العمر للازدياد من لعمل الصالح، ولحث على إرادة وجو الله تعالى بالأعمال، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: «وَلَعَلَّكَ تُخْلَفُ حَتَّى يَنْفَعَكَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ» وفي بعض النسخ: «يَنْفَعُ» زيادة لثاء.

وهذا الحديث من المعجزات، فإن سعداً رضي الله عنه عاش حتى فتح العراق وغيره، وانفتح به أقوام في دينهم ودنياهم، ونصر به الكفار في دينهم ودنياهم، فلأنهم قُتِلُوا وصاروا إلى جهنم، وشيئت لسوءهم وأولادهم، وغشيت أموالهم وديارهم، وتولى العراق فامتدح على يديه خلائق، ونصر به خلائق، بقاءه الحق فيهم من الكفار ونحوهم.

قال القاضي: قيل: لا يُحِبُّ أجرة حجرة المهاجر بقاؤه بمكة وموته بها إذا كان بضرورة، وإنما يُحبُّه إذا كان بالاحتيار، قال: وقال قوم: مَوْتُ الْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ مُحِبَّبٌ هِجْرَتُهُ كَيْفَمَا كَانَ، قال: وقيل: لم تفرس الهجرة إلا على أهل مكة خاصة^(٣).

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ» قال القاضي: استدل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قَدْخ في هجرته، قال: ولا دليل فيه عسي؛ لأنه يحتمل أنه دعا لهم دعاء عاماً، ومعنى «أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ» أي: أتمم لهم ولا تُطْهِرْ وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بِتَرْكِ هِجْرَتِهِمْ وَرُجُوعِهِمْ عَنْ مَسْتَقِيمِ حَالِهِمُ الْمَرْضِيَّةِ^(٤).

(١) قوله: «لَمَنْ كَانَ ذَلِكَ» كذا في (ع).

(٢) «إِكْمَانُ الْمُحَلِّ» - (٣٦٥/٥).

(٣) «مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ» - (٣٦٦/٥).

(٤) «مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ» - (٣٦٦/٥).

لَكِنِ الْبَاسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ. قَالَ: رَأَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَنْ تُؤْفَى بِمَكَّةَ. (المعجم: ٣٩٣٦)
روى ١٤٢١٠.

[٤٢١٠] (٥٥٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَا: أَخْبَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُنْهَمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (المعجم: ١٥٣٤، والمعجم: ١٧٣٣).

قوله **المعجم**: المكن الباس سعد بن خولة «الباس» هو الذي عليه أثر البؤس، وهو الفقر والبلية

قوله ' (توفي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة) قال العلماء: هذا من كلام الروي، وليس هو من كلام النبي ﷺ، بل انتهى كلامه ﷺ بقوله: ولكن الباس سعد بن خولة، فدل البروي تفسيراً لمعنى هذا الكلام - أنه يرثه النبي ﷺ، ويتوغلج به ويرث عليه، لكونه مات بمكة.

واختلفوا في فائس هذا الكلام من هو؟ فقيل: هو سعد بن أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات، قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام لؤي.

قال: واختلفوا في قصة سعد بن خولة، فقيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قاله (١) عيسى بن دينار وغيره، وذكر البحاري أنه هاجر وشهد بدر، ثم نصرته إلى مكة ومات بها، وقال ابن هشام إنه هاجر إلى الحبشة لهجرة الثانية، وشهد بدر وغيره، وتوفي بمكة في حجة الودع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهند، خرج مختاراً (٢) من المدينة إلى مكة (٣)، فعلم هذا، وعلى قول عيسى بن دينار سبب بؤسه سقوط محرقته لرجوعه مختاراً، وموته بها، وعلى قول الآخرين سبب بؤسه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن بختياره، لما قننه من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار هجرته والقرية عن وطنه الذي هجره الله تعالى (٤).

قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي ﷺ خلف مع سعد بن أبي وقاص رجلاً، وكان

(١) في (ح): قاتل.

(٢) في (ص): وأهـ. مختاراً.

(٣) قاتل: إلى مكة، سقط من (ص) و(هـ).

(٤) إكمال المعجم: (٣٩٧/٥).

[٤٢١١] (٠٠٠) وحديثي إسحاق بن منصور: حدثك أبو داود الحفري، عن سفيان، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن سعد قال: دخل النبي ﷺ عليّ يهودني، فذكر يمتني حديث الزهري، ولم يذكر قول النبي ﷺ في سعد بن خولة، غير أنه قال: وكان يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها. (المعجم ١٤٨٨ وسنن أبي داود ٢٧٤٢).

[٤٢١٢] ٦ - (٠٠٠) وحديثي زهير بن حرب: حدثنا الحسن بن موسى: حدثنا زهير: حدثنا سفيان بن حرب: حدثني مضعب بن سعد، عن أبيه قال: مرضت فأرسلت إلى النبي ﷺ، فقلت: دعني أقيم مالي حيث شئت، فأبى، فقلت: فأنصف؟ فأبى، فقلت: فأنث؟ قال: فسكت بعد الثلث، قال: فكان بعد الثلث جائزاً. (مع ١٤٢١).

[٤٢١٣] (٠٠٠) وحديثي محمد بن المثنى وابن نجاد قالوا: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبه، عن سفيان، بهذا الإسناد، نحوه، ولم يذكر: فكان بعد الثلث جائزاً. (مع ١٤٢١).

له: «إن توفي بحكمة فلا تدفنه بها»^(١)، وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى: (أنه كان يكره أن يموت في الأرض التي هاجر منها)، وفي رواية أخرى لمسلم: قال سعد بن أبي وقاص: (خشيت أن أموت بالأرض التي هاجر منها، كما مات سعد بن خولة)^(٢).

وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية.

وفي حديث سعد هذا جوهر تخصيص عموم الوصية المذكور^(٣) في القرآن بالستة، وهو قول جمهور الأصوليين وهو الصحيح.

قوله: (حدثنا أبو داود الحفري) هو بجاه مهملة ثم فاء مفتوحتين، منسوب إلى الحفري، بفتح الحاء ولقاء، وهي محلّة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد تسمعاني وغيرهما^(٤)، واسم أبي داود هذا: عمر^(٥) بن سعد، الثقة الراشد الصالح العبد، وقال عمي بن

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٦٧٢٩، وأبو سعد في الطبقات ١، (١٤٦/٣).

(٢) الإكمال المتعجم، (٣٦٨/٥).

(٣) في (ص) و(م): المذكورة.

(٤) ابن حبان في الثقات: (١٨٩/٧)، وسمعاني في الأسانيد: (٩٣/٤).

(٥) في (ص) و(م): عمرو، وهو مصنف، وانظر مصادر الترجمة في التعليق السابق.

[٤٢١٤] ٧- (٠٠٠) وحديثي القاسم بن زكرياء: حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن عبد المطلب بن عُمَيْرٍ، عن مُضْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: أَوْصِي بِمَا لِي كُنُو؟ قَالَ: «لَا»، قُلْتُ: فَالْتَصِفْ؟ قَالَ: «لَا»، فَقُلْتُ: أَبِ لَتُصِفْ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، وَالتُّلْتُ كَثِيرًا». [٤٢١١].

[٤٢١٥] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمُكَلِّي: حَدَّثَنَا الشُّقْفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَهَكَى، قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرْتُ مِنْهَا كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لِي مَا لَا كَثِيرًا، وَإِنَّمَا يَرْتَبِي بَنِي، أَفَأَوْصِي بِمَا لِي كُلُّهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَبِثَلَاثِينَ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْتَصِفْ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَالْتُّلْتُ؟ قَالَ: «التُّلْتُ، وَالتُّلْتُ كَثِيرًا. إِنْ صَدَقْتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَّةً، وَإِنْ نَفَقْتُكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَّةً، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَّةً، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: بِعَيْنٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَقَالَ يَبْذِهِ. [٤٢١٦] (راجع: [١٤٢٠] [٤٢١١]).

[٤٢١٦] ٩- (٠٠٠) وحديثي أَبُو الرَّبِيعِ الْفُتَيْكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، قَالُوا: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَنَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ، يَنْحُو حَارِثُ بْنُ أَدْفَيْهِ [٤٢١١] ٢٧١١.

المعني ما أعلم أنني رأيت بالكوفة أعيد من أبي داود الحفري، وقال وكيع: إن كان يُسَمَّى بِأَحَدٍ فِي رَمَلِنَا يَعْنِي: الْبَلَاءُ وَالتَّوَدُّدُ - لِأَبِي دَاوُدَ، تَوَفَّى سِتَّةَ ثَلَاثٍ، وَقِيلَ: سِتَّةٌ سِتَّةٌ وَمِائَتَيْنِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن الجميري، عن ثلاثة من ولد سعد، كلهم يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ)، وفي الرواية الأخرى: (عن حميد، عن ثلاثة من ولد سعد، قالوا: مرض سعد بمكة، فَأَنَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ)، فهذه لرواية مرسنة، ولأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون، ولما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وضعه وإرساله ليبين:

[٤٢١٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ ضَا حَبِيبٍ، فَقَالَ: مَرَضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ. بِجِئِلِ حَبِيبِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ الْجَمْعِيِّ. [المصدر: ٢٤٧٩].

[٤٢١٨] ١٠ - (١٦٢٩) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: أَخْبَرَنِي عِيسَى، يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَّأَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ ثَلَاثٍ إِلَى الرَّبْعِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْثَّلَاثُ، وَالْثَّلَاثُ كَثِيرٌ». [المصدر: ٩٠٢٤، والبيهقي: ٢٧٤٣].

قال لقاضي^(١): وهذا وشبهه من العن التي وعد مسلم في خطبة كتبه أنه يذكرها في مواضعها، فظن خالون أنه يأتي بها مفردة، وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تصغير كتابه كما أوضحته في أول هذا الشرح^(٢)، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية، ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثبت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح^(٣) أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً فالصحيح الذي عليه المحققون أنه صحيح باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عارض ابنه الوفاضي^(٤) بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق لجواب عن عرضه لأن وفي موضع نحو هذا، والله أعلم.

قوله: (عن ابن عباس قال: لو أن الناس غَضُّوا من الثلث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال: «الثلث، والثلث كثير») وقوله: (غَضُّوا) بالفتح والضم: المصعدان، أي: نقصوا

وفيه استحباب لنقص عن الثلث، وبه قال جمهور العلماء مطلقاً، ومذهب الله أن كان ورثته أضياء

(١) في الإكمال: (٣٦٩/٥ - ٣٦٩).

(٢) (٥٣/١ - ٥٢).

(٣) (٦٩/١).

(٤) في الإيضاحات: (٢٩٥ - ٢٩٦).

وفي حديث وكيع: «كبير، أُر: كثير».

سُحِبَ لإيضاء بالثلث، ولا يُستَحَبُّ انْقِصَارُ منه، وعن أبي بكر لصديق رضي الله عنه: «أَنَّهُ أَوْصَى بِالْخُمْسِ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَإِسْحَاقَ بْنِ أَبِي خَالٍ، وَقَالَ آخِرُونَ: بِالسُّبْسُ، وَآخِرُونَ: بِدُونِهِ، وَقَالَ آخِرُونَ: بِالْعُشْرِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْفُحَيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: كَانُوا يَكْرَهُونَ لَوْصِيَّةً مِثْلَ تَصْيِبِ أَحَدِ الْوَرِثَةِ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِمْ. أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَهُ وَرَثَةٌ وَمَالُهُ قَلِيلٌ نَزْلُ الْوَصِيَّةِ. فَوَلَّهُ لِي إِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ: (وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْزٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) هَكَذَا هُوَ فِي نَسْخِ بِلَاذَنْ، وَمِنْ رِوَايَةِ الْجَلُودِيِّ، فِي جَمِيعِهَا: (أَبُو كُرَيْبٍ)، وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ مَهْدَانَ: أَبُو كُرَيْبٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَفِي نَسْخَةِ الْجَلُودِيِّ: أَبُو كُرَيْبٍ أَبِي شَيْبَةَ، بَدَلُ: أَبِي كُرَيْبٍ^(١)، وَالصَّوْبُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



٢ - آداب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

[٤٢١٩] ١١ - (١٦٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

[احمد: ٨٨٤١]

[٤٢٢٠] ١٢ - (١٠٠٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ أُمِّي أَقْلَيْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَبَيَّ أَجْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [مكرر: ١٧٣٢٦] [احمد: ٢٤٢٥١]

[دبر: ٤٢٢١]

باب وصول ثواب الصدقة إلى الميت

قوله: (إِنْ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكْفَرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»)، وفي رواية: (إِنْ أُمِّي أَقْلَيْتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَبَيَّ أَجْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»).

قوله: (أَقْلَيْتْ) بالفاء وضيم الظاء، أي: ماتت بعثته ورجاه، والفتحة والفتحة ما كان بعثته.

وقوله: (نَفْسَهَا) برفع السين ونصبها، هكذا ضبطوه، وهم صحيحان، ورفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على المفعول الثاني.

وقوله: (إِنِّي أَظْلَمْتُ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ) معناه: لِمَا عَلِمَهُ مِنْ جِرْمِهَا عَلَى الْخَيْرِ، أَوْ لِمَا عَلِمَهُ مِنْ رَغْبَتِهَا فِي التَّوْبَةِ.

وفي هذا الحديث جواز الصدقة عن الميت وسترها، وأن ثوابها يصله وينفعه وينفع المتصدق أيضاً، وهذا كله أجمع عليه المسلمون، وسبقت المسألة في أول هذا الشرح في شرح مقدمة صحيح مسلم^(١)، وهذه الأحاديث مخصصة بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ لِمَا مَسَىٰ﴾ [النجم: ١٧٩].

[٤٢٢١] (٥٥٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ هَارِثَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي افْتَبَتَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأُضِلَّتْ لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [البحار ١٣٨٨]

والمع ٤٢٢٠.

[٤٢٢٢] ١٣- (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح)، وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مَوْسَى - حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ (ح)، وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْحٌ، وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَزَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: قَهْلُ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ بَحْنُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمَّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَرُ فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ. [المع ٤٢٢٠ ر ٤٢٢١].

وأجمع المسلمون على أنه لا يجب^(١) على لو رث التصدق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأم الحقوق المالية لثلاثة على الميت، فمن كد له تركته وجب قضاءها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس المال، سواء ديون الله تعالى، كالزكاة والحج والصدقة والكفارة ويسأل الصوم ونحو ذلك، وذيق آدمي، فإن لم يكن للميت تركته لم ينزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره تصاؤه.

قوله: (فهل يكفر عنه أن تصدق عنه؟) أي: هل تكفر صدقتي عنه ميتته، والله أعلم.



٣ - [باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

[٤٢٢٣] ١٤ - (١٦٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ - يَغْنِي ابْنُ سَعِيدٍ - وَابْنُ حَجْرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد موته

قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ».

قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميت يقطع بموته، وينقطع تجدد ثوابه، إلا في هذه الأشياء الثلاثة لكونه^(١) كان سببها، فإن الولد من نفسه، وكذلك العلم الذي حلقه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولده صالح، وقد سبق بين اختلاف أحوال الناس فيه، وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح^(٢). وفيه دليل بصحة أصل الوقف وعظيم ثوابه، وبأن فضيلة العلم، ولحق على الاستكثار منه، والقرعيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيصاح، وأنه ينبغي أن يختار من عموم الأئمة والأصح. وفيه أن لادعاء نص ثوبه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهذا مجتمعة عليهم، وكذلك فضيلة السنين كما سبق.

وأما الحج فيجزي عن الميت عند الشفعي وموافقه، وهذا دخل في قصة الدين إن كان حياً واجباً، فإن كان ظروفاً^(٣) وصلى به فهو من باب الوصايا.

(١) في (خ): لكونها.

(٢) ص ١٠ من جلد الحرة.

(٣) في (ص) و(ع): ظروفه.

٤ - [باب الوقف]

[٤٢٧٤] ١٥ - (١٦٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبَرِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنْفَرُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: «إِنْ لَيْتَ حَبِشَتْ أَصْلُهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا». قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُبْتَاعُ، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ. قَالَ: فَتَصَدَّقُ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّعِيفِ، لَا جُنَاحَ عَلَيَّ مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَافِياً، غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ.

قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً.

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً. (الحديث: ٤٦١٨، والسنن: ٢٧٧٧).

باب الوقف

قوله: (أصاب عمر أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأذنه فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير، لم أصب مالا قط هو أنفَرُ عندي منه. فما تأمرني به؟ قال: «إن شئت حنثت أصلها وتصدقت بها».) فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يباع، ولا يورث، ولا يوهب. قال: فتصدق عمر في الفقراء، وفي القرى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضعيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صافياً، غير متمولٍ فيه. (وفي رواية: (غير متأثِّل مالا)).

أما قوله: (هو أنفَرُ) فمعناه: أجود، ولقيس: المجيد، وقد أنفَسَ: بفتح النون وطعم الفاء، تعاسةً، وسمَّ هذا المالَ الذي وقفه عمر: (تَمَعٌ) بفتح التاء مثلاً مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة.

وأما قوله: (غير متأثِّل) فمعناه: غير جامع، وكلُّ شيء له أصلٌ قديم، أو جمع حتى يصير به أصلٌ، فهو مؤثِّل، وسمَّه مجتهد مؤثِّل، أي: قديم، وأثَّلَ الشيء، أصله.

[٤٢٢٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ اللَّمْدَنِّ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ بِهَذَا الْإِسَادِ ، مِثْلَهُ . غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ مُتَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : «أَوْ يُطَوِّمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ فِيهِ» . وَلَمْ يُذَكَّرْ مَا بَعْدَهُ . وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُفْيَانُ قَوْلُهُ : فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمَّدًا إِلَى الْبَحْرِ ، [نظر : ٤٢٢٤] .

[٤٢٢٦] (١٦٣٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ لِحَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ قَالَ : أَصَبْتُ أَرْضًا مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ ، فَاتَّبَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أَصَبْتُ أَرْضًا لَمْ أَصِبْ مَالًا أَحَبَّ إِلَيَّ وَلَا أَنْفَسَ عَيْنِي مِنْهَا ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ . وَلَمْ يُذَكَّرْ : فَحَدَّثْتُ مُحَمَّدًا وَمَا بَعْدَهُ . [بر : ٤٢٢٤] .

وفي هذا الحديث دليلٌ على صحة أصل الوقف، وأنه محالفٌ لسوابغ جاهلية، وهذا مذهبنا ومذهبُ الجمهور، ويدلُّ عليه أيضاً إجماعُ مسلمين على صحة وقف المساجد ولسقاتها وفيه أن الوقف لا يباع ولا يورث ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الوقف. وفيه صحة شروط الواقف. وفيه فضيلة الوقف، وهي الصدقة الجارية. وفيه فضيلة الإنفاق مما يحب. وفيه فضيلة ظاهرة لعمره ﷺ. وفيه مشاورة أهل الفصل والصلاح في الأمور وطرق الخير. وفيه أن خير قُتِلَتْ عَثْوَةٌ، وأن العنمين مكوها واقتسموها^(١)، واستقرت أملاكهم على جصاصهم، ونفذت تصرفاتهم فيها. وفيه فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

وأما قوله: (يأكل منها بالمعروف) فمعناه: يأكل المعتاد ولا يتجاوزهُ، والله أعلم.



هـ - [باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه]

[٤٢٢٧] ١٦ - (١٦٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، قُلْتُ: فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ: فِيمَ أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ. (المعجم: ٤٨١٣٦، الواعظ: ٤١٢٢٨).

[٤٢٢٨] ١٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ فَكَيْفَ أَمَرَ الْمُسْلِمُونَ بِالْوَصِيَّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟ [أحمد: ١٩١٢٣ و ١٩٤١٨، واسطوي: ١٢٧٤١].

[٤٢٢٩] ١٨ - (١٦٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ (ح)، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مُسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِينَارًا، وَلَا دِرْهَمًا، وَلَا شاةً، وَلَا بَعِيرًا، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ. (أحمد: ٢١١٧٦).

[٤٢٣٠] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ

باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

قوله. (عن طلحة بن مصرف) هو يضم لميم وفتح لصاد وكسر ثمة المشددة، وحكي فتح لراء والصواب المشهور كسرهما.

قوله. (سألت عبد الله بن أبي أوفى: هل أوصى رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، قلت: فلم كتبت على المسلمين الوصية، أو: فلم أُمروا بالوصية؟ قال أوصى بكتاب الله).

وفي رواية عائشة: (ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً، ولا درهماً، ولا شاةً، ولا بعيراً، ولا أوصى

بشيء).

عَنْ حَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - جَمِيعًا عَنْ الْأَعْمَشِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ [مع ١٢٢٦].

[٤٢٣١] ١٩ - (١٦٣٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَالْأَعْمَشِيُّ - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَزَلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ وَصِيًّا، فَقَالَتْ: مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْتَدِنَةً إِلَيْ صَدْرِي - أَوْ قُلْتُ: حَجْرِي - فَلَدَعَا بِالطَّسْبَةِ، فَقَلَعْتُ الْخَنَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ؟ [اجم ٢٤٠٣٩، وبيهري ١٢٧٢١].

وفي رواية قال: (ذكروا عند عائشة أَنَّ عليًّا كان وصيًّا، فقالت: متى أوصى إليه؟ فقد كنت مُسْتَدِنَةً إِلَى صَدْرِي - أَوْ قُلْتُ: حَجْرِي - فدعا بالطَّسْبَةِ، فلقد انخَنَثَ في حَجْرِي، وما شَعَرْتُ أَنَّهُ مَاتَ، فمتى أوصى إليه؟).

أما قولها: (الخنث) فمعناه: مائل ومسطط. وأما حَجْرُ الْإِنْسَانِ، وهو حَجَرُ ثَوْبِهِ، فبفتح الحاء وكسرهما.

وأما قوله: (لم يوصي)، فمعناه: لم يوصي بثالث ماله ولا غيره، إذ لم يكن له مال، ولا أوصى إلى عليٍّ عليه السلام ولا إلى غيره، بخلاف ما يَرَعُدُهُ الشيعة. وأما الأرض التي كانت له عليه السلام بخيبر وفك، فقد سَبَّلَهَا عليه السلام في حياته، ونَجَّرَ الصدقة على المسلمين.

وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته عليه السلام بكتاب الله، ووصيته بأهل بيته ^(١)، ووصيته بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الولد، فليست مرادة بقوله: (لم يوصي)، إنما المراد به ما قدَّمناه، وهو كان ^(٢) مقصودًا لسائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث.

وقوله: (أوصى بكتاب الله) أي: بعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَكْتِبُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الاسم ١٣٢]، ومعناه: أَنْ مِنْ الْأَشْيَاءِ مَا يُعَلِّمُ مِنْهُ نَعْمًا، ومنها ما يحصل بالاستنساخ.

وأما قول سائل: (فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ؟) فمراده قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا خَرَبَ

(١) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أخرجه مسلم ٢٢٢٥ وفيه: «أَدْرَكْتُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي».

(٢) قوله: كَتَبَ، ليس في (ص) ولا (هـ).

[٤٢٣٢] ٢٠ - (١٦٣٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَغُثَيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الدَّقْدَقِ - وَالثَّلْثُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمَ الْخُمَيْسِ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى بَلَ دُمْعُهُ الْحَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَمَّاسٍ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ؟ قَالَ: اشْتَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ، فَقَالَ: «اِثْنُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي» فَتَنَازَعُوا، وَمَا يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِيِّ تَدَارُعٍ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهَجَرَ؟ اسْتَفْهِمُوهُ. قَالَ: «دَعُونِي، فَإِلَازِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، أَوْصِيكُمْ بِثَلَاثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِزُوا الْوَفْدَ بِتَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ» قَالَ: وَسَكَتَ عَنْ الثَّلَاثِ، أَوْ قَالَهَا فَأَنْصَبْتُهَا. (أحمد ١٩٣٥، وسنن أبي داود ٣٠٥٣).

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَسْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[٤٢٣٣] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ صَلَاحِ بْنِ مَسْرُوفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمَ الْخُمَيْسِ، وَمَا يَوْمَ الْخُمَيْسِ، ثُمَّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمْعُهُ، حَتَّى رَأَيْتُ عَلَى خَدَّيْهِ كَأَنَّهَا بَضَامُ اللَّؤْلُؤِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِثْنُونِي بِالْكَتِيفِ وَالْذَّوَاةِ - أَوْ: اللُّوْحِ وَالْذَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا» فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ. (أحمد ٣٣٣٦ [رئيس ١٤٢٣٤]).

أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَلَا الْوَصِيَّةَ ﷻ [البقرة: ١٨٠]، وهذه الآية منسوخة عند الجمهور، ويحتمل أن المسائل أراد يكتب الوصية للثلاث إليها، والله أعلم.

قوله: (عن ابن عباس: يوم الخميس، وما يوم الخميس) معناه: تفضيم أمره في شدة واسكروه فيما يعتقه ابن عباس، وهو امتنع الكتاب، ولهذا قال ابن عباس: (إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لكم ذلك الكتاب) (١)، هذا مراد ابن عباس، وإن كان لصواب ترك الكتاب كما سلكه ابن شاء الله تعالى.

قوله ﷺ حين اشتد وجعه: (اِثْنُونِي بِالْكَتِيفِ وَالْذَّوَاةِ - أَوْ: اللُّوْحِ وَالْذَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا) فقالوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْجُرُ.

(١) ما بين معقوفين من نسخة من «صحيح مسلم»، ووقع في (ص) و(هـ) هذا الكتاب.

[٤٢٣٤] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ رَجُلًا فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمُّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّونَ بَعْدَهُ». فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَجَدْتُكُمْ الْقُرْآنَ، حُسْبِنَا كِتَابَ اللَّهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا، فَوَيْلٌ لِمَنْ يَقُولُ قَرِيبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، قَدْ أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْاخْتِلَافَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَوْمُوا».

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّيَازَةَ كُلَّ الرِّيَازَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغْوِهِمْ. [أحمد: ٣١١١، والبخاري: ٤٤٣٢]

وفي رواية: (فقال عمر رضي الله عنه) إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَهَدَّكُمْ الْفِرَاقُ، حُسْبِنَا كِتَابَ اللَّهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَاخْتَصَمُوا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَرَادَ الْكِتَابَ، وَبَعْضُهُمْ وَافَقَ عُمَرَ، وَأَنَّهُ لَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالْاخْتِلَافَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَوْمُوا».

اعلم أنَّ للنبي ﷺ معصومًا من الكذب، ومن تغيير شيءٍ من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصومٌ من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس هو معصومٌ من الأمر في الأسقام العارضة للأجسام ونحوها^(١)، مما لا نقص فيه لمزله ولا فساد لما تمهّد من شريعته، وقد سحر ﷺ حتى صار يُخَيَّلُ إليه أنه فعلَ لشيءٍ ولم يكن فعله^(٢)، ولم يصدر منه ﷺ في هذا المحال كلامٌ في الأحكام متخلف بما سبق من الأحكام التي قررها.

فإذا علمت ما ذكرناه، فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي ﷺ به، فقبل: «إراد أن ينص على الخلافة في إفساد معين، لئلا يقع نزاع وقتئذٍ»، وقيل: «أراد كتاباً يُبين فيه مهمات الأحكام مُلِحَّةً، ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه»، وكان النبي ﷺ هم بالكتاب حين ظهوره أنه مصدق، أو أوحى إليه بذلك، ثم ظهر أنَّ المصدقة تركه، أو أوحى إليه بذلك، ونسخ ذلك الأمر الأول.

(١) في (خ) - ونعرجه.

(٢) حديث سحر النبي ﷺ أخرجه البيهقي: ٣٢٦٨، ومسلم: ٥٧٠٣، وأحمد: ٢٤٣٠١ من حديث

وأما كلام عمر رضي الله عنه، فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل قلة عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه حثيث أن يكتب رضي الله عنه أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا لعقوبة عليها؛ لأنه منصوب لا مجال لاجتهاد فيه، فقال عمر: (حسبنا كتاب الله)، لقوله تعالى: ﴿مَنْ تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ﴾ (البقرة: ٢٣٩)، وقوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأبى اتصال على الأمة، وأراد التولية على رسول الله ﷺ، فكان عمر أفقه من من عباس ومواقبه.

قال إمام الحافظ أبو بكر البيهقي في آخر كتابه الدلائل النبوية: بما قصد عمر لتخفيف على رسول الله ﷺ حين غلبه الوجع، ولو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه لم يتركه لاختلافهم ولا يغيره، لقوله تعالى: ﴿يَلْقَىٰ مَا أُرِيدَ لَيْلَتِكَ﴾ (المائدة: ٦٧)، كما لم يترك تسبيح غير ذلك لمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه، وكما أمر في ذلك الحسن بخراج اليهود من جزيرة العرب، وغير ذلك مما ذكره في الحديث ^(١).

قال البيهقي: وقد حكى صفوان بن عيينة عن أهل العدم قبله أنه ﷺ أراد أن يكتب مستخلاف أبي بكر رضي الله عنه، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما عدمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتب في أول مرضه حين قال: «وَأَرْأَسَهُ» ثم ترك لكتبت، وقال: «يَأْتِي الله والمؤمنون إلا أبا بكر» ^(٢)، ثم نه الله على «مستخلاف أبي بكر بشيئيه» ^(٣) في الصلاة.

قال البيهقي: وإن كان الأمر دليلاً بين أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد عيى عمر حصول ذلك، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣). وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم لظيمة إلا وفي الكتاب أو لسته بيانها نص أو دلالة، وهي تكلف النبي ﷺ في مرضه مع شدة وجوه كتابه ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصاد على ما سبق بيانه يده نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه، ولذا يندس باب الاجتهاد على أهل العدم ولا يستبعد والحق تفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» ^(٤)، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى جتهاد

(١) الدلائل النبوية: (١٨٣/٧).

(٢) أخرجه البخاري: ٥٦٦٦، ومسلم: ١٦١٨١، وأحمد: ٧٥١٧٣ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) الدلائل النبوية: (١٨٤/٧).

(٤) أخرجه البخاري: ٧٣٥٢، ومسلم: ٤٤٨٧، وأحمد: ١٧٦٧٤ عن حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

لعلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر التصويب تركهم على هذه لجمعة، بما فيه من فصيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي ﷺ. وفي تركه ﷺ الإنكار على عمر دليل على استصوابه^(١).

قال الخطابي: ولا يجوز أن يُحمل قول عمر على أنه توفقه الغبطة على رسول الله ﷺ، أو ظن به عمر ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله ﷺ من لوجع وقرب لوفاء مع ما عساه من لكرب، خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه، فيجدد المتفقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه ﷺ يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجرم فيها بتخيم، كما راجعوه يوم الحديبية في الحلاقة^(٢)، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأبى إذا أمر بالشية أمر عزيمة فلا يراجع فيه أحد منهم، قال: وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل فيه وحياً، وأجمعوا كلهم على أنه لا يُقر عليه، قال: ومعلوم أنه ﷺ وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق خلق كلهم، فلم يُزده عن مدات الحديث والعورض البشرية، وقد سها في لصلاة^(٣)، فلا يُنكر أن يُضرب به حدود بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذه الحال حتى تتبين حقيقة، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر ﷺ.

قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «اختلاف أمي رحمة»^(٤)، فاستصوب عمر ما قاله^(٥).

قال: وقد اعترض من حديث: «اختلاف أمي رحمة» رجلاً: أحفهما معروض عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسُّخف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم، لقول أبيه:

(١) دلائل النبوة: (٧/١٨٥).

(٢) في النسخ: الخلاف، وبحث هو مصوب، ينظر «أعلام الحديث»، (١/٢٢٤)، وانظر حديث صحيح الحديث به راجعات للمصاحبة ﷺ انتهى في البخاري: ٢٧٣١.

(٣) صلى إحدى صلواتي النبي - الظاهر أو المعصوم - ركنين، كما في البخاري: ٤٨٤، ومسلم ١٢٨٨ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) ثم يشهد هذا المثل على النبي ﷺ، ولكن صرح معاً عن بعض اثنين ﷺ مثل عمر بن عبد العزيز ﷺ، ينظر «المعجم المصنف»: ص ٢٩ رقم ٣٩، واكتشف الخطأ: (١/٢٥) رقم: ١٥٣.

(٥) «أعلام الحديث» (١/٢١٨).

فيه لما وضع كتابه في «الأغاني»، وأنعم^(١) في تلك الأباطين، ثم يرضى بها نزود من شمسها حتى صدر كتابه بدم أصحاب الحديث، وزعم أنهم يروون ما لا يثرون، وقد هو والجاحظ. لو كان الاختلاف رحمة لكان الاتفاق عذاباً، ثم زعم أنه ربما كان الاختلاف لأمة رحمة في زمن النبي ﷺ خاصة، فإذا اختلفوا سألوه فبين لهم.

والجواب عن هذا لا حشوا في الفساد، أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً، ولا يشرم هذا ويذكره إلا جاهل أو متجاهل، وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ يَحْسَبْ أَنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَلَيْسَ بِهِ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [قصص ٢٧]، فسعى المبلر رحمة. ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذاباً، وهو ظاهر لا شك فيه.

قال الخطابي: ولاختلاف في الدين ثلاثة أقسام أحدها: في إثبات المصالح ووجوبها، وإنكار ذلك كفر، والثاني: في صفاته وحسبته، وإنكارها بدعة، والثالث: في أحكام الفروع المختلفة وجوبها، فهذا جعله الله تعالى رحمة وكرمة لعلماء، وهو المرد بحديث: «اختلاف أمي رحمة»، هذا آخر كلام الخطابي^(٢) رحمه الله.

وقال المازري: إن قيل: كيف جاز للصحة الاختلاف في هذا الكتاب، مع قوله ﷺ: «اتقوني أكتب»؟ وكيف عضوه في أموره؟

فالجواب: أنه لا خلاف أن الأول مرتبة قرأتها من لثذب إلى الوجوب عند من قال أصلها لثذب^(٣)، ومن الوجوب إلى النذب عند من قال أصلها الوجوب^(٤)، وتنقل لقارئ أيضاً صيغة (أفعل) إلى لإبحة، وإلى التخيير، وإلى غير ذلك من شروب المعاني، فلهذه ظهر منه ﷺ من لقارئ ما دل على أنه لم يوجب ذلك^(٥) عليهم، بل جعله إلى اختبارهم، فاختلف اختيارهم بحسب جهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرع، فأدعى عمر ﷺ جهاده إلى الاستدع

(١) في (ص)؛ وتكون.

(٢) في «أعلام الحديث»: (١) / (٢٢).

(٣) في (ص) و(هـ)؛ للتذب.

(٤) في (ص) و(هـ)؛ للوجوب.

(٥) قوله: ذلك، مقدر من (ص).

من هذه، ولعله اعتقد أن ذلك حسره منه ﷺ من غير قصد جذرم، وهو المراءى بقولهم: (هجر)، ويقولون عمر - (عسب عليه الوحش)، وما ذرته من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما كانوا^(١) يعهدونه من أصوله ﷺ في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ، المستعدة منه ﷺ، فظهر ذلك لعدم دون غيره قهلا غوه، ولعل عمر حاف أن لست عقين قد يتطرقون إلى القُدح فيما شتهر من قوعد للإسلام ولعله ﷺ الناس بكتاب يكتب في خلوة وحده، ويصفرون إليه ما يُشبهون^(٢) به على الذين هي قلوبهم مرض، وبهذا قال: (عندكم القرآن، حسب كتاب الله).

وقال القاضي عياض، وقول: (أهجر رسول الله ﷺ؟) هكذا هو في «صحيح مسلم» وغيره. (أهجر) على الاستفهام، وهو أصح من رواية من روى: (هجر) و(يهجر)؛ لأن هذا كنه لا يصح منه ﷺ؛ لأن معنى (هجر): هذى، ولما جاء هذا من فائله ستمهاماً؛ للإلكار على من قال: (لا تكتبوا)، أي: لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ وتجعّوه كأمر من هجر في كلامه، لأنه ﷺ لا يهجر، وإن صحت الرواية الأخر كانت خطأ من قبلها؛ لأنه قالها بغیر تحقيق، بل بها أصابه من الخيرة والندقة، لعظم ما شهدته من لسي ﷺ من هذه الحال لدالة على وقته، وعظيم لمصداق به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرى لهجر عجزى شدة الرجوع.

وقول عمر ﷺ: (حسبنا كتاب الله) رد على من نازعه، لا على أمر النبي ﷺ^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ذهوني» فالذي أله خبره ومجناته: ذهوني من انتزاع واللفظ الذي شرعتم فيه، قالني أب فيه من مراقبه الله تعالى والتأهب للاقاه والتفكر في ذلك ونحوه، أفضل مما أنتم فيه.

قوله ﷺ: «أخرجكم المشركين من جزيرة العرب» قال أبو عبيد: قال الأصمعي: جزيرة العرب ما بين أقصى عدن أبين^(٤) إلى ريف سمرق في الطول، وأما في العرض فمن جندة واد والاه إلى أطراف

(١) قوله: كذب، سقط من (ص).

(٢) في (ص): شيئاً لشبهوا.

(٣) اتحد المسلم، (٥، ٣٨١، ٣٨١).

(٤) في (ص): (ص): (ص): (ص): وهو تصحيح.

لشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين خفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في الغرض فما بين زمل قريين^(١) إلى مُنْقَطَعِ الشَّعْوَ^(٢).

وقوله: (خفر أبي موسى) هو بفتح الحاء المهملة وفتح لفاء أَيْب، قالوا: وسميت جزيرة؛ لاحتاطة البحار بها من ثوار حبيها، ونقصها عن حبياء العصيمة، وأصل جزور في اللغة تقصع، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم. وحكى بهروي من ذلك أن جزيرة العرب هي المدينة^(٣)، ولصحيح المعروف عن مالك أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن.

وأخذ بهذا الحديث مالك وإسحاق وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز تمكيدهم من سكناهم، ولكن إشفاعي خص هذا لحكم ببعض جزيرة العرب، وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها، دون اليمن وغيرها، هو من جزيرة العرب^(٤)، وخص إشفاعي عموم جزيرة العرب ببليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه.

قال العلماء: ولا يمنع الكفار من تردد مسافرين في الحجاز، ولا يمتنعون من إقامة فيه أكثر من ثلاثة أيام، قال إشفاعي وموافقه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بها، فإن دخله في حُفْية وجب إخراجها، فإن مات وتفرغ فيه، نبش وأخرج ما لم يتغير، هذا منسوب لإشفاعي وجماعة لفقهه، وجوز أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجة لجماعة قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ عَلَى نَفْسٍ لَمْ يَكُنِ لَهُمْ الْإِيمَانُ﴾، والله أعلم.

قوله **﴿وَأَجْبِرُوا الْوَفْدَ نَحْوَ مَا كُنْتُمْ أَجْبِرُهُمْ﴾** قال العلماء: هذا أمر منه ﷺ بإجادة الوفود وضبط فتهم وإكرامهم، تطييباً لنفوسهم، وترغيباً لغيرهم من المؤلفين قلوبهم ونحوهم، وعدائهم على منفرهم.

(١) أي بين قريين، وهو صحيح.

(٢) الجزيرة المجتمة لأبي عبيد: (٦٧/٢).

(٣) العربية: (جزر).

(٤) قوله: وجهي الشافعي عموم جزيرة العرب، مقلد من (مس) وأما.

قال لقاضي عياض - قد انعم الله عليه: سواء كان الرفض مسليماً أو كفاراً؛ لأن الكافر لم يقم غائباً فيها يتعلق بمصالحه ومصالحهم^(١).

قوله: (وسكت عن الثالثة، أو قالها فاتسيتها) الساكت هو ابن عباس، والدني سعيد بن جبير، قال المهلب: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة رضي الله عنه، قال لقاضي عياض: ويمتنع أنها قوله ﷺ: «لا تَتَّخِذُوا قُبُورِي وَتُنَا يُعْبَدُ» فقد ذكر مالك في «الموطأ» معناه، مع إجماع اليهود من حديث جبير رضي الله عنه (٣٢٨٧).

وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه: منها: جواز كتاب العدم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات^(٢)، وذكرنا أنه جاء فيها حديث من مختلفين، قول السلف: اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوازها، وبيننا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال المجاز، لقوله ﷺ: «أَكْتُبُ لَكُمْ» أي: أمر بالكتابة. وعنها: أن لأمر من ولحقه لا تنافي النبوة، ولا تندل على سوء الحال.

قوله: (قال أبو إسحاق إبراهيم حدثنا الحسن بن بشر: حدثنا سفيان، بهذا الحديث) معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم مدني مسلج في رواية هذا الحديث عن واحد، عن سفيان بن عيينة، فعلاً هذا الحديث لأبي إسحاق يرجل.

قوله: (من اختلافهم ولقائلهم) هو بفتح الغين المعجمة وإسكانها، والله أعلم.



(١) (كتاب المصم) (٣٨٣/٥)

(٢) (الموطأ الأحاديث) رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٧، ١٧٠٦

(٣) (كتاب المصم) (٣٨٣/٥)

(٤) (شرح الحديث) ٣٣١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ . [كِتَابُ النَّذْرِ]

١ - [بَابُ الْأَمْرِ بِقَضَاءِ النَّذْرِ]

[٤٢٣٥] ١ - (١٦٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لِتَبِيِّمِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمَيْحٍ بِنِ الْمُتَهَاجِرِ قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح) . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَفْتَى سَمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ ، تَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْصِيَهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَقْضِيهِ عَنْهَا» . (البيهقي : ٦٩٥٩ [نظر ٤٢٣٦] .

كتاب النذر

قوله . (استفتى سمود بن عبد الله رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه، توقيت قبل أن تقصيه، قال رسول الله ﷺ : «لأقضيها عنها»)

أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان المحترم طاعة، فإن نذر معصية، أو مباحاً كدخول لسوق، لم يعقد نذره، ولا كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وقد أجمع وطائفة في كفارة يمين.

وقوله ﷺ : «لأقضيها عنها» دليل بقضاء لحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق الماسة بمجموع عليها، وأما حسية ففيها خلاف قديم في موطن من هذا كتاب، ثم مذهب الشافعي وطائفة من لحقوق المالية الواجبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضائهم، سواء أوصى به أم لا، كدخول لآدمي وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهم : لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به، ولا أصحاب مالك خلاف في لزوم القضاء به، والله أعلم.

قال القاضي عياض : واحتلفوا في لزوم أم سعد هذا، فقيل كان ملزماً مطلقاً وقيل : كان موقفاً، وقيل : كان موقفاً، وقيل : صدقة، وسند كل قائل بأحد حديث حدث في قصة أم سعد

[٤٢٣٦] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الدِّقْدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الرَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ اللَّيْثِ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ. (أحمد: ١٨٩٣، وبيهقي: ٤٢٧٦).

قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: ولا ظهر أنه كان نذراً في لئال أو نذر مبهمة، ويعضده ما رواه اندر قطني من حديث مالك، فقال له يعني: النبي ﷺ - «أشق عنها العامة»^(١).

وأما حديث^(٢) الصوم عنها، فقد علمه أهل الصنعة للاختلاف بين رواه في سننه ومثله وكثرة اضطرابه، وأما رواية من روى: (أفأعقب عنها؟)^(٣) فهو لغة أيضاً، لأن العقب من لا مود، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق^(٤). والله أعلم.

واعلم أن مذهب ومذهب الجمهور أن الروايت لا يلزمه قضاء النذر الوجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركه، لكن يستحب له ذلك، وقال أهل القاهر يرويه ذلك لحديث سعد هذا، ودليلك أن الروايت لم يترجمه فلا يلزم، وحديث سعد يحتمل أنه قضاء من تركتها أو تبرع به، وليس في الحديث تصوير صحيح بإلزامه ذلك، والله أعلم.



(١) لم ألق عليه عند اندر قطني، وأخرجه أبو ذر: ١٦٧٩، ١٦٨١، ولساني: ٣٦٦٤، وأحمد: ٢٢٤٥٩.

(٢) في (ص): - أحاديث.

(٣) أخرجه النسائي: ٣٦٥٩، وأحمد: ٢٣٨٤٦.

(٤) إكمال المعلم: (٢٨٥/٥).

٢ - [باب النهي عن النذر وأنه لا يرد شيئاً]

[٤٢٣٧] ٢ - (١٦٣٩) وحديثي زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم، قال إسحاق: أخبرنا، وقال زهير: حدثنا جرير، عن منصور، عن عبد الله بن مرة، عن عبد الله بن عمر قال: أخذ رسول الله ﷺ يوماً ينهان عن النذر، ويقول: «إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من الصحيح». (المعجم: ٤٢٤٠).

[٤٢٣٨] ٣ - (٥٠٠) حدثنا محمد بن يحيى: حدثنا يزيد بن أبي حكيم، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «النذر لا يقدم شيئاً ولا يؤخره، وإنما يستخرج به من البخيل». (المعجم: ٤٢٤٠).

[٤٢٣٩] ٤ - (٥٠٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عطاء بن رباح، عن شعبة (ح). وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار - واللفظ لابن المثنى - حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة،

قوله: (أخذ رسول الله ﷺ يوماً ينهان عن النذر، ويقول: «إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من الصحيح»). وفي رواية (عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يأتي بخير، وإنه^(١) يستخرج به من البخيل»).

وفي رواية أبي هريرة: (أن النبي ﷺ قال: «لا تنذروا، فإن النذر لا يغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل»). وفي رواية: (أن النبي ﷺ نهى عن النذر، وقال: «إنه لا يرد من القدر شيئاً»).

قال المازري: يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون الناذر يصير مشرفاً له، فيأتي به تكلفٌ بغير مشاطة، قال: ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقرعة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه، فينقص أجره، وشأن العباد أن تكون متمخصة لله تعالى^(٢).

(١) في (ص) و(هـ) ونسخكم من الصحيح سبباً: (لما).

(٢) المعجم: ٤٢٤٠/٢.

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ٢٥٩٧] [لنظر: ٤٢١٠].

[٤٢٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعْيَانَ، بِمَا لَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ. [أحمد: ٥٢٧٥] [لنظر: ٦٦٨٠].

[٤٢٤١] ٥ - (١٦٤٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْذِرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ٧٢٠٨] [لنظر: ٦٢٤٣].

[٤٢٤٢] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ مِنَ الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». [أحمد: ١٧٩٩٨] [لنظر: ٤٢٤٣].

[٤٢٤٣] ٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ،

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُنْهَى لِكَوْنِهِ قَدْ نَظُنُّ بَعْضَ الْجَهْلَةِ أَنَّ النَّذْرَ يَرُدُّ الْقَدْرَ، وَيَسْتَعْنِ مِنْ حَصُولِ الْمَقْدُورِ، أَنْهَى عَنْهُ خَرَأً مَنْ جَاهِلٌ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ^(١)، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ يُؤَيِّدُ هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ الْقَدْرِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي لَرُودَاتِ الْبَاقِيَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهَذِهِ الْفَرِيقِ تَطَوُّعًا مَحْضًا مُتَدَانًا، وَإِنَّمَا يَأْتِي بِهَا فِي مَقَابِلَةِ شَفَعٍ لِمَرْضٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَعْلَقُ لِلنَّذْرِ عَلَيْهِ.

وَيُقَالُ: نَذَرَ يَنْذِرُ وَيَنْذَرُ، بِكسْرِ الدَّالِ فِي الْمَضَارِعِ وَضَمِّهَا، لَعْدَانِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ النَّذْرَ لَا يَقْرُبُ مِنْ ابْنِ آدَمَ شَيْئاً لَمْ يَكُنِ اللَّهُ قَدْرَهُ لَهُ، وَلَكِنْ النَّذْرُ يُؤَافِقُ الْقَدْرَ فَيُخْرِجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَخِيلُ يَرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ».

[أحمد: ٨٨٦١، إسحاق: ٦٦٩٤].

[٤٢٤٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - وَعَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي لُدَّارَ وَرْدِي - كِلَاهُمَا عَنْ عُمَرُو بْنِ أَبِي عُمَرَ وَبِهِذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلُهُ.

[نظر: ٤٢٤٣].



٣ - [باب: لا وفاء لنذر في مخصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

[٤٢٤٥] ٨ - (١٦٤١) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَالنَّفِطُ لُزْهَيْرٍ -
قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ
عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كَانَتْ ثَقِيفٌ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَيْلٍ، فَأَسْرَتِ ثَقِيفٌ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَسَرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ،
فَأَتَى عَيْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْوُثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» فَقَالَ:
يَا مُحَمَّدُ، وَإِنِّي أَخَذْتُ مَدِينَةَ الْحَاجِّ؟ فَقَالَ: «إِعْظَامًا لِبَنِيكَ:» «أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ
ثَقِيفٍ» ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهُ، فَتَذَاهُ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا
رَقِيقًا، فَرَجَعَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ. قَالَ: «لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ،
أَفَلَمْ تَكُنْ كُلَّ الْفَلَاحِ» ثُمَّ انْصَرَفَ، فَتَذَاهُ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ، فَأَتَاهُ، فَقَالَ: «مَا
شَأْنُكَ؟» قَالَ: إِنِّي جَانِعٌ فَأَطْعِمْنِي. وَظَمَانٌ فَأَسْقِنِي، قَالَ: «هَلِيهِ حَاجَتُكَ» فَقَعَدِي بِالرَّجُلَيْنِ.

قوله: (عن أبي المهلب) هو بضم الميم وفتح الهاء واللام المشددة، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو،
وقيل: معدوية بن عمرو، وفيه: عمرو بن معدوية، وقيل: لثضر بن عمرو الجرهمي الأزدي البصري،
والله أعلم.

قوله: (سابقة الحاج) يعني: بالتمتة العصباء. وسبق في كتاب الصحاح^(١) بيان لعصباء وانقضوا
والنجداء وهن من ثلاث أم وحدة؟

قوله ﷺ «أخذت بك جريرة حلفائك» أي: بجنايتهم.

قوله ﷺ (الأسير حين قال: أي مسلم - لو قلته وانت تملك أمرك، أفلمحت كل الفلاح) إلى
قوله: (فقدني بالرجلين).

معناه: لو قلت كلمة الإسلام قبل الأسير حين كنت تملك أمرك، أفلمحت كل الفلاح. لأنه لا يجوز
أسرك لو أسلمت قبل الأسير، فكنت تؤت بالإسلام وبإسلامة من الأسير ومن غنم مالك، وأما إذا^(٢)

(١) فتح شرح الحديث: ٢٩٥٠.

(٢) أي: (نص) و(أما) إذا.

قَالَ: وَأَمِيرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَصِيبَتِ الْعَصْبَةُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَلَقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يَرْجِعُونَ نَعْمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ نِيَّتِهِمْ، فَأَنْفَسَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَلَقِ فَأُتِيَ الْإِبِلَ، فَجَعَلَتْ إِذَا دَنَتْ مِنَ الْبَعِيرِ، رَعًا، فَتَشْرُكُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَصْبَاءِ، فَلَمَّ تَرَعُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ، فَقَعَدَتْ فِي عَجْزِهَا، ثُمَّ رَجَرَتْهَا فَأُطْطَقَتْ، وَتَذَرُهَا بِهَا، فَطَلَبُوهَا فَأَعْجَزَتْهُمْ، قَالَ: وَتَلَوْتُ لَهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنْحَرَّتْهَا، فَلَمَّ قَلْبَتِ الْمَدِينَةَ رَأَاهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَصْبَاءُ، نَاقَةٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّهَا تَلَوْتُ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنْحَرَّتْهَا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَّرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! بِسْمَا جَزَتْهَا. تَلَوْتُ لَهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتُنْحَرَّتْهَا، لَا وَقَاءَ لِتَذِيرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا يَمَّا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ».

وفي رواية ابن حجر: «لا تلذ في معصية الله». [حد ٢٩٨٩]

[٤٢٤٦] (٤٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو التَّيْمِينِ لَعَنَكُمُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ (ج). وَحَدَّثَنَا

أَسْلَمْتُ بَعْدَ الْأَسْرِ فَيُسْقَطُ الْخِيَارُ فِي قَتْلِكَ، وَيَبْقَى نُحَيْدٌ مِمَّنْ اسْتَرْفَقَ وَلَمْ يَرْفَعْ، وَفِي هَذَا جَوْرُ الْمَضَاهِدِ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَسِيرُ لَا يُسْقَطُ حَقَّ الْغَنَمِيِّ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَسَمِيَ قَبْلَ الْأَسْرِ، وَبِئْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ حِينَ أَسْلَمَ وَغَادَى بِهِ وَحَمَّ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ، وَلَوْ ثَبَتَ رَجُوعُهُ إِلَى دَارِهِمْ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِضْهَارِ دِينِهِ، لَقُوَّةُ شَوْكَةِ عَشِيرَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، لَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ، فَلَا إِشْكَالُ فِي الْحَدِيثِ.

وقد استشكله لما روي وقال: كيف يرد المسلم إلى دار الكفر؟^(١) وهذا لا إشكال بطل مردود بما ذكره

قوله: (وَأَمِيرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) هي امرأة أبي ذر رضى الله عنه.

قوله: (نَاقَةٌ مُنَوَّقَةٌ) هي بضم الميم وفتح النون والمواز المشمسة، أي: مُنَوَّقَةٌ.

قوله: (وَتَذَرُهَا بِهَا) هو بفتح النون ونحو الدال، أي: عَلِمُوا.

قوله ﷺ: «لَا وَقَاءَ لِتَذِيرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا يَمَّا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ». وفي رواية: «لَا تَلْزَمُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى» في هذا دليل على أن من لزم معصية، كَشَرِبِ الْخَمْرِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَتَلْزَمُ بِطَلْقٍ لَا يَنْقُضُهُ، وَلَا تَزِمُهُ كَفَاؤُهُ بِعَمَلٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَدُرُودٍ وَجُمْهُورٍ نَعَمًا. وَقَدْ

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّهَابِ لُثْفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. (المصنف: ١٩٨٦٣).

وفي حديث حماد قال: كَانَتْ لِعَضْبَاءَ لِرَحْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَاقِي الْحَاجِّ، وَفِي
حَدِيثِهِ أَيْضًا: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذَلُولٍ مُجْرَسَةٍ. وفي حديث الثَّقَلَيْنِ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُنْزَلَةٌ

أحمد نجب عليه كفارة يمين^(١) لمحدث المروئي عن عمران بن الحُصَيْن^(٢)، وعن عائشة^(٣)، عن
سبي قال: «لَا تُذَرُ فِي مَعْصِيَةِ وَكَفَارَتِهِ كَفَارَةُ يَمِينٍ»، واحتج الجمهور بحديث عمران بن حُصَيْن
المذكور في الكتاب، وأما حديث: «كفارته كفارة يمين»، فضعيف بتفاهق المحدثين^(٤).

وأما قوله ﷺ: «لَا يَمْلِكُ لَعْنٌ» فهو محمول على ما إذا أضاف اللعن إلى مؤمن لا يملكه،
أما قال: «إِنْ شَقَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلَهُ عَنِّي أَنْ أُعْتِقَ عَبْدَ فُلَانٍ، أَوْ أَتَصَلَّقَ بِشُوبَةٍ، أَوْ بِدَرَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ،
فَأَمَّا إِذَا تَرَمَّ فِي اللَّعْنَةِ شَيْئًا لَا يَمْلِكُ يَصْبُحُ نَذْرُهُ، مِثْلَهُ: قَالَ: «إِنْ شَقَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلَهُ عَلَيَّ عِتْقُ رَقَةٍ،
وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً وَلَا فَيْحَتَهَا، فَيَصْبُحُ نَذْرُهُ، وَإِنْ شَقَى الْمَرِيضُ نَبْتَ الْعَتَقِ فِي ذَنْتِهِ.

قوله: (نَاقَةٌ ذَلُولٌ مُجْرَسَةٌ). وفي رواية: (مُنْزَلَةٌ)، أم (الْمُجْرَسَةُ) قبض الميم وفتح السين والراء
لمشقة، وأم (العسرية) ففتح الهمزة وباء لموحدة (والمجربة) و(العسرية) و(لثوقه)
(وَالذَّلُولُ) كله بمعنى واحد.

وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحده بلا روج ولا مخرم ولا غيرها، إذ كان سفر ضروريًا
كالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكالتهرب ممن يريد منها فحشة، وتحوذ ذنبا، وانتهى عن
سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أن
انكسر إذا عتقوا ما لا لمسلمين^(٥) لا يملكونه، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار
الحرب، وحجة الشافعي وموافقه هذا الحديث، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.

(١) عني (جس) و(عس) (البحر).

(٢) أخرجه النسائي ٣٨١٠ و٣٨٤٧ و٢٨٤٨، وأحمد ١٩٨٨٨ و١٩٩٤٥ و١٩٩٨٥، وهو ضعيف جداً، بطر النعمانية في
توضيح الألفاظ.

(٣) أخرجه أبو داود: ٣٢٩٠، والترمذي: ١٦١٣، والنسائي ٣٨٦٨، وابن ماجه: ٢١٢٥، وأحمد ٢٦٠٩٨، وهو حديث
صحيح، ينظر النعمانية.

(٤) قال حافظ ابن حجر في «التلخيص لغيره» (٢٢٤/٤) قد مضى، يطحاوي و«بو عبيد بن سكين، دليل الاتفاق».

(٥) في (جس) و(عس) (جس) للمسلم.

٤ - [باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

[٤٢٤٧] ٩ - (١٦٤٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالْمَقْلُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقُرَظِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: «قُلْنَا أَنْ يَمْشِيَ»، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْلِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَفَنِي» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ - (الصحاح: ١٢/١٣٩، والبخاري: ١٨٨٦٥).

[٤٢٤٨] ١٠ - (١٦٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُوْبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: «نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ»، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَنْ تَعْلِيْبٍ هَذَا نَفْسَهُ لَفَنِي» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ). وفي رواية: (يمشي بين ابنيه، مُتَوَكِّفًا عَلَيْهِمَا) وهو معنى (يهدى).

وفي حديث عقبة بن عامر قال: (نَذَرْتُ أَخِي أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَالِيًّا، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَرْكَبُ»).

أما الحديث الأول فمحمول على العاجر عن المشي، فله لركوب وعيه دم.

وأما حديث أخب عقبة فمعناه: يمشي في وقت قدرتها على المشي، وتركب إذا عجزت عن المشي، أو لحقتها مشقة ظاهرة، فتركب وعيها دم.

(١) جي (س) و(ج) وسقط من «صحيح مسلم» ما قاله.

حدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. (المصنف: ١٨٦٦) (المعجم: ١٤٤٥).

أَنْ تَحْجَّ مَاشِيَةً، وَإِنَّهَا لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ»^(١) عَنْ مَشْيِ أَخِيكَ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَهُ»^(٢)



(١) أي (جس): غني

(٢) أبو داود: ٣٣١٣.

٥ - [باب في كفارة النذر]

[٤٧٥٣] ١٣ - (١٦٤٥) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَثَوْنُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيْنِي، قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَائِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ كُثَيْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَّانَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا كَفَّارَةَ لِلنَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ» - [أحمد ١٧٤١٩].

قوله ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين» اختلف العلماء في المراد به، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إن كلمت زيدا فبذره عليّ حجة، أو غيره، فيكلمه، فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما انتزعه، هذا هو الصحيح في مذهبه، وحمله ذلك كثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق، كقوله: عليّ نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر لمعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع المنذورات^(١) بين الوفاء بما انتزعه^(٢) وبين كفارة يمين، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ)، المنذورات.

(٢) في (ص) و(هـ)، التزم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٧ - [كِتَابُ الْإِيمَانِ]

١ - [بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى]

[٤٢٥٤] ١ - (١٦٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِيحَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ (ج) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَدْلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» (احمد ١١٢، ومطابق ٦٦٤٧).

قَالَ عُمَرُ: قَوْلَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا شَيْئًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا، ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا.

[٤٢٥٥] ٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي - حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ (ج) وَحَدَّثَنَا سَحَابُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ لُؤْهَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، يِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ

كِتَابُ الْإِيمَانِ

بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِمًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُحَّتْ». وَفِي رَوِيَّةٍ: «لَا تُحْلِفُوا بِالطَّرَاقِي وَلَا بِآبَائِكُمْ».

قَالَ الْعَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ الْخَيْفَ يَقْتَضِي نَعَصِمَ مَحْذُوفٌ بِهِ، وَحَقِيقَةُ الْعِظَمَةِ مُخْتَصِمَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُضَاهَى بِهِ غَيْرُهُ. وَقَدْ جَاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: لِأَنَّ أَحَبَّ بَالِهِ

تَعَالَى مِثْلَهُ مَرَّةً ثَانِيًا، خَيْرٌ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِهِ ثَانِيًا.

عَقِبِينَ : مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، وَلَا تَكَلَّمْتُ بِهَا . وَلَمْ يَقُلْ : ذِكْرًا وَلَا أَثَرًا . [أحمد : ١٧٩١] [رواه الطبراني : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ إِسْهَرِيٍّ ، عَنْ سَلِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعَ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ . بِمِثْلِ رِوَايَةِ يُونُسَ وَتَعَمَّرٍ . [أحمد : ٤٥١٨] [رواه الطبراني : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٧] ٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَانْقَطَعَتْ - : أَخْبَرَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكَبٍ ، وَعُمَرَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ ، فَتَذَرُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلَا إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْهَاكُم أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُصْمِتُ» . [أحمد : ٦١٠٨] [رواه الطبراني : ١٧٥٤] .

[٤٢٥٨] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْمَقْطُودُ - ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) . وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ هَلَالٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ ، عَنْ الزُّبَيْدِ بْنِ كَثِيرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا

فَإِنْ قِيلَ : هَذَا الْحَدِيثُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : «الْفَلَاحُ وَالْبَيْتُ»^(١) . فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ لَا يُقْصَدُ بِهَا الِيمِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَخْلُوقَاتِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : وَلِضَاعَاتٍ ، وَانْدَارِيَاتٍ ، وَالطُّوَرِ ، وَالْمَجْمِ . فَالْجَوَابُ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُقْبِلُ بِمَا شَاءَ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، تَسْبِيحًا عَلَى شَرَفِهِ .

قَوْلُهُ : (مَا حَدَّثْتُ بِهَا دَاكِرًا وَلَا أَثَرًا) مَعْنَى (ذَاكِرًا) : قَدَّمَ لَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِي ، (وَلَا أَثَرًا) بِالْمَدِّ ، أَيْ : حَاكِيًا بِهَا عَنْ غَيْرِي .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ ١٠١ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَمِّهِ ، وَالحديث أخرجه البيهقي ١٤٦ ، وأحمد ١٣٩٠ دون قوله . رواه غيره .

ابن رافع: حدثنا ابن أبي قُدَيْك: أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ وَابْنُ أَبِي ذُئْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ رَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [أحمد: ٤٥٩٣ و ٤٦٦٧ و ٦٦٨٨] [ودعه: ٤٢٥٤].

[٤٢٥٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَرَحِمَهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ لَأَخْرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ مَجِيعُ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا بِاللَّهِ». وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِأَبْدَانِهِمْ، فَقَالَ: «لَا تَحْلِفُوا بِأَبْدَانِكُمْ». [أحمد: ٤٧١٢، ولبده: ٣٨٣٦]

وفي هذا الحديث براءة الحلف بالله تعالى وصعاقبه كلها، وهو ^(١) مجمع عليه. وفيه النهي عن تخفيف بغير اسمه سبحانه وتعالى وصعاقبه، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.



(١) في (ص) و(ع) ٢ وهذا

٢ - [باب من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله]

[٤٢٦٠] ٥ - (١٦٤٧) حثي أبو الطاهر: حدثك ابن وهب، عن يونس (ح). «حدثني حمزة بن يحيى: أخبرني ابن وهب أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني حمزة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف منكم، فقال في حلفه: باللات، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أفايزك، فليصدق».

[مط ٤٢٦١].

قوله ﷺ: «من حلف منكم، فقال في حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله» إنما أمر بقول: (لا إله إلا الله): لأنه تعالى صورة تعظيم^(١) الأصنام حين حلفت بها، قال أصحابنا: إذا حلف باللات أو العزى أو غيرهما^(٢) من الأصنام، أو قال: إن فعلت كذا فأنك يهودي، أو نصراني، أو بريء من الإسلام، أو بريء من النبي ﷺ، أو تحو ذنبا لم تتعبد بمينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إله إلا الله، ولا كدرة عليه، سوء فعله أم لا، هذا ضعب مذكور والشافعي وجهه غير العلماء.

وفال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك، إلا في قوله: أنا مبتدع، أو بريء من النبي ﷺ، أو: واليهودية، واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظهر للكفارة؛ لأنه منكرو من القوم ورور، والخيف بهذه الأشياء منكرو ورور.

وحج أصحاب الجمهور بظاهر هذا الحديث، فنهى ﷺ، بما أمره بقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمه حتى يتثبت فيه شرع. وأما قياسهم على الطهار فيستقص بما استترو^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ومن قال لصاحبه تعال أفايزك، فليصدق» قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيرا لخطيئته

(١) في (ص): تعظيم صورة

(٢) في (ص): (و) باللات والعزى وغيرهما.

(٣) غير معروفة في (ح)

[٤٢٦١] (٠٠٠) وحدثني سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ يَمُثِلُ حَدِيثَ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ». وَفِي حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى»، [أحمد: ٨٠٨٧، والبخاري: ٦١٠٧].

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ - يَعْنِي قَوْلُهُ: «تَعَالَى أَقَابِرُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ» - لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوُ مِائَتَيْنِ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدٍ جَيَادٍ.

[٤٢٦٢] ٦- (١٦٤٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ». [أحمد: ٢٠٦٧٤].

فِي كَلَامِهِ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ: فَيَتَصَدَّقُ بِمَقْدَرٍ مَا أَمَرَ أَنْ يُقَدَّرَ بِهِ^(١). وَلِصَوَرِ الْوَقْفِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ الْمُعْتَدَارُ، بَلْ يَتَصَدَّقُ بِمَا تيسَّرَ مِنْهُ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْعَصِيَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ سَعْدِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: «فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءٍ».

قَالَ الْقَاضِي: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ لُجْهٍ أَنَّ الْعَزْمَ عَلَى مَعْصِيَةٍ إِذَا سَتَقَرَّ فِي الْقَلْبِ كَانَ ذَنْبًا يُكْتَبُ عَلَيْهِ، بخلاف لُخَاَصَرِ الَّذِي لَا يَسْتَقَرُّ فِي الْقَلْبِ، وَفَدَّ سَبَقَتْ الْمَسْأَلَةُ وَصَحَّحَتْ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٢).

قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِأَبَائِكُمْ» هَذَا الْحَدِيثُ مِثْلُ نَحْوِ السَّابِقِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْعَرَبِ: الطَّوَاغِي هِيَ الْأَصْدَمُ، وَاحِدٌ: طَوَاغِيَّةٌ، وَمِنْهُ: هَذِهِ جَدِغَةُ دُوسٍ، أَيْ: صَنَمُهُمْ وَمَعْبُودُهُمْ، سُمِّيَ بِاسْمِ الْمُعْصِيَةِ لَطْفِيَانِ الْكُفْرِ بِعِبَادَتِهِ: لِأَنَّهُ سَبَّ طُغْيَانُهُمْ وَكُفْرُهُمْ، وَكُلُّ مَا جَاوَزَ لِحَدِّ فِي تَعْصِيهِمْ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ صَغَى، فَالطُّغْيَانُ الْمَجْدُوزَةُ لِحَدِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا عَلِمَ الْفُلُكُ﴾ [الشعراء: ١٩٩]، أَيْ: جَاوَزَ الْحَدَّ.

(١) «معالم السنن»: (١٩٩/٣).

(٢) «الكليات» ص ١٠ (٤٠٤/٥)، ويقدم في «الكليات» ص ١٠ (٤٢٤-٤٥٢)، ويقدم في «شرح مسلم» (٥٤٢/١) ويذكر.

وقيل: يجوز أن يكون اسم ذـ «الطواغي» هنا من طغى في الكفر^(١)، وجوز القدر المعتاد في البشر، وهم عظماءهم،

وروي هذا الحديث في غير مسلم: «لا تحلفوا بالطواغيث»^(٢)، وهو جمع: طغوت، وهو لصنم، ويطلق على الشيطان أيضاً، ويكون الطغوت وحداً وجمعاً، ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا نَسْتًا أَنْ يَبْدُوهَا﴾ [الزمر-١٧]، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَاتِي لِيَكْفُرُوا بِهِنَّ﴾ [النساء- ٦٥]،



(١) في (عين) و(ع). من تكبر.

(٢) أخرجه أحمد ٢٠٦٢٤، وسنن أبي داود ٤٧٧٤ بمطابق «لا تحلفوا بأدلتكم ولا بالهوى فثبت»

٣ - [بَابُ نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ بِمِثْقٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا،

أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ]

[٤٢٦٣] ٧- (١٦٤٩) حَدَّثَنَا حُفَيفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَبُحَيْرِيُّ بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَاللَّفْظُ لِحُفَيفٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا جِئْتَنِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» قَالَ: فَلَبَّيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَنَبِي بِرَيْلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلَاثِ دُرُدٍ عَرُ الدُّرَى، فَلَمَّا نَقَلْنَاهُ قُلْنَا - أَوْ قَالَ: نَعَضْتُ لِبَعْضٍ -: لَا يُبَارِكُ اللَّهُ لَكَ، أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفْتَ أَلَّا يَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَمْتَ، فَأَنْزَلَهُ فَأَحْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا أَنَا بِحَمَلِكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ، وَلِي وَاللَّهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي، وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [المصنف ١٩٥٥٨، ومجازي ١٦٦٣].

[٤٢٦٤] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ لَهُمَا نَائِبٌ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بَرِّيدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أُرْسِلَنِي أَصْحَابِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلَانَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ - وَهِيَ عَزْرَةُ ثَوَكٍ -، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنْ أَصْحَابِي أُرْسَلُونِي إِلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ

باب نَذْبٍ مَنْ حَلَفَ^(١) يَمِينًا، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا،

أَنْ يَأْتِيَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيَكْفُرَ عَنْ يَمِينِهِ

قوله ﷺ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَا أَحْلِفُ^(٢) عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ بِمِثْقٍ يَمِينِي وَاتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». وفي الحديث الآخر: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». وفي رواية: «إِذَا حَلَفْتَ أَحَدَكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْهَا، وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

(١) في (ب): حلفه.

(٢) في (ب): لأحلفه.

عَلَى شَيْءٍ» وَوَقَفْتُهُ وَهُوَ عَظْبَانٌ وَلَا أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنَحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ مَحَافَةِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَصْحَابِي، فَأَخْبَرْتُهُمْ، أَلَيْسَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّ الْبَيْتُ، لَا سَوِيعةَ إِذْ سَجَعْتُ بِلَا يَنَادِي: أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: أَجِبْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُوكَ، فَلَمَّا أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذْ هَلَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَلَيْنِ الْقَرِينَيْنِ، وَهَلَيْنِ الْقَرِينَيْنِ - لَيْسَتْ أَمْرًا ابْتِغَاءً مِنْ سَعْدٍ - فَأَنْطَلِقُ بِهِنَ إِلَى أَصْحَابِكَ» أَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ - أَوْ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، فَأَرْكَبُوهُنَّ». قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَ فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُكُمْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَكِنَّ وَاللَّهِ لَا أَدْعُكُمْ حَتَّى يَنْطَلِقَ مَعِيَ بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنَعَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاهُ إِثْنِي نَعْدَ ذَلِكَ، لَا تَقْلُبُوا أَنِّي حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ، فَقَالُوا لِي: وَاللَّهِ إِنَّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدِّقٌ، وَلَفَعْلَانٌ، أَحَبِّتَ، فَأَنْطَلِقُ أَبُو مُوسَى بِتَغَرٍّ مِنْهُمْ، حَتَّى أَكُونُ الْإِثْنَيْنِ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنَعَهُ إِثْنَيْنِ، ثُمَّ إِعْطَاهُمْ نَعْدَ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّثْتُهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى سَمَوًا. [بخاري: ٤٤١٥] [نظر: ٤٤٦٣].

في هذه الأحاديث^(١) دلالة على أن من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الجئت حراماً من الشهادتي على يمين، سَحَبَ له جِثَّتْ، وتلزمه الكفارة. وهذا متفق عليه. وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الجئت، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الجئت، وعلى أنه لا يجوز تقديمها قبل اليمين.

وختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الجئت، فجوزها مالك ولأوراعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صاحبياً، وجماعت من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يُسْتَحَبُّ كونها بعد الجئت، واستثنى الشافعي التكبير بالصوم، قال: لا يجوز قبل الجئت، لأنَّ عبادة بدنية^(٢)، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة والصوم رمضان.

وأما التكبير بالمال فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل لركعة، واستثنى بعض أصحابنا جئت المعصية،

(١) في (ج): وفي هذا الحديث،

(٢) غير مجودة في (خ).

[٤٢٦٥] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زُهْدَمَ الْجَرْمِيِّ - قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ لِقَاسِمٍ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قَلَابَةَ - قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَا يَدِينَهُ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٌ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ لِلَّهِ، أَحْمَرُ شَيْبَةً بِلَمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هُمُ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْبَةً فَقَلْبِرْتُهُ، فَحَفَنْتُ أَلَا أَطْعَمُهُ، فَقَالَ: هَلُمَّ أُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا هُنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» فَبَشَيْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِتَهْبٍ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ دُرُدٍ غُرِّ الذَّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْتُ، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، لَا يُبَارِكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَنُتُّكَ حَفَنْتُ أَلَا تَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحْلِفُ عَلَى بَيِّنٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا، فَاَنْطَلِقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ ﷻ».

[المحدث: ١٩١٣٨، وبيهقي: ٥١٢٣]

فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه عانة على المعصية، والجمهور على حرمة كثير المعصية وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشبه المالكي: لا يجوز تقديم كسرة على الحدث بكل حال، ودليل لجمهور علوه هذه الأحاديث، وتيسر على تعجيل الزكاة.

قوله - (أتيت نبي ﷺ في رهط من الأشعرين نستحملة) أي: نعلت منه ما يحملنا من الإبل ويحمل أقالقه.

قوله: (فأمر لنا بثلاث دود غر الذرى). وفي رواية: (بخمسة دود). وفي رواية: (بثلاثة دود) بثع الذرى

أما (الذرى) فبضم الذاء وكسرها وفتح الراء المخففة جمع ذرة، بكسر الهمزة وضمة السين، وذرة كل شيء أعلاه، والمراد هنا الأسنة. وأما (الغر) فهي البيض، وكذلك (البثع) لمراد به البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد، ومعناه - أمرنا ببيض الأسنة.

وأما قوله (بثلاث دود) فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يحتج به من

[٤٢٦٦] « ٠٠٠ » وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالْقَاسِمِ لَتَيْمِيِّ، عَنْ زُهْدِ الْجَرَمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرَمٍ وَبَيْنَ الْأَشْعَرِيِّينَ وَذُو رِجَاءَ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقُرِبَ إِلَيْنَا لَحْمٌ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ. (لبيدي: ١٦٦٤٩ - النظر: ٢٤٢٦٥).

الواحدة، وقد سبق إيضاحه في كتاب الزكاة^(١).

وأما قوله (ثلاث)، وفي رواية: (خمس) فلا منافاة بينهما، إذ ليس في ذكر ثلاث بغية للخمس، والزائدة مقبولة، ووقع في الرواية الأخيرة: (بثلاثة ذود) بإثبات الهاء، وهو صحيح يعوذ به معنى الأبل، وهو لأبصرة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ما أنا بحملتكم، ولكن الله حملكم» ترجم البخاري^(٢) لهذا الحديث: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ خَلْقُكُمْ وَمَ تَمْلُؤُكُمْ﴾. وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للعترة.

وقد المازوي^(٣): «معناه: أن الله تعالى اتاني ما^(٤) حملتكم عليه، ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه».

قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله تعالى بالقسم^(٥) فيهم^(٦). والله أعلم.

قوله: (أما لله لهم الخصال) بضم الجاء، أي: الحسن.

قوله ﷺ: «أخذ هذين القرينين» أي: البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.

قوله: (عن زهد الحرمي) هو مزي معتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال موحدة مفتوحة

قوله في لحم الدجاج: (رايت رسول الله ﷺ يأكل منه) فيه إباحة لحوم الدجاج وملأ الأظفحة، ويقع سم الدجاج على الذكور والإناث، وهو يكسر لسان وتحتها.

(١) (٥٥٣/٣)

(٢) في «صحيحه» قبل الحديث: ٧٥٥٥

(٣) في (ص): «المزوي، وهو خطأ، ونحوه «مزي» في «المعلم»: (٢٦٧/٢).

(٤) غير موجودة في (خ)، وفي «المعلم»: أنى ما.

(٥) في (خ): «بأنفسهم»

(٦) «إيمان المعلم»: (٤١٦/٥).

[٤٢٦٧] (٠٠٠) وحدثني عبيد بن حنبل السعدي وإسحاق بن إبراهيم وابن نمير، عن إسماعيل بن عتبة، عن أيوب، عن القاسم الجرمي، عن زهدهم الجرمي (ح). وحدثنا ابن أبي عمير، حدثنا سفيان، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن زهدهم الجرمي (ح). وحدثني أبو بكر بن إسحاق: حدثنا عفان بن مسلم - حدثك وهيب: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة والقاسم، عن زهدهم الجرمي قال: كنا عند أبي موسى. واقتضوا جميعاً الحديث بمعنى حديث حماد بن زيد. [المجلد ٢٩٥٩١ و٢٩٥٩٢، والخبر: ٦٧٢١].

[٤٢٦٨] (٠٠٠) وحدثنا شيبان بن فروخ: حدثنا الصنعق - يعني ابن خزن - حدثنا مطر: حدثنا زهدهم الجرمي قال: دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج، وساق الحديث ينحو حديثهم، ورأى فيه، قال: «إني والله ما نسيتهما». [نظر ٤٢٦٧].

قوله: (بنهب إبلي) قد أهل اللغة: لنهب الغنيمة، وهو بفتح النون، وجمعه: نهب بكسر هاء، ولهبوب بضمها، وهو مصدر بمعنى لهنوب، كالخلق بمعنى لمخروق.

قوله: (أخفنا رسول الله ﷺ يمينه) هو يسكان اللام، أي: جعلناه عدلاً، ومناه: كما سب غفلته عن يمينه وسيناه إليها، وما ذكرناه إليها، أي: أخذنا منه ما أخذنا وهو ذه عن يمينه.

قوله: (حدثنا الصنعق - يعني ابن خزن^(١)) - قال: حدثنا مطر الوراق: عن زهدهم (هو الصنعق) بفتح الصاد ويكسر العين وإمكانها، والكسر أشهر.

قال الدارقطني: (الصنعق) (ومطر) ليس قويين، ولم يسمعه مطر من زهدهم، وإنما روى عن القاسم عنه^(٢). فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدراك^(٣) فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متصلاً، وإنما ذكره متبوعاً لطرق الصحيحة لسابقة، وقد سبق أن المتابعات يُحتمل فيها للضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كعبه، وشرحها هناك^(٤)، وأنه يذكّر بعض الأحاديث الضعيفة متباعدة للصحة.

(١) غير موجودة في (ب).

(٢) الأثر في (ب) و (ج) من ١٦٩.

(٣) في (ص) «الاحتمال».

(٤) ينظر (١/٥٥).

[٤٢٦٩] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ ثَقَيْبٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ زُهْدَمَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ، وَاللَّهِ مَا أَحْمِلُكُمْ» ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ دَوْدَ بُقْعَ الذُّرِّي، فَقُلْنَا: إِنَّا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَلَّا يَحْمِلَنَا، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنِّي لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، أَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»، [أحمد ١٩٦٢٩] [رواه ٤٢٦٣].

[٤٢٧٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ، عَنْ زُهْدَمَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مُشَاهَةً، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ، يَنْحُو حَدِيثَ جَرِيرٍ. [الترمذي ٤٢٦٣].

[٤٢٧١] ١١ - (١٦٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزْرِيُّ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَهْلِيهِ، فَوَجَدَ الصَّيِّئَةَ فَذَنَامُوا، فَأَنَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لَا يَأْكُلُ، مِنْ أَجْلِ صَيْئِهِ، ثُمَّ بَدَأَ

وَأَم قَوْلُهُ: (يَنْهَجُ لِبَسًا قَوِيًّا) فَقَدْ خَالَفَهُ الْأَكْثَرُونَ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ: هُوَ ثِقَةٌ فِي الصُّعْقِ^(١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَا بِهِ بَأْسٌ^(٢). وَقَالَ هَذُلَاءُ الثَّلَاثَةُ فِي مَطَرِ الرَّزَقِ: هُوَ صَالِحٌ^(٣). وَإِنَّمَا ضَعُفُوا رَوَايَتَهُ^(٤) عَنْ عَطَاءٍ خَاصَةً.

قَوْلُهُ: (عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ ثَقَيْبٍ) أَمَّا (ضُرَيْبٍ) مُضَادٌّ مَعْجَمَةٌ مُضْمُومَةٌ مُصَغَّرَةٌ. وَ(ثَقَيْبٍ) بِضَمِّ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَآخِرُهُ (اء) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ وَفِي كِتَابِ^(٥) الْأَسْمَاءِ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْفَاءِ، وَقِيلَ: (ثَقِيلٌ) بِدِقِّهِ وَآخِرُهُ لَامٌ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ) هُوَ يَفْتَحُ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَكُسِرَ اللَّامُ، وَهُوَ ضُرَيْبُ بْنُ ثَقَيْبٍ الْمَذْكُورُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى.

(١) يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي تَارِيخِهِ - لِتَوْرِيءٍ (١١٤/٢) (٢٠٥)، وَأَبُو زُرْعَةَ فِي «الصُّعْقِ» (٨٨٣/٣).

(٢) «الْجَرَحُ وَالْتَعْدِيلُ» (٤٥٦/٤).

(٣) أَبُو زُرْعَةَ فِي الصُّعْقِ (٨٢٩/٣)، وَأَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٢٨٧/٨ - ٢٨٨).

(٤) فِي (نَحْوِ): رَوَايَةٍ.

(٥) فِي (نَحْوِ): هِيَ كِتَابُهُ بِقَوْلِهِ تَارِ.

لَهُ فَأَكَلَ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَاذَكَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِهَا، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». [نظر: ١٢٧٧٢].

[٤٢٧٢] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ
سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ». [أحمد: ١٨٧٢٤].

[٤٢٧٣] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُسَيْبٍ: حَدَّثَنِي
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ،
وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ». [مسند: ٤٢٧٢].

[٤٢٧٤] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلُوفٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ
- يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ - حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بْنُ أَبِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: «فَلْيَكْفُرْ بِيَمِينِهِ،
وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». [مسند: ١٢٧٢].

[٤٢٧٥] ١٥ - (١٦٥١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ
رُفَيْعٍ - عَنْ نَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ
- أَوْ: فِي بَعْضِ ثَمَنِ خَادِمٍ - فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلَّا بِذِمِّي وَمَغْفِرِي، فَأَكْتُبْ إِلَى
أَهْلِي أَنْ يَعْطَوْكَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَرْضَ، فَغَضِبَ عَبْدِي فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَا أُعْطِيكَ شَيْئًا. ثُمَّ إِنَّ
الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ،
ثُمَّ رَأَى أَتَقَى لَهُ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى» مَا حَشَتَّ يَمِينِي. [مسند: ١٢٧٦].

[٤٢٧٦] ١٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ طَرْقَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرِكْ يَمِينَهُ». [أحمد: ١٨٧٢٧].

قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، ثُمَّ رَأَى أَتَقَى لَهُ مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَّقْوَى» هو بمعنى الروايات

السابقة: «فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَيْتَ عَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، وَآتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.

[متكرر ٤٧١٥] أحمد ٧٠٦٢٨، وصحاحي، ١٦٢٢.

قَالَ أَبُو أَحْمَدَ لَجُودِي: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَاسْرُجِي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ كَرُوحٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

[٤٧٨٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمِيءُ بْنُ حُجْرٍ السُّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَدَمِلٍ لَجُودِي: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَمَاطٍ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ وَهَشَامِ بْنِ حَسَّانٍ فِي آخِرِينَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هَامِرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَنَادَةَ، كُنْهَمُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ قَبِيْلِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيُونُسَ فِي حَدِيثِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ أَبِيهِ ذَكَرَ الْإِمَارَةَ. أحمد ١٧٠٦٦، وصحاحي ١٦٢٨١.

وهي هـ الحديث قوائد: مه كرامة سواب بولاية، سواء ولاية لإمارة والمقام والحسنة وغيرها. ومنها بيد أن من سأل الولاية لا يكون معه، عانة من الله تعالى، ولا تكوُّب فيه كناية لذلك معمل، فيسبغ الأ يوتى، ولهذا قال ﷺ: «لَا يُؤْتَى عَلَى عَمَلِنَا مَنْ طَلِبَهُ، أَوْ خَرَضَ عَلَيْهِ»^(١).

قوله: (حدثنا شيبان بن كروخ: حدثنا جرير.) إلى آخره، وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: (قال أبو أحمد لجودي. حدثنا أبو العباس الماسرجسي، قال: حدثنا شيبان بهذا) ومروءة أنه خلا برجل.



٤ - [باب يمين الحالف على نية المستحلف]

[٤٢٨٣] ٢٠ - (١٦٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَفَرُو النَّاقِدُ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعِينُكَ عَلَى مَا بَصَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ» وَقَالَ عَمْرُو: «يُصَدِّقُكَ بِوَصَاحِبِكَ». (أحد ٢١١٩).

[٤٢٨٤] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَمَّادِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ». [نسر ٤٢٨٣].

باب اليمين على نية المستحلف

قوله **﴿يَعِينُكَ عَلَى مَا بَصَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ﴾**، وفي رواية: «اليمين على نية المستحلف» بكسر اللام.

وهذا الحديث مضمون على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا أدى رجراً حقاً على رجل، فحلفه القاضي فحلف، وورى^(١) فورى غير ما نوى لقاضي، نعتبت بيمينته على ما نوى القاضي، ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورى تنفعه التورية، ولا يحث، سواء حلف ابتداءً من غير تحليف، أو حلفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي.

وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال، إلا إذا استحلفه لقاضي أو نائبه في دعوى توجبها عليه، فتكون اليمين على نية المستحلف، وهو مرد الحديث، أم إذا حلف عند القاضي من غير استحلافه لقاضي في دعوى، فالاعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى، أو بالطلاق والعق، إلا أنه إذا حلفه لقاضي بالطلاق أو بالعق، تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف، لأن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم أن لتورية وإن كان لا يحث بها، فلا يجوز فعلها حيث يُطلَبُ بها حقٌ مُستحقٌّ، وهذا مجتمِعٌ عليه، لهذا تفصيلٌ مذهبياً للشافعي وأصحابه.

ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتقصيلاً، فقد: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غير مستحلف: ومن غير نعتي حقٌ يمينه، له نيته ويُقبل قوله.

وأما إذا حلف لغيره في حقٍّ أو وثيقة مُتبرعاً أو بقطعة عليه، فلا خلاف أنه يُحكمُ عليه بظاهر يمينه، سواء حلف متبرعاً باليمين أو باستحلاف.

وأما^(١) فيما بينه وبين الله تعالى، فقبل: ليمينٍ على نية المحذوف له، وقيل: على نية الحالف، وقيل: إن كان مُستحلفاً فعلى نية المحذوف له، وإن كان متبرعاً باليمين فعلى نية الحالف، وهذا قول عند المالكي وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل عكسه، وهي رواية يعنى عن ابن القاسم، وقيل: تنفعه نيته فيما لا يُقتضى به عليه. ويشتري المثلثُ وغيره فيما يُقتضى به عليه، وهذا مروى عن ابن القاسم أيضاً. ويحكى^(٢) عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة، فهو فيه أثمٌ حائث، وما كان على وجه البعز فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: على وجه المكر والخديعة فلا شيء، وما كان في حقٍّ فهو على نية المحذوف له.

قال القاضي، ولا خلاف في إثم الحالف بما يقتطع^(٣) به حقٌّ غيره وإن رى^(٤)، والله أعلم.



(١) في (ن): أو: بغيره: رأه.

(٢) في (ص): (هـ)، وحكى.

(٣) في (ص): يتبع.

(٤) الإكفان المعتمد: ١/ ١٤٤.

٥ - [باب الاستثناء]

[٤٢٨٥] ٢٢ - (١٦٥٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو ذَرٍّ الْجَدَنِيُّ فَضِيلُ بْنُ حَسَنٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الرَّبِيعِ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتْرُونَ امْرَأَةً، فَقَالَ: لَا تُطَوَّقَنَّ عَلَيْهِنَّ الْمَيْتَةَ، فَتَحْمِلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَتَلِدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَأَرْسَأَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً، فَوَلَدَتْ نِصْفَ نِسَاءٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ امْتَقَنِي، لَوَلَدْتُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ غُلَامًا فَأَرْسَأَ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [أحمد ٧١٣٧، وصححه ٧٤٦٩].

[٤٢٨٦] ٢٣ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَدُوسٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ اللَّهِ: لَا تُطَوَّقَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِغُلَامٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ - أَوْ: الْمَلِكُ -: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ، وَنَسِيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسَائِهِ، إِلَّا وَاحِدَةٌ جَاءَتْ بِسِقِّ غُلَامٍ». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْثُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ». [بخاري ٦٧٢٠، وأصححه ٤٢٨٨].

باب الاستثناء في اليمين وغيرها

ذكر في الباب، حديث سليمان بن داود عليه السلام، أنه يستحبُّ للإنسان إذا قال: ما فعل كذا، أن يقول: إن شاء الله تعالى، لقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنَّا يَفْعَلُ بِهِ قُلْ عَدَّ اللَّهُ ﷻ» [التكوير ٢٣-٢٤]، ولهذا الحديث.

ومنها: أنه إذا حلفت، وقد كنت متصلاً بيمينه: إن شاء الله تعالى، لم يحث بفعله لمخلوق عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين، لقوله ﷺ في هذا الحديث: «لو قال: إن شاء الله، لم يحث، وكان دركاً لحاجته».

ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان أحدهما: أن يقوله متصلاً بيمينه والثاني: أن يكون موزعاً

قبل فرغ اليمين أن يقوله، إن شاء الله تعالى

[٤٢٨٧] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ أَوْ لَحْوَةً. [البحري بعد: ٦٧٢٠]. [راظر: ٤٢٨٥].

[٤٢٨٨] ٢٤ - (٠٠٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لُزَّاقِ بْنِ هَمَّامٍ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ بَنِي ظَاوُسَ. عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَيْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، تِلْكَ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ عَلَامًا يُقَدِّرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَقِرُّ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقِرَّ، فَأُطَافَ بِهِنَّ، فَلَمْ تِلْذِ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً نَهَضَتْ إِنْسَانِي. قَالَ: فَقَالَ

قال القاضي: أجمع لمسلمون على أن قوله: (إن شاء الله) يمنع انعقاد ليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً، كما روي عن بعض السلف، لم يحث أحد قط في يمين، ولم يحتاج إلى كفارة.

قال: واختلفوا في الاتصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله، متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا تضر سكتة النفس، وعن طاووس ولحسن وجماعة من التابعين: أن له لاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قلز خلبة ناقة. وقال سعيد بن جبيرة: بعد أربعة أشهر. وعن ابن عباس: له لاستثناء أبداً متى تذكّره^(١).

وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مرادهم أنه يُسحب له قول: إن شاء الله، تبركاً، ونقوده تعالى: ﴿وَذَكَرْ رَبَّكَ إِذْ قُمْتَ﴾ [الكهف: ٢٧]، ولم يُريد به جنّ اليمين ومنع الحث^(٢).

أما إذ استثنى في الطلاق والعتق وغير ذلك، سوى سمي بالله تعالى، فقال: أنت طالق، إن شاء الله تعالى، أو أنت حر، إن شاء الله تعالى، أو أنت عتيق، كظهر^(٣) أمي، إن شاء الله، أو لأبي في ذمتي ألف درهم، إن شاء الله، أو إن شئني لله مريضتي مدة علي حرم شهر، إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فلهذه لشماعي والكوفيين وأبي نوح وغيرهم صحة لاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يحث في طلاق ولا عتق، ولا يعقد ظهره ولا نذره ولا إقراره، ولا عبر ذلك مع

(١) أخرجه بطبري ١١٠٦٩، والحاكم في المستدرج، ٧٨٣٣، وهو صحيح على شرط الشيخين.

(٢) إكمال المعلم: (١٦/٥ - ١٧).

(٣) في (ب): ظهر.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَفَ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ». [إسناده: ٧٧١٠].

والإسناده: [٥٧٤٢].

[٤٢٨٩] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي لَرْنَادٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهَا تَأْتِي بِقَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً

يُتَّصَرُّ بِهِ قَوْلُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْرَاعِي: لَا يَصَحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وقوله ﷺ: (لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَمْ يَحْتَفَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ يَكُونُ بِالْقَوْلِ، وَلَا تَكْفِي فِيهِ النِّيَّةُ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالْعَمَاءُ كَافَّةً، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ قِبَسَ قَوْلِ مَالِكٍ صَحَّةُ الِاسْتِثْنَاءِ بِالنِّيَّةِ مِنْ خَيْرِ لَفْظٍ.

قَوْلُهُ ﷺ: (فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ) قَدْ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَقُولُ بِجَوَارِ الْفَصْلِ الِاسْتِثْنَاءُ، وَأَحَابِلُ الْجُمْهُورُ هَبَ بِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ قَالَ لَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ نَعْدُ فِي أَثْنَاءِ الْيَمِينِ، أَوْ أَنَّ الَّذِي حَزَنَ مِنْهُ لَيْسَ بِيَمِينٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِيَمِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «الْأَطْوَفَنَ» وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْأَطْيَفَنَ عَلَيْهِنَ اللَّيْلَةَ» هُمَا لَعْنَانِ فَصِيحَتَانِ، طَفَ بِالشَّيْءِ، وَأَطَافَ بِهِ، إِذَا دَرَجَ حَوْلَهُ وَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ، فَهُوَ هَذَفٌ وَمُطِيفٌ، وَهُوَ هَذَا كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «كَانَ لِسُلَيْمَانَ سِتُونَ امْرَأَةً». وَفِي رِوَايَةٍ: «سَبْعُونَ». وَفِي رِوَايَةٍ: «تِسْعُونَ» وَفِي غَيْرِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «تِسْعٌ وَتِسْعُونَ»^[٧]. وَفِي رِوَايَةٍ: «مِثْلُ»^[٨].

هَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِمُعَارَضٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذِكْرِ الْقِلِيلِ مَقَرُّ الْكَثِيرِ. وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ هَذِهِ مَرَاتٍ، وَهُوَ مِنْ مَقْهُومِ الْعِدَّةِ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْأَصُولِيِّينَ.

وَفِي هَذَا بَيَانٌ مَا خُصَّ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ لِقْوَةِ عَنَى إِطَاقِهِ هَذَا فِي لَيْلَةٍ

(١) فِي (خ): ر.

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا: ٢٨١٩.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٢٤٢.

وَاحِدَةً، فَجَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَائِمُّمٌ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَسَانًا أَجْمَعُونَ^(١). [المعجم: ٣٤٢٤] [المعجم: ٤٢٨٥].

[٤٢٩٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَّقَهُ، غَيْرُ أَنَّهُ قَالَ: «كُلُّهَا تَحْمِلُ غَلَامًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [مخر: ٤٢٨٥].

واحدة، وكان نبيهم ﷺ يصرف على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في «الصحيح»^(١)، وهذا كله من زيادة الثروة، والله أعلم.

قوله: «فتحمل كل واحدة منهن، فتلد كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله» هذا قاله صلى سبيل التمني للخير، وقصد به الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى، لا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: «فلم تحمسن منهن» إلا واحدة، فولدت نصبت إنساناً. وفي رواية: «جاءت بشق غلام» قيل: هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقى على كرسيه^(٢).

قوله ﷺ: «لو كان استثنى، لولدت كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى» هذا محمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن^(٣) كل من فعل هذا يحصل له هذا.

قوله ﷺ: «لقال له صاحبه - أو: لملك - قل: إن شاء الله، فسم يقر، وتوبي» قيل: المراد بصاحبه لمدت، وهو الظاهر من لفظه، وقيل: لقريش، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: «نسي» صبغته بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لو كان تركاً له لي حجة» هو بفتح الراء، سم من لإدراك، أي: لحاقاً، قد الله تعالى: «لَا تَحْلِفْ تَرْكاً» [مخر: ١٧٧].

قوله ﷺ: «وايمم الذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله» فيه جواز

(١) أخرجه البخاري: ٢٦٨.

(٢) مخر قوله تعالى: «وَلَقَدْ نَعَّمْنَا وَفَعَلْنَا عَلَى قَوْمِهِمْ بَعَثْنَاكَ عَلَيْهِم» [مخر: ١٣٤].

(٣) في (نسخ): لا.

يؤمن بهذا اللفظ، وهو: **يُؤْمِنُ اللَّهُ، وَيُؤْمِنُ الْعِلْمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ مَلَكَ وَأَمْرٌ حَنِيفَةٌ: هُوَ يَمِينٌ**، وذلك أصحها: **إِنَّ نَوَى بِهِ لِيَمِينَ فَهُوَ يَمِينٌ وَإِلَّا فَلَا**.

قوله **يُؤْمِنُ اللَّهُ**: **الْوَقْدُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لِحَاحِدِهِ** فيه جور قول: **(لَوْ، وَلَوْلَا)**، قال القاضي عياض: هذا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى جَوْرِ قَوْل: **يُؤْمِنُ اللَّهُ، وَلَوْلَا**، قد: وقد جاء في القرآن كثيراً، وفي كلام لأصحاب السلف، وترجم البخاري على هذا: **يَبْ مَا يَجُورُ مِنَ اللَّوْ، وَأَدْخَلَ فِيهِ قَوْلَ لَوْطَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ» [معه ٨٠]، وقوله لَمَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً بِغَيْرِ بَيْنَةٍ لَرَجَمْتُ هَذِهِ»^(١)، «وَالْوَقْدُ لِي الشَّهْرُ لَوَاصِلْتُ»^(٢)، «وَالْوَلَا يَحْذَرُ قَوْمٌ بِالْكَفْرِ لَأَتَمَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»^(٣)، «وَالْوَلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ»^(٤)، وأمثال هذا»^(٥).**

قال: والذي يفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار أنه يجوز استعمال: **لَوْ، وَلَوْلَا**، فيمن يكون للاستقبال، مما امتنع من فعله لا متبع غيره، وهو من باب **لَمَبِي** من فعله لوجوب غيره، وهو من باب **لَوْلَا**؛ لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال، أو ما هو حق^(٦) صحيح متيقن، كحديث: **«لَوْلَا نَهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ»**، دون لماضي والمضارع، أو ما فيه عراض على الغيب والقدر السابق، وقد ثبت في الحديث الآخر في «صحيح مسلم» قوله **«يُؤْمِنُ اللَّهُ»** **«وَأَنَّ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَسَرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ لَعَلَّ»**^(٧).

قال القاضي: قال بعض العلماء: هذا إذا كان على جهة الحتم ولقطة بالغيب أنه لو كان هذا كان كذا، من غير ذكر مشيئة الله تعالى، والنظر إلى ما سبق قُدره وخفي همه عين، فأما من قاله على التسييم وَرَدَّ الْأَمْرَ إِلَى الْمُشِيئَةِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ.

قال القاضي: وأشار بعضهم إلى أن **(لَوْلَا)** خلاف **(لَوْ)**، قال القاضي: والذي عندي أنهما سواء

(١) البخاري: ٧٢٢٨، وأخرجه مسلم: ٢٧٦٥ من حديث عبد الله بن عباس ر.ه.

(٢) البخاري: ٧٢٤١، وأخرجه مسلم: ٢٥٧٠ من حديث أنس ر.ه.

(٣) البخاري: ٧٢٤٣، وأخرجه مسلم: ٣٢٤٨ ولفظه له «من حديث عائشة ر.ه».

(٤) البخاري: ٧٢٤٥، وأخرجه مسلم: ٢٤٤٦ من حديث عبد الله بن زيد ر.ه.

(٥) إكمال المعلم: ٩ (٥/٢٧٠) وما سياتي منه.

(٦) غي (ج) حتى.

(٧) مسلم: ٦٧٧٤، وأخرجه أحمد: ٨٧٩١ من حديث أبي هريرة ر.ه.

إِذْ سَتَمِعْنَا فِيهِ لَمْ يُحِطْ بِهِ الْإِنْسَانُ عِلْمًا وَلَا هُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ مَقْدُورٍ قَاتِلِهِمَا، مِمَّا هُوَ تَحَكُّمٌ عَلَى الْغَيْبِ وَعَرَضٌ عَلَى الْقَنَرِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي لَحْدَيْهِ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْمَثْفَقِينَ: ﴿لَوْ أَنَّ عُنَاكَ مَا قِيلُوا﴾ (ال عمران: ١٦٨)، ﴿وَمَا كَانُوا بِعِدَاكُم مَّا أَتَوْا وَمَا قِيلُوا﴾ (ال عمران: ١٥٦)، ﴿لَوْ كَانُوا لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قِيلَ مَا هَٰؤُلَاءِ﴾ (ال عمران: ١٥٤)، فَهَذِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِأَطْفَالِهِمْ عَقَابًا: ﴿فَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَأَعَنَ الْأَشْوَكَ الْأَمْوَاتُ إِنَّكُمْ مُكَذِّبُونَ﴾ (ال عمران: ١٦٨)، فَمِثْلُ هَٰذَا هُوَ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ، فَهِنَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَقِيَّةِ نَفْسِهِ، أَنَّ سَلْبَهُنَّ لَمْ يَلَمْزَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بَجَاهِدُوا، إِذْ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُدْرَكُ بِالْظَّنِّ وَالِاحْتِجَازِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ حَقِيقَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ لَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْتَرِزِ اللَّحْمُ، وَلَوْ لَا حَوَاةٌ لَمْ تَحْنِ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا»^(١)، فَلَا مَعْرِضَةَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ عَنْ نُبُوهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ لَقَتْلِهِمْ﴾ (ال عمران: ١٥٤)، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (ال انعام: ١٢٨).

وَكَلِمَاتُ مِمَّا جَاءَ مِنَ (لَوْ لَا) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ لَا كُتِبَ مِنَ اللَّهِ مَسِيحٌ لَسَكُنْتُمْ﴾ (ال انعام: ١٦٨)، ﴿وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَاكُمُ الْأَعْرَافَ﴾ (ال عمران: ٧٣)، ﴿وَلَوْ لَا أَنْتُمْ كَانُوا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (ال عمران: ١٥٤)، لَكَيْتَ فِي بَلَدِيهِ إِنْ يَوْمَ يُعْرَضُونَ فِي الْعَصَاةِ: (١٥٤)، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ عَمَّا مَضَىٰ أَوْ يَأْتِي عَنْ جِلْمٍ خَيْرٍ قَطْعِيًّا، وَكُلُّ مَا يَكُونُ مِنَ (لَوْ) وَ(لَوْ لَا) مِمَّا يُخْبِرُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنْ جِلْمٍ مَتَنَاعِهِ مِنْ فَعْلِهِ، مِمَّا يَكُونُ فَعْلُهُ فِي قُدْرَتِهِ، فَلَا كَرَاهِيَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ حَقِيقَةٌ عَنْ امْتِنَاعِ شَيْءٍ لِسَبَبِ شَيْءٍ، وَحُصُولِ شَيْءٍ لَامْتِنَاعِ شَيْءٍ، وَنَاتِي (لَوْ) غَالِبًا لِيَمَانِ السَّبَبِ الْمَوْجِبِ أَوْ لِنَاتِيهِ، فَلَا كَرَاهِيَةَ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ هَٰذَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافَةً، فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمُتَأَمِّلِينَ: ﴿لَوْ نَعَمْتَ وَتَنَالَا لَا تَبْسُكُكُمْ﴾ (ال عمران: ١٦٧)^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه البخاري: ٣٣٩٩، ومسلم: ٣٦٤٨، وأحمد: ٨١٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (بخ) لولا.

(٣) إكمال المعطيات: (٥/ ٤٢١ - ٤٢٢).

٦ - [باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف

مما ليس بحرام]

[٤٢٩١] ٢٦ - (١٦٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مَسِيَّةٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَعْلَى لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، أَوْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ». (المعجم: ١٧٧٤٣، واليسري: ٦٦٢٤).

باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف

مما ليس بحرام

قوله ﷺ: «لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، أَوْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتِي قَرَضَ اللَّهُ» أم قوله ﷺ: «لَأَنْ» فبفتح اللام، وهو لام القسم وقوله ﷺ: «يَلْجَأُ» هو بفتح الهمزة واللام وتشديد الجيم. و«أَهْلِهِ» بهزنة معدودة و«مِثْلُهُ» أي: أكثر إثماً.

ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يميناً يتعلّق بأهله ويتضرّرون بعدم جئته، ويكون الحنث ليس بمعصية، فينبغي له أن يحثّ ليفعل ذلك الشيء، ويكفر عن يمينه، فإن قال: لا أحثّ، بل أتورّع عن ارتكاب الحنث، وأحثّ الإثم فيه، فهو مخطئ بهذا القول، بل استمرارة في عدم الحنث و«دُمْر» بضم الدال على أنه أكثر إثماً من الحنث.

و(اللتجّاج) في اللغة: هو الإصرار على الشيء، فهذا مختصرٌ يدين معنى الحديث، ولا بد من تنزيهه على ما إذا كان الحنث ليس بمعصية كما ذكرناه.

وأما قوله ﷺ: «أَوْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ» فخرج على لفظ المعادلة السلفية للاشتراك في الإثم، لأنه قصد^(١) مضاعفة اللغظ على زعم الحالف وتوهمه، فإنه يتوهم أن عليه إثماً في حنث مع أنه لا إثم عليه، فقال ﷺ: الإثم^(٢) عليه في التجّاج أكثر لو ثبت الإثم، والله أعلم.

(١) في (ج): ثم.

(٢) في (ج): قد.

(٣) في (ج): لا إثم.

٧ - [باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم]

[٤٢٩٢] ٢٧ - (١٦٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، الْمُقَدَّمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَالْمَلْفُظُ لِزُهَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَنُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». [الحمد: ٢٥٥ و ٤٧١ هـ، و البخاري: ٢٠٣٢].

[٤٢٩٣] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ، يَغْنَبِي الثَّقَفِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ وَبْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَقَدْ حَفِصَ مِنْ بَيْنِهِمَا: عَنْ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أُسَامَةَ وَالثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: «عَتَكْتُ لَيْلَةً». وَأَمَّا فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ ذِكْرُ يَوْمٍ وَلَا لَيْلَةٍ. [الحمد: ٢٥٣٩ (والمع: ٤٢٩٢)].

باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم

فيه حديث عمر رضي الله عنه (أَنَّ نَذْرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ) وفي رواية: (نَذَرْتُ اعْتِكَافَ يَوْمٍ). فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

ختلف العلماء في صحة نذر الكافر، فقال مالك وأبو حنيفة وسائر سكونيين وجمهور أصحاب: لا يصح. وقال لمغيرة المخرومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحاب: يصح^(١)، وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأجاب لأولئك عنه أنه محمول على الاستحباب، أي: يستحب لك أن تفعل لأن مثل ذلك الذي نذرته في الجاهلية.

وفي هذا الحديث دلالة لمنهجه لشدعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته باليمن كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر، ودليله حديث عمر هذا.

(١) في (خ): لا.

[٤٢٩٤] ٢٨ - (٠٠٠) وحدثني أبو الطاهر: أخبرنا عبد الله بن وهب: حدثنا جرير بن حازم أن أيوب حدثه أن نافعاً حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ، وهو بالجزيرة، بعد أن رجع من الطائف، فقال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوماً في المسجد الحرام، فكيف ترى؟ قال: «أذهب فاعتكف يوماً». قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه جارية من الحبش، فمما أعتق رسول الله ﷺ سبائنا للناس، سمع عمر بن الخطاب أضواءهم يقولون: أعتقنا رسول الله ﷺ، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أعتق رسول الله ﷺ سبائنا الناس، فقال عمر: يا عبد الله، اذهب إلى تلك الجارية فخل سبيلها. الم. ١٩٥ و ١٩٦.

[٤٢٩٥] (٠٠٠) وحدثنا عبد بن حميد: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: لما قفل النبي ﷺ من حنين، سأل عمر رسول الله ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية، اعتكاف يوم. ثم ذكر بمعنى حديث جرير بن حازم. (تأخذ ٤٩٢٧) (و.ن. ٤٢٩٦).

وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم، فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحصل أنه سأنه عن اعتكاف ليلة، وسأنه عن اعتكاف يوم، فأنمره بالرفاء بما نذره، فيحصل منه صحة اعتكاف الليلة وحده^(١)، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال

(١) في (ج) و(هـ) «ليس وحده» قد حافظ ابن حجر رحمه الله. في هذا الحثل بطر لا يفتي؛ لأنه من بعد أن لا يهتم عمر ﷺ من الإذن بالرفاء بنذر اليوم الرفاء بنذر الآخر، حتى يال عنه مرة أخرى، لا سيما والواقعة في أيام سيرة بيعة النساء فيها حشاً؛ لأن في كل من الروايات أن ذلك كان في أيام ترفة النبي ﷺ عقب وفاة نبي، وفي هذا الحثل من أجل نصيب من بالرواية بطر في نعت ابن عمر ع، إما السيد في العلة اليسيرة، أو بأن يعنى عليه إلحاق اليوم بليلة في حكم الوفاء بنذره في الاعتكاف، وهو من الأمر الذي لا يفتي على من هو توفه فضلاً عنه؛ لأن سبب سؤاله إنما هو عن كونه نذره عند في الجاهلية، فقال هل يفتي في الإسلام بعدا نذره في الجاهلية؟ فحيث حصل له الجواب عن ذلك كان عاقبة كل نذر شرعي.

ونكتل تحقيق في تجميع من هاتين الروايتين أن عمر ﷺ كان عليه نذر اعتكاف يوم، ليلة، سأل النبي ﷺ عنه فأمره بالسؤال به، فعر بعض الروايات (يوم) وأرد ليلة، وهو يصح (ليلة) وأرد يوماً، والتعبير بكل واحد من هذين على المجموع من النهار والشام كثير الاستعمال، فاحتمل عليه أوسى من حسن لقصة متقدمة. هـ. (الكت على مقدمة ابن الصلاح) ٧٩٧/٢ - ٧٩٩.

[٤٢٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّبِّيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اغْتِكَافٍ لَيْلَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ. [البخاري، ٣٩٤٤ (المصدر: ٤٢٩٥)].

[٤٢٩٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الِسْمَثَالِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ، عَنْ أَيُّوبَ (ح) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ. وَلَيْسَ حَدِيثُهُمَا جَمِيعاً. اغْتِكَافٌ يَوْمٌ. [المصدر ٤٢٩٥، ٤٢٩٦].

رسول الله ﷺ، لقول له: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»، فاعتكف عمر ليلة، ورواه لسرقطني وقال: إسناده ثابت^(١) هذا مذهب لشافعي، وبه قال الحسن المصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد، قال ابن المنذر: وهو مروى عن علي بن مسعود.

وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير ولزهرى ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق في رواية عنهما، لا يصح ولا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله (ذَكَرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمَرَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَعْفَرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا) هذا مخمول على نفي علمه، أي: أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتَمَرَ من الجَعْفَرَانَةِ، وإثبات مقدمه على انتفائه لما فيه من زيادة لعلمه، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتماداً لنسب النبي ﷺ من جَعْفَرَانَةِ عام حُجَيْنٍ، من رواية أنس^(٢).



(١) حسن الشافعي: ٢٣٥٤، وأخرج هذه الرواية بتوجيه البخاري، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤.

(٢) مسلم: ٣٠٣٣، وأخبره البخاري: ٤١٤٨.

٨ - [باب ضغبة المالك،

وكفارة من لطم عبده]

[٤٢٩٨] ٢٩ - (١٦٥٧) حَدَّثَنِي أَبُو تَمَامٍ قُصَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْعَجَّازِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عَمْرٍاءَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ حُصْرٍ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَاتَّخَذَ مِنْ لَأَرْضٍ عُودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوِي خَلَاءًا، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». [٢٩٩٨ هـ]

[٤٢٩٩] ٣٠ - (٤٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشِيرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَادَانَ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍاءَ دَعَا بِغُلَامٍ لَهُ: فَرَأَى بَطْنَهُ أَثَرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». [٥٠٥١ هـ]

[٤٣٠٠] (٤٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكُلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسٍ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ، أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَدْ ذَكَرَ فِيهِ: «حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ». وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ، [٥٧٨١ هـ، ٢٥٢٩٧ هـ]

[٤٣٠١] ٣١ - (١٦٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ

باب ضغبة المالك

قوله ﷺ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ» قَالَ «الْعَمَمُ»: فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَرَفْعٍ بِالْمَمْلُوكِ، وَحُسْنُ صَحَابَتِهِمْ، وَكَفُّ الْأَذَى عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ فِي لَأَحَادِيثَ بَعْدَهُ.

وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ عَتَقَهُ يَهْدِيهِ إِلَى جَبَأٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مُدَوَّبٌ، وَبَعْدَهُ

قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا، فَهَرَبْتُ ثُمَّ جِئْتُ فُتَيْلَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُ حَلَقْتُ أَبِي» مُدْعَاؤُهُ وَدَعَائِي، ثُمَّ قَالَ: امْسِكْ رِثَتَهُ، فَعَفَا، ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّ بَيْنِي مُقَرَّنٌ - عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدٌ، فَلَطَمْتُهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَعْرِقُوهَا» قَالُوا: لَيْسَ لَهُمْ خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَعْتَزَا عَنْهَا، فَلْيُحْلُوا سَبِيلَهَا». [احمد ١٥٧١٥].

ظلمه، ومما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث مؤيد بن مقرن بعده: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ حِينَ لَطَمَ أَحَدُهُمْ خَادِمَتَهُمْ بِوَتْقِهَا، قَالُوا: لَيْسَ لَنَا خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «فَلْيَسْتَخْدِمُوهَا، فَإِذَا اسْتَعْتَزَا عَنْهَا، فَلْيُحْلُوا سَبِيلَهَا»).

قال القاضي عياض: وأجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه، من (١) مثل هذا الأمر الخفيف، قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشئ، من ضرب مِسْرَحٍ مُبْهِكٍ لغير موجب لذلك، أو حرقه بمار، أو قطع عضو له أو أفسده، أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب (٢) مالك وأصحابه والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه.

واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة، أو ليحية لعمد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في النبي جِبِّ عبده فأعتقه لبيبي ﷺ (٣).

قوله ﷺ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَرْتَهُ أَنْ يُعْتَقَهُ» هذه الرواية مُسِيئةٌ أَنْ نمراد بالأولى من ضربه بلا دُئْبٍ، ولا على سبيل التعصيم والادب.

قوله: (أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَهْتَقَ مَمْلُوكًا، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ عِودًا أَوْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَسْوِي هَذَا، إِنْ أَتَيْتُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، لِكُفْرَانِهِ أَنْ يُعْتَقَهُ» هَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ نَسَخٍ: (مَا يَسْوِي) وفي بعضها: (مَا يَسْوِي) بِالْأَنْفِ، وهذه هي اللغة لصحبة لمعروفة، والأولى عَذَابُ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي لَحْنِ لَعُومٍ، وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تقيس من بعض الرواة، لا أَنَّ ابْنَ عَمَرَ نَطَقَ بِهَا.

(١) قوله: مَنْ، سقط من (ص).

(٢) أي: (نَحَ).

(٣) أخرجه أبو داود: ٤٤٩٩، وابن ماجه: ٧٦٨٠، وأحمد: ٦٧٦٠ وهو حديث حسن.

(٤) إسناده لم يصح، (٤٢٩/٥ - ٤٢٨).

[٤٣٠٢] ٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ مُمْبَيَّرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ حَصِينٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجَزَ شَيْخٌ فَلَطَمَ خَادِمًا لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مَقْرَنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا خُرٌّ وَجْهَهُ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بَنِي مَقْرَنٍ، مَا لَكَ خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةً، لَطَمَهَا أَضْعَفُكَ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعَذِّبَهَا. [ط ١٣٠٢].

[٤٣٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ

وسعي كلام ابن عمرو: أَنَّهُ لَيْسَ لِي^(١) فِي إِعْتَاقِهِ أَحَدٌ أَلْعَنِي تَبَرُّعًا. وَإِنَّمَا أَحْتَقُّهُ^(٢) كَقَدْرَةِ لُصِّهِ، وَفِيلٌ: هُوَ شَيْءٌ مُتَطَهَّرٌ، وَهِيَ - هِيَ هُوَ مُتَّصِلٌ، وَمَعْنَاهُ مَا أَحْتَقُّهُ وَلَا لَأَنِّي سَمِعْتُ كَذِبًا.

قوله: (لَطَمْتُ مَوْلَى لَنَا، فَهَرَبْتُ ثُمَّ جِئْتُ قُبَيْلَ لَذَاهِرٍ، فَصَلَبْتُ خَلْفَ أَبِي، لَدَعَاءٌ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: امْثُلْ مِنْهُ، نَعْمًا) قوله: (امْثُلْ)، قيل: معناه: عاقبه قصاصاً، وقيل: فعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمودٌ على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في لُطْمَةٍ ونحوها، وإنما وجبه^(٣) التعزير، لكن^(٤) تبرَّع فأمكنه من القصاص فيها. وفيه الوقف بسمواري واستعمال التواضع.

قوله: (لَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ وَاحِدٌ) هكذا هو في جميع النسخ، و(الخادم) بلا هاء يُطْلَقُ عَلَى الْجَرَةِ كما يُطْلَقُ عَلَى لَرَجُلٍ، وَلَا يَقْرَأ: خَادِمَةٌ، بَالِهَةً، لَا فِي لُغَةِ شَذَّةِ قَبِيلَةٍ، أَوْضَحْتُهَا فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَالنَّمَاتِ»^(٥).

قوله: (هَلَالُ بْنُ يَسَافٍ) هُوَ نَسَبُ أَبِيهِ وَكُسْرُهَا، وَيُقَالُ أَيْضًا: إِسَافٌ.

قوله: (عَجَزَ عَلَيْكَ إِلَّا خُرٌّ وَجْهَهُ) معناه: عجزت ولم تجد أن تضرب إلا خُرَّ وجهه، و(الخُرُّ) (نوجه) صفحته وما رُقَّ من بشرته، وخُرَّ كُلُّ شَيْءٍ أَفْضَلُهُ وَأَرْفَعُهُ، قِيلَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْدُهُ يَقُولُهُ: (عَجَزَ عَلَيْكَ) أَيْ: مَتَّعَ عَلَيْكَ، وَ(عَجَزَ) بفتح الجيم عَلَى اللُّغَةِ الْعَصِيحَةِ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ: ﴿وَأَعَزَّتْ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْفَرَّاسِ﴾ [البقرة: ١٣١] وَيُقَالُ يَكْسِرُهُ.

قوله: (فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعَذِّبَهَا) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمْ كَلَّمُوا رِضْوًا بِعَقْبِهَا وَتَبَرُّعًا، بِهِ، وَإِلَّا فَالْأَلْفَاظُ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَسَمَّوْا لَهُ بِعَقْبِهِ تَكْفِيرًا لَذِبِهِ.

(١) قوله: لِي، سقط من (ص) و(ع).

(٢) كَذِبٌ فِي النُّسخِ وَلَعَلَّهُ أَحْتَقُّهُ.

(٣) فِي (ن): لَوْجِيهِ.

(٤) فِي (ص) وَ(ع). لَكِنَّهُ.

(٥) بِمِثْلِ عَلَيْهِ.

شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنْتُ نَبِيعَ الْبُرْ فِي دَارِ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ - أَخِي الثَّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ - فَخَرَجْتُ جَارِيَةً، فَقَدْتُ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً فَلَطَمَهَا، فَغَضِبَ سُؤَيْدٌ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي إِفْرِيسَ. [أحمد: ٢٢٧٤٩].

[٤٣٠٤] ٣٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْحِزَامِيُّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ أَنَّ جَارِيَةً لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُؤَيْدٌ: أَمَا عِلِمْتُ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ وَلَدِي تَسْبِيحَ بِخُذْرٍ لِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَكَ تَحْدِثُ عَنِّي وَاحِدًا، فَعَبَّدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُعَرِّقَهُ. [أحمد: ١٥٧٠٣].

[٤٣٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهَبِ بْنِ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: مَا اسْمُكَ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ. [أحمد: ١٤٣٠٤].

[٤٣٠٦] ٢٤ - (١٦٥٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْظَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: أَكُنْتُ أَضْرِبُ عَلَامًا لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ» فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ قَالٍ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي، إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ، اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ» قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: «اعْلَمْ يَا مَسْعُودُ».....

قوله: (أما علمت أنَّ الصورة^(١) محرمة؟) فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: «إذا ضرب أحدكم العبدَ فليجتنب الوجه»^(٢)، وكراماً له، ولأنَّ فيه محاسن الإنسان وأعضاءه، لمطيفة الشريعة^(٣). وإذا حصل فيه شيء أو أكثر كان المباح.

قوله في حديث أبي مسعود: (أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ فقال له النبي ﷺ: «اعلم يا أبا مسعود»^(٤)

(١) في (ن): أدل في الصورة.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»: ١٧١ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو عبد الله البخاري: ٢٥٥٩ ويروى له بهذا.

اللفظ: «وسم»: ٦٦٥١

(٣) قوله: «شريعة» سقط في (ص).

(٤) في (ص): «(ش)» وتيسرت من تصحيح مسلم: «سم» أنه مسعود.

أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ أَبَدًا. [٤٣٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَهُوَ الْمَعْمَرِيُّ - عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدَيِ السُّوْطِ مِنْ قَبْلِهِ. [١٧٠٨٧ - ١٧٠٨٨].

[٤٣٠٨] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ عَلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودَ، إِنَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ حَرْبٌ يُوْجِهُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: «أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ، لَفَتَحْتُكَ النَّارَ، أَوْ لَمَسَّكَ النَّارُ». [١٣٠٧ - ١٣٠٨].

[٤٣٠٩] ٣٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَدَّادٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ عَلَامَةً، فَجَعَلَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ إِنَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ» قَالَ: فَأَعَقَّهُ. [١٣٠٩ - ١٣١٠].

[٤٣١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَعُوذُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ». [٢٦٣٨٠ - ٢٦٣٨١].

أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ) فِيهِ الْحَثُّ عَلَى لِرْفَقِ بِالْمَمْلُوكِ، وَالْوَعْدُ وَالنَّصِيحَةُ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْعَفْوِ وَكُفْلِهِ نَبْطِ، وَالْحَكْمُ كَمَا يَحْكُمُ اللَّهُ عَلَى عِبْدِهِ.

قوله: (حدثنا محمد بن حميد المغيرة) هو بفتح الميم واسكان العين، قيل له المعمرى؛ لأنه رحل إلى المعمر بن راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

قوله: (عن أبي مسعود أنه كان يضرب علامة، فجعل يقول أعوذ بالله، فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركه) قال العلماء: لعلمه لم يسمع استعداده الأولى لشدة غضبه، كما لم يسمع بداء النبي ﷺ، أو يكون لم يستعد برسول الله ﷺ تنبه لمكانه.

٩ - [باب التغليب على من قذف مملوكه بالزنى]

[٤٣١١] ٣٧ - (١٦٦٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن نمير (ح). وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي: حدثنا فضيل بن غزوان قال: سمعت عبد الرحمن بن أبي نعيم: حدثني أبو هريرة قال: قال أبو القاسم عليه السلام: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّانِي بِقَامٍ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». [أحمد: ٩٤٦٧، وصحاح: ٦٨٥٨]

[٤٣١٢] (٠٠٠) وحدثنا أبو كريب: حدثنا وكيع (ح). وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، كلاهما عن فضيل بن غزوان بهذا الإسناد. وفي حديثهما: سمعت أبا القاسم عليه السلام في التوبة. [أحمد: ١٠٤٨٨، لفظ: ٤٣١١].

قوله عليه السلام: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّانِي بِقَامٍ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ» فيه إشارة إلى أنه لا حد أصلي لعبد في الدنيا، وهذا مجتمِع عليه، لكن يُعزَّر^(١) قاذفه، لأنَّ العبد ليس بمُحصَن، وسواء في هذا كله مَنْ هو كامل الرُّق وليس فيه سببُ حرقة والمُدين، والمكاتب، وأمُّ الولد، ومن بعضه حرٌّ هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة فيستوفى له الحدُّ من قاذفه، لا يستوفى الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: (سمعت أبا القاسم في التوبة) قال لفضلي. وسمي بذلك؛ لأنَّه يُبحث عليه السلام بقبوله التوبة بالقول^(٢) والاعتقاد، وكذلك توبة من قبلنا يقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بـ «التوبة» الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام. وأصل التوبة الرجوع^(٣).



(١) في (ج): يعزَّر، وفي (هـ): يعزِّر.

(٢) في (ج): «بالقول».

(٣) «إيمان» معجم: (٤٣٢).

١٠ - [بَابُ إِطْعَامِ الْمَلُوكِ مِنْهَا يَأْكُلُ،

وَالنَّاسُ مِنْهَا يَلْبَسُ، وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْنِيهِ]

[٤٣١٣] ٢٨ - (١٦٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ
الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: مَرَرْتُ بِأَبِي ذَرٍّ بِالرَّيْدَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ، وَعَلَى غُلَامٍ مِثْلُهُ، فَقُلْتُ
يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَ حُلَّةٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنْ إِخْوَانِي كَلَامٌ،
وَكُنْتُ أُمُّهُ أَصْحَبَةٌ، فَعَرَفْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ،
إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ سَبَّ الرَّجَالَ سَبَّوْا أَبَا وَأُمُّهُ، قَالَ:
«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».....

قوله: (عن المعرور بن سويد) هو بائع النعمية وبارء المكررة

قوله: (لو جمعت بينهما كانت حلّة) إنما قال ذلك؛ لأنّ حلّة عند العرب ثوبان، ولا تُطلق على
ثوب واحد.

قوله في حديث أبي ذر: (كان سني ومن رجلي من إخواني كلام)، وكانت أمّه أحمبة، فعبرته بأُمّه،
لتشكاي إلى النبي ﷺ، فليقُتُ النبي ﷺ، فقال: «يا أبا ذر، إنك أمرٌ فيك جاهلية».

أم قوله: (رجلٌ من إخواني) فمعناه: رجلٌ من المسلمين، لا لظاهر أنّه كان عبداً، وإنما قال: (يحيى
إخواني) لأنّ النبي ﷺ قال له: «إخوانكم خَواتمكم فمن كان أخوه نحت، نحت».

قوله ﷺ «فيك جاهلية أي: هذا لتعبير من أخلاق»^(١) الجاهلية، ففك تحلق من أخلاقهم، وتسمي
لمسلم ألا يكون فيه شيء من أخلاقهم، ففيه النهي عن التعبير وتقصي^(٢) الأيدي والأصابع، وآله من
أخلاق الجاهلية.

قوله: (قلت: يا رسول الله، من سبّ الرجال سبّوا أمه وأمه، قال: «يا أبا ذر، إنك أمرٌ فيك جاهلية»)

(١) في (نخ): الاختلاف.

(٢) أي: (ص) و(ن)، وتكتبص.

هُمْ إِخْوَانُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَالْبَسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَلَا تُكَلِّمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ». [أحمد ٢١٤١٩، مسند، وصحاحي ٦٥٥٠،

[٤٣١٤] ٣٩- (٥٠٠) وَحَدَّثَهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ج) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ هَيْمَ: أَخْبَرَنَا هَيْسَى بْنُ يُونُسَ، كَلَّمَهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنِدِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ نَعْدَ قَوْلِهِ: «إِنَّكَ إِهْرَؤُاءُ فِيكِ جَاهِلِيَّةٌ». قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «نَعَمْ، عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ».

معنى كلام أبي ذر لا اعتداز عن سته ثم قلت للإنسان، يعني أنه سبني، ومن سب إنساناً سب ذلك الإنسان أبه لسب وأمه، فأنكر عليه لنبى ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسيوب أن يسب سبب نفسه^(١) بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه.

قوله ﷺ: «هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلموهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»

الضمير في «هم إخوانكم» يعود إلى المملوك، ولأمر بوطعهم مما يأكل السيد وبسبهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين. وأم فعل أي ذر في كسوة غلامه مثل كسوته، فعمل بالمستحب، وإنما يحب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف، بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من جنس نفقة السيد وإلباسه أو غيره أو فوقة، حتى لو فتر السيد على نفسه فقتر أخرجاً عن عادة أمثاله، بما رُفهاً، وإما شحاً لا يحل له لتقير على المملوك وإلزامه بعواقبه إلا برضاه.

وأجمع لعناء شئ أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يقدره، فإن كلفه^(٢) ذلك لزمه وعاش بنفسه أو غيره،

(١) في (ج): بنفسه.

(٢) في (ص): ولما كان ذلك.

وَفِي حَدِيثِ عِيْسَى: «لَنْ تَكْلَفَهُ مَا يَغْلِبُهُ لَلْيَبِغَةُ»

وَفِي حَدِيثِ رُهَيْبٍ: «فَلْيَبِغْ عَلَيْهِ».

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ «فَلْيَبِغْ عَلَيْهِ» وَلَا: «فَلْيَبِغْ عَلَيْهِ». انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا يَكْلَفُهُ مَا يَغْلِبُهُ».

[المصدر: ٤٣١٤]

[٤٣١٥] ٤٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ وَعَلِيَّو حُمَةَ، وَغَنَى غَلَامِهِ مِثْمَهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَأَلَ رَجُلًا

عَنِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَبَّرَهُ بِأَمْرٍ، قَالَ: فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ أَمْرُؤُفِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاؤُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَتَنْ كَانَ

أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ

كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ». [أحمد ٢١٤٣٢، وإسنادي ٣١].

[٤٣١٦] ٤١- (١٦٦٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَرِجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ:

أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بَكَيْرَ بْنَ الْأَشَّجِ حَدَّثَهُ عَنِ الْغُبَّالِ بْنِ مَوْلَى قَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

[أحمد ٧٣٦٥]

قَوْلُهُ: «لَنْ تَكْلَفَهُ مَا يَغْلِبُهُ لَلْيَبِغَةُ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «لْيَبِغْ عَلَيْهِ» وَهَذِهِ الثَّانِيَةُ فِي الصُّوَابِ الْمَوْفُوقَةِ لِبَاقِي

الرُّوَايَاتِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمَسْيُوبَ هُوَ بِلَالُ الْمَوَدَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ»، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ» هُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ،

وَقَدْ شَرَحْنَاهُ. وَ(الْكِسْوَةُ) بِكَسْرِ الْكَافِ وَضَمِّهَا، لِعَتَانِ، الْكَسْرُ أَفْصَحُ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ^(١). وَنَحْنُ

بِالصَّعَامِ وَنِكَسْوَةِ عَنِي سَائِرِ لَمُؤَنِ الَّتِي يَحْتَاحُ إِلَيْهَا الْعَبْدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي تَرْجُمَةِ عَلِيٍّ: «وَعَلَّ النَّكَوْدَ لَمْ يَنْظُرَ وَكَسْوَتَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة ٢٣٣].

[٤٣١٧] ٤٢ - (١٦٦٣) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ ، عَنْ شُرَيْسٍ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ ، فَلْيَأْكُلْ ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً ، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِثْلَهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ» قَالَ دَاوُدُ : يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ . (المجموع - ٧٧٢٦ ، ومعه البحار - ٢٥٥٧ .)

قوله ﷺ : (إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ ، لِلْمَاكِلِ ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعاً قَلِيلاً ، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِثْلَهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ) ، قَالَ دَاوُدُ : يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ .

أما (الأكلة) فيضم الهمزة ، وهي اللُقْمَةُ كم قُسْرُهُ ، وأما (لمشفوه) فهو اللقيل ؛ لِأَنَّ الشَّعَاءَ كَثُرَتْ عَلَيْهِ حَتَّى صَارَ قَلِيلاً ، وَقَوْلُهُ ﷺ : «مَشْفُوعاً قَلِيلاً» أَي : قَلِيلاً بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْحَثُّ عَلَى مَكْرَمِ الْأَخْلَاقِ ، وَالْمَوَاسَاةِ فِي الطَّعَامِ ، لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ صَنَعَهُ أَوْ حَمَلَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ ، وَتَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسُهُ وَشَمُّ رَائِحَتِهِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَمْتِجَابِ .



١١ - [باب ثواب العبد وأجره

إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

[٤٣١٨] ٤٣ (١٦٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلَيْنِ»^(١). [البخاري، ٢٥٤٩] [البيهقي، ٤٣١٩].

[٤٣١٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَمَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ لَأَبِيهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا أَسَمَةُ، جَمِيعاً عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ. [أحمد، ٤٦٧٣، ٦٢٧٣ وسجدي، ٢٥٥٠..]

[٤٣٢٠] ٤٤ - (١٦٦٥) حَدَّثَنِي أَبُو لَظْهَرٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُضِلِّحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ، لَوْ لَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ. [أحمد، ٨٣٧٧ و ٦٢٥٨].

قوله ﷺ: «العبد إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله، فله أجره مِثْلَيْنِ» وفي النونية الأخرى: «العبد المملوك المضلِّح أجراً» فله مضاعفة الخدمة للمملوك لنصحه^(١)، وهو لنصحه لسيده، ولقيامه^(٢) بعبادة ربه موجهة عليه، وأن له أجرين^(٣) لقيامه باحتراف، ولا تكسره بالرق. وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث، (لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أمت وأن أكون مملوكاً) فله أن الجهاد عليه ولا حج، لأنه غير مسطح، وأرد بر أمه لقيامه بمصلحته في سقاة والمؤمن والخدمة ونحو ذلك، مما لا يمكن فعله من الرقيق.

(١) في (نخ) والمضللح.

(٢) في (نخ) والقيام.

(٣) في (نخ)، أجران.

قَالَ: وَبَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ نَهَى عَنْ يَحْيَى حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ. لِصُحْبَتِهَا.

قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: «الْعَبْدُ الْمُضْلِح» وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَمْلُوكَ.

[٤٣٢١] (٥٥٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، لَأَمْرِي: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: بَلَّغَتْ وَمَا بَعْدَهُ. [نظر: ١٣٢١].

[٤٣٢٢] ٤٥ - (١٦٦٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ» قَالَ: فَحَدَّثْتُهَا كُغْبَاءً. فَقَالَ كُغْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ. (المعجم: ١٧٤٢٨).

[٤٣٢٣] (٤٥ م) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [نظر: ١٣٢٢].

[٤٣٢٤] ٤٦ - (١٦٦٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ مُتَبِّهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعْمَا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّى، يُحْسِنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، يَعْمَا لَهُ». [المعجم: ١٧١٥٥، وفتح: ٢٥٤٩ سموا].

وقوله. (وبلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ نَهَى عَنْ يَحْيَى حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ، لِصُحْبَتِهَا) لمراد به حج تطوع؛ لأنه كان قد حج حجة الإسلام في زمن نبي ﷺ، فقدم برَّ لأم على حج تطوع؛ لأنَّ برَّها فرض، فقدَّمه على تطوع، ومذهبنا ومذهب حديث أن للآب والام مع المولد من حج التطوع دون حج الفرض.

قوله: (قال كُغْبٌ: لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُزْهِدٍ) (المعجم) بضم الميم وسكون الزاي، ومعناه: قبيحُ العباد، واسمُ الرَّدِّ بهذا الكلام أن لعبه إذا أدى حقَّ الله تعالى وحقَّ مولاه فليس عليه حساب، لكثرة أجره وعدم محاسبته. وهذا الذي قاله كُغْبٌ يحتمل أنه تحدَّه بتوقيعه، ويحتمل أنه يبالغ في جهده؛ لأنَّ من رجحت حسنة وأوتيت كتابه بيمينته، فسوف يحاسب حساباً يسيراً، ويقلبُ بين أهله مسوراً.

قرأ بهن في السبع : إحداه : كسر النون مع إسكان العين^(١) . والثانية : كسرها^(٢) . والثالثة : فتح النون مع كسر العين^(٣) . والميم مشددة في جميع ذلك . أي : نعم شيء هو ، ومعناه : نعم ما هو . فأدغمت الميم في الميم .

قال لقاضي . وروى العذري : «نعماء» بضم النون متونة وهو صحيح ، أي : له مسرة وقرء عين ، يقول : نعماء له ونعمة له^(٤) .

قوله عنه : «يُحسُّ عبادة الله تعالى» هو بضم أول «يُحسِّن» ، و«عبادة» منصوبة ، و«الصحابة» ههنا بمعنى الصالحة .



(١) قرأ بها تفع من رواية قالون ، وأبو عمرو ، ومجم من رواية شعبة بحذف هاء وأبو جعفر ، ومقاتل وأبي عمرو ونعمية وجه آخر هو حذاف من كسرة عين ، وهو الإيد بشلبي المحركة . ينظر «الشر في القراءات العشر» (٢/٢٣٥) واليدور امرأة : ص ٥٥

(٢) قرأ بها من كثير ومجم من رواية حمص ، وباع من رواية روث ، ويعقوب ، ينظر المصادر السابقة

(٣) قرأ بها ابن عمار وحضره والكسائي ويختلف . ينظر المصادر السابقة .

(٤) إكسان لمجم : (٥/٢٣٨)

١٢ - [باب: «من اعتق شركاً له في عبده»]

[٤٣٢٥] ٤٧ - (١٥٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثْتَ نَافِعَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ لِمَنْ الْعَبْدُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [مكرر ٣٧٧٠] [احمد ٣٩٧ و ٥٩٢٠، ولحار ٢٥٢٢] -

[٤٣٢٦] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ، فَعَلِيَ عَتَقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [احمد ٦٢٧٩] [ولحار ٤٣٢٥] -

[٤٣٢٧] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيباً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتُهُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [احمد ٥٨٢١ و ٦٥٥٣] -

[٤٣٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَسْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ - كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِثْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا

قوله ﷺ: «من اعتق شركاً له من مملوك، فعليه عتقه كله» وذكر حديث لامتنعاء، وقد سبقت هذه الأحاديث في كتاب العتق مبسوطاً بطرقها، وعجب من عدة مسلم لها هـ هـ على خلاف عادته من غير ضمير إلى عادتها، وسبق هناك شرحها^(١).

(١) ج ٢٤٥ رقم بعد من هذه الجزء

ابن أبي مُذَيْبٍ، عَنْ بِنِ أَبِي ذُبَيْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ - يَعْنِي بِنِ زَيْدٍ -، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: «وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» إِلَّا فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ وَبَحْصَى بْنِ سَعِيدٍ، قَوْلُهُمَا ذَكَرَا هَذَا الْحَرْفَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَالَا: لَا نَدْرِي، أَهْوَ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ، أَوْ قَالَهُ نَفَعَ مِنْ قَبْلِهِ؟ وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِنْهُمَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ بْنِ سَعِيدٍ. [احمد: ٤٤٥١ و ٤٦٣٥ و ١٠٢٨٠، والبخاري: ٢٤٢٤ ومعلماً بصحة لغيره بعد ٢٥٢٥].

[٤٣٢٩] ٥٠ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَيْدِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عُمَرُو، عَنْ سَدِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرٍ، قَوْمٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُفْرَ وَلَا شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا» [احمد: ٤٥٨٩، والبخاري: ٢٥٢٦].

[٤٣٣٠] ٥١ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرُّقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ ثَبْرًا لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ» [احمد: ٤٩٠٩، والبخاري: ٤٣٦٩].

[٤٣٣١] ٥٢ (١٥٠٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَاقَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يُمَيْرِ بْنِ نَهْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ لَرُّحْلَيْ فَبَعْتُهُ أَحَدَهُمَا، قَالَ: «يُضَمَّنُ» [ابن ماجه: ٣٧٧٦، والبخاري: ١٥٠٠٨].

[٤٣٣٢] ٥٣ (١٥٠٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا

قوله ﷺ: «تُؤْتَمُّ بِهِ فِي مَالِهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ، لَا وَكُفْرَ وَلَا شَطَطَ» فان اعلم. «تُؤْتَمُّ الْقِسْ وَأَبْخُسُ» وَمَا (الشَّطَطُ) فَهُوَ الْجَوْرُ، يَقَالُ: شَطَّ الرَّجُلُ، وَأَشْطَطَ، وَشَشَطَ، إِذَا جَرَّ وَأَمْرَهُ وَأَبْعَدَ^(١) فِي مَجَاوِزَةِ الْحَدِّ، وَالْمَعْرَاضُ يُقَالُ بِقِيَمَةِ عَدْلٍ، لَا بِتَقْصُرٍ وَلَا بِزِيَادَةٍ.

الإسناد، قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَرِيكاً مِنْ مَمْلُوكٍ، فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ». [مكرر ٣٧٧٣] [نظر ٤٣٣٤].

[٤٣٣٣] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ ثِقَادَةَ، عَنْ لُثُيْمِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرِيكاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّاهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَشْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ». [احمد ٩٥٠٧] [وإنظر ٤٣٣٤]

[٤٣٣٤] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسْرِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ بَنِي أَبِي عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: «ثُمَّ يُسْتَشْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ». [احمد ٧١٦٨٠، وصحاحي ٢٤٩٢].

[٤٣٣٥] ٥٦ - (١٦٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارْتَقَى أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شديداً. [احمد ٦٩٨٢٦].

قوله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَرِيكاً مِنْ مَمْلُوكٍ، هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ النُّسَخِ «الشَّرِيكُ» بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا: «الشَّرِيفُ» بِحَذْفِهَا، وَكَذَلِكَ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ^(١)، وَهَذَا لَعَنَ: شُبَّانُ وَشَقِيبُ، كَتَبْتُ وَنَصِيفُ. أَيْ: نَصِيفُ^(٢).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَعَ بِهِمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارْتَقَى أَرْبَعَةً^(٣)، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شديداً). وَفِي رَوَايَةٍ. (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ، لَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ).

(١) عن ٢٤٩ من هذا الجزء.

(٢) غير مجزئة في (ج).

(٣) في (ج): «اثْنَيْنِ» وهو خطأ.

[٤٣٣٦] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ حَمَّادَ فَحَدَّثَهُ كُرَيْبَةُ ابْنِ عُكَيْةَ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَلَمَّا حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ. [الطبري ٤٣٣٥].

[٤٣٣٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّمِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ جَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْةَ وَحَمَّادٍ. [احمد ١٩٨٣٢].

قوله: (فجزأهم) هو بتشديد الراء وتحقيقها، لعتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت^(١) وغيره، ومعناه: قسمهم.

وأم قوله: (وقال له قولاً شديداً) فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً، كراهيةً لفعله وتعليقاً عليه، وقد جاء في رواية أخرى تفسيرُ هذا القول الشديد، قال: «لَوْ عَلِمْنَا مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ»^(٢)، وهذا محمولٌ على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره عن^(٣) مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه فلا بدَّ من وجودها من بعض الصحابة.

وفي هذا الحديث دلالةٌ لمنهَب مالك والثوري وأحمد وإسحاق ودود وابن جرير والجمهور في إثبات الفرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا عتق عبداً في مرض موته، أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أقرع بينهم، فُيُعْتَقُ ثُلُثُهُم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة، ولا مدخل بها في ذلك، من يُعْتَقُ مِنْ كَسٍّ وَحِدٍ قَسَطَهُ، وَتَسْتَمْعِي فِي لَدُنِّي، لأنها خَطَرٌ، وهذا مردودٌ بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة.

وقوله في الحديث: (فأعتق اثنين وارق أربعة) صريحٌ في الردِّ على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبي والنخعي وشريح والحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب.

قوله في الطريق الأخير: (حدثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن جمران بن حُصَيْن)

(١) في «الإصلاح لمطوق» ص ١١٩.

(٢) أخرجه أحمد: ٢٠٠٠٩، والرويان في نسخة: ٧٨٠٥، والبيهقي في «الكبرى»: (١٠/٤٨٣).

(٣) في (ص) و(هـ): على.

هذا الحديث مما استدركه الله رقصي على مسلم، فقال: لم يسعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سعه من جملته الحلاء، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب^(١)، عن عمران، قاله ابن المديني^(٢). قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره لطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نقاش، والله أعلم.



(١) في (ح): المطبوع وهو تصحيحه.

(٢) لا أثر له في تتبعه لا من ١٧٦

١٣ - [باب جواز بيع المدبر]

[٤٣٣٨] ٥٨ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُيَمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ ذَرِيٍّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَى غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ ثَعْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانٍ مِثْلَ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

باب جواز بيع المدبر

قوله: (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَى غُلَامًا لَهُ مِنْ ذُبُرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ ثَعْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانٍ مِثْلَ دِرْهَمٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ) معنى (اعْتَقَهُ عَنْ ذُبُرٍ) أي: ذُبُرُهُ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، وَمَعْنَى هَذَا تَدْبِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْعِتْقُ فِيهِ فِي ذُبُرِ الْحَيَاةِ، وَأَمَّا هَذَا الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ فَيُقَالُ لَهُ: أَوْ مُذَكَّرٌ، وَأَسْمُ الْغُلَامِ الْمَدْبُرُ. يَعْصِي. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمُوافِقِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهِ. تُهْدَى الْحَدِيثُ، وَقَدْ سَأَلْتُ عَلَى الْمُوضَعِ بِعَتَقِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَمِنْ جُوزِهِ عَائِشَةُ، وَطَاوُسٌ وَعُظَاءُ وَالْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَاحْمَدٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو نُورٍ وَدَاوُدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَجَمْعُ الْعُلَمَاءِ وَالسَّلَفِ مِنَ الْحَنَابِلِ وَالشَّافِعِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ، قَالُوا: وَنَحْنُ بِإِعَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَيْنِ كِتَابٍ عَلَى سَيِّدِهِ، وَقَدْ حَاضِيَ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ وَابْنِ رِجَالٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «اقْضِ بِهِ فَيْتَكَ»^(١)، قَالُوا: وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَيْهِ نَمْتَهُ لِيَقْضِيَ بِهِ دَيْنَهُ، وَتَأْوَنَهُ بَعْضُ السَّالِكَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ مُرَدُّ تَصَرُّفِهِ. قُلْ هَذَا الْفَائِلُ: وَكَذَلِكَ يُرَدُّ تَصَرُّفُ مَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، بَلْ نَاصِلٌ، وَجَوَابُ الْفَائِلِ أَصْوَرُفٌ مِنْ أَصْدَقَ بِكُلِّ مَالِهِ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: الْأَشْبَةُ عِنْدِي أَنَّهُ نَحْنُ ذَلِكَ نَفَرًا لَهُ، إِذْ لَهُ يَتَرَكُ لِنَفْسِهِ مَالًا^(٢) وَالصَّحِيحُ مَا قَدِمْنَاهُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمَدْبُرِ بِكُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَمُتْ لِسَيِّدِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في (خ): نَفَحَهُ

(٢) «الصحیح»: ٥٤١٨، و«السنن» لابن رجب: ٤٢٥٨.

(٣) «الفتاوى» (٤٤٦/٥).

قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: عَبْدًا قَبِيحًا مَاتَ عَامَ أُورْلَ. [المكرر ١٢٣١٣]

[أحمد: ١٤١٣٣، والبيهقي: ١٦٧١٦]

[٤٣٣٩] ٥٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: دَبَّرَ رَحُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النَّحَّاسِ. عَبْدًا قَبِيحًا مَاتَ عَامَ أُورْلَ، فِي إِمَارَةِ بْنِ الزُّبَيْرِ. [أحمد: ١٤٣١١، والبيهقي: ٢٢٢١، مختبر: ٢٢٢١]

[٤٣٤٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَذْنُوبِ. نَحْوُ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ. [أحمد: ١٤٢٧٣، ١٤٣٣٨، ١٤٣٣٨]

وأجمع المسمون على صحة التدوير. ثم مذهب الشافعي ومالك وجمهور آله يُحَسِّبُ عَقْلَهُ مِنَ الْفَتَى، وَقَالَ اللَّيْثُ وَزُكْرُوهُ: هُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ

وفي هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته، وأمره بإبائهم بها فيه لرفق بهم، وريبتهم ما يصرُّهم من تصرفاتهم التي يمكن فسحها. وفيه جواز البيع فيمن يزيد^(١)؛ وهو مجتمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: (واشتراه نعيم من عبد الله). وفي رواية: (فاشتراه ابن النُّحَّاسِ) بالنون مفتوحة ولجاء مهملة المشددة، هكذا هو في جميع نسخ: (ابن النُّحَّاسِ) بالنون، قانوا: وهو غلط^(٢)، وصوبه. (فاشتراه النُّحَّاسِ) فونٌ لمشتري هو نعيم، وهو النُّحَّاسُ، سمي بذلك لقول النبي ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ

(١) ابن (ص) و(هـ): يبيع،

(٢) قال لعلي بن أبي حمزة وأحمد بن أحمد: (٥) ٢٢٥، عيب من أبي أحمد بن محمد:

(٥) ٤٤٦/٥ وغير واحد. لكن بحيث يذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف، ولا تُردُّ نرويات صحيحة مثل هذه. بل من أبه أيضاً كان يقال له: النُّحَّاسُ. ع: فتح البازي: (٥) ١٦٦.

[٤٣٤١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُفِيرَةُ - يَعْنِي الْجَزَائِيَّ -، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ الْمَعْلَمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ خَابِرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَدٍ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مَقْرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ وَعُمَيْرِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدَبَّرِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَالَ: عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَعْنَى حَبِيبِ حَمَّادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرٍ، الْحَدَّثَ، ١٤٩٧٢، وَابْنُ خَرِيزٍ ١٢١٤١.

قَسَمْتُ فِيهَا^(١) نَحْمَةً لِنَعِيمٍ، وَالنَّحْمَةُ: الصَّوْتُ، وَقِيلَ: هِيَ النَّمْعَةُ^(٢)، وَقِيلَ: النُّحْنُحَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ح) فِيهِ، وَنَحْمِيتُ أَحْرَجَهُ ابْنُ مَعْدَنِي الْعُقَيْبُ لَكَبْرِي، (١، ١٣٨)، وَنَحْمُ ٥١٢٨.

(٢) فِي (خ) وَ(م) «سَلَمَةٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَيُنْظَرُ «النَّصْحُ» لِمِيرٍ «وَالْمَعْمُوسُ الْمَحِيضَةُ» (لَتَجْمُ).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٨ . [كِتَابُ الْقِسَامَةِ وَالْمُحَارِبِينَ وَالْقِصَاصِ وَالذِّيَاتِ]

١ - [بَابُ الْقِسَامَةِ]

[٤٣٤٢] ١ - (١٦٦٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسْرِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَكْمَةَ - قَالَ يَحْيَى : وَحَبِيبُ قَالَ : وَغُرَافِيعُ بْنُ حُلَيْجٍ أَنَّهُمَا قَالَا : - أَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحَبِّصَةُ بْنُ سَعْدُودٍ بِنَ زَيْدٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَا بِخَيْرِ تَعَرُّفٍ فِي بَعْضِ مَ هَاتَيْتَ ، ثُمَّ إِذَا مُحَبِّصَةُ يَجِدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ فَنِيلاً ، فَذَفَنَتْهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَخُوَيْصَةُ بْنُ سَعْدُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ ، وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ ، فَلَذَبَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَنَّمَ قَبْرَ صَاحِبِهِ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَبِّرْ » - لَكَبِّرَ فِي السَّنِ - فَصَمَتَ ، فَتَكَنَّمَ صَاحِبَهُ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمَا ، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلِ ، فَقَالَ لَهُمْ : « أَتَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَوْمًا فَتَسْتَحْقُونَ صَاحِبَكُمْ ؟ » أَوْ : « قَاتِلُكُمْ » قَالُوا : وَكَيْفَ نَحِيفُ وَلَمْ

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والذيات

باب القسامة

ذكر مسلم حديث خُوَيْصَةَ وَمُحَبِّصَةَ ، باختلاف ألفاظه وضروقه ، حين وجد مُحَبِّصَةَ بن عمه عبد الله بن سهل قتيلاً بخير ، فقال^(١) لِنَبِيِّ ﷺ لَا أُولِيَاءَهُ . « تَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَوْمًا وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ^(٢) صَاحِبِكُمْ ؟ » أَوْ : « أَتَاتُكُمْ » . وفي رواية : « وَتَسْتَحْقُونَ قَاتِلَكُمْ ؟ » أَوْ : « صَاحِبِكُمْ »

أَمْ (خُوَيْصَةَ) وَ(مُحَبِّصَةَ) فتشديد الياء قبها ، وبخففتها ، لغتان مشهورتان ، وقد ذكرهما القاضى^(٣) ، أشهرهما التشديد .

(١) نحو (نحو) : قوله .

(٢) قوله : دم ، ضبط من (دم) و(دم) .

(٣) في الركن لمعجم (٤٥٨ / ٥)

نَشَهُدُ؟ قَالَ: «قَتَبْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ بَيْتًا؟» قَالُوا: «وَكَيْفَ نَقْبَلُ آمِنَ قَوْمٍ كُفَرُوا؟ فَمَعَا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ». (البخاري صحيحه للجزم (عد): ١٦١٥٢ (توباطو: ٢٤٣٤٣).

قال الشافعي: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن من أركان مصانح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من لصحبة والتابعين ومن بعدهم من عمدة الأمصار، المحاربين والشعبيين والكوفيين وغيرهم، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به.

وروي عن جماعة إيمان القسامة، وأنه لا حكم لها، ولا عمل بها، ومن قال بهذا: مسلم بن عبد الله وسيمان بن يسار والحكم بن عيينة وقندة وأبو غلابة ومسلم بن خالد وابن عتبة وليخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبيين.

واختلف القائلون بها فيما إذا كان القتل عمداً، هل يجب إقصاؤه بها؟ فقال معظم الحجازيين: يجب، وهو قول لزهري وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه ونسب والأوزاعي وأحمد وسحاق وأبي ثور ودود، وهو قول الشافعي في القديم، وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قبل بها وأصحاب رسول الله ﷺ موفون، أي لأرى أنهم ألف رجل^(١)، فما حثف منهم ثمن.

وقال الكوفيون والشافعي في أصح قوليه: لا يجب بها الإقصاء، ومن تجب لديه، وهو مروي عن الحسن البصري والشافعي والبخاري وعثمان بن أبي شيبة^(٢) ولحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية^(٣).

واختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الورثة ويجب الحق بخفيهم خمسين بيتاً^(٤) واحتجوا بهذا الحديث الصحيح.

وفيه انتصريح بالابتداء بيمين «مدعي»^(٥)، وهو ثالث من طرق كثيرة صحح لا تندفع، قال مالك.

(١) قوله: أي لأرى أنهم ألف وجه، غير مبيو في (خ).

(٢) في (ص) و(ع) و(ف) للهي، وهو تصحيح.

(٣) في (ج): بالمدعي.

لذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً أن المدَّعين يسوِّون في القسامة؛ لأنَّ جنة المدَّعي صارت قربة بالثبوت^(١).

قال لقاصي: وضعف^(٢) هؤلاء رواية من روى الاختاء بيمين المدَّعي عليهم، قال أهل الحديث. هذه الرواية وهم من الراوي؛ لأنه أمَّ قَط لا ينداء بيمين المدَّعي ولم يذكر^(٣) رَدَّ اليمين؛ ولأنَّ من روى الابداء بالمدَّعين معه ربيعة، ورواياته صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، فلا تعارضها رواية من نسبي، وقال كلُّ من لم يوجب انقصاص الدية - يبدأ بيمين المدَّعي عليهم، إلا الشافعي وأحمد فلا يقولان الجمهور، أنه يبدأ بيمين المدَّعي، فإن نكل رُدَّت على المدَّعي عليهم^(٤).

وأجمع العلماء على أنه لا يجب قصاص ولا دية بمجرد الدعوى، حتى تثبت بها شبهة يغيب على لقن بالحكم^(٥) بها، واختلفوا في هذه الشبهة لمعتبرة الموجبة للقسامة، ونها سبع صور:

الأولى أن يقول المقتول في حياته: دمي عند فلان، وهو قتلني، أو ضربني. وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا، من بَنَفَذ يَقْدَتْنِي - أو جرحني^(٦)، ويذكرُ لعمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك وليست، ودَّعى ماثل أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً.

قال القاضي: ولم يقتل بهن من فقهاء الأئمة غيرهما، ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك لعبداء كافة، فم يَر أحد غيرهما في هذه قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والحرص في كونه

(١) بالوث. ائمة تضعيف غير التكاليف. (المصباح المفسر) (٥٠٠) (نوت)

(٢) في (خ) وضعف

(٣) في (خ): ولما يكن.

(٤) في (ص) ولا يجب عليه.

(٥) قوله بالحكم، سقط من (ص) و(ع)، ونسبت موافق «الكشاف» لعموم: (٥/٤٤٩ - ٤٥١).

(٦) في (خ). أو جرحني

قسامة ، واحتج مالك في ذلك بقصة بقرة بني إسرائيل ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَقْنَا أَهْرَبَهُ بِمِصْبَةٍ كَذَلِكَ يُخَيِّئُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٧٣] ، قالوا : فحيي الرجل فأخبر بقاتله ^(١) .

واحتج أصحاب مالك أيضاً بأن تلك حالة يطالب بها غفلة الناس ، فلم شرعت الشهادة وأطلب قول المحروح أدى ذلك إلى بطلان القسامة غفياً ، قالوا : ولأنها حالة يتحرى فيها المحروح الصدق وتجنب الكذب والمعاصي ، وتزود لبر والتقوى ، فوجب قبول قوله .

واختلف للملكية في أنه هل يكفي في الشهادة على قوله بشهادته ، أم لا بد من شهود ؟

الثانية : اللوث من غير بيئة على معاينة القتل ، وبه قال مالك والشافعي ، ومن اللوث شهادة العدل وحده ، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً .

الثالثة : إذا شهد عدلان بالجرح فحاش بعده أيماً ثم مات قبل أن يفيق منه ، فإن مالك والليث : هو لوث ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا قسامة له ، بل يجب انقص من شهادة العدلين .

الرابعة : يوجد ثمتهم عند المقتول أو قريباً منه ، أو أتياً من جهته ومعه آلة القتل وعنده أثره من نطع دم وغيره ، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه ، أو تمرق جماعة عن قتيل ، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي .

الخامسة : أن يقتل «ضالفتان» فيوجد بينهما قتلان ، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، ومن مالك رواية لا قسامة ، بل فيه ذية على العدة الأخرى إن كان من أحد الظافين ، وإن كان من غيرهما فعلى الظافين ذية .

السادسة : يوجب الميت في ذمة الناس ، فإن لشافعي : ثبت فيه القسامة ، وتحب بها الدية ، وقال مالك : هو حر ، وقاد الثوري وإسحاق : تحب دية في بيت الحاء ، وروي مثله عن عمر وعلي .

السابعة : أن يوجد في محلة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم ، عند مالك والليث والشافعي وأحمد ورواه غيرهم : لا يثبت بمجرد هذه قسامة ، بل سقتل ^(٢) هكذا ، لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويقتله في

(١) «إسناده صحيح» : (٥٠/٥٥٠)

(٢) في (ص) : القتل

مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمِيهِ؟ قَالُوا: أَمَرْنَا نَشْهَدُهُ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَوْمٌ كَفَرُوا، قَالَ: فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ.

وكيف نجرت، فهذا أمر حقيقة لدعوى تكتم صاحبها، ويحتمل أن عبد الرحمن وكل حوصة^(١) في الدعوى وبسبب عدته أو أمر^(٢) يتوكل به.

وهي هل فضيلة لسن عند التسوي في الفضائل، ولهذا نفاذ، فإنه يقدم بها في الإمامة، وفي ولاية الشكاح نداء وغير ذلك.

وقوله: (لَكِبْر في سن) معناه: يريد التكبر هي السن، والكبر منصوب بضمير (يريد) أو نحوها، وفي بعض النسخ: (للكبر) باللام، وهو صحيح.

قوله ﷺ: «(أَتَحِفُّونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ؟» أو: «فَأَنْتَ لَكُمْ؟» قد يقال: كيف عُرِضَتْ اليمين على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصة، ولوارث هو عبد الرحمن خاصة، وهو نحو القتيل، وأما الآخران فثبت عب لا ميرت لهما مع وجود^(٣) الأخ؟

والجواب: أنه كان معلوم^(٤) عندهم أن ليمين يختص بالوارث، فأصلح الشهاب لهما، والمراد من تختص به اليمين، واحتمل ذلك كونه محبوباً لدمخطين، كما سمع كلام الجميع في صورة قتله، وكيفية ما جرى له، وإن كانت حقيقة، ودعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث.

وأما قوله ﷺ: «فَتَسْتَحِقُّونَ فَاذْلَكُمْ؟» أو: «بِحَبْلِكُمْ» فمعناه: يشك حقكم على من حلفتم عليه، ومن ذلك الحق قصاص أم^(٥) دية؟ فيه الخلاف لسابق بين العلماء.

واعلم أنهم إنما يجوز لهم الخيف إذا عسوا أو فلتوا ذلك، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هماً لشره، وليس المواد الإذن لهم في الخيف من غير طر، ولهذا قالوا: (كيف نحلِف) ولم نشهد.

قوله ﷺ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا؟» أي: تبرأ^(٦) إليكم من دعاكم بخمسين يميناً، وقيل:

(١) بطله في (ج): وبعبارة

(٢) في (ج): وأمر.

(٣) قوله، وجود، سقط من (ص).

(٤) في (ص): ولها: معلوم.

(٥) في (ص): ولها: أو.

(٦) في (ج): تبرأ.

قَالَ سَهْلٌ: فَدَخَلْتُ مَرِيداً لَهُمْ يَوْمَئِذٍ، فَرَكَّضْتَنِي نَافَةَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ رَكْضَةً بِرَجُلِهَا، قَالَ مُحَمَّدٌ، هَذَا أَوْ نَحْوُهُ. [احمد: ١٧٧٦، والبحري: ٦١٤٢-٦١٤٣]

[٤٣٤٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي حَدِيثِهِ: فَرَكَّضْتَنِي نَافَةَ. [البحري: ٣١٧٣] [ونظر: ٤٣٤٣].

[٤٣٤٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّامِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيُّ -، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ. بِتَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [احمد: ١٦٠٩١، والبحري: تعليقاً بغيره الجرم: ١١٤٣].

[٤٣٤٦] ٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ وَمُحِيصَةَ بِنْتُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ، الْأَنْصَارِيَّتَيْنِ ثُمَّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ صَلْحٌ، وَأَهْلُهَا يَهُودٌ، فَتَفَرَّقَا لِحَاجَتَيْهِمَا، فَقَتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلِ، فَوُجِدَ فِي سُرْبَةٍ مَقْتُولاً، فَذَقَتْهُ صَاحِبُهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَمَشَى أَخُو الْمَقْتُولِ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلِ وَمُحِيصَةَ وَحَوِيصَهُ، فَلَذَكَّرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَيْثُ قُتِلَ، فَرَعَمَ بُشَيْرٌ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَمَّنْ أَدْرَكَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: «تَحْلِقُونُ خَمْسِينَ يَمِيناً وَتَسْتَحْقُونَ قَاتِلَكُمْ؟» أَوْ: «صَاحِبَكُمْ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَهِدْنَا وَلَا حَصَرْنَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ لِقُلِّ أَيْمَانٍ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟ فَرَعَمَ بُشَيْرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَلَهُ مِنْ عُنْدِهِ. [احمد: ٤٣٤٣].

معناه: يُخْلِصُونَكُمْ مِنَ الْيَمِينِ بِأَنَّهُ يَحْلِقُونَهَا، إِذَا حَلَفُوا انْتَهَتْ الْخَصْمَةُ، وَلَمْ يَثْبِتْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ، وَخُصِمْتُمْ أَنْتُمْ مِنَ الْيَمِينِ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لَصِحَّةِ يَمِينِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ.

و«يهود» مرفوع غير متون، لا ينصرف؛ لأنه اسمٌ للقبيلة والمطافعة، ففيه لتأنيث والتعمية

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى عَقْلَهُ) أَي: دَيْتَهُ. وَفِي الرَّوَايَةِ لِأُخْرَى: (يُؤَدِّهِ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ. وَفِي رَوَايَةٍ: (مِنْ عِنْدِهِ). فَعَوَهُ. (يُؤَدِّهِ) بِتَحْقِيفِ الدَّالِّ (١)، أَي: دَفَعَ دَيْتَهُ

[٤٣٤٧] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُثَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ - يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ بْنُ زَيْدٍ - انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمٍّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحِيطُةُ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ زَيْدٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى قَوْلِهِ: قَوْلَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ قَالَ لَقَدْ رَكَّضْتَنِي فَرِيضَةً مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمَوْبِدِ. [س ١٣٤٣].

[٤٣٤٨] ٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ هُبَيْرٍ: حَدَّثَنَا بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَظْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَرًا مِنْهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَتِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَاكْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ، قَوْلَاهُ مَقَّةٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ. (٠٠٠) [٤٣٤٣] (٠٠٠) [٤٣٤٣].

وفي رواية: (فاكره رسول الله ﷺ أَنْ يُبْطَلَ دَمُهُ، قَوْلَاهُ مَقَّةٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) إنما وقَّاه رسول الله ﷺ قطعاً لمتزاع وإصلاحاً لذات السنين، فإنَّ أهل القتيل لا يستحقون إلا أنْ يُحْلَقُوا، أو يستحقوا المذني عليهم، وقد امتنعوا من الأمويين، وهم مكسورون يقتل صاحبهم، فأراد رسول الله ﷺ خيبرهم وقطع امتناعاً وإصلاحاً ذات، ليبر بدفع دينه من عنده.

وقوله: (قَوْلَاهُ مِنْ عِنْدِهِ) يحتمل أنْ يكونَ مِنْ حَالِصِ مَنَهِ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ صَدَفَ ذَنْبِ عَدُوٍّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ سَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وأما قوله فِي الرَّوْيَةِ لِاخْتِرَةِ: (مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّمَا غَنَطَ مِنَ الرَّوْيَةِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ لِمَفْرُوضَةٍ لَا تُصْرَفُ هَذَا الْمَصْرُفُ، بَلْ هِيَ لِأَصْنَافِ سَمَاهِمِ اللَّهِ تَعَالَى.

وقال الإمام أبو إسحاق النعروزي من أصحاب: يجوز صرفها من إبل الزكاة لهذا الحديث، بأخذ بظاهره، وقال جمهور أصحاب وغيرهم: معناه: اشتروها^(١) من أهل الصدقات بعد أنْ شَكَّوْهُ، ثُمَّ دَفَعَهَا تَبَرُّعاً إِلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ.

وحكى القاضي من بعض العلماء أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ زَكَاةِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ، وَتَأْوِيلُ هَذَا الْحَدِيثِ

(١) فِي (بَعْضِ) وَ(أَهْلٍ) شَرَاهُ

[٤٣٤٩] ٦ - (١٠٠) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ كُثْرَاءِ قُرَيْشٍ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحِيصَةُ خُرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْدِ أَصْدِقَائِهِمْ، فَأَتَى مُحِيصَةُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَخُطِرَ فِي عَيْنٍ أَوْ فُتِرَ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قُرَيْشٍ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حَوِصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ بَنِيهِ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَلَدَّهَبَ مُحِيصَةُ لِيَتَكَلَّمُوا - وَهُوَ لَدَيْ كَاثِرِ بْنِ بَحْتَمِرٍ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُحِيصَةَ: «كَبِّرْ - كَبِّرْ» - يُرِيدُ

عليه، وتناولته بعضهم على أنَّ أولياءَ لقتيل كانوا محتجين ممن تُدَّخِلُهُمْ لِرُكَاةٍ^(١). وهذا تأويلٌ باطل؛ لأنَّ هذا قدرٌ كثير لا يُدْفَعُ إلى الواحدِ واحدٍ من رُكَاةٍ، بخلافِ أَشْرَافِ الْقَبَائِلِ^(٢) وَلَا سِوَاهِ دِيَّةٍ.

وتناولته بعضهم على أَنَّهُ دفعه مِنْ سَهْمٍ لِمُؤَلَّفَةٍ مِنْ لِرُكَاةٍ، استتلافٌ لِيَهُودٍ لَعَلَّهُمْ يُسَلِّمُونَ^(٣). وهذا ضعيف؛ لأنَّ الرُّكَاةَ لَا يَحُورُ صَرْفُهَا إِلَى كَذِبٍ - فَلَمَحْضَرٌ مَا حَكِيَاهُ عَنِ الْجُمْهُورِ، أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ رِبْلِ الصَّدَقَةِ.

وفي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ مِرَاعَاةُ الْمَصْلَحِ لِعَامَّةٍ، وَالِاهْتِمَامُ بِمَصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ - وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْقَسَامَةِ. وفيهِ لَبْسٌ بِمَعْنَى الْمَدْعَى فِي الْقَسَامَةِ. وفيهِ رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِذَا تَكَلَّمَ الْمَدْعَى فِي الْقَسَامَةِ. وفيهِ جَوْرُ الْحُكْمِ عَلَى الْمَغَالِبِ، وَسَمْعُ الدَّعْوَى فِي لَمَسٍ مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ لِحُكْمِهِ. وفيهِ حَوَازِ بِمَعْنَى مَالِظٍ وَبِزْنٍ لَمْ يَنْقُصْ. وفيهِ أَنَّ لِحُكْمَ بَيْنِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ يَكُونُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ.

قوله ﷺ: «يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ» هَذَا مِمَّا يَجِبُ تَأْوِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ بِمَا تَكُونُ عَلَى نَوَاسِطٍ خَاصَّةٍ، لَا عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْقَبِيلَةِ، وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ مَعَاهُ: يُؤْخَذُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ يَمِينًا، رَاسِخًا لَهَا بَرُورَةٌ، فَلَا يَحْدِثُ أَحَدٌ مِنْ أَقْرَبِ عَمْرِؤِ الْوَرْتَةِ، يَحْدِثُ كُلُّ الْوَرْتَةِ، فَكُفْرًا كَانُوا أَوْ نِثَاءً سِوَاكَ كُنْ لِقَتْلِ عَمْدٍ أَوْ حَصَا، هَذَا مَذْهَبُ الشُّفْعِيِّ، وَبِهِ قَوْلُ أَبُو ثَوْرٍ وَبَيْنَ الْمُنْتَوِي^(٤)، وَوَأَقْبَاهُ

(١) الرُّكَاةُ: الْمُعْتَمِدَةُ: (٤٥٧/٥)

(٢) الْعِصْلَةُ: الشُّدْبَقُ.

(٣) فِي: لِإِسْرَافَةٍ: (٤٢/٨)

السُّرِّ - فَتَكَلَّمَ حَوِیْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِیْصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يُلْثُوا صَاحِبَكُمْ، وَإِنَّمَا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ». فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: «إِنَّ وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَوِیْصَةَ وَمُحِیْصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحْقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَتَحْلِفْ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَأَوْدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عُنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مئةَ ثَاقِيَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارُ، فَقَالَ سَهْلٌ: فَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا ثَاقَةً حَمْرَاءُ [الحمد ١٦٠٩٧، وسبحري ٧١٩٢].

جاءت فيهم إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد، فقد حلف لأقارب خمسين يمينا، ولا تحلف النساء ولا لصبيان، ووفقه ربيعة وأبليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله ﷺ «أَتَحْلِفُونَ» خمسين يمينا فتستحقون صاحبكم، فجعل الحانق هو المستحق للدية أو القصاص^(١)، ومعهم أن غير النوارث لا يستحق شيئا، فدل أن المراد حلف من يستحق الدية

قوله ﷺ: «يُقْسَمُ خَمْسُونَ مَكَمَّ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُقْمَتِهِ» (لرئة) بضم الراء، أي: لحمل، والمراد هنا لحمل الذي يربط في رقبة لقاتل، ويُسَمُّ فِيهِ إِلَى وَلِيِّ ابْتِغَاءً.

وفي هذا دليل لمن قال: إن القسامة يثبت فيها لقصاص، وقد سبق بيان مذاهب العلماء فيه، وتأوله لقاتلون لا قصاص؛ بأن المراد أن^(٢) يسلمه ليستوفي منه للدية، لكونها ثبتت عليه.

وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أنسب وغيره: يحلف الأولياء على ما شاؤوا، ولا يقتلون إلا واحداً. وقال الشافعي رحمه الله: إن دفعوا على جماعة حللوا عليهم وثبتت عليهم لدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: «فقد حث يرتد لهم يوماً، فركضني ناقة من فاك الإبل ركضاً برجلها» (لمرتد) بكسر الهمزة وفتح الراء، هو الموضع الذي تجتمع فيه لإبل وتحمس، والمرتد الحرس، ومعنى (ركضني) ركضني، وأراد بهذا الكلام أنه ضيق الحديث وحفظه حفظاً دقيقاً.

(١) في (ص) و(هـ): تحلفون.

(٢) في (ص) و(هـ): أو لقصاص.

(٣) في (ج): والمراد أنه أثر.

[٤٣٥٠] ٧- (١٦٧٠) حدثني أبو الطاهر وحزمنة بن يحيى، قال أبو الطاهر: حدثنا، وقال حزملة: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسير مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن الأنصار أن رسول الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية. [حد ١٦٥٩٨].

[٤٣٥١] ٨- (٤٠٠) وحدثنا محمد بن رافع: حدثك عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن جريج: حدثك ابن شهاب بهذا الإسناد، وفيه، وزاد: وقضى بها رسول الله ﷺ بين ناسي من الأنصار، في قتيب ادعوه على اليهود [حد ٢٣٦٦٨].

قوله: (موجد في شربة^(١)) بفتح شين المعجمة والراء، وهو حوض يكون في أصل النخلة، وجمعه: شرباء كثيرة ولهم.

قوله: (لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض) لم يرد بالفريضة هنا ناقة من ثبث النوق المفروضة في ثنية، وتسمى المفروضة في الزكاة أو في السنة: فريضة لأنها مفروضة، أي: مقدرة بالسنة والعدد. وأما قول المازري: أن المراد بالفريضة هنا لثقة الهرمة، فقد غلط فيه^(٢)، والله أعلم.

قوله: (فكبره رسول الله ﷺ أن يجادل دمه، فوداه عتة من إبل الصدقة) هذا آخر القوت لدي ثم يسمعه إبراهيم بن سفيان من «سهم» وقد قدمنا بيان أوله.

وقوله عقيب هذا: (حدثني إسحاق بن منصور، قال: أخبرنا يشر بن عمر، قال سمعت مالك بن أنس، يقول: حدثني أبو ليلى) هو أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسند من هذا الموضوع، هكذا هو في معظم النسخ، وفي نسخة، يحفظ ابن عسكر أن آخر القوت آخر حديث إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه، وأوب لسماع قوله عقبه، حدثني أبو الطاهر وحزمنة بن يحيى، والأول أصح.

قوله: (وطرخ في غيب أو فقير) (لفقير) هو على لفظ الفقير في لأممير، و(لفقير) هنا الشر القريبه لفقير الواسعة المم، وقيل: هو لفقيرة التي تكون حول النخلة.

(١) بفتح في (خ): مثبلاً

(٢) «لسماع» (٢/٣٧٨)

[٤٣٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ إِسْرَافِيلَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ [انظر ٤٣٥٠]

قوله ﷺ: **إِذَا أَنْ يَتَدَا صَاحِبِكُمْ، وَإِذَا أَنْ يُؤَدُّوا بِحَرْبٍ** «معناه: إِنْ لَبِثَ الْقَتْلُ عَلَيْهِمْ بِقَسَامَتِكُمْ، وَإِذَا أَنْ يَتَدَا صَاحِبِكُمْ، أَيْ^(١): يَدْفَعُوا إِلَيْكُمْ دِيْنَهُ، وَإِذَا أَنْ يُعْمَلُوا لَهُمْ مَمْنُونٌ مِنَ التَّزَمِ أَحْكَامًا فَيَتَقَرَّرُ عَهْدُهُمْ وَيَصْبِرُونَ حَرْبًا لَنَا» وفيه دليلٌ لمن يقول: الواجبُ بالنَّقْصَةِ انْدِيَّةٌ دُونَ الْقَصْدِ صَح. قوله: (خَرَجًا إِلَى خَيْرٍ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ) وهو بفتح الجيم، وهو كَشْدَةُ وَلَمْشَقَةٌ، وَلِلَّهِ أَصَمُّ



٢ - [باب حكم المحاربين والمتردين]

[٤٣٥٣] ٩ - (١٦٧١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هُشَيْمٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ شُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْبَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَرَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحَّوْا». ثُمَّ مَاتُوا عَلَى الرِّعَاءِ فَقَتَلَهُمْ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَعَثَ فِي إِيْرِهِمْ، فَأَتَيْتْ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا (أحمد ١٧٠٤٧، دواهر ٤٣٥٤).

باب حكم المحاربين والمتردين

فيه حديث الثَّوْرِيِّ، أَنَّهُمْ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ وَأَسْلَمُوا وَاسْتَوْخَمُوهَا وَسَقَمَتْ أَجْسَادُهُمْ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخُرُوجِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَخَرَجُوا فَصَحَّوْا، فَقَتَلُوا الرِّعَاءَ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا الدُّوْدَ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي آثَرِهِمْ^(١)، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ^(٢) حَتَّى مَاتُوا

هذه الحديث أصل في عقوبة لمحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿وَمَا جَزَاؤُهُ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَهُ فِي الْأَرْضِ فَسَادٌ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَخُوا مِنْ الْأَرْضِ﴾ [النساء: ٣٣]، واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التحجير، فيخبر الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل في محنته قتله. وقد أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي^(٣): الإمام بالخيار وإن قتلوا. وقال الشافعي وآخرون: هي على التقسيم، فإن قتلوا ولم يأخذوا المال قُتلوا وإن قتلوا وأخذوا المال قُتلوا وضلُّوا، فإن أخذوا المال ولم يقتلوا،

(١) في (ص): آثارهم.

(٢) في (خ): فلا يسقون.

(٣) هو أحمد بن أبي بكر بن محمد بن زائدة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري، لإمام أبيه لثقة، كان

قاضى المدينة لأمر مالك، وهو آخر من روى عنه موطأ = توفي (٢٤٢هـ) فسير أعلام النبلاء

قُطِعَت أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، فَإِنْ أَخَذُوا لِسِينٍ وَلَمْ يَأْخُذُوا شَيْئاً وَلَمْ يَقْتُلُوا ظُلُمُوا حَتَّى يُعْرَوْا، وَهُوَ الْعَرَاءُ بِالنِّقْيِ عِنْدَ، قَالَ أَصْحَابُ: لِأَنَّ ضَرْبَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مُخْتَلِفٌ، فَكَانَتْ عَقُوبَاتُهَا مُخْتَلِفَةً، وَلَمْ تَكُنْ لِلشَّخِيرِ.

وَتَثَبُّتُ أَحْكَامُ الْمُحَارَبَةِ فِي بَصَحَاءٍ وَهِيَ تَثَبُّتٌ فِي الْأَمْصَارِ فِيهِ خِلَافٌ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَثَبُّتٌ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: تَثَبُّتٌ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ - وَخُتِلَفَ ابْعَدَاءُ فِي مَعْنَى حَدِيثِ الثَّعْنَيْنِ هَذَا، فَقَالَ بَعْضُ السُّنَنِيِّ: كَانَ هَذَا قَبْلَ نَزُولِ الْحُدُودِ وَآيَةِ الْمُحَارَبَةِ وَالنَّبِيِّ عَنْ الْمُثَلَّةِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ، وَقِيلَ: لَيْسَ بِمَنْسُوخٍ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُحَارَبَةِ، وَإِنْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ مَا فَعَلَ فَصَاحٌ؛ لِأَنَّهُمْ فَعَلُوا بِسُرْعَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ، وَرواهُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُوسَى بْنُ عَقَّةَ وَاهِلُ السَّيَرِ وَالتِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: النَّهْيُ عَنِ الْمُثَلَّةِ لِنَهْيِ تَرْكِهِ لَيْسَ بِحَرَامٍ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ)^(٣) فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ السَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ وَلَا تَهَى عَنْ سَقْيِهِ، قَالَ الْقَاضِي - وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَّهَ عَلَيْهِ الْقَتْلَ فَلَا يَسْتَسْقَى لَا يُنْتَجِعُ لِمَاءٍ قَصْدًا، فَيُجْمَعُ عَلَيْهِ عَذَابَانِ^(٤).

قَالَ: قَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّهُمْ قَتَلُوا الرِّعَاءَ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ؛ وَحِينَئِذٍ لَا يَبْقَى لَهُمْ خَرَسَةٌ فِي سَقْيِ الْمَاءِ وَلَا غَيْرِهِ، وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُ: لَا يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِسَطْرَةِ أَنْ يَسْقِيَهُ لِمَرْتَدٍّ يَخْذُلُ الْمَوْتَ مِنَ الْعَطَشِ وَيَتِيمٌ، وَلَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ بَيْعَةً (حَبَّ سَقْيِهِ وَلَمْ يُجْزِ ابْرَاشُوهُ بِهِ حِينَئِذٍ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (أَنْ نَأْسَا مِنْ غُرَبَاءِ) هِيَ بِقِسْمِ الْعَيْنِ الْمُهَمَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَأَحْرَها نُونٌ ثُمَّ هَاءٌ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

قَوْلُهُ: (قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا) هِيَ بِالْجِيمِ وَالْعَشَّةُ فَوْقَ، وَمَعْنَاهُ: اسْتَوْرَحُوا، كَمَا فَسَّرَهُ فِي

(١) فِي النَّسَائِيِّ: ٧٣.

(٢) إِبْرَاهِيمُ الْمُصَنِّعُ: ١/٥٢٣، ٤٦٤.

(٣) فِي (بُخَارِيٍّ): وَيَسْتَسْقَوْنَ.

(٤) الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْمُصَنِّعُ: ١/٥٢٤.

[٤٣٥٤] ١٠ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ أَنَّ نَفْرًا مِنْ عُنْكَرٍ، تَمَنَّيْنَهُ، فَبَدُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَايَعُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَاسْتَوْخَمُوا الْأَرْضَ، وَنَقَمَتِ أَجْسَامُهُمْ، فَشَكُوا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَلَا تَخْرُجُونَ مَعَ رَاجِعِنَا فِي إِبِلِهِ، فَتُصِيبُونَ مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِنِهَا؟» فَقَالُوا: بَلَى. فَخَرَجُوا، فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَائِنِهَا، فَضَحُّوا، فَفَقَلُّوا الرَّاحِيَّ وَطَرَدُوا الْإِبِلَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ، فَأَذَرَكُوا، فَجِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ، فَفُطِلَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ، وَسُورَ أَعْيُنُهُمْ، ثُمَّ نُبِدُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا.

الرواية الأخرى، أي: لم توافقهم وكرهها لسقم أصديهم، فدلوا: وهو مشتق من الجوى، وهو داء في الجوف.

قوله ﷺ: «(إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة، فتشربوا^(١) من ألبانها وأبوالها فضعوا غصصها) وفي هذا الحديث أنها إبل الصدقة، وفي غير مسلم: أنها ليقح لنبى ﷺ^(٢). وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها لنبى ﷺ.

وستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث أن لون ما يؤكل لحمه وذوئه طاهران، وأجاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنجاستهم بأن شربهم الأبوال كان شذوي، وهو جائز بكل النجاسات سوى الخمر والمسكرات.

لأن قيس: كيف أدين لهم في شرب لبن لصدقة؟ فالجواب: أن ألبانهم للمحتاجين من المسلمين، وهؤلاء إذا ذك منهم.

قوله: (ثم مالوا على الرعدة فقتلواهم) وفي بعض لأصول المعتمدة. (الرعدة)، وهما لغتان، يقال: راع ورعدة، كدغس وقفصة، وراع ورعاة، بكسر الراء وبالداء، مثل صاحب وصحاب.

(١) في (بخ): فتشربون

(٢) أخرجه نسائي. ٤١٣٨ وأبو داود: ٢٥٧٩ بن حديث عائشة رضى الله عنها، وإسناده قوي

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَطَرَدُوا النِّعَمَ. وَقَالَ: وَسَمَرْتُ أَغْنِيَهُمْ. [أحمد: ١٠٢٩٦، وبيهري: ٦٨٩٩ معلولاً].

[٤٣٥٥] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُبَيْحَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ: عُزَيْنَةَ - فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِلْقَاحٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْرُبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَتَانِيهَا. بِمَعْنَى حَدِيثِ حُجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: وَسَمَرْتُ أَغْنِيَهُمْ، وَأَلْفَوْا فِي الْحَوْرَةِ يَسْتَمْقُونَ فَلَا يُسْقُونَ. [البخاري: ٤١٩٣، لسانه: ٨٣٥٥].

[٤٣٥٦] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ التَّوَمَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ السَّمَّانُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقِسَامَةِ؟ فَقَالَ عُبَيْدَةُ: قَدْ حَدَّثَكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ: إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْمٌ. وَسَأَى الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثُ أَيُّوبَ وَحُجَّاجٍ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَلَمَّا مَرَعْتُ، قَالَ عُبَيْدَةُ: سُبْحَنَ اللَّهِ! قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَقُلْتُ: أَتَنْهَمِي يَا عُبَيْدَةُ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا حَدَّثَكَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. لَنْ تَزَالُوا يَخِيرُ بَيْنَ أَهْلِ الشَّامِ مَا دَامَ فِيكُمْ هَذَا أَوْ مِثْلُ هَذَا. [السنائي: ٤٦٥٠، أو تظفر: ٤٣٥٤].

[٤٣٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَوَازِيُّ: حَدَّثَنَا وَنْكِيْنٌ - وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرٍ

قوله: (وسئل أعيتهم) هكذا هو في معظم النسخ: (سئل) باللام، وفي بعضها (سقر) بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بعض المواضع في البخاري^(١)، (سقر) بتشديد الميم، ومعنى (سئل) باللام، فقأها^(٢) وأذهب ما فيها، ومعنى (سمر) بالراء، كحلها بمسامير محويطة. وقيل: هف بمعنى.

قوله: (لهم يلقاح) هي جمع للحة بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدر.

(١) وهي رواية أبي فر - ينظر الإرشاد الساري: ٤/٣٨٤.

(٢) قهقهة في (خ): أنه.

الحراني :- أَخْبَرَنِي الْأَوْزَاعِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكْلٍ. يَنْحُو حديدَهُمْ. وَزَادَ فِي حَدِيثٍ: وَلَمْ يَحْمِسُهُمْ. [أحمد ١٣٠٤٥، وسنن أبي داود ١٨٠٢].

[٤٣٥٨] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَقَرٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ الْمُؤْمُ، وَهُوَ الْبُرْسَامُ، ثُمَّ تَفَكَّرَ نَحْوَ حُدُودِهِمْ وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مِنْ عِشْرِينَ: فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَثَ مَعَهُمْ قَائِلًا يَقْتَضِ أَمْرَهُمْ. [نظر ١٣٥٩].

[٤٣٥٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. وَفِي حَدِيثٍ هَمَّامٌ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ زَهْطٌ مِنْ عُرَيْنَةَ. وَفِي حَدِيثٍ سَعِيدٍ: مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ. يَنْحُو حُدُودَهُمْ. [أحمد ١٢٧٣٧ و ١٤٠٦٢، وسنن أبي داود ٥٦٨٦، ٤١٩٧].

[٤٣٦٠] ١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُزَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِذَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ أَغْنَيْنَ أُولَئِكَ، لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَغْنَيْنَ الرِّعَاءِ. [نظر ٤٣٥٤].

قوله : (ولم يحمسهم) أي : ولم يكوهم، وانضم في البعثة كي ليزق بسار لينقطع الدم.

قوله . (وقع بالمدينة المؤم، وهو البرسام) (المؤم)^(١) بضم الميم وإسكان الواو. وأما (البرسام) فمكسر الباء، وهو نوع من اخلال لعن، ويطلق على وزم الرأس^(٢) وورم الصدر، وهو معرب، وأصل الكلمة عبرانية.

قوله - (وبعث معهم قائلاً يقتض أمراًهم) (القائف) هو الذي يتبع لآثار ويميزها^(٣).

(١) قبلها في (خ) : هو.

(٢) غير مجود في (خ).

(٣) في (س) : رعيها.

٣ - [باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمنقلات، وقتل الرجل بالمرأة]

[٤٣٦١] ١٥ - (١٦٧٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَلَقَطُ لَإِبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْصَاحِ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهَا رَمَقٌ، فَقَالَ لَهَا: «أَقْتُلُكَ فَلَان؟»، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَةَ: فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا، ثُمَّ سَأَلَهَا الدَّائِفَةُ، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.

[أحمد ١٠١٧٤٨، صحيح ١٨٧٩].

[٤٣٦٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا بْنُ إِدْرِيسَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْدِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَوَضَعَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ. [صحيح ٦٨٧٧، إسناده ١٤٣٦١].

[٤٣٦٣] ١٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي فُلَانَةَ، عَنْ أَنَسِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى حُلِيِّ لَهَا، ثُمَّ الْقَاهَا فِي الْقَلْبِ، وَوَضَعَ رَأْسَهَا بِالْحَجَارَةِ، فَأَجَذَ، فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُوجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، فُرِجِمَ حَتَّى مَاتَ. [أحمد ١٤٦٦٧، إسناده ١٤٣٦١].

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحدثات والمنقلات، وقتل الرجل بالمرأة

قوله: (أن يهوديًّا قتل جارية على أوصاح لها، فقتلها بحجر، فجاء بها إلى النبي ﷺ، وبها رمق)، نفس لها: «أقتلك فلان؟»، فأشارت برأسها أن لا. ثم قال لها الثانية، فأشارت برأسها أن لا، ثم سألها الدائفة، فقالت: نعم، وأشارت برأسها، فقتله رسول الله ﷺ بين حَجَرَيْنِ.

وفي رواية: (قتل حارية من الأنصار على حُلِيِّ لها، ثم القاهَا في قلب، ووضَعَ رأسها بالحجارة، فأمر به النبي ﷺ أن يُوجَمَ حَتَّى يَمُوتَ، فُرِجِمَ حَتَّى مَاتَ).

[٤٣٦٤] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا بَنُو جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مِثْلَهُ. [س: ٤٣٦١].

[٤٣٦٥] ١٧ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا هَدَّادٌ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانٌ؟ فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَحْذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ. [أ: ١٢٨٩٥، ونجدي ٢٤١٢].

وفي رواية: (أَنَّ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكَ؟ فَلَانٌ؟ فَلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا الْيَهُودِيَّ، فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا، فَأَحْذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَأَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ).

أما (الوضح) بالضد، المعجمة، فهي قطع فضة، والمراد حلي فضة^(١)، كما نشره في الرواية الأخرى.

قوله: (وَبِهِ رَقَقٌ) هو بقية الحياة والروح. و(القبيل) البئر.

وقوله: (رَضَّه بَيْنَ حَجْرَيْنِ). و(رَضَّه بِالْحِجَارَةِ). و(رَجَمَهُ بِالْحِجَارَةِ) هذه الألفاظ معناه وحدثه لأنه إذا وُضِعَ رَأْسُهُ عَلَى حَجَرٍ، وَرُمِيَ بِحَجَرٍ آخَرَ فَقَدْ رَجَمَهُ وَقَدْ رَضَّ، وَقَدْ رَضِخَ، وَقَبْلُ^(٢)؛ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَجَمَهُ الرَّجْمَ لِمَعْرُوفٍ مَعَ الرَضِّخِ، لِقَوْلِهِ. (ثُمَّ أُلْقِيَ فِي قَبِيلٍ).

وفي هذا الحديث قول: مِمَّا قُتِلَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَهُوَ جَمَاعٌ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِهِ.

ومنها أَنَّ أَنْجَاسِي عَمَدًا يُقْتَلُ قَتْلًا عَلَى الصُّعَةِ الَّتِي قُتِلَ، فَإِنَّ قَتْلَ سَيْفٍ قُتِلَ هُوَ بِالسَّيْفِ، وَإِنْ قُتِلَ بِحَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهِمَا قُتِلَ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّ رَضَّخَهَا وَرَضِخَ هُوَ.

ومنها ثبوت القصاص في القتل بالمثقات، ولا يختص بالمحرمات، وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجمهير العلماء. وقال أبو حنيفة: لا قصاص إلا في القتل بمحرم، من حديد أو حجر^(٣) أو خشب، أو كان معروفًا بقتل النفس بالمثاقيق، أو بالإنفاذ في النار، وحذف الرواية عنه في مقتل المحرم كالدُّبُوسِ.

(١) قوله: (وَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ) سقط في (هـ).

(٢) في (هـ) و(هـ) و(هـ) و(هـ).

(٣) في (ج) و(ج).

٤ - [باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه،

فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه]

[٤٣٦٦] ١٨. (١٦٧٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَقَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : قَاتِلٌ يَعْلَى بْنُ مُثَنَّى - أَوْ : ابْنُ أُمَيَّةَ - رَجُلًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَنَزَعَ ثِيْبَتَهُ - وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : ثِيْبَتُهُ - فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ : «أَيُّعُضُّ أَحَدُكُمَا كَمَا يَعْضُّ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ».

[نكر (١٣٧٠) - ج ١، ١٩٨٢٩، ولطاري (٦٨٩٢).

باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه الموصول عليه،

فأتلف نفسه^(١) أو عضوه، لا ضمان عليه

قوله : (قاتل يعلى بن مثنى - أو : ابن أمية - رجلاً، فعضَّ أحدهما صاحبه، فانتزع يده من فمه، فنزع ثيبه، فاختصما إلى النبي ﷺ، فقال : «أيعضُّ أحدكم كما يعضُّ الفحل؟ لا دية له») وفي رواية : (أنَّ أجيرواً ليعلى عضَّ رجل قرقه).

أم (مثنى) فبضم الميم وإسكان الميم ياء مشددة بحت، وهي أم يعلى، وقيل : جدته، وأم (أمية) فهو أبوه، فيصحُّ أن يقال : يعلى بن أمية، ويعلى بن مثنى.

وأما قوله : (أنَّ يعلى هو المعصوم، وفي الرواية الثانية والثالثة أنَّ المعصوم هو أجيرو يعلى لا يعلى، فقال المحقق : الصحيح المعروف أنه أجيرو يعلى لا يعلى، ويحتملُ أنهما قضيتان جوازاً ليعلى ولاجيروه، في وقت أو وقتين.

وقوله ﷺ : «كأنَّ يعضُّ الفحل» هو بالحاء، أي - الفحل من الإبل وغيره، وهو إشارة إلى تحريم ذلك. وفي هذا الحديث دلالة لمن قال : أنه إذا عضَّ رجل يذ غيره فنزع المعصوم يده فسقطت أسنانه العاض، أو قدك لحيته^(٢)، لا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو لأكثرهم ﷺ، وقال مالك : يضمن.

(١) في (غ) : نفسها.

(٢) في (ص) و(هـ) : لحيته.

[٤٣٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد ٧٩٥٤]

[نظر ١٤٣٧٢].

[٤٣٦٨] ١٩- (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّادَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَرَ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟».

[نظر ٤٣٦٩].

[٤٣٦٩] ٢٠- (١٦٧٤) حَدَّثَنِي أَبُو عُمَانَ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُثَنَّى عَصَرَ رَجُلًا ذِرَاعَهُ، فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: «أَرَدْتَ أَنْ تَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟».

[نظر ١٢٧١] [نظر ٤٣٧٢].

[٤٣٧٠] ٢١- (١٦٧٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ السَّمْعِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَرَ يَدَ رَجُلٍ، فَتَشَرَّعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ أَوْ ثِيَابُهُ، فَاسْتَعْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْصِمَهَا ثُمَّ انْزِعْهَا».

مكرر: ٤٣٦٦، احمد ١٩٨٦٢، و نظر ٤٣٦٦.

قوله ﷺ «تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُهَا»^(١) الفحل هو بفتح الصاد فيهما، على اللغة القصبية، ومعناه: يعضها. قال أهل اللغة: التقضم يأطروك لأمتان^(٢).

قوله ﷺ: «أَمَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضِمُهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْصِمَهَا ثُمَّ انْزِعْهَا» ليس المراد بهد، أمّره بدفع يده ليعصمها، ونحو معناه (نكروا صبي، أي،

(١) في (م) و(هـ) وسقطت من الصحيح مسلم: «تقضم».

(٢) في (ب): الإنسان.

(٣) في (ج): أواه.

[٤٣٧١] ٢٢ - (١٦٧٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ : حَدَّثَنَا عَطَاءٌ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثِيَابُهُ - يَعْنِي الَّذِي عَضَّهُ - قَالَ : فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : «أَرَدْتُ أَنْ تَقْضِمَهُ كَمَا يَقْضِمُ الْفَحْلُ»^(١) . مكرر ٤٣٦٩ ، لا طر ١٤٣٧٤ .

إِنْ لَا تَدْخُ يَدُكَ فِيهِ يَعْضُّهَا ، فَكَيْفَ تَنْكَرُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَزِعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ ، وَتَطَالِبُهُ بِمَا جَاءَ فِي حَدِيثِهِ لِذَلِكَ ؟

قال الفاضل - وهذا ساق مما تَقَبَّعَهُ السارقطني^(١) عن مسند : لأله ذكر أولاً حديث شعبه ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن عمران بن حصين ، قال : قَالَ يَعْلى ، وذكر مثله عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن قتادة ، ثم عن شعبه ، عن قتادة ، عن عطاء ، عن ابن يعلی ، ثم عن همام ، عن عطاء ، عن ابن يعلی ، ثم حديث معاذ بن هشام^(٢) ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن أبي ذؤيب ، عن عطاء عن صفوان بن يعلی ، وهذا اختلاف على عطاء ، وذكر أيضاً حديث قريش بن أسد^(٣) ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن عمر د ، ولم يذكر فيه سماعاً منه ، ولا من^(٤) ابن سيرين من عمر د ، ولم يخرج البخاري إلا ابن سيرين عن عمران شيخ^(٥) ، والله أعلم .

قلت : لا ينكر على مسلم في هذا الوجهين^(٦) : أحدهما : لا يلزم من الاختلاف على عهد ضعف الحديث ، ولا من كون ابن سيرين لم يُصَرَّحْ بالسماع من عمران ، ولا روى له البخاري عنه شيئاً ، أن لا يكون صحيحاً ، بل هو معدود فيمن سمع منه .

(١) في «الإيضاح» والشعبه من ١٧٦ ٢٧٧ ٣١٧

(٢) في (خ) : عن أبيه ، عن

(٣) قوله : عن هشام ، ليس في (ص) و(هـ) .

(٤) في (ج) و(ص) و(هـ) : بوس ، وهو تصحيح ، ولعلبت من سجد من «صحيح مسلم» ، ويظهر «تهذيب كمال» و«إروعه» .

(٥) في (خ) : عن

(٦) «إيضاح المعلم» : (٥/ ٢٧٢ - ٢٧٣) .

(٧) في (ج) في هذا الوجهين ، وفي (ص) في هذين الوجهين ، وفي (هـ) في هذين الوجهين ، و«سنت هو الصواب»

[٤٣٧٢] ٢٣- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، قَالَ: وَكَانَ يَغْنَى يَقُولُ: يَلِكُ الْغَزْوَةُ أَوْثَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ: قَالَ يَغْنَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَمَضَى أَحَدُهُمَا يَدَ الْآخَرِ - قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَبُيْهَمَا مَضَى الْآخَرَ - فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضِ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى ثِيَابَيْهِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَهْدَرَ ثِيَابَهُ. [أحمد ١٧٩٤٩، والبحري ٢٩٧٣].

[٤٣٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ رُزَاةٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد ١٧٩٦٦، والبحري ٢٢٦٥].

والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق، لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية انتي ذكره مسلم، وقد سبق مررت^(١) أن مسلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم.



(١) غي (ج) وقد سبق مسلم مرات

٥ - [باب إثبات القصاص]

في الإنسان وما في معناها]

[٤٣٧٤] ٢٤ - (١٦٧٥) - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ أُخْتٍ لِرُبَيْعٍ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ» فَقَالَتْ أُمُّ الرُّبَيْعِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقُتْصُ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الرُّبَيْعِ، الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلُوا الدِّيَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ» [أحمد: ١٤٠٢٨، وسنن أبي داود: ٢٧١٣].

باب إثبات القصاص في الإنسان وما في معناها

قوله، (عن أنس) ﷺ: «أَنَّ أُمَّ أُخْتٍ لِرُبَيْعٍ أُمَّ حَارِثَةَ جَرَحَتْ إِنْسَانًا، فَأَخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقِصَاصُ، الْقِصَاصُ» فَقَالَتْ أُمُّ الرُّبَيْعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْقُتْصُ مِنْ فُلَانَةٍ؟ وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أُمَّ الرُّبَيْعِ، الْقِصَاصُ كِتَابُ اللَّهِ» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ لَا يَقُتْصُ مِنْهَا أَبَدًا، قَالَ: فَمَا زَالَتْ حَتَّى قِيلُوا الدِّيَّةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ» هذه (١) رواية مسلم.

وحالقه البخاري في روايته فقال: (عن أنس بن مالك: أَنَّ عَمَتَهُ الرُّبَيْعَ كَسَرَتْ ثِيَابَ جَارِيَةٍ، وَطَبَخُوا لَهَا، لَعَنُوا فَأَبَوْا^(٢)، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا، لَا الْقِصَاصُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ نِيَّةُ رُبَيْعٍ، لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِأَحَقٍّ لَا تُكْسَرُ نِيَّتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ»، فَرْضِي الْقَوْمُ فَعَقُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ»^(٣)، هَكَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ^(٤).

(١) في (ج)، هذا.

(٢) قوله: فأبوا، مأخوذ من (ص) و(ه).

(٣) برقم: ٤٥٥٠.

محصّل لاختلاف في الروايتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم: أن الجارحة^(١) هي أخت الربيع. وفي رواية البخاري أنها الربيع نفسها. والثاني: أن في رواية مسلم أن الحالف لا تكسر تشديداً، هي أم الربيع بفتح الراء، وفي رواية بخاري أنه ليس بن لضر.

قال العلماء: «معروف في الروايات رواية لبخاري: وقد ذكرها من طريقه بصحيفة، كما ذكرنا عنه، وقوله رواه أصحاب كتب السنن».

قلت: إنهم قضين، فأما الربيع الجارحة في رواية لبخاري، وأخت لجارحة في رواية مسلم. فهي بضم لواء وفتح الياء وتشديد الياء، وأم أم الربيع الحالفة في رواية مسلم، فبفتح لواء وكسر ياء وتخفيف الياء.

وقوله ﷺ في الرواية الأولى «القصاص لقصاص» هما مصرونان، أي: أدوا القصاص وسلموا إلى مستحقه.

وقوله ﷺ: «كذب الله القصاص» أي: حكم كذب الله وجوب القصاص في السنن، وهو قوله ﴿وَلَيْسَ بِالْإِسْنِ﴾، (مسند: ١٥٠).

وأما قوله: (والله لا يقصّل منها) ميسر معناه ردّ حكم النبي ﷺ، بن المراد^(٢) به لوطه بن مستحق لقصاص أن يعفو. وإلى النبي ﷺ في الشفاعة ليهم في عفو، وربما حلفت ثقة بهم ألا يحثوا، أو ثقة بغضل الله ولطفه ألا يحثوا، بل يؤمّنهم العفو.

وأما قوله ﷺ: «إن من عبد الله من لو أقسم على الله لأبره» معناه: لا يحثه كرامته عليه.

وفي هذا الحديث فوائد: منه جوهر الخفيف فيما يطّقه الإنسان، ومنها جواز الشفاعة على من لا يخاف الفتنة بسك، وقد سبق بيان هذا مرات، ومنها استحباب العفو عن القصاص، ومنها استحباب الشفاعة في العفو، ومنها أن الشفاعة في القصاص وليّة إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه.

ومنها إثبات القصاص بين الزوجين^(٣) والمرأة، وفيه ثلاثة مدّح: أحدها: ملهبط عطاء والمحسن

(١) في نسخة واحدة: «والله لا يقصّل منها» هو المراد به لوطه بن مستحق.

(٢) في (ج): والمراد به: بل نمراد.

(٣) في (ج): الزوجين.

أنه لا قصاصَ بينهما في نفس ولا طرف، بل تتعين دية الجناية تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْثَى بِمَا كَفَرَتْ...﴾ [٢٩٧٨].

والمدعى الثاني: وهو مذهب جماهير ائمة من أصحابنا والتابعين فمن بعدهم: ثبوت القصاص بينهما في النفس وفيما دونها^(١) مما يقبل قصاصاً، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] إلى آخرها. وهذا وإن كان شرعاً لِمَنْ قَبْلُنَا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فثبت لخلاف إذا لم يرد شرعاً بتقريره وموافقه، فإن ورد كان شرعاً لك بلا خلاف، وقد ورد شرعاً^(٢) بتقريره في حديث أنس هذا: والله أعلم.

والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب انقصاص بين الرجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دونها.

ومدعى وجوب القصاص في نُسْر، وهو مجمع عليه إذ قلعها^(٣) كلها، وإن كسر بعضها ففيه وفي كسر سائر العظام خلاف مشهور لائمتنا، والأكثرون على أنه لا قصاص. والله أعلم.



(١) في (ج) - درميد.

(٢) في (خ)؛ هذا.

(٣) في (س)، أكلها.

٦ - [بَابُ مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ]

[٤٣٧٥] ٢٥ - (١٦٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ، الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالْقَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». [مسند أحمد ٣٦١]

[٤٣٧٥] رواه: ٢٤٣٧٦.

بَابُ مَا يُبَاحُ بِهِ دَمُ الْمُسْلِمِ

قوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ، الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَلِتَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» هكذا هو في النسخ: (الزَّانِي) من غير ياء بعد النون، وهي لغةٌ صحيحة قرئ بها في لسبع في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى﴾^(١) [الزهد: ٤٢٩، وغيره]، والأشهر في اللغة إبدال الهمزة في كل هذا.

وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المحض، وأمر دَرْجَتِهِ بِالْحَجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ، وهذا بإجماع المسلمين، وسبب إثباته ويؤكد شروطه في به^(٢) إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: «وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ» فالمراد به القصاص بشروطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة في قولهم: يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْمُتَمَيِّ، وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ، وَجَمْعُهُمْ لِعُلَمَاءٍ عَلَى خِلَافِهِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالثَّوَمِيُّ وَاللَيْثُ وَأَحْمَدُ.

وأما قوله ﷺ: «لِتَارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ودّة كانت^(٣)، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، قال الجمهور: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببدعة أو يغيّر أو غيرهما، وكذا المخارج، والله أعلم.

(١) قرأ يثبات به في الوقف والوصل، بن كثير ومقبوب، وقرأ أبانوف بحذف ياء في الوصل، ووقف.

(٢) باب حذو الزاني من ٦٢٥-٦٢٦ من هذا الجزء.

(٣) أي: (غ): كان.

[٤٣٧٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا بَنُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَفُلَهُ. [المجتري ٦٨٧٨] [وغيره ٤٣٧٥].

[٤٣٧٧] ٢٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَحُمَيْدُ بْنُ لَمْثِي - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْقَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، لَا يَجْلُ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا ثَلَاثَةً تَقَرَّ: التَّارِكُ الْإِسْلَامَ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ - أَوْ: الْجَمَاعَةِ، شَكَّ فِيهِ أَحْمَدُ - وَالثَّيْبُ الرَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ».

قَالَ الْأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنِي عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٢٥٩٧٥].

[٤٣٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ لُؤْكَسٍ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ». [الشعر ٤٣٧٧].

واعلم أن هذا عدمٌ يُخَصُّ منه المصائلُ ومحرم، ليباح قتله في المدفع، وقد يجذب عن هذا بأنه دخل في المدارق للجماعة، أو يكون المراد لا يجوز تعمُّد قتله قصداً إلا في هؤلاء^(١) الثلاثة، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): هذه.

٧ - [باب بيان إثم من سنّ القتل]

[٤٣٧٩] ٢٧ - (١٦٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَبْهَا، لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ». [احمد: ٢٦٣٠، وعظم: ١٣٨٠].

[٤٣٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، فَكُلُّهُمْ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسَادِ. وَفِي حَلِيثٍ جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ: «لَأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ» ثُمَّ يَذْكُرُ: «أَوَّلَ». [سجزي: ٧٣٢١، له لمع: ٤٣٧٩].

باب بيان إثم من سن القتل

قوله ﷺ «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا، إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا»؛ لَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ (الْكِفْلُ) بكسر الكاف، النجس، والبغى، والنصيب، وقال للحليل هو الضغف^(١).

وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَدْعَى شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ وَذَرِ كُلِّ مَنْ اخْتَدَى فِي ذَلِكَ فَعَمِلَ^(٢) مِثْلَ عَمَلِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمِثْلُهُ مَنْ اسْتَدْعَى شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ كُلِّ مَنْ يَعْمَلُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهُوَ مَوْفُورٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. «مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً... وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً^(٣)، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - فَمَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مُطَاعِهِ^(٤)، وَلِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ - أَمَّا مَنْ دَخَلَ يَدْعُو إِلَى هَلَاكِ، وَمَنْ دَخَلَ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ^(٥)، وَاللَّهُ عَالِمُ

(١) «نعي»: (٣٧٣/٥)

(٢) في (الحسن): العمل.

(٣) أخرجه مسلم: ٦٨٠٠، وأحمد: ١٩٦٧٤ و ١٩٢٠٢ من حديث جرير بن عبد الله، وتقدمه من سنن أبي الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا يقسم من أجورهم شيء. ومن سنن أبي الإسلام سنة سيئة، فعمل بها بعده، كتب عليه مثل وزر من عمل بها، ولا يقسم من أجورهم شيء. ضعف نسلم.

(٤) أخرجه مسلم: ٤٨٩٩، وأحمد: ٢٢٣٣٩.

(٥) أخرجه مسلم: ٢٨٠٤، وأحمد: ٩١٦٠ من حديث أبي هريرة، وتقدمه من سنن أبي الإسلام سنة سيئة، فعمل بها بعده، كتب له مثل أجر من عمل بها، ولا يقسم من أجورهم شيء. ومن دَخَلَ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَمِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَثَمِهِمْ شَيْئًا، وَابْلَقَ لِمُسْلِمٍ

٨ - [باب المجازاة بالدماء في الآخرة،

وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة]

[٤٣٨١] ٢٨ - (١٦٧٨) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». [أحمد ٣٦٧٢ و ٤٣١٣، وصحاحي: ٦٥٣٣].

[٤٣٨٢] (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ تَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ: «يُقْضَى»، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «يُحْكَمُ بَيْنَ النَّاسِ». [أحمد ٤٣١١، وصحاح ٤٣٨١].

باب المجازاة بالدماء في الآخرة،

وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

قوله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» فيه تعليلٌ لأمر الدماء، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أمرها وكثير^(١) خطرها، وليس هذا الحديث معانفاً لحديث مشهور في «السنن»: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ»^(٢) لأن هذا الحديث الثاني فيما بين لعبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب فهو فيما بين العبد، والله أعلم.



(١) في (خ): ولبس.

(٢) أخرجه أبو داود: ٨٦٤، وصحاحي: ٤١٥، وشمس: ٤٦٧، وابن ماجه: ١٤٢٥، وأحمد: ٩٤٩٤ من حديث أبي هريرة.

حريرة: قوله، وهو حديث صحيح.

٩ - [باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

[٤٣٨٢] ٢٩ - (١٦٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ - وَثَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ - شَهْرٌ مُضَرٌ - الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».....

باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ - شَهْرٌ مُضَرٌ - الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».

أما (ذو القعدة) ففتح القاف، (وذو الحجة) بكسر الهمزة، ههنا اللفظة المشهورة، ويجوز في لغة قليلة كسر^(١) القاف وفتح الحاء.

وقد أجمع المفسرون على أَنَّ الأشهر الحرم الأربعة هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عددها، ففالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: بقائه: لمُحَرَّم ورجب وذو القعدة وذو الحجة، ليكون الأربعة من ستة واحدة، وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العمدة: هي ذو القعدة وذو الحجة والمُحَرَّم ورجب، فثلاثة سرَّو حد فرد، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعانة يطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: «وَرَجَبٌ مُضَرٌ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ» فإنه قدَّه هذه التقييد بلغة في إيضاحه، وإزالة لبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مُضَر وبني^(٢) ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مُضَر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف لأن، وهو الذي بين جُمَادَى وَشَعْبَانَ، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا

(١) في (ع): كسر

(٢) في (هـ) و(هـ): بين

ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلَدُ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ:

أَصْدَقَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَضَرٍّ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُعَظِّمُونَهُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّ الْحَرْبَ كَانَتْ تُسَمَّى رَجَبًا وَسَعْدًا لِرَجَّتَيْنِ، وَقِيلَ: كَانَتْ تُسَمَّى جُمَادَى وَرَجَبًا جُمَادَيْنِ، وَتُسَمَّى شَعْبَانَ رَجَبًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ لِرِمَاحٍ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ» فَقَدْ أَعْلَمَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ فِي الْجَدِيدَةِ يَتَمَسَّكُونَ بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ فِي تَحْرِيمِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ يُثَقُّ عَلَيْهِمْ تَأْخِيرُ الْقَتْلِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مُتَوَالِيَةٍ، فَكَانُوا إِذَا احْتَاجُوا إِلَى قِتَالِ آخَرٍ نَحَرُوا نَحْرَهُمْ لِحَرَمِ بَلَدٍ الشَّهْرِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَهُوَ صَفَرٌ، ثُمَّ يُنْخَرُونَ فِي السَّنَةِ لِأُخْرَى إِلَى شَهْرِ آخَرَ، وَهَكَذَا يَفْعَلُونَ فِي سِتَّةِ بَعْدَ سِتَّةٍ حَتَّى اخْتَلَفَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ، فَصَادَفَتْ حِجَّةُ النَّبِيِّ ﷺ تَحْرِيمَهُمْ، وَفَدَّ طَبَقٌ^(١) لَشَرْعٍ، وَكَانُوا فِي ثَلَاثِ السَّنَةِ قَدْ حَرَّمُوا ذَا الْحِجَّةَ بِمُوافقةِ الْحِسَابِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ لَاسْتِدَارَةَ صَادَفَتْ مَحْكَمَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ.

وَقَالَ أَبُو عِيْنٍ: كَانُوا يَنْشُرُونَ أَيَّ: يُؤْخَرُونَ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ أَلَّفَ تَعَالَى عَلَيْهِ: ﴿وَلَقَدْ أَلَيْنَا لِيَوْمِ يَكُونُ الْأَكْفَرُ﴾^(٢)، وَرَبَّمَا احْتَاجُوا إِلَى الْحَرْبِ فِي الْحَرَمِ فَيُؤْخَرُونَ تَحْرِيمَهُ إِلَى صَفَرٍ، ثُمَّ يُؤْخَرُونَ صَفَرَ فِي سَنَةٍ أُخْرَى، فَصَادَفَتْ ثَلَاثَ لِسَنَةِ رَجُوعِ الْحَرَمِ إِلَى مَوْضِعِهِ^(٣).

وَذَكَرَ الْقَاضِي^(٤) أَوْجَهًا^(٥) أُخْرَى فِي بَيَانِ مَعْنَى هَذَا لِحَدِيثٍ، لَيْسَتْ بِوَاضِحَةٍ وَيُسْتَكْرَهُ بِعَظَمَتِهَا.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ^(٦) بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ... إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي (ص): تَصَدَّقَ.

(٢) «تَقْرِيبُ الْحَدِيثِ»: (١٥٨/٢) (دَوْر).

(٣) فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلُومِ»: (٤٨٠/٥) وَمُتَوَاتِرَةً.

(٤) فِي (ص): وَجْهًا.

(٥) فِي (ص): وَجْهًا وَتَسْتَفْهِنَا عَنْ الصَّحِيحِ بِاسْمِهِ: (سَبْعِينَ).

«أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُنْنَا: بَنَى يَدَ رَسُولِ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ - حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَتَسْتَلْقُونَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّاراً - أَوْ: ضَلَالاً - يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَّا يُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يُبْلَغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»

قَالَ بَنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: «وَرَجَبٌ مُضَرٌّ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: «فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي».

ر. ا. د. د. د. [٤٤٥] [٤٤٦] [٤٤٧] [٤٤٨] [٤٤٩] [٤٥٠] [٤٥١] [٤٥٢] [٤٥٣] [٤٥٤] [٤٥٥] [٤٥٦] [٤٥٧] [٤٥٨] [٤٥٩] [٤٦٠] [٤٦١] [٤٦٢] [٤٦٣] [٤٦٤] [٤٦٥] [٤٦٦] [٤٦٧] [٤٦٨] [٤٦٩] [٤٧٠] [٤٧١] [٤٧٢] [٤٧٣] [٤٧٤] [٤٧٥] [٤٧٦] [٤٧٧] [٤٧٨] [٤٧٩] [٤٨٠] [٤٨١] [٤٨٢] [٤٨٣] [٤٨٤] [٤٨٥] [٤٨٦] [٤٨٧] [٤٨٨] [٤٨٩] [٤٩٠] [٤٩١] [٤٩٢] [٤٩٣] [٤٩٤] [٤٩٥] [٤٩٦] [٤٩٧] [٤٩٨] [٤٩٩] [٥٠٠]

هذا السؤال والسكوت والتفسير، أرذبه لتقرير والتحريم والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر واليوم.

وقوله: (الله ورسوله أعلم) هذا من حسن أدبهم، وأنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإختيار كما يعرفون.

قوله ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، الْمُرَادُ بِهَذَا كُلُّهُ بَيِّنٌ تَوْكِيدٌ غَلِظٌ لِحَرَمِ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْ ذَلِكَ.

قوله ﷺ: «فَلَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي ضَلَالاً»^(١) يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، هَذَا الْحَدِيثُ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٢)، وَذَكَرُونا بَيِّنَ إِعْرَاضِهِ، وَأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ يَقُولُ بِالتَّكْفِيرِ بِالْمَعْصِيَةِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهِ كَفَرُوا لِنَعْمٍ، أَوْ هُوَ مَعْمُولٌ عَلَى مَنْ اسْتَحْسَنَ قَتْلَ الْمُسْلِمِينَ بِلا شُبْهَةٍ.

قوله ﷺ: «(لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ)» فِيهِ وَجُوبُ تَبْلِيغِ لَعْنِهِ، وَهُوَ مَرْضَى كَمَا بَيَّنَّا، فَيَحْتَاجُ تَبْلِيغَهُ بِحَيْثُ يَتَشَرُّ

قوله ﷺ: «فَلَعَلَّ بَعْضٌ مَن يُبْلَغُهُ يَكُونُ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَن سَمِعَهُ» حَتَّى يَكُونَ بِهَ الْعِلْمُ لِحُجُوزِ رِوَايَةِ الْفَضْلَاءِ وَغَيْرِهِمْ عَنِ الشَّيْخِ الَّذِي لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ وَلَا فَهْمَ وَلَا حَبِطَ مَا يُحَدِّثُ بِهِ.

(١) فِي (لَعْنَةٍ) وَتَسْتَحْسَنُ فِي الصَّحِيحِ حَسَمٌ؟ كَلَامًا أَوْ ضَلَالًا

(٢) (١٢١/١) وَدِ بَعْدَ.

(٣) فِي (رَج) بِعَضَمٍ

[٤٣٨٤] ٣٠ - (١٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عِيْنٍ الْجَهْضِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِلَيْنَا بِخَطَمِهِ، فَقَالَ: «اتْلُزُّوْنَ أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ سِوَى اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، لَنُيْلِغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ». [احمد ٢٠٣٨٧، مسند ٦٧].

قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَتِيبَتَيْنِ أَمْلَحَتِي فَلْيَحْتَمِهِنَّ، وَإِلَى جُرْنَعَةٍ مِنْ لَحْمٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَهُمَا.

[٤٣٨٥] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ، قَالَ: «وَرَجُلٌ أَخَذَ بِرِجْلِهِ - أَوْ قَالَ: بِخَطَمِهِ - فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

[نظر ٤٣٨٤]

[٤٣٨٦] ٣١ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ تَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ جَرَّاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ غَيْدُ الْمَدِينَةِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ سَنَادٍ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَسَمِيَ الرَّجُلَ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

قوله: (قعد على بعيره، وأخذ إنساناً بخطامه) إنما أخذ بخطامه، ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه، والتهويش على راحته، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع هاتين من منبر وغيره، وسورة خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان المبلغ في سماعه الناس ورويتهم

إلى ٥٥٠ ووقع كلامه في نفوسهم.

النحر، فقال: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ: «غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَذْكُرُ: «وَأَعْرَاضَكُمْ» وَلَا يَذْكُرُ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ، وَمَا بَعْدَهُ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «كَحْرَمَتِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ». [أحمد ٢٠١٠٧ و٢٠١٩٨، والبخاري ٧٠٧٨ و١٧٠١]

قوله: (ثم انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما، وإلى جُرْزَعَةٍ من الغنم فقسّمها بيتنا) (نكفأ) بهمن آخره، أي: انقلب، (الأمْلَحُ) هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثر.

وقوله: (جُرْزَعَةٍ) بضم الجيم وفتح الزاي، ورواه بعضهم: (جُرْزَعَةٍ) بفتح الجيم وكسر الزاي، وكلاهما صحيح، ولأول هو المشهور في رويات^(١) لمحدثين، وهو الذي ضبطه جوهري^(٢) وغيره من أهل اللغة، وهي القطعة من الغنم، تصغير جُرْزَعَةٍ، بكسر الجيم، وهي القليل من الشيء، يقال: خَرَجَ له من ماله، أي: قطع، وبالنسبة ضبطه من درس في «المعجم» وقد - وهي القطعة من الغنم^(٣). وكأنها (نَجِيَّة) بمعنى (مشفوعة)، كضبيعة بمعنى مضمفوعة.

قال القاضي: قال لدارقطني: قوله: (ثم انكفأ...) إلى آخر الحديث، وقم من ابن عون فيد قين، وإنما روه بن سيرين عن أنس^(٤). فأدركه ابن عون هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

قال القاضي: وقد روى البخاري^(٥) هذا الحديث عن ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، ففعله تركه عمداً، وقد روه أيوب وقرّة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يذكروا فيه هذه الزيادة.

قال القاضي: ولا شبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عبد الأضحى، فوهم فيها لروى فذكرهم مضمومة إلى^(٦) خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم

(١) في (ص) و(هـ): رواية.

(٢) في «الصحاح»: (جرع).

(٣) المعجم للغة: (١/ ١٨٧).

(٤) في لسانه وفتح: ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٥) برقم: ٢٧.

(٦) في (ع): في.

هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام، عن ابن سيرين، عن أنس أن النبي ﷺ صلى، ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يُعيد، ثم قال في آخر الحديث: فالكفا رسول الله ﷺ إلى كبشين أملحين فذبحهما، فقدم النسي إلى غنيمة فترزعوها^(١). فهذا هو الصحيح، وهو رافع للإشكال^(٢).



(١) مسلم: ٥٠٧٩

(٢) إكمال التعليق: (٥/٤٨٤)

١٠ - [باب صحة الإقرار بالقتل، وتمكين ولي القتل من القصاص،

واستحباب طلب العفو منه]

[٤٣٨٧] ٣٢ - (١٦٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغَنَيرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ سِمْدِ بْنِ حَرْبٍ أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَائِلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: إِنِّي لَقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنِشْعَةٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟» - فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْرِفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ - قَالَ: نَعَمْ قَتَلْتُهُ، قَالَ: «كَيْفَ قَتَلْتَهُ؟» قَالَ كُنْتُ أَنَا وَهُوَ تَحْبِطُ مِنْ شَجَرَةٍ، فَسَبَّيْتُ فَأَغْصَنِي، فَضْرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِهِ، فَقَتَلْتُهُ،

باب صحة الإقرار بالقتل. وتمكين ولي القتل من القصاص.

واستحباب طلب العفو منه

فأوله. (الحاء رجلٌ يقود آخر بِنِشْعَةٍ، فقال يا رسول الله، هذا قتل أخى، فقال رسول الله ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟» - فقال إنه لو لم يعرف أقمت عليه البيعة - قال نعم قتلته، قال: «كيف قتلته؟» قال كنت أنا وهو تَحْبِطُ من شجرة، فسبني فأغصني، فضربته بالفأس على قرنيه، فقتلته).

أد (النشعة) فينون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين مهملة، وهي حبس من جنود مَصْفُورَةٍ، و(قرنه) جانب رأسه.

وفوه: (تختبط) أي: نجمع لخطه وهو ورق الشمر^(١)، بأن يضرب الشجر بالعصي^(٢)، فيسقط ورقه فيجمعه عنفاً^(٣).

وفي هذا الحديث الإعلال على الجثة ورثطه وإحضارهم إلى ولي الأمر وفوه سؤل الملقى عليه عن جواب الدعوى، فلعله يُفَرَّ فيستغني الملقى ولقاصي من الأعجب في إحضار لشهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم يقين، وبالبيعة حكم بالظن.

(١) في (ص): أشمو.

(٢) في (ص): ر(ه): بالعص.

(٣) في (خ): علفه.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُؤَدِّيه عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلَّا كِسَائِي وَفَأَسِي، قَالَ: «فَتَرَى قَوْمَكَ يَطْفَرُونَكَ؟» قَالَ: أَلَا أَهْوَدُ عَلَى قَوْمِي مِنْ ذَلِكَ، فَرَمَى إِلَيْهِ بِسَنْعَتِهِ، وَقَالَ: «دُونَكَ صَاحِبُكَ». فَاَنْطَلَقَ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» فَرَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنْتَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَنَهُ قَالَ: بَلَى - قَالَ: «فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ» قَالَ: فَرَمَى بِسَنْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

وفيه سؤال المحاكم وغيره الولي العفو^(١) عن المجاني. وفيه جواز ائتمار بعد بلوغ الأمر إلى المحاكم. وفيه جواز أخذ الدية في قتل العمد، لقوله ﷺ في تمام الحديث: «هل لك من شيء تؤدِّيه عن نفسك» وفيه قبول الإفراج بقتل العمد.

قوله: (فانطلق به الرجل، فلما ولَّى قال رسول الله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» فَرَجَعَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَّغَنِي أَنْتَ قُلْتَ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ»، وَأَخَذْتُهُ بِأَمْرِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا تُرِيدُ أَنْ يَبُوءَ بِإِثْمِكَ وَإِثْمَ صَاحِبِكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ - لَعَنَهُ قَالَ: بَلَى - قَالَ: «فَإِنْ ذَاكَ كَذَلِكَ» قَالَ: فَرَمَى بِسَنْعَتِهِ وَخَلَّى سَبِيلَهُ).

وفي الرواية الأخرى: (أَنَّهُ انْطَلَقَ بِهِ فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي الدَّارِ»).

أما قوله ﷺ: «إِنْ قَتَلَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ» قال صحيح في تأويله. أَنَّهُ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا فَضْلَ وَلَا مِثْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّهُ سَوَوْنِي حَقَّهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَفَّ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ الْفَضْلُ وَالْبَيْتَةُ وَخَزِيرُ ثَوَابِ الْآخِرَةِ، وَجَمِيلُ الشَّاءِ فِي الدُّنْيَا. وَفِيهِ: فَهُوَ مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ قَاتِلٌ، وَإِنْ خْتَلَفَ فِي التَّعْزِيمِ وَالْإِلَاحَةِ، لَكُنَّهِمَا سَوِيًّا فِي طَعْنِهِمَا الْغَضَبَ وَمَتَابَعَةِ الْهَوَى، لَا سِيمَا وَعَدَ طَبِّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ الْعَفْوُ.

وأما قال النبي ﷺ: مَا قَامَ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ صَادِقٌ فِيهِ - لِإِبْهَامِ الْمَقْصُودِ^(٢) صحيح، وهو أَنَّ الْوَلِيَّ رِمَا حَافِئَ عَفْوٍ، وَالْعَفْوُ مَصْصَحَةٌ لِلْوَلِيِّ وَالْمَقْتُولِ فِي دِينِهِمَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «يَبُوءُ بِإِثْمِكَ وَإِثْمِ صَاحِبِكَ»، وَفِيهِ مَصْصَحَةٌ لِلْجَانِي وَهُوَ إِتْقَانُهُ مِنَ الْقَتْلِ، فَلَمَّا كَانَ الْعَفْوُ مَصْصَحَةً تَوْصِلُ إِلَيْهِ بِالْتَّعْرِضِ: وَقَدْ قَالَ الصَّبَّارِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ: يَسْتَحَبُّ لِلْمَفْتِي إِذَا رَأَى مَصْصَحَةً فِي التَّعْرِضِ

(١) فِي (ص) وَ(هـ): عَنْ الْعَفْوِ.

(٢) فِي (خ): وَفِيهِ لِبْهَامِ الْمَقْصُودِ.

[٤٣٨٨] ٣٣ - (٠٠٠) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ : حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ ، عَنْ عَتَمَةَ بْنِ وَائِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قُتِلَ رَجُلًا ، فَأَقَادَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ مِنْهُ ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ وَفِي عُنُقِهِ لِسْعَةٌ يَجْرُهَا ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ :

للمستفتي أَنْ يُعْرِضَ تَعْرِيفًا يَحْضُرُ بِهِ لِمَقْصُودِهِ ، مَعَ أَنَّهُ ^(١) صَادِقٌ فِيهِ ، قَالُوا ، وَمَثَلُهُ أَنْ يَسْأَلَهُ إِبْنَانُ عَنْ لِقَاتِنِ هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ ، وَيُظْهِرُ لِلْمَقْنِي بِقَرِينَةٍ أَنَّهُ إِنْ أَفْتَى أَنَّ لَهُ تَوْبَةً تَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ ، وَهِيَ ^(٢) أَنْ الصَّائِلُ يَسْتَهْوِي النِّقْلَ ، لِكُونِهِ يَجِدُ بَعْدَ ذَلِكَ مَخْرَجًا ، فَيَقُولُ لِمَقْنِي وَالْحَالَةَ هَذِهِ : صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَوْبَةَ لِقَاتِلٍ ^(٣) ، فَهُوَ صَادِقٌ فِي أَنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْنِي لَا يَحْتَقِدُ ذَلِكَ وَلَا يُوَافِقُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، لَكِنَّ السَّائِلَ إِنَّمَا يَفْتَهُمْ مِنْهُ مُوَافَقَةً ^(٤) ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَيَكُونُ سَبَبًا لَزَجْرِهِ ، وَهَكَذَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، كَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ الْغِيبةِ فِي الصَّوْمِ هَلْ يَفْطُرُ بِهَا ، فَيَقُولُ : جَاءَ فِي الْحَالِيَةِ : «الْغِيبةُ تُلْطَرُ الصَّائِمَ» ^(٥) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ فِي هَذَيْنِ ، فَكَيْفَ نَصَحَ إِبْنُهُمَا ، مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ لِيَقْتُلَهُ بِأَمْرِ نَبِيِّ ﷺ ، بَلِ الْمُرَادُ غَيْرُهُمَا ، وَهُوَ إِذَا اتَّفَقَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فِي الْقِتَالَةِ لِمَحْرَمَةٍ ، كَالْقِتَالِ عَصِيَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَلِقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ . وَلِإِذَا بِهِ التَّعْرِيفُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَسَبَبُ قَوْلِهِ مَا قَدْ قَدَّمْنَاهُ ، لِكُونَ لَوْلِي يَفْتَهُ مِنْهُ دُخُولُهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَلِهَذَا تَرَكْتُ قَتْلَهُ ، فَحَصَلَ الْمَقْصُودُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : «أَمَّا تَرِيدُ أَنْ يَبْرَأَ بِرَأْسِكَ وَإِنْ صَدَّحْتُ؟» فَقِيلَ : مَعْنَاهُ يَتَحَمَّلُ إِنْ لَمْ لِمَقْتُولٍ بِإِتْلَافِهِ مَهْجَتَهُ ، وَإِنْ لَوْلِي لِكُونِهِ فَجَعَهُ ^(٦) فِي أَخِيهِ ، وَيَكُونُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيْهِ ﷺ بِذَلِكَ فِي هَذَا الرَّجُلِ حَاصَةً ،

(١) فِي (ج) : أَنْ .

(٢) قِيلَ فِي (ج) : رَأَى .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : ٧٥٤٤ .

(٤) فِي (ص) وَ(هـ) : مَوَافَقَتِهِ .

(٥) ذَكَرَهُ السَّيوطِيُّ فِي «الذَّلَالِ الْمَصْدُوعَةِ» : (٢/ ٩٠) وَقَدْ نَسِيَ بَيَانَهُ .

(٦) فِي (ج) : فَجَعَهُ .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ فَأَتَى رَجُلُ الرَّجُلِ، فَقَالَ لَهُ مَقَاتِلَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَلَّى عَنْهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمٍ: قَدْ كُتِبَ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، فَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُ، فَأَبَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعْنَاهُ يَكُونُ عَمُوكَ عَنْهُ سَبِيحًا لِسُقُوطِ إِثْمِكَ وَإِثْمِ أَخِيكَ الْمَقْتُولِ، وَالْمَرَادُ إِثْمَهُمَا السَّابِقَ بِمَعَاصِي لِهَذَا مَتَقَدِّمَةً، لَا تُعْلَى لَهَا بِهِ. لِقَاتِلٍ، فَيَكُونُ مَعْنَى «بِئْسَ» يُسْقِطُ، وَاطْلُقَ هَذَا السَّقْطُ عَلَيْهِ مَجْزُؤًا

قَالَ الْقَاضِي: وَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ قَتْلَ الْقَصَاصِ لَا يُكَفِّرُ ذَنْبَ الْقَاتِلِ بِالْكَلِيَّةِ، وَإِنْ كَفَّرَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ الْآخِرِ: «فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»^(١)، وَيَبْقَى حَتَّى الْمَقْتُولُ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ



(١) أخرجه البيهقي: ٤٨٩٤، ومسلم: ٤٤٦١ من حديث عباد بن الصامت - رضي الله عنه -

(٢) «إكتمان المعصية» (٤٨٨/٥)

١١ - [باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ

وشبهه العمد على عاقلة الجاني]

[٤٣٨٩] ٣٤ - (١٦٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِعُرَّةٍ: عَيْدٍ أَوْ أُمَةٍ. أحمد ٧٢١٧، وصححه [١٩١١].

باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ

وشبهه العمد على عاقلة الجاني

قوله (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَيْلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُرَّةٍ عَيْدٍ أَوْ أُمَةٍ) وفي رواية: (أَنَّهَا خَضِرَتْهَا بِعَمُودٍ فَسَطِطَ وَهِيَ حُبْلَى فَفَقَلَتْهَا).

أما قوله: (بِعُرَّةٍ) فمضطكده على شيوفا في الحديث والعقبة: (بِعُرَّةٍ) بالتشوين، وهكذا قيسه جماعة من العلماء في كتبهم وفي مصنفاتهم في هذا وشروحه^(١).

وقال القاضي عياض: 'لرواية فيه (عُرَّة) بالتشوين، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقرب^(٢). وذكر صاحب 'المطالع' وجهين، ثم قال: الصواب رواية التشوين^(٣).

قلت: وما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في 'الصحيح' في كتاب الديت، في باب دية جنين امرأة عن امرأة من شعبة، قال: قضى النبي ﷺ بالعُرَّة، عبيد أو أمة^(٤). وقد فسر (العُرَّة) في الحديث بـ (عبد أو أمة).

قال العلامة: و(أَوْ) هنا للتخييم لا للتشكك.

والمراد بالعُرَّة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما، قال الجوهري: كأنه عبر بالعُرَّة عن الجسم

(١) في (س) و(هـ). وفي شروحه.

(٢) [إسناده المصنف: (٤٨٩/٥)].

(٣) «مطالع الأنوار» - (١٣٧/٥).

(٤) البخاري ٦٩١٥.

كله^(١)، كما قالوا. أعتق رقبة، وأصل الغرة بهضم هي الوجه، ولهذا قال أبو عمرو: اسمها بالغرة الأبيض منها خاصة، قال: ولا يجزئ لاسود، قال: وبولا أن رسول الله ﷺ أورد بالغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة لما ذكرها، ولاقتصر على قوله: عبد أو أمه، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء أنه تجزئ فيها الأبيض والسود، ولا تتعين البيضاء، وإنما لمعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب.

قال أهل اللغة: لغرة عند العرب أنفس الشيء، وأطقت هن على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم.

وأما ما جاء في بعض الرويات في غير «المصحح»، (نقرة: عبد أو أمة أو غرس أو بغل)^(٢)، فغربة باطمة، وقد أخذ بها بعض السلف، وحكي عن طروس وعطاء ومجاهد أنها: (عبد أو أمة أو غرس) وقد داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزئ.

واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى، قال العمدة: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يخفى فيكثر فيه المزغ، فضبطه لشرع بضبط يقصع المزغ، وسواء كان خلقه كاملاً الأعضاء أم ناقصها، أو كان مضطراً تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك العدة بالإجماع.

ثم لغرة تكون لورثة الجنين على مورثهم لشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نصيب، لأن بعضه حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عدنا، وهل يورث؟ فيه قولان؛ أصحهما: يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجاهليين.

وحكى القاضي عن بعض العلماء أن الجنين كعضو من أعضاء الأم، فتكون دية له خاصة^(٣).

وعلم أن المراد بهذا أنه إذا انفصل الجنين ميتاً، أما إذا انفصل حياً ثم مات فيجث فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مئة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كنه العمد والخطأ، ومتى وجبت لغرة فهي على العاقلة لا على الجناني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة

(١) المصحح: (عور).

(٢) أخرجه أبو داود: ٥٧٩.

(٣) الإجماع المصنف: ٤٨٩/٥.

[٤٣٩٠] ٣٥ - (* * *) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَبْنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لُحْيَانَ، سَقَطَ مَيْتًا، بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْبَغْرَةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى لِنَبِيِّ ﷺ بِأَنَّ مِيرَاثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا [أحمد، ١٠٩٥٣، مسند، ٦٩١٩]

[٤٣٩١] ٣٦ - (* * *) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْمَدَاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الْمُتَجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قُتِلَتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ، فَرَمَتْ إحداهما لِأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَأَخْتَضَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ بَيْتَ جَنِينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِبَيْتِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَوَرَثَتِهَا وَلَكَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ.

وسائر الكوفيين رحمهم الله، وقال مدلت ولبصريون: تجب على الجاني قال الشافعي وأخرون: يلزم الجاني الكفارة. وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو ملهت ذلك وأي حقيقته، والله أعلم قوله: (قصى رسول الله ﷺ في جبن امرأة من بني لحيان، سقط ميتًا، بغرة عبد أو أمّة، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت، فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها).

قال العلماء: هذا الكلام قد يؤول خلاف مرده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المجنونة عيبها، أم الجنين لا الجنينة، وقد صرح به في الحديث بعده قوله: (فقتلتها وما في بطنها)، فيكون المراد قوله: التي قضى عليها بالغرة، أي: التي قضى لها بالغرة فعبر به: عيبها، عن: لها وأما قوله: (والعقل على عصبتها)، فالمراد عصبه انتقلت، أي: على عصبه انتقلت.

قوله: (فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ ببيت المرأة على عاقلتها). وفي الرواية الأخرى: (أنها ضربتها بعمود فسقط) هذا (١) محمول على حجر صغير،

(١) في (نسخ)، «مقتله» وقرأ في التبراهيمية الآية

(٢) في (نسخ)، «وعمود حقيقته» بدل «هذا»

فَقَالَ حَمَلُ بِنِ النَّابِغَةِ الْهَذَلِيَّةِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَعْرَمْتُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ؟ فِيمَثِلُ ذَلِكَ يُظَلُّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ» مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الَّذِي سَجَعَ، لِأَحَدٍ: ١٠٩٦٦، ولِبُخَارِيِّ: ١٩١٠ مختصراً.

وعمود صغير لا يقصد به القتل غالباً، فيكون شبه عميد، تجب فيه الدية على لعاقلة، ولا يجب فيه قصاص ولا دية على المجاني، وهذا مذهب لشارعي والجماهير.

قوله: (فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله، كيف أعرمت من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل؟ فمثل ذلك يُظَلُّ). فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سجعه الذي سجع).

أما قوله: (حمل بن النابغة) فتسبه^(١) إلى جده، وهو حمل بن مالك بن النابغة، و(حمل) بفتح الحاء المهملة والميم.

وأما قوله: (فمثل ذلك بضم^(٢)) غروي في «المصححين» وغيرهما برجهين: أحدهما: (يُظَلُّ) بضم الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه: يهدر ويغنى ولا يُضَمَّن، والثاني: (يُظَلُّ) بفتح الياء الموحدة وتخفيف اللام، على أنه فعل ماضٍ من الظلاد، وهو بمعنى المنغى أيضاً، وأكثر نسخ بلاد بالمشناة، ونقل القاضي^(٣) أن جمهور الرواة في الصحيح مسلم ضبطوه بالموحدة. قال أهل اللغة: يقد: ظُلَّ دمه، بصم لده، وأصل: أي: أهدر، وأعطاه الحاكم وظنه. أهدرته، وجوز بعضهم: ظُلَّ دمه، بفتح الظاء في اللازم^(٤)، وأبداها الأكثرون.

وأما قوله ﷺ: «(إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سجعه). وفي الرواية الأخرى: «أسجعه كسجع الأعرب»، فقال العلماء: إنما ذم سجعه لوجهين: أحدهما: أنه عارض به حكم الشرح ورام بطلاله. والثاني: أنه تكلفه في مخاطبته. وهذا لوجهين من السجع مذمومان.

(١) رفع يدها أي (خ) - وهو حمل.

(٢) في (خ): يكل.

(٣) في «إكسان لمعم»: (٤٩٢/٥).

(٤) في (خ): الموزوم.

[٤٣٩٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ لُؤْلُؤِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «فَلَيْتَ لَكَ امْرَأَتَيْنِ. وَسَاقِ الْحَدِيثِ بِقِصَّتِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ. وَوَرَّثَهَا وَلَدَهُ وَمَنْ مَعَهُمْ. وَقَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَعْقِلُ؟ وَلَمْ يَسْمَحْ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ. [الحمد ٧٧٠٣] أو بعد (٤٣٩١).

[٤٣٩٣] ٣٧- (١٦٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نُصَيْبَةَ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: «ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرْبَهَا يَحْمُودُ تُسْطِطُ وَهِيَ حُبْلَى فَفُتِلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لَحْيَتِيَّةٌ. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَّةَ الْمَقْتُولَةِ عَلَى غَضَبَةِ الْقَائِنَةِ، وَغَرَّةٍ لِمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ غَضَبَةِ الْقَائِنَةِ: أَنْتُمْ دِيَّةٌ مَنْ لَا أَكْنَ وَلَا شَرِبَ وَلَا اسْتَهَلَ؟ فَمَنْ ذَلِكَ يُطْلُ، فَقَدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟». قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ. [المر ١٤٣٩٥].

[٤٣٩٤] ٣٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ نُصَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَةً قُتِلَتْ ضَرْبَهَا يَحْمُودُ تُسْطِطُ، فَأَتَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَضَى عَلَى عَاقِلَتِهَا بِأَسْبَاقَةٍ. وَكَانَتْ حَامِلًا، لَمْ يَقْضَ فِي لَحْيَتَيْنِ بِغَرَّةٍ، فَقَالَ بَعْضُ غَضَبَتَيْهَا: أَفَدَى مَنْ لَا طَعِيمَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ؟ وَمَنْ ذَلِكَ يُطْلُ؟ قَالَ: فَقَالَ: «سَجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟». [المر ١٤٣٩٥].

[٤٣٩٥] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ

وأما السجعة الذي كان النبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث، فليس من هذا؛ لأنه لا يُعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا نُهي فيه، من هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من لتأويل قوله ﷺ: «كسجع الأعراب»، فأشار إلى أن بعض السجع هو المدموم، والله أعلم.

قوله: (أَلْ أَمْرَاتَيْنِ مِنْ هَذِلٍ). وفي رواية: (امْرَأَتَانِ مِنْ بَنِي لَحْيَانِ) المشهور كسر اللام في (الحيدان)، وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: (ضَرَبَتْ امْرَأَةً ضَرْبَهَا) قد أهل اللغة. كل واحدة من زوجتي لرجل صرة الأخرى، سميت بذلك لحصول التفسدة بينهما في عدة، وتضرر كل واحدة بالأخرى

مَهْلِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ وَمُفَضَّلٍ.

[أحمد: ١٨١٣٨]

[٤٣٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِسَنَدِهِمْ الْحَدِيثَ بِقِصَّةِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَأَسْقَطْتُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَيَّ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَضَى فِيهِ بِعُرْوَةٍ، وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلَادِ الْمَرْأَةِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: دِيَّةَ الْمَرْأَةِ. [أحمد: ١٨١٤٩].

[٤٣٩٧] ٣٩ - (١٦٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَالنَّفْطُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْيُسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ

قوله: (فجعل رسول الله ﷺ ديةً المقتولة على عصابة القاتلة) هذا دليلٌ لينا قاله الفقهاء، أنَّ ديةً لخطأ على العاقلة، وإنما تختص بعصاة لقاتل سوى أبنائه وآبائه.

قوله: (استشار عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس في إملاص المرأة) هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم: (وإملاص) بكسر الميم وتخفيف لام، وبصد مهملة، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة: وإملاص المرأة، بهجزة [مكسورة].

قال أهل اللغة: يقال: أَمْلَصْتُ (١) به، وَأَزَلْتُ به، وَأَمَهَيْتُ (٢) به، وَخَطَّأْتُ (٣) به، كُلُّهُ بِمَعْنَى، وَهُوَ إِذْ رَصَعْتَهُ قَبْلَ أَوْنِهِ، وَكُلُّ مَا زَلَّ مِنْ لَيْدٍ، فَقَدْ مَلَّصَ، بِفَتْحِ الميم وكسر لام، مَلَّصًا يَفْتَحُهَا (٤)، وَأَمْلَصَ أَيْضًا، لَغَتًا، وَأَمْلَصْتُهُ أَنْتَ، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَمِيدِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي «لَجَمْعِ بَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ» (٥)

(١) في نسخة من الصحيح مسلم: إملاص.

(٢) في (ع): ملصت.

(٣) كذلك في النسخ، وفي «تعليق»: (٢/ ٣٨٥)، و«إكمال» مسلم: (٥/ ٤٩٤): أسهل.

(٤) في (ص): (هـ): وَأَخْطَأْتُ، وينظر المصنف في «تعليق السديق».

(٥) في (ص): «يفتحها».

(٦) برقم: ٢٩١٦.

الْمَرْأَةُ، فَقَالَ الْمُغِيثَةُ بْنُ مُعْبَةَ^(١)، فَهَذَا النَّبِيُّ ﷺ قُضِيَ فِيهِ بِعُرَّةٍ: عَبْدُ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ: فَقَالَ
عُمَرُ: أَتَيْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ. [حدود ١٨٢١٣، والبحاري ٦٩٠٥

٦٩١٦، البحر ليس في أصله البخاري، المسور بن مخرمة] -

قَالَ: (إملاص) بالهمزة كما هو المعروف في اللغة، قال لُقَطِي: قد جاء: مُلِصَ الشيء^(١)، وإذا
أُفْلِتَ، فَوْنٌ أُرِيدَ بِهِ الْجَنِينُ صَحٌّ: بِإِلَاصٍ^(٢)، مِثْلُ لَوْمٍ لَزَامًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن لميسور بن شُرَيْمَةَ قَالَ اسْتَمَعَ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي بِلَاصِ الْمَرْأَةِ) هَذَا لِحَدِيثٍ مِمَّا سَتَدْرِكُهُ الدَّارِقُطْنِي عَلَى مَسْمٍ قَقْلًا: وَهَجْمٌ وَكَيْعٌ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ هِشَامٍ، فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ الْمُسَوْرَ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْمٌ
غَيْرَ حَدِيثٍ وَكَيْعٍ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَنْ خَالَفَهُ، وَهُوَ الصَّوْبُ^(٣)

هَذَا قَوْلُ الدَّارِقُطْنِي، وَإِنَّمَا رَوَاهُ^(٤) الْبُخَارِيُّ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيثَةِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ
عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ^(٥). وَلَا يَدُّ مِنْ ذِكْرِ الْمُسَوْرِ وَعُرْوَةٍ^(٦) لِيَتَّصِلَ الْحَدِيثُ، فَإِنَّ عُرْوَةَ لَمْ يُذَكِّرْ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



(١) في الإكمال المعلوم: (٤٩٤/٥): قد جاء إملاص الشيء وملص

(٢) في (نخ) ملاحظاً، والعبت من (ص) و(هـ)، وينظر إكمال المصنف

(٣) في الإكمال: حدثنا الشيخ: ص ٢١٩.

(٤) في (نص) (هـ): وفي، حدثنا: وإنما رواه

(٥) البخاري: ٦٩٠٥.

(٦) في (نخ) أو عروء.

وبحلاصة أنه لا بد من ذكر المسور ﷺ مع عروء كما فعل مسلم، أو من ذكر المغيرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع عروء كما فعل سجدي.

ليتصل الخطاب لأن عروء لم يذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٩ - [كتاب الحدود]

١ - [باب حد السرقة ونصابها]

[٤٣٩٨] ١ - (١٦٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَدَّجَهُ.

[٢٤١٧٨ - ٢٤١٧٩] [١٣٩٩]،

[٤٣٩٩] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. أَحْمَد ٢٥٣٠٤، وَبُخَارِي ٦٧٨٩.

كتاب الحدود

باب حد السرقة ونصابها

قال القاضي عياض رحمه الله: صدق الله تعالى الأول ما يجب انقطع على السارق، وله يجعل ذلك في غير لسوقية، كالاختلاس والانتهاك والغصب؛ لأن ذلك قبيح بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن ستر جاح هذا النوع بالاستعانة^(١) إلى ولاية الأمور، وتسهيل إقامة الحجة عليه، بخلاف سرقة، فإنه تندر إقامة البينة عليها، فعظم أمره، وشدت عقوبتها؛ ليكون المنع في الرجو عنها، وقد اجمع المسلمون على قطع السارق في الجسمة، وإن اختلفوا في فروع منه^(٢).

قوله: (عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع السارق في ربع دينار فصاعداً)، وفي رواية:

(١) في (ص): بالاستعانة.

(٢) (ت) (أكبر معلوم) (٤٩١/٥).

[٤٤٠٠] ٢- (٠٠٠) وحدثني أبو لظاهر وحرمة بن يحيى، وحدثني الوليد بن شجاع - وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرْمَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا بَنُو وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». [البخاري: ١٦٧٩٠، لوطي: ٤٣٩٩].

[٤٤٠١] ٣- (٠٠٠) وحدثني أبو القدير وهارون بن سبيد الأيلي وأحمد بن يحيى - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ وَأَحْمَدَ - قَالَ أَبُو الْقَدِيرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسْرِ، عَنْ عُمَرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَمَا قَوْفَهُ». [لوطي: ٤٣٩٩].

[٤٤٠٢] ٤- (٠٠٠) وحدثني بشر بن الحكم لعبد بن محمد، حدثني عبد العزيز بن محمد، عن يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن أبي بكر بن محمد، عن عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» [أحمد: ٢٤٥١٥، لوطي: ٤٣٩٩].

[٤٤٠٣] (٠٠٠) وحدثني إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى وإسحاق بن منصور، جميعاً عن أبي عبد الله العقدي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ وَلَدِ الْبُسَيْرِ بْنِ مَحْمُودٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهَادٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةُ. [أحمد: ٢٤٧٢٥، لوطي: ٤٣٩٩].

[٤٤٠٤] ٥- (١٦٨٥) وحدثني محمد بن عبد الله بن نمير: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّوَاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْوَجْنِ، حَافِقُ أَوْ ثُرْسٍ، وَكِلَاهُمَا ذُو ثَمَنِ. [البخاري: ١٦٧٩٢].

[٤٤٠٥] (٠٠٠) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ هِشَامٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ،

(قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»). وفي رواية: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَمَا قَوْفَهُ».

دِينَارٍ فَمَا قَوْفَهُ. وفي رواية: «لَمْ تُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَمَنِ الْوَجْنِ».

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّقَاسِيِّ . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أَسْمَةَ : وَهُوَ يُؤَمِّلُ ذُو
تَمَنٍّ ، [بخاري ١٧٩٧ .

[٤٤٠٦] ٦ - (١٦٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ سَرَقًا فِي بَجْرٍ فِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . [المعجم ٥٣١٠ ، والبخاري ١٧٩٥ .

[٤٤٠٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا
زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى ، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْزٍ : حَدَّثَنَا
أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُشَيْرٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) .
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّيِّعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
أَيُّوبَ السَّخْتَيَانِيِّ وَأَيُّوبَ بْنِ مُوسَى وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الدَّارِمِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَمُوسَى بْنُ
عَقْبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ (ح) . وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ
الْجُمَحِيِّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَسْمَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ ، كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ
عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ . وَبَعْضُهُمْ
قَالَ : ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ . [المعجم ٥٣٠٣ و ٥٣١٧ و ٥٣١٨ و ٦٢٥٣ ، والبخاري ١٧٩٧ و ١٦٧٩٨ .

[٤٤٠٨] ٧ - (١٦٨٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ،
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ ،
يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ» . [المعجم ١٧٤٣٦ ، المعجم ١٤١٠٩ .

ولم يروى عن عمرو بن عبد الله (قطع النبي ﷺ سارقاً في بَجْرٍ فِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ) .

وفي رواية أبي هريرة : (قال رسول الله ﷺ : «لعن الله السارق ، يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق
الحبل فتقطع يده») .

[٤٤٠٩] (١٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الدَّيْدِ وَاسْحَقُ بْنُ إِسْرَاهِيْمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَسْرَمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيْسَى بْنِ

قَدَالٍ أَهْلُ الظَّاهِرِ لَا يُشْتَرَطُ نَصَابٌ، بَلْ يَقْطَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَهَذَا ابْنُ بَنْتِ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَدَّثَهُ الْقَاضِي عِيْضٌ^(١) عَنْ أَحْمَدَ ابْنِ بَصْرِيٍّ وَالْخُورِجِ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، وَاحْتَجَّوا بِمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرُ وَالشَّارِكُ فَأَقْلَمُوهَا فَاذْلَمُوهَا﴾ [البقرة: ٢٨] وَلَمْ يَخْصُوا لَآيَةٍ.

وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْعَمَاءِ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي نَصَابٍ لِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَصَحِيحَةٍ، ثُمَّ يَخْتَلِفُوا فِي قَدْرِ النِّصَابِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: النِّصَابُ رِبْعٌ دِينَارٍ ذَهَباً، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رِبْعُ دِينَارٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةً دَرَاهِمٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا يَقْطَعُ فِي أَقَلِّ مِنْهُ، وَبِهَذَا قَالَ كَثِيرُونَ، أَوْ لَأَكْثَرُونَ، وَهَذَا قَوْلُ عَدْنَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْأَوْرَاقِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَاسْحَقُ بْنُ عَمْرِو بْنِ دَاوُدَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ فِي رَوَايَةٍ: تُقْطَعُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ أَحَدُهُمَا، وَلَا يَقْطَعُ قِيَمًا دُونَ ذَلِكَ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَشَّارٍ وَابْنُ شُبْرُمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: لَا تُقْطَعُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ ذَلِكَ.

وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّ النِّصَابَ أَرْبَعَةُ دَرَاهِمٍ وَهَذَا عُثْمَانُ بْنُ لُبَيْبٍ: أَنَّهُ دَرَاهِمٌ. وَعَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ دُرَيْمٍ: أَنَّهُ الثَّخْفِيُّ: أَنَّهُ أَرْبَعُونَ دَرَاهِمًا، أَوْ أَرْبَعَةُ دِينَارٍ^(٢).

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَمُوافَقُوهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ سُلَيْمٍ صَرَّحَ بِبَيَانِ النِّصَابِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ لَفْظِهِ، وَأَنَّهُ رِبْعُ دِينَارٍ، وَأَمَّا بَاقِي التَّقْدِيرَاتِ فَمُرَدَّةٌ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ مَخَالَفَتِهَا بِصَرِيحِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ: أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ سَارِقًا فِي مِجَنٍّ، قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. فَمَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ كَانَ رِبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا، وَهِيَ قَضِيَّةٌ عَمَّا لَا عَمُومَ لَهَا، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرِيحِ نَفْظِهِ ﷺ فِي تَحْدِيدِ النِّصَابِ لِهَذِهِ لِرَوَايَةِ الْمُحْتَمَلَةِ بِإِيجَابِ حَمْلِهَا عَلَى مُوَافَقَةِ لَفْظِهِ، وَكَذَلِكَ الرُّوَايَةُ الْأُخْرَى لَمْ تُقْطَعْ بِسَارِقٍ^(٣) فِي

(١) «إكمال المعلم»: (٤٩٩/٥).

(٢) المصدر السابق: (٤٩٩/٥).

(٣) في (ص) و(هـ): «السرقة».

يُؤْتَى، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِقَوْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: «إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً».

إسنادي ٢٦٧٨٣ أبريل ٢٤٤١٨.

أول من ثمن الميخن - محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بد من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره عليه السلام.
وأما ما يحتاج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في يمين قيمته عشرة دراهم^(١١). وفي رواية: خمسة^(١٢)، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو تعرفت، فكيف وهي مخالعة لصريح الأحاديث لصحيفة الصريحة في التقدير بربع دينار، مع أنه يمكن حسنها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السرقة، وليس في لغتها ما يدل على تقديره بذلك.

وأما رواية: «لعن الله السارق» يسرق البيضة والحبل فتقطع يده، فقال جماعة: المراد بها بيضة الحديد، وحبل السفينة، وكل واحد منهما يسوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضغفوه، فقالوا: بيضة الحديد، وحبل السفينة، لهما قيمة طهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل بلاغة الكلام تأباه؛ لأنه لا يلزم في العدة من حطرت يده في شيء له قدر، وإنما يدل من خاطرها فيما لا قدر له، فهو موضع نقب لا تكثير.

ولصواب أن المراد التنبيه على عظيم ما حيز - وهي يده - في مقابلة حقير^(١٣) من الثياب، وهو ربع دينار، فإنه يُشارِك البيضة والحبل في الحقرة، وأرد^(١٤) جنس البيض وجنس الحبل^(١٥)، وأنه^(١٦) إذا سرق البيضة قسم يُقطع جرّه ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها فُقطع، وكانت سرقة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به قد يسرق البيضة أو الحبل فيقطعه بعض لولاة سياسة. لا قطعاً جازماً شرعاً،

(١) أخرجه أبو داود ٤٣٨٧، والنسائي ٤٩٥٦.

(٢) أخرجه النسائي ٤٩٦١، ومداقني: ٣٤١٠ و٣٤٢٠، وسرر: ٧١٩٨، والطبري في ٥ لأرملة: ٢٥٥٢ و٢٤٣٨ عن ابن بكير مرفوعاً، وهو ضعيف.

وأخرجه سنن أبي شيبة: ٤٩١٢ و٤٩١٣ عن أنس عن أبي بكر الصديق عليه السلام مرفوعاً وقيل: هذا بصواب. وأخرجه ابن أبي شيبة: ٢٨٦٦٩ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) في (ش): حقنة.

(٤) في (ب) و(هـ): أو أرد.

(٥) في (ج): الحبل.

(٦) في (ص) و(ج): أو أنه.

وقيل: إن النبي ﷺ قال هذا عند نزول آية السرقة مجملة من غير بيان نصاب، فقال له علي ظهير للفظ، والله أعلم.

قوله: (ثم المجر، حَجَفَةٌ أو ثَرَمٌ، وكلاهما ذو ثمن) (المجن) بكسر الميم وفتح الجيم، وهو اسم لكل ما يُسْتَجَنُّ به، أي: يستتر. و(الحَجَفَةُ) بحاء مهملة ثم جيم مفتوحتين، هي الذَّرَقَةُ^(١)، وهي معروفة.

وقوله: (حَجَفَةٌ أو ثَرَمٌ) همد مجروران بقول من (المجن).

وقوله: (وكلاهما ذو ثمن) إشارة إلى أن القَصْعَ لا يكون فيما قل^(٢)، بل يختص بما له ثمن ظهري، وهو ربح دينار، كما صرح به في الروايات.

قوله ﷺ: «لعن الله السارق» هذا دليل لحراز لعن^(٣) غير المعين من العصاة؛ لأنه لعن للجنس^(٤) لا لمعين، ولعن للجنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]؛ وأما المعين فلا يجوز لعنه.

قال القاضي: وأجر بعضهم لعن المعين ما سم يحسن، فإذا حُدِّث لم يحسن لعنه، وإنه لحدود كفارات لأهلها، قال القاضي: وهذا لتأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيجب حمل النهي على المعين، لا لجمع بين الأحاديث^(٥). والله أحق.

قال جماعة: وانحزب مشروط، فلا قطع إلا قيمة سرق من حرز، وبمعتبر فيه لعنه، فما عدّه أعزّ العرف جرّ ذلك الشيء فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم دود قدم يشترط الحرز.

قالوا: وممن ظن ألا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع.

ويشترط أن يطالبه المسروق منه بالمال.

وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً فُطعت يده اليمنى، فل امتناعي وسنيت وهن لسدية ونزهرى

(١) هي الثمر من بين جند ليس فيه خشب.

(٢) في (ج). قال

(٣) في (ن): لعن

(٤) في (ج): لعن

(٥) إجماع، بغيره - (٥/٥١٠)

وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرقَ ثانياً قطعَت رجله اليسرى، فإن^(١) سرقَ ثالثاً قطعَت يده اليسرى، فإن سرقَ رابعاً^(٢) قطعَت رجله اليمنى، فإن سرقَ بعد ذلك عَزَّر، ثم كَسَمَا سَوقَ عَزَّر. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجمهور: تَفْصَعُ الْيَدُ مِنَ الرَّشْعِ، وَهُوَ الْيَتَقَصَّرُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالذَّرَاعِ، وَتَقْطَعُ لَوَجِلٌ مِنَ الْيَتَقَصِّلُ بَيْنَ السَّاقِ وَالتَّقْدَمِ، وَقَالَ عَلِيٌّ ؑ: تَقْطَعُ الرَّجُلُ مِنْ شَطْرِ الْقَدَمِ^(٣)، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: تَقْطَعُ الْيَدُ مِنَ الْيَرْزَقِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنَ الْمَتَكِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ع) و(ج)، فإذا.

(٢) في (ج): أربعا.

(٣) أخرجه عبد الرزاق: ١٨٧٥٩ - وابن أبي شيبة: ٢٩١٤١.

٢ - إِبَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ،

وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

[٤٤١٠] ٨ - (١٦٨٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ بَنِى شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ لَمَخْزُومِيَّةٍ الَّتِي سَرَقَتْ ، فَقَالُوا : مَنْ يُكَدِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ ، جِبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَكَدَّمَهُ أَسَامَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ » . ثُمَّ قَامَ فَاحْتَضَبَ فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَإِنَّ اللَّهَ ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » وَهِيَ حَدِيثُ ابْنِ رُمْحٍ : « إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ » .

[لمباري (٣٤٧٥)] مطر ٤٤١٢ ..

بَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ،

وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

ذكر مسلم في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم الشفاعة في الحد بعد بيوغ الإمام لهله لأحاديث، وعلى أنه يحرم التشفيع فيه، فأبى قبل بيوغ الإمام فقد أحاز الشفاعة فيه أكثر انعدام إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، فإن كان لا يشفع فيه، وأم المصدعي التي لا حد فيها وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأنها أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ووجود.

قوله: (ومر يجترئ عليه، لا أسامة، جب رسول الله ﷺ) هو بكسر الحاء، أي: محسوب، ومعنى (يجترئ) يتجاسر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا مقبة ظاهرة لأسامة عليه السلام.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» دليل لجوار الخيف من غير مستحلف^(١)، وهو مستحب إذا

(١) في (ج): مستحلف.

[٤٤١١] ٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ :
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ
الرَّزِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ رَوِّجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ لُرَيْثًا أَهْمَهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ
فِي عُرْوَةِ الْقَتْحِ ، فَقَالُوا : مَنْ يَكْلِمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالُوا : وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ
زَيْدٍ ، حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَأَتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَكَلَّمَهُ فِيهَا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَتَوَنَّ وَجْهَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَتَشْفَعُ فِي حُدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟ » فَقَالَ لَهُ أَسَامَةُ : اسْتَغْفِرْ لِي يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَمَّا كُنَ الْعَشِيُّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَّبَ ، فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ
قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَوَكَّؤُهُ ، وَإِذَا
سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاظِمَةَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ
سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا . » ثُمَّ أَمَرَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقُطِعَتْ يَدُهَا
قَالَ يُونُسُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : قَالَ عُرْوَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : فَحَسُنْتَ ثَوْبُهَا بَعْدَ وَتَزَوَّجَتْ ،
وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ ، فَأَرْقُعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . [البخاري : ٢٦٤٨ مستدرأ أو مطر ١٤٤٦ .]

كان فيه تفخيم لأمر مطلوب ، كما في الحديث ، وقد كثرت معانده في الحديث ، وسبق في كتب
الأعيان اختلاف العلماء في الخليفة ب (أئمة الله) .

قوله : (كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجهده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة
فكلموه . . .) الحديث .

قال العلماء : المراد أنها قطعت بسرقة ، وإنما ذكرت لعارية تعريف لها ووصف لها ، لا لأنها سبب
المقطع ، وقد ذكر مسند هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت ، وقضت بسبب السرقة ،
فيستعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات ، فإنها قضية واحدة ، مع أن جملة من لا أئمة
قالوا : هذه الرواية شاذة ، فإنها مخالفة لجمهور الرواة ، ولشدة لا يعمل به .

[٤٤١٢] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مُحْرُومَةً سَتَعِيرَ الْمَشْعَ وَتَجَحُّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَمَةَ بِنْتُ زَيْدٍ فَكَلَّمَهُمْ، فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَيُونُسَ. [حد: ٢٥٦٩٧] [رمز: ٤٤١٠].

[٤٤١٣] ١١- (١٦٨٩) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْصُومٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مُحْرُومٍ سَرَقَتْ، فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَعَاذَتْ بِأَمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» فَقُطِعَتْ. [أحمد: ١٦٨٩٤٩] [وجه: حدَّثَتْهُ بِأَمِّ مَعْمَرٍ لَيْدًا].

قال العمساء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عند الراوي ذكر منع لشفاعة في الحدود، لا الإخبار عن السرقة.

قد جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جحد لعدو، وتأنى هذا الحديث بحومه ذكره، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك



٣ - [باب حد الرئي]

[٤٤١٤] ١٢ - (١٦٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اُخْذُوا عَنِّي، اُخْذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي وَالرَّجْمُ» - [أحمد: ٢٢٦٦٦].

باب حد الزنى

قوله ﷺ: «اُخْذُوا عَنِّي، اُخْذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدٌ مِثْلُ وَفْقِي وَالرَّجْمُ».

أما قوله ﷺ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا»: فإشارة إلى قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلْيَتْلُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وَفِيهِمْ أَمْوَالٌ لَكُمْ لَا يُحَالِفُكُمْ بِهَا وَاللَّهُ يَكُونُ بِكُمْ فَاضِلًا، فَكَيْفَ نَسِيَ ﷺ أَنَّ هَذَا هُوَ ذَلِكَ لِسَبِيلِ.

واختلف العلماء في هذه الآية، فقيل: هي محكمة، وهذا الحديث مضطرب له، وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور^(١)، وقيل: إن آية النور في البكر^(٢)، وهذه الآية في الثيبين^(٣).

وأجمع العلماء على وجوب حد الزنى البكر حنة، ورجم لمحصن وهو الثيب، ولم يحالف في حد أحد من أهل القبلة، إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخروج وبعض المعتزلة، كالنظام^(٤) وأصحابه، فإنهم لم يقولوا بالرجم^(٥).

واختلفوا في جلد الثيب مع لوجمه، ففقدت طائفة: يجب الجميع بينهما، فيحد ثم يرجم، وبه قد عسى من أبي طاب، وللحسن البصري ومحق بن راهويه وداود وأهل الظاهر وبعض أصحاب شافعي، وقال جمهور العلماء: ألوجب الرجم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث

(١) ينص قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠]

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد البصري، الشافعي، شيخ معتزلة، شيخ المصنف، له أثره خاصة تأييده فيها قوله من المعتزلة سميت (نظامية) نسبة إليه، له كتب في معتزلة والأعزال صها (الجوهري لأعرابي)، توفي (٢٣١هـ) تسير

أعلام سيلا: (١٠/١٥٤١)، والأعلام: (١/٤٣٠)

(٣) إكمال المعلم: (٥/٥٠٤)

أنه يجبُ لجمع بينهما إذا كان الزاوي شيخاً ثيباً، فإن كان شاذّاً ثيباً اقتصر على الرجح. وهذا ملتبس باطلٌ لا أصل له^(١).

وحجة الجمهور: أن النبي ﷺ اقتصر على رُجْمِ الثيب في أحاديث كثيرة، منها: قصة ماعز، وفي قصة المرأة الغدانية، وفي قوله ﷺ: «واخذ يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(٢)؛ قالوا: وحديث الجمع بين الجلد والرجم مسوَّخ. فإنه كان في أول الأمر.

وأما قوله ﷺ في البكر: «وتُفَى سِتْرُهُ» ففيه حجةٌ للشافعي والجمهور أنه يجبُ لقبه سِتْرٌ، رجلاً كان أو امرأة، وقد لحسن: لا يجبُ اتقي. وكان ذلك والأوزاعي: لا نفى على النساء، وروي مثله عن عبي ﷺ، قالوا: لأنها عورة، وفي نهيها تضييع لها وتعريض لها للفحشاء، ولهدئ نهيها عن المسافرة؛ لا مع محرم^(٣)، وحجة الشافعي ظاهر^(٤) قوله ﷺ: «البكر بالبكر جسد مئة ونفسي مئة».

وأما العبد والأمة؛ ففيهما ثلاثة أقوال للشافعي: أحدها: يُغْرَبُ كل واحد منهما مئة لظهور الحديث، وبهذا قال سفيد الثوري وأبو ثور وداود وابن جرير.

والثاني: يغرب نصف سنة لقوله تعالى: «فَإِذَا أَحْسَنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِتَحِيَّةٍ فَهِيَ عَلَيْكَ»^(٥)، وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه أمة مخصصة لعموم الحديث، والصحيح عند الأصوبين جواز تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب لتخصيص السنة به أولى.

والثالث: لا يغرب المملوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق، لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت: «فليجلدها»^(٦)، ولم يذكر النفي؛ ولأن نفيه يضرُّ سيده مع أنه لا حنيفة من

(١) المصدر السابق: (٥/٥٠٥).

(٢) سنن أبي عبد مسلم: ٤٤٣٤.

(٣) أخرجه البخاري: ١٠٨٧، ومسلم: ٣٢٥٨، وأحمد: ٤٦١٥ عن عبد الله بن عمر ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُكافِر

المرأة ثلاثاً ولا معها خو تخزّم».

(٤) قوله: ظاهر، ليس في (ص) ولا (هـ).

(٥) سنن أبي عبد مسلم: ٤٤٤٥.

[٤٤١٥] (٠٠٠) (وحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَثَلَّةٌ .

[نظر - ٤٤١٤] .

[٤٤١٦] ١٣ - (٠٠٠) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى - : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ جَطْدَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، كُتِبَ لِذَلِكَ ، وَتَرَبَّدَ لَهُ وَجْهُهُ ، قُلْتُ : فَأُنْزِلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَلَقِيْتُ كَذَلِكَ ، فَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ قَالَ : «خَلُّوا عَنِّي ،

سبيته . وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأمة إذا رنت ، أنه ليس فيه تعرض للنفي ، ولأدلة (١) ظاهرة في وجوب النفي فوجبه بعمل بها . وحمل الحديث على موافقتها ، والله أعلم .

وأما قوله ﷺ : «البكر بالبكر» . . . ولثيب بالثيب» ، فليس هو على سبيل الاشتراك ، بل حد البكر لجلد والتغريب ، سواء زنى بكبر أم بيبه ، وحد الثيب لرجم ، سواء زنى بيبه أم ببكر ، فهو شبيهة بالتقييد الذي يخرج على الغالب .

وعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح ، وهو حر بالغ عاقل ، سواء كان جامع بوطء شبيهة أو نكاح فاسد أو غيرهما ، أم لا ، والمراد بالثيب من جامع في دفء مرة ، في نكاح صحيح ، وهو بالغ عاقل حر ، وانرجل والمرأة في هذا سواء ، والله أعلم . وسواء في كل هذا للمسلم والكافر ، والرشيذ والمحجور عليه لسبقه ، والله أعلم .

قوله : (وحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ) في هذا الكلام قائلان : أحدهما : بَيَّنَّ أَنَّ الْحَبِيثَ وَوَيْ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ ، فَيُزَادُ قُوَّةً .

والثانية : أَنَّ هُشَيْمًا مَدْلَسٌ ، وَقَدْ قِيلَ فِي الرَّوَابِطِ الْأُولَى : (عَنْ مَنْصُورٍ) ، فَبَيَّنَ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مَنْصُورٍ ، وَقَدْ سَبَقَ لِنَتِيَّةٍ عَلَى مِثْلِ هَذَا مَوَات .

قوله : (كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ^(٢) كُتِبَ لَذَلِكَ ، وَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ) هو بضم الكاف وكسر الراء . (وَتَرَبَّدَ وَجْهُهُ) أي : عَلَنَتْهُ غَبْرَةٌ ، وَلِزُنْدَةٍ تَغْيِرُ الْبَيْضَ إِلَى السَّوَادِ ، وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ بِعَظَمِ مَوْجِعِ الْوَحْيِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا سَلَفْنَاكَ قَوْلًا لَقِيْنَاكَ ﴾ [المزمل : ٢٠] .

(١) في النسخ : والآية ، ولعله تصحيف من : يسلم ، ولا يوجد آية تذكر فيه . انتهى

(٢) بعده ، في (ص) : (له) . انتهى

٤ - [باب رجم الشَّيْب فِي الزَّنى]

[٤٤١٨] ١٥ - (١٦٩١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مَنَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طُلِيَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ قَرِيبَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانََ لِحَبْلِ أَوْ لِإِغْتِرَافٍ.

أحمد ٣٩١ موطأ [وطأ، ٤٤١٩].

قوله: (مكان مما أنزل الله عليه آية الرجم، قرأناها ووعيناها وعقلناها) أراد بآية الرجم: (الشيخ والشبيحة إذ زنيا فارجموهما البينة)^(١)، وهذا مما نُسَخَ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، مما نُسَخَ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على لعنٍ ونحو ذلك، وفي ثبوت الصحابة كدابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن لم يمسوخَ لا يُكْتَبَ في المصحف، وفي إعلان عمر ﷺ بالرجم وهو على المنبر، وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بلا بكاءٍ دليلٌ على ثبوت الرجم، وقد يستدلُّ به على أنه لا يُجْلَدُ مع الرجم، وقد تمتنع دلالتُه؛ لأنه لم يتعرض لمجده، وقد ثبت في القرآن والنسبة.

قوله: (فأخشى أن طُلِيَ بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلُّوا بترك قريضة) هذا الذي خشيَه قد وقع من الخوارج ومن والفهم، كما سبق منه^(٢)، وهذا من كرامات عمر، ويحتمل أنه عَلِمَ ذلك من جهة النبي ﷺ.

قوله: (وإنَّ الرجم في كتاب الله حقٌّ على مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَيْنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانََ الْحَبْلُ أَوْ الْإِغْتِرَافُ) أجمع لعلماء على أن الرجم لا يكون إلا على مَنْ زَنَى وَهُوَ

(١) ينظر بتدقيق في "الكبرى" ٧١/٨، وابن ماجه ٢٥٥٣.

(٢) ص ٦٢٥ من هذا الجزء.

[٤٤١٩] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ [المصري ١٦٨٢٤، آخر ١٤٤١٨].

محضن، وسبق بيان صفة المحضن^(١)، وأجمعوا على أنه إذ قامت البينة بزوجه وهو محضن يُرجم، وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذكرور عدول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنى، ولا يقبل دون الأربعة وإن اختلفوا، في صفتهم.

وأجمعوا على وجوب الرجم على من اعترف بالزنى وهو محضن، يصبح إقراره بالحد، واختافوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، ومذكروه قريباً إن شاء الله تعالى.

وأما الخيل وحده فمذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجوب الحد به إذ لم يكن لها زوج ولا سيد، وتابعه مالك وأصحابه فقالوا: إذا حيلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفت إكراهها، لزمها الحد، إلا أن تكون غريبة طارئة^(٢) وتدعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها إلا كراهة إذا لم تقم بذلك مستقيمة عند الإكراه قبل ظهور الحمل.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء: لا حدٌ عليها بمجرد استحيل، سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادّعت الإكراه أم سكنت، فلا حدٌ عليها مطلقاً ولا ببينة أو اعتراف، لأنَّ المحدود تسقط بالشبهات.



(١) ص ٦٢٧ من هذا الجزء.

(٢) (خ) طاهرة - ومثبتة عن (ص) و(ع)، ونظر (إكمال المعلم): (٥٠٨/٥).

٥ - [باب من اعترف على نفسه بالزنى]

[٤٤٢٠] ١٦ - (٠٠٠) وحدثني عبد المثلث بن شُعَيْب بن اللَّيْث بن سَعْدٍ: حدثني أبي، عن جدي قال: حدثني عُقَيْلٌ، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفٍ وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنَّه قال: أتى رجلٌ من المسلمين رسول الله ﷺ وهو في المسجد فتأذاه، فقال: يا رسول الله، إني زني. فأعرض عنه، فتنحى لئلا يراه، فقال له: يا رسول الله، إني زنت. فأعرض عنه، حتى نسي ذلك عليه أربع مرات. فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعه رسول الله ﷺ، فقال: «أبك جنون؟» قال: لا، قال: «فهل أحصنت؟» قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: «اذهبوا به فارجموه».

قوله في الرجل الذي اعترف بالزنى، فأعرض عنه النبي ﷺ، فجاءه من جوانبه، حتى أقر أربع مرات، فسأله النبي ﷺ: هل به جنون؟ فقال: لا. فقال: «هل أحصنت؟» قال: نعم. فقال: «اذهبوا به فارجموه».

احتج^(١) به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقوهما في أنَّ إقراره بالزنى لا يثبت ويؤجر به المقر حتى يُقر أربع مرات، وقال مالك والشافعي وأخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويُرجم، واحتجوا بقوله ﷺ: «لو عدت بأنتيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»، ولم يشترط^(٢) عدداً، وحديث لغامدية ليس فيه إقراره أربع مرات، واشترط بن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات، في أربعة مجالس.

قوله ﷺ: «أبك جنون؟» بما قاله ليتحقق حاله، فإنَّ الغالب أنَّ الإنسان لا يُعبرُ على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أنَّ له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة.

وفي الرواية الأخرى: (سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً) وهذا مبالغ في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم. وفيه إشارة إلى أنَّ إقرار المجنون باطلاً، وأنَّ الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

(١) في (ج)، وحج.

(٢) في (ص)، و(ع)، بشرط.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُضَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ لِحَبْرَةِ هَرَبٍ، فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ. [مسند ٩٨١٥،

والبيهقي ٦٨١٥ و٦٨١٦].

[٤٤٢١] (٥٥٥) وَرَوَاهُ النَّيْثُ أَيْضًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [الحديث ٦٨٢٥ (والنظر ٤٤٢١)].

[٤٤٢٢] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو لَيْمَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ. أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا ذَكَرَ عَقِيلٌ [الحديث ٥٢٧١، ٥٢٧٢] (والنظر ٤٤٢٠).

[٤٤٢٣] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ وَابْنُ حُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ رِوَايَةِ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [الحديث ١٤٥٢٢ (والحديث ٥٢٧٠ و٦٨٢٠)].

[٤٤٢٤] ١٧ - (١٦٩٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَمَالٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْخُضَدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَسَدٍ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَا عَزَّ بَنَ قَالِبٍ حِينَ جَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَغْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِذَاءٌ، فَشَبَّهَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَنَّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا لَكَ؟» قَالَ: لَا، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَّا زَنَى الْأَخِيرُ، قَالَ: فَرَحَمَهُ، ثُمَّ لَحَطَبَ فَقَالَ:

قوله ﷺ: «مَلَّ أَحْصَتْ» فيه أنَّ لإمام يسان عن شروط رجم من الإحصاء وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم باليمين، وفيه مؤاخاة الإنسان بمؤاخاة.

قوله: «أَحْنَى لَنِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» هو بتخفيف لنون، أي: كَرَّرَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. وفيه التعميق للمقر^(١) بالزنى بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف

قوله ﷺ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَرَجَمُوهُ» فيه حواش استبدية، لإمام من يُقيم الحدَّ: فإن العلماء لا يستوي

(١) في (ن): للمطو.

«أَلَا كُتِّمًا نَقَرْنَا غَايِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَتَبَ التَّيْسَ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكُتْبَةَ، أَمَّا وَاللَّهِ إِنْ يُسَكِّتِي مِنْ أَحَدِهِمْ لَا تُكَلِّتُهُ عَنْهُ». [المحند: ٢٠٨٠٣].

[٤٤٢٥] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبَيْنَ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَدَلَا حَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَمَاعٍ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: أُنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْغَتْ فِي غَضَلَاتٍ، عَلَيْهِ إِزَارٌ، وَقَدْ رَأَى، فَرَدَّهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُتِّمًا نَقَرْنَا غَايِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخَلَّفَ أَحَدُهُمْ نَيْبٌ تَيْبٌ التَّيْسَ، يَمْنَعُ إِحْدَاهُمَا الْكُتْبَةَ. إِنَّ اللَّهَ لَا يُسَكِّتِي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا جَعَلَهُ نَكَالًا» أَوْ: «نَكَلَةً». قَالَ: فَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَكَدَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. [المحند: ٢٠١٩٨٣].

[٤٤٢٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَقَلِيُّ، كَلَّاهُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَمَاعٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ

الْحَدِّ إِلَّا الْإِمَامَ، أَوْ مَنْ قُوِّضَ^(١) ذِكْرُ إِلَيْهِ. وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي^(٢) الرِّجْمَ، وَلَا يَجُودُ مَعَهُ^(٣)، وَقَدْ سَبَقَ مِثْلُهُ لِلْمَخْلَافِ فِي هَذَا^(٤).

قوله: (فرجعناه بالمصلي) قال ابن خري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجذتر ولأعياد لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد، إذ لو كان له حكمه لوجب الرجوع فيه ونصطحه بالماء والميعة، قلوا: ونمراد بالمصلي هذا مصلى الجذتر، وبهذا قال في الرواية لأخو (في بفتح القاف) وهو موضع الجذتر بأجسنة، وذكر الدرر^(٥) من أصحابنا أن المصلى الذي نعيد وبغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان: أصحهما - ليس له حكم للمسجد، والله أعلم.

(١) في (ج) فرض

(٢) في (ج) لا يكفي

(٣) في (ج) مع

(٤) ج ٦٢٦ - ٦٢٧ من هذه الجزء.

(٥) هو أبو الفرج محمد بن عبد بن حمد بن محمد الدارمي، له (الاستبصار) والجميع الجزع وموضع الجذتر، توفي سنة

١١٩ هـ، الطبقات المشرفة الكبرى (١/٤٢٤)

النبي ﷺ نحو حديث ابن جعفر. ووافقته شباثة على قوله: فرده مرتين. وفي حديث أبي عامر: فرده مرتين أو ثلاثاً. [ط: ٤٤٢٥].

[٤٤٢٧] ١٩ - (١٦٩٣) حدثنا حُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو غَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَانْقَطَعَ لِقَائِيهِ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَمَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «وَمَا بَعَثَكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةِ آلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. [الحدود: ٢٦١٢، وبسحبه لبحري، ١٦٨٧٤].

[٤٤٢٨] ٢٠ - (١٦٩٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي غَيْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ فَاحْشَةً، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ ﷺ بِرَأْيِ، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ؟ فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا، إِلَّا أَنَّهُ أَصَابَ شَيْئًا، يَرَى أَنَّهُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَلَّةُ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ أَنْ تُرْجِمَهُ، قَالَ: فَاِنْطَقْتُ بِهِ إِلَى بَيْعِ لَعْرَقٍ، قَالَ: فَمَا أَوْفَقْتَهُ وَلَا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْتُهُ بِالْخَطِيمِ وَالْمَدَرِ وَالْخَرْبِ، قَالَ: فَاسْتَدَّ وَاسْتَدَفَكَ حُلَّتُهُ، حَتَّى أَتَى

قوله: (فلما أدركته الحجارة هرب) هو بالذات المعجمة وبالفاف، أي: أصابته بحدده.

قوله: (فأدركناه بالحجارة فرجمناه) اختلف العلماء في المحض إذا أثر بالزنى فشرعوا في رجعه ثم هرب، هل يترك، أم يتبع ليقام عليه الحد؟

فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع، لكن يقال له بعد ذلك، فرب رجعه عن الإقرار بترك، وإن أعاده وجب. وقال مالك في رواية وغيره: إنه يتبع ويُرجم.

وحجج الشافعي وموافقه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: «ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه؟»، وفي رواية: «هلاً تركتموه؟» فلعنه يتوب فيتوب الله عليه^(١).

(١) هذا اللفظ الشافعي في «الكبرى»: ٧١٦٨.

(٢) أبو داود: ٤٤١٩.

عُرِضَ الْحَرَّةُ، فَانْتَقَسَبَ لَنَا، هَرَمَتَانَهُ بِجَلَامِيدِ الْحَرَّةِ - يُعْنِي الْحَبَاوَةَ - حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا مِنَ الْعَشِيِّ فَقَالَ: «أَوْ كَلَّمَا انْطَلَقْنَا عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَخْلَفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَيْبٌ كَتَيْبِ النَّبِيِّ، عَلَيَّ أَلَّا أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ» قَالَ: قَدْ امْتَعَنَ لَهُ وَلَا سَبَّةَ. [مسد ٤٤٢٩].

واحتج الآخرون بأن النبي ﷺ لم يُزِمهم ذنبه، مع أنهم قتلوه بعد هجرته. وأجاب لداعي وموافقه عن هذا بأنه لم يُصرَّح بالرجوع، وقد ثبت إفرؤه، فلا يتركه حتى يُصرَّح بالرجوع، قالوا: وإنما قلت: لا يُتبع في هجرته، لعنه يُريد الرجوع، ولم نقل: إنه سقط الرجم بمجرد الهجرته، والله أعلم.

قوله: (رجلٌ قصيرٌ أمضِل) هو بالضاد المعجمة، أي: مُشْتَدُّ الْحَقِّقِ.

قوله ﷺ: (قلعلك؟) قال: لا، والله إنه قد رُئِيَ الْأَجْرُ) معنى هذا الكلام: الإشارة إلى تلقينه الرجوع عن الإقرار بالزنى، واحتذاره بشبهة يتعلَّق بها، كما جاء في الرواية الأخرى: «لعلك قَبِلْتَ؟» أو «عَمِرْتَ؟» فاقصر في هذه الرواية على: «لعلك» اختصاراً وتنبهاً وكفاءة بدلالة الكلام والحال على محذوفه، أي: لعلك قَبِلْتَ، أو نحو ذلك.

ففيه استحباب تلقين المقرِّ بعد الزنى والسُّرْقَةِ وغيرهما من حدود الله تعالى، وأنه يُقبل رجوعه عن ذلك؛ لأنَّ الحدود مبنية على المساهلة والذَّء، بخلاف حقوق الأدميين، وحقوق الله تعالى لمالية كزكاة والكفارة وغيرهما، لا يجوزُ التَّعْيِينَ فيها، ولو رجع لم يُقبل رجوعه، وقد جاء تلقينُ الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي ﷺ، وعن الحلفاء الراشدين ومن بعدهم، واتفق العلماء عليه.

قوله: (إنه قد رُئِيَ الْأَجْرُ) هو بهمة مقصورة وعاء مكسورة، ومعناه: لأرذل والأبعد والأدنى، وقيل: للثيم، وقيل: الشَّقِي، وكلُّه متقرب. ومروءة نفسه، فحَقَّرَهَا وَعَدَّهَا، لا سيما وقد فعلَ هذه الفاحشة، وقيل: إنها كنايةٌ يُكْنَى بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يُستقبح.

قوله ﷺ: «أَلَّا كَلَّمَا نَمَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَيْبٌ كَتَيْبِ النَّبِيِّ، يَمْنَعُ أَحَدَهُمُ الْكَثْبَةَ». وفي بعض النسخ: «إِحْدَاهُنَّ» بدل «أَحَدُهُم»

(١) أخرجهما البخاري ٦٨٢٤، وأبو داود ٤٤٢٧ من حديث عبد الله بن عباس ؓ.

[٤٤٢٩] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّ مَعْنَاهُ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَمِيٍّ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ إِذَا عَزَوْنَا يَتَحَلَّفُ أَحَدُهُمْ عَنَّا، لَهُ نَيْبٌ كَنَيْبِ النَّبِيِّ». وَلَمْ يَقُلْ: «فِي عِيَالِنَا». [ج ١ - ١٠٩٨٨].

[٤٤٣٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَرِيحُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا

و(نَيْبُ النَّبِيِّ) صَوْنُهُ عِنْدَ الْإِسْنَادِ^(١)، وَ«يَسْمَعُ» بِمَتَحِ الْبَاءِ وَلِئِنْ، أَيْ: يُعْطِي. وَ«لَكُنْبَةٌ» بضم الكاف واسكان النون: الْقَلِيلُ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِ.

قوله: (أَنْتَ بِرَجُلٍ قَصِيرٍ، أَشْمَتُ ذِي عَضَلَاتٍ) هُوَ بِمَتَحِ الْعَيْنِ وَالصَّادِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعَضَلَةُ كُلُّ لَحْمَةٍ صُلْبَةٍ مُكْتَوِّةٍ.

قوله: «تَحَلَّفَ أَحَدُهُمْ^(٢) نَيْبٌ» هُوَ بِمَتَحِ لِيَاءٍ وَكَسْرِ السُّونِ وَتَشْدِيدِ لِيَاءٍ لِمَوْحِدَةٍ.

قوله ﷺ: «إِلَّا حَمَلْتَهُ نَكَالًا» أَيْ: عِظَةً وَعِبرَةً لِمَنْ بَعْدَهُ، يَمَّا أَصْبَهَتْهُ^(٣) مِنَ الْعُقُوبَةِ، لِيَمْتَنِعُوا مِنْ ثَلَاثِ الْفَاحِشَةِ.

قوله ﷺ لِمَاعِزٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي؟ قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ بِجَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ. فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. ثُمَّ أَمَرَ بِهِ قَرْجَمَ.

هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَالمَشْهُورُ فِي بَاقِي الرِّوَايَاتِ: أَنَّهُ أَثْنَى لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: طَهَّرَنِي.

قَالَ الْعَلَفُ: لَا تَنَاقُضُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ، فَيَكُونُ قَدْ جِيءَ بِهِ إِسْنَادُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْعَاءٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ مُسْلِمٍ أَنَّ قَوْمَهُ أَرْسَلُوهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ لِلَّذِي أَرْسَلَهُ: «لَوْ سَمِعْتَهُ بِشَيْءٍ بَا عَرَّانٍ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ»^(٤)، وَكَانَ مَاعِزٌ عِنْدَ هَرَّانَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَاعِزٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ الدِّينَ خَضَعُوا لِمَا جَزَى لَهُ: «أَحَقُّ مَا بَعَثَنِي عَنْكَ؟» إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي (ج)؛ الْإِسْنَادُ.

(٢) فِي (س) وَ(هـ)؛ وَتَحَلَّفْنَا مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: أَحَدُهُمْ.

(٣) فِي (هـ) وَ(هـ)؛ مَلَأَ.

(٤) يَنْظُرُ دَسْلَكِي فِي «الْمَكْبَرِيِّ»: ٧٢٣٩ وَ ٧٢٤٠.

الإِسْنَادُ بِمُضْضِ هَذَا الْحَدِيثِ، عَمِيرٌ أَنْ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: قَاعَتَرَفَ بِالنِّزَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
[أحمد ١١٥٨٩].

[٤٤٣١] ٢٢ - (١٦٩٥) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَعْلَى - وَهُوَ
ابْنُ الْحَارِثِ الْمُحَاضِرِيُّ - عَنْ غِيْلَانَ - وَهُوَ بْنُ جَابِعٍ الْمُحَاضِرِيُّ - عَنْ عَمِّمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ

قوله: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا خَفَرْنَا لَهُ)، وفي لرواية الأخرى في «صحيح مسلم»: (فلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَفَرَ
لَهُ حُمْرَةً ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ)، وذكر بعده في حديث لعمدة: (ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ
النَّاسَ فَرَجَمُوهَا).

أما قوله: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ) فهكذا الحكم عند الفقهاء.

وأما الحفر للمرحوم والمرجومة ففيه مذهب لعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور
عندهم: لا^(١) يحفر لواحد منهم^(٢). قال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لهما.
وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرمى بالبينة، لا لمن يرمى بالإقرار.

وأما أصحابنا فقالوا: لا يُحْفَرُ للرجل سواء ثبت زناه بالبينة أم بالإقرار، وأما المرأة ففيها ثلاثة
أوجه لأصحابنا: أحدها: يُسْتَحَبُّ لحفر لها إلى صدرها، ليكون أستر لها. والثاني: لا يُسْتَحَبُّ ولا
يكره، بل هو على خيرة الإمام، والثالث: وهو الأصح: إن ثبت زناها بالبينة سَحَبٌ، وإن ثبت
بالإقرار فلا، لممكنه الهرب إن رجعت.

فمن قال بالحفر لهما احتج بأنه حفر للعمدية وكذا لما عرف في رواية، ويُجِيبُ هؤلاء عن الرواية
الأخرى في معازنه لم يحفر له، أنَّ المراد خفية عظيمة أو غير ذلك من تفصيل الحفيرة.

وأما من قال لا يحفر، فاحتج برواية من روى: (فَمَا أَوْثَقْنَاهُ وَلَا خَفَرْنَا لَهُ)، وهذا لمذهب
ضعيف، لأنه يخالف لحديث العمدة، ولرواية الحفر لما عرفت.

وأما من قال بالتخيير فظهر، وأما من فرق بين الرجل وامرأة فيحمل رواية لحفر لما عرفت على أنه
بيان الجواز، وهذا تأويل ضعيف.

(١) في (ج): ولا.

(٢) في (ج): منهم.

سَلِيمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ مَا بَلَكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ:

ومما احتج به من ترك لحفر حديث اليهوديين المذكور بعد هذا، وقوله: (جعل يَجْنَأُ عليها)^(١) ونو حفر لهما لم يَجْنَأُ عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ساعر: (فلما أدلَقَتْهُ الحِجَارَةُ هرب). وهذا ظهير في أنه لم تكن حفرة^(٢)، والله أعلم.

قوله: (لرميتا بالعظام والمدر والخزف) هذا دليل لِمَا اتَّفَقَ عليه العلماء أَنَّ لرجم يحصل بالحجر والمدر والعظام والحزف والخشب وغير ذلك، مما يحصل به القتل، ولا تشعين الأحجار، وقد قدمنا أَنَّ قوله ﷺ: «ثم رجما بالحجارة» ليس هو للاستزاد^(٣).

قال أهل اللغة: الخزف: فلق الفخار^(٤) المتكسر.

قوله: (حتى أتى غُرَضَ الحرة) هو بقسم العين، أي: جانبها.

قوله: (فرميتا بجلاميد الحرة) أي: الحجارة الكبار، واحدها: جلميد يفتح الجيم والميم، وجلامود يضم الجيم.

قوله: (حتى مكك) هو بالياء في آخره. هذا هو المشهور في الروايات، قد القاضي: ورواه بعضهم: (سكن) بالون، والأول أصوب، ومعهما: مكك^(٥).

قوله: (لما استغفر له ولا شبه) أما عدم السب فلأن الحد كفاية له مظهره له من حصيته، وأما عدم الاستغفار فثلاً بفتر غيره، فيقع في الزنى اتكالاً على استغفاره ﷺ.

قوله: (جاء ما هز من مالك إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ظهري، فقال: «وَيْحَكَ، ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» قَالَ: فَرَجَعْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَرَنِي. . .) إلى آخره.

(١) هذا عند البخاري: ٣٦٣٥، وللف مسلم: يجهد من الحجارة بنفسه.

(٢) أي (خ) لحفرة.

(٣) ص ٦٢٨ من هذا الجزء.

(٤) أي (خ): للحجارة.

(٥) بكذا لعدم (٥/٥١٥).

فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، طَهِّرْ لِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَثَلُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟» فَقَالَ: مِنْ الزَّانِي. فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبُو جُنُونٍ؟» فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشْرَبَ خُمْرًا؟» فَقَدِمَ رَجُلٌ فَسُتِكَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خُمُرٍ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فُرِجِمَ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِ فَوْقَتَيْنِ: قَدِيرٌ يَقُولُ: لَقَدْ هَلَكْتَ، لَقَدْ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ، وَقَدِيرٌ يَقُولُ: مَا تَوْبَةُ أَفْضَلَ مِنْ تَوْبَةِ مَا عَمِلَ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: اقْتُنِي بِالْحَجَارَةِ، قَالَ: فَسَبُّوا بِذَلِكَ يَوْمَئِذٍ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ جُلُوسٌ، فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِ بْنِ مَالِكٍ» قَالَ: فَقَالُوا: غَفَرَ اللَّهُ لِمَا عَمِلَ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قَاتَ تَوْبَةً لَوْ قُيِّمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوِيعَتْهُمْ».

ومثله في حديث (عامية: قلت) (طهري، فقال: «ويحيى، ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه»). هذا دليل على أن أحد يكفر ذنب المعصية، لتي حُدِّثَ، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت، وهو قوله ﷺ: «مَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ»^١، ولا نعم في هذا خلافاً. وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم معاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين (إلا ما قدمته عن ابن عباس في توبة القاتل عاصيةً، والله أعلم).

ومن قبل: فما بال ما عر والعامية لم يَتَّعِدْ بالتوبة، وهي مُحَصَّلَةٌ لغيرهما، وهو سقوط الإثم، بل أصراً على الإقرار واختاروا الرجم؟

فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود وسقوط الإثم مُتَيَقَّنٌ على كل حال، لا سيما وإقامة الحد بأمر النبي ﷺ، وأما التوبة فيُخَافُ ألا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها، فتبقى لمعصية وإثمها دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق مُتَيَقَّنٍ دون ما يتعرق فيه احتمال، والله أعلم.

وروي عن الحسن البصري قال: ويح، كلمة رحمة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «(فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟) قال: من الزنى) هكذا هو في جميع النسخ: «فِيمَ» بالفاء ولياء، وهو صحيح، وتكون (في) هنا لسيبية، أي: بسبب ما أَطَهَّرُكَ؟

(١) في (ع) - قال

(٢) سيأتي عند مسم قريباً برقم: ٤٤٦٩.

قوله في إسناده هذا الحديث: (حدثنا محمد بن العلاء الهمداني، قال: حدثنا يحيى بن يعلى - وهو ابن الحارث المحاربي -، عن غيلان - وهو ابن جامع المحاربي -، عن غلقمة) هكذا هو في نسخة (عن يحيى بن يعلى، عن غيلان).

قال القاضي: لصواب ما وقع في نسخة النعشقي: عن يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، وزد في الإسناد: عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب «السنن» والنسائي^(١)، من حديث يحيى بن يعلى، عن أبيه، عن غيلان، وهو لصواب، وقد ثبت عبد غني على الساقط من هذا الإسناد هي نسخة أبي لعلاء بن مسعود، ووقع في كتاب الزكاة من «الليسن»^(٢) لأبي داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة. حدثنا يحيى بن يعلى: حدثني أبي - حدث غيلان - عن جعفر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: لقد نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ آلَهُمْ وَالْوَصَّةَ﴾ [النساء: ٣٤] الآية. فهذا السند يشهد بصحة ما تقدم، قال البخاري في تدرجته^(٣). يحيى بن يعلى سمع أبيه وزائدة بن قدامة. هذا آخر كلام القاضي^(٤).

وهو صحيح كما قال، ولم يذكر أحد سماعاً ليحيى بن يعلى هذا من غيلان، بل قالوا: سمع أباه وزائدة.

قوله: (فقال: أشرب خمراً؟) فقام رجل واستنكبه، فسم يحد منه ويح خمراً) مذهبنا لصحيح لعشور صحة إقرار السكران، ونفوذ أقواله فيما له وعليه، واستؤال عن شربه الخمر محمول علينا على أنه لو كان سكراناً لم يقيم عليه الحد.

ومعنى (استنكبه) أي: شتم وحنقه معه، وحنق به أصحاب مالك لمذهب مالك^(٥) وجمهور لعجاليين: أنه يحد من وجد منه ويح الخمر، وإن لم تقدم عليه بينة بشرها، ولا أقر به، ومذهبنا لساقط وأبي حنيفة وغيره: أنه لا يحد بمجرد ريحه، بل لا بد من بينة على شربه، أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

(١) أبو داود: ٤٤٢٣، والنسائي في الكبرى: ٧١٧٥ و٧١٤٨.

(٢) يرقم: ١٦٦٤. وأخرجه الحاكم: ١٤٨٧.

(٣) التاريخ الكبير: (٣١١/٨).

(٤) إكمال المعجم: (٥٦٤/٥).

(٥) قوله: «يشبهه بذلك» مقصد من (هو).

قَالَ - ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ظَهَّرَنِي. فَقَالَ: «وَنَحَلِكَ، ارْجِعِي فَاسْتَعْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ» فَقَالَتْ: أَرَأَيْكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَتْ: إِنَّهُ حُبَلِي مِنَ الزَّانِي، فَقَالَ: «أَمَتٌ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضُمِّي مَا فِي بَطْنِكَ، قَالَتْ: فَكَفَّلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَذَأَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: قَدْ وَضَعْتَ الْغَامِدِيَّةَ، فَقَالَ: «إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهُ. [مسر ١٤٣٢].

[٤٤٣٢] ٢٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَثَّقَ رَدِّ فِي لَفْظِ الْحَبِيثِ -: حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَتْ بَشِيرُ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَتْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَزَيْنْتُ، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَظْهَرَنِي، فَرَدَّهُ، فَلَمَّا كَانَ

قوله: (جاءت امرأة من غامد) هي بغين معجمة ودا ن مهملة، وهي بطن من جهة

قوله: (فقال لها: «حتى تضمي ما في بطنك») فيه أنه لا تُرْجِمُ الحُبْلَى حتى تصبح، سواء كان حملها من زنى أو غيره، وهذا مجمع عليه ثلثاً يقتل جنينها، وكذا لو كان حدها لجلده وهي حامل، لم تُجلد بالإجماع حتى تضع.

وفيه أن المرأة تُرْجِمُ إذا زنت وهي محصنة كما يُرْجِمُ الرجل، وهذا الحديث صحيحٌ صحيحٌ على أنها كانت محصنة، لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يُرْجِمُ غير المحصن.

ومنه أن من وحب عليها، فخصه رعي حامل لا يقتصر منها حتى تضع، وهذا مجمع عليه، ثم لا يرحم لحامل الزانية ولا يقتصر منها بعد وضعها حتى تسفي ولتهد النبا ويستسفي عنها بدنه غيره.

وفيه أن الحمل يُعْرَبُ ويُحْكَمُ به، وهذا هو الصحيح في مذهبه

قوله: (فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت) أي: قام مؤنتها ومصاحبها، وليس هو من الكفالة

التي هي بمعنى الضمان، لأن هذا^(١) لا يجوز في الحدود التي لله تعالى

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَارْتَدَّتْ الشَّامِيَّةُ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ: «أَتَعْلَمُونَ بِعَقْلِي بِأَسَا تُنْكِرُونَ مِنْهُ شَيْئاً؟» فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ إِلَّا وَفِي الْعَقْلِ مِنْ صَاحِبِنَا فِيمَا نُرَى. فَأَنَاءَ الثَّالِثَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ أَيْضاً، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لَا يَأْسَ بِهِ وَلَا بِعَقْلِهِ. فَلَمَّا كَانَ الرَّابِعَةَ حَقَرَ لَهُ حَقَرَةً ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ.

قَالَ: فَجَاءَتِ الْعَامِدِيَّةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ فَطَهَّرْنِي، وَلِأَنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ تُرَدِّدُنِي؟ لَعَلَّتْ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَا، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَحَبْلِي، قَالَ: «إِنَّمَا لَا، فَادْفَعِي حَتَّى قَلْبِي»، فَلَمَّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي جِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «ادْفَعِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُومِيهِ». فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبِيزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهُ، فَيُقْبَلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ،

قوله لَمَّا وضعت العمدية - قد وضعت العمدية، فقال النبي ﷺ «هَذَا لَا نَرْحَمُهَا وَنَدْعُ وَنَدْعُ وَنَدْعُ» صغيراً ليس له من يرضعه، فقام رجل من الأنصار فقال: يَا نَبِيَّ رَضَاعِهِ يَا بَنِيَّ اللَّهِ، قَالَ: «رَحِمَهَا» وفي الرواية الأخرى: (أَنهَا لَمَّا وَلَدَتْ جَاءَتْ بِالصَّبِيِّ فِي جِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: «ادْفَعِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَقْطُومِيهِ». فَلَمَّا قَطَعَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خَبِيزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ قَطَعْتُهُ، وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ. فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَخَفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهُ).

مهتان لروایتان ظاهرهما الاختلاف؛ فإنَّ الثانية صريحة في أنَّ رَجَمَهَا كَانَ بَعْدَ قَطْعِهِ وَأَكْلِهِ الْخَبِيزِ، وَالْأُولَى ظَاهِرُهَا أَنَّ رَجَمَهَا عَقِبَ الْوِلَادَةِ، وَيَجِبُ تَأْوِيلُ الْأُولَى وَحُمْلُهُ عَلَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قِصَّةٌ وَاحِدَةٌ وَالرَّوَيَانِ صَحِيحَتَانِ، وَالثَّانِيَةُ مِثْلُهُمَا صَرِيحَةٌ لَا يُمْكِنُ تَأْوِيلُهَا، وَالْأُولَى لَيْسَتْ صَرِيحَةً، فَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ الْأُولَى، وَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى^(١): (قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ) إِنَّمَا قَالَهُ بَعْدَ الْقَطْعِ، وَأَرَادَ بِالرَّضَاعَةِ كِفَايَتَهُ وَتَرْبِيَتَهُ، وَسَمَّاهُ رَضَاعاً مُجَرَّداً.

(١) في (بخ): يادون.

(٢) في (ص): ورضعها، الله.

(٣) قوله: ويكون قوله في الرواية الأولى، مذكور في (بخ).

قَرَمَى رَأْسَهَا ، فَتَنَضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ ، فَسَبَّهَا ، فَسَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ سَبَّ بِأُذُنَيْهَا فَقَالَ :
«مَهْلًا يَا خَالِدُ! قَوْلَا لِي نَفْسِي بِبَيْدِي ، لَقَدْ قَابَتْ نَوْبَةٌ ، لَوْ قَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ» . ثُمَّ أَمَرَ
بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَذُقْتُ . [احمد ٢٢٩٤٧ و ٢٢٩٤٨] .

واعلم أن مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك : أنها لا تُرجم حتى تُجَدَّ من
ترضعه ، فإن لم نجد أرضعته حتى تنقطه ثم رُجمت ، وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه . إذا وضعت
رُجمت ، ولا ينتظر حصول مرضعة .

وأما هذا ، لأنصاري الذي كفلها فقصده مصلحة . وهو الرقيق مه ومساعدته على تعجيب طهراتها
بالحسد ، إنما رأي بها من الخوص الثام^(١) على تعجيل ذلك .

قال أهل اللغة : ألقط : قطع الإرضاع لاستئناء الولد عنه .

قوله : (قال .) «إما لا ، فاذهبي حتى قلدي» هو بكسر الهمزة من «إما» وتشديد الهمزة وإلا إمالة ،
ومعناه : إذ أبيت أن تستري على نفسك وتثوبي وترجعي عن قولك ، فاذهبي حتى تسدي فترجمن بعد
ذلك ، وقد سبق شرح هذه النقطة مبسوطاً .

قوله : (فتنضَّحَ دَمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ) روي بالحاء المهملة وبالمعجمة ، ولا يثرون على المهملة .
ومعناه : ثرَّش وانصب .

قوله ﷺ : «لقد تابت نوبة» ، لو تابها صاحب مكس لغفر له ، فيه أن المكسر من أعظم^(٢) المعاصي
وليسوب الموبقات ، وذلك لكثرة مبادئ الناس له وظلالتهم عنده ، وتكرُّر ذلك منه ، وانتهاكه للناس
وأخذ أموالهم بغير حقها ، وضربها في غير وجهها .

وفيه أن نوبة الزاني لا^(٣) تسقط عنه حد الزنى ، وكذا حكم حد لسرقه ولشوبه ، هذا أصح القولين
في مذهب مالك ، والثاني : أنها تسقط ذلك ، وأما نوبة لمحارب قبل مقدرة عليه . تسقط حد
المحاربة بلا خلاف عندنا ، وعن ابن عباس وغيره : أنها لا تسقط .

قوله : (ثم أمر بها فصلى عليها ثم ذُقْتُ) . وفي «رواية الثانية» (أمر بها النبي ﷺ فرجمت ،

(١) في (ج) : ولثام .

(٢) في (س) و(ها) : أقيج .

(٣) في (ج) : ولا .

[٤٤٣٣] ٢٤ . (١٦٩٢) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ قَالَتْ بِنْتُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَّيُّ : حَدَّثَتْ مُعَاذَ - يَغْلِي ابْنَ هِشَامٍ - : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ أَنَّ أَبَا الْمَهْلَبِ حَدَّثَهُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ مَرْأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ، وَهِيَ حَبْلَى مِنَ الزَّيْنِ ، فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْهُ عَلَيَّ . قَدَعَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْلَهَا ، فَقَالَ : «لَا أَحْسِنُ إِلَيْهَا ، فَإِذَا وَصَعْتُ فَاتْنِي بِهَا» فَمَعَلَ . فَأَمَرَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، فَشَكَّتْ عَلَيْهَا يَتَائِفُ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ ؟ فَقَالَ : «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ» وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَاءَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى ؟» . [تجد ١٩٩٠:٣] .

لَمْ صَلَّى عَلَيْهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : تُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ ؟ .

أما الرواية الثانية لصريحة في أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ ، وَأما الرواية الأولى فقد كان القاضي عياض رحمه الله : هي بفتح الصاد واللام عند جماهير رواة الصحيح مسلم ، قال : وعند مطري بضم الصاد ، قال : وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود^(١) ، قال : وفي رواية لأبي داود : ثم أمرهم أَنْ يُصَلُّوا عَلَيْهَا^(٢) . قال القاضي : وهم يذكر مسلم صلاته ﷺ على مخرج ، وقد ذكرهم البخاري^(٣) .

وقد اختلف العلماء في الصلاة على المرجوم ، فكروها^(٤) مسك وأحمد للإمام وأهل الفضل دون باقي الناس ، فلا . يُصَلِّي عليه غير الإمام وأهل الفضل . قال الشافعي وآخرون : يُصَلِّي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم .

والخلافاً بين الشافعي ومالك بما هو في الإمام وأهل الفضل ، وأما غيرهم فاتفقوا على أنه يُصَلِّي ، وبه قال جماهير العلماء ، قالوا : يُصَلَّى على الشقاق وحقوقاين في الحدود والحداية وغيرهم ، وقال البرهري : لا يُصَلِّي أحدٌ على المرجوم وقد نسيه ، وقال قتادة : لا يُصَلَّى على ولد الزنى .

(١) ابن أبي شيبة ٢٧٩٤:٥ وأبو داود ٤٤٤٢ .

(٢) أبو داود برقم ٤٤٤٠ ، ومطري التمهيد ١٠ (٢٤/٢٢٩) .

(٣) برقم : ٦٨٧٠ .

(٤) الإكمال للمعلم ٥ (٥٢٣/٥ - ٥٢٤) .

(٥) في (ج) وكرهوا .

[٤٤٣٤] (. . .) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَقَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَدِ، مَثَلَهُ. [المعجم: ١٩٩٥٤].

واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة مشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم كما يصلي عليه غيرهم.

وأجاب أصحاب مالك عنه بحويين - أحدهما: أنهم ضَعُفُوا رواية الصلاة، لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأويلهم على أنه ﷺ أمر بالصلاة، أو دعا، فسُي صلاتاً على مقتضاها في السنة. وهذان الجوابان قاسدان: أما الأول: فإن هذه زيادة ثابتة في «الصحيح»، وزيادة ثقة مقبولة. وأم الثاني: فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يُصار إليه إذا اضطررت الأدلة الشرعية إلى ارتكابها وليس هنا شيء من ذلك، فوجب حمته على طهره. والله أعلم.

قوله ﷺ لولي الغامدية: «أحسن إليها»، فإذا وضعت فائتي بها» هذا لإحسان له سبباً أحدهم: الخوفُ عليها من أقاربها أن تحميتهم لغيره ولحقوق العار بهم أن يؤذوه، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك.

والثاني^(١): أمره رحمةً لها، إذ قد تبت، وحرص على الإحسان إليها؛ إما في نفوس الناس من النفرة من مثلها، وسماعها^(٢) الكلام المؤذي ونحو ذلك، فنهي عن هذا كله.

قوله: (فَأَمَرَ بِهَا، فَسُكَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمَرَ^(٣) بِهَا فَرُجِمَتْ) هكذا هو في معظم النسخ: (فَسُكَّتْ)، وفي بعضها: (فَسُكِّتَتْ) بالمداء بدل الكاف، وهو معنى لأول، وفي هذا استحباب جمع ثيابها عليها وسكها، بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها وتكرر اضطرابها.

واتفق العلماء على أنه لا تُرْحَم إلا قعدة، وأم لرجل، فجمهورهم على أنه يُرْجَم قائماً، وقد نكح: قعدة، وقال غيره: يُخَيَّر الإقدام بينهما.

قوله في بعض الروايات: (وَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ)، وفي بعضها: (وَأَمَرَ النَّاسَ فَرَجَمُوهَا)، وفي حديث معمر: (فَأَمَرْنَا أَنْ تُرْجَمَ) ونحو ذلك، فيها كلها دلالة لمذهب مشافعي ومالك وموافقيهم: أنه لا يلزم

(١) في (خ): وندس

(٢) في (خ): يسمعها

(٣) في (خ): وأمر

[٤٤٣٥] ٢٥ - (١٦٩٧ - ١٦٩٨) جَلَدْتُ قَتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ: نَعَمْ، غَافِضٍ بَيْنَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَالتُّدْلُ لِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ غَرِيفًا عَنِّي هَذَا، فَزَلَنِي بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَاقْتَضَيْتُ مِنْهُ بِمِثْلِ شَأْءٍ وَزَلِيلَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ لَيْلِي، فَأَخْبَرُونِي أَنَّكَ عَلَى ابْنِي جَلْدٌ مِثْلَ وَتَغْرِيبٍ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ،»

الإمام حضورٌ لرجم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمهم الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً، وكذا لشهوده ثبت بينة، وبدأ الإمام بالرجم إذ ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود صدق الشهود، وحنة الشافعي أن النبي ﷺ لم يحضر أحداً ممن رجم، والله أعلم.

قوله: (أَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ) معنى (أَشُدُّكَ) أسألت رجماً شديداً، وهو صوتي، وهو فتح الهمزة وصم الشين، وقوله: (بكِتَابِ اللَّهِ) أي: بما تضمنه كتاب الله

وفيه أنه يستحب سدي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصوم: حكم بيننا بالحق، ونحو ذلك. قوله: (فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ) قد العلم: يجوز أن يكون أراءه أنه بالأصله أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد أفقه منه في هذه القضية، لوضفه إياه على وجهه، ويحتمل أنه لأقبح واستبدانه في الكلام، وحذوه من الوقوع في السهي في قوله تعالى: «لَا تَقْبَلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَالَهُ لِرَسُولِهِ» (المحرم: ١)، بخلاف خطاب لأبي في قوله (أَشُدُّكَ اللَّهُ . . .) إلى آخره، فإنه من جفاء لأعراب

قوله: (إِنَّ ابْنِي كَانَ غَرِيفًا عَلَيَّ هَذَا) هو بالعين واسين المهملتين، أي: أجيراً، وجمعه غُرَفَاءُ، كأجير وأجراء، وبقية ونُقهاء.

قوله ﷺ: «لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ» يحتمل أن المراد بحكمه الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: «وَأَوْ يَحْتَمِلَ اللَّهُ لَكُنْ سَيِّئًا» (الباء: ١٥)، وقسر النبي ﷺ سبيلاً بالرجم في حق محصن، كما سبق في حديث عبادة بن الصامت^(١)، وقيل: هو إشارة إلى آية: (الشيخ والشيخة إذا رتب

الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ حَامٍ، وَاعْتِدَ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجَمْتُهَا».

قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهِ. فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ. [الحديث: ٢٧٢٤ ٢٧٢٥]
[الواحد: ١١٣٦].

فارجموها)، وقد سبق^(١) أنه مما سُحِّتْ تَلَاوُثُهُ وَبُفِي حِكْمُهُ، فعلى هذا يكون لجلده قد أخذته من قوله تعالى ﴿الزَّيْنَةُ وَالزَّيْنُ﴾ [سور: ١٠]، وقيل: لمراد نقص صلحهما الباطل عن لغنم وتولية.

قوله: (مسألت أهل العلم) فيه جواز استفتاء غير النبي ﷺ في زمنه؛ لأنه ﷺ لم ينكر ذلك عليه. [وأن فيه جواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه].

قول ﷺ: «الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ» أي: مردودة، ومعناه: يجب ردها إليك، وفي هذا أن الصلح^(٢) الفاسد يرد، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده، وأن الحدود لا تقبل الفداء.

قوله ﷺ: «وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ حَامٍ» هذا محمول على أن الابن كان بكراً، وعلى^(٣) أنه اعترف، وإلا فيقرار الأب عليه لا يقبل، أو يكون هذا إفتاءً، أي: إن كان ابنك زنى وهو بكر، فعليه جلد مئة وتغريب حام.

قوله ﷺ: «وَاعْتِدَ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجَمْتُهَا». قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ».

(أنيس) هذا صحابي مشهور، وهو أنيس بن الضحّاك الأسدي، معدود في السدس، وقال ابن عبد البر: هو أنيس بن مرثد^(٤)، والأول هو الصحيح لمشهور، وأنه أسلمي، والعمراء^(٥) أيضاً أسلمية. وعدم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحاب وغيرهم على إطلاق امرأة بأن هذا الرجل

(١) ص ٦٢٩ من هذا الجزء.

(٢) في (ج) الصحيح.

(٣) في (ج) آخره.

(٤) «الاستيعاب» (١: ١١٣ - ١١٤)، وذكر بعده أنيس بن الضحّاك، وذكر في ترجمته أنه عدل به نبي قيل فيه واخذ

بأنيس

(٥) في (ج)، والعمراء

[٤٤٣٦] (١٠٠) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح) . وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَنَاقِدٍ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ صَالِحٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، كُنْهَمُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . [إحد: ١٧٠٣٨ ، وسنن: ٧٧٥٨-٧٧٥٩] .

فَدَقَّقَهَا بِدِينِهِ ، فَيُعَرِّفُهَا بِأَنَّ لَهَا عَنْهُ حَدٌّ لَقَدْ دَفَّ غُتْلًا بِه ، أَوْ نَعْفُو عَنْهُ ، إِلَّا أَنْ تَعْتَرَفَ ^(١) بِالزُّلْمِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَدٌّ لِقَتْلِهِ ^(٢) ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ حَدٌّ لَزْمِي ، وَهُوَ الرِّجْمُ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ مُحَصَّنَةً ، فَذَهَبَ إِلَيْهَا أَنَيْسٌ فَاعْتَرَفَتْ بِالزُّلْمِ ، فَأَمَرَ لَيْسِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَرْجُمَهَا فَرُجِمَتْ ، وَلَا يَدُّ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ ، لِأَنَّ ظَهْرَهُ أَنَّهُ بَعَثَ لِيُطْلَبَ بِقَامَةِ حَدٍّ لَزْمِي ، وَهَذَا غَيْرُ مُرَدٍّ لِأَنَّ حَدَّ لَزْمِي لَا يَحْتَصِلُ ^(٣) لَهُ بِالتَّجَسُّسِ وَاسْتَفْتِيشٍ ^(٤) عَنْهُ ، بَلْ مَوْأَفَّرَ بِهِ لَزَائِمِي اسْتُحِبَّ أَنْ يُلْقَى لِرُجُوعِ كَمَا سَبَقَ ، فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ مُصْحَابُنَا فِي هَذَا الْبَعْثِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَى الْقَاصِي إِذَا قُلْتُ بِسَانَ مَعْنٍ فِي مَجْلِسِهِ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِ لِيُعَرِّفَهُ بِحُلَّتِهِ مِنْ حَدِّ الْقُلْدَفِ ، أَمْ لَا يَنْجِبُ ؟ وَلَا أَصَحُّ وَجُوبِهِ .

وَمِنْ هَذِهِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُحَصَّنَ يُرْجَمُ وَلَا يُجْلَدُ مَعَ رُجْمٍ ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ الْخِلَافِ فِيهِ ^(٥) .



(١) فِي (ح) - تَعْرِفَ .

(٢) فِي (ع) - الْقَتْلُ .

(٣) فِي (ص) - لَا يَحْتَصِلُ .

(٤) ضَمِيرُ مَجْزُوءَةٍ فِي (ع) .

(٥) تَقَدَّمَ فِي ص ٦٢٥ - ٦٢٦ مِنْ هَذِهِ الْمَجْزِءِ .

٦ - [باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنوا]

[٤٤٣٧] ٢٦ - (١٦٩٩) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو ضَالِحٍ : حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّى يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ زَنِيَا ، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَ يَهُودَ ، فَقَالَ : «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ عَلَى مَنْ زَنَى ؟» قَالُوا : نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا ، وَنَحْمُهُمَا ، وَتُخَالِفُ بَيْنَ وَجُوهِهِمَا ، وَيُطَافُ بِهِمَا ، قَالَ : «فَانْطَوُوا بِالتَّوْرَةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فَجَذُّوا بِهَا عَقْرُوهَا ، حَتَّى إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّحِمِ وَضَعَ الْفَتَى الَّذِي يَتْلُو

قوله : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَهُودِيٌّ وَيَهُودِيَّةٌ قَدْ زَنِيَا...) إلى قوله ، (فرجم) في هذا دليل لوجوب حدِّ ارئى على الكافر ، وأنه يصحُّ تكافره ، ولا^(١) يجب لرجم ، لا على محصن ، فهو لم يصحَّ تكافؤه لم يثبت إحصائه ولم يرجم .

وفيه أنَّ لكتفاز محاطبون بفروع لشرع ، وهو الصحيح ، وقيل : لا يخاصمون بها ، وقيل : [إنهم] محاطبون بالنهي دون الأمر . وفيه أنَّ الكفر إذا تحاكم إلى حاكم القاضي بينهم بحكم شرعت قال ماتت ، لا يصحُّ إحصاء كافر ، قال : وإنما رجمهم لأنهما لم يكونا أهل ذمة . وهذا تأويل باطل ؛ لأنهم كانا من أهل العهد ؛ ولأنه رجم امرأة ، واتساء لا يجوز قتلهن مطلقاً .

قوله : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ ؟» قال لعبد : هذا السؤال ليس لتفصيلهم ، ولا لمعرفة حكمهم منهم ، وإنما هو لإلزامهم^(٢) بتعاقبونه في كتابهم ، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أنَّ الرجة في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه كما غيروا أشياء ، أو^(٣) أنه أخبره بذلك من أسلم منهم ، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتبه .

قوله : (نُسُودٌ وَجُوهُهُمَا ، وَنَحْمُهُمَا) هكذا هو في أكثر النسخ : (لُحْمُهُمَا) بالحاء واللام ، وفي بعضها : (سُجْمُهُمَا) بالميم المفتوحة ، وفي بعضها : (لُحْمُهُمَا) بميمين ، وكله متقارب .

(١) في (ص) و(هـ) : لا .

(٢) في (ص) و(هـ) : يس .

(٣) في (ج) : و .

يَدُهُ عَلَى آيَةِ الرُّجْمِ، وَقَرَأَ مِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا رَأَاهَا. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَرَّةً فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ. فَرَفَعَهَا فَبَدَأَ تَحْتَهَا آيَةَ الرُّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرُجِمَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: كُنْتُ فِيْهِمَا رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَقِيَّتَهَا مِنَ الْحَجَرَةِ يَنْقُصُ. [أحمد ١٦٦٦ مقتصراً] [وسعد ١٤٣٨].

[٤٤٣٨] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ - عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ أَنْ دُفِعَ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجِمَ فِي الرَّيِّ يَهُودِيَيْنِ، رَجُلًا وَامْرَأَةً زَيْنًا، فَأُتِيَ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا. وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. [أحمد ١٤٩٨ و٤٥٢٩، والبخاري ٣٦٣٥ و١٧٥٤٣].

[٤٤٣٩] ٢٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَدُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَيْنًا. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ. [البخاري ٤٦٥٦] [أحمد ١٤٣٨].

[٤٤٤٠] ٢٨ - (١٧٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ

فَمَعْنَى **لَا** نَحْمَلُهُمَا عَلَى جَمَلٍ، وَمَعْنَى **الثَّانِي** نَحْمَلُهُمَا جَمِيعًا عَلَى الْجَمَلِ، وَمَعْنَى **الثَّلَاثِ**: لُسُودٌ وَجُوهُهُمَا بِالْحُمَمِ، بِضَمِّ سَحَاءٍ وَفَتْحِ لَمِيمٍ، وَهُوَ الْفُحْمُ^(١). وَهَذَا الثَّلَاثُ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ قَدْ قَدِمَ: «لُسُودٌ وَجُوهُهُمَا».

عَنْ قَبْلِ: كَيْفَ رُجِمَ الْيَهُودِيَانِ، بِابْيَاضَةٍ أَمْ بِالْأَقْوَرِ؟

قُلْنَا: الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالْأَقْوَرِ، وَقَدْ جَاءَ فِي تَمْسَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ. أَنَّهُ شَهِدَ عَلَيْهِمَا^(٢) أَرْبَعَةٌ أَنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا^(٣). فَبَدَأَ صَحَّ هَذَا، فَإِنْ كَانَ الشَّهَادَةُ مَسْمُومِينَ فَقَطَّاهُ، وَإِنْ كَسُوا كِمَارًا فَلَا يُعْتَبَرُ بِشَهَادَتِهِمْ، وَيَتَعَيَّنُ أَنَّهُمْ أَقْرَأُ بِالزُّنَى.

(١) فِي (خ): الْقُحْمُ

(٢) فِي (خ): عَلَيْهِمَا

(٣) أَبُو دَاوُدَ ٤٤٥٢. وَأَخْرَجَهُ الدَّرَقُطَنِيُّ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣٥٤ مِنْ حَدِيثِ جَدِّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

MAHDE-KHASLAN & K. KARABAF

[٤٤٤٤] ٢٩ - (١٧٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَدَيْلٍ الْجَحْصَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاسْتَفْظَ لَهُ -: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: هَلْ رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُتِلَ: بَعْلَمَا أُنْزِلَتْ سُورَةُ النُّورِ، أَمْ قَبْلَهَا؟ قَالَ: لَا أَذْهَبُ. [إمامه، ١٩١٢٦، والجحصري ٦٨١٢ و ٦٨٤٠].

[٤٤٤٥] ٣٠ - (١٧٠٣) وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمْدٍ الْبُطَيْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيُعْمَرْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ». [إمامه: ١٠٤١٥، والجحصري ٢٢١٥٢].

قوله ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ^(١) عَلَيْهَا» (لشرب) يُؤَيِّخُ وَاللَّوْمُ عَلَى الذَّنْبِ، وَمَعْنَى «فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا» تَحَقُّقُهُ إِمَّا بِإِثْبَاتِهِ، وَإِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عَمٍّ^(٢) عَنْهُ مَنْ يُجَوِّزُ الْقَضَاءَ بِالْعَدَمِ فِي الْحُدُودِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ نَاقِلٌ عَلَى وَجُوبِ حُدِّ الزَّوْنِ عَلَى الْإِمَامِ وَالْعَمِيدِ.

وَفِيهِ أَنَّ السَّيِّدَ يَقُومُ الْحَدُّ عَلَى عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ لُصْحَابِهِ وَالتَّبَعِينَ فَذَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ. لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي الدَّلَالَةِ لِنَجْمٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْعَدَمَ وَالْأَمَةَ لَا يُرْجَمَانِ، سِوَاكَ كُنَا مُرَوِّجَيْنِ أَمْ لَا. لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَجْلِدْهَا» وَلَمْ يَقْرَأْ بَيْنَ مُزَوَّجَةٍ وَغَيْرِهَا. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُؤَيِّخُ لِرَافِي، بَلْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَقَطْ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيُعْمَرْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ» فِيهِ أَنَّ لِرَافِي إِذَا حُدِّثَ زَنِيٌّ شَيْئًا يَنْزِعُهُ حَدًّا آخَرَ، فَإِنْ زَنَى ثَلَاثَةً لِرَمَاهُ حَدًّا خَرًا، فَمِنْ حُدِّ

(١) فِي (ح): تَكْرِبُ.

(٢) فِي (ح): إِمَّا بِرُؤْيَا أَوْ عَمٍّ.

[٤٤٤٦] ٣١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُعْبَةُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ رَسَائِدٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُقْمٍ (ح) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَمَةُ بْنُ زَيْدٍ (ح) وَحَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَشُعْبَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كُنْ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ لَنَبِيِّ ﷺ، فِي جُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ فَلَا تَأْكُلُ «ثُمَّ لِيُفْعَلْ فِيهَا الرَّابِعَةُ». (أحمد ١٧٣٩٥، ٩٤٧٠، ٢٨٨٨٦).

[٤٤٤٧] ٣٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمُقَنَّبِيُّ: حَدَّثَنَا سَالِكُ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَالْفُطَيْلَةُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى سَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِرْ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَمُوتُهَا وَلَوْ بِضَعِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْرِي أَبْعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْمُقَنَّبِيُّ فِي رَوَايَةٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ، وَالصُّفَيْرُ: الْحَقُّ، انظر: ١٤٤٤٩.

[٤٤٤٨] ٣٣ - (١٧٠٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ

ثُمَّ زَنَى بَرَاءَ حَدَّثَنَا، وَهَكَذَا أَدَّ، فَأَمَّا إِذَا زَنَى مَرَّةً وَلَمْ يُحْدِثْ نَوَاحِدَةً مِنْهُنَّ فَيَكْفِي حَدٌّ وَاحِدٌ لِلْجَمِيعِ.

وفيه ترك مخالطة الفساق وأهل المعاصي وقرائهم.

وهذا البيع إنما مور به مستحب ليس بواجب عند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر هو

واجب.

وفيه جواز بيع الشيء الثمين بثمن حفيو، وهذا مجمع عليه إذا كان لبيع عابداً به، فإن كان

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ، [احمد ١٧٠٥٧، وصحروني ٢١٥٣، ٢١٥٤].

[٤٤٤٩] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو الدَّقْدَقُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ اسْرُهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَالشَّدُ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً فِي بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. [سارو ٢٢٣٠-٢٢٣٣].
[وتنظر ٤٤٤٨].

وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حاله للمشتري؛ لأنه عيب، ولاخبار بالعيب واجب.
وإن قل: كيف يكره شيئا ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب: لأنها تستعِفُّ عند المشتري بأن يعفِّف نفسه، أو يصونها بهيئة، أو بالإحسان إليها وتوسعة عليها، أو يُرزقها، أو غير ذلك، والله أعلم.



٧ - [باب تأخير الحد عن النفساء]

[٤٤٥٠] ٣٤ - (١٧٠٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا زَيْدَةُ، عَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحَضِيِّ قَالَ: خُطِبَ عَلَيَّ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ،

فوله. (قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن؟ قال: «إِنْ زَنْتَ فَاجْلِدُوهَا»).

وفي الحديث الآخر: (إِنَّ عَلَيَّ خُطْبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ).

قال الطحاوي^(١)، في الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله: (ولم تحصن) غير مالك. وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر لحفظ هذا على الطحاوي. قالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيسى ويحيى بن سعيد، عن ابن شهاب. كما قال مالك، فحصى أن هذه اللفظة صحيحة، وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تُجلد نصف جلد الحرة، سواء كانت الأمة محصنة بالتزويج أم لا، وفي هذا الحديث بيان من لم يحصن، وقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنَّ آتَكُمْ بِغُشْوَةٍ فَلْيُحْصِنُوا قُلُوبَهُمْ مَا عَلَى الْفُحْشَاءِ مِنَ الْعَدَابِ﴾ [النساء ٢٥]، فيه بيان من أحصنت، فحصل من الآية لكرهية ولحديث: بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المحصنة تُجلد، وهو معنى ما قاله عبيد الله رضي الله تعالى عنه، وخُطِبَ الناس به.

وبن قين: تلك المحكمة في التقيد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَحْصَيْتُمْ﴾ مع أنها عليها نصف جلد الحرة، سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية نُكِهت على أن الأمة وإن كانت موزوجة لا يجب عليها، لا نصف جلد الحرة، لأنه الذي ينتصف، وأما لرجم فلا ينتصف، فليس مراداً في الآية بلا شك، فليس للأمة الموزوجة الموطوءة في النكاح حكم لحرمة الموطوءة في النكاح، فبينت الآية هذا، لأننا ينوهم عنوهم أن الأمة لموزوجة تُرجم، وقد أجمعوا على أنها لا تُرجم.

(١) ينظر شرح مشكل الآثار: (٩/٣٤١)، والإكمال المعلم: (٥/٥٣٧)، والكلام من

فَإِنَّ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنْتٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا، فَوَدَّأَ هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ يَنْفَسُ، فَخُتِبْتُ إِنَّ
أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». [الحمد ١١٣٤١].

[٤٤٥١] (•••) وَحَدَّثَهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِيزَاهِيمَ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ
السُّدِّيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْضَسَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْضِسْ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ:
«اتْرُكْهَا حَتَّى تَمَائِلَ» [المحرر ٤٤٥٠].

وَأَمَّا عِزُّ الْمَرْوُوجَةِ فَقَدْ عَمِدَ أَنْ عَمِدَ نَصَبَ جَدِّ لِمَرْوُوجَةٍ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، مِنْهَا حَدِيثُ
مَالِكٍ هَذَا، وَبِإِسْنَادٍ لِرَوَيْتِ الْمَصْنُوعَةِ: «إِذْ زَنْتُ أُمَّةً أَحَدَكُمْ فَيَجْلِدُهَا»، وَهَذَا يَتَنَوَّلُ لِمَرْوُوجَةٍ
وغيرها، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ وَجُوبِ نَصَبِ الْجَدِّ عَلَى الْأُمَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ مَرْوُوجَةً أَمْ لَا، هُوَ مُلْهَبٌ
شَافِعِيٌّ وَمَالِكٌ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَحَمَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ جَمَاعَةُ مِنَ السُّنَنِ: لَا حَدَّ عَلَى مَنْ
لَمْ تَكُنْ مَرْوُوجَةً مِنَ الْإِمَامَةِ وَالنَّبِيِّ، ثُمَّ قُلْنَا ابْنَ عَبَّاسٍ وَطَوْسٌ وَعَطَاءٌ وَبْنُ جُرَيْجٍ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(١).

قَوْلُهُ: «قَالَ عَمِي» وَتَ أُمَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفْسِي،
فَخُتِبْتُ إِنَّ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ».

فَبِهِ أَنْ أُجْلِدَ رَاحِلٌ عَلَى الْأُمَّةِ لَزَانِيَةً، وَأَنْ لِنَفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَنَحْوِهِمْ يُؤَخَّرُ جُلْدُهُمْ إِلَى الْبَرَاءِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) عَمِي (ع) - أَلَا يَأْتِي.

(٢) عَمِي (م) وَ(ه) - عَمِيَّةٌ. وَيُقَالُ لِلْكَسْبَةِ السَّعْيَةُ: (٥/٥٣٧).

٨ - [باب حد الخمر]

[٤٤٥٢] ٣٥ - (١٧٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِّ الْحُدُودَ لِمَا بَيْنَ قَامَرٍ وَعُمَرَ. [أحمد ١٠٢٨١٥] [ربيع ٤١٥٤].

[٤٤٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَدِيثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ. فَذَكَرَ نَحْوَهُ. [بخاري ٦٧٧٣] [أبو داود ٤١٥٤].

[٤٤٥٤] ٣٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ كَانَ عُمَرُ، وَذَلِكَ النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِّ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ. [أحمد ١٣١٣٩] [بخاري ٦٧٧٣]. وَانْظُرْ لِتَفْهِيمِ تَعْلِيلِ عُمَرَ بِالرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

باب حد الخمر

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ. وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَفِّ الْحُدُودَ ثَمَانِينَ قَامَرٍ وَعُمَرَ).

وهي رواية: (جَلَدَ لِسَبِيٍّ ﷺ فِي الْخَمْرِ بِالْحَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ كَانَ عُمَرُ، وَذَلِكَ النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفِّ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ).

[٤٤٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [انظر: ٤٤٥٤].

[٤٤٥٦] ٣٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْعَدَالِ وَالْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا. وَلَمْ يَذْكُرْ: الرَّيْفَ وَالْقَرَى. [راجع: ١٢٨٥٥] [انظر: ٢٤٥٤].

[٤٤٥٧] ٣٨- (١٧٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ بْنُ عَلِيٍّ - عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّائِجِ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُحْتَارِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَبْرِودٍ مَوْلَى ابْنِ عَاصِمٍ الدَّائِجِ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو سَائِدٍ قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَأَبِي بَاوَيْدَ قَدْ صَلَّى الصُّبْحَ رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ قَالَ: أَرِيدُكُمْ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِمَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا حَمْرُنُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ، وَشَهِدَ آخَرُهُ أَنَّهُ رَوَّهَ بِتَقْيٍّ. فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَتَقَيَّا حَتَّى شَرِبَهَا، فَقَالَ: يَا عَلِيُّ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ عَلِيُّ: قُمْ يَا حَسَنُ فَاجْلِدْهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلَئِنْ حَرَّهَا مِنْ نَوَلِي فَأَرَأَيْتَ - فَكَأَنَّهُ وَجَدَ عَلَيْهِ - فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ قُمْ فَاجْلِدْهُ، فَجَلَدَهُ، وَعَلِيُّ يَعُدُّ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِينَ، فَقَالَ: أَمْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَهَمَزُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ. رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ خُنَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّائِجِ مِنْهُ قَدْ قُتِمَ أَحْفَظُهُ. [راجع: ١٧١٢].

وهي رواية (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْعَدَالِ وَالْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ).

وفي حديث علي عليه السلام (أَنَّهُ جَلَدَ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ قَالَ لِلْجَلَادِ: امْسِكْ. ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَاحِدًا أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَهَمَزُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ).

الشرح^(١):

أما قوله في الرواية الأولى: (فقد عبد الرحمن: أخف لحدود)، فهو ينصب^(٢) (أحف)، وهو

(١) قوله: الشرح: يعني في (معنى).

(٢) غير معجولة في (ج).

مصبوبٌ بفعل محدوف، أي: أجلبه^(١) كأخف الحدود، أو جمعه كأخف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى.

وقوله: (أرى أن تجعلها) يعني: العقوبة التي هي حد الخمر

وقوله: (أخف الحدود) يعني: المنصوص عليها في القرآن، وهي حد لسرقعة يقطع اليد، وحد الزنى جلد مئة، وحد القذف ثمانين، فاجعلها ثمانين كأخف هذه الحدود، وفي هذا جواز القياس، واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام.

وقوله: (وكل سنة) معناه: أذ فعلن النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه سنة يعمل بها، وكذا فعل عمر رضي الله عنه، ولكن فعلن النبي ﷺ وأبي بكر أحب إلي.

وقوله: (وهذا أحب إلي) إشارة إلى الأربعين التي كان جلددها، وقال للجلاد: (أمسك)، ومعناه: هذه، الذي قد جلدته، وهو: الأوبى من الشمانين.

وفيه أن فعلن نصحا سنة يعمل بها، وهو موافق لقوله ﷺ: «فعلتكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ»^(٢)، والله أعلم.

وأما حد الخمر، فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها، سواء شرب قليلاً أو كثيراً، وأجمعوا على أنه لا يقتل بشربها وإن تكرر ذلك منه، هكذا حكى الإجماع فيه الترمذي^(٣) وخلائق، وحكى القاضي عياض عن صدقة شاذة أنهم قالوا: يقتل بعد جلدده أربع مرات، لمحدث ورد في ذلك^(٤)، وهذه الأقوال باطل مخالفة لإجماع الصحابة فمن بعدهم على

(١) مخ: جلد.

(٢) أخرجه أبو داود: ٤٦٠٧، والنومدي: ٢٨٧٠، وابن ماجه: ٤٢ و٤٣، وحسنه: ١٧١٤٤ و١٧١٤٥ من حديث تعريضي بن سارية رضي الله عنه وهو حديث صحيح.

(٣) بعد لحديث: ١٥٩٠.

(٤) من حديث معدية بن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «من شرب سحر فاجلسوه قرب عاد في الربعة فاقبلوه» أخرجه أبو داود: ٤٤٨٢، وترمذي: ١٥١٠، ومثله به، وابن ماجه: ٢٥٧٣، وأحمد: ١٦٨٥٩، فاب التومدي وفي اسناد عن أبي هريرة، وشريم، وشريح بن أوس، وجزيلا، وأبي الرضا السوي، وعبد الله بن عمرو بن بطر تعريضي في نسخة لأحمد: (١٢٦/٤) - طبعة مؤسسة برسانة ماثرون.

أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ وَنَ تَكَرَّرَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ، وَهَذَا إِسْحَاقُ مَسْنُوحٌ، قَالَ جَمَاعَةٌ: ذَلَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِهِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَسَخَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَجُزُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيْبُ الزَّانِي، وَالتَّارِكُ لِنَيْتِهِ الْمَفَارِقَ لِلْجَمَاعَةِ»^(١).

وَاحْتِفَافُ الْعَمَاءِ فِي قَوْلِهِمْ حَدَّ الْخَمْرِ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ: حَدُّهُ أَرْبَعُونَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: «لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْنِيَ بِهِ تَمْسِيرٌ، وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ تَعْزِيرَاتٍ عَلَى تَسْبِيهِ فِي زِلَافَةِ حَقْلِهِ» وَفِي تَعْزِيرِهِ تَقْتَضِيهِ الْقَتْلُ وَأَنُودُ الْإِيلَامِ وَتَوَكُّفُ الصَّلَاةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَبَشَّرَ الشَّافِعِيُّ مِنْ لُجْجِهِمْ مَنْ لَسَلَفَ وَالْفَقْهَاءُ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْرَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ أَنَّهُمْ قَالُوا: حَدُّهُ ثَمَانُونَ، وَاحْتَجُّوا بِهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمُصَنِّفَةِ، وَأَنَّ فَعْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِمُحَمَّدٍ، وَلِهَذَا قَامَ فِيهِ الرُّوْيَةُ لِأَوَّلَى (نَحْوُ أَرْبَعِينَ)^(٢).

وَحِجَّةُ الشَّافِعِيِّ وَمُوافقيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَا حَتَّى أَرْبَعِينَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رُوْيَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا زِيَادَةُ عَمَرٍ فِيهِ تَعْزِيرٌ، وَالتَّعْزِيرُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ فِي فَعْلِهِ وَتَرْكِهِ. فَزَادَ عَمَرُ فَعْلِهِ، وَلَمْ يَزِدْ لِنَبِيِّ ﷺ وَلَا يُرْكَو وَلَا عَمِي فَتَرَكَوهُ، وَهَكَذَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: إِذْ زِيَادَةُ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ. وَأَبُو الْأَرْبَعُونَ هِيَ الْحَدُّ الْمَقْدَّرُ الَّذِي لَا يَزِيدُ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ حَدًّا لَمْ يَتَرَكَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَتَرَكَهَا عَلِيٌّ بَعْدَ فَعْلِهِ عَمَرٌ، وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ: (وَكُلُّ مَسْئَةٍ مَعَهَا لَا تَقْتَصِرُ عَلَى أَرْبَعِينَ)^(٣) وَيُلَوِّحُ لِثَمَانِينَ، فَهَذَا الَّذِي نَالَهُ الشَّافِعِيُّ هُوَ لُظَاهِرُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ هُنَا الْأَحَادِيثُ، وَلَا يُشْكَلُ شَيْءٌ مِنْهَا.

ثُمَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ نَحْوُ حَدِّ الْحَجْرِ، فَأَمَّا الْعَوْدُ فَعَمِي الْمَصْنُوعُ مِنَ الْحَجَرِ كَمَا فِي الْأَوَّلِيِّ وَالْقَلْبِيِّ، وَاعْلَمْ.

وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الشَّارِبَ يُحَدُّ سَوَاءً سَكَرَ أَمْ لَا.

(١) مَدِينَةُ مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: ٤٣٧٥

(٢) [كتاب الجمع] - (٥/٥٤٠)، قَالَ إِسْحَاقُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدُّ مَنْ شَرِبَ الْمَسْكُونَةَ مِنْهُ، وَهُوَ مَا أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٤٤٨٥] مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرٍ عَنْ قَبِيصَةَ فِي حَدِّهِ لِقِصَّةٍ قَالَ: فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ مَجْدَةً، ثُمَّ أَتَى بِهِ قَبِيصَةَ، ثُمَّ أَتَى بِهِ قَبِيصَةَ، فَرَفَعَ يَدَهُ وَقَالَ رَحْمَةً، نَعَمْ. «فَنَحَّ الْبَارِي» (٧٣/٦٧).

(٣) التَّحْقِيقُ الْمَدِينِيُّ: (٥/٥٤١)

(٤) فِي رَجْعٍ، أَرْبَعِينَ

واختلف العلماء فيمن شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الألبنة العسكرة، فقال لشافعي ومالك وأحمد وجمهير العلماء من السلف والخلف هو حرم، يُجلد فيه كجسد شارب الخمر الذي هو عصير عنب، سواء كان يعتقد بحدته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكويتيون: لا يحرم، ولا يُجلد شاربه. وقال أبو ثور: هو حرم، يُجلد بشربه من يعتقد تحريمه، دون من يعتقد بحدته، والله أعلم.

قوله: (جلده بجرمتين نحو أربعين) اختلفوا في معناه، فأصحابنا يقولون: معناه: أن الجرمين كانتا مفرقتين، جلد بكل واحدة منهما عددًا حتى كمل من لجميع أربعين. وقال حرون - ممن يقول: جلد الخمر ثمانون - : معناه: أنه جمعهم وجلد بهما أربعين جلدة، فيكون المبيع ثمانين وثلاثين أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مبنيّة لهذه، وأيضاً فحديث علي عليه السلام مبنيّ لها.

قوله: (ضربه^(١) بجرمتين). وفي رواية: (بالجرم والنعال) أجمع العلماء على حصول حد^(٢) الخمر بالجديد بالجرم والنعال وأطراف الثياب.

واختلفوا في جوازه بالسوط، وهما وجهان لأصحابنا: الأصح الجواز، وشد بعض أصحابنا فشرط فيه سوط، وقال لا يجوز بالثياب والنعال. وهذا عنط فاحش مردود على قدره، لم ينسبه تصريح هذه الأحاديث الصحيحة.

قال أصحابنا، وإذا ضربته بالسوط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم، بين لفصيص ولعصا، فإن ضربه بجرمة فلن تكن حفيضة بين اليابسة والرقبة، ويضربه ضرباً بين ضربين، فلا يوقع يده فوق رأسه، ولا يكفي بالوضع، بل يرفع ذراعه وفقاً معتدلاً.

قوله: (للمأ كان عمر، ودنا الناس من الريف والقرى) (الريف) المواضع التي فيها المياه، أو هي قرية منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب عليه السلام، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الريف وهو صعب الخطب وسعة العيش وكثرة لأعداء ولسماز أكثر من شرب الخمر، فزاد عمر في حد الخمر تغليفاً عليهم ورزخراً لهم عنده.

(١) في نسخة من «المصحح مسيب»: جلده، وهذه رواية أبي داود ٤٤٧٩.

(٢) في (م): جلده.

قوله (فلما كان عمر سنين الفاس - فقال عبد الرحمن - أخف الحدود) هكذا^(١) هو في مسلم وغيره، أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشد بهدء، وفي «الموصأ» وغيره أنه عبي بن أبي هذنب رضي الله عنه^(٢)، وكلاهما صحيح وأشدرا جميعاً، ولعن عبد الرحمن بدر^(٣) بهذا القول فوافقه علي وغيره، فتسب ذلك في روية إلى عبد الرحمن رضي الله عنه لسبقه به، ونسبه في روية إلى علي رضي الله عنه لنفسه وكثرة عدده ورجحانه على عبد الرحمن رضي الله عنه.

قوله: (عن عبد الله الدناج) هو بدل لدمهلة وشدن والعجم، ويعدل له أيضاً. (مداد) بحذف العجم، (والله) باللهاء، ومعناه بالفارسية: العالم.

قوله: (حدثنا حُصَيْن بن المنذر) هو بالصاد المعجمة، وقد سبق أنه ليس في «الصحيحين»^(٤): حُصَيْن بالمعجمة غيره.

قوله: (فشهد عليه رجلان: أحدهما خُشْران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رأى يتقياً فقال عثمان رضي الله عنه بأنه لم يتقياً حتى شربها، ثم جلده^(٥)).

هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقياً الخمر يُحَدَّ حدَّ نهار، ومذهبنا أنه لا يُحَدُّ بمجرد ذلك، لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمرأ، أو مكرهاً عليها، أو غير ذلك من الأعداء المستقلة لنحو^(٦)، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة تفتقروا على جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث، وقد تجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان رضي الله عنه عدم شرب الوليد ففرض بعلمه، ولعل كان مذهبه حذر النفساء بعده في الحدود، وهذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يرد هذا تأويل، والله أعلم.

قراء: (إن عثمان رضي الله عنه قال: ما علي. ثم فاجلده، فقال علي: ثم يا حسن فاحلده، فقال الحسن:

(١) في (ج): مذ.

(٢) «الموطأ» ١١٢٥، وأخرجه أبو داود: ٤٤٨٩، وبتساوي في الكبرى: ٥٢٦٩.

(٣) في (ص): واهب - بلأ.

(٤) هو من رجال مسلم وغيره يخرج «البيهقي». ينظر «التهذيب» لكتاب «غيره».

(٥) في (ج): جلده.

(٦) في (ص): واهب - لمعجزة.

وَلْ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا - فكانه رجلاً عليه - . فقال: يا عبد الله بن جعفر، قم فاجلدك، فجلده، وعليك
يَعْدُ حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك).

معنى هذا الحديث: أنه لما نُسِّبَ الحديثُ على ابنِ أبي عمير قال عثمان - وهو الإمام علي - على سبيل
التكريم له وتغويض الأمر إليه في استيفاء الحديث: (قم فاجلدك). أي: أقم عليه الحد، بأن تأمر من
ثوى بذلك، فقبض علي ذلك، فقال للحسن: (قم فاجلدك)، فدمتغ الحسن، فقال لأبن جعفر فجلد
فجلده، وكان عليّ مأدُونٌ له في التغويض إلى من رأى، كما ذكرت^(١)

وقوله: (وَجَدَ عَلَيْهِ) أي: غَضِبَ

وقوله: (وَلْ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا) (لحار): الشديدُ المنكروه. (ولما قرأ): سرد الهنيء الطيب،
وهذا مثل من أمثال العرب، قال الأصمعي وغيره. معناه: وَلْ شِدْبُهَا وَأَوْسَاخُهَا مَنْ تَوَلَّى هَنْبُهَا
ولذاتها، وبضمير عائد إلى لخلافه والولاية، أي: كما أن عثمان وأخيه يتولون هنيء لخلافه
ويغتصون به، يتولون نكدها وقدورائها، معناه: يتولون هذا لحد عثمان نفسه، أو بعض خواص
أقاربه الأقربين، والله أعلم

قوله: (قال: أمسك) ثم قال: (وكل سنة) هذا دليل على أن علياً كان معظماً لأثار عمر، وأن حكيمه
وقوله سنة، وأمره حق، وكذلك أبو بكر، خلاف ما يكنه شيعة عليه

وعلم أنه وقع هذا في مسلم ما ظهره أن علياً جلد لوليد بن عقبة أربعين، ووقع في صحيح
البخاري عن روية عبد الله^(٢) بن عدي بن الخيار: أن علياً جلد ثمانين^(٣) وهي قضية واحدة.

قال القاضي عياض: المعروف من مذهب علي عليه السلام لجلد في الخمر ثمانين، ومثله قوله: في قليل
نخس وكثير ثمانون جلد^(٤). وروي عنه: أنه جلد المعروف بالثمانين ثمانين^(٥)، بل: ولمشهور

(١) في (ج) و(ع): ذكرناه.

(٢) في (ج): عبد الله

(٣) بحري ٣٦٩٦.

(٤) أخرجه ابن أبي عمير: ٢٨٩٨٣

(٥) أخرجه عبد البر في مصنف ١٣٥٥٦ ومما به أنه عرفت نجاشي معاذي الشاعر شرف بحمر في مصنفه

ثم جسد، فأخرجه بعد مصنفه عشرين، ثم قال: به، حديثك هذه العشرين بحراً أنك عبد الله بن جعفر

ومما به.

[٤٤٥٨] ٣٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَثَّالٍ الصَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَتَّى قَيِّمْتُ فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَفَيْتُهُ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ. [المحاري: ٦٧٧٨] (لأنظر: ١٤٥٩).

أَنْ عَلِيٍّ ﷺ هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَى عُمَرَ بِقَامَةِ الْحَذِّ ثَمَانِينَ، كَمَا سَمِعْتُ عَنْ رُوِيَةِ «المرطأ» وغيره، قال: وهذا كله يُرْخَعُ رُوِيَةً مَنْ رَوَى أَنَّهُ جَمَعَ لَوْلِيَّةَ ثَمَانِينَ، قَالَ: وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَيُنْهَى عَنْ ذِكْرِ مُسْلِمٍ مَنْ رَوَى لِأَرْبَعِينَ؛ بَلْ رَوَى أَنَّهُ حَلَمَهُ بِسُودٍ لَهُ رَأْسَانِ فَضْرِبَهُ بِرَأْسِهِ أَرْبَعِينَ، فَتَكُونُ جَمْعُهَا ثَمَانِينَ، قَالَ: وَيَحْتَمِرُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (وَعَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ). عَائِدًا إِلَى الثَّمَانِينَ الَّتِي فَعَلَهَا عُمَرُ، فَهَذَا كَلَامٌ بَقَاضِي^(١)، وَقَدْ قَبَّلْنَا مَا يَخْتَلِفُ بَعْضُ مَا قَالَهُ، وَذَكَرْنَا تَأْوِيلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (عن أبي حَصِينٍ، عَنْ عُمَيْرِ^(٢) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ) قَالَ: مَا كُنْتُ أَقِيمُ عَلَى أَحَدٍ حَتَّى قَيِّمْتُ^(٣) فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَفَيْتُهُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَهْ.

أما (أبو حَصِينٍ) هذا فهو بقاء معنوية وصدد مكسورة، وسمه عثمان بن عاصم لأسبغى لكونه.

وَأَمَّا (عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ) فَهَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نَسَبِ مُسْلِمٍ: عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ، بِأَيْدِيهِ فِي (عَدِيدٍ) وَفِي (سَعِيدٍ)، وَهَكَذَا هُوَ فِي «صحيح البخاري»^(٤) وَجَمِيعِ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالْأَسْمَاءِ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَوَقَعَ فِي «الجمع بين الصحيحين»^(٥): عُمَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ، بِحَذْفِ يَدِهِ مِنْ (سَعِيدٍ)، وَهُوَ غَلَطٌ وَنَصَحِيحٌ، إِمَّا مِنْ سَاحِطِي، وَإِمَّا مِنْ بَعْضِ النَّاظِلِينَ عَمَهُ، وَوَقَعَ فِي «المهذب» مِنْ كُتُبِ أَصْحَابِنَا فِي لِمَذْهَبٍ فِي بَابِ

(١) فِي «كُتُبِ الْمَهْذَبِ»: (٥٤٤/٥ - ٥٤٥)

(٢) فِي (ع) عَمِرْ.

(٣) فِي (عَدِيدٍ) وَتَبَيَّنَا مِنْ «الصحيح مسلم»: قَيِّمْتُ فِيهِ.

(٤) فِي (ع) عَمِرْ. بِقَاءِ.

(٥) بِرَقْمِ: ٦٧٧٨.

(٦) (١٦٥/١) رَقْمِ: ١٢٥.

[٤٤٥٩] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَقَّةٌ. [الحدود، ١٠٢٤] [واسع، ٤٤٥٨].

التعزير - عمرو بن سعيد^(١)، بحذف الياء من الأثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق

وأما قوله (إن مات وديته) فهو بتحريك الدال، أي: غرمت دينه، قال بعض العلماء. وحيث الكلام أن يقرن: فإنه إن مات وديته، بالياء لا بدلام، وهكذا هو في رواية البخاري^(٢) بالياء وقوله: (لأن النبي ﷺ لم يمته) معناه: لم يقدر فيه حد مضبوط، وقد أجمع العلماء على أن من وجسه عليه حد، فجلده الإمام أو جلّده الحدّ لشوعي، فصارت عقوبة فيه ولا^(٣) كفارة، لا على الإمام ولا على جلّده، ولا في بيت المال.

وأما من مات من التعزير فمئلهما وجوب ضمانه بالدية والكفارة، وفي محل ضمانه قولان للشافعي: أصحابه تجب دية على عقوبة الإمام، والكفارة في حد الإمام. ولثاني: تجب الدية في بيت المال، وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا أحسبهما: في بيت المال أيضاً، ولثاني: في حال الإمام، هذا ما ذهبنا إليه.

وفاء جمهيري رحمه الله: لا ضمان فيه، لا على الإمام ولا على عقوبته، ولا في بيت المال، والله أعلم.



(١) في مطبوع الكتب الإسلامية (٣/ ٣٧٤): عمرو بن سعيد

(٢) في هامش: ٦٧٧٨ ينفذ: قوله لو ماتت وديته

(٣) في (ج): ولا أن

٩ - [بَابُ قَدْرِ أَسْوَاطِ التَّعْزِيرِ]

[٤٤٦٠] ٤٠ - (١٧٠٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَسَجِّ قَالَ : بَيْنَا نَحْوُ عَبْدِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ ، فَحَدَّثَهُ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سَلِيمَانٌ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . [المعتمد: ٧٦٤٨٧ ، والبخاري: ٤٦٨٥٠] .

باب قدر أسواط التعزير

قوله ﷺ: « لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ هَذَا وَجَلَّ ضَبَطُوا : (يُجْلَدُ) بوجهين : أحدهما : يفتح الاء وكسر اللام ، ولثاني : يضم الاء وفتح اللام ، وكلاهما صحيح . واختلف العلماء في التعزير ، هل يُقتصر فيه على عشرة أسواط فم دوتها ولا تجوز الزيادة ، أم تجوز الزيادة ؟ فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا : لا تجوز لزيادة على عشرة أسواط .

ورذهب الجمهور من لصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى جواز الزيادة ، ثم اختلف هؤلاء : فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والعضدي : لا ضغط لعدد^(١) الضربات ، بل ثلث إلى رأي لإمام ، وله أن يزيد على قدر الحدود ، قالوا : لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب من نقتل على خاتمه بمئة^(٢) ، وضرب صبيحاً أكثر من الحد^(٣) .

(١) في (ج) لعدد .

(٢) لعله يقصد ما أورده البلاذري في فتوح البلدان : ص ٤٤٥ : أنه من بن والده انقتل على حشم خلافة فصاب فيه مائة من خراج الكوفة ، فسأله عمر ما تقولون فيه ؟ فقال قائل : الطع منه ؛ قال قائل : صدق . وعائى ساكتة ؛ فقال له عمر ما تقول أبو الحسن ؟ قال يا أمير المؤمنين رجل كذب كلمة عقوبته في شرفه فصره عمر ضرباً شديداً ، أو قد ضرب حاً . وحسنه ، فكان في مجلس من شاء الله ، ثم إنه أرسل إلى صديق له من قريش - أن كلم أمير المؤمنين في تخفة سيالي ؛ فكنهه فخرشي ، فقال يا أمير المؤمنين ، من بن والده قد أصغت من العقوبة بما كان له أهلاً ، لو رأيت أن يخفي سيده ، فقال عمر ذكروني لعن لعنك ساء ، عني نحن ، فصره ثم أمر به إلى السجن ، فمض معز إلى كل صديق له - لا تذكروني أمير المؤمنين ، فبقي محبوساً مائة سنة ؛ ثم إن عمر شبهه به ، فقال - من ، فأني به ، ففدسه وحلى سياله .

(٣) انصاري : ١٤٦ ، وأخرجه لمور . ٢٩٩ وفيه أمر به فصره مئة وجعل في بيت ، فلهذا يرى .

وقال أبو حنيفة: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى: خمسة وسبعون. وهي رواية عن مالك وأبي يوسف، وعن عمر: لا يجاوز به ثمانين. وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى. هو ثون لثة، وهو قول ابن شبرمة. وقال ابن أبي ذئب واس أبي يحيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب.

وقال لشافعي وجمهور أصحابه: لا يبلغ بتعزير^(١) كل إنسان أدنى حدوده، فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين، ولا بتعزير الحر أربعين. وقال بعض أصحابه: لا يبلغ بواحد منهم أربعين، وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين.

وأجيب أصحابه عن الحديث بأنه منسوخ، واستدلوا بأن لصحابة رضي الله عنهم جاوزوا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مخففاً بزمه النبي ﷺ؛ لأنه كان يكفي الحاني منهم هذه القدر ﷺ هذا التأويل ضعيف، والله أعلم.

قوله في إسناد هذا الحديث. (أخبرني عمرو - يعني: ابن الحارث - عن بكير بن الأشج. قال: حدثنا سليمان بن يسار، قال. حدثني عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة).

قال الدارقطني: تابع عمرو بن الحارث أسامة بن زيد، عن بكير، عن سليمان، وخالفهما الليث وسعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة، فرووه عن بكير، عن مسعود، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة، لم يذكرها: (عن أبيه).

وختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال بن جريج عنه، عن عبد الرحمن بن جابر، عن رجل من الأنصار، عن النبي ﷺ. وقال حنظل بن ميسرة عنه، عن جابر، عن أبيه. قال الدارقطني في كتاب «العلل»: القول قول الليث ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب «التبج»: قول عمرو صحيح^(٢). والله أعلم.



(١) في (ج): بحد.

(٢) «العلل الورقة في لأحدث نبوية» (٢٢/٢٣)، والإكرامات وفتح ص ٢٥-٢٦.

١٠ - [باب: الحدود كفارات لأهلها]

[٤٤٦٢] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَرَأَى فِي الْحَلِيبِ: قَتَلَا عَلَيْنَا آيَةَ النَّسَاءِ: «أَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا»
الْآيَةَ (المصححة: ١٩)، [المختار في تعليقاً بعد ٤٤٩٤] [في المصنف: ٤٤٦٩].

باب: الحدود كفارات لأهلها

(٤) في (ش) + تشريك

[٤٤٦٣] ٤٣ - (١٠٠) وحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى الْمَسَاءِ: أَلَّا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نُزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَعْصَةَ بَعْضُنَا بَعْضًا: «فَمَنْ وَفَى بِتَكْمِلِهَا فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حِدًّا فَأَقِيمَ عَلَيْهِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرَهُ لَهُ». (أحمد: ٣٢٦٦٩)

إِسْنَادُهُ: ١٤٤٩٠.

أما قوله ﷺ: «فَمَنْ وَفَى بِتَكْمِلِهَا»

وقوله: (ولا يعصيه) هو يفتح لياء والضم المفعول، أي: لا يسحر^(١)، وقيل: لا يأتي بهتان، وقيل: لا يأتي بتهمة.

وعنه أن هذا الحديث عام مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: «وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حِدًّا» فمن أصاب شيئاً من ذلك، «إلى آخره» ثم أورد به ما سوى الشرك، ولا دلالة لا يُعَفَّرُ له، ولا تكون عقوبته كفارة له. وفي هذا الحديث قول: منها: تحريم هذه المذكورات^(٢) وما في معناها.

ومنها: للدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي عيبر، الكفر، لا يقطع لصاحبها بالذنوب وما يتكب منها، بل هو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذبه، وإن شاء عذبه، خلافاً لسخورج ومعتزلة، فإن الحوارج يكفرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفرون ولكن يحد في النار، وسفت المسألة في كتاب الإيمان مبسوطه بدلالة^(٣)

ومنها: أن من ارتكب ذنباً يوجب الحد، فحد سلف عنه لإيم، قال القاضي عياض: قال أكثر الحكماء: لحدود كفارة، استدلالاً بهذا الحديث، قال: ومنهم من وقف، لحديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لا أدري الحدود كفارة»^(٤)، قال: ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسناده،

(١) في (ص): يستحب.

(٢) في (خ): المذكورة.

(٣) (٣٦٦/١)

(٤) أخرجه الحاكم: ٣٦٨٢، وبيروني: ٨٥٤٩ عن أبي هريرة، وفيه: «والحدود كفارة» قال الحاكم: لا، وما أدري أذكر القرنين كان سيئاً أم لا، وما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا، وقال الحاكم:

[٤٤٦٤] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الطَّنَائِي، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لَمَنْ الثَّقَنَاءِ الَّذِينَ بَاتُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: بَاتَعْنَاهُ عَلَى آلَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْعًا، وَلَا نَزِيٍّ، وَلَا تَسْرِقَ، وَلَا تَقْتُلَ، النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَنْتَهَبِ، وَلَا تَعْصِي، فَالْجَنَّةُ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ، فَإِنْ عَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْعًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ. وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى اللَّهِ. احمد ٢٧٧٤٢، والمدرى ٣٨٨٣.

ولا تعارض بين الحديثين، فيحمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث جابر، فلم يعلم ثم علم^(١). قال المدرى. ومن نفيس الكلام وجؤه قوله ولا تعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك. وقد في الرواية الأولى: «ومن»^(٢) وقى منكم فأجره على الله، وبم يقل. (الجنة)؛ لأنه لم يقل في الرواية الأولى: (ولا تعصي) وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر، «يا أيها الذين آمنوا» وشهادة الزور، وقد يحتجب^(٣) المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطى أجره على ذلك، وتكون له معاصي غير ذلك فيجازى بها^(٤)، والله أعلم.



- شطيح، وواقعه، للهبي، وبين حجر في «فتح»: (١/ ٦٦)، وذكر لبرار «وسأدري أعزُّ كذا شيئاً أم لا»، بلان ادو لغزتين-.

(١) لا يكمل المعنى: (٥/ ٥٥٠).

(٢) في (ص) و(هـ) ونسخنا من «صحيح مسلم»: فمن

(٣) في (ص) و(هـ): ينجب.

(٤) لا يعلم: (٢/ ٣٩٩).

١١ - [باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جبار]

[٤٤٦٥] ٤٥ - (١٧١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا الْمَلِثُ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الشَّيْبِ وَأَبِي سَمَةَ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحَهَا جُبَارٌ، وَالْبُئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ
جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ». (الحارثي ٦٩١٢ [رامسر: ٤٤٦٦])

باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جبار

أي: هدر

قوله ﷺ: «لِعَجَمَاءَ جَرَحَهَا جُبَارٌ، وَالْبُئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ».

«لِعَجَمَاءَ» بالمد، هي كلٌ لحيوان سوى الأدمي، وسميت ^(١) لبهيمة عجماء؛ لأنها لا تفككم.
و(الجبار) بضم الجيم وتخفيف الباء، الهلوك.

فأب فوله ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحَهَا جُبَارٌ» فمحمولٌ على ما إذا أتلقت شيئاً بالنهار، أو أتلعت سليل
بغير تقرب من مالكها، أو أتلقت شيئاً وليس معها أحدٌ، فهذا غير مضمون، وهو مراد الحديث، فلما
إذا كان معها سائقٌ أو قائدٌ أو راكبٌ، فأتلقت بيدها أو برجلها أو شئها ^(٢) ونحوه، ويجب ضمانه في
ما الذي هو معها، سواء كان مالكها ^(٣) أو مستأجراً أو مسعيراً أو مودعاً أو وكلاً أو غيره،
إلا أن تُكيف آدميٌ لطعن دية على عاقلة الذي معها، وتكفارة في ماله.

والمرد به (جرح العجماء) بملأها، سواء كان يخرج أو غيره.

قال القاضي: أجمع العلماء على أن جناية البهائم بالنهار لا ضمان فيها إلا لم يكن معها أحدٌ،
فإن كان معها ركبٌ أو سائقٌ أو قائدٌ، فجمهور العلماء على ضمانه ^(٤) ما أتلقت، وقيل دود

(١) في (ج): لم يمت.

(٢) في (ج): شيء.

(٣) في (ج): سائق.

(٤) في (ج): (و) (ن)، ضمان.

[٤٤٦٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ - يَغْنِي ابْنَ عِيْسَى -: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كَلَّاهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادٍ الْبَلِيْثِ. مِثْلَ حَدِيثِهِ.

[أحمد ٧٧٥٤، واسطوي ١٤٩٩]

[٤٤٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ بِنِ الْمُسَيَّبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [بهر ١٤٦٦].

وأهل^(١) الصهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يضمنها لذي هو معها على ذلك، أو يقصده، وجمهورهم على أن لصارية من الدواب كغيرها على ما ذكرناه، وقام مالك وأصحابه: يضمن مالكها ما أتلقت، وكذا قال الشافعي. يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عبية رطلها والحالة هذه، وأم إذا أتلقت ليلًا فقد مالك: يضمن صاحبها ما أتلقت. وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في جفلها، ولا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلقت إبهام، لا في الليل ولا في النهار. وجمهورهم على أنه لا ضمان فيما رعت نهاراً. وقال ليث وسخونة: يضمن^(٢).

وأما قوله ﷺ: «والمعدن جاره» فمعناه: أن الرجل يحفر مغلماً في مكة أو في نوات، فيمر بها ماراً فيسقط فيها^(٣) فيموت، أو يستأجر أجراً يعملون فيها، فيقع عليهم يموتون، فلا ضمان في ذلك.

وكذا «الثر جاره» معناه أن^(٤) يحفرها في مكة أو في نوات، فيقع فيها إنسان أو غيره ويتلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها فوقع عليه فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر سائر في صريق لمسلمين، أو في ملك غيره بغير إذنه، فثب فيهما إساق، ويجب ضمانه على عاقبة حفرها، ولكفارة في مال الحمار، وإذا تلف بها غير لآدمي وجب ضمانه في مال الحمار.

(١) هي (نخ): من أهل

(٢) إكمال المصنف: (٥/٥٥٣).

(٣) هي (نخ): فيه

(٤) هي (نخ) و(هـ): أنه.

[٤٤٦٨] ٤٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنْ أَبِي النَّهْجِ جِرَ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِي سَنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْيَهُودُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْمَعْدِنُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . [احمد ٩٣٧٩] [المنظر ١٤٤٦٦] .

[٤٤٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ لُجَمَحِي : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ ، يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا بَشِيرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِإِسْنَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . [احمد ٩٠٠٥ و ٩٣٧٠ و ٩٤٨٩ و النجاشي ٦٩١٣] -

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ : « رُكَّازُ الْخُمْسِ » فَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِوَجوبِ الْخُمْسِ فِيهِ ، وَهَذَا زَكَاةٌ عَسَدٌ ، وَ(الرِّكَازُ) هُوَ دِيمُونُ لُجَمَحِيَّةٍ ، هَذَا عَدِيبُنَا وَمَدِيبُ أَهْلِ لُجَمَازٍ وَجَمُورٍ لَعَلَمَاءَ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ لَعَرَقٍ - هُوَ لَعَدِنٌ - وَهُمْ عِنْدَهُمْ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَعَظَّفَ أَعْدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ .
وَأَصْلُ الرِّكَازِ فِي النِّقَةِ الثَّبُوتُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



فهرس المهنوعات

كتاب النكاح

- ٥..... باب استحباب النكاح لمن تأتت نفسه إليه ، ووجد مؤنة ، واشتغالي من عجز عن المؤن بالصوم
- ٧..... باب تدب من رأى امرأة فولدت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيزوجه
- ١٣..... باب نكاح المتعة ، ويان أنه أبيع ثم شبع ، ثم أبيع ثم شبع ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة
- ١٥..... باب تحريم الجمع بين المرأة وحملها أو خالتها في النكاح
- ٣١..... باب تحريم نكاح المحرم وكراهية خطبته
- ٣٤..... باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يتوك
- ٣٩..... باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه
- ٤٣..... باب الوفاء بالشروط في النكاح
- ٤٥..... باب استئذان الثيب في النكاح ، والبكر بالسكوت
- ٤٦..... باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة
- ٥١..... باب استحباب التزويج والتزوج في شاول ، واستحباب اللؤلؤ فيه
- ٥٥..... باب تدب من أراد نكاح امرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وتقبها قبل خطبتها
- ٥٦..... باب المصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد ، وغير ذلك من قليل وكثير ، واستحباب كونه خمس مئة درهم لمن لا ينجف به
- ٥٨..... باب فضيلة إعتاق أمته ثم يتزوجها
- ٦٧..... باب زواج زينب بنت جحش ، ونزول الحجاب ، وإثبات وليمة العرس
- ٧٧..... باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة
- ٨٣..... باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطلقها ، ثم ينفقها وينقض عدها
- ٨٨..... باب بيان ما يستحب أن يقوله عند الجماع
- ٩١..... باب جواز جماع امرأته في ثوبها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للذبح
- ٩٢..... باب تحريم امتناعها من غواشي زوجها
- ٩٤..... باب تحريم إقضاء من المرأة
- ٩٥..... باب حكم التزوي
- ٩٧..... باب تحريم وظو الحامل التسيير

باب جواز الميتة وهي وطء الموضع، وكراهة القزل ١٠٤

كتاب الرضاع ١٠٧

باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفصاع نكاحه بالمسي ١٢٦

باب: الولد للفراش، وتوفي الشبهات ١٢٩

باب العمل بالحق القاطب الولد ١٣٣

باب قدر ما تستحقه البكر والثب من إقامة الزوج عندها حبب الزفاف ١٣٦

باب القسم بين الزوجات، ويان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها ١٤٠

باب جواز حبسها نوتها لغزتها ١٤٣

باب استحباب نكاح ذات الدين ١٤٧

باب استحباب نكاح البكر ١٤٨

باب الوصية بالنساء ١٥٤

كتاب الطلاق ١٥٩

باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤثر برجعتها ١٥٩

باب طلاقي الثلاث ١٧٠

باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم يني لطلاق ١٧٤

باب بيان أن تحريم امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية ١٨١

باب: المطلقة البائن لا نفقة لها ١٩٨

باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها ٢١٣

باب التقضاء عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل ٢١٤

باب وجوب الإعتد في عدة الوفاة وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام ٢١٧

كتاب اللعان ٢٢٧

باب العتق ٢٤٥

باب بيان الولاء لمن أعتق ٢٥٧

باب النهي عن بيع الولاء وهبه ٢٦٣

باب تحريم تولي العتق غير مواليه ٢٦٤

باب فضل العتق ٢٦٦

باب فضل عتق الوالد ٢٦٦

كتاب البيوع

- ٢٧١
 باب إبطال بيع الملامية والمنايلة ٢٧٢
 باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه قُرَر ٢٧٤
 باب تحريم بيع حَبَلِ التَّحْبَلَةِ ٢٧٦
 باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسُوْمَهُ على سُوْمِهِ، وتحريم التَّجَشُّسِ، وتحريم التَّفْسِيرَةِ ٢٧٨
 باب تحريم تُلْفِي الْجَلَب ٢٨٣
 باب تحريم بيع المعاصر للبددي ٢٨٥
 باب حكم بيع المصراة ٢٨٧
 باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ٢٩١
 باب تحريم بيع شُبْرَةِ الثمر المجهولة القدر بثمر ٢٩٦
 باب ثبوت خيار المجلس للمتايعين ٢٩٧
 باب مَنْ يُخْذَعُ فِي الْبَيْعِ ٣٠٢
 باب النهي عن بيع الثمار قبل بُدْوِ صلاحها بغير شرط القَطْع ٣٠٤
 باب تحريم بيع الرُّطْبِ بالتمر إلا في القرايا ٣١١
 باب مَنْ يَدَّ لِحَلَالٍ عَلَيْهَا تَمَرٌ ٣١٩
 باب النهي عن بيع المُحَاقَلَةِ والمُزَايَةِ، وعن المُخَايَرَةِ، وبيع الثمرة قبل بُدْوِ صلاحها،
 وعن بيع المُعَاوَمَةِ، وهو بيع السَّيْنِ ٣٢٣
 باب كَيْزَةِ الْأَرْضِ ٣٢٨

كتاب المساقاة والمزارعة

- ٣٤٣
 باب فضل الميرس والزرع ٣٤٩
 باب وَضْعُ الْجَوَاتِحِ ٣٥٢
 باب استحباب المؤشع من السَّيْنِ ٣٥٥
 باب مَنْ أَمْرَكَ بِبَاعِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَقَدْ أَفْلَسَ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ ٣٥٨
 باب قَبْضُ إِنْطَارِ الْمَعْسَرِ وَالتَّجَاوُزِ فِي الْأَقْتِضَاءِ مِنَ الْمَوْسَرِ وَالْمَعْسَرِ ٣٦١
 باب تحريم سَطْرِ الْغَنِيِّ، وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أُحِيلَ عَلَى غَلِي ٣٦٥
 باب تحريم بيع قُضْلِ الْمَاءِ الَّذِي يَكُونُ بِالْفَلَاةِ، وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِزَعْمِي الْكَلَالِ،
 وتحريم مَنَعِ بَلْدِهِ، وتحريم بيع ضراب القحل
 كتاب المساقاة والمزارعة

باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ونهر البغي، والنهي من بيع السور	٣٧٠
باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخها، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك	٣٧٥
باب حل أجره الحجامه	٣٨٤
باب تحريم بيع الخمر	٣٨٦
باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام	٣٩١
كتاب الربا	٣٩٥

باب أخذ الحلال، وترك الشبهات	٤١٧
باب بيع البحر واستثناء ركوبه	٤٢٢
باب جواز اقتراض الحيوان واستعباب ثلثته خيراً مما عليه	٤٢٩
باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلاً	٤٣٣
باب الرهن وجوازه في المحضر كالسقر	٤٣٤
باب السلم	٤٣٦
باب تحريم الاحتكار في الأقوات	٤٣٩
باب النهي عن الخلف في البيع	٤٤١
باب الشفعة	٤٤٢
باب قرع الحشيش في جدار الجدار	٤٤٥
باب تحريم الظلم ونقض الأرض وغيرها	٤٤٧
باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه	٤٥٠

كتاب الفرائض

كتاب الهبات

باب كرامة شراء الإنسان ما تصدق به من تصدق عليه	٤٦٥
باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض، إلا ما وهبه لولده وإن مفل	٤٦٧
باب كرامة تفضيل بعض الأولاد في الهبة	٤٦٩
باب المعرى	٤٧٤

كتاب الوصية

باب وصول ثواب الصدقة إلى الميت	٤٧٩
--------------------------------------	-----

باب ما يَحَقُّ الإنسان من الثواب بعد موته ٤٩٣

باب الوقف ٤٩٥

باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يُوصي فيه ٤٩٧

كتاب الغدر ٥٠٧

كتاب الأيمان ٥١٩

باب النهي عن الخيف بغير الله تعالى ٥١٩

باب تَدْبِيرِ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ، قرأى غيرها خيراً منها أَنْ يأتي الذي هو خيرٌ، ويُكفر عن يمينه ٥٢٥

باب اليمين على نية المستحلف ٥٢٤

باب الاستثناء في اليمين وغيرها ٥٣٦

باب النهي عن الإصرار على اليمين فيها يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام ٥٤٢

باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ٥٤٣

باب صحبة المماليك ٥٤٦

باب جواز بيع الصبي ٥٤٨

كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ٥٦٧

باب القسامة ٥٦٧

باب حكم المحاربين والمرتكبين ٥٧٩

باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المعجلات والمثقلات، وقتل الرجل بالمرأة ٥٨٤

باب الصائل على نفس الإنسان أو عُضْوِهِ إذا دفعه المصول عليه، فأتلف نفسه أو عُضْوَهُ،

لا ضمان عليه ٥٨٧

باب إثبات القصاص في الأستان وما في معناها ٥٩١

باب ما يباح به دم المسلم ٥٩٤

باب بيان إثم من من القتل ٥٩٦

باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة ٥٩٧

باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٥٩٨

باب صحة الإقرار بالقتل، وتمكين وتلي القتل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه ٦٠٤

باب دية الجنين، وجوب الدية في قتل الخطأ وثبته العمد على حاقلة الجاني ٦٠٤

كتاب الحدود

٦١٥
٦١٥	باب حد السرقة ونصابها
٦٢٢	باب قطع السارق الشريف وغيره، وانتهي عن الشناعة في الحدود
٦٢٥	باب حد الزنى
٦٥٧	باب حد الخمر
٦٦٦	باب قنر أسواط التعزير
٦٦٨	باب: الحدود كفارات لأهلها
٦٧١	باب: جرح المغماء والمعتق والبرججاء
٦٧٥	فهرس الموضوعات

الإخراج الفني

نهاني محمد هارديني



الْمَكْرَاهَاتُ

فِي

شُرُوحِ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شريف النوري
٦٣٩-٦٧٩ هـ



تَحْفِيفُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف
أبي إسماعيل محمد بن عبد الرحمن البزار الكفوري
١٢٨٢ هـ - ١٢٥٣ هـ



معجم المصنفين

شرح سنن أبي داود

تأليف
أبي سليمان محمد بن محمد الخطابي
٢٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

